بسم اللہ الرحمن الرحیم

خادمۃ الکافیہ

الحضرت علامہ الحاج مفتی محمد امین صاحب دامت برکاتہم العالیہ

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کوئٹہ،

فون: ۲۶۶۲۲۶۳

رب یسر علی هذا الکتاب وتمم بالخیر یا فتاح و بك نستعین

بیت

نوشتم تاج بسم اللہ در سر ✤ ز بسم اللہ مہتر نیست چیزے

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الحمد۔ جنس الحمد و ماهیته قلیلا کان او کثیرا۔ او جمیع افراد الحمد من کل حامد ملکا کان او انسانا جنا کان او وحوشا او طیورا من الازل الی الابد بواسطة النعمة اولا لولیه ای مختص لائق الحمد وهو الله سبحانه فان قیل اللام ان کان للجنس یلزم اختصاص جنس الحمد به تعالی والمقصود اختصاص افراد الحمد لله تعالی وایضا ان لم یختص الافراد لم یختص الجنس اذ الجنس لا یوجد بدونها۔ وان کانت للاستغراق یلزم اختصاص جمیع افراد الحمد لله تعالی وکثیر من افراد الحمد یوجد فی غیره تعالی کالمدح فی مقابلة صاحب الخلد والعلم قلنا اللام للجنس والفائدة فی اختصاص الجنس المبالغة فی اختصاص الافراد لان الجنس لا یقبل التجزی و الافراد یقبله فلما اختص الجنس حصل المبالغة فی تخصیص الافراد او نقول اللام استغراقی واما المدح فی مقابلة صاحب الخلد والعلم راجع الی حمده تعالی لانه بخلقه او نقول الخاصة مجموع الافراد بحیثیة المجموع لافرد الجنس من افراد الحمد فلا بأس بان یوجد فی الغیر واعلم ان فی هذا المقام لابد من معرفة تعمیمات الاربع وتخصیص الواحد تعمیم الحمد بان کان قلیلا او کثیرا، تعمیم الحامد جنا کان او انسا او غیر ذلك، وتعمیم الزمان من الازل الی الابد وتعمیم المتعلق ای بواسطة النعمة او لا وتخصیص بانه مختص به تعالی فان قیل الحمد لولیه جملة واحدة کیف تسع فیها التعمیمات الاربع والتخصیص لواحد قلت کلها مستفاد من جهات مختلفة۔ اما تعمیم الحمد مستفاد من اللام الجنسی او الاستغراقی وتعمیم الحامد من عدم ذکر الحامد الخاص، وتعمیم الزمان من الجملة الاسمیة المعدولة من الفعلیة لان العدول فیها لغرض الدلالة علی الدوام والاستمرار وتعمیم المتعلق من مفهوم الحمد وهو قول او فعل ینبئ عن تعظیم المنعم بواسطة النعمة اولا وتخصیص الواحد من اللام الجنسیة الموضوعة لاختصاص شئ بالمدخول۔ لولیه ظرف مستقر مرفوع المحل خبر المبتدء ولیس لغوا من متعلقات الحمد والا یلزم حذف الخبر بدون سد المسد وجوبا وذلك لا یجوز۔ وانما ترك التصریح بالاسم الشریف رعایة للادب ومحافظة للسجع للنبی وغرابة الاسلوب فان کل جدید لذیذ۔ ولئلا یذهب الذهن الی کون غیره جدیرا بالحمد ولتعلیق الحمد صریحا بما یشعر بعلیة الحمد۔ تفهم من لفظ الله ضمنا۔ فان قیل اضافة الولی الی ضمیر الحمد غیر صحیح لان الولی بمعنی المتصرف و متصرف الحمد هو العبد لانه قائله فیلزم تخصیص الحمد بالعبد وذلك غیر جائز۔ قلنا الولی بمعنی الحری واللائق والحمد هو الله تعالی فقط۔ افتتح کتابه اولا بالتسمیة وثانیا بالتحمید اقتداء بکتاب الله العزیز الرحیم۔ وعملا بحدیث نبیه الکریم واتباعا لنهج اسلف القویم۔ وثالثا بالصلوٰة عملا بالکتاب والسنة۔ الاول یا ایها الذین آمنوا صلوا علیه وسلموا تسلیما۔ والثانی خصوصی بکرامات فاذا ذکرتم فاذکروا معه فقال۔ والصلوٰة علی نبیه ای الرحمة من جانب الله او الفاضة الخیر الکامل من کل جانب نازلة علی نبیه فان قیل الصلوٰة عبارة عن

اركان مخصوصة فى اوقات مخصوصة فلا تكون هذه الجملة بيان الخبر فى حقه بل بيان الزام العهدة عليه والمقصود ههنا دعاء الخير فى حقه۔ قلنا الصلوٰة ههنا محمول على المعنى اللغوى لا العرفى فان قيل الصلوٰة فى اللغة الرحمة من جانب الله تعالٰى والاستغفار من الملك والدعاء من الانس والتسبيح والتهليل من جانب الوحوش والطيور۔ فان اريد الكل يلزم المشترك وان لم يرد الكل يلزم اهمال اللفظ وان اريد البعض دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح وان اريد البعض بسبيل الحقيقة والبعض بسبيل المجاز يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والكل باطل قلنا الصلوٰة ههنا بمعنى الرحمة من الله تعالٰى ولا يلزم الترجيح بلا مرجح لان رحمة الله تعالٰى مرجح بالباقى۔ فان قيل فعلى هذا يلزم اخذ معنى من معانى المشترك بدون القرينة وهو غير جائز۔ قلنا القرينة عليه كلمة على لانها لاستعلاء شئ على مدخولها ولا شك ان رحمة الله تعالٰى مستعلية على النبى صلعم لا المعانى الباقية۔ او نقول من اصل الاعتراض المراد بالصلوٰة ههنا كل المعانى على سبيل عموم المجاز، وهو ما يراد من اللفظ المعنى الثالث الشامل للمعنى الحقيقى والمجازى وهو افاضة الخير الكامل على النبى صلعم فان قيل قد تقرر ان الدعا اذا عدى بعلى يراد به دعاء الشر وهو غير مناسب بالمقام قلنا تلك القاعدة فى لفظ الدعاء صريحا والصلوٰة دعاء ضمنا لا صريحا۔ والنبى على وزن فعيل والفعيل اما بمعنى الفاعل او المفعول فهو بمعنى الفاعل ان كان مشتقا من النبأ وهو الاخبار فاصله نبيئ فاعل اعلال خطية وسمى به لانه مخبر باحكام الله تعالٰى او بمعنى المفعول ان كان مشتقا من النبوّة وهى الارتفاع فاصله نبيوٌ فاعل اعلال مرمى وسمى به لانه مرتفع على سائر المخلوق والعدول من التصريح باسم الشريف رعاية ومحافظة للسجع مع الولى۔ ولم يقل على رسوله رعاية للسجع وموافقة لقوله تعالٰى يصلون على النبى وايضا لما كان لائقا للصلوٰة بطريق النبوة كان لائقا للصلوٰة بطريق الرسالة بالطريق الاولى لان الرسالة مرتبة فائقة بالنبوة واذا كان الحكم على الشئ بطريق الاعم فعلى الاخص بالطريق الاولى فان قيل ضمير نبيه ان كان راجعا الى الحمد يلزم فساد المعنى وان كان راجعا الى الولى يلزم انتشار الضميرين۔ قلنا الضمير راجع الى الولى والانتشار قبيح فى الكلام الواحد وههنا فى الكلامين۔ او نقول الضمير راجع الى الحمد بطريق الاستخدام وهو ما يكون معنيان للفظ واحد يراد احدهما بذكر ذلك اللفظ صريحا والآخر باراجع الضمير اليه فلفظ الحمد له معنيان معنى مصدرى اريد بذكر الحمد صريحا والآخر المحمود اذا كان المصدر مجهولا اريد بارجاع ضمير نبيه فيكون المعنى النبى المحمود فان قيل المقصود الصلوٰة على محمد والنبى غير مختص به قلنا اضافة النبى الى الضمير للعهد اى نبينا فلا يخل بالمقصود وعلى آله واعاد كلمة على ولم يعطف على نبيه روما لزم الشيعة لانهم لم يجدوا على بين النبى وآله واستدلوا بقوله لم من ذكر على بينى وبين الآل لم ينل شفاعتى۔ ونحن نقول ليس المراد بعلى كلمة على حرف جر بل المراد منه العلو الثالث بى، وبين الى فهو ليس منا۔ واصحابه فالآل ان كان المراد به آل النسبى فذكر الصحابة يكون فى موضعه۔ وان كان المراد الى الحسبى اى الاتباع فى الدين فيتناول الاصحاب فذكر الاصحاب تخصيص بعد التعميم لاهتمام شان المخصص، ورد على الروافض لانهم يخصون بعض الصحابة بالصلوٰة۔ فان قيل ان الاصحاب جمع صاحب على وزن فاعل والفاعل لا يجمع على افعال۔ قلنا لا نسلم بل يجمع كاشهاد جمع شاهد۔ او نقول انه جمع صَحِب كنمر جمع نَمِر او صَحْب كانهار جمع نَهْر ويقال الاصحاب لمن رأى النبى صلى الله عليه وسلم ولو لحظة حال حيوته وآمن به ومات على الاسلام۔ وانما تابع الصلوٰة على الآل والاصحاب بعد النبى لقوله صلى الله عليه وسلم من ذكرت عنده ولم يذكرنى فقد جفانى۔ واما البعدية لان الصلوٰة عليهما

دائرة تبعا لا استقلالا المتأدبين بآدابه المتخلقين بأخلاقه وانما وصفوا بهذه الصفة لان الطيبين الطاهرين و بمرذلك اشارة الى براعة الاستهلال وهو الاشعار بالمقصود قبل الشروع في المقصود اى ايراد المصنفين الفاظا في الخطبة تدل في ماهو المقصود من العلم فانهم يسمون هذا العلم بعلم الادب. فان قيل المتادبين جمع محلى باللام وآدابه جمع محلى بالاضافة والجمع المحلى بهما ان لم توجد القرينة على العهد صريح في الاستغراق فيكون المعنى كل فرد من افراد الآل والاصحاب متأدب بجميع آدابه فيلزم التسوية بينه وبينهم. قلنا جميع الآداب ليس بخارج من بينهم لان آدابه شرعه وشريعه موجود فيهم بان ثبت بعض الآداب في بعض الافراد، والبعض الاخير في بعض آخر فلا يلزم التسوية. امّا بعد اما حرف الشرط قائم مقام اسم الشرط وهو مهما وبعد ظرف مقطوع الاضافة مبني بالضم والمضاف اليه محذوف اى بعد الجمل الثلاثة منصوب محلا بوافية متأخرة فيكون مهما يكن شئ من الاشياء فهذه فوائد وافية حذف مهما واقيم امّا مقامه لاختصار. وحذف فعل الشرط مع الفاعل لزوما اختصارا لتكريره. اذا كان لتفصيل ما اجمل والاستيناف محمول عليه والتكرير موجب الثقل فلذا حذف فعل الشرط فكان اما فهذه ثم توالى بين حرف الشرط والجزاء فقدم بعد الجمل الثلاثة الذى هو جزء من اجزاء الجزاء وجعل قائما مقام فعل الشرط المحذوف عوضا عنه فاصلا بين ادوات الشرط والجزاء. ثم حذف المضاف اليه وعوض عنه الضم لانه حركة قوية تصلح ان تكون جبيرة للتغير الكثير وهو الحذف فهذه فوائد. فان قيل ان المشار اليه بهذه اما النقوش، او المعانى فان كان النقوش فلا يصح الحكم عليها بفوائد لان الفائدة في المعانى لا في النقوش. وان كان الثانى فالمشار اليه لا بد ان يكون محسوسا والمعانى ليست من قبيل المحسوسات. قلنا المشار اليه بهذه النقوش وهى فوائد بواسطتين لان النقوش دالة بالالفاظ والالفاظ دالة بالمعانى والمعانى فوائد. او المشار اليه هو المعانى وهى محسوسة حكما لانها مدلولات الالفاظ الدالة عليها النقوش فان قيل هذا انما يصح لو كان الشرح موجودا وقت الخطبة لا تكون الخطبة الحاقية. واما ان كانت ابتدائية فلا يصح لعدم وجود النقوش والالفاظ والمعانى. قلنا النقوش لزيادة تمكنها في الذهن كالمحسوس على تقدير كون الخطبة ابتدائية. فوائد جمع فائدة وهى آنچه گرفته شود از دانش ومال، وافية صفة لفوائد والتوصيف لرغبة الطلبة لا للعجب والتكبر لانه غير مناسب للمصنفين بحل مشكلات الكافية. فان قيل الفوائد كما تحل المشكلات كذلك تحل الخفى والمجمل والكنائى. قلنا المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وهو صادق على الكل. فان قيل الاشتباه من الشبهة وهى ما يشبه بحق وليس بحق فعلم ان مسائل الكافية مشابهة بالحق وليست بحق. قلنا الحق ذا خفى فهو بمنزلة الباطل كما ان الباطل لا ينتقل اليه الذهن لبطلانه كذلك لا ينتقل الذهن الى الحق الخفى لخفائه فان قيل الكافية اسم للكتاب فلا يطابق المسمّى في التذكير. قلنا التاء ليست للتانيث بل للمبالغة او نقول انها للتانيث باعتبار انها صفة للرسالة. للعلامة الجار والمجرور في محل النصب حال من الكافيه اى مصنفة للعلامة لجواز الحال منها لان المشكلات مفعول المصدر وهو الحل والكافية مضاف اليه للمشكلات ويجوز حذف المشكلات واقامة الكافية مقامها فتكون مفعولا للحل اى حل الكافية. والعلامة يطلق على من كان عالما على العلوم العقلية والنقلية. فان قيل اطلاقها على الله غير صحيح لانه منكر. قلنا التاء للمبالغة لا للتانيث. فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يجوز اتيانها على الله تعالى لانه اللائق بهذه المبالغة. قلنا التاء وان كانت للمبالغة لكن لا تخلو عن شائبة التانيث

والله تعالیٰ منزہ عن حقیقۃ التانیث و شائبتہ ولا بأس فی المصّ عن شائبتہ لانہ من ولد المؤنث۔ المشتہر فان قیل ان کان المشتہر بصیغۃ اسم الفاعل فلا یساعدہ المعنیٰ لان المعنیٰ شُہرت یافتہ و ھذا لمعنیٰ اسم المفعول وان کان بصیغۃ اسم المفعول فھو مخالف لما قالہ مولانا سمرقندی انہ مقرو بالکسر۔ قلنا انہ بصیغۃ اسم الفاعل بمعنی اشتہر یافتہ لاشہرت دہندہ غیرہ او نقول انہ بصیغۃ اسم المفعول و ما قال السمرقندی مخالف للمشہور۔ فی المشارق والمغارب فان قیل العبارۃ الاولیٰ تؤدی المعنی المراد لان المقصود اشتہارہ فی الارض لانہ سفلی والمشارق والمغارب ناحیتان السماء یوصف بالانتشار فیما علوی لاسفلی۔ قلنا انہما کنایتان عن جمیع وجہ الارض۔ فان قیل ان للشمس مشرق واحد ومغرب واحد فلا یصح جمعیتہما۔ قلنا ان للشمس من اول السرطان الی اٰخر الجدی فی کل یوم مطلعاً علی حدۃ فجمع المطالع ثمانون ومأۃ مطلع فالجمعیۃ باعتبار المطالع کما فی قولہ تعالیٰ للہ المشرق والمغرب۔ و اما تثنیتہما باعتبار ایام الشمس وذھابہا۔ کما فی قولہ تعالیٰ رب المشرقین ورب المغربین۔ و اما افرادھما باعتبار الطرف کما فی قولہ تعالیٰ رب المشرق والمغرب الشیخ ابن الحاجب بدل من العلامۃ واطلق الشیخ علیہ مع ان المشہور انہ قتل شابا۔ قلنا الشیخ یطلق علی ثلاثۃ اشخص۔ علی من اصاب الی مرتبۃ الکہولۃ وعلی من احیی السنۃ ویمیت البدعۃ وعلی رئیس القوم۔ و ھھنا بالمعنیین الاخرین فالشیخ لقبہ وابن الحاجب کنیتہ وعثمان محضۃ لہ۔ تغمدہ اللہ بغفرانہ۔ جملہ دعائیۃ للشیخ، وانما اختار تغمد علی ستر لان الستر عام والتغمد خاص لانہ جعل مستر السیف فی الغلاف ففیہ تشبیہ المصّ بالسیف فی حداۃ الطبیعۃ ففی ذکر المصّ وترک باقی الارکان للتشبیہ استعارۃ مکنیۃ لانہا ترک جمیع ارکان التشبیہ سوی المشبہ۔ وفی اثبات التغمد الذی ھو من لوازم المشبہ بہ المتروک للمشبہ المذکور یکون تخییلیۃ وقرینۃ بالاستعارۃ المکنیۃ۔ فان قیل التغمد والغفران کلاھما ستر الذنوب فان کان المضاف الی ضمیر المصّ مرادا ای تغمد ذنوبہ فیلزم سببیۃ الشئ لنفسہ وان کان غیر مراد فیلزم ستر ذات المغفور والمقصود ستر ذنوب المغفور لاذاتہ۔ قلنا المضاف مراد ولا یلزم سببیۃ الشئ لنفسہ لان التغمد ستر الذنوب مطلقا والغفران صار خاصا بسبب اضافتہ الی ضمیرہ تعالیٰ ای تغمد ذنوبہ بغفرانہ اللائق بفضلہ الناشی من محض فضلہ بدون وسیلۃ الطاعۃ والعبادۃ فیلزم سببیۃ الخاص للعام۔ واسکنہ بحبوحۃ جنانہ۔ عطف علی جملۃ دعائیۃ۔ فان قیل اسکن من الاسکان وھو ضد الحرکۃ فلا یکون ھذہ دعاء الخیر فی حق المصّ بل یلزم تقییدہ قلنا اسکن من السکنیٰ بمعنی اقام بحبوحۃ۔ فان قیل بحبوحۃ الشئ وسطہ فیلزم تقیید المصّ فی الوسط قلنا البحبوحۃ الوسط والوسط بمعنی الخیار ای خیار جنانہ والجنان جمع جنۃ وھو البستان کثیر الاشجار والکثیر الاشجار۔ نظمتہا فی سلک التقریر وسمط التحریر جملہ مستأنفۃ وقعت فی جواب السوال ای ھذہ الفوائد مجتمعۃ ام غیر مجتمعۃ فاجاب نظمتہا الخ وانما اختار نظمتہا بجمعتہا لان النظم "در رشتہ کشیدن جواہر را گویند" ففی ھذہ العبارۃ حصول تشبیہ الفوائد بالجواہر فی الصفاء والغلاء ففی ذکر الفوائد استعارۃ مکنیۃ لان الاستعارۃ المکنیۃ ترک جمیع ارکان التشبیہ سوی المشبہ وفی اثبات النظم الذی ھو من لوازم الجواہر المتروکۃ استعارۃ تخییلیۃ وقرینۃ بالمکنیۃ لان التخییلیۃ اثبات لوازم المشبہ بہ المتروک للمشبہ المذکور وفی اضافۃ السلک والسمط الذین یناسبان الجواہر الی تقریر الفوائد وتحریرھا استعارۃ ترشیحیۃ لانہا اثبات المناسب للمشبہ بہ المتروک للمشبہ المذکور واضافۃ السلک الی التقریر والسمط الی التحریر ولم یعکس

لان السمط فضلية بالنسبة الى السلك لان السمط رشة جواهر والسلك نظام اى رشه والتحرير فضلية بالنسبة الى التقرير بسبب قول علي رضي الله عنه مَا قَرَّ قَرَّ وما كتب قر فاضاف الفضيل الى الفضيل والرذيل الى الرذيل - للولد العزيز اى ارجمند، وكامياب، ضياء الدين لقب الولد والضياء مصدر بمعنى اسم الفاعل اى مضئ مضاف الى المفعول اى مضئ الدين ولقب به حالة الصغر والطفولية تفاؤلا ليكون كذلك حالة الكبر يوسف علم الولد غير منصرف للعلمية ووزن فعل - حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف والتاسف - فان قيل لافائدة في ذكر الموجبات فينبغي ان يقال عن التلهف الخ وايضا فيه خروج الفقرة الثانية عن مسنونات الفقرة الاولى - قلنا الدعاء بحفظ الولد عنهما مع تحقق موجبهما غير معقول فدعاله بالحفظ عن موجبهما مبالغة في دعاء الحفظ عنهما - فان قيل ان التلهف والتأسف كلاهما بمعنى واحد فذكر الثاني لغوا - قلنا انهما وان كانا بمعنى واحد لكن ايراد الالفاظ المترادفة في الخطبة مستحسن - وقيل التلهف حزن يحصل للانسان باتيان فعل لابد من تركه كارتكاب المنهيات - والتاسف حزن يحصل للانسان بترك فعل لابد من اتيانه كترك المامورات فلا يكون ذكر الثاني لغوا - وسميتها جملة مستانفة وقعت في جواب السوال اى لهذه الفوائد سماة ام غير سماة وايراد سميت نظمت بلفظ الماضي لا يدل على كون الخطبة الحاقية لاحتمال كون صيغة الماضي للتفاؤل او لاظهار حصول اسباب هذا التاليف على وجه يصح ان يقال انه حصل - بالفوائد الضيائية اى لها نسبة الى ضياء الدين لان نظمها لاجله - فان قيل اذا نسب الشئ الى المركب الاضافي فنسب الى الجزء الثاني لا الى الكل ولا الى الاول كما يقال في ابن زبير زبيري فينبغي ان يقول الشارح في الفوائد الدينية - قلنا - المعتبر في النسبة هو الجزء المقصود والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول وهو الضياء تفاؤلا وليكون في زمان الآتي مضئ الدين ولذا لم ينسب الى الاسم المحض وان كان هذه النسبة خالية عن التكليف لعدم وجود الضياء فيه والمقصود في ابن الزبير زبير لانه رجل رفيع القدر فيحصل بالنسبة المنسوب ايضا رفعة القدر - لانه اى الولد لهذا الجمع والتاليف - فان قيل كلاهما بمعنى واحد فلا حاجة الى ذكرهما قلنا الجمع راجع الى سلك التقرير والتاليف الى سمط التحرير - كالعلة الغائية كما انها باعثة محركة على وجود الشئ كذلك الولد باعث محرك على ايجاد التاليف - وقال كالعلة لاعين العلة لان العلة الغائية مقدم في التصور ومؤخر في الوجود كالاضطجاع علة غائية لتركيب السرير والولد مقدم في التصور والوجود جميعا على الفوائد - نفعه الله بها وسائر المبتدئين - فان قيل ينبغي ان يقول الشارح رحمه الله نفع الله لان السائر بمعنى الكل متناول للولد قلنا السائر من السؤر مهموز العين بمعنى الباقي فيكون ذكر الولد في موضعه وان كان من السور اجوف واوي بمعنى الكل فيكون تعميما بعد تخصيص واختار ذلك ليحصل تكرار الدعاء في حق الولد - من اصحاب التحصيل بيان للمبتدئين فلا يتناول الدعاء للمبتدئين غير المحصلين واللام في التحصيل عوض عن حق الاضافة اليه اى تحصيل العلوم لا من اصحاب الاكساب والمراد بالعلوم العلوم العربية فلا يتناول الدعاء لاصحاب تحصيل علوم الغير العربية بكيفية العربية فلا يتناول لسائر العلوم غير النحو وما توفيقي في هذا الجمع الا بمعونة بالله و التوفيق جعل اسباب العبد موافقا للمطلوب الخير وضده الخذلان اى جعل اسباب العبد موافقا للمطلوب الشرعي فان قيل الله فاعل للتوفيق والفاعل لا يذكر بالباء لانها يدخل على الآلة والوسائل بل يذكر بكلمة من كما يقال

الضرب من زيد فينبغي ان يقول الا من الله قلنا قال كذلك موافقة للآية الكريم وما توفيقي الا بالله او نقول لانسلم ان الباء لاتدخل على الفاعل الا ترى الى قوله تعالى كفى بالله حسيبا ـ وهو حسبي ونعم الوكيل ـ فان قيل ونعم الوكيل اما معطوف على حسبي او على هو حسبي فعلى الاول يلزم عطف الجملة على المفرد وعلى الثاني يلزم خلو فعل المدح عن المخصوص بالمدح وكلاهما باطلان قلنا انه عطف على حسبي فوجد المخصوص وهو قوله هو وقوله حسبي بمعنى يحسبني لان ـ المضارع كما يكون بمعنى المصدر كذلك يكون المصدر بمعنى المضارع فيكو عطف الجملة على الجملة ـ فان قيل فعلى هذا يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان فعل المدح انشائي قلنا انها مؤول بالخبرية اى هو مقول في حقه نعم الوكيل فعطف الخبر على الخبر او نقول انه معطوف على هو حسبي والمخصوص محذوف بقرينة المعطوف عليه اى هو نعم الوكيل ـ او نقول لانسلم ان الواو للعطف لم لايجوز للاعتراض اى مدخولها جملة معترضة فان قيل المعترضة انما يكون بين الكلامين وههنا في الآخر ـ قلنا كون المعترضة بين الكلامين ليس امرا متفقا عليه بل هو مختلف فيه ـ واعلم ان الفرق بين الاخبار والانشاء ان الاخبار عبارة عن ما يحتمل الصدق والكذب فالانشاء بخلافه ـ وقيل الاول اظهار ما وجد والثاني ايجاد ما لم يوجد ـ وههنا بحث من وجهين الاول يرد على التعريف الاول وهو انه يلزم اجتماع المتنافيين في شئ واحد ـ لان الصدق والكذب متنافيان ـ وايضا ينقض بقولنا الله جل الهنا وآدم ابونا ومحمد نبينا لانه تعين الصدق ولا يحتمل الكذب وبقولنا السماء تحتنا والارض فوقنا لانه تعين ههنا الكذب ولا يحتمل الصدق والثاني يرد على التعريف الثاني وهو ان اظهار ما وجد يستقيم في الماضي دون المستقبل مع انه ايضا من الاخبارات ـ أجيب عن الاول ان احتمال الصدق والكذب بطريق البدلية لا بطريق الاجتماع وتعين احدهما في مواد النقض بدلائل اخر لا بنفس الخبر ـ وعن الثاني ان في المستقبل ايضا حكاية عن ما وجد كما قلت يضرب زيد ههنا فهذا انما تقول اذا علمت بوقوع الضرب منه غدا فانك حكيت عما وجد في علمك ـ فان قيل هذا يستقيم في المضارع اثباتا دون المخاطب والمتكلم لانهما لايحكيان عن شئ ـ قلنا انهما ايضا يحكيان عما فرض في الذهن ـ فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون الامر ايضا من الاخباريات لانك اذا قلت اضرب فقد اظهرت ما في ضميرك ـ قلنا سلمنا ذلك ان في الامر ايضا اظهار ما في الضمير لكن الاظهار غير مقصود في الامر بل المقصود طلب الضرب من المخاطب بخلاف المضارع لان المقصود فيه ليس الا اظهار ما ثبت في الضمير ـ والله عليم خبير

الحمد لله الذی

جل شانه علی ان وفقنا بطبع شرح الکافیة المسمّی

بخادمة الکافیه

للحضرت العلامة امام النحوئین الحاج المولوی

ابو عبد الله عبد المنان دامت برکاتهم

المتوفی بثلاث مائة وتسعون بعد الالف من هجرة النبویة نور الله مرقده

وجعل الجنة مثواه المشهود

بتبا باجی صاحب لاڑکانہ

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ، کوئٹہ، (بلوچستان)

فون: ۶۶۲۲۶۳

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الحمد والکبریاء مالانہایۃ لہ لمن لیس الا لہ ولہ المن والنعماء علینا بعد انتخابنا من بین سائر الموجودات باشرف الانواع واختصاصنا من بین بنی آدم بالاسلام واجتبائنا من الامم بامۃ سید الانبیاء علیہم الصلوۃ والسلام واصطفائنا من بین ہذہ الامۃ بعلوم الآلات والمقاصد لاسیما باب العلوم۔ اللھم اجعل الالات آلات والمقاصد مقاصد والصلوۃ والسلام علی من عزرنا محمد والہ واصحابہ البررۃ الکرام اجمعین۔

اَمَّا بَعْدُ۔ فیلتمس خادم الطلباء العلوم النافعۃ ابو عبد اللہ المولوی عبد المنان کان اللہ لہ اللاخاری قریۃ السواتی ریاسۃ ان دونکم الیھا السارون ھذا النبراس یھدکم بحیثیۃ الخادم الی الخرائد تحت الستار ابن الحاجب لھذا سماہ اللہ تعالی بالفوائد الخادمۃ الکافیۃ علیہ توکلت والیہ انیب۔

رب يسر على هذ الكتاب وتمم بالخير بافتاح وبك نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

فان قيل لم لم يصدر المصنف رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان يجعله جزء من كتابه و خالف من كتاب الله وكتب السلف والحديث المشهور الوارد فى شان الحمد وهو قوله عليه الصلوة والسلام كل امر ذى بال لم يبدأ بحمد الله فهو اقطع واجزم. قلنا لم يصدر رسالته بحمد الله هضما لنفسه. فان قيل ان الحمد عبادة فبتركها يحصل علو النفس وقوتها لا هضمها. قلنا لترك الحمد اعتبار ان احدهما انه عبادة فاذا ترك فيكون موجبا لعلو النفس وقوتها والثانى بما ترك الحمد باعتبار ان كتابه من حيث انه منسوب اليه لا من حيث اشتماله على القواعد اللطيفة والعبارات النفيسة ليس ككتب السلف وان كان ككتبهم فى الواقع فيصدر بنفسها وترك الحمد بهذا الاعتبار يكون هضما لنفسه لان ايراده موجب للسماوات لكتبهم وفى تركه عدم المساوات والانخفاض. او نقول من كتاب الله بان له حالتين حالة النزول وحالة الاجتماع وقد اعتبر المصنف حالة النزول وفى حالة النزول غير مصدر بالحمد لان اوله قوله تعالى اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِىْ خَلَقَ والجواب عن الحديث المشهور ان المامور به فى حديث الحمد ابتداء بمطلق الحمد سواء كان باللسان او بالاركان او بالجنان فانتفاء الابتداء على سبيل الكتابة لا يستلزم انتفاءه مطلقا لجواز تصديره قولا لان انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام. وايضا تصدير الكتاب بالحمد مطلقا من السنن والمصنفون لا يتركون السنن وايضا بدليل قوله عليه الصلوة والسلام ظنوا المؤمنين خيرا. فان قيل لما كان الابتداء فى حديث الحمد اعم من القولى والفعلى كان ينبغى ان يكتفى فى التسمية ايضا بابتداء القولى. قلنا بكتابة التسمية ثابتة بالحديث الاخر وهو قوله عليه الصلوة والسلام الا من كتب محكم كتابا فليكتب فى اوله بسم الله الرحمن الرحيم

فان قيل هضما فى قول الشارح منصوب وللنصب طرق كثيرة فما وجه نصبه. قلنا انه منصوب على انه مفعول له لقوله لم يصدر فان قيل ان المفعول له لا يخلو اما للنفى او للمنفى فان كان للنفى فالمفعول له لا يجئ للنفى لانه علة والمعانى الحرفية لا تكون معللة بالعلة وان كان للمنفى فيكون هضما قيدا فى الكلام والنفى اذا دخل على الكلام المقيد بقيد فيتوجه النفى الى القيد ويبقى الكلام مثبتا فيكون معنى قول الشارح لم يصدر رسالته هضما لنفسه ان التصدير منفى اذا كان لاجل هضم النفس. واما نفس التصدير فباق وليس هنا التصدير اصلا لا لاجل الهضم ولا لغيره قلنا انه مفعول له للنفى المستفاد من محتوى الكلام فيكون التقدير انتفى التصدير هضما لنفسه. فان قيل شرط نصب المفعول له تقدير اللام وشرطه امور ثلثة احدها اتحاد فاعل الفعل والمفعول له ولم يوجد ههنا لان فاعل انتفى التصدير وفاعل الهضم الشيخ فلا يصح التقدير ولا يصح

النصب فيه قلنا هضما مفعول له للفعل المثبت اللازم للمنفي فيكون التقدير ترك المصدر التصدير هضما لنفسه فثبت اتحاد الفاعل بينهما. فان قيل مقصود المصدر في هذا الكتاب بحث عن احوال الكلمة والكلام من الاعراب والبناء وغيرهما فينبغي ان يبدأ بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات لرجوعها الى الاعراب والبناء فاشتغال المصدر بتعريفهما اشتغال بما لا يعني. قلنا ان المصدر في هذا الكتاب يبحث عن احوالها فمتى لم يعرفا بذاتهما فكيف يبحث عن احوالهما لان معرفة ذات الشئ مقدم على معرفة احواله. فان قيل ان قوله لم يعرفا اما من المعرفة او من التعريف فان كان الاول نسلم ان المعرفة بوجه ما يتوقف عليه البحث عن احوالهما لكن المعرفة بوجه ما حاصل قبل التعريف وهو التصور في الذهن بوجه ما فلم اختار التعريف. وان كان الثاني فلا يصح الملازمة لان البحث لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة باي وجه كان. قلنا لم يعرفا من المعرفة بالتخفيف فيصح الملازمة لكنه اختار هذا التعريف لاداء ما هو الواجب تحصيلا له في ضمن فرد كامل وهو التعريف وان كان له افراد اخر كالتصور بوجه ما وغير ذلك. او نقول انه من التعريف بالتشديد لكن المراد بالبحث البحث على توجه البصيرة والبحث على وجه البصيرة موقوف على التعريف ثم اعلم ان كل مبتدئ اذا شرع في العلم فلا بد له من معرفة امور ثلثة. تعريفه وغرضه وموضوعه فالاول ههنا علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم الثلاث من حيث الاعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض والثاني صيانة معبر الذهن عن الخطاء في اللفظ. والثالث الكلمة والكلام كما اشار اليه الشارح بقوله لانه في هذا الكتاب يبحث عن احوالهما لان موضوع الشئ ما يبحث فيه عن احوال ذلك الشئ ولا شك ان المبحوث في هذا الكتاب البحث عن احوال الكلمة والكلام. فان قيل كما يبحث فيه عن احوالهما كذلك يبحث فيه عن احوال باقي المركبات وهي ستة كما جاء في قول الناظم: بود ترکیب سه نحویان شش ۔ بیارش گیر خائف زنرتی ۔ اضافی وان وتعدادی مراجعت ان اسنادی وتوصیفی وصوتی. فينبغي ان يكون موضوع علم النحو الكلمة والمركبات الست. قلنا يبحث باقي المركبات راجع الى بحث الكلمة لان البحث عنها اما من اعراب الجزئين او بنائهما او من اعراب احدهما وبناء الآخر والكلمة لا تخلو عن احدهما فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون موضوع علم النحو الكلمة فقط. لا الكلام لان بحثه ايضا راجع الى بحثها لان بحث باقي المركبات يرجع الى الكلمة اعرابا وبناء ومن حيث عدم الاحتياج الى ضمير راجع فيها الى المبتدء او الموصوف وبحث الكلام لا يرجع جميعا الى الكلمة فان فيه بحثا على حدة بان الكلام اذا وقع خبرا لا بد من عائد وقد يحذف. فان قيل لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام ينبغي ان يكون علم النحو علمين لا علما واحدا. لان تعدد الموضوع يستلزم تعدد العلم قلنا تعدد الموضوع مستلزم لتعدد العلم انما لم يكن بين الموضوعين والجامعة مشتركة وههنا وجدت العلة الجامعة بين الموضوعين وهي كون كل واحد منهما لفظا موضوعا لمعنى كما كان موضوع علم الاصول ادلة اربعة كتاب الله والسنة والاجماع والقياس ولم يكن علم الاصول علوما اربعة

لوجود العلة المشتركة بينهما وهي كون كلواحد منهما مثبتا لحكم شرعي - فان قيل لما كان موضوع علم النحو الكلمة الكلام فلم قدم الكلمة على الكلام مع ان الكلام مفيد لفائدة تامة والكلمة غير مفيدة . قلنا افراد الكلام اجزاء من افراد الكلام ومفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا موافقه للموضوع مع الطبع . فان قيل سلمنا افراد الكلمة اجزاء من افراد الكلام لكن لا نسلم ان مفهومها جزء من مفهومه لان مفهوم الكلمة الفظ وضع الخ ومفهوم الكلام ما تضمن الخ والاول ليس بجزء من الثاني قلنا العبارة بحذف المضاف اعني مفهوم افراد الكلمة جزء من افراد الكلام او نقول العبارة بحذف الصفة اعني مفهوم الكلمة الجزء من افراد الكلام الجزئي - او نقول ان العبارة بحذف صفة المفهوم فيكون التقدير المفهوم الاجمالي للكلمة جزء من المفهوم التفصيلي للكلام والمفهوم الاجمالي ما يعبر عن اشياء متعددة بشئ واحد كما يقال الكلمة في جواب من قال ما لفظ وضع لمعنى مفرد . والمفهوم التفصيلي ما عبر عن شئ واحد باشياء متعددة كما يقال لفظ وضع لمعنى مفرد في جواب من قال ما الكلمة فلفظ الكلمة التي هو المفهوم الاجمالي للكلمة جزء من المفهوم التفصيلي للكلام اعني أُخِذَ في تعريف الكلام قوله ما تضمن الكلمتين والكلمة جزء من الكلمتين - فان قيل لا نسلم ان لفظ الكلمة مفهوم اجمالي للكلمة لان المفهوم امر كلي يصدق بالكثير والقليل لا يثنى ولا يجمع فكيف ثنى الكلمة في تعريف الكلام قلنا المفهوم لا يثنى ولا يجمع اذا اريد مفهوم فقط يعني بغير ملاحظة الافراد . ويثنى ويجمع اذا اريد مفهوم مع ملاحظة الافراد ولا شك ان الكلمة في مفهوم الكلام ملحوظة مع فردي الكلمة لان كل كلام لا بد من فردي الكلمة . الكلمة اي مفهوم لفظ الكلمة الخالي عن ملاحظة الوحدة والكثرة بناء على ان اللام فيها للجنس - او مفهوم لفظ الكلمة مع ملاحظة فرد معين بناء على ان اللام فيها للعهد الخارجي والمعهود بها الكلمة الجارية على ألسنة النحات الواحدة باعتبار من الاعتبارين - اما واحدة باعتبار اللفظ والمعنى جميعا كزيد - او واحدة باعتبار المعنى العلمي وان كانت مركبة باعتبار اللفظ كالتراكيب الستة حين العلمية واعلم ان في لفظ الكلمة والكلام مذهبين مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور انهما ليسا بمشتقين عن الغير ولا ينتقل منهما غيرهما لان مدار الاشتقاق مبني على ارتكاب التكلفات البعيدة . ومذهب البعض انهما مشتقان من الكَلِم بتسكين اللام وهو الجرح لان مدار الاشتقاق مبني على التناسب بين الكلمات والتناسب يحصل بالاشتقاق فلا يكون المشتق عربيا . فان قيل كيف يشتقان من الكَلِم والاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا بين اللفظ والمعنى ههنا وان وجد التناسب في اللفظ وهو الاشتراك في الحروف الاصلية لكنه مفقود في المعنى لان معنى الكلمة لفظ وضع الخ ومعنى الكلام ما تضمن الخ ومعنى الكلم الجرح . قلنا المناسبة بينهما في المعنى اعم من ان يكون في المعنى المطابقي او التضمني او الالتزامي وههنا وان لم توجد في المعنيين الاولين لكنها موجودة في المعنى الثالث وهو الالتزامي والمناسبة هو التأثير لانه معنى

لازم لمعنى الكلم والكلمة والكلام لتاثير بعض معانيها فى نفوس السامعين كتاثير الجرح فى المجروح ولما كان تاثير بعض معانيهما كتاثير الجرح فى المجروح عبّر عن بعض تاثيراتها بعض الفصحاء بعين الجرح وقالوا جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان . فنسب الجرح الى اللسان وهو غير قابل للجرح فيكون المراد منه ما جرى باللسان وهو غير قابل له ايضاً فيكون المراد من جرح اثر اى اثر الكلمة والكلام لكن هذه المناسبة بعيدة لانها فى المعنى الالتزامى وهو معنى مجازى لا حقيقى وايضاً هذه المناسبة موجودة فى افراد الكلام لا الكلمة لانها غير مفيدة وايضاً هى فى بعض افراد الكلام وهى السيئة لا الحسنة وايضاً فرق بين التاثيرين لان تاثير الجرح فى المجروح من الالم وتاثير معنى الكلمة والكلام فى نفس السامع الحزن فلما كان مدار هذا الاشتقاق على هذه التكلفات قالوا الجمهور انهما اسمان برأسهما لا مشتقان ولا مشتق منهما غيره . ثم اعلم ان لفظ الكلمة مركب من اشياء ثلاثة اللام والكاف والتاء لكن الكاف والمعروض واللام والتاء عارضان والمعروض مقدم على العارض بالذات فقدم فى البحث فقال الشارح اى فيه مذهبان فمذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور الكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة . فان قيل تمر مشبه به للكلم وتمرة لا تخلو اما مشبه بها للكلم اولا فان الاول فلا يصح التشبيه لان الكلم جنس والتمرة فرد وعلى الثانى يلزم عليك البيان . قلنا ان التمرة فى قول الشارح مشبهة بها الشئ محذوف تقديره الكلم بكسر اللام جنس والكلمة فرد من ذلك الجنس كتمر جنس وتمرة فرد من ذلك الجنس وجنسيتها ثابتة بوجوه ثلاثة اولها ان الكلم يقع تمييزا للعدد الاوسط نحو قرأت اثنى عشر كلما وتمييز العدد الاوسط يكون مفردا والثانى انه يصغر بنفسه فيقال كليم ولو كان جمعا لرد حين التصغير الى المفرد والثالث قوله وَإِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ فالكلم موصوف والطيب صفة له ولو كان الكلم جمعا فيكون صفته طيبة او طيبات ومذهب البعض ان الكلم بكسر اللام جمع لا جنس لانه لا يطلق على الثلثة وما فوقها وهذا اما الجمعية ولو كان جنسا يطلق على الواحد والاثنين ايضاً واما تمييز العدد الاوسط فبالتاء اى كلمة واما التصغير فايضاً بالتاء اى ان الكليمة واما الآية الكريمة فبتقدير بعض اى بعض الكلم الطيب . والجواب عن جانب الجمهور ان عدم اطلاقه على الواحد والاثنين عارض واستعمال العوارض لا تعتبر اذ الاصل فى الاجناس الاطلاق على القليل والكثير واما القول بالتمييز والتغير مع التاء فمجرد تحكم ودعوى بلا دليل واما التاويل فى الاية فخلاف الاصل لا يرتكب اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة كلمة ههنا فالصحيح ان الكلم جنس لا جمع لانه ليس من اوزان الجمع . واما بحث اللام انها فى اللغة كلمة اذ فى الاصطلاح كلمة تحلى بها كلمة اخرى وهى على قسمين اسمى وحرفى فالاسمى ما دخلت على اسمى الفاعل والمفعول وانما يقال لهذه اللام اسمية لانها تؤول بالذى اسم الفاعل واسم المفعول المذكرين وبالتى فيهما مؤنثين والذى والتى من الموصولات والموصولات من الاسماء وانما خص الاسمى باسمى الفاعل والمفعول لان الاسمى مشابهة بالحرفية فى الصورة فيقتضى ان يكون مدخولها مفردا لان مدخول الحرفى لا يكون الا مفردا وفى المعنى موصولى يقتضى ان يكون مدخولها جملة لان اصلة الموصول

لا تکون الا جملۃ ولا تکون الکلمۃ مفردۃ صورۃ وجملۃ معنی غیر اسمی الفاعل والمفعول فجعلا صلۃ للام للشبہین وانما کانت مفردین صورۃ وجملتین معنی لانہما ذات شبہین، شبہ بالجوامد فی عدم اختلافہما بحالۃ الغیبۃ والخطاب والتکلم نحو ہو قائم وانت قائم وانا قائم بدون الاختلاف کما یقال فی الجوامد بدون الاختلاف نحو ہذا زید وانت زید وانا زید ولو کانا کالفعل لاختلفا مثلہ نحو ہو ضرب وانت ضربت وانا ضربت، وشبہ بالفعل فی انہما حاملین للضمیر کالفعل والحرف ما یدخل علی غیر اسمی الفاعل والمفعول وہی علی قسمین زاید وغیر زاید والزائد ما لا یختل المعنی الاصلی بسقوطہا کما جاء فی قول علی کرم اللہ وجہہ ۔ ولقد امر علی اللئیم یسبنی : فمضیت ثمۃ قلت لا یعنینی ۔ فاللام فی اللئیم زائدۃ لان جملۃ یسبنی صفۃ لہ والجملۃ تقع صفۃ للنکرۃ لا للمعرفۃ وہذہ الزیادۃ علی تقدیر جعل یسبنی صفۃ للئیم وغیر زائدۃ لو جعل یسبنی حالا منہ لوجوب تعریف ذی الحال او کونہ نکرۃ مخصوصۃ ۔ ثم الزائد علی قسمین لازم وغیر لازم وکل واحد منہما اما عوض او غیر عوض فمثال اللام الزائدۃ العوضیۃ ثابتۃ فی لفظ اللہ تعالی فاللام زائدۃ لحصول التعریف بالعلمیۃ ولازمۃ لاحاطۃ العلمیۃ بہا وعوضیۃ لانہ فی الاصل الٰہ فحذفت الہمزۃ الثانیۃ وعوضت عنہا اللام عوضا جعلیا وہو جعل الکلمۃ موضع الاخری لا عن خارج الکلمۃ ثم ادغمت اللام فی اللام ۔ ومثال الزائدۃ اللازمۃ الغیر العوضی کاللام فی البخر والصعق والثریا فاللام فیہا زائدۃ لحصول التعریف بالعلمیۃ ولازمۃ لاحاطۃ العلمیۃ بہا وغیر عوض لانہ لیس عوضا عن شیء ۔ ومثال اللام الزائدۃ الغیر اللازمۃ العوضیۃ فمثلہ بالناس فاللام زائدۃ لحصول التعریف بحرف النداء وغیر لازمۃ لعدم العلمیۃ وعوضیۃ لانہ فی الاصل اناس حذف الہمزۃ وعوض عنہا اللام وادغم اللام فی النون لقرب مخرجہما ۔ ومثال اللام الزائدۃ الغیر اللازمۃ الغیر العوضیۃ ثابت فی قول الشاعر فیا غلامان الذان فرا : ایلکما ان تکسبا شرا ۔ فاللام فی الغلامان زائدۃ لان التعریف قد حصل بحرف النداء وغیر لازمۃ لعدم العلمیۃ وغیر عوضیۃ لعدم کونہا عوضا عن شیء، ثم غیر الزائد ما یختل المعنی المراد فی مدخولہا وہی علی اربعۃ انواع جنسی واستغراقی والعہد الخارجی والعہد الذہنی ۔ ووجہ الحصر انہا لا تخلو اما ان یشار بہا الی مفہوم مدخولہا مع ملاحظۃ افرادہ او بدون ملاحظۃ الافراد فالثانی جنسی والاول لا یخلو اما فیہ ملاحظۃ کل الافراد او بعضہا فالاول استغراقی والثانی لا یخلو اما فیہ ملاحظۃ بعض المعین او غیر المعین فالاول العہد الخارجی والثانی العہد الذہنی ۔ فالجنسی ما یشار بہا الی مفہوم مدخولہا بغیر ملاحظۃ الافراد لا کلا ولا بعضا نحو الرجل خیر من المرۃ فاللام فی الرجل یشار بہا الی المفہوم الرجل وہو مذکور من اولاد بنی آدم یتجاوز عن حد الصغر الی حد الکبر بغیر ملاحظۃ للفرد ولا الافراد ولا یجوز ان تکون استغراقیا لانہ حینئذ یلزم الحکم علی خیریۃ کل فرد من افرادہ علی کل فرد من افرادہا والامر لیس کذلک اذ کثیر من افراد المرۃ خیر من افراد الرجل کعائشۃ وفاطمۃ والرابعۃ البصریۃ رضی اللہ تعالی عنہن

ف قولہ الخ بضم الفاء وفتح الظاء لیست بہا الاشارۃ وفی عطف المجرد علی المجرد یکتب الہا وہما بخلاف عطف المفرد علی المفرد فان راب فیہ فارجع الی المجردات فی حاشیۃ الجامی فی نسخۃ العصام ۔ عبد الحلیم کرستانی ف قولہ اذ لا الخ الالف واللام من الحکایۃ لا من المحکی عنہ فالمعنی ما صدق الرابع الخ کما یقال جاءنی الرجل فالحکم علی الرجل لانہ علیہ مع اللام فلا یرد ولا اعتراض یلزم الجمع بین العرض والعوض عنہ ۔ مولانا عبد الحلیم کرستانی

ولا یجوز ان تکون خارجیۃ او ذہنیۃ لان المقصود بہذا القول المدح بالجنس الرجل لا لفرد معین معلوم فی خارج او ذہن وایضا علی تقدیر کونہا ذہنیۃ یلزم تنکیر المبتدء لان الذہنیۃ فی قوۃ التنکیر واللام الاستغراقیۃ ما یشار بہا الی مفہوم مع دخولہا مع ملاحظۃ جمیع الافراد نحو قولہ تعالیٰ اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِیْ خُسْرٍ اِلَّا الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا فاللام فی الانسان استغراقیۃ اشیر بہا الی مفہوم مدخولہا والحیوان الناطق مع ملاحظۃ جمیع افراد الانسان ولا یجوز ان تکون اللام فیہ للجنس لانہ یلزم الحکم علی خسران ماہیۃ الانسان والخسران یصدق من الافراد لا من الماہیۃ ولا یجوز ان تکون خارجیۃ او ذہنیۃ لانہ یلزم استثناء التعدد من الواحد والامر یکون بالعکس وایضا علی تقدیر کونہما ذہنیۃ یلزم تنکیر اسم ان وہو باطل۔ واللام للعہد الخارجی ما یشار بہا الی ماہیۃ المدخول مع ملاحظۃ فرد معین معلوم بین المتکلم والمخاطب فی الخارج نحو قولہ تعالیٰ فَعَصٰی فِرْعَوْنُ الرَّسُوْلَ فاللام فی الرسول خارجیۃ اشیر بہا الی ماہیۃ الرسول وہو فرستادہ شدہ، مع ملاحظۃ فرد معین معلوم وہو موسیٰ علی نبینا علیہ السلام فیما بین المتکلم وہو اللہ تعالیٰ والمخاطب ہو الرسول صلی اللہ علیہ وسلم ولا یجوز ان تکون اللام فی الرسول استغراقیۃ لان عصیان فرعون من موسیٰ علیہ السلام لا من جمیع افراد الرسل لانہم غیر موجودین فی زمانہ بل الموجود فی زمانہ ہو الفرد الخاص ولا یجوز ان تکون جنسیۃ لان عصیانہ من فرد الرسول لا من ماہیۃ الرسول ولا یجوز ان تکون ذہنیۃ لان عصیانہ من فرد خارج لا متصور فی ذہنہ، واللام الذہنیۃ ما یشار بہا الی ماہیۃ المدخول مع ملاحظۃ فرد معین معلوم فی ذہن المتکلم نحو قولہ وَاَخَافُ اَنْ یَّاْکُلَہُ الذِّئْبُ فاللام فی الذئب ذہنیۃ یشار بہا الی ماہیۃ الذئب وہو الحیوان المفترس مع ملاحظۃ فرد معین معلوم فی ذہن المتکلم وہو یعقوب علیہ السلام ولا یجوز ان تکون اللام فی الذئب جنسی لانہ محکوم علیہ للاکل والاکل یصدق من الفرد لا من الماہیۃ ولا یجوز ان تکون استغراقیۃ لان اجتماع جمیع افراد الذئب یاکل شخص واحد محال، ولا یجوز ان تکون خارجیۃ لعدم وجود فرد من افراد الذئب فی الخارج قادرا علی اکلہ علیہ الصلوٰۃ والسلام لان لحوم الانبیاء حرام علی کل شیٔ فان قیل اللام فی الکلمۃ لا تخلو اما اسمی او حرفی فالاول یدخل علی اسمی الفاعل والمفعول والکلمۃ لیست بواحدۃ منہما والثانی اما زائدۃ او غیرہا فعلی الاول یلزم تنکیر المبتدء وعلی الثانی اما جنسیۃ او استغراقیۃ او عہد خارجیۃ او ذہنیۃ فعلی الاول یلزم اجتماع المتنافیین لان اللام الجنسیۃ یشار بہا الی الماہیۃ بغیر ملاحظۃ الوحدۃ والکثرۃ والتاء للوحدۃ وعلی الثانی ایضا یلزم اجتماع المتنافیین لان الملحوظ فی الاستغراقیۃ جمیع الافراد والتاء تدل علی الوحدۃ وفی الثالث لا بد من معہود سابق ولا معہود ہہنا وفی الرابع یلزم تنکیر المبتدء وہو باطل وایضا علی تقدیر

لہ قولہ فرد معین الخ المراد بالتعین تعین الوحدۃ لا تعین الشخص لانہ غیر معتبر فی الذہنی وایضا لا یکون معلوما لیعقوب علیہ السلام بل معناہ ترسم کہ یک گرگ میخورد او را۔ عبد الحلیم کوہستان

الأخيرين يلزم تعريف الفرد الخارجي او الذهني والتعريف للجنس لا للفرد. قلنا اللام فيها للجنس ولا نسلم ان التاء للوحدة خصوصا عند المصنف لانه لم يقصد الوحدة وان سلم انها للوحدة فهي مجردة عن معنى الوحدة فقط وان سلم عدم التجريد فنقول لا منافات بين الوحدة والجنس اذ يصدق احدهما بالآخر يقال هذا الواحد جنس وذلك الجنس واحد فالحاصل ان الوحدة على اربعة انواع. جنسية، نوعية، صنفية، فردية. والمنافات بين الوحدة الفردية والجنس لا بين باقي الواحدة والجنس والوحدة في الكلمة جنسية سواء كان باعتبار اللفظ والمعنى كليهما كالكلمات التي كانت بحرف واحد مثل همزة الاستفهام او باعتبار المعنى فقط كالتراكيب الستة حين العلمية او نقول يمكن حمل اللام على العهد الخارجي والمعهود بها الكلمة المصطلحة الجارية على السنة النحات لكن القول اللام الداخلة على المعرفات غير الجنسية خروج عن جادة التعريف لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس. لفظ ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا في جميع الاحيان او في بعضها او من شأنه ان يتلفظ به الانسان. فان قيل الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والخبر محمول على المبتدأ ولا يصح الحمل ههنا لان اللفظ في اللغة الرمي فيلزم حمل صرف الوصف على الذات. قلنا اللفظ وان كان مصدرا لكنه نقل عن معنى المصدر الى ما يتلفظ به الانسان فيلزم حمل الذات على الذات. وفي النقل مذهبان فعند البعض نقل ابتداء قبل جعله بمعنى الملفوظ ليكون استريحين عن تعدد النقل، والعلاقة بين المنقول والمنقول عنه تسمية المسبب باسم السبب. وعند البعض نقل بعد جعله بمعنى الملفوظ ليحصل قوة العلاقة لان الملفوظ اعم من ملفوظ الانسان فيكون تسمية الخاص باسم العام وعلاقة العموم والخصوص اقوى من علاقة المسبب والسبب لصحة الحمل بين العام والخاص وان كان من جانب واحد ولا يصح حمل السبب على المسبب ولا بالعكس. فان قيل تعريف اللفظ غير مانع عن دخول الغير لانه دخل فيه لسان الانسان لانه مما يتلفظ به الانسان ولا يكون لفظا قلنا الباء في قوله ما يتلفظ به الانسان للتعدية لا للاستعانة اي ما وقع تلفظ الانسان عليه. فان قيل تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده لخروج المنوي في زيد ضرب واضرب لانه يقال له لفظ وليس مما يتلفظ به الانسان قلنا ما يتلفظ به الانسان اعم من ان يكون حقيقة كزيد وضرب او حكما كالمنوي في زيد ضرب وانما لم يكن لفظا لانه ليس من مقولة الحرف والصوت. فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون معنى من المعاني لان المعنى ايضا ليس من مقولة الحرف والصوت قلنا المعنى ما يوضع

نحو الا لا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير لشموله للافراد الأخر ايضا مثلا كان المعهود اسما والتعريف شامل للفعل والحرف ايضا لا يكون التعريف للافراد الشمول التعريف الفرد الواحد. وايضا لا يكون التعريف بالفرد ولا بالافراد اي لا يكون جامعا لعدم شموله للافراد الاخر على الاول للفرد الواحد على الثاني مع تناول المعرف للافراد والفرد ۱۲ عبد الحليم كوبستاني ..... حامدا مصليا مسلما كتبه احقر عباد العلوم حقاني اكبر ۱۲

له لفظ ولم يوضع للمنوى لفظ **فان قيل** قد وضع للمنوى فى زيد ضرب لفظ هو فى اضرب لفظ انت فيصدق عليه تعريف اللفظ **قلنا** لا نسلم ان ذلك المنفصل موضوع لذلك المنوى بل استعير ذلك المنفصل لتعبير ذلك المنوى ليجرى التعليم والتعلم فى المنويات ولا وضع فى الاستعارات **فان قيل** لما لم يكن المنوى لفظا حقيقيا ولا المعنى فما الدليل على كونه لفظا حكميا **قلنا** الدليل على كونه لفظا حكميا جريان احكام اللفظ الحقيقى عليه وهو كونه مسندا اليه ومؤكدا او معطوفا عليه وبدلا كما فى قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فالمنوى فى اسكن مسند اليه لا سكن مؤكد لانت ومعطوف عليه لقوله وزوجك فلذا سمى المنوى لفظا حكما. و اعلم ان فى المعنى للفظ استعمالات ثلثة قد يجئ بمعنى الرمى مطلقا سواء كان من الفم او غيره وقد يجئ بمعنى الرمى من الفم. وقد يجئ بمعنى التكلم لكن الشارح قد اختار معنى الرمى مطلقا ومثل له بقوله اكلت التمرة ولفظت النواة **فان قيل** المثال غير مطابق للمثل لانه رمى مطلقا والمثال يدل على الرمى من الفم لان قوله لفظت معطوف على اكلت والاكل مختص بالفم فكذلك لفظ مختص بالفم **فاجاب الشارح** بقوله اى رميتها يعنى انه رمى مطلقا ولو كان مقيدا بالفم لقال اى فتحتها والاكل لا يكون قرينة الاختصاص بالفم لان العرب يستعملون هذا المثال فيما اذا خرجوا النواة باليد قبل ادخال التمرة فى الفم. **فان قيل** لما كان اللفظ باعتبار معنى اللغوى على ثلثة معان فلم اختار الشارح الرمى المطلق. **قلنا** لو كان موضوعا لاحد الاخيرين يكون استعماله فى الرمى المطلق على سبيل الاشتراك او المجاز وكلاهما خلاف الاصل واذا كان موضوعا للرمى مطلقا فاستعماله فى احدهما استعمال المطلق فى الافراد. **فان قيل** استعمال المطلق فى الافراد استعمال المطلق فى المقيد وهو ايضا مجاز **قلنا** هذا مذهب البعض واما على مذهب الاكثرين فيسمى هذا حقيقة قاصرة. **فان قيل** تعريف اللفظ غير جامع لافراده لانه خرج عنه المحذوف لعدم التلفظ به وايضا هو كالمنوى فى عدم التلفظ والثبوت فى النية فلم صار المحذوف لفظا حقيقيا والمنوى حكميا. **قلنا** ان المحذوف وان لم يكن ملفوظا فى جميع الاحيان لكنه يتلفظ به فى بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا. **فان قيل** الجواب مستقيم فى المحذوف بحذف الجائز واما المحذوف بالحذف الواجب فلا يتلفظ به فى وقت من الاوقات. **قلنا** كاف لاطلاق اللفظ عليه التلفظ بلا تقدير وجوده فى الخارج بخلاف المنوى فليس له لفظ موضوع فلا يمكن التلفظ عليه ولا يوجد فى الخارج نفرض وجود المحذوف فى الخارج فرض الممتنع بالاضافة وهو جائز ونفرض وجود المنوى فى الخارج فرض ممتنع بالتوصيف وهو غير جائز. **فان قيل** تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج عنه كلمات الله تعالى لان الانسان غير مصدر لها وايضا كلمات الملئكة كقول جبريل عليه السلام فى مدح رسول الثقلين ان

فی الجنة نهر من اللبن : لنبی وعلی وحسین حسن وایضًا کلمات الجن کقول الجن - قبر حرب ..... بمکان قفر : لیس بقرب قبر حرب قبر . **قلنا** الصدور من الانسان لیس بشرط فی کون اللفظ ملفوظ الانسان بل الشرط تلفظه بالفعل او بالقوة فالکلمات المنزلة الینا ملفوظ الانسان بالفعل والکلمات الغیر المنزلة الینا ملفوظة الانسان بالقوة اذ من شانها التلفظ علی تقدیر النزول الینا **فان قیل** لابد فی تعریف الکلمة من قید زائد ..... لاخراج الدوال الاربع لانها وضعت لمعنی مفرد ولیت بکلمات وهی الخطوط والعقود والنصب والاشارات - **فاجاب** الشارح الهندی انها خارجة بقید لفظ فلا حاجة الی قید زائد لاخراجها - **فان قیل** لفظ فی تعریف الکلمة جنس والخروج بالاجناس غیر مسلم لانها وضعت للعموم والشمول فاجیب عن الشارح الهندی انه اذا کان بین الجنس والفصل عموم وخصوص من وجه فیجوز ان یجعل الجنس فصلا والفصل جنسا وههنا کذلک فاللفظ جنس شامل للمهملات والموضوعات والوضع فصل لخروج المرکبات والوضع جنس شامل للفظ وغیره - کالدوال واللفظ فصل لخروج الدوال لکن هذا الجواب ضعیف اذ اطلاق الفصل والقید بالجزء الاول من التعریف غیر جائز **والجواب عن** الاعتراض ان اللفظ فی تعریف الکلمة جزء اوّل والدوال الاربع غیر داخلة فیه بلا قید ولا فصل فلا حاجة الی اعتبار قید زائد لاخراجها کما قال المعترض لان الخروج یکون بعد الدخول وایضًا لایکون قبله شیء مشتمل علیها حتی یخرج بلفظ ویکون فصلا کما قال الشارح الهندی **فان قیل** ان الکافیة ماخوذة من المفصل فلم خالف عن المفصل حیث قال فیه لفظة وقال المصنف لفظ **قلنا** هذه المخالفة للنکتة حیث ان صاحب المفصل قصد الوحدة فی اللفظ لکونه کلمة والمصنف لم یقصد الوحدة فی اللفظ کما قصد وحدة المعنی فثمرة الخلاف تظهر فی التراکیب الستة حین العلمیة فعبد الله کلمة عند المصنف لوجود وحدة المعنی ولیست بکلمة عند صاحب المفصل لعدم وجود وحدة اللفظ . **فان قیل** فعلی هذا لا یجئ المطابقة بین المبتدء والخبر فی التذکیر والتانیث . **قلنا** ان المطابقة بین المبتدء والخبر مشروط بشرط ستة الاول ان الخبر لابد ان یکون مشتقا فلا یرد الاعتراض بقوله الکلمة لفظ لعدم الاشتقاق . والثانی ان یکون حاملا لضمیر المبتدء فلا یرد بقوله زینب وسقر وماة وجور ممتنع . والثالث ان یکون المبتدء والخبر اسمین ظاهرین فلا یرد بقوله هو علی اسم وفعل وحرف - والرابع ان لایکون الخبر فعیلا بمعنی المفعول فلا یرد بقول المرءة جریح وقتیل والخامس ان لایکون الخبر اسم التفضیل المستعمل بمن فلا یرد بقوله الصلوٰة خیر من النوم - والسادس ان لایکون الخبر صفة خاصة للمؤنث فلا یرد بقوله المرءة حائض طالق **فان قیل** علی وجود هذه الشرائط یجب المطابقة وعند عدمها وان لم تکن واجبة لکنها مستحسن فینبغی ان یقول

لفظة. قلنا لم يقل لفظة لان الاختصار اولى ولفظ اخص من لفظة وانما قال الشارح بصيغة اسم التفضيل لان المحذوف هو التاءات الثلاثة من لفظة ووضع ومفرد على تقدير الرفع لانه لو قال لفظة لقال وضعت مفردة بالتاء في الكل ولا شك في طوالته **وضع الوضع** تخصيص شئ بشئ لفظا كان او غيره كالدوال الاربع بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول اى اللفظ في الاطلاق او غيره في الاحساس فهم منه الشئ الثاني وهو المعنى. فان قيل ان المراد بالتخصيص لا يخلو اما تخصيص اللفظ باللفظ فعلى الاول يخرج من تعريف الالفاظ المشتركة لعدم تخصيصها بمعنى واحد كالعين وعلى الثاني يخرج الالفاظ المترادفة كالقعود والجلوس فان ذلك المعنى غير مختص باحدهما كما يفهم من القعود كذلك يفهم من الجلوس قلنا المراد كلاهما لكن الخاصة مجردة عن الجزء السلبي فيكون المعنى الوضع وجد ان لفظ لمعنى او معنى في لفظ سواء كان يوجد اللفظ لمعنى آخر اولا او يوجد المعنى في اللفظ آخر اولا. فان قيل خرج عن تعريف الوضع الالفاظ القرآنية لانها لا يفهم منها معناها بالاطلاق عند الجاهل وايضا يخرج الالفاظ الغير المسموعة للمخاطب لعدم فهم المخاطب معناها لعدم السمع. قلنا قيد علم بوضع الالفاظ وقد سمع مرادان في التعريف. فان قيل يخرج عنه الاطلاق الثاني والثالث لانه لا يفهم منه معنى الثاني والثالث والا يلزم تحصيل الحاصل قلنا المراد بالفهم الالتفات فيكون المعنى التفت الى الشئ الثاني. فان قيل فعلى هذا يلزم تحصيل الحاصل قلنا ان المراد بالالتفات الالتفات الجديدة فان قيل ينبغي ان يراد بالفهم الفهم الجديد لئلا يلزم تحصيل الحاصل قلنا الالتفات امر بادي النظر غير قار الذات فحصوله ثانيا مع بقاء الالتفات السابق لا يعد تحصيل الحاصل والفهم امر دقيق النظر وقار الذات فحصوله ثانيا مع بقاء الفهم السابق تحصيل الحاصل فان قيل خرج عن تعريف الوضع الحرف لا يفهم من اطلاقه معناه بدون ضم ضميمة. قلنا المراد بالاطلاق في تعريف الوضع الاطلاق الصحيح والاطلاق بالحرف بغير ضم ضميمة غير صحيح لكن هذا الجواب ضعيف اذ يلزم فيه تقييد اطلاق المطلق بقيد الصحة بغير الضرورة. فالاولى في الجواب ان يقال المراد بالاطلاق استعمال اهل اللسان الالفاظ في معانيهم ومحاوراتهم وبيان مقاصدهم وهم لا يستعملون الحروف بلا ضميمة فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد وهو الصحة فان قيل هذا الجواب ايضا مشتمل على القعود الزائد وهي في محاوراتهم وبيان مقاصدهم والاستعمال في المعاني قلنا هذا المعنى الاطلاق والمعاني لا يسمى قيودا. **لمعنى** واعلم ان في المعنى الاصطلاحي للمعنى مذاهب ثلثة الاول ان المعنى المقصود فقط والثاني المقصود بالشئ والثالث المقصود باللفظ فالاول اعم مطلقا. والثالث اخص مطلقا والثاني متوسط بينهما وخير الامور اوسطها

بحث الوضع

بحث المعنى

فلذا قال الشارح المعنى ما يقصد بشئ لفظا كان او غيره فالتصور اتو الذهنية قبل التعبير معنى على المذهب الاول لا الاخيرين و بعد التعبير بشئ معنى على الاولين لا الاخير و بعد التعبير باللفظ معنى على المذاهب كلها. فان قيل المعنى لا يخلوا اما صيغة اسم مفعول فلا يوافق لفظه وان كان صيغة مصدر او ظرف فلا يوافقهما العبارة اذ المعنى المقصود فى هذه العبارة الكلمة لفظ وضع لمقصود المتكلم لانه وضعت لنفس القصد او مكان القصد او زمان القصد قلنا انه صيغة اسم مفعول لكنه مخفف عن معنوى بان يعل فيه اعلال مرمى ثم حذف الياء المدغمة وابدلت كسرت النون بالفتحة وابدلت الياء المدغمة فيها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت والتقاء الالف لالتقاء الساكنين مع التنوين. او نقول ان المعنى صيغة ظرف او مصدر ميمى لكن لما تعذر معناهما بكون باسم المفعول كما يقال هذا ضوب الاميراى مضروب الامير وهذا مركب فارة اى مركوب ومشروب عذب اى معذوب والعلاقة بين المصدر واسم المفعول الكلية والجزية وبين الظرف واسم المفعول الفضلية. فان قيل ذكر المعنى بعد الوضع مستدرك لانه ماخوذ فى مفهوم الوضع لان المراد بالشئ الثانى المعنى. قلنا ذكر المعنى بعد الوضع مبنى على تجريد الوضع عن المعنى فالوضع تخصيص شئ فقط لان تجريد الالفاظ عن بعض الموضوع له عند تعذر كل الموضوع له واجب بجميع متى اتى على الكل فيتعذر كما هاهنا يتعذر من حيث الاستدراك كما فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا فاسرى هو السير فى الليل فلما ذكر الليل بعده جرد عن معنى الليل واستعمل فى السير فقط فان قيل ذكر الوضع مغنى عن ذكر اللفظ اذ هو ماخوذ فى مفهوم الوضع اذ المراد بالشئ الاول هو اللفظ قلنا ان الوضع مجرد عن الشئ الاول ايضا فيكون المعنى الوضع تخصيص فقط فان قيل ما الباعث على المصنف حيث ذكر المعنى بعد الوضع قبله ولم يكتف بالمعنى واللفظ الماخوذين فى ضمن الوضع واستعمل لفظ الوضع فى جزء الموضوع له مجازا مع ان عدم الاكتفاء غير مناسب لمنصب الاختصار والمجاز غير مناسب لمقام التعريف قلنا اللفظ فى التعريف جنس والاصل فى الاجناس التصريح ولم يكتف بالضمنى والمعنى فى التعريف قيد خرج والاصل فى القيود المخرجة التصريح ولم يكتف بالضمنى فبقيد الوضع خرج المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص ولم يذكر الشارح هذا الاعتراض فى بحث الوضع واخر الى بحث المعنى مع انه فائدة الوضع لئلا يتوهم الوضع التجريدى فيها فلما اخر علم انه ليس فيها وضع غير تجريدى لان التجريد يكون بعد ذكر المعنى وبقيد المعنى خرج الحروف المهملة لانها موضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى. فان قيل لم

لايجوز ان يكون غرض التركيب معناها قلنا المعنى مايفهم من اطلاق اللفظ وغرض التركيب لا يفهم من اطلاق حروف الهجاء فان قيل يخرج عن تعريف الكلمة بعض الالفاظ الموضوعة بازاء بعض اخر ولم يوضع لمعنى كلفظ الاسم في مقابلة زيد عمر ضارب مضروب ولفظ الفعل موضوع في مقابلة ضرب دحرج ولفظ الحرف في مقابلة من والى. قلنا المعنى مايتعلق به القصد اى قصد المتكلم وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره. فان قيل قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر والقضية والكلام بازاء زيد قائم ضرب زيد. قلنا هذه الالفاظ بالنسبة الى معانيها مركبة لان جزء اللفظ يدل على جزء المعنى لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازاءها مفردة وانما اورد هذا الاعتراض في بحث المعنى مع انه يرد على قيد الافراد لانه شريك مع الاعتراض الاول في الجواب الثاني والاعتراض الاول وارد على بحث المعنى فاورده في بحث المعنى. او اجيب عن الاشكالين ليس ههنا لفظ موضوع للفظ آخر مفردا كان او مركبا بل الالفاظ كلها موضوعة بازاء مفهوم كلي والالفاظ افراد المفهوم الكلي لا انها موضوعة لها الالفاظ كما ان الاسم موضوع لمفهوم كلي وهو مادل على معنى في نفسه الخ فزيد وعمر افراده ولفظ الفعل موضوع لمفهوم كلي وهو مادل على معنى الخ وضرب ودحرج افراده ولفظ الحرف موضوع لمفهوم كلي وهو مادل على معنى الخ ومن والى افراده ولفظ الكلام والجملة موضوعان لما تضمن كلمتين بالاسناد وزيد قائم وضرب زيد افراده. فان قيل هذه القاعدة ان كل لفظ موضوع للمعنى لا للفظ الحرف تنتقض بامثال الضمائر الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فالوضع فيها عام لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة. قلنا ان في امثال الضمائر مذهبين مذهب المتأخرين ومذهب المتقدمين وجواب الشارح مبني على مذهب المتقدمين فمذهب المتأخرين انها موضوعة للجزئيات بواسطة المفهوم الكلي اما وضعها للجزئيات ..... فلان المراد بها الجزئيات فوضعها ايضا للجزئيات. واما واسطة المفهوم الكلي فلان الجزئيات غير متناهية بعضها موجود وبعضها معدومة وبعضها حاضر وبعضها غائب والشرط في الموضوع له ان يكون معلوما عند الوضع فلا يمكن الوضع بازائها فتعلم بواسطة المفهوم الكلي كالمرآة للجزئيات فيكون التعبير عندهم كل شئ مفرد مذكر محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لكل جزئي جزئي من ذلك المفهوم الكلي فمذهب المتقدمين ان امثال الضمائر موضوعة للمفهوم الكلي بشرط استعمالها في الجزئيات ذلك المفهوم الكلي. اما وصفها للمفهوم الكلي فلان الشرط في الموضوع له ان يكون منضبطا وهو المفهوم الكلي والجزئيات غير منضبطة واما استعمالها في الجزئيات فلان المفهوم الكلي لا وجود له الا في ضمن الجزئيات

فيكون التعبير عندهم كل شئ مفرد من كر محسوس بحسن البصر فلفظ هذا مثلا موضوع لذلك المفهوم الكلي بشرط استعمالها في الجزئيات فالحاصل ان المفهوم الكلي هو الموضوع له لامثال الضمائر والجزئيات مستعملة فيها عند المتقدمين وعند المتأخرين الجزئيات هي الموضوعة لها والمفهوم الكلي واسطة لمعلومية الجزئيات لكن مذهب المتقدمين ضعيف لان استعمال امثال الضمائر في الجزئيات يكون عندهم من قبيل مجاز المتروك الحقيقة دائما والله اعلم بالصواب - **مفرد** - صورته مع قطع النظر من جريان احد الاعرابات الثلثة تصلح ان تكون مرفوعة او منصوبة او مجرورة فالجر على ان يكون صفة لمعنى مالا يدل جزء لفظه على جزئه اما لا يكون له جزء اصلا كواو الحرف العاطفة وهمزة الاستفهام او يكون له جزء لكن لا يدل على جزء المعنى كزيد او يكون له جزء دال على جزء المعنى لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود كعبد الله حين العلمية فالحيوان يدل على جزء المعنى المقصود لكن الدلالة على ذلك المعنى المقصود غير مقصودة كحيوان ناطق حين العلمية فالحيوان يدل على الحيوان والناطق يدل على الناطق لكن تلك الدلالة على ذينك غير مقصودة اذ المقصود هو دلالة مجموع الحيوان الناطق على مجموع الحيوان الناطق مع هذا التشخص لا دلالة الحيوان بالحيوان والناطق بالناطق فان قيل توصيف المعنى بالمفرد غير صحيح اذ فيه توهم توصيف المعنى بالمفرد قبل الوضع والامر ليس كذلك اذ الافراد والتركيب بعد الوضع لا قبل الوضع. وهذا الاعتراض مبني على القاعدة وهي انه اذا نسب الفعل او شبهه الى الشئ بالوقوع ويكون ذلك الشئ مقيدا بقيد فيكون ذلك الشئ مقيدا بذلك القيد قبل نسبة الفعل وشبهه ايضا كما يقال ضربت زيدا قائما فالضرب منسوب الى زيد بالوقوع وهو مقيد بقيد القيام فلا بد ان يكون مقيدا بقيد القيام قبل نسبة الضرب اليه فهنا نسبة الوضع الى المعنى بالوقوع والمعنى موصوف بصفة الافراد فعلم انه موصوف بصفة الافراد قبل الوضع ايضا والامر ليس كذلك اذ الافراد والتركيب بعد الوضع لا قبل الوضع قلنا ان المصنف اختار ههنا مجازا بالمشارفة بانه سيوضع لفظ المعنى المفرد او المركب فيصف بهما بعد الوضع فوصف بذلك الوصفين قبل الوضع باعتبار ما يؤول اليه آو مرفوع على انه صفة اللفظ واللفظ المفرد ما لا يدل جزئه على جزء معناه كما مر فان قيل ما النكتة في ايراد المصنف احد وصفي اللفظ جملة وهو الوضع والآخر مفردا وهو المفرد قلنا كانت النكتة فيه تقدم الوضع رتبة على الافراد ولذا اتى في الوضع بصيغة الماضي الدال على التقدم الزماني فيستعار التقدم الزماني للدلالة على تقدم الرتبي للوضع ولم يأت في الافراد بصيغة الماضي فلم يقل افرد وايضا لم يقل كلاهما باسم المفعول اى موضوع مفرد ولم يقل كلاهما بالمضارع اى يضع ويفرد دلالة على تقدم الوضع على الافراد وذلك يعلم من طريق المصنف لا من طريق آخر. او منصوب على

انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى **فان قيل** نصبه غير صحيح لعدم موافقة قاعدة رسم الخط معه لان قاعدة رسم الخط ان يكتب بعد المنصوب المنون الالف والالف ههنا غير مكتوب **قلنا** كتابة الالف مشروط بشروط ستة الاول ان الاسم منصوبا يقينا وههنا غير يقيني لاحتمال الرفع والجر فيه كما عرفت فلا يكتب الالف ليذهب الذهن الى كل اعراب ممكن فيه والثاني ان لا يكون الاسم متلبسا باللام فلا يكتب في ضربت الرجل. ولا غير منصرف فلا يكتب في ضربت احمد. ولا مضافا فلا يكتب في ضربت غلام رجل ولا متلبسا بتاء التانيث فلا يكتب في ضربت جارية. ولا مقصورا الفه منقلبة عن الياء فانه يكتب بالياء دلالة على الاصل كما في قوله وجدت رضى. **فان قيل** نصبه على الحالية عن المعنى غير صحيح لوجوه الاول ان الحال مبين هيئة الفاعل والمفعول والمعنى ليس بفاعل ولا مفعول. والثاني ان عامل الحال وذي الحال متحد وعامل ذي الحال ههنا اللام الجارة وعامل الحال وضع والثالث ان ذا الحال اذا كان نكرة فتقديم الحال عليه واجب فينبغي ان يقول مفردا المعنى **قلنا** ان المعنى مفعول به لوضع بواسطة حرف الجر فالحال من المفعول به المنصوب محلا بوضع فالتحد العامل ايضا والايراد الثالث لان تقديم الحال على ذي الحال اذا لم يكن مجرورا وههنا مجرور. **فان قيل** نصب مفردا على الحالية غير جائز لانه لا بد ان يكون زمان الحال وعامل ذي الحال متحدا وههنا ليس كذلك لان الوضع مقدم على الافراد كما عرفت. **قلنا** الوضع وان كان مقدما على الافراد بالذات لكنه مقارن له بحسب الزمان بان يوضع اللفظ للمعنى فذلك المعنى بلا فاصل اما يجيئ له الافراد او التركيب وذلك المقارنة الزمانية كافية لصحة الحالية فقيد الافراد لاخراج المركبات كلامية او غير كلامية. **فان قيل** تعريف الكلمة غير جامع لافرادها وغير مانع عن دخول غيرها. اما الاول فلخروج مثل الرجل وقائمة وبصرى وكذلك التثنية والجمع لان كلها من افراد الكلمة بدليل توحيد اعرابها وتوحيد الاعراب يدل على توحيد الكلمة مع ان جزئها يدل على جزء معانيها فيخرج بقيد الافراد. واما الثاني فلدخول مثل عبد الله علما لانه ليس من افراد الكلمة بدليل تعدد الاعراب وتعدد الاعراب يدل على تعدد الكلمة مع انه لفظ وضع لمعنى مفرد لان جزئه لا يدل على جزء معناه فينبغي ان يترك قيد الافراد **قلنا** لا بأس بخروج امثال الرجل لانها مركبات لان جزئها يدل على جزء معانيها وتوحيد اعرابها لا يدل على توحيدها لان احد اجزائها حرف والحرف شديد الاتصال والامتزاج مع الكلمة المتصل بها ذلك الحرف فلشدة الاتصال والامتزاج يعد امثال الرجل كلمة واحدة واعربت باعراب واحد. **والجواب** عن الثاني انه لا بأس بدخول عبد الله لانه كلمة لان جزئه لا يدل على جزء معناه وتعدد اعرابه لا يدل على تركيبه لانه علم والمعتبر في الاعلام الوضع السابق وفي الوضع

السابق يعني قبل العلمية مثل عبد الله معرب بالاعرابين فبعد الوضع السابق ايضا يعرب بالاعرابين **فان قيل** ان المقصود من النحو رعاية الالفاظ وتصحيحها فالباعث على المصنف حيث اهمل جانب اللفظ بدخول ما هو لائق الخروج وهو عبد الله لتركيبه في اللفظ وبخروج ما هو لائق الدخول وهو امثال الرجل لتوحدها في اللفظ ومثال الى جانب المعنى بعكس ذلك الامر وذلك المذكور يلزم من ذكر قيد الافراد. **قلنا** فعل ذلك الامر وذكر قيد الافراد اشارة الى ان الرعاية المعنوية في النحو غير متروك بالكلية لانه يبحث فيه عن الالفاظ الموضوعة للمعنى لا مطلق الالفاظ. **فان قيل** ان الكافية ماخوذة من المفصل وفي الكافية خلل باعتبار..... الوجهين في عبارة ذلك العمدة غير لائق. **قلنا** في عبارة المفصل خلل باعتبار الوجه الواحد وهو الخروج لائق الدخول بذكر قيد الافراد واما الخلل بدخول لائق الخروج غير موجود لانه عرف الكلمة بانها لفظة دالة على معنى مفرد بالوضع فبذكر لفظة خرج عبد الله لانه ليس بلفظة واحدة واخرج امثال الرجل بقيد الافراد فيكون الخلل في عبارته من حيث الخروج لا من حيث الدخول ولو لم يخرج ذلك بان ترك الافراد لكان انسب لغرض علم النحو **واجيب** عنه بذكر قيد الافراد اشارة الى ان الرعاية المعنوية في علم النحو ليست متروكة بالكلية والرعاية المعنوية مقتضية لخروج الامثال. **فان قيل** ينبغي ان يقول المصنف لفظة فخرج عن التعريف عبد الله فيكون الخلل في عبارة المصنف ايضا بوجه واحد وهو خروج لائق الدخول. **قلنا** عبارة المفصل غير مستحسن في نفسه لانه ان اريد من الوحدة المفهومة من التاء الوحدة الحقيقية فيدخل فيه الكلمة التي كانت بحرف واحد مثل همزة الاستفهام وغيرها ويخرج ما سواها وان اريد الوحدة النوعية وهي ما يكون واحدا باعتبار من الاعتبارات ولا شك ان عبد الله ايضا واحد باعتبار معناه العلمي فدخل فيه ايضا **فان قيل** ان الدلالة لا تخلو اما معتبرة في مفهوم الكلمة او غير معتبرة فان كانت معتبرة فيكون تعريف المصنف قاصرا لعدم ذكر الدلالة فيه وان كانت غير معتبرة فذكر الدلالة في تعريف المفصل مستدرك. **قلنا** الدلالة معتبرة وتعريف المصنف غير قاصر لانه ذكر الوضع والوضع يستلزم الدلالة لان الوضع خاص والدلالة عام فمتى تحقق الوضع الخاص تحقق الدلالة العامة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد الوضع. فان قيل كما ان الوضع مستلزم للدلالة كذلك الدلالة مستلزمة للوضع فذكر الوضع بعد الدلالة في تعريف المفصل مستدرك قلنا الوضع مستلزم للدلالة لا بالعكس لان العام يوجد في ضمن الخاص ووجود العام غير مستلزم لوجود الخاص لامكان العام انه موجود في ضمن خاص آخر. واعلم ان الدلالة على ثلثة اقسام. عقلي، وطبعي، ووضعي وكل واحد منها اما لفظي او غير لفظي. فمثال العقلي اللفظي، كدلالة ريح المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ. ومثال الدلالة العقلية الغير اللفظية كدلالة الدخان على وجود النار، ومثال الدلالة الطبعية اللفظية كدلالة آح آح على وجع الصدر. ومثال الدلالة الطبعية

الوجهين من حيث الدخول والخروج نفع المفصل الفاضل باعتبار الوجهين الخلل باعتبار الوجهين عبارة الخ

الغير اللفظية كدلالة العرق الضارب على ضعف المزاج او قوته. ومثال الدلالة الوضعية اللفظية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق. ومثال الدلالة الوضعية الغير اللفظية كدلالة الدوال الاربع على معانيها ثم الدلالة الوضعية على ثلثة اقسام. دلالة مطابقية، دلالة تضمنية، دلالة التزامية. فالاول دلالة كل المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والثالث دلالة اللفظ على خارج المعنى الموضوع له اللازم لذلك الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصناعة الكتابة والمقصود للمتعلم في العلوم تلك الدلالة الوضعية اللفظية، والله اعلم بالصواب. لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في تقسيمها لان الكل شئ وجود بين وجود ذهني ووجود خارجي فالاول يعلم بالتعريف والثاني بالتقسيم فجمع المصنف بين التعريف والتقسيم لتعلم الكلمة ذهنا وخارجا فقال. وهي. اي الكلمة باعتبار المفهوم منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة. اسم وفعل و حرف. فان قيل ضمير هي لا تخلو اما راجع الى الكلمة او الى مفهومها فان كان راجعا الى الكلمة فيصح حمل الاسم عليه لانها اسم بقرينة دخول اللام عليها والحاق التاء بها وكونها مبتدء ولا يصح حمل الفعل والحرف عليه وايضا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره، وايضا يلزم تقسيم الالفاظ والتقسيم يجري في المفهومات والمعاني وان كان راجعا الى مفهومها فلا يطابق الراجع مع المرجع في التذكير والتانيث قلنا الضمير راجع الى الكلمة والحمل والتقسيم باعتبار المفهوم. فان قيل هي مبتدء واسم وفعل وحرف خبره فان كان الربط مقدما على العطف يلزم حمل الخاص على العام وذا لا يجوز لان المبتدء منحصر في الخبر وانحصار العام في الخاص غير صحيح. وان كان العطف مقدما على الربط يلزم حمل الاخبار المتعددة على شئ واحد وذا غير جائز، وايضا ينبغي ان يجري الاعراب على جزء واحد لاتحاد الحكم واقتضاء الاعراب واحد وهو الخبرية وايضا هذا اقسام الحصر لابد من ادوات الحصر فينبغي ان يقال وما هي الا اسم وفعل وحرف وايضا ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى من رعاية المرجع لان الخبر داخل في كلام الضمير والمرجع خارج عنه لان رعاية الداخل اولى من رعاية الخارج فينبغي ان يقول المصنف هو اسم الخ وايضا الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيعلم ان مجموع الاسم والفعل والحرف كلمة لا كل واحد منها والامر ليس كذلك اذ كل واحد منها كلمة على حدة فاجاب الشارح المحقق ان هي مبتدء وخبره محذوف فيكون التقدير وهي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة وقوله اسم وحرف مرفوع على انه خبر مبتدء محذوف اي احدها اسم وثانيها فعل وثالثها حرف لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم فيه حذف اركان الكلام فالاولى في الجواب ان هي مبتدء واسم وفعل وحرف خبره والعطف مقدم على الربط والعطف اذا كان مقدما على الربط يكون الاخبار المتعددة بمنزلة خبر واحد ويعبر عنها اي عن الاخبار بلفظ واحد وهو منقسمة وفيه حكم واحد وضمير واحد فلذا عبر الشارح عنها بمنقسمة الى

لعل اشارتك الاقسام موضوعة في المسائل فلا بد من التقسيم اليها للتحصيل الموضوعات المسائل ۱۲ مولانا عبد الحليم كوهستاني

هذه الاقسام الثلثة - وحمل الاخبار المتعددة على شئ واحد جائز اذا اصلح الواحد لذلك وههنا كذلك و الجواب عن الثاني ان اجري الاعراب على جزء واحد يلزم الترجيح بلا مرجح لصلاحية كل جزء للاعراب والجواب عن الثالث ان تقدم العطف على الربط من ادوات الحصر وان كان معنويا فادوات الحصر لفظية ومعنوية والثاني موجود ههنا. والجواب عن الرابع انه يجوز الاتيان بأمر جائز وان لم يوجد المانع من مقابلة الاولى والجواب عن الخامس ان هذا الحكم فيما اذا كان التقسيم من قبيل الكل الى الجزء فالكل يصدق على مجموع الاجزاء لا على كل جزء مثل سكنجبين ماء وعسل وخل وتقسيم الكلمة الى الاقسام من قبيل تقسيم الكلي الى الجزئيات والكل كما يطلق على مجموع الجزئيات كذلك يطلق على كل واحد منها فان قيل دليل المصنف دليل الحصر يقتضي دعوى الحصر وهو غير موجود قلنا دعوى الحصر مقدر تقديره منقسمة الى هذه الاقسام الثلث ومنحصرة فيها. لانها اما ان تدل - فان قيل الماخوذ في الدليل الدلالة وهي غير مذكورة في التعريف ولا في التقسيم فيلزم مخالفة الدليل عن المدعى قلنا المذكور في التعريف الوضع والوضع يستلزم الدلالة و كانت الدلالة ماخوذة في التعريف - فان قيل الضمير في قوله لانها اسم ان وقوله اما ان تدل في تاويل دلالتها خبرها والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات فاجاب بعض الشراح بتقدير المضاف في جانب الاسم تقديره لان حالها اما ان تدل لكن هذا الجواب مخدوش لان فيه تقدير ا قبل الحاجة واجاب بعض الشارحين بتقدير المضاف في جانب الخبر تقديره لانها ذوان.... تدل لكن هذا الجواب مخدوش لانه مخالف عن مقتضى ان لان ان لرفع الذات وبتقدير ذو تفاد الذات فاجاب بعض الشارحين ان قوله ان تدل بتاويل الدلالة مصدر مبني للفاعل تقديره لانها اما دالة - لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم المجاز في جانب المجاز فاجاب الشارح بقوله اما من صفتها ان تدل فان تدل الى آخره بتاويل دلالتها مبتدأ ومن صفتها مع متعلقها خبرها والمبتدأ مع الخبر خبر ان لكن يرد على هذا الجواب انه يلزم حمل المصدرين ان تدل والصفة على الذات قلنا حمل صرف الوصف على الذات غير جائز اذا كان المصدر ان جملة ففي الجملة الخبرية لابد من عائد لانه محمولة متحد الذات مع المبتدأ - على معنى كائن في نفسها ففي تقدير كائن رد على بعض الشارحين لانهم قالوا ان في نفسها ظرف لغو متعلق بان تدل لان الاصل في الظرف ظرف لغو لعدم الاحتياج الى تقدير المتعلق ووجه الرد ان في لا تقع صلة الدلالة بل صلة الدلالة كلمة على او الباء فان قيل ينبغي ان يكون كلمة في بمعنى على او الباء بجواز استعمال بعض الحروف الجارة موضع البعض قلنا فعلى هذا يلزم المجاز في التعريف فان قيل التقدير ايضا خلاف الاصل قلنا التقدير شائع كثير وفي خبر كائن رد على بعض الشارحين

لم يعرف الغرض من كلمة اما ارادة المصنف بذلك تقسيم ذوي الغرض او لا فتامل

الآخرين لانهم قالوا ان فى نفسها ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال من المعنى ووجه الرد ان الحال قيد لعامل ذى الحال وهو ان تدل وهو خبر لقوله لانها والمبتدأ والخبر شئ واحد وهذا القول بمعنى الجنس فى التعريف فلا يوجد ويلزم الخروج اى خروج الحرف بالجنس فان قيل مدخول فى ظرف لما قبلها وظرفية الكلمة للمعنى غير صحيح لان الظرف اما زمان او مكان والكلمة ليست بواحدة منهما قلنا الظرف على قسمين حقيقى وتشبيهى والكلمة وان لم يكن ظرفا حقيقيا لكنها ظرف تشبيهى كما ان الظرف مشتمل على المظروف غير محتاج فى استقرار المظروف فيه الى شئ آخر كذلك الكلمة الاسمية والفعلية مشتملة على معناهما غير محتاجة فى الدلالة على معناها الى انضمام كلمة أخرى مثل الحرف فالحاصل ان معنى الاسم والفعل معنى مستقل بالمفهومية يفهم من اللفظ الموضوع له بدون انضمام كلمة أخرى ومعنى الحرف غير مستقل بالمفهومية بل يفهم مضموما مع معنيين آخرين فلا بد ان يضم مع دالها دالين آخرين عليهما **اولا** اى من صفتها ان لا تدل على معنى فى نفسها بل تدل على معنى فى غيرها فان قيل قوله اولا يشتمل على قسمين احدهما ان لا يدل على معنى اصلا والثانى ان لا يدل على معنى فى نفسها بل يدل على معنى فى غيرها فقول المصنف الثانى الحرف يصدق على المهمل والحال ان المهمل ليس من اقسام الكلمة قلنا المنفى بقوله اولا الدلالة بنفسها لا مطلق الدلالة بقرينة قوله اما ان تدل على معنى فى نفسها **الثانى** - فان قيل الثانى صفة الكلمة فينبغى ان يقول الثانية قلنا الثانى صفة للمحذوف اى القسم الثانى **الحرف** - كمن والى فانهما دالان على معنيهما اعنى الابتداء والانتهاء لكنهما لا يفهمان استقلالا بل يفهمان مع متعلقيهما اعنى المبتدأ منه والمبتدأ به والمنتهى والمنتهى به فلا بد ان يضم مع دالهما دالين آخرين على متعلقيهما لخوصرت من البصرة الى الكوفة وسمى الحرف بالحرف لانه فى اللغة الطرف كما يقال جلست حرف الوادى اى طرفها ثم نقل سمى به الكلمة المقابلة للاسم والفعل لانها ايضا فى الطرف اى فى الكلام فان قيل الحرف كما يقع فى اول الكلام نحو ان زيدا قائم كذلك يقع فى وسطه نحو زيد فى الدار قلنا المراد بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل لا ذكره فى اول او آخره فان قيل الحرف غير مستقل بهما مستقلان فكيف يقابل غير المستقل مع المستقلين قلنا المراد بالمقابلة كونهما عمدة فى الكلام يقعان مسندا ومسندا اليه وكونه غير عمدة فى الكلام حيث لا يقع مسندا ولا مسندا اليه فى الكلام بل يكون الجزء الفضلة الكلام **والاول** اى القسم الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها **اما** من صفتها **ان يقترن** ذلك المعنى المدلول عليها بنفسها فى الفهم عنها فان قيل ضمير يقترن اما راجع الى الاول او الى الاول فهو عبارة عن الكلمة والاقتران صفة المعانى وان رجع الى المعنى فهو غير مذكور يلزم الاضمار قبل الذكر وايضا يلزم خلو

جملة خبرية من عائد المبتدء قلنا انه راجع الى المعنى وهو وان لم يذكر صريحا لكنه ذكر معنى لانه يفهم من القسم الاول من الكلمة والجواب عن الثانى ان ارجاع الضمير الى المدلول كارجاع الضمير الى الدال فلا تكون الجملة الخبرية خالية عن العائد فان قيل ضمير يقترن اما راجع الى المعنى المطابقى فلا يصح توصيفه بالوصفين يعنى الكائن بنفسها والمقترن لان المعنى المطابقى للفعل غير كائن فى نفس الكلمة الفعلية لان النسبة فيها غير مستقل لان المركب من المستقل غير مستقل وايضا غير مقترن لان احد اجزائه الزمان وهو لا يقترن بالزمان وان كان راجعا الى التضمنى فلا يخلو اما الزمان فلا يصح توصيفه بالاقتران لانه يلزم اقتران الزمان بالزمان واما النسبة فلا يصح توصيفه بكائن فى نفسه لانه غير مستقل واما الحدث فيصح توصيفه بالوصفين لكنه يلزم الترجيح بلا مرجح قلنا الضمير راجع الى المعنى المدلول عليه بنفسها وهى الحدث لتعذر ارادة باقى المعانى فلا يلزم ترجيح بلا مرجح فان قيل تعريف الفعل غير مانع عن دخول الغير لدخول المصادر فيه لان معنى المصادر وهو الحدث مقترن به لوجود الحدث فيه قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم واقتران معنى المصادر بالزمان فى الوجود لا فى الفهم اذ المصادر موضوع للحدث بلا زمان فقط لا للحدث مع الزمان بخلاف الفعل فانه موضوع للحدث مع الزمان فيكونان مقترنين فى مفهوم الكلمة الفعلية صاحبين فى فان قيل ان تعريف الفعل غير مانع عن دخول الغير لدخول اسم الفاعل فيه فى هذا التركيب نحو زيد ضارب ابوه عمرا الآن او غدا او امس فمعنى الحدث الذى يفهم منه مقترن بالزمان فى الفهم قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم عن لفظ دال بالحدث وهذا اقتران فى الفهم عن كلمة أخرى وهو الآن او غدا او امس فان قيل التعريف غير مانع لدخول الآن او امس او غدا والماضى والاستقبال لاقتران معانيها باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن هذه الكلمات قلنا المراد بالاقتران يدل بمادته على الحدث وبالهيئة على الزمان وهذه الكلمات تدل بمادتها على الزمان فمعنى الفعل الحدث المقترن بالزمان ومعنى هذه الالفاظ عين زمان فقط لا الحدث مع الزمان باحد الازمنة الثلثة وضعا والواحد اعم من ان يكون صريحا كما فى الماضى والامر اوضمنا كالمضارع او لا كما او من صفتها عدم الاقتران بالزمان فى فهم معناها القسم الثانى وهو الدال على المعنى المستقل الغير المقترن بالزمان الاسم فلا بد هنا من بيان صيغته ومعناه اللغوى ووجه تسمية بالاسم ففى هذه الثلاثة اختلاف بين البصريين والكوفيين فعند البصريين اصله سُمُوٌ ناقص واوى حذف الواو ونقل سكون الميم الى السين واجتلبت الهمزة فصار اسما واما معناه اللغوى فالاستعلاء ثم نقل منه وجعل اسما لكلمة مقابلة للفعل والحرف واما وجه التسمية بالاسم فلاستعلائه على اخويه حيث يتركب من نوعه الكلام بغير احتياج الى الفعل والحرف وهما محتاجان فى جزئيتهما للكلام الى الاسم وعند

الكوفيين اصله وسم مثال واوى حذف الواو واجتلبت الهمزة وأما معناه اللغوى فالعلامة واما وجه تسميته بالاسم لانه علامة على معناه فان قيل الفعل والحرف ايضًا علامتان على معانيها فلم لم يسميا به بالاسم قلنا الاطراد فى وجه الاسامى غير شرط ومذهب البصريين اولى من الكوفيين لان امثلة الاشتقاق كلها تدل على كون الاسم ناقصا واويا لان ماضيه سمى ومضارعه يسمى والجمع اسماء وتصغيره سُمَيّ وان كان مثالا فماضيه وسم ومضارعه يوسم وجمعه اوسام وتصغير وسيم وليس فليس والقسم الاول الدال على المعنى المستقل المقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمى الفعل الاصطلاحى بالفعل لان الفعل فى اللغة اسم للحدث ثم نقل منه ووضع للفعل الاصطلاحى المقابل للاسم والحرف فيكون تسمية الكل باسم الجزء وتسمية المشتمل باسم المشتمل وتسمية الدال باسم المدلول وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة هذه جملة مستأنفة اوردت فى صدر الدليل لترغيب الطلبة فى حفظه لاشتماله على الفائدتين احداهما حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة ومعلوميتها حد ردها اوالواو للعطف على المحصورة فيها المفهوم من سكوت المصنف قبل دليل الحصر او للعطف على العلم بالانحصار الذى يفيده الدليل بعد دليل الحصر اى علم انحصار الكلمة به وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لاتحاد الزمان بين الحال والعامل لان زمان العلم بالحد مقارن بزمان العلم بالانحصار بخلاف التقدير الاول وهو تقدير نفس الانحصار لان زمان العلم بالحد متأخر عن نفس الانحصار ووجه الحصر لم يقل وقد عرف لان العلم يستعمل فى ادراك الامر الكلى والمركب والمعرفة تستعمل فى ادراك الجزئى والبسيط وههنا ادراك المركب من الجنس والفصل فان قيل ان الاشارة يكون الى المحسوس ووجه الحصر ليس من المحسوس وايضًا الاشارة بذلك لا يكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينبغى ان يقول بهذا موضع ذلك. اُجيبُ عن الاول ان وجه الحصر لما اتضح بكمال الوضوح فكانه المحسوس وعن الثانى انه لعظمة شانه كانه بعيد لان اللازم مع العظيم البعد او نقول ان دليل الحصر وان كان قريبا بالنظر الى الانتهاء لكنه بعيد بالنظر الى الابتداء كقوله تعالى ذلك الكتاب اشارة الى القرآن فان قيل العلم يقتضى المفعولين فما مفعولا قلنا احدهما بذلك والآخر قول كل واحد منهما. فان قيل انه يتعدى اليهما بنفسه فلا يصح ازدياد الباء قلنا انما زيدت لتقوية العمل فان قيل زيادة حرف الجر لتقوية العمل فى معمول شبه الفعل جائز لا فى معمول الفعل لانه قوى العمل بنفسه قلنا عن اصل الاعتراض ان قوله بذلك متعلق بعلم وقوله حد كل واحد منهما يراد به انه علم ان الاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا وان مع الاسم والخبر قائم مقام

مفعولی علم ثم اقيم حد كل واحد منهما مقام ان مع اسمها وخبرها فان قيل اضافة الكل الى واحد لا يخلوا اما لامية او بيانية او ظرفية ولا يجوز الاول لانه يقتضى المغايرة ولا مغايرة ههنا لان الكل لاحاطة افراد واحد وايضا انه يقتضى اظهار اللام ولا يصح ههنا لان الكل لازم الاضافة فلو ظهرت اللام انفك عن الاضافة ولا سبيل الى الثانى لانه يقتضى صحة الحمل ولا يصح الحمل لان الواحد جزء الكل ولا يصح حمل الجزء على الكل ولا الى الثالث لانه يقتضى الظرفية ولا ظرف ههنا لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا قلنا انها لامية لان الكل بمعنى الافراد اى افراد واحد منها فيكون الواحد كليا لانه صادق على الاسم والفعل والحرف ولا شك فى التغاير بين الكلى والجزئى وايضا يصح اظهار اللام ههنا لان الافراد ليست بلازمة الاضافة او اجيب انه لا يجب صحة اظهار اللام فى اللامية بل يكفى ثبوت الاختصاص الذى هو معنى اللام ولذا قال المصرح بمعنى اللام لا بتقدير اللام لان المقدر قد يذكر والمعنى لا يذكر ومعلومية حدودها ثابت لانه علم به ان الاسم يدل على معنى مستقل غير مقترن بالزمان والفعل يدل على معنى مستقل مقترن والحرف يدل على معنى غير مستقل فان قيل كيف يفهم الحد ومن الدليل لانه لابد فى الحد من الجنس والفصل والدليل غير مشتمل عليهما قلنا ان الضمير فى قوله لانها راجع الى الكلمة وهى امر مشترك بين الاقسام الثلاثة فيكون بمنزلة الجنس والحرف ممتاز عن الآخرين بعدم الاستقلال المفهوم من اوّلا الاول والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران المفهوم من اوّلا الثانى والفعل ممتاز من الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران فقد علم بذلك حد كل واحد منها فان قيل اطلاق الحد على هذه المفهومات غير جائز لان الحد مشتمل على ذاتيات المحدود وذاتيات الحد عبارة عن الامور الايجابية والدليل مشتمل على الايجابية والسلبية كما فى الفعل والسلبية كما فى الاسم والحرف قلنا ان المراد بالحد ههنا مصطلح اهل النحات لا مصطلح اهل المعقول والحد عند النحات عبارة عن المعرف الجامع المانع سواء كان بالامور الايجابية او سلبية او نقول العدم المحض لا يقع ذاتيا للشئ واما عدم المضاف يصير ذاتيا للشئ وهو ههنا مضاف اى عدم الدلالة وعدم الاقتران فان قيل ما الوجه للمصنف حيث اتى بامور ثلثة الاشارة الى حد كل واحد منها فى ضمن دليل الحصر والتنبيه على حد كل واحد منها بقوله وقد علم والتصريح فيما بعد بتعريف كل واحد منها ولم يكتف باحد الامور الثلثة قلنا لله در المصنف حيث نظر الى تفاوت مراتب طبائع الناس فاشار الى حدودها فى دليل الحصر بالنسبة الى الذكى ونبه بحدودها بقوله وقد علم بالنسبة الى المتوسط وصرح فيما بعد بتعريف كل واحد منها بالنسبة الى الغبى والدرى فى الاصل اللبن ولانه خير كثير ثم استعمل فى مطلق الخير الكثير مجازا او نسب ذلك الخير الكثير الى الله لان العرب اذا ذكروا شيئا وحصل منه الحيرة والتعجب ينسبون ذلك الشئ الى الله تعالى اذ لا يقدر عليه غيره ثم اذ هو منشأه ومظهر للعجائب فلا يرد ان الدر يعنى اللبن

فلا يصح اضافته الى المصرّح لان اللبن للبقرة لا للمذكر **الكلام** ولم يعطف على ما سبق لئلا يتوهم تبعية الكلمة بل هو موضوع النحو استقلالا وهو في اللغة اعم من الاصطلاحي اى ما يتكلم به فيصدق على المهمل والموضوع والمفرد والمركب اسناديا كان او غيره ولم يذكر معنى اللغوى للكلمة لانهما مشتركان في هذا المعنى فذكر هنا ولم يذكرهما هنالك لان الشيخين او اكثرهما اذا احتاج الى بيان واحد فدأب الشارح ان يذكره في السابق واكتفى باللاحق او ان واكتفى عن السابق فان قيل هذا التعريف لا يصدق على كلام الله تعم لانه يطلق على ما بين الدفتين وما بين الدفتين متضمن للجمل والسور لانه متضمن للكلمتين قلنا المراد بالكلام مصطلح النحاة اطلاق الكلام على كلام الله نعم مصطلح العوام ما اى لفظ تضمن الكلام واحدا واحدا من اجزائه كلمتين حقيقة او حكما فالكلمة الحقيقية ما يكون الوضع والافراد والتلفظ فيها حقيقة والحكمى ما ينتفى فيه احد هذه الاشياء بل كان حكما فان قيل كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الشئ او الكلام او الكلمة او اللفظ فعلى الاول يصدق على القرطاس المنقوش فيه زيد قائم فانه متضمن للكلمتين ولا يسمى الكلام وعلى الثانى يلزم اخذ المحدود في الحد وعلى الثالث يلزم تعريف الكلام بجزءه وعلى الرابع يصدق على نعم واقعا في جواب من قال اقام زيد فانه متضمن للكلمتين اى قام زيد وليس بكلام بل هو حرف قلنا كلمة ما عبارة عن اللفظ بقرينة ان الكلمة والكلام نوعان من اللفظ والماخوذ في تعريف النوع مقسمه ولا يصدق التعريف على نعم لانه مئول بالكلمتين لانه متضمن لقام زيد تضمن الكل للاجزاء لان نعم ليس بكل وليس قام زيد جزئيه فان قيل ضمير تضمن راجع الى ما وهو الكلام فيكون متضمنا وكلمتين ليس الا الكلام فيكون متضمنا فيلزم كون الشئ الواحد متضمنا وذلك غير جائز قلنا المتضمن بصيغة اسم الفاعل هو مجموع اللفظ والمتضمن بصيغة اسم المفعول كل واحد من الكلمتين والكل مغاير عن الاجزاء فيكون المعنى تضمن الكل المجموع كل واحد من الكلمتين فلا يلزم الاتحاد بين المتضمن و المتضمن فان قيل لا يصدق التعريف على قولك زيد ابوه قائم لانه كلام وليس بمتضمن للكلمتين بل للكلمة والجملة قلنا الكلمتان اعم من ان يكون حقيقة كزيد قائم او حكما كما في المثال المذكور لان الخبر مؤول بتاويل المفرد اى قائم الاب فان قائم المضاف خبر والمضاف اليه اعنى الاب خارج عنه ولان النسبة في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد فان قيل لا يصدق التعريف على جسق محمله لانه كلام وليس متضمنا كلمتين لان المسند اليه فيه محمل ليس بكلمة قلنا ان الكلمتين اعم حقيقة او حكما والمسند اليه ههنا وان كان محملا لكنه مئول بهذا اللفظ ففى الاول الافراد حكما وفى الثانى الوضع حكما فان قيل لا يصدق التعريف على اضرب ولا تضرب فانهما جملتان مع انهما ليسا متضمنين للكلمتين بل الموجود فيهما الفعل فقط قلنا الكلمتان اعم من ان يكون حقيقة او

عه كذا في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات مقصود يجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد كما ذكر

حكمًا وههنا الفعل كلمة حقيقة والفاعل ضمير مستكن فيه والضمير المستتر ملفوظ حكمًا ففي الضمير المستكن التلفظ حكما بالاسناد اليه تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى فان قيل الجار و المجرور اذا وقع في كلام القوم لابد فيه من الاعراب المحلي فما هو قلنا الاعراب المحلي فيه النصب بناءً على انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اي تضمنا فان قيل صفة الجار والمجرور باعتبار المتعلق فالمتعلق اما المتضمن المذكور او المتضمن المحذوف فعلى الاول يلزم تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف قلنا متعلقه ليس كلاهما بل متعلقه امر آخر صفة للموصوف المحذوف اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه ثم حذف الصفة التي هو متعلق الظرف مقامه فاعرب باعراب المفعول المطلق سمه باسمه لنيابته منابه المفعول المطلق فبقي العبارة بسبب اسناد الخ ثم حذف السبب لان البناء للسببية تدل عليها فلا حاجة له ثم حذف لاحدى الكلمتين الذي هو مضاف اليه للاسناد وعوض عنه اللام في الاسناد والاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة ففي كل تعريف لابد من الجنس والفصل فقوله ما يتناول المهملات والموضوعات والمفردات والمركبات كلامية او غير كلامية و بقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية وبقي المركبات الكلامية خبرية وانشائية فان قيل لم خالف المصنف عن صاحب المفصل حيث يعلم من تعريف المصنف ان ضربت زيد اقائما مجموعه كلام اذ هو متضمن للكلمتين ولم يقيد التعريف بقيد فقط فزيدا قائما ايضًا من اجزاء ذلك الكلام و يعلم من تعريف صاحب المفصل ان ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت احديهما الى الأخرى ويسمى جملة ايضًا فالمبتدء والخبر اذا كانا معرفتين و بينهما ضمير فصل يفيد وجها لمسند اليه في المسند قلنا قيد فقط مراد في تعريف المصنف فيكون زيدا قائما ايضًا خارجا عند المصنف او نقول ان الفعل مع المتعلقات بمنزلة كلمة واحدة والفاعل كلمة اخرى او نقول الحصر المستفاد من تعريف المفصل بالنسبة الى اقل من كلمتين لا بالنسبة الى الاكثر فان قيل كما يبحث في هذا الكتاب من الكلام كذلك يبحث فيه من الجملة فينبغي ان يعرف الجملة ايضًا قلنا ان صاحب المفصل واللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة و تعريف احد المترادفين تعريف للآخر خرجت قال صاحب المفصل الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى ويسمى جملة ايضًا وقال صاحب اللباب في تعريف الكلام تركيب الكلمتين او ما يجري مجريهما بحيث يفيد السامع يسمى كلاما وجملة وكلام المصنف ايضًا ناظر الى الترادف لان من جعل الكلام اخص من الجملة قيد الاسناد بكونه مقصود الذاته اي لنفسه

وصاحب التسہیل خص الکلام من الجملۃ حیث عرفہ الکلام ما تضمن الکلم اسنادا مفیدا مقصودا لذاتہ فعلی ھذا یکون بین الکلام والجملۃ عموم وخصوص فکل کلام جملۃ لا العکس فالجملۃ الواقعۃ خبرًا او صفۃ او حالا جملۃ لا کلام لان الاسناد فیھا غیر مقصودۃ لذاتہ بل لبیان حال المبتدأ والموصوف وذی الحال وذکر فی حواشی الھندیۃ ان المراد بالاسناد فی کلام المصنفؒ ایضًا اسنادا مقصودا لذاتہ لکن فیہ تقیید المطلق بغیر ضرورۃ ولما فرغ المصنف من تعریف الکلام شرع فی تقسیمہ فقال **ولا یتاتی** ای لا یحصل **ذلک** ای الکلام **فان قیل** لا یصح نسبۃ الاتیان الی الکلام لانہ من صفات ذی الروح والکلام من قبیل الالفاظ وھی الاعراض **قلنا** ان الاتیان بمعنی لا یحصل من قبیل ذکر الملزوم وارادۃ اللازم **فان قیل** لِمَ لم یکتف بارجاع الضمیر فی لا یتاتی الی الکلام مع ان الشئ اذا ذکر مرۃ اظہر اذا یذکر ثانیا اضمارا تخفیفا **قلنا** لم یکتف بالضمیر لئلا یتوھم ارجاع الضمیر الی التضمن والاسناد فیلزم تقسیم الحد وتقسیم المحدود اولی من تقسیم الحد وھذا الوھم ثابت فی الضمیر لان ارجاع الضمیر الی القریب اولی ولا یثبت فی ذلک لانہ یشار بھا الی البعید وھو الکلام وھما قریبان **الا فی اسمین فان قیل** کلمۃ فی ظرف لما قبلہ وھو الکلام والاسمین ایضًا کلام فیلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ **قلنا** الکلام عام من الاسمین فیکون ظرفیۃ الخاص للعام فالمعنی لا یحصل ذلک الکلام العام الا فی ضمن ھذا النوع الخاص وھو اسمین **فان قیل** ینتقض بغلام زید فانہ اسمین ولیس بکلام **قلنا** المراد بالاسمین الذین احدھما مسند او الآخر مسندا الیہ وغلام زید لیس کذلک **او فی ضمن اسم وفعل** فان قیل ینتقض بضربک فانہ اسم وفعل مع انہ لیس بکلام **قلنا** المراد بالاسم ھو المسند الیہ والمراد بالفعل ھو المسند وھٰھنا لیس بمسند والکاف لیس بمسند الیہ وقال فی بعض النسخ الکافیۃ او فی فعل واسم فتقدیم الاسم باعتبار الاصل لتوقف الفعل بالفاعل وتقدیم الفعل باعتبار الواقع لان الفعل فی الجملۃ الفعلیۃ مقدم علی الاسم **فان قیل** ما الوجہ للمصنفؒ حیث اتی بادوات الحصر فی تقسیم الکلام لا الکلمۃ **قلنا** حصر الکلمۃ فی الاقسام الثلاثۃ عقلی لان الشئ اذا دار بین النفی والاثبات والعقل مجوز لقسم آخر یسمّٰی حصرا استقرائیا اذ العقل غیر مجوز للقسم فلا حاجۃ الی ادوات الحصر وحصر الکلام فی القسمین استقرائی والعقل مجوز لاقسام اخر فمس الحاجۃ الی ادوات الحصر وانما یکون العقل مجوز للاقسام الستۃ فی الکلام فان الترکیب الثنائی العقلی بین الاقسام الثلاثۃ یرتقی الی ستۃ اقسام ثلثۃ منھا موافق الجنس وثلثۃ منھا مخالف الجنس کما یجتمع فی قول الناظم اسم اسم فعل فعل حرف حرف اسم فعل اسم حرف فعل حرف لکن الکلام لا یحصل بدون الاسناد ولا بد للاسناد من المسند والمسند الیہ وھما لا یوجدان الا فی الاسمین او اسم وفعل اما فی الحرف والحرف فالمسند والمسند الیہ کلاھما مفقودان وفی الفعل والفعل والفعل

والحرف المسند موجود والمسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف ان فرض الاسم مسندا اليه فالمسند مفقود وان فرض مسندا فالمسند اليه مفقود فبقي الكلام منحصرا في القسمين فانقيل حصر الكلام في القسمين باطل لان الكلام يتركب من الاسم والحرف كما في يا زيد قلنا يا زيد مؤول بتاويل ادعو زيدا فالكلام مركب من الفعل والاسم الذي هو المنادى فادعو فان قيل ياء حرف غير مستقل وادعو جملة مستقلة فكيف تقوم غير المستقل قلنا هذا الامر سماعي لا دخل للقياس فيه او نقول ان للجملة اعتبارين احدهما مفهومي وهي الكلام ما تضمن الخ والآخر مصداقي وهي زيد قائم لانه فرد الكلام فاعتبار الاول غير مستقل لان مفهومه مركب من المستقل وهو لفظ تضمن كلمتين وغير المستقل وهو الاسناد والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل لان التبيعة تابع للاخص الارذل وهي سماعي وباعتبار الثاني مستقل لان النسبة خرج تضمير شرطا وقيدا او الشرط والقيد يكونان خارجين فاقامت ياء مقام ادعو باعتبار الاول لا الثاني فيكون اقامة غير المستقل مقام غير المستقل فانقيل لما كان ياء وادعو كلاهما غير مستقلين فلم لا تقوم ياء مقام ادعو وحدها مع انه مع لا تكون اقامة يلزم دون انضمام زيد قلنا الامر كذلك كما قال لكن ياء حرف النداء وزيد امنادى وبين حرف النداء والمنادى شدة الاتصال لهذا لا تقوم وحدها مقام ادعو بدون انضمام زيد والله اعلم بالصواب ولما فرغ من بيان موضوع النحو وهي الكلمة والكلام شرع في بيان اقسام الموضوع الاول وهي الكلمة فقال **الاسم ما دل** اي كلمة دلت فان قيل كلمة ما ان كان عبارة عن الشئ فيصدق التعريف على الدوال الاربع فانها شئ دل اه وليس باسم وان كان عن اللفظ فيصدق التعريف على زيد قائم فانه لفظ دل على معنى آه وليس باسم بل هو جملة وان كان عبارة عن الاسم فيلزم اخذ المحدود في الحد وان كان عبارة عن الكلمة فلا يطابق الراجع مع المرجع لان ضمير دل مذكر وما عبارة عن الكلمة قلنا انه عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما فان قيل فعلى هذا يلزم اخذ معنى من معاني لفظ مشترك بغير القرينة قلنا القرينة موجودة وهي ان الاسم قسم من الكلمة والجنس في تعريف الكلمة مقسمه وايضا المأخوذ في التعريف الجنس القريب للمحدود وهو الكلمة واما الشئ واللفظ فهما من الاجناس البعيدة **على معنى** كائن في نفسه وفي تقدير كائن وجوز رد على النحاة كما مر فان قيل ضمير في نفسه ضمير غائب يرجع الى ما تقدم ذكره وما تقدم ذكره امور ثلثة. الاسم والكلمة والمعنى فان كان راجعا الى الاسم يلزم اخذ المحدود في الحد وايضا لا يطابق التفصيل مع الاجمال لان الضمير في نفسها في دليل الحصر راجع الى الكلمة لا الاسم وايضا يلزم المخالفة بين صاحب الكافية وصاحب المفصل لانه راجع الضمير الى المعنى لا الاسم وايضا يلزم ظرفية الاسم للمعنى والظرف اما زمان او مكان والاسم ليس باحد منهما وايضا لا يصح تعريف الحرف لانه لما رجع الضمير هنا الى المحدود ففي تعريف الحرف ايضا الى المحدود فيكون المعنى الحرف كلمة دلت على معنى كائن

فی غیرها ای غیر الحرف وهو لا یدل علی معناه فکیف یدل علی معنی فی غیرها وان کان راجعا الی الکلمة فلا یطابق الراجع مع المرجع فی التذکیر والتانیث وایضا یلزم المخالفة عن صاحب المفصل لانه رجع الی المعنی وایضا یلزم ظرفیة الکلمة للمعنی والظرف زمان او مکان والکلمة لیست بواحدة منهما وایضا لا یصح تعریف الحرف لان المعنی یکون هکذا الحرف ما دل علی معنی فی غیر الکلمة والدلالة علی معنی فی غیر الکلمة الموضوعة له محال وان کان راجعا الی المعنی فیلزم المخالفة عن النهج السابق وظرفیة الشئ لنفسه وتعریف الحرف لا یصح لان کینونة المعنی فی غیر المعنی لا معنا له قلنا ان الضمیر راجع الی الکلمة ای الی ما دل وهو عبارة عن الکلمة واما تذکیر الضمیر فبناء علی لفظ الموصول کما قاله الشارح وما لهما واحد واما ظرفیة الکلمة للمعنی فالظرف علی قسمین حقیقی وتشبیهی فالکلمة وان لم یکن ظرفا حقیقیا لکنها مشابهة للظرف الحقیقی کما ان الظرف مشتمل بالمظروف ولم یحتج الی شئ آخر کذلک الکلمة دالة علی معناها ولم تحتج الی انضمام کلمة اخری وصح تعریف الحرف لانه لما کان المراد بالمعنی ههنا المعنی المستقل فکان المراد فی تعریف الحرف المعنی الغیر المستقل فیکون المعنی الحرف ما دل علی معنی فی غیرها ای علی معنی غیر المستقل ولا شک ان الحرف یدل وضعا علی المعنی الغیر المستقل او نقول الضمیر راجع الی المعنی ولا یلزم المخالفة عن النهج السابق لان مأل الارجاعین واحد وهو الاستقلال بالمفهومیة ولا یلزم ظرفیة الشئ لنفسه اذ کلمة فی بمعنی النظر والاعتبار یعنی فی ظرف للاعتبار المقدر فیکون المعنی الاسم ما دل علی معنی کائن باعتباره فی نفسه ونظره فی نفسه لانه یصلح ان یکون محکوما ومحکوما علیه وصح تعریف الحرف ایضا لان معناه الحرف ما دل علی معنی کائن باعتباره فی غیره ونظره فی غیره ای یحصل بضم غیره ولا یصلح ان یکون محکوما ومحکوما علیه فان قیل لما قدر الاعتبار فعلی هذا یلزم التقدیر فی التعریف وهو غیر جائز قلنا اذا نسب الشئ الی النفس بکلمة فی فتقدیر الاعتبار فیه شائع کما فی قولک الدار فی نفسها حکمها کذا ای الدار باعتبارها فی نفسها ای ذاتها مع قطع النظر عن قربها الی المسجد والسوق وفی وسط البلد او طرفها حکمها کذا ای قیمتها کذا ای عشرین دینارا مثلا فان قیل تشبیه المعنی بالدار غیر صحیح لان قوله علی معنی فی نفسه فی مقابلة قوله علی معنی فی غیره ای ذلک تابع للغیر ولا یقال الدار فی غیرها حکمها کذا اذ الدار لا یتبع الغیر تابع لها قلنا التشبیه لا یقتضی الاشتراک فی جمیع الوجوه بل فی بعضها وهو موجود بانه کما کان فی الخارج موجود قائم بذاته کالجوهر وموجود قائم فی غیره کالعرض کذلک المعقول فی الذهن علی قسمین مدرک قصدا ومدرک طبعا وآلة لملاحظة غیره فالاول معنی الاسم والفعل والثانی معنی الحرف ثم القصد علی قسمین المقصود لغیره کالوضوء للصلوٰة والمقصود لنفسه کالصلوٰة والمراد ههنا الثانی کما قال الشارح فتدبر

له ولا یلزم المخالفة عن صاحب المفصل لان کینونة المعنی فی نفس الکلمة علی تقدیر ارجاع الضمیر الی الکلمة وکینونة المعنی فی نفس المعنی علی تقدیر ارجاع الضمیر الی المعنی عبارة عن استقلال المعنی بالمفهومیة کما قال الشارح الخ

فی حد ذاته ای مقصودا لحصول نفسه لا آلة لتعرف احوال الغیر فان قیل تعریف الاسم لا یکون جامعا لخروج اسماء اللازمة الاضافة والموصولات لان معنی الکل باعتبار ضم الغیر وهو المضاف الیه والصلة قلنا المراد بقوله ملحوظا فی حد ذاته ان لا یکون آلة لتعرف احوال الغیر ولا شک ان الاسماء اللازمة الاضافة والموصولات لیست بآلة لتعرف احوال المضاف الیه والصلة وایضا هو المقصود لصلاحیته محکوما ومحکوما علیه ومدلوله تبعا وهو علی قسمین احدهما ان لا یکون ملابسا بالقصد اصلا والثانی ان یقصد لشئ آخر والمراد ههنا الثانی بان یکون آلة لملاحظة احوال الغیر ولا یصح لان یحکم علیه او به لان الشرط فی المحکوم علیه والمحکوم به ان یکونا مقصودین ملحوظین فی ذاتهما والمعنی الحرفی لیس کذلک ولما فرغ الشارح من بیان معنی الاسمی والحرفی بطریق الکلی شرع فی بیان معناهما فی مثال جزئی فقال فالابتداء اذا لاحظه العقل قصدا غیر تابع للغیر ای آغاز کردن کان معنی الاسم مصدرا مستقلا بالمفهومیة ملحوظا فی حد ذاته واذا لاحظه العقل من حیث هو حالة بین السیر والبصرة وجعله آلة لتعرف حالها کان معنی غیر مستقل بالمفهومیة بل یفهم مع هذا المعنی معنیین اخریین وهما المبتدأ منه والمبتدأ به الخاصین فلا یصلح ان یکون محکوما علیه وبه فان قیل لا فرق بین الابتداء مصدرا وبین الابتداء الذی هو مدلول من اذ کل واحد منهما محتاج الی المبتدأ منه والمبتدأ به وتوقف تصورهما الیهما قلنا توقف الابتداء الی متعلقیه علی قسمین احدهما تصور المتعلقات مع الابتداء اجمالا وتبعا وثانیهما تفصیلا فالاول غیر مضر فی الاستقلال والثانی مضر فیه ففی الابتداء الاسمی الاول وفی الحرفی الثانی لان الاسم موضوع لمعنی کلی عام ای الابتداء بشئ ما فی شئ ما وهو یلزم معه تصور متعلقاته وافراده الخصوصیة اجمالا من غیر حاجة الی ذکرها مفصلا لافادة اصل المعنی وانما یذکر لافادة معنی الترکیبی والابتداء الذی هو مدلول من معنی خاص جزئی من ذلک المعنی العام ای الابتداء من شئ معین فی شئ معین وخصوصیة ذلک المعنی الخاص لا یحصل الا بضم ذکر المتعلقات الخصوصة تفصیلا لافادة اصل معنی من فان قیل اذا لاحظ الابتداء بهیئتک الملاحظتین یکون مستقلا وغیر مستقل فعلی هذا یلزم ان یکون الشئ الواحد مستقلا وغیر مستقل وبینهما منافات وایضا اذا کان الابتداء مستقلا فینبغی ان یکون کلمة من ایضا مستقلا بسبب الابتداء لان معناه الابتداء فاجاب الشارح بقوله وحاصل الجواب ان الاستقلال من جهة وعدم الاستقلال من جهة اخری لان لفظ الابتداء موضوع لمعنی کلی وهو آغاز کردن مع قطع النظر من هذا المکان وهذا الفعل ولفظة من موضوعة لکل واحد من جزئیات ذلک المعنی الکلی وجزئیات المفهوم الکلی آغاز کردن فی فعل خاص من مکان خاص فالاستقلال من جهة الاول وعدم الاستقلال من جهة الثانی فلا منافات فان قیل ان صاحب

المفصل رجع الضمير في قوله في نفسه الى المعنى والمصرح الى الكلمة وما هذا الا مخالفة عنه وايضا ان المعنى قريب فينبغي ان يرجع اليه **فاجاب** الشارح واذا عرفت حاصل الجواب لا مخالفة بينهما اذ مرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الى امر واحد هو الاستقلال بالمفهومية **فان قيل** لما كان مرجعهما الى امر واحد فلم جزم المصرح في الايضاح شرح المفصل بالارجاع الى المعنى واعم المصرح في هذا الكتاب من المعنى والكلمة **قلنا** راعى المصرح في الكافيه مطابقة تعريف الصريح للاسم وهو قوله الاسم ما دل الخ بالتعريف الضمني المستفاد من وجه الحصر في ان الضمير فيه راجع الى الكلمة كذلك فيه وجاز ان يرجع الى المعنى لقربه وتذكيره وجزم بالارجاع الى المعنى في المفصل لعدم وجود دليل الحصر فيه حتى يطابق الضمير في التعريف معه **فان قيل** تعريف الاسم غير جامع وتعريف الحرف غير مانع اذ دخل فيه الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو ولا يتم معناه بدون الحال وفوق لا يتم معناه الا بانضمام ما تحت وبهذا القياس تحت وقدام وخلف **قلنا** لا نسلم ان معنى ذو صاحب مال وكذا غيره بل معاني الاسماء اللازمة الاضافة مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية اذ معنى ذو صاحب شئ لا صاحب مال ومعنى تحت شئ لا تحت شجر ويلزم منها تصور المتعلقات اجمالا وتبعا وذلك غير مضر في الاستقلال **فان قيل** لا نسلم ان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية والا لم يلزم اضافتها الى متعلقات مخصوصة **قلنا** لزوم اضافتها الى متعلقات مخصوصة عادة واستعمالا لا وضعا وانما اختير واستعمل في المتعلقات المخصوصة لا في العامة لتعيين المضاف اليه لا لاجل فهم اصل المعنى وهي المدلولات الكلية اذ الغرض من وضع تعيين المضاف اليه **فان قيل** ان المعنى في تعريف الاسم لا يخلو اما ان يراد به المعنى المطابقي او التضمني او الالتزامي او اعم من الكل والكل باطل اما بطلان الاول فبوجهين احدهما خروج الاسماء المشتقة مثل الضارب اذ المعنى المطابقي له الذات والحدث والنسبة وكان مركبا من المستقل وغيره والمركب من المستقل وغير المستقل **قلنا** النسبة في الاسماء المشتقة مستقلة لانها الذاتها داخلة في مفهوم الاسماء المشتقة واما في الفعل فغير مستقل لانها لذاتها خارجة من مفهوم الفعل وثانيهما خروج الفعل عن تعريف الاسم بقوله في نفسه لانه لا يدل على المعنى بنفسه باعتبار المعنى المطابقي لانه غير مستقل فيلزم اخراج المخرج بقوله غير مقترن واما الثاني فلخروج الاسماء البسيطة عن تعريف الاسم اي الاسماء التي لا جزء لمعانيها كالمصادر مثل قَتْلٌ وَضَرْبٌ واما الثالث فمجورة في التعريفات واما الرابع فلورود ما ورد بالخاص اذ لا وجود للعام بدون الخاص قلنا ان المراد بالمعنى المذكور في التعريف مطلق المعنى من المطابقي والتضمني لا الالتزامي لانه مهجور في التعريف لكن الفعل دال على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني وهو الحدث لا الزمان والا يلزم اقتران الزمان بالزمان فلا يخرج بقوله بنفسه فاخرج بقوله غير مقترن بحسب اصل الوضع في الفهم عن لفظ الدال عليه فان قيل ما

الباعث فی عدم استقلال معنی الافعال المطابقی واستقلال معنی الصفات المطابقی مع ان علة عدم الاستقلال لا
موجود فی کلیهما وهی النسبة قلنا ان فی النسبة مذهبین احدهما مذهب المیزان والآخر مذهب النحات فمذهب المیزان
ان استقلال النسبة وعدم الاستقلال باعتبار المعتبر فان اعتبر مستقلة فهی مستقلة کما فی الصفات وان لم یعتبر
استقلالها فهی غیر المستقل کما فی الافعال ومذهب النحات ان عدم استقلال النسبة فی الافعال بالوجوه الاول انما وضع فی
الافعال وعارض فی الصفات والثانی انها التفصیلی فی الفعل هی معنی حرفی وفی الصفات اجمالی هی معنی اسمی والثالث هی
معتبرة الی ذات داخل فی مفهوم الصفات والی ذات خارج فی الافعال لان المنسوب الیه خارج عن مفهوم الافعال فان
قیل ان الشرط والجزاء کمبتدا وخبر فعلی هذا لا یصلح ان یکونا محکوما به وعلیه قلنا هذا عند علماء المیزان اما عند
النحات فالشرط کمبتدء للمخبر بل هو قید للحکم فی الجزاء وان کانا کمبتدء وخبر کما هو مذهب المیزان فاستقلال النسبة
فیهما باعتبار المعتبر **غیر مقترن** بحسب اصل الوضع فی القسم عن لفظ الدال **فان قیل** تعریف الاسم غیر
جامع لافراده لخروج اسماء الافعال منه لانها مقترنة بعضها بالماضی وبعضها بالاستقبال فغیر
مانع عن دخول الغیر فیه لدخول الافعال المنسلخة فیه مثل افعال المقاربة وافعال المدح والذم وافعال التعجب
قلنا المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران بحسب الوضع الاول غیر مقترنة لان بعضها منقولة عن المصادر الاصلیة
بنقل الصریح او غیر الصریح فالاول ما استعمل مصدرا کرویدا فانه استعمل مصدرا ومفعولا مطلقا فی قوله تعالی...
امهلهم رویدا والثانی ما لم یستعمل مصدرا بنفسه لکنه استعمل مصدرا ما یوازنه کبهات فانه لم یستعمل بنفسه
مصدرا لکنه علی وزن فرقات مصدر رفوق وبعضها منقولة عن المصادر الغیر الاصلیة بخصوصه فانه فی الاصل صوت
وبعضها منقولة عن الظروف نحو امامک زیدا او بعضها منقولة عن الجار والمجرور نحو علیک زیدا فلیس بشیء منها
الدلالة علی احد الازمنة الثلثة واقترانها باحدها باعتبار الوضع الثانی وکذا خرج الافعال المنسلخة عن الزمان
لاقترانها معانیها بالزمان بحسب اصل الوضع کما یدل علیه تسمیتها بالافعال المنسلخة الزمان لان الانسلاخ
من الزمان بعد التلبس بالزمان باحد الازمنة الثلثة المخصوصة الی الماضی والحال والاستقبال والواحد
اعم صریحا کان او ضمنا فان قیل التکیب التوصیفی لاسماء العدد بمنزلة التکیب الاضافی لاسماء العدد وفی
التکیب الاضافی استعمال العدد مخالف القیاس بان یذکر العدد للمعدود المؤنث ویؤنث للمعدود المذکر
فینبغی ان یقول الازمنة الثلث بتذکیر العدد لتانیث المعدود وهو الازمنة قلنا تذکیر العدد وتانیثه
باعتبار مفرد المعدود ومفرد المعدود ای عنی الزمان مذکر فانث العدد فالتقیل تعریف الاسم غیر جامع لخروج
صبوح وغبوق لافتراق معنیهما بالزمان الصباح فی الاول والمساء فی الثانی قلنا المراد بالازمنة الازمنة
المخصوصة وهی الحال والاستقبال لا مطلق الزمان فان قیل خرج عن التعریف لفظ الماضی والحال والاستقبال

لاقترانها باحد الازمنة الثلثة المخصوصة فيكون كالفعل قلنا ان معانيها نفس الزمان لا المعانى المقترن بالزمان ومعنى الفعل الحدث المقترن بالزمان فان قيل تعريف الاسم غير مانع عن دخول الغير لدخول المضارع فيه لان معناه الحدثى غير مقترن باحد الازمنة بل بالزمانين وهما الحال والاستقبال قلنا لانسلم ان معناه مقترن بالزمانين بل مقترن باحدهما اذ المضارع موضوع للحال حقيقة واستعماله فى الاستقبال مجازا و على العكس بناء على المذهبين وان سلم الاشتراك فى الزمانين كما هو مذهب البعض فاذا دل المضارع بالزمانين دل على واحد فى ضمنهما فعلى الاولين خرج المضارع بلا شك وعلى الثالث يخرج ايضا اذ الواحد فى زمن الاثنين فان قيل الذهن بسيط فاذا دل المضارع على زمان فى الذهن فكيف يدل على زمان آخر فى هذه الحالة قلنا لا يقدح فى الدلالة على المعين الدلالة على آخر والا لبطلت المشتركات كالعين مثلا فان قيل فعلى هذا ينبغى ان لا يقدح فى ارادة المعين ارادة ما سواه قلنا بين الارادة والدلالة بعد لان الدلالة صفة اللفظ و اللفظ يدل على الكثير والارادة صفة الذهن وهو بسيط وايضا الدلالة فهم المعنى من اللفظ سواء كان مرادا او لا بخلاف الارادة فانها تقيد بكون المعنى مرادا ومقصودا والارادة والقصد لا يكون الا بالذهن وهو بسيط ولما فرغ المصنف من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة الاسم به لان للاسم وجودين وجود ذهنى ووجود خارجى فالاول يعرف بالتعريف والثانى يعرف بذكر الخواص **ومن خواصه** اى خواص الاسم فان قيل ذكر المصنف خواص الخمس فلا يصح عليها اطلاق صيغة جمع الكثرة والخواص جمع الكثرة قلنا ذكر المصنف صيغة جمع الكثرة اشارة الى كثرة الخواص غير منحصرة فى الخمس المذكورة لان تاء المتحركة للتانيث وياء النسبة و بناء التصغير وغير ذلك ايضا من خواصه ولم يذكر الكل لان المقصود ايضاح التعريف وهو يحصل بعد الخمس وخص هذه الخمس بالذكر لشهرتها واتى بمن التبعيضية اشارة الى ان ما ذكره المصنف بعضها والخواص جمع خاصة وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره فان قيل ان قوله ولا يوجد فى غيره مستدرك لان معنى الاختصاص هو ما لا يوجد فى غيره قلنا انه تفسير لجزء سلبى او تصريح بما علم ضمنا او محمول على تجريد الاختصاص من اجزائه السلبى واستعماله فى الجزء الايجابى فان قيل تعريف الخاصة دورى لانها من الخصوص ومعرفة المحدود يتوقف على معرفة جميع اجزاء الحد وبعضها يختص وهو من الاختصاص فيكون الخصوص فى جانب الحد ودموقوفا على الاختصاص الذى فى جانب الحد والاختصاص الذى فى جانب الحد موقوفا على الخصوص المحدود قلنا لا دور لان المحدود موقوف على الاختصاص فى بيان المعنى الاصطلاحى لانه وقع فى التعريف والحد يعنى الاختصاص هو موقوف على المحدود يعنى الخصوص فى المعنى اللغوى والاشتقاق فان قيل تعريف الخاصة لغير مانع لصدقه

---

* اه المراد بالمعنى الاصطلاحى والثانى معنى الخصوص والمحدود بالحد ان الحد بالمعنى الاصطلاحى موقوف وبالمعنى اللغوى الموقوف عليه للحد عبد الحليم عفى عنه ۱۲

على الفصل القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وعلى لازم الشئ كالكتابة والضحك انه ليس بشئ
منها خاصة لانها عبارة عن الخارج المحمول والفصل ليس بخارج والكتابة ليست بمحمولة قلنا اصطلاح
النحوى فى الخاصة غير اصطلاح المنطقى او نقول المراد من كلمة ما هو الخارج المحمول فان قيل لما
كان كلمة ما عبارة عن الخارج المحمول لايصح عند دخول اللام من خواص لانه غير محمول على الاسم
قلنا انه مسامحة مشهورة وهى ذكر المبتدء اعنى الدخول وارادة المشتق اعنى المدخول ثم الخاصة
على قسمين شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكتابة بالقوة للانسان واما شاملة بجميع افراد ما
هى خاصة له كالكتابة بالفعل للانسان والمراد ههنا الخاصة الغير الشاملة لجميع افراد الاسم لامتناع
دخول اللام على الاعلام والمضاف بالاضافة المعنوية واسماء الاشارة والضمائر والموصولات وكذا الجر
والتنوين لابد خلان على غير المنصرف والمبنى وكذا الاضافة لاتصح فى جميع الاسماء كما لاتوجد فى الاعلام
وباقى المعارف وكذا الاسناد اليه لاتوجد الى اسماء الافعال. دخول اللام اى لام التعريف فلايرد بلام
الامر والابتداء فان قيل ينبغى ان يقول المصرح حرف التعريف ليشمل قوله عليه السلام فى جواب جل
من قبيلة حميرية اذ قال له رصلى الله عليه وسلم أَمِنْ امْبِرِ امْصِيَامَ فى امْسَفَرْ فقال ليس من امبر امصيام
وهذا من اظهر معجزاته صلى الله عليه وسلم حيث اقدره الله تعالى فى مطابقة جوابه رصلى الله عليه و
سلم لسوال السائل فى الخفاء والمماء كما قيل له رصلى الله عليه وسلم كَمْ فى كَمْ من كَمْ على كَمْ فقال صلى الله
عليه وسلم موافقا لسؤاله اثنين اى فرض وواجب فى اثنين اى فى الليل والنهار من اثنين اى الله ورسوله
على اثنين اى الجن والانس قلنا لم يتعرف المصرح لعدم تمحضه او هو بدل من اللام فان قيل ينبغى
ان يقول الالف واللام لانهما آلة التعريف باجتماعهما قلنا ههنا ثلثة مذاهب مذهب سيبويه. والخليل
والمبرد فمذهب السيبويه ان اللام وحدها اداة التعريف لانه ضد التنكير واداته حرف واحد وهو التنوين
فاداة التعريف ايضا حرف واحد وهو اللام وزيدت الهمزة على اللام لدفع الابتداء بالساكن ولم تتحرك
بحركة الكسرة لئلا يلتبس باللام الجارة ولا بالفتحة لئلا تلتبس بلام الابتداء ولا بالضمة لانها اثقل الحركات
فلاتناسب مع امر لاكثر الاستعمال ومذهب الخليل ان ادات التعريف الّ مجموعة لانه ضد التنكيك و
اداته هل مجموعة فكذا اداته الّ مجموعة واما سقوط الهمزة لنيابة الجزء مقام الكل ومذهب المبرد ان اداة
التعريف هى الهمزة فقط لان التعريف ضد التنكيك واداته الهمزة فاداته ايضا حرف واحد وزيدت اللام معها
للفرق بين همزة الاستفهام والتعريف ولم يعكس لان الاستفهام مناسب للاختصار لان المستفهم يسرع فى الكلام
ليصل الى سمع المجاب سريعا واذا كانت اللام خاصة للاسم لان حرف التعريف موضوعة لتبيين معنى مستقل

بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والجواب لايدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه لكن تضمنا لا مطابقة والجزاء من خواصه دخول الجزاء هو اثر حرف الجر فى المجرور به سواء كان حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد او تقديرا كما فى الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر فى المجرور لفظا او تقديرا مختص بالاسم فكذا اثره ايضا مختص به لئلا يلزم مخالفة الاثر عن المؤثر الكسبى وانما قيل الكسبى لانه جاز المخالفة عن المؤثر الطبعى كمخالفة الضوء عن الشمس اذ هى فى السماء وهو فى الارض وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم لانه وضع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فلا يدخل الا عليه فان قيل الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى اختصاص ... مطلقا الجر سواء كان اثر حرف الجر اولا والمعلوم من الدليل اختصاص الجر الذى هو اثر حرف الجر فبقى الجر الذى ليس اثر حرف الجر كما فى الاضافة اللفظية لانهم غير قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية قلنا الاضافة اللفظية فرع للاضافة المعنوية والمعنوية مختص بالاسم فكذا اللفظية مختص بالاسم اذ لو عمت الاضافة اللفظية بان توجد فى الاسم والفعل اوخص بالفعل لخولف الفرع عن الاصل **والتنوين** اى من خواصه دخول التنوين بجميع اقسامه وهو ما قال الناظم تنوين بنج قسم است اے یار من بگیر۔ اول تمکن است عوض ثالث تنکیر۔ دیگر مقابلات ترنم برادرم۔ این بنج یاد کن کہ سخن شاہ بیتظیر۔ الا تنوين الترنم اما تنوين التمكن فيدل على كون مدخولها باقيا على حالة اصلية فى الاسم وهو الانصراف وهو صفة خاصة للاسم والفعل والحرف لا يقعان منصرفين فلا يحتاجان الى علامة الانصراف وهو تنوين التمكن وأما تنوين التنكير فعلامة التنكير فيلحق بالاسم فرقا بين تعريفه وتنكيره والفعل والحرف لا يقعان لا معرفة ولا نكرة فلا حاجة الى علامة التنكير مثاله صَهْ بالسكون معناه اسكت سكوت الآن وصَهٍ بالتنوين معناه اسكت سكوتا ما فى وقت ما وأما تنوين العوض فانه عوض عن المضاف اليه كالتنوين فى يومئذ اى يوم ئذ كان كذا والفعل والحرف لا يضافان الى شئ لم يحذف عنهما الاسم الذى يضافان اليه حتى عوض عنه التنوين فيهما وأما تنوين المقابلة فانما دخل على جمع المؤنث السالم عوضا عن النون الذى فى جمع المذكر السالم ولما لم يجمع الفعل والحرف فلم يدخله تنوين المقابلة وأما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل على الاسم كما فى عنا باطلا والفعل كما فى أصابا والحرف كما فى قد الا ترى لان فى قول الشاعر: اقل اللوم عاذل والعتابا ۞ وقولى ان اصبت لقد اصابا والثالث فى قوله الشاعر: افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد، ويدخل على اقسام الكلمة كلها لتحسين الانشاء ومنها الاسناد اليه اى كون الشئ مسندا اليه فان قيل الاسناد اليه والاضافة معطوفان على اللام فيكون المعنى دخول الاسناد والاضافة والدخول ذكر الشئ فى الاول واللحوق فى الآخر وهما امران معنويان غير قابلين لذكر الشئ فى الاول او الآخر قلنا انهما مرفوعان معطوفان

على الدخول لانها مجروران معطوفان على مدخول الدخول فان قيل ضمير اليه راجع الى الاسم فالاسناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بالفعل والحرف فالحكم عليه بقوله ومن خواصه لغو لانه يفيد ما يفيد المبتدأ قلنا ان الاسم ملحوظ بالحاظين لحاظ العام بانه شئ ولحاظ الخاص بانه اسم فالحكم عليه وان لم يصح بلحاظ الخاص لكنه صحيح بلحاظ العام اى كون الشئ مسندا اليه كالانسان فالحكم عليه بالحيوانية غير مفيد ان كان ملحوظا بانه حيوان ناطق ومفيد ان كان ملحوظا بانه جسم فان قيل الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه يوجد فى ضمنهما فان كان المسند من خواصه فالفعل ايضا يكون مسندا وان كان المسند اليه من خواصه فينقض بقوله تعالى وَاِذَا قِيْلَ لَهُمْ اٰمِنُوْا مسندا اليه لقيل قلنا المراد به المسند اليه وامنوا مؤول بتاويل اللفظ اى واذا قيل لهم لفظ امنوا فان قيل كيف يصح عن المسند اليه من الخواص لانها من الاوصاف والمسند اليه ذات قلنا المراد به كون الشئ مسندا اليه كما هو رأى النحوية وانما كان مسند اليه من خواص الاسم لان الفعل قد وضع مسندا اليه لزم خلاف وضعه وايضا يلزم قيام العرض بالعرض

ومنها الاضافة اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلا يوجد بدونهما فان كان المضاف من خواصه ينتقض بقوله مررت بزيد فانه فعل مضاف الى الاسم وان كان المضاف اليه من خواصه فينقض بقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم فينفع فعل وقع مضافا اليه قلنا المراد منها المضاف لكنه بتقدير حرف الجر واما بظهور حرف الجر فليس من خواصه كما فى مررت بزيد او نقول المضاف والمضاف اليه كلاهما من خواصه ويوم ينفع الصادقين مؤول بتاويل نفع الصادقين فان قيل لما كان المراد منها المضاف فلا يصح عده من الخواص على مذهب النحوى لانها من الاوصاف والمضاف ذات قلنا المراد به كون الشئ مضافا وانما اختص الاضافة بالاضافة بالاسم لان اللازم مع الاضافة تعريف او تخصيص وتخصيص وكلها لازمة مع الاسم فكذا الاضافة لئلا يلزم مخالفة اللازم من الملزوم وهو اى الاسم قسمان معرب ومبنى وجه الحصر ان الاسم لا يخلو اما ان يركب مع الغير اولا فالثانى مبنى كالاسماء المعدودة المفردة مثل زيد وعمر بالوقف والاول اما مع تحقق العامل اولا فالثانى مبنى ايضا كالاسماء المعدودة المضافة مثل غلام زيد بسكون المضاف والاول لا يخلو اما مشابه لمبنى الاصل اولا فالاول مبنى ايضا والثانى معرب ..... فان قيل قوله هو مبتدأ وقوله معرب ومبنى خبره فان قدم الربط على العطف يلزم حمل الخاص على العام وذلك غير جائز لان المبتدأ منحصر فى الخبر وانحصار العام فى الخاص غير جائز وان قدم العطف على الربط يلزم حمل الخبرين المتعددين المتباينين على

له فان المبتدأ الخ فان قيل ان حصر المبتدأ فى الخبر لا يكون الا فى المحصورة الكلية لا فى المهملات كقولنا الحيوان انسان ولا سور الكلية هنا بل مهملة فى حكم الجزئية فيكون اكثر بعض الاسم معرب وبعضه مبنى ولا مضائقة فيه قلنا لان المهملة على قسمين تعين احداهما بالقرائن والمسائل فالاول فى حكم المحصورة

شئ واحد وهو باطل وايضًا ان قدم العطف فيكونان خبرا واحدا فينبغي ان يجرى الاعراب على جزء واحد لان مقتضى الاعراب واحد وهو الخبرية وايضًا هذا مقام الحصر فينبغي ان يورد ادوات الحصر اى وما هو الامعرب ومبنى وايضًا الجمع بحرف الجمع بلفظ الجمع فيعلم ان مجموعهما اسم لا كل واحد منهما والامر ليس كذلك بل كل واحد منهما اسم على حدة فاجاب الشارح الهندى ان قوله هو مبتدأ وخبره محذوف اى قسمان ويورد عليه انه لا يجئ المطابقة بين المبتدأ والخبر فى الافراد والتثنية فاجاب الشارح الهندى ان قسمان تثنية وكل تثنية مؤول بتاويل المفردة المكررا اى قسم وقسم لكنه مخدوش اذ التثنية موضوعة لمجموع الاثنين لا لمفرد ولمفرد وقوله معرب ومبنى مرفوعان على انهما خبر لمبتدأ محذوف اى احدهما معرب وثانيهما مبنى لكن هذا الجواب ضعيف اذ فيه حذف اركان الكلام فالاولى فى الجواب ان قوله هو مبتدأ ومعرب ومبنى خبره والعطف مقدم على الربط والعطف اذا كان مقدما على الربط فمجموع الاخبار بمنزلة خبر واحد وفيه ضمير واحد وحكم واحد ويعبر عنه بلفظ واحد ولذا اعبر[شارح] عنهما يقسمان وان قلت يلزم حمل الاخبار المتعددة المتباينة على شئ واحد قلنا التباين فيما بينهما لا بالنسبة الى المبتدء لانهما نوعان منه وان قيل ينبغي ان يجرى الاعراب على جزء واحد لا قتضاء وحدة جهة الاعراب وهى الجزئية قلنا الواجرى على جزء واحد يلزم الترجيح بلا مرجح وان قلت ينبغي ان يورد ادوات الحصر قلنا انها اعم لفظا كان او معنى وههنا معنى لان تقديم العطف على الربط من ادوات الحصر وان كان معنى وان قلت ان مجموعهما اسم لا كل واحد منهما والامر ليس كذلك قلنا هذا انما يرد لو كان هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء فالكل يطلق ويصدق على مجموع الاجزاء لا على كل جزء جزء مثل السكنجبين ماء وعسل وخل بل هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكلى الى الجزئيات والكلى كما يطلق ويصدق على مجموع الجزئيات كذلك يصدق على كل جزئ جزئ كما يصح اطلاق الحيوان بالانسان فالمعرب الفاء للتفصيل بعد الاجمال فان قيل قسم الشئ اخص منه والمعرب اعم من الاسم لانه يتناول المضارع ايضًا فلا يصح كون المعرب قسما من الاسم قلنا المراد بالمعرب الذى هو قسم من الاسم ولا شك ان المعرب الاسمى قسم من مطلق الاسم المركب اى الاسم المركب ولم يورد ضمير الفصل مع تعريف الخبر لعدم التباس الخبر بالصفة لان المعرب فى جانب المحدود والمركب فى جانب الحد والمحدود والحد لا يكونان موصوفا وصفة بل مبتدأ وخبر فان قيل تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول الامر فيه نحو اضرب لانه مركب مع المنوى ولم يشبه معنى الاصل لانه يلزم تشبيه الشئ لنفسه قلنا المحدود والحد كلاهما صفتان للاسم لا مطلق المعرب ولا مطلق المركب بقرينة

[شارح] قوله بل مبتدأ اى لان التعريف عبارة عما يحمل على المعرف تصويرا كما هو معتبر فى محله ١٢ عبد الحكيم عفى عنه

بحث الاسم فان قيل كيف يصح تعريف الاسم المعرب وتوصيفه بالمركب لانه قسم من الكلمة والماخوذ
فى تعريفها الافراد فالاسم ايضا يكون مفردا قلنا ان للمركب معنيين المعنى اللغوى اى المضموم مع الغير
والاصطلاحى وهو المركب من الكلمتين والمنافى للاسم الثانى لا الاول والمراد ههنا الاول لا الثانى بقرينة
وقوعه فى تعريف الاسم وبقرينة وقوع مع صلته لان صلة المركب الاصطلاحى كلمة من فان قيل فعلى
هذا لم يتناول التعريف لبعلبك فانه معرب غير منصرف باعتبار الجزء الثانى مع انه مركب بالمعنى الاصطلاحى
قلنا انه مركب بالمعنى الاصطلاحى قبل العلمية وبعد العلمية صار كلمة واحدة فيركب مع العامل اى
يضم مع العامل بالمعنى اللغوى فان قيل التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه غلام
فى غلام زيد لانه مركب مع المضاف اليه وغير مشابه بالمبنى الاصل مع انه مبنى فاجاب عنه الشارح الهندى
ان المراد بالغير هو العامل وزيد ليس بعامل فى الغلام لكن هذا الجواب ضعيف لانه خرج عنه المبتدأ والخبر
لان كلواحد منهما مركب مع صاحبه وليس احدهما عاملا فى الآخر على مذهب الجمهور ولا مركب مع العامل
المعنوى اذ تركب اللفظى مع المعنوى محال فاجاب الشارح بان المراد بالتركيب تركيبا يتحقق معه عامله و
المراد بالغير اعم من العامل وغيره فدخل فيه المبتدأ والخبر لتركيب كل منهما مع الآخر وتحقق العامل المعنوى
مع ذلك التركيب وخرج منه غلام فى غلام زيد لانه مركب مع زيد لكنه لم يتحقق معه عامله اذ هو من
الاسماء المحدودة المضافة والاسماء المعدودة مبنية مضافة كانت او مفردة عند المصرح الذى لم
يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب فان قيل تعريف المعرب لا يكون مانعا عن
دخول الغير لدخول سائر المبنيات فيه سوى الاسماء الاشارة والمضمرات والموصولات اذ المشابهة
لمبنى الاصل موجودة فى هذه الثلاثة وهى الاحتياج لا فى الباقيه فتكون غير مشابهة ولم تعرب بل
هى مبنية قلنا المراد بالمشابهة المناسبة من قبيل ذكر الخاص وارادة العام بقرينة ذكر المناسبة فى
مقابل المعرب وهو المبنى بقوله المبنى ما ناسب مبنى الخ والمناسبة تحصل باحد الامور الستة وكل
المبنيات لا تخلو عن تلك المناسبة فان قيل تعريف المعرب لا يكون جامعا لافراده لخروج غير المنصرف
عنه اذ هو مشابه بالفعل الماضى فى كون كل منهما فرعا مع انه معرب وايضا المراد بالمناسبة اما خاصة
او مناسبة ما فالاول غير معلوم وعلى الثانى ينبغى ان يكون الاسم المعرب ايضا مبنيا لمشابهته مبنى الاصل
فى كون كل منهما كلمة قلنا المراد بالمناسبة المؤثرة فى منع الاعراب ومناسبة غير المنصرف لمبنى الاصل غير
مؤثرة فى منع الاعراب بل مؤثرة فى منع الجر والتنوين وعن الثانى ان المراد بالمناسبة المؤثرة المناسبة
الخاصة وهى ما ذكر صاحب المفصل فى بحث المبنيات من انها احد الامور الستة فاطلب هناك

ومناسبة الاسم المعرب للاسم المبنى فى اشتراك الجنس ليست من تلك الامور مبنى الاصل اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فان قيل تعريف المعرب لايكون جامعا لافراده لخروج اسم الفاعل لانه مشابه بالمضارع وهو مبنى الاصل لان اصله مبنى وهو الماضى او الاصل فى الافعال البناء وهذا بناء على ان المبنى اسم مفعول مضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله فيكون المعنى معنى اصله او مضاف الى الظرف فيكون المعنى فى الاصل قلنا هذا انما يرد لو كان اضافة المبنى الى الاصل لامية وليست كذلك بل هى بيانيه وبين المبنى والاصل عموم وخصوص من وجه فوجد شرط اضافة البيانية واما انخاذ المضاف من المضاف اليه فليس بكلية بل هو بطريق التغليب والمبنى الاصل امور ثلثة اتفاقا وهو الماضى والامر غير اللام والحرف والجملة عند صاحب المفصل فالاسم جنس شامل لكل من الاسماء وقوله المركب فصل خرج به الاسماء المعدودة المفردة وبقوله تركيبا يتحقق معه عامله خرج اسماء المعدودة المضافة كغلام زيد وبقوله لم يشبه مبنى الاصل خرج الاسماء المركبة مع تحقق العامل فيها التى ناسب باحد المناسبات الستة مع المبنى الاصل فان قيل الكافية ماخوذة من المفصل فلم ذكر المصنف قيد التركيب ولم يذكره صاحب المفصل قلنا صاحب المفصل قد اعتبر فى كون الاسم معربا اصطلاحيا مجرد صلاحية الاسم للاعراب وذلك يحصل بانتفاء المشابهة وان كان الاسم غير مركب والمصنف قد اعتبر مع ذلك الصلاحية حصول استحقاق الاعراب بالفعل وذلك لا يحصل الا بالتركيب فلذا اخذ المصنف قيد التركيب فى تعريفه فان قيل لم عدل المصنف عن تعريف الجمهور حيث قالوا هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل قلنا فى تعريفهم تقديم الشئ على نفسه لان الاختلاف لما كان غرضا من المعرب كان موضوعا آخر المعرب وانا كان تعريفه كان موضحا مقدما المعرب فيلزم تقديم ما اختلف آخره الخ بما اختلف آخره الخ وذلك غير جائز وايضا تعريفهم غير جامع لافراده لانه لا تتناول الاسماء المعدودة اذا ركبت مع عواملها ابتداء اذ هى معربة ولم يوجد الاختلاف فيها بل فيها حدوث الاعراب وانما اختار الجمهور ذلك التعريف لانه رسمى علامة له لا حقيقة له وحكمه اى من حمله احكام المعرب واثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب فان قيل اضافة الحكم الى ضمير المعرب استغراقية او جنسية فيلزم الكذب انه يكون بعض الاسماء المعرب بغير حكم لاختلاف كالاسماء المعدودة اذا ركبت مع عواملها ابتداء فحكمها حدوث الاعراب لا الاختلاف قلنا اضافة الحكم الى ضمير المعرب عهدية ولذا عبر الشارح عنه بكلمة من التبعيضية فيكون المعنى من حكمه فان قيل من التبعيضية تدخل على الجمع والحكم مفرد قلنا هذا المفرد بمعنى الجمع

فلذا قال الشارح من جملة احكامه اى بعض احكامه وزاد قوله جملة لتكون العبارة على وجه التفصيل بعد الاجمال ولا شك ان الاختلاف بعض احكامه واختار بيان حكم الاختلاف من بين سائر الاحكام اشارة الى وجه العدول من تعريف الجمهور للمعرب فان قيل الحكم بمعنى نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى ايجابا وسلبا فيكون التقدير المعرب الاختلاف فيلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا الحكم عنا بمعنى الاثر والمعنى المذكور عند المنطقيين ولذا قال الشارح وآثاره فان قيل اضافة الحكم بمعنى الاثر الى ضمير المعرب غير صحيح لان اثر الشئ صادر عن ذلك الشئ فيضاف الى مؤثر والاختلاف صادر عن العامل لا عن المعرب قلنا تلك الاضافة لادنى مناسبة وشئ من هذا القبيل وان كان اثر العامل لكنه واقع ومرتب على المعرب فيكون اضافة اثر المؤثر الى المؤثر فيه فان قيل لا نسلم ان حكم الاختلاف لان الاختلاف غير موجود فى فرد من افراد المعرب لان الفاعل معرب وحكمه رفع والمفعول معرب وحكمه نصب والمضاف اليه معرب وحكمه جر لا الاختلاف فى الكل قلنا الاختلاف حكمه بقيد جيثية اى هو معرب من حيث هو معرب لا من حيث هو فاعل او مفعول او مضاف اليه ان يختلف اخره اى الحرف الذى هو آخر المعرب فان قيل التثنية والجمع معربان مع ان آخرهما وهو النون لم تختلف باختلاف العوامل بل مكسورة دائما فى التثنية ومفتوحة فى الجمع قلنا المراد بالاخر من حروف المعرب والنون فيهما ليست باخرهما بل هى كلمة مستقلة فان قيل ينقض هذا الحكم بقولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فانه معرب ولم يختلف اخره وهو الدال قلنا الاختلاف فى الاخر اعم من ان يكون ذاتا او صفة وههنا وان لم يحصل ذاتا لكنه حصل صفة والاختلاف الذاتى تبدل حرف بحرف فى الاسم الذى اعرب بالحرف والاختلاف الصفتى تبدل حركة بحركة فى الاسم الذى اعرابه بالحركة فان قيل الاختلاف الذاتى منقوض بالتثنية والجمع فى حالتى النصب والجر لانهما معربان ولم يختلف اخرهما وهو الياء والاختلاف الصفتى منقوض بغير المنصرف لانه معرب ولم يختلف آخره فى حالتى النصب والجر بل هو بحالة واحدة وهى الفتحة وايضا بجمع المؤنث السالم فانه مكسور فى الحالتين قلنا الاختلاف الذاتى والصفتى كلاهما اعم من ان يكونا حقيقة او حكما وههنا وان لم يوجد حقيقة لكنه وجد حكما لان الياء بعد العامل الجار علامة الجر حقيقة وبعد العامل الناصب علامة النصب حكما والفتحة فى غير المنصرف بعد العامل الناصب علامة النصب حقيقة وبعد العامل الجار وعلامة الجر حكما والكسرة فى جمع المؤنث

فيكون التقدير اه فان قيل لو كان الحكم بمعنى النسبة يكون التعليل بنسبة المعرب اختلاف قلنا عبارات الاساتذة العامة بحذف المضاف اى نسبة المعرب الاختلاف فان قيل فعلى لا يصح التفريع بقوله فيلزم الخ لان النسبة ليست بذات قلنا مراد الاساتذ بالذات ليس مقابل العرض بل المراد بالذات بالاصالة به المبدأ الذى هو الاختلاف المبدأ وحمل المبدأ على ما قام به لا يصح الا بالمواطات اعنى بدون واسطة ذو وله وفيه اه

السالم بعد العامل الناصب علامة النصب حكما فالحقيقي ما يكون الاعراب في الاحوال الثلاثة مختلفا ولا يكون بعض الاحوال تابعا للبعض والحكمي ما لا يكون الاعراب في الاحوال الثلاثة مختلفا بل بعضها تابع للبعض باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل قلنا لانسلم ان الاختلاف حكم المعرب لانه يوجد في المبني ايضا كما اذا قال السائل اجاء زيد فقال المجيب مَنْ بضم النون متابعة لضم زيد وهكذا في حالتي النصب والجر فان مَنْ مبني واختلف آخره باختلاف العوامل اى المؤثرات وهي حركات دال زيدٌ قلنا المراد بالعوامل العوامل الداخلية عليه والحركات الدالة غير داخلة على مَنْ لان زيدا مذكور في قول السائل ومَنْ مذكور في قول المجيب فان قيل ينتقض بقولنا ان زيدا مضروب والى ضربت زيدا والى ضارب زيد فان عامل زيد مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يختلف آخر زيد قلنا المراد بالاختلاف الاختلاف في العمل والاختلاف في العمل غير موجود في هذه الصور بل الاختلاف فيها في الذات فان قيل الاختلاف في العمل ايضا موجود لان عمل الحرف والاسم لمشابهة الفعل لا بالذات وعمل الفعل بالذات قلنا المراد باختلاف العمل ان يعمل بعض منها خلاف الآخر من الرفع والنصب فان قيل العوامل جمع عامل لا يجمع على فواعل قلنا لانسلم ان العوامل جمع عامل بل جمع عاملة لان موصوفها الكلمة لان العامل اما الاسم او الفعل او الحرف وكلها كلمة او نقول ان فاعل الصفة لا يجمع على فواعل والعامل جعل اسما عند النحوي لمائة اشياء كما قال ناظم العوامل لفظا او تقديرا فان قيل انهما منصوبان فبأي وجه نصبهما قلنا نصبهما على التمييز عن نسبة يختلف الى آخره او منصوبان على المصدرية فان قيل كيف يصح النصب على المصدرية والفعل غير مشتمل عليهما قلنا انهما بحذف المضاف اى اختلاف لفظا او اختلاف تقدير ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعطى له اعراب المضاف واسم المضاف ولم يتعرض الشارح الى النصب على الصفة بأنه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اى اختلافا لفظا او تقديرا لانه يحتاج الى خلاف الاصلين حذف وهما الموصوف وجعل اللفظ بمعنى الملفوظ او المصدر فانقيل النصب على المصدرية ايضا محتاج الى خلاف الاصل وحذف المضاف قلنا في الحال محذورا آخر وهو لزوم الفصل بين الحال وصاحبه بقوله باختلاف العوامل وجواز الفصل مختلف فيه فان قيل لانسلم ان حكم المعرب الاختلاف لعدم وجود الاختلاف لا في العوامل ولا في الآخر اذ ركب الاسماء مع عاملها ابتداء بل حكمها حدوث الاعراب لا الاختلاف قلنا ان للمعرب احكاما كثيرة احدها الاختلاف والحدوث حكما آخر من الاحكام التي لم تذكر فالحاصل ان الاختلاف خاصة غير شاملة بجميع الاسماء المعربة ثم اعلم ان الاختلاف في آخر الاسم اما ذاتا او صفة وكل واحد منهما اما حقيقة او حكما وكل واحد منهما اما لفظا او تقديرا فاشكال الاختلاف الذاتي الحقيقي كما في قولك جاءني ابوك

۴ لانها موثرات في حركات من الان اسم الاستفهام حركاته موافقة لحركات المستفهم عنه ۱۲

ورأيت اباك ومررت بابيك ومثال الذاتي الحكمي اللفظي كما في التثنية والجمع ومثال الصفتي اللفظي الحقيقي كقولك جاءني زيد الخ ومثال الصفتي اللفظي الحكمي جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد ومثال الذاتي الحقيقي التقديري جاءني ابو القوم الخ ومثال الذاتي الحكمي التقديري جاءني مسلما القوم الخ ومثال الصفتي الحقيقي التقديري كما في جاءني فتى الخ ومثال الصفتي الحكمي التقديري كما في جاءني موسى ورأيت موسى و مررت بموسى الاعراب ما حركة او حرف علة ساكنة وهو حرف مباني بقرينة شهرة الاعراب انه حرف او حركة اختلف آخره به من حيث هو معرب ذاتا او صفة لفظا او تقديرا حقيقة او حكما فان قيل تعريف الاعراب غير مانع عن دخول الغير فيه لصدقه على العامل والمعنى المقتضى فان كلا منهما سبب لاختلاف آخر المعرب وليسا باعراب قلنا كلمة ما عبارة عن حرف او حركة لا عن مطلق الشئ فخرج العامل والمعنى المقتضى اذ هما ليسا بحرف او حركة فان قيل دخل فيه الحرف العامل لانه حرف يختلف آخر المعرب به مع انه ليس باعراب قلنا المراد بالحرف الحرف العلة الساكنة او الحرف المباني لا المعاني و الحروف العاملة حروف معانية لا مبانية لكن هذا الجواب ضعيف لان كلمة ما في التعريف جنس والمقصود في الاجناس العموم والشمول فالخروج بها غير مسلم فالاولى في الجواب ان كلمة ما باقية على عمومه بمعنى شئ ولا يدخل العامل والمقتضى في التعريف اذ الباء في قوله به سببية للاختلاف والمتبادر من السبب السبب القريب والسبب القريب لاختلاف آخر المعرب اعراب لان العامل سبب لاختلاف آخر المعرب بالواسطتين وهما المعنى المقتضى والاعراب والمعنى المقتضى سبب للاختلاف بواسطة واحدة وهو الاعراب والاعراب سبب لاختلاف آخر المعرب بغير الواسطة فان قيل دخل في تعريف الاعراب حركة غلامي لانه حركة اختلف بها آخر المعرب لان اصله غلام مع انها ليست اعرابا قلنا قيد الحيثية مراد في التعريف فيكون التقدير اختلف آخره من حيث هو معرب واختلاف الغلام بهذه الكسرة ليس من حيث هو انه معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم اذ الياء يقتضي الكسرة ما قبلها ولذلك صار الاعراب تقديريا فان قيل تعريف الاعراب غير جامع لافراده لخروج الاعراب بالحركة لانها اعراب ولا يختلف به آخر المعرب وهو محل الاعراب كما في جاءني زيد قلنا اختلاف آخر المعرب اعم من ان يكون ذاتا كما في الاعراب بالحرف او صفة كما في الاعراب بالحركة وههنا وان لم يكن ذاتا لكنه صفة فان قيل تعريف الاعراب غير جامع لخروج الاعراب التقديري اذ لا يختلف به آخر المعرب قلنا الاختلاف في آخره اعم من ان يكون لفظا كما في الاعراب اللفظي او تقديرا كما في الاعراب التقديري فان قيل تعريف الاعراب غير جامع لافراده لخروج اعراب غير المنصرف والتثنية وجمع المذكر السالم والجمع المؤنث السالم اذ لا يختلف به آخرها في حالتي النصب والجر قلنا الاختلاف

له قوله فان قيل آه اقول في الجواب عنه التعريف مانع لان المعنى الحقيقي والعامل وان بقيا فيهما اختلف آخره به على تقدير بقدر كلمة ما على عمومه

لیس من علم النحو فی شیء

فی اٰخر المعرب اعم من ان یکون حقیقۃ وھو ما یکون فی الاحوال الثلاثۃ و بعضھا لیس بتابع للبعض او حکما وھو ما لا یکون فی الاحوال الثلاثۃ بل یکون بعضھا تابعا للبعض کما فی ھذہ الاسماء وانما ھذہ یختلف اٰخرھا اختلافا حکمیا لان الفتحۃ بعد العامل الناصب فی غیر المنصرف علامۃ النصب حقیقۃ وبعد الجار علامۃ الجر حکما والکسرۃ فی جمع المؤنث السالم والیاء فی التثنیۃ وجمع المذکر السالم بعد العامل الجار علامۃ الجر حقیقۃ وبعد العامل الناصب علامۃ النصب حکما لمناسبۃ بین النصب والجر فی الدلالۃ بالفضلۃ فان قیل قولہ لیدل لا یخلو اما داخل فی التعریف اولا فان کان داخلا فلا بد من بیان شئ محترز عنہ بہ لان القیود الماخوذۃ فی التعریفات للاحتراز وان کان غیر داخل فذکرہ ھھنا مستدرک قلنا انہ غیر داخل بدلیل قول المصنف فی امالی الکافیۃ لیس ھذا من تمام الحد وقولہ لیدل ظرف مستقر متعلق بوضع المقدر المفھوم من نحوی الکلام یعنی وضع الاعراب لیدل الخ فھذا جملۃ مستأنفۃ لا تعلق لھا بالتعریف لکن ھذا الجواب ضعیف لانہ متصل بالتعریف وایضا الاصل فی الظرف ظرف لغو فالحق فی الجواب انہ داخل فی التعریف والقیود الماخوذۃ فی التعریفات لا یلزم ان یکون للاحتراز بل کثیرا ما تکون لفائدۃ اخری والفائدۃ فی ذکرہ التنبیہ علی فائدۃ اختلاف وضع الاعراب فکان السائل سئل ما الفائدۃ فی اختلاف وضع الاعراب فقال المصنف لیدل الخ لانہ خارج عن الحد متعلق بامر خارج عن الحد وھو وضع المقدر اذ خروجہ عن الحد امر بعید اذ ھو متصل بہ ومتعلق بامر خارجی عنہ ایضا بعید اذ الاصل فی الظروف الظرف اللغو واذا اجتمع البعدان لسمی بغایۃ البعد لیدل الاختلاف او ما بہ الاختلاف ففی تعدد المرجع اشارۃ الی اختلاف المذھبین مذھب المتقدمین ومذھب المتاخرین فمذھب المتقدمین ان الاعراب عبارۃ عن نفس الاختلاف لان الاعراب ضد البناء والبناء عبارۃ عن عدم الاختلاف فیکون الاعراب عبارۃ عن الاختلاف ومذھب المتاخرین ان الاعراب عبارۃ عن ما بہ الاختلاف اذ الاعراب علامۃ والاصل فی العلامۃ ان تکون محققۃ موجودۃ والمحقق الموجود ما بہ الاختلاف لا الاختلاف لکن المذھب الثانی اولی من الاول لانہ ان کان الاعراب نفس الاختلاف فیلزم وجود بعض الاسماء المعربۃ بدون الاعراب کما ان الاسماء المعدودۃ اذا رکبت مع عاملھا ابتداء فھی معربۃ والاختلاف فیھا لان الاختلاف عبارۃ عن تبدل حرکۃ بحرکۃ ولم یوجد فیھا **علی المعانی** وھی الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ ففی تفسیر المعانی بالفاعلیۃ الخ رد علی الشارح الرضی حیث قال ان المعانی عبارۃ عن کون الاسم عمدۃ وکون الاسم فضلۃ بلا واسطۃ او بالواسطۃ ووجہ الرد ان المعانی لو کانت عبارۃ عن کونین المذکورین یلزم التدافع فی کلامی المصنف لان المفھوم من قولہ علی المعانی حینئذ یکون کونین والمفھوم من قولہ فالرفع علم الفاعلیۃ الخ

عبارة عن الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة عليه فان قيل الاعتوار اخذ جماعة شيئاً واحداً بعد الواحد لا بالاجتماع والاخذ متعد بنفسه فينبغي ان يقول المصّ المعتورة اياه بغير على فاجاب الشارح الهندي انه على صيغة اسم المفعول والقاعدة ان الفعل المتعدي وشبهه اذا اخذ منه المجهول او اسم المفعول يصير لازماً فيصح تعديته بعلى لكن هذا الجواب ضعيف لان الاصل اسناد الفعل وشبهه الى الفاعل واذا كان المعتورة بصيغة اسم المفعول يلزم الاسناد الى المفعول وذا خلاف الاصل فالحق في الجواب ان يقال انه بصيغة اسم الفاعل واما تعديته بعلى لتضمنه معنى الورود والاستيلاء وهما يتعديان بعلى كما يقال ماء ورد على النجس نجس واستيلاء المومنين على الكفار فكذا يتعدى الاعتوار بعلى والتضمين ما ذكر الفعل وشبهه ويراد منه معنى الفعل الآخر وشبهه بقرينة صلة الفعل الآخر ويوضع المتضمَن موضع المتضمِن ويكون المتضمِن من متعلقات المتضمَن فيكون التقدير على المعاني الواردة او المستولية على اسم المعرب اعتوارا اى سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فان قيل لم وضع الاعراب مختلفاً ولم يجعل له علامة واحدة كالرفع في الاحوال الثلاثة او النصب او الجر قلنا الاعراب علامة على المعاني المعتورة وهي متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضاد بعضها مع بعض فينبغي ان يكون علاماتها ايضاً متعاقبة متناوبة غير مجتمعة في العلامة الواحدة فوضع نفس الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه مختلف لاختلاف تلك المعاني وبسبب ذلك الاختلاف وقع الاختلاف في اخر المعرب فان قيل للاسم المحلة ثلاثة اوله واوسطه واخره فلم خص الاعراب بالاخر قلنا الاسم دال بالمشي والاعراب دال على صفة المسمى وهي الفاعليه الخ والصفة متاخرة عن الموصوف فالدال بالصفة ينبغي ان يكون مؤخراً عن الدال بالموصوف فان قيل لم اعل في المعتورة مع وجود قاعدة الاعلال قلنا انه محمول على المتعاور ولم يوجد فيه قاعدة الاعلال فصح في المعتورة ايضا ووجه الحمل ان في المعتورة فعل من الجانبين والموضوع لهذا المعنى باب التفاعل والاعراب في اللغة ماخوذ من اعرابه اذا اوضحه فيكون الاعراب بمعنى الايضاح او ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت فان قيل تسمية الاعراب الاصطلاحي بالاعراب بمعنى الاول صحيح لوجود المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي فان الاعراب الاصطلاحي ايضاً موضح للمعاني المقتضية للاعراب وبالمعنى الثاني غير صحيح لان الاعراب الاصطلاحي مصحح لا مفسد قلنا الهمزة في الاعراب بالمعنى الثاني للسلب فيكون الاعراب بمعنى الثاني سلب الفساد ولا شك ان الاعراب الاصطلاحي مزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض والهمزة للسلب كما جاء في قول رسول الله صلى الله عليه

وسلم من ابغضنی فهو مؤمن ومن احبنی فهو کافر **وانواعه** ای انواع اعراب الاسم ثلثة. رفع. ونصب وجر فان قیل حصر انواع الاعراب فی هذه الانواع الثلاثة غیر صحیح لوجود نوع رابع للاعراب وهو الجزم قلنا اضافة الانواع الی الاعراب عهدیة والمعهود بها انواع اعراب الاسم والجزم نوع من اعراب الفعل **فان قیل** انواعه مبتدأ وقوله رفع ونصب وجر خبره فان کان العطف مقدما علی الربط فیکون المجموع خبرا واحدا فینبغی ان یجری الاعراب علی جزء واحد لان مقتضی الاعراب واحد وهو الخبریة وایضا هذا مقام الحصر لابد من ادوات الحصر وان کان الربط مقدما علی العطف یلزم حمل الواحد علی المتعدد وذلک غیر جائز **فاجاب** الشارح الهندی ان انواعه مبتدأ والخبر محذوف وهو ثلاثة وقوله رفع ونصب وجر مرفوع علی انه خبر مبتدأ محذوف تقدیره احدها رفع وثانیها الخ لکن هذا الجواب ضعیف اذ فیه یلزم حذف ارکان الکلام فالاولی فی الجواب ان یقال ان انواعه مبتدأ ورفع الخ خبره والعطف مقدما علی الربط والعطف اذا قدم علی الربط یکون الاخبار المتعددة بمنزلة خبر واحد ویعبر عنها بلفظ واحد ولهذا قدر الشارح لفظ ثلثة واما اجزاء لاعرابات الثلاثة علی کل جزء فلان کل جزء صالح للاعراب فلو اجری علی جزء واحد یلزم الترجیح بلا مرجح وایضا تقدیم العطف علی الربط من ادوات الحصر وان کان معنویا وانما انحصر الاعراب فی الانواع الثلثة لان الاعراب دال علی المعانی المعتورة وهی ثلاثة فالدال ایضا ثلثة وتختص هذه الاسماء بالحرکات والحروف الاعرابیة ویطلق الضمة والفتحة والکسرة علی الحرکات الاعرابیة والبنائیة الاول علی القلة والثانی علی الکسرة والضم والفتح والکسر بدون التاء مختص بالحرکات البنائیة فیکون بین الرفع والنصب والجر وبین الضم والفتح والکسر تباین وبین الرفع الخ وبین الضمة الخ بالتاء عموم وخصوص من وجه یقتضی ثلثة مادات فمادة الاجتماع الحرکات الاعرابیة ومادة الافتراق من جانب الرفع الخ الحروف الاعرابیة ومادة الافتراق من جانب الضمة الخ الحرکات البنائیة وبین الضمة بالتاء الخ والضم بغیر التاء الخ عموم وخصوص مطلق یقتضی مادتین فمادة الاجتماع الحرکات البنائیة ومادة الافتراق من جانب الضمة بالتاء الخ الحرکات الاعرابیة وسمی الرفع به لارتفاع الشفتین حین التلفظ به اولانه علامة الرفیع والعمدة وسمی النصب به لانتصاب الشفتین حین التلفظ به اولانه علامة لما ینتصب عن الکلام بل هو فضلة وسمی الجر به لانجرار الفک السفلی حین التلفظ به اولان عاملة یجر الفعل وشبهه الی مدخوله لما فرغ المصنف عن بیان تقسیم الاعراب الی الانواع شرع فی تقسیم الانواع الی مدلولاتها فقال **فالرفع** حرکة کان او حرفا فالفاء للتفصیل و

التعميم لدفع التوهم وارادة المحركات من الرفع لانها المتبادرة منه **علم الفاعلية** اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما **فان قيل** العلم يجئ على معان ثلاثة بمعنى المكان المرتفع كما فى قوله تعالى فى البحر كالاعلام وهذا المعنى غير مستقيم فى هذا المقام وبمعنى ما وضع لشئ معين غير متناول غيره بوضع واحد وهذا المعنى غير صحيح لان علم الشئ يحمل عليه كما يقال هذا الرجل زيد ولا يصح الحمل ههنا فلا يقال الفاعل رفع لان الفاعل اسم والرفع حرف او حركة فلا يجئ الاتحاد فى الوجود بين المحمول عليه وهو شرط بينهما وايضا لا يصح حمله على الرفع لانه من قبيل اطلاق النقيض بالنقيض لان العلم اسم والرفع حركة او حرف وايضا العلم قد يتناول الى غير مسمًّى باوضاع متعددة والرفع لا يتناول غير الفاعل اصلا وبمعنى العلامة ولا يصح ارادة هذا المعنى لانه يلزم اخذ معنًى من معانى المشترك بدون القرينة وهو غير جائز **قلنا** المراد بالعلامة والقرينة عليه تعدد المعنيين الاخريين . **فان قيل** المتبادر من الياء فى الفاعلية الياء النسبية وهى ما تؤول بالمنسوب والمنسوب يقتضى الموصوف والمنسوب والمنسوب اليه فالمنسوب موصوفه والمنسوب اليه ما يكون ملحقا به الياء فيكون التقدير علم الشئ المنسوب الى الفاعل والشئ المنسوب الى الفاعل فعل او شبهه فالرفع علامة لهما والامر ليس كذلك . **قلنا** الياء والتاء مصدريتان وهو ما يجعل الملحوق بهما خبرا للمحذوف فيكون التقدير علامة كون الشئ فاعلا **فان قيل** لما كان الرفع علامة الفاعل فلا يصح ايراده فى باقى الاسماء المرفوعة **قلنا** الفاعل اعم من الحقيقى والحكمى والاول ما يكون مسندا اليه وجزءا ثانيا من الكلام والثانى ما يكون احدهما كالمبتدأ والخبر واسم ما ولا فنقيل مبنى المتن بالاختصار فينبغى ان يقول فالرفع علم الفاعل بدون الياء والتاء قلنا المتبادر من الفاعل ذاته وذاته فى جاءنى زيد موجود فى رأيت زيدا ايضا والرفع غير موجود فعلم ان الرفع علامته وصف الفاعلية وهذا الوصف لا يحصل الا بالحاق الياء والتاء المصدرية **والنصب** حرف او حركة **علم المفعولية** علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما الاول كالمفاعيل الخمسة والثانى الملحقات بها فى الفضلية اى عدم كونها مسندا او مسندا اليه كالحال والتمييز **والجر** حركة او حرفا **علم الاضافة** اى علامة كون الشئ مضافا فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه وهى امر معنوى والجر يجرى على امر لفظى فكيف يكون الجر علم الاضافة قلنا الاضافة مصدر مبنى للمفعول فالمراد به المضاف اليه وهو امر لفظى **فان قيل** المضاف اليه ذات وذاته فى غلام زيد كائن فى جاء فى زيد والجر فيه غير موجود **قلنا** المضاف اليه كون الشئ مضافا اليه فالمراد بالاضافة كون الشئ مضافا اليه لا صرف الوصف ولا صرف الذات ولا يراد منه كون الشئ مضافا لان الجر مقابل للرفع والنصب فمحله ايضا مقابل لمحلهما والمقابل لمحلهما هو المضاف اليه لا المضاف اذ المضاف يقع فاعلا ومفعولا ومضافا اليه فان

قيل التغير اذا وقع في عبارة العمدة لا يخلو عن نكتة فما النكتة في الحاق الياء المصدريه بالفاعل و المفعول لا بالاضافة قلنا ان الاضافة مصدر بنفسها فلم تحتج الى الحاق الياء والفاعل والمفعول ليسا بمصدرين فمصدريتهما لا تحصل الا بالحاق الياء والتاء وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل باعتبار الانواع لانه نوع واحد والنصب خفيف و المفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الثقيل للقليل والخفيف للكثير رعاية للتعادل ولما لم يبق للمضاف اليه علامة سوى الجر فجعل علامة له والعامل اى عامل الاسم لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم المقتضى للاعراب اى شئ بسببه يحصل معنى من المعتورة على المعرب المقتضية لاعرابه كما في جاء في زيد جاء عامل حصل به معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا عامل حصل به معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها. وفي مررت بزيد الباء عامل حصل به معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها. فان قيل تعريف العامل غير جامع لافراده لخروج عامل المضارع عنه اذ لم يحصل به في المضارع معنى من المعاني قلنا اللام في العامل عهدية والمعهود بها عامل الاسم بقرينة البحث فان قيل تعريف العامل غير جامع لخروج عامل المبتدأ والخبر لانه معنوي والمراد من العامل لفظي لانه قوي قلنا العامل اعم لفظيا كان او معنويا اذ حصل به كون الشئ مسندا والآخر مسندا اليه وهذا المعنى هو المقتضى لرفع الشيئين فان قيل ما النكتة في تقديم الجار والمجرور على الفعل المتعلق في تعريف العامل وفي التاخير من الفعل في تعريف الاعراب قلنا حصول المعنى المقتضى مختص بالعامل فقدم الجار و المجرور ليدل التقديم على الحصر والاختصاص لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر والاختصاص واختلاف آخر المعرب غير منحصر في الاعراب اذ يحصل بالعامل والمعنى المقتضى ايضا فلم يتقدم الجار والمجرور على الفعل كيلا يدل على حصر الاختلاف في الاعراب فان قيل يتقوم من القيام و نسبة القيام تكون الى ذوات الاجسام والمعنى ليس من ذوات الاجسام قلنا يتقوم بمعنى من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فان قيل تعريف العامل غير مانع عن دخول الغير اذ دخل فيه حرف المضارعة اذ هو شئ حصل به معنى في المضارع وهو مشابهة باسم الفاعل في عدد الحروف والحركات والسكنات وهذه المشابهة مقتضى لاعراب المضارع وليس بعامل قلنا اللام في المعنى للعهد الذهني والمعهود بها معنى من المعاني المعتورة وذلك المشابهة ليس منها لما فرغ المصرح من بيان تقسيم انواع الاعراب المطلقة الى انواع الاسم المطلق شرع في بيان تقسيم انواع الاعراب المطلقة الى الانواع المقيدة بالحركة او بالحرف او بالحقيقة او بالحكمي باعتبار مواضع مختلفة من الاسم فقال فالاسم المفرد فالفاء لتفصيل

المحل الذى لم تكن مثنى ولا مجموعا لا لفظاً ولا معنى المنصرف لا غير المنصرف لانه سيجئ اعرابه فان قيل المفرد مقابل للمضاف فينقض به اذ المضاف ايضا معرب بهذا الاعراب كما فى جاءنى عبد الله الخ قلنا ان المفرد مقابل للامور الاربعة مقابل لمطلق المركبات كما فى تعريف الكلمة ومقابل للمضاف وشبهه كما فى بحث المنادى ومقابل للجملة كما فى بحث التميز ومقابل للتثنية والجمع وههنا مقابل لهما بقرينة قوله فيما بعد المثنى الخ فان قيل ينقض هذه القاعدة بالاسماء الستة لانها مفردات بهذا المعنى بانها لم تكن مثنى ولا مجموعة ولم تعرب بهذا الاعراب قلنا المراد من المفرد المفرد لفظا ومعنى والاسماء الستة وان كانتا مفردة لفظاً لكنها مثناة معنى لكون معانيها مبنية عن التعدد كالتثنية والجمع والجمع المكسر بناء واحده احترز به عن الجمع السالم لان اعرابه ليس كذلك المنصرف لا غير المنصرف لانه سيجئ اعرابه فان قيل توصيف الجمع المكسر غير صحيح لان التكسير فى المفرد لا فى الجمع قلنا هذا نعت بحال متعلق الموصوف لا بالموصوف والنعت بحال المتعلق ما يكون المعنى النعتى ثابتا فى متعلق الموصوف ولا شك ان التكسير ثابت فى بناء واحد الجمع والواحد من متعلقات الجمع فان قيل مبنى المتون على الاختصار فينبغى ان يقول المصّ فالمفرد والجمع المكسر المنصرف ان قلنا لم يقل كذلك لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبى وهو المعطوف يعربان بالضمة رفعاً اى حالة رفع والفتحة نصباً اى حالة نصب والكسرة جرًّا اى حالة جر او اعراب رفع واعراب نصب واعراب جر او حال كونهما مرفوعين منصوبين مجرورين فان قيل مبنى المتون بالاختصار فينبغى ان يكتفى المص بالضمة والفتحة والكسرة قلنا لم يكتف بذلك لئلا يتوهم بناؤهما لتستعمل فى الحركات البنائية ايضا فضم قوله رفعاً الخ لدفع التوهم فان قيل ينبغى ان يقول بالرفع والنصب والجر قلنا لم يقل كذلك لئلا يتوهم اعرابهما بالحروف لانها تستعمل فى الحروف الاعرابية ايضاً فان قيل ان قوله رفعاً ونصباً منصوب وللنصب طرق كثيرة فبأى وجه نصب قلنا نصبهما على الظرفية فان قيل القول على الظرفية غير صحيح لان الظرف اما زمان او مكان والرفع الخ ليس منهما قلنا نصبهما على الظرفية على تقدير مضاف اى حالة رفع الخ ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ اعرابه واسمه او نقول نصبهما على المصدرية فان قيل نصبهما على المصدرية غير صحيح لان الشرط فى المصدر ان يشتمل المعنى المذكور عليها من قبيل اشتمال الكل على الجزء وههنا الفعل المذكور مشتمل بالاعراب لا بالرفع الخ قلنا نصبهما على المصدرية باعتبار المضاف المحذوف اى اعراب رفع الخ ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ اعرابه واسمه او نقول نصبهما على الحالية فان قيل النصب على الحالية

غير صحيح لان الحال محمول على ذى الحال ولا يصح الحمل ههنا لانهما اسمان والرفع والنصب والجر الحروف الاعرابية والحركات الاعرابية وايضًا لا تحصل المطابقة بين الحال وذى الحال فى التثنية والافراد قلنا انها حالة من الضمير المستكن فى الظرف الراجع اليهما لكن المصدر بتاويل اسم المفعول فيكون التقدير حال كونهما مرفوعين منصوبين مجرورين وانما خص هذا النوع من الاعراب بهذين النوعين من الاسم لمناسبة هذا الاعراب بهذين الاسمين فى الاصالة لان المفرد اصل بالنسبة الى التثنية والجمع والمنصرف اصل بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر اصل بالنسبة الى الجمع السالم لان الاصل ان يوجد التغاير بين المفردات والجموع والتغاير التام موجود فى الجموع المكسرة والمفردات لا بين المفردات والجموع السالمة لصحة بناء واحدها فيهما وهذا الاعراب ايضًا اصل من وجهين الاول ان هذا الاعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل من الاعراب بالحرف لان الاعراب علامة والاصل فى العلامات ان تكون خارجة عارضة والاعراب بالحركة خارج وعارض والحرف والثانى ان هذا النوع من الاعراب مختلف فى الاحوال الثلثة وليس البعض تابعا للبعض والاصل فى الاعراب ان تكون كذلك فاعطى اصل الاعراب للاصل من الاسم **جمع المؤنث** السالم بناء واحده المصطلح فى اصطلاح النحاة منصرفا او غير منصرف لان اعرابه هو المذكور فى المتن حين الانصراف كما فى مسلمات جمع مسلمة او عدم الانصراف كما سمى بمسلمات امرأة واحدة **فان قيل** ان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ليست بجمع المؤنث لتذكير مفرداتها مع انها معربة بهذا النوع من الاعراب وسنون وارضون وقلون وثبون كلها حد منها جمع المؤنث السالم لتانيث مفرداتها مع انها ليست بمعربة بهذا النوع من الاعراب **قلنا** المراد بجمع المؤنث السالم ما هو فى اصطلاح النحاة وهو ما جمع بالالف والتاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا فدخل المرفوعات الخ وخرج سنون الخ يعرب **بالضمة** رفعا **والكسرة** نصبا وجرا وانما اعرب جمع المؤنث السالم بهذا النوع من الاعراب لانه فرع جمع المذكر السالم والنصب فيه تابع للجر فكذا فى جمع المؤنث السالم ليجرى الفرع على وتيرة الاصل **فان قيل** لما اعرب جمع المذكر السالم من الحروف والمؤنث السالم من الحركات فيلزم مزية الفرع على الاصل لان الاعراب بالحركة اصل من الاعراب بالحرف **قلنا** اعراب الحركة فى جمع المؤنث السالم للضرورة وعدم وجدان حرف صالح للاعراب فى آخره وفى اجتلاب حروف آخر فى آخره للاعراب زيادة التكليف **او نقول** الاعراب بالحركة اصل فى المفردات وفى الجموع الاعراب بالحرف اصل فيكون المذكر معربًا باصل الاعراب والمؤنث بفرعه **غير المنصرف** بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرًا فالجر فيه تابع للنصب

لانه مشابه للفعل فی وجود الفرعیتین کما وجد فی الفعل فرعیتان افتقاره الی الفاعل واشتقاقه من المصدر کذلك فی غیر المنصرف اذا وجد العلتان وجد فیه الفرعیتان لان لکل علة فرعیة فیشبه الفعل فی وجود الفرعیتین لما فرغ المص من بیان الاعراب بالحرکة حقیقة او حکما شرع فی بیان الاعراب بالحرف وقدم الاسماء الستة علی سائر مواضع الاعراب بالحرف لان الاعراب فیها حقیقی و الباقی حکمی والحقیقی اولی بالتقدیم من الحکمی فقال **اخوك وابوك حموك** فان قیل التغیر اذا وقع فی عبارة العمدة لایخلو عن النکتة فما النکتة فی اضافة حموك الی الکاف المکسورة الباقی الی المفتوح **قلنا** الحم قریب المرأة من جانب الزوج فلایضاف الا الی المرأة وضمیر المرأة مکسور **وهنوك** والهن عبارة عن العورة الغلیظة والصفات الذمیمة والافعال القبیحة نحو فلان وسیع الدبر وطویل الذکر والفاعلیة والمفعولیة والزنا والسرقة وغیر ذلك **وفوك** اجوف واوی اصله فوه بدلیل جمعه بالافواه فحذف الهاء حذفا غیر قیاس فبقی الکلمة المعربة بالحرفین آخرها واو ضعیف ابدلت بالمیم لمناسبة بینهما فی الشفویة لانه لو لم تبدل بالمیم لابدلت بالالف لتحرکها وانفتاح ماقبلها وتحذف لالتقاء الساکنین وهو التنوین فتبقی کلمة معربة بالحرف الواحد وذلك غیر جائز فلما اضیف حذف التنوین ورد المیم الی الاصل وهو الواو لزوال علة الابدال بالمیم وهی خوف الحذف کما عرفت فصار الواو اعرابا وضم ماقبل الواو لمناسبة **ذو مال** وهو لفیف مقرون اصله ذوو علی وزن فرس حذف الواو الاخیرة تخفیفا فصار ذوو ثم اسکنت الواو للخفة لکثرة الاستعمال ثم عوض عن التغیر الکثیر فیه الحرکة القویة وهی الضمة وانما اضیف ذو الی الاسم الظاهر دون الکاف لان ذو وضع وسیلة لتوصیف شئ باسم الجنس فلایضاف الا الی اسم الجنس والضمیر لیس باسم الجنس **مضافة الی غیر الیاء المتکلم** فان قیل ان قوله مضافة منصوب وللنصب طرق کثیرة فبای وجه نصبت قلنا نصبها علی الحالیة عن الاسماء الستة **فان قیل** الحال مایبین هیئة الفاعل او المفعول والاسماء وقعت فی الترکیب مبتدأ **قلنا** انه حال عن الضمیر المستکن فی الظرف الراجع الی المبتدأ **فان قیل** فعلی هذا یلزم تقدیم الحال علی العامل المعنوی لان الظرف عامل معنوی **قلنا** لانسلم ان الظرف عامل معنوی لان العامل المعنوی مالا یکون مصرحا ولا مقدرا فی نظم الکلام بل هو مفهوم من فحوی الکلام ومتعلقات الظروف من المقدرات فیکون الظرف عاملا لفظیا والتقدیم علیه جائز کما هو مذهب الشارح الجامی وان سلم انه عامل معنوی کما هو مذهب المص لان العامل المعنوی عنده مالایکون له حصة فی اللفظ ولاشك ان المتعلق لیس له حصة فی اللفظ **فنقول** العامل المعنوی علی قسمین ظرف وغیر ظرف فالحال لا تتقدم علی العامل المعنوی

غير الظرف بالاتفاق فلا يقال قائما هذا زيد وفى الظرف اختلاف بين سيبويه واخفش فسيبويه لا يجوزه اصلا لان العامل المعنوى ضعيف فلا يتقدم معموله عليه وايضا يلزم الاضمار قبل الذكر ويجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال لانه حينئذ لا يلزم الاضمار قبل الذكر وايضا حصل له قوة بالاعتماد على المبتدأ فعبارة المص محمولة على مذهب الاخفش او نقول عبارة المص محمولة على التقديم والتاخير ولذا اخر الشارح الحال عن الظرف وانما قيد اعرابها على الالف لان مفرداتها تعرب على الحركات الثلث فى الاحوال الثلث وقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو اضيفت الى ياء المتكلم لكان اعرابها بالحركات التقديرية بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فان قيل ينتقض هذه القاعدة بمصغراتها وتثنيتها ومجموعها بالجمع السلامة لانها من الاسماء الستة ولم تعرب بهذا النوع من الاعراب قلنا اعرابها كما كان مقيدا بقيد الاضافة كذلك مقيدا بقيد موحدة او مكبرة لان اعراب المثنى والمجموع منها كاعراب باقى التثنيات والمجموع واعراب المصغرات منها بالحركات لان ما بعد ياء التصغير يكون متحركا وجوبا لاتمام وزن فعيل وحرف الاعراب ساكن وجوبا فان قيل لما كان هذان القيدان مرادين فى العبارة فلم لم يصرح بهما قلنا لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ولم يكتف فى قيد الاضافة بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اعرابها بهذا الاعراب بالاضافة الى الكاف والامر ليس كذلك كما فى ابو زيد او ابوه قلنا لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا بالحروف لئلا يلزم بين الاحاد وبينهما منافرة ووحشة تامة مع ان بينهما مناسبة فى الاشتقاق وانما اختاروا لدفع الوحشة الاسماء الستة لازائدة منها ولا ناقصة لان لكل من التثنية والجمع احوالا ثلثا فجعل فى مقابلة كل حال اسما على حدة وانما اختص بهذا الدفع هذه الاسماء الستة دون غيرها لمشابهتها بالمثنى والمجموع فى معانيها منبئة عن التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فى اواخرها فان قيل كما وجد الحرف الصالح للاعراب فى اواخرها كذلك وجد فى آواخر سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم مع انها ليست بمعربة بهذا الاعراب بل هى معربة بالحركات قلنا اعادة المحذوف مسموع عن العرب عند الاعراب فيها لا فى غيرها فان قيل عبارة المص مشتمل على اللغو والاستحالة فلان قوله اخوك الخ ذكرت بالواو فالحكم عليها بالواو لغو وبالالف والياء محال قلنا الاسماء الستة معربة بهذا الاعراب مع قطع النظر عن خصوصية الواو والكاف اذ ربما يحكم على فرد معين ويراد به الحكم على نوعه كما نقول زيد ضاحك بالطبع اى الانسان ضاحك بالطبع المثنى اى ما صدق عليه لفظ المثنى او ما يلحق بالمثنى وهو كلا وكلتا مضافا الى مضمر اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر فان قيل المراد من المثنى اما لفظه او ما صدق عليه لفظ فالاول معرب بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث

لكن حركاته تقديرية فى آخره الف مقصورة غير قابل للحركة وانكان الثانى فذكر كلا واثنتان مستدرك اذهما ايضًا ماصدق عليه لفظ المثنى قلنا المراد به ماصدق عليه لفظ المثنى وكلا الخ ليس من افراد المثنى لان معناهما وان كانت صحة التثنية لكن لهما مفرد من لفظهما وللمثنى مفرد من لفظه بل هما من ملحقاته فان قيل مضافا حال والحال اذا وقع بعد المعطوف والمعطوف تكون حالا منهما فلا تحقق المطابقة بين الحال وذى الحال فى الافراد والتثنية وايضًا يفهم منه ان اعراب المثنى بهذا النوع من الاعراب مقيد بقيد الاضافة والامر ليس كذلك قلنا انه حال من كلا فقط فان قيل الحال ما بين هيئة الفاعل او المفعول به وكلا مبتدأ لانه معطوف على المبتدأ قلنا ان كلا فى اللفظ وان وقع مبتدأ لكنه مفعول مالم يسم فاعله فى المعنى لفعل معنوى يفهم من فحوى الكلام فيكون التقدير ويعرب المثنى وكلا او حال عن الظرف قدم على مذهب الاخفش ويلى الى متعلقه لئلا يلزم الالتباس والاشتباه كما يلزم فى صورة التاخير وانما قيد اعراب كلا بقيد الاضافة لان لكلا اعتبارين اعتبار لفظه واعتبار معناه فباعتبار الاول مفرد اذ ليس له مفرد وباعتبار الثانى مثنى اذ معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركة ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل فروعى فيه جانب اللفظ الذى هو الاصل واعراب بالحركات التى هى الاصل لكن حركاته تقديرية اذ فى آخره الف ساكن غير قابل للحركة سقطت لالتقاء الساكنين لخروجها فى كلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع فروعى جانب معناه الذى هى الفرع واعرب بالحروف التى هى الفرع واثنان واثنتان بالف رفعا واليا المفتوح ماقبلها نصبا وجرا جمع المذكر السالم بناء واحدة المصطلح فى اصطلاحهم وملحقاته وهى اولو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها السبع بالواو رفعا واليا المكسور ماقبلها نصبًا وجرا فان قيل اعراب جمع المذكر غير متناول للافراد جمع المذكر اذ خرج المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اذ هى جموع مذكر لتذكير مفرداتها مع انها ليست معربة بهذا النوع من الاعراب ومتناول للافراد جمع المؤنث لتانيث مفرداتها مع انها معربة بهذا النوع من الاعراب قلنا المراد بالجمع المذكر السالم هو المصطلح وهو ماجمع بالواو والنون سواء كان مفرده مذكرا نحو مسلمين جمع مسلم او مؤنثا نحو سنين جمع سنة فان قيل المراد بالجمع المذكر افراده لا لفظه فذكر اولو وعشرون مستدرك لانهما ايضا من الجموع قلنا لا نسلم انهما من الجموع بل هى من ملحقات الجموع اذ لا مفرد لها من لفظهما فان قيل لانسلم انه لا مفرد لها اذ عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة قلنا لا نسلم ان عشرين جمع عشرة والا يصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير من المفرد وليس ثلاثون جمع ثلثة والا يصح اطلاق ثلثين على

التسعة اذهى ثلثة مقادير من المفرد وايضًا هذه الالفاظ تدل على عدد معين وليس تعين العدد
فى الجموع فان قيل لما اعرب التثنية والجمع بالحروف مع ان الاصل فى الاعراب بالحركة قلنا انهما
فرعان لواحد والاعراب بالحرف فرع للاعراب بالحركة فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع رعاية
للتناسب وايضًا فى آخرهما حرف صالح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف
اعرابهما فان قيل اعراب التثنية والجمع خلاف الاصل لان رفع التثنية بالالف والقياس يقتضى الواو
ونصبها بالياء والقياس يقتضى الالف قلنا لما كان الحروف ثلثة ولكل واحد من التثنية والجمع احوال
ثلثة فيكون المجموع ستة احوال فلو اعطى كل الحروف للتثنية فبقى الجمع بلا اعراب ولو اعطى لهما لوقع
الالتباس بينهما فقسمت الحروف عليهما بان اعطوا الالف للتثنية حالة الرفع لانه الضمير المرفوع فى
تثنية الافعال نحو ضربا يضربان واعطوا الواو للجمع حالة الرفع لان الضمير المرفوع فى جمع الافعال نحو
يضربون وضربوا واعطوا الياء لهما حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بحركة ما قبل فى التثنية لخفة الفتحة
وكثرة استعمال التثنية وكسروا ما قبل الياء فى الجمع لثقل الكثرة وقلة الجموع وحملوا حالة نصبهما على حالة
جرهما لمناسبة بين النصب والجر فى الدلالة على فضلة فى الكلام لما فرغ المصنف من تقسيم الاعراب الى الحركة
والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع اللفظى والتقديرى الذين اشير فى تقسيمه اليهما بقوله
لفظًا او تقديرًا فيما سبق وقدم التقديرى لانه اقل مواضع ثم بين اللفظى بقوله واللفظى فيما عداها اختصارًا
فى الكلام فقال التقديرى اى تقدير الاعراب فيما اى كائن فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه
وامتنع ظهوره فى لفظه فان قيل ان التقدير موجود فى قوله تعالى وَاسْئَلُوا الْقَرْيَةَ اى اهل القرية
مع ان تعذر الاعراب غير موجود وايضًا البحث عن مطلق التقدير مستلزم للخروج عن البحث قلنا اللام عهدى
والمعهود بها تقدير الاعراب لا غير او عوض عن حذف المضاف اليه اى تقدير الاعراب وانما جعل الشارح
عبارة المصنف من حذف المضاف اليه لامن قبيل حذف الموصوف اى الاعراب التقديرى كما فعله بعض
الشارحين لان فى تقدير الشارح حذف المضاف اليه فقط وفى تقديرهم حذف الموصوف وياء النسبة والقلة
فى الحذف اولى من الكثرة فان قيل كلمة ما عامه بمعنى شئ فيتناول مبنى الاصل فان الاعراب فيه متعذر
وليس بمقدر قلنا كلمة ما عبارة عن الاسم المعرب بقرينة البحث ومبنى الاصل ليس باسم معرب
فان قيل ضمير تعذر لا يخلو اما راجع الى ما الموصولة او الاعراب فعلى الاول يلزم فساد المعنى وعلى
الثانى بقى الصلة بلا عائد الى الموصول قلنا الضمير راجع الى الاعراب والعائد الى الموصول محذوف
تقديره تعذر الاعراب فيه فان قيل التعذر ما يكون الوصول اليه بكلفة ومشقة فالمثال لا يطابق المثل

لان فی مثل عصا وغلامی لا یمکن الوصول الی الاعراب مطلقا وایضا ذکر الاستثقال بعد التعذر مستدرک لانهما بمعنی التعسر قلنا المراد بالتعذر الامتناع فحصل المطابقة بین المثال والممثل وایضا لم الامتناع فی الاستثقال **فان قیل** لما امتنع الاعراب فیهما فینبغی ان یکونا مبنیین **قلنا** الممتنع فیهما ظهور الاعراب فی لفظهما لا تقدیره والمبنی امتنع فیه کلاهما **کعصا** والمراد به کل اسم کان فی آخره الف مقصوره ... موجودة کالعصی او محذوفة لالتقاء الساکنین کعصا وانما تقدر الاعراب فیه لان الالف ساکن وضعا لا یقبل الاعراب فی الصورتین **وغلامی** والمراد به کل اسم سوی جمع المذکر السالم مضافا الی یاء المتکلم ففیه مذاهب ثلثة الاول انه معرب بالاعراب التقدیری حالة الرفع والنصب واللفظی حالة الجر والثانی انه مبنی والمختار عنه المص بالاعراب التقدیری فی الاحوال کلها ولذا قال **مطلقا** ای فی الاحوال الثلث لانه لما اشتغل آخر المضاف بالکسرة لمناسبة الیاء قبل دخول العامل امتنع ان یدخل علیه حرکة اخری لتعذر دخول العامل علیه موافقة للکسرة او مخالفة لها لئلا یلزم اجتماع حرکتین مختلفین ذاتا او صفتا علی واحد وهو غیر جائز **او استثقل** ای تقدیر الاعراب فی الاسم الذی استثقل ظهور الاعراب فی لفظه وذلک الاسم المعرب الذی کان فی آخره یاء مکسور ما قبلها سواء کانت الیاء محذوفة بالتقاء الساکنین **کقاض** او غیر محذوفة کالقاضی **رفعا وجرا** ای فی حالتی الرفع والجر فالنصب علی الظرفیة لا فی حالة النصب لان الضمة والکسرة تثقلان علی الیاء دون الفتحة لانها خفیفة **فان قیل** تعذر الاعراب فی مثل عصا واستثقاله فی مثل قاض لا یخلوا اما قبل الاعلال او بعد الاعلال فعلی الاول ینبغی ان یکون الاعراب فی کلیهما مستثقلین اذ فی آخر عصا هو الواو قبل الاعلال وهو یقبل الحرکة الا ان الاعراب ثقیل علیه وعلی الثانی یلزم ان یکون فی کلیهما متعذرا ان لان الیاء غیر ملفوظة فی قاض فلا فرق بین عصا وقاض فالحکم بالتعذر فی عصا وبالاستثقال فی قاض تحکم **قلنا** ان التقدیر للتعذر فی مثل عصا قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال ای قبل الحذف فالالف غیر قابل للحرکة فیکون متعذرا واما بعد الاعلال فالمحذوف کالملفوظ والتقدیر للاستثقال فی قاض ایضا قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال فلان الرفع والجر ثقیل علی الیاء واما بعد الحذف فلان المحذوف کالملفوظ **وتحو مسلمی فان قیل** ان قوله مسلمی معطوف علی قاض فیدخل تحت الکاف فیکون کلمة تحو مستدرک لاتحاد معناها **قلنا** انه معطوف علی مجموع قوله کقاض فلا یکون تحت الکاف

مه قوله ان التقدیر الخ اقول ان المراد بالتعذر والاستثقال وقت دخول العامل یعنی حین توجه الاعراب ودخول العامل علی عصا بعد الاعلال وعلی قاض قبل الاعلال لان موجب الاعلال فی عصا مطلق الحرکة وهی لا تتوقف علی العامل بل هی مقدمة علی العامل وموجب الاعلال فی قاض خصوصیة الحرکة اعنی الضمة والکسرة وخصوص الحرکة مخصوص علی اخصل ...

هوالذاهب الخلیل

فلا يلزم الاستدراك **فان قيل** مبنى المتون بالاختصار فينبغى ان يعطف مسلمى على قاض بدون نحو موافقا لقوله كعصا وغلامى **قلنا** فى زيادة نحو اشارة الى ان هذا النوع من الاعراب التقديرى من جهة الاستثقال مغاير عما قبلها لان قاض من قبيل الاعراب بالحركة وهذا من قبيل الاعراب بالحرف فتقدير الاعراب للثقل على قسمين قد يكون بالحركة وقد يكون بالحرف واما تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولذا لم يحدد فيه لفظ التشبيه والمراد بمسلمى كل جمع مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم رفعا فالتقدير فيه فى حالة الرفع دون النصب والجر فلان فى حالة الرفع اصله مسلموى اجتمع الواو والياء والاول منهما ساكن فانقلبت الواو ياءً اوادغمت الياء فى الياء والقلب يخرج الشئ عن حقيقته وفى حالة النصب والجر ادغم الياء فى الياء والادغام لا يخرج الشئ عن حقيقته لان الياء المدغمة تسمى ياءا بعد الادغام ولم يذكر المصنف تقدير الاعراب بالحرف فى الاحوال الثلاث كما فى جاء نى ابو القوم الخ لقلته واللفظى اى الاعراب المتلفظ به كائن فيما اى فى الاسم الذى عداه اى سوى المذكور من مواضع التعذر والاستثقال فان قيل تخصيص الاعراب اللفظى بما عدا المذكور غير صحيح لان الاعراب اللفظى كما يكون فى غير المذكور كذلك يكون فى المذكور لان الاعراب اللفظى اعم من ان يكون حقيقة كما فى غير المذكور او حكما كما فى المذكور لان الضمة والفتحة والكسرة المفروضة فى المذكور لفظا حكميا لدلالتها على الفاعلية الخ قلنا ان الاعراب اللفظى يطلق على الحقيقى والحكمى اذا لم يؤول باسم المفعول واذا اول باسم المفعول يراد منه الحقيقى لاصطلاحهم فلذا قال الشارح المتلفظ به واول باسم المفعول المؤيد لبيان الواقع لان اللفظ بمعنى ما يتلفظ به الانسان كما بين تعريفه **فان قيل** ضمير ما عداه البارز راجع الى التعذر والاستثقال لا الى كلمة ما تعريفهما فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع **قلنا** انهما مأول بتاويل ما ذكر وهو مفرد لما ذكر تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفة غير المنصرف يعرف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها فاكتفى بتعريف غير المنصرف فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما مع استجماع شرائطهما فيه اثرا **فان قيل** كلمة ما عامة بمعنى شئ فدخل فى التعريف ضربت لوجود العلتين فيه وهما التانيث والوصف وهو الضرب وليس غير منصرف **قلنا** كلمة ما عبارة عن الاسم وضربت فعل **فان قيل** التعريف غير مانع لدخول حضار وتمار الاسمين لوجود العلتين اى التانيث والعلمية فيهما مع انهما ليسا غير منصرفين **قلنا** ان المراد من الاسم الاسم المعرب وهما مبنيان **فان قيل** تعريف غير المنصرف غير مانع عن دخول المنصرف لانه دخل فيه قائمة لوجود العلتين فيهما وهو التانيث

والوصفية مع انها منصرف لا غير منصرف قلنا المراد بالعلتان العلتان المؤثرتان والتانيث بدون العلمية غير مؤثرة فان قيل لما وجد فى الاسم العلتان المؤثرتان فتوصيفهما بالمؤثرتان يدل على ان كلواحد منهما مؤثر فى منع الصرف فينبغى ان يكتفى وجود احدهما قلنا المراد بالمؤثرتان باجتماعهما لا بانفرادهما فان قيل تعريف غير المنصرف غير مانع عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه نوح ولوط لانه اجتمع فيهما علتان مؤثرتان بالاجتماع وهما العجمة والعلمية مع انهما منصرفان قلنا المراد بالعلتان المؤثرتان مع استجماع شرائطهما والشرط للعجمة تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة وهو غير موجود فيهما فان قيل لا نسلم ان تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة شرط للعجمة لانها توجد بدون هما كما فى نوح ولوط ووجود المشروط بدون الشرط محال قلنا ان هذين الشرطين شرطان لتاثير العجمة فى منع الصرف لا لذات العجمة من تسع اى من علل تسع قدر الشارح رح الموصوف لتسع اشارة الى ان هذه العبارة من قبيل التركيب التوصيفى وهو قوله او علة واحدة ورد على الشارح الرضى فانه جعله من قبيل التركيب الاضافى اى تسع علل ووجه الرد مخالفة العبارتين او علة واحدة منها اى من تسع علل تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما بان تؤثر احداهما تاثيرهما فان قيل نسبة تقوم الى العلة الواحدة غير صحيح لان القيام ينسب الى ذى الاجسام والعلة من قبيل الاعراض قلنا المراد بالقيام التاثير لا المكث بالقدمين المستعمل فى ذى الاجسام وهى اى العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين فان قيل ضميرهى راجع الى العلل التسع مبتدأ وعدل الى آخره خبره فان كان العطف مقدما على الربط يلزم حمل اخبار المتعددة على الواحد من حيث اللفظ وذلك غير جائز وايضا المقام مقام الحصر فلا بد من ادوات الحصر وايضا ينبغى ان يجرى الاعراب على جزء واحد لاتحاد مقتضى الاعراب وهو الجزئية وان كان الربط مقدما على العطف يلزم حمل الواحد على المتعدد من حيث المفهوم قلنا الخبر محذوف وهو قوله مجموع ما فى هذين البيتين وقوله عدل الخ خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير وذلك المجموع ع:

عدل ووصف وتانيث ومعرفة	وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف	ووزن فعل وهذا القول تقريب
واولها موانع الصرف تسع كلما اجتمعت	ثنتان منها فما للصرف تصويب

فان قيل كلمة ثم للتراخي فيعلم منه ان علية الجمع والتركيب بعد العلل السابقة وليس كذلك قلنا العدول في هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد محافظة الوزن لا للتراخي لان بتقدير الواو يلزم انقصية المصرع الثاني عن الاول فان قيل ان زائدة اما بالرفع صفة النون او بالنصب حال منه لاسبيل الى كل واحد منهما اما الى الاول فلعدم المطابقة بينهما في التعريف والتنكير واما الى الثاني فلان الحال اما عن الفاعل او المفعول والنون لا فاعل ولا مفعول فاجاب الشارح الهندي انه مرفوع على انه صفة النون واللام زائدة بقرينة تنكيرا خوانه لكن هذا الجواب ضعيف لان القول بزيادة اللام خلاف الظاهر لانه خلاف وضع اللام فالاولى في الجواب انه منصوب حال من النون وهو في اللفظ خبر لكنه فاعل معنى لفعل معنوي وهو تمنع يفهم من البيت السابق موانع الصرف الخ فيكون التقدير تمنع النون الصرف حال كونها زائدة قال صاحب غاية التحقيق ان قوله الف مرفوع على انه فاعل ظرف او مبتدأ خبره الظرف المقدم والفعلية اوالاسمية حال من النون اومن ضمير زائدة فرد الشارح بانه على التوجيه يفهم زيادة النون فقط لا الالف والحال انهما زائدتان ولذا يعبر عنهما بالالف والنون الذائدتين فالاولى ان يجعل الالف فاعلا لذائدة والظرف متعلق بزائدة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقديم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما حسبما لان القاعدة اذا ذكر في موضع اسم مشتق يجري على الغير ثم ذكر الظرف وما بعده اسم فاعمله اريد به اشتراك ما بعد الظرف لما قبل الظرف وتقدم ما بعد الظرف لما قبل الظرف في وصف هذا المشتق كما في قولك جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فان هذا المثال يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه على زيد في هذا الوصف وانما اريد هذا المعنى لان قبل تقتضي المجانسة بين الشيئين كما في قولهم زيد قبل عمر وعلم زيد قبل علم عمر ففي الاول المجانسة في الذات وفي الثاني المجانسة في الوصف ولا مجانسة بين زيادة الالف والنون فتوحظ مع النون وصف الزيادة ايضا ليحصل المجانسة وقوله وهذا القول تقريب اورد لفوائد ثلثة الاول ترغيب الطلباء في حفظ البيتين فيكون المعنى ذكر العلل بالنظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر والثاني جواب سوال ان المؤثر في منع الصرف اما مجموع البيتين او كل واحد منهما فان كان الاول فينبغي ان لا يصح اطلاق العلة على كل واحد منهما لان العلة هو المؤثر والمؤثر هو المجموع لا كل واحد منهما وان كان الثاني فالمؤثر اذا كان احدهما فلا حاجة الى الآخر فاجاب ان هذا القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي

اطلاق اسم الكل على الجزء لا تحقيق يعني المؤثر في منع الصرف هو المجموع والقول على كل واحد منهما قول بمجازي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان والثالث للرد على بعض النحاة فان بعضهم جعلوا الاسباب تسعة كما في المتن وبعضهم اثنين الحكاية والتركيب اما الحكاية فهو النقل من الفعلية الى الاسمية نحو ضرب وشمر لانهما الحكاية من وزن الفعل والتركيب فيما عداه وبعضهم جعلوا ها احد عشر التسعة هي المذكور في المتن والعاشر مشابهة الف التانيث كالف اشياء واحمر على فالاول مشابه الف حمراء في امتداد الصوت والثاني مشابه الف جعلى في القصر ولم يكونا عين علامة التانيث لان الاشياء جمع شئ فيكون الهمزة اصلية لا علامة التانيث لان العلامة تكون زائدة واما ارطى مؤنثه ارطاة بالتاء فلو كان الالف للتانيث لم تدخل التاء عليه والحادي عشر اعتبار الاصل في مثل احمر علما بعد التنكير عنه سيبويه فالاثنان في غاية القلة واحد عشر في الكثرة والتسعة متوسطة بينهما فقال والقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب والرد على القائل بالاثنين ينبغي ان يكون السببية التركيب فقط لان الحكاية لان وزن الفعل ليس مؤثرا الا بعد التركيب بالعلمية والوصفية وعلى القائل باحد عشر ان مشابهة الالفين داخل في الالفين ورعاية الاصل داخل في الوصفية الاصلية ثم ذكر امثلة العلل على ترتيب ذكرها في البيتين فقال **مثل** عمر مثال للعدل **واحمر** مثال للوصف **وطلحة** مثال للتانيث **وزينب** فان قيل كما تصلح طلحة مثالا للتانيث كذلك تصلح ان تكون مثالا للمعرفة فذكر زينب بعدها مستدرك قلنا في ايراد زينب بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي **وابراهيم** مثال للعجمة **ومساجد** للجمع **ومعديكرب** مثال للتركيب **وعمران** مثال للالف والنون **واحمد** مثال لوزن الفعل **وحكمه** اي اثر المرتب على غير المنصرف الذي ليس بجمع المؤنث السالم من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما فان قيل الحكم عبارة عن اسناد الخبر الى المبتدأ فيكون المعنى غير المنصرف ان لا كسرة ولا تنوين وهذا الحمل غير صحيح لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا ان الحكم ههنا بمعنى الاثر بقرينة اصطلاح النحويين لان الحكم عندهم بمعنى الاثر فان قيل اضافة الحكم بمعنى الاثر الى ضمير غير المنصرف لا يصح لان اثر الشئ يصدر عنه وعدم دخول الكسرة والتنوين اثر العلتين في غير المنصرف لا اثر غير المنصرف قلنا اضافة الحكم الى ضميره لادنى مناسبة وهي ان غير المنصرف مشتمل على علتين فيكون من قبيل اضافة اثر

عند قوله فيكون المعنى غير المنصرف الخ العبارة بحذف المضاف اسناد غير المنصرف الخ المراد بالذات ما قام به الوصف المبدأ كما تقدم ١٢ مولانا عبد الحليم عفى عنه كوهستاني ١٢

المشتمل الى المشتمل وايضا وقع عليه ومرتب عليه ان لا كسرة فيه ولا تنوين تمكن واما جمع المؤنث السالم وان كان غير منصرف بسبب العلمية كعرفات يدخل عليه الكسرة والتنوين لان الممنوع فى غير المنصرف تنوين التمكن وتنوينه للمقابلة لا للتمكن وانما لم يدخل عليه الكسرة والتنوين لان لكل علة فرعية فاذا وجد فى الاسم العلتان حصل فيه الفرعيتان فيشبه الفعل فى وجود الفرعيتين كما فى الفعل فرعيتان بالنسبه الى الاسم افتقاره الى الاسم وهو الفاعل واشتقاق من المصدر فمنع منه الاعراب الذى منع من الفعل وهو الجر والتنوين وانما كان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان يكون مخلوط بلسان آخر واذا خلط بلسان آخر فيكون المخلوط فرعا لغير المخلوط والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما يزيدتا عليه وزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع ان لا يكون فيه الوصف المختص بنوع آخر واذا وجد فى نوع الوزن المختص بغيره يكون فرعا لوزنه الاصلية فان قيل ان الفرعيتين تجدان فى غير المنصرف عند البصريين لا عند الكوفيين لان عندهم المصدر مشتق من الفعل مع ان عدم الانصراف فى بعض اسماء المعربة ثابت بوجود الفرعيتين عندهم ايضا فكيف تجد الفرعيتان فيه لعدم اشتقاق الفعل من المصدر بل المصدر مشتق من الفعل عندهم قلنا لا نسلم انهم قائلون باشتقاق المصدر من الفعل بالحقيقة بل بطريق المناظرة مع البصريين ومناظرتهم لا يخرج الفعل عن الاشتقاق من المصدر فى الواقع او نقول ان سلمنا ان المصدر مشتق من الفعل عندهم فى الواقع لكن لا نسلم ان الفرعيتين يبتنيان فى الفعل بل ثابتان فيه عندهم لان افتقاره الى الفاعل ظاهر والآخر اعلال فيه لان الاعلال فيه مرض وكل مرض تكون علة على المريض واعل فى المصدر باعلاله فتجد الفرعيتان فى الفعل ايضا عند الكوفيين ولهذا اتفقوا مع البصريين بعدم انصراف بعض الاسماء المعربة بوجود الفرعيتين فيه لما فرغ المصنف من بيان اسباب منع الصرف وهى خمسة الضرورة الشعرية الداعية الى صرفه والتناسب كذلك وتنكيرا العلمية المؤثرة ودخول اللام والاضافة فقال ويجوز صرفه اى غير المنصرف فان قيل صرف غير المنصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز كيف يشتمل لما قول المصنف ويجوز صرفه مع ان الجواز والامكان عبارتان عن شئ غير واجب ولا ممتنع قلنا المراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيكون المعنى ان منعه من الصرف ليس بضرورى وصرفه اما ضرورى كما فى ضرورة الشعر واما غير ضرورى كما فى التناسب فيكون الجواز شاملا

لهما ثم اعلم ان الامكان على قسمين امكان خاص وامكان عام فالاول ما فيه سلب الضرورة من الجانبين مثل الممكنات موجودة بالامكان الخاص بسلب الضرورة عن الجانبين فوجودها وعدمها سواء والثانى ما فيه سلب الضرورة من جانب واحد وهو على قسمين احدهما امكان العام المقيد بجانب الوجود فتسلب الضرورة عن جانب العدم واما وجوده اما ضرورى كما فى الواجب او غير ضرورى كما فى الممكن وثانيهما امكان العام المقيد بجانب العدم فتسلب الضرورة عن جانب الوجود واما عدمه اما ضرورى كما فى الممتنع واما غير ضرورى كما فى الممكن وانما سمى هذا القسم بالعام لانه يتناول الوجوب وغيره بخلاف القسم الاول لانه يتناول عدم الوجوب فقط فان قيل غير المنصرف عند المصنف ما فيه العلتان او واحدة تقوم مقامهما وبالضرورة والتناسب لايزول العلتان فكيف يجوز الصرف المنافى للعلتين قلنا المراد بالصرف جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين لاجعله منصرفا حقيقة او نقول ان المراد بالصرف معناه اللغوى وهو التغير لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى حكمه فيكون المعنى ويجوز تغير حكمه والاول اولى من الجواب الثانى لان البحث فى اسباب منع الصرف لا فى حكمه فلا بد ان يرجع الضمير الى غير المنصرف ولذا اورد الشارح هذا الجواب بلفظ قيل لانه يفيد الضعف للضرورة والضرورة على قسمين الضرورة لوزن الشعر وهو موافقة احد المصراعين للاخر فى عدد الحروف والضرورة لرعاية القافية وهو موافقة الحرف الاخير من احد المصراعين الى الاخر فى الحركة ثم الضرورة لوزن الشعر على قسمين احدهما الاحتراز عن الانكسار وثانيهما عن الانزحاف فان غير المنصرف اذا وقع فى الشعر بما يلزم من منع صرفه انكسار فى الشعر يخرجه عن الوزن وانزحاف يخرجه عن السلامة مثال الاول قول فاطمة رضى الله تعالى عنها فى مرثية رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ ع

ماذا على من شم تربة احمد ؛ ان لا يشم مدى الزمان غواليا ؛ صبت على مصائب لو انها ؛ صبت على الايام صرن لياليا ؛ فمصائب صيغة منتهى الجموع غير منصرفة فلو لم تدخل التنوين عليها يلزم الانكسار فى الشعر وهو قلة حروف هذا المصرع من الثانى يخرج عن الوزن ومثال الثانى قوله الشافعى رحمه الله فى مدح الامام الاعظم رحمه الله تعالى اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ؛ هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة فان قيل الاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن الزحافات الممكنة الاحتراز عنها

امر ضرورى عند الشعراء لرعاية القافية فى قوله. شعر

سلام على خير الانام وسيد	حبيب اله العلمين محمد
بشير نذير هاشمى مكرم	عطوف رؤوف من يسمى باحمد

فانه لو فتح دال احمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى فى سائر الحروف الدال المكسورة او للتناسب اى ويجوز صرفه لحصول التناسب بينه وبين المنصرف اذ التناسب بين الكلمات امر اهم عند النحاة وان لم يصل الى حد الضرورة كمثل سلاسلا واغلالا فالسلاسل صرف لمناسبة الاغلال المنصرف الذى يليه وقد يصرف لتناسب المنصرف الذى لم يليه كقوله تعالى قواريرا على قرأة التنوين فانه صرف لتناسب آواخر الآى فانها كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها فان قيل المقصود بالمثال صرف سلاسل فينبغى ان يذكر بدون اغلال قلنا هذا مثال مجموع غير المنصرف الذى والمنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم اى العلة الواحد التى تقوم مقامهما اى مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فلا يرد برجال وانما يقوم الجمع مقامهما لتكرار الجمعية فيه حقيقة او حكما اما حقيقة فلانه قد جمع فى بعض الصور كرتين كاكالب جمع الكلب والاكلب جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار وانا عيم جمع انعام والانعام جمع نعم واما حكما فى الجموع التى توافقها فى عدد الحروف والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما الف التانيث المقصورة والممدودة فان قيل اضافة الالف الممدودة الى التانيث غير صحيح لان الف الممدودة فى حمراء لمد الصوت لا للتانيث وعلامة التانيث الهمزة المنقلبة عن الالف قلنا الالف لما لم يفارق من الهمزة فيصح اضافة الالف الى التانيث او نقول الالف قد يطلق على المتحرك وقد يطلق على الساكن وانما تقومان مقام العلتين لانهما لازمتان للكلمة فلا يقال فى حبلى حبل وفى حمراء حمر فيكون لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا فان قيل التاء اذا وقعت فى العلم تكون لازمة لا تفارق عنه مع انها لا تقوم مقام العلتين كما فى طلحة قلنا لزوم الالفين للكلمة وضعا ولزوم التاء بعارض العلمية واللزوم العارض لم يبق قوة اللزوم الوضعى لما فرغ المصنف من بيان الاسباب على وجه الاجمال شرع فى تفصيلها فالفاء للتفسير فى قوله فالعدل اى كون الاسم معدولا خروجه اى كون مادة الاسم المعدول مخرجا عن صيغته اى عن صورة الاسم المعدول عنه الاصلية اى التى تقتضى

الاصل والقاعدة بقاء الاسم على تلك الصيغة لكن خرج عنها بخروج غير قياسية الى صيغة اخرى مغايرة عن الاولى بان تكون الاولى داخلة تحت القاعدة والثانى غير داخلة تحت الاصل والقاعدة مع بقاء المادة الاصلية فى المعدول ومع اتحاد معنى المعدول والمعدول عنه وذلك الخروج على قسمين تحقيقا اى خروجا كائنا عن اصل محقق او تقديرا اى خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض واعلم ان العدل فى اللغة جاء على خمسة معان بمعنى الميلان ان وقعت صلته الى نحو فلان عدل اليه اى مال اليه وبمعنى الاعراض ان وقعت صلته عن نحو فلان عدل عنه وبمعنى الصرف ان كان صلته كلمة فى نحو فلان عدل فيه اى صرف فيه وبمعنى البعد ان كان صلته كلمة من نحو عدل الجمل من البعير اى بعد الجمال من البعير وبمعنى الاستواء ان كان صلته بين نحو عدل الامر بين ذا وكذا اى استوى الامر ذا وكذا والمراد ههنا الصرف اى التغير لانه مناسب بالمعنى الاصطلاحى لان فيه تغير الاسم عن الصيغة الاصلية فان قيل عد العدل من اسباب منع الصرف غير جائز لانه وزن الفعل من اوزان المشبهة اى الصفة المشبهة فيكون ذاتا مع الوصف واسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف وايضا لا يصح حمل الخروج عليه قلنا ان وزن الفعل مشترك بين صفة المشبهة والمصدر وههنا بمعنى المصدر فيكون صرف الوصف فصح عده من اسباب منع الصرف وحمل الخروج عليه لان كلا منهما مصدر فان قيل العدل صفة المتكلم لانه بمعنى بيرون آوردن والخروج صفة اللفظ لانه بمعنى بيرون آمدن فكيف يصح حمل الخروج عليه لانه يلزم حمل احد المتبائنين على صفة متبائن آخر قلنا العدل مصدر مبنى للمفعول اى المعدول فيصح الحمل لان المعدول ايضا من صفات اللفظ فان قيل فعلى هذا لا يصح عد العدل من اسباب منع الصرف لان المعدول ذات مع الوصف واسباب منع الصرف من قبيل صرف الاوصاف وايضا يلزم حمل المصدر اللازمى على المتعدى وايضا يلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف قلنا المراد بالمعدول كون الاسم معدولا والكون مصدر لازمى فيلزم حمل المصدر اللازمى على المصدر اللازمى فان قيل ضمير خروجه اما راجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثانى يلزم اخذ المحدود فى الحد قلنا الضمير راجع الى الاسم بقرينة ان البحث فى الاسماء فان قيل الخروج

عه قوله فكيف الخ اقول وايضا كيف يصح عده من اسباب منع الصرف لانه صفة المتكلم والاسباب من صفات اللفظ والجواب عنه العدل مصدر مجهول والاعتراض مبنى على المصدر المعلوم فيكون المعنى بيرون آورده شدن وهو صفة اللفظ فان قيل على هذا يلزم حمل مصدر المعلوم اللازمى اعنى الخروج على المصدر المجهول المتعدى اعنى العدل وايضا المصدر المجهول غير قار الذات واسباب منع الصرف من الامور القارة فلا يصح عنها ايضا قلنا المراد بالمصدر المجهول هو الحاصل المجهول وهو الامور القارة فيصح عده منها فيكون المعنى بيرون آورده شدن والمراد بالخروج الخروج الكائن فى الاخراج بمعنى الحاصل بالمصدر المجهول فيصح تفسير العدل بالخروج منه مولانا عبد الحكيم عفى عنه ١٢

مصدر والعدل حاصل بالمصدر لانه اذا عبر عن الشق بالكون فالمراد منه الحاصل بالمصدر فيلزم حمل المصدر على الحاصل بالمصدر وهو غير جائز لعدم الاتحاد فى ما صدقا عليه قلنا الخروج مؤول بكون الاسم مخرجا فان قيل فى تفسير الخروج بالمخرج نظر لان الخروج لازمى والمخرج متعد وايضا الخروج مصدر المجرد والمخرج اسم المفعول من المزيد فكيف يصح تفسير الخروج بالمخرج قلنا فسر عن مصدر المجرد وباسم المفعول من المزيد دفعا لاعتراض الشيخ الرضى ان تعريف العدل بالخروج غير جائز لان العدل متعد لابد فيه من اعتبار اخراج المتكلم فالعدل الاخراج لا الخروج فاجاب الشارح الخروج على قسمين خروج فى نفسه وخروج فى ضمن الاخراج والاول لازمى والثانى متعد والمراد ههنا الثانى فالمصدران مبنيان للمفعول صفتان للفظ مؤولان بحال المصدر وهو الكون فان قيل الاسم عبارة عن المادة والصورة والصيغة ايضا عبارة عنهما فيلزم خروج الكل عن الكل وهو غير جائز لان الخروج يقتضى سبق الدخول والكل غير داخل فى الكل فكيف يخرج عنه قلنا المراد بالصيغة ههنا الصورة فقط فان قيل فعلى هذا يلزم خروج الكل عن الجزء وهو باطل قلنا عبارة المحمول على حذف المضاف اى خروج الاسم فان قيل فعلى هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء وهو باطل قلنا خروج الجزء عن الجزء باطل اذا لم يكن احد الجزئين مشتملا على الآخر وههنا الصيغة مشتملة على المادة كما ان مادة عمر الكائنة فى عامر مخرجة عن صورة عامر ولباسه وتلك الصورة واللباس مشتمل على تلك المادة فكما يجوز نسبة الخروج الى الجزء عن الكل فكذلك يجوز نسبة الخروج الى الجزء عن المشتمل فان قيل لابد فى كل التعريف ان يكون جامعا لافراده ومانعا عن دخول الغير وتعريف العدل لايكون مانعا لدخول المشتقات فيه لانها ايضا مخرجة عن الاصل وهو المصدر ولا يقال لها المعدولات قلنا صيغة المعدول مغايرة عن صيغة المعدول عنه مغايرة لفظية مع اتحاد المعنى وصيغة المشتقات مغايرة من صيغة المصدر مغايرة لفظية ومعنوية فان قيل تعريف العدل لايكون مانعا عن دخول الغير فيه لدخول الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم لانها مخرجان عن الصيغة الاصلية وهى يدى ودموم مع اتحاد المعنى ولا يسميان معدولين قلنا العدل تغير صورة مع بقاء المادة والمادة غير باقية فان قيل تعريف العدل لايكون جامعا لافراده لخروج ثلث ومثنى المعدولان عن ثلثة ثلثة لعدم بقاء المادة فيها لحذف التاء قلنا المراد بالمادة المادة الاصلية والتاء زائدة كما ان سحر بوزن فعل معدول عن السحر باللام فالمادة باقية واللام زائدة فان قيل كيف يصدق الحد عليه لان المعدول فرع مخرج عن الاسم والسحر فرع والسحر فرع سحر لان التعريف فرع التنكير فيكون المعدول

اصلا والمعدول عنه فرعا قلنا الصورة الاصلية اعم حقيقة او حكمية والصورة المعرفة باللام اصلية حكما لان اللام كالجزء من الكلمة فان قيل تعريف العدل لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المغايرة القياسية فيه كمدعو ومرمى لانهما مخرجان عن اصلهما وهو مدعو ومرموى مع بقاء المادة واتحاد المعنى ولا يسميان معدولين قلنا العدل خروج الاسم عن الصيغة اخرى مغايرة عن الاولى بكون الاولى داخلة تحت الاصل والقاعدة دون الاخرى وفى المغايرة القياسية كلتا الصيغتين داخلتان تحت اصل وقاعدة اما الاولى فلان اسم المفعول من المجرد على وزن مفعول واما الثانى فلان الواوين او الواو والياء اذا اجتمعا لا تدغم الاولى منهما فى الثانية منهما فان قيل ان تعريف العدل غير مانع لدخول المغايرات الشاذة فيه مثل الجموع الشاذة كاقوس وانيب لان الاقوس جمع قوس وانيب جمع ناب اصله نيب والقياس فى وزن فُعُل وفَعَل من الاجوف واويا كان او يائيا ان يجمع على افعال كالثوب على اثواب ولما لم يجمع القوس والناب على اقواس وانياب بل على اقوس وانيب فعلم انهما معدولان من الاقواس والانياب ولا يسميان معدولين والاولى داخلة تحت القاعدة لا الثانية مع بقاء المادة واتحاد المعنى بل يسميان بالجموع الشاذة قلنا لا نسلم ان اقوسا وانيبا مخرجان عما هو القياس فيهما بل جمع القوس والناب ابتداءً على اقوس وانيب على خلاف القياس ولذا يسمى بالجموع الشاذة وهذه الاجوبة كلها من الشارح اورد هالدفع الاعتراضات وقد قال بعض الشارحين فى اجوبته لا حاجة فى تصحيح تعريف العدل الى هذه التكلفات لانه قد جوز بعض المنطقيين تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميز ذلك الشئ عن بعض ما عداه لا عن جميع ما عداه كتعريف الانسان بالحيوان اذا قصد تميز الانسان عن بعض ما عداه وهو النبات والجماد لا عن جميع ما عداه فلا بأس فى كون تعريف الانسان عاما منه فكذا المقصود فى تعريف العدل تميز العدل عن باقى الاسباب بانه ليس فيها الخروج وقد حصل ذلك بذلك التعريف فلا بأس فى كون تعريف العدل عاما منه ودخول المذكورات فيه وذلك الجواب ضعيف اذ لو كان المقصود تميز العدل عن باقى العلل فلا حاجة الى ذكر قيد الاصلية لحصول ذلك المقصود بدونه وايضا المقصود فى بيان العدل وباقى الاسباب تميز المنصرف وغير منصرف وذا لا يحصل الا بخروج كل ما عداه اذ لو بقى المشتقات والمغايرات القياسية ينبغى ان يكون الصفات غير منصرفة للعدل والوصفية والمغايرات الشاذة والاسماء المحذوفة الاعجاز ينبغى ان يكون غير منصرفة حين العلمية للعدل والعلمية ولم يقل بذلك احد تحقيقا او تقديرا منصوبا على المصدرية باعتبار الموصوف المحذوف وهو مفعول مطلق للخروج فى قوله خروجه لان المصدر حين العمل فى قوة ان مع

الفعل فيكون التقدير فالعدل ان يخرج خروجا تحقيقا او تقديرا ففيه اشارة الى تقسيم العدل الى التحقيقي والتقديري في تفسيرهما خلاف بين العامة والمحققين فمذهب العامة ان العدل التحقيقي خروج محقق عن اصل محقق والخروج المحقق ما يكون العلم بالعدل متقدما على العلم بمنع الصرف والغايات اجنبي حين منع الصرف عن العدل السابق المحقق كما في امثلة العدل العدل التحقيقي وليس من اعتبارهم فرضيا تهم والعدل التقديري خروج مقدر عن اصل مقدر لا مفروض والخروج المقدر ما يكون العلم بمنع الصرف مقدما على العلم بالعدل ولا يكون العدل سابقا كما في امثلة العدل التقديري بل يكون من اعتباراتهم وفرضياتهم لضرورة لسبب منع الصرف بوجود ثلثة الاول ان قوله تحقيقا او تقديرا صفة الخروج وهذا انما يستقيم اذا كان الخروج في الاول تحقيقيا وفي الثاني اعتباريا والثاني ان الخروج في الثاني كان اعتباريا فلو كان في الاول ايضا اعتباريا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وهو باطل والثالث ان العدل التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف والدليل على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع ووجود الدليل على وجود الفرع بعينه دليل على وجود الخروج فعلم ان العدل والخروج في الاول تحقيقي وفي الثاني اعتباري ومذهب المحققين ان العدل التحقيقي خروج اعتباري عن اصل محقق والتقديري خروج اعتباري عن اصل اعتباري فالحاصل ان الخروج فيهما اعتباري لكن الفرق باعتبار الاصل فان كان اصله محققا فهو عدل تحقيقي وان كان اصله مقدرا فهو عدل تقديري لان العدل من الاسباب الضرورية الاعتبارية بحيث يكون العلم بالعلة عقيبا عن العلم بالحكم فلو كان الخروج في العدل التحقيقي تحقيقيا لا يكون العدل من الاسباب الاعتبارية الضرورية والجواب عن الدليل الاول ان قوله تحقيقيا او تقديرا صفة الخروج بحال متعلقه لا بحاله وكذا تقسيم العدل التحقيقي والتقديري بحال متعلقه وهو الاصل لا بحاله وعن الثالث نعم ان العدل التحقيقي ما وجد الدليل على وجود الاصل من غير منع الصرف ووجود الدليل على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع لكن لا نسلم ان وجود الدليل على وجود الفرع بعينه دليل على وجود الخروج اذ يجوز ان يكون الاصل موجودا والفرع موجودا من غير اعتبار خروج الفرع عن ذلك الاسم كما في اقوس وائيب كثلث ومثلث مثالان للعدل التحقيقي لوجود الدليل على اصلهما غير منع الصرف ومنع الصرف ايضا دليل داع لذلك الاصل لانهما لما وجدا في كلام العرب غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر غير الوصف والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف اضطروا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار سبب آخر غير العدل فاعتبروا فيهما العدل التحقيقي لان العدل التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل

غير منع الصرف ولا شك ان الدليل فيها ايضا وجد على وجود الاصل غير منع الصرف وهو معناها مكرر وتكرار المعنى يدل على تكرار اللفظ ولفظها غير مكرر فعلم انها معدولان عن لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة **فان قيل** معنى التثنية والجمع ايضا مكرر فينبغى ان يكونا معدولين عن لفظ مكرر والامر ليس كذلك **قلنا** لا تكرار فى معنى التثنية والجمع لان مفهوم التثنية مجموع المركب من المفرد ومثله ومفهوم الجمع مجموع المركب من المفرد والاكثر المماثل له فيكون معانيهما تعدد الاجزاء لا ان معناهما مكرر وكذا يجرى العدل التحقيقى فى احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف لوجود السمع كما فى قوله تعالى مَثْنٰى وَثُلٰثَ وَرُبٰعَ وفى ماورائها الى عشار ومعشر خلاف فعند البعض ما فوقها قياس على ما تحتها لجامع ان كلا منهما من اصول الاعداد وعند البعض لا يقاس ما فوقها على ما تحتها لعدم السماع والصواب مجيئتها **فان قيل** لا نسلم ان مثنى وثلاث ورباع معدولة عن لفظ مكرر بل عن مفرد وهو اثنان وثلثة واربعة والا لزم اباحة نكاح ثمانية عشر امرأة **قلنا** التكرار لا يستلزم التعدد لجواز كون الثانى بدلا عن الاول او تاكيدا له **فان قيل** نعم لكن يلزم اباحة نكاح تسعة نسوة على ان الواو للجمع المطلق **قلنا** لا يلزم منه اباحة ما فوق الاربع لان جميع اسماء الاعداد اذا قوبل بجمع الناس يكون المقصود من المقابلة ثبوت الخيرة للناس بين تلك الاعداد لا الجمعية كما فى قولهم خذ من مالى درهمين وثلثة وثلثة واربعة اربعة **فان قيل** ان المعتبر فى سببية منع الصرف الوصفية الاصلية لا صالتها لا العارضية لعروضها والوصفية فى ثلثة عارضية لانها اسم لمرتبة معينة من العدد وهى ما فوق الاثنين وما تحت الاربعة فاذا جرى على المعدود بان وقع صفة عنه لا يراد منه نفس العدد بل يراد منه الذات المتصفة بصفة ذلك العدد اذ لا بد بين الموصوف والصفة من الاتحاد فى الوجود ولا اتحاد بين العدد والمعدود فلذا يراد منه الذات المتصفة بالعدد ليتحد فى الوجود فكانت عارضية والمعتبر هو الوصف الاصلى لا العارضى **قلنا** الوصفية فى ثلثة ثلثة وان كانت عارضية لكنها صارت اصلية فى المعدول وهو ثلث لاعتباره فى الموضوع له لان العدل بمنزلة الوضع الثانى **فان قيل** لما صار الوصف فى المعدول عنه عارضا وفى المعدول اصليا فلا يتحد معناهما والشرط فى العدل اتحاد المعنى

عه قوله لا يلزم الخ اقول معنى المعدول والمعدول عنه واحد فتكون تلك الالفاظ بمنزلة اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة لكن العدد المكرر وقع فى القرآن بعد المقسوم اعنى النساء والعدد المكرر اذا وقع بعد المقسوم فى كلام العرب يكون المقصود منه تعيين مقدار سهام ذلك المقسوم كما اذا قيل خذوا من تلك الدراهم اثنين اثنين يكون لكل واحد اخذ الاثنين ودليل ولو قيل خذوا منها اثنين لا يجوز ان يأخذ كل واحد منهم اثنين بل لجميع هم اثنان ١٢ مولانا عبد الحليم كوهستانى عفى عنه

بين المعدول والمعدول عنه **قلنا** المعتبر الاتحاد بين المعدول والمعدول عنه فى اصل معناهما و
وهو الوصفية مع قطع النظر عن كونهما اصلية وعارضية **واخر** هذا مثال آخر للعدل التحقيقى
لوجود الدليل على الاصل المعدول عنه غير منع الصرف ومنع الصرف ايضًا دليل عليه
لانه لما وجد فى كلام العرب الخ والدليل الآخران اخر جمع اخرى والاخرى مؤنث
آخر وآخر اسم التفضيل والقاعدة فى اسم التفضيل ان يستعمل باحد الامور الثلثة اللام
او الاضافة او كلمة من فلما لم يستعمل اخر فى قولهم جاء فى نسوة اخر باحد من تلك الامور
فعلم انه معدول من احدها فعند البعض معدول عن الاخر وعند البعض معدول عن
آخر من ولم يذهب احد الى انه معدول عن الاضافة لان المضاف اذا قطع عن المضاف
اليه فيجب فى المضاف التنوين او البناء او الاضافة مثل اضافة الاولى نحو حينئذٍ وقبل و يا تيم
تيم عدى وليس فى اخر شئ من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخرين **فان قيل** لانسلم
ان اخر اسم التفضيل لانه بمعنى غير كما يقال جاء فى آخر زيد اى غير زيد **قلنا** انه
فى الاصل اسم التفضيل لانه بمعنى اشد تاخيرا فى الاصل ثم نقل منه الى معنى غير بعارض الاستعمال
والعوارض لا تعتبر **فان قيل** العدل كما يكون فى اخر كذلك يكون فى سائر الجموع المؤنثة مثل
نصر وضرب جمع نصرى وضربى فلا وجه لتخصيص اخر بالذكر وايضا العدل كما يكون فى جمع المؤنث
كذا فى المؤنث الواحدة كما فى قولك جاءنى امرأة اخرى وكذا فى مذكرها مثل جاءنى رجل اخر
لان الكل معدول عن اللام او من الاضافة فلا وجه للتخصيص بجمع المؤنث **قلنا** سلمنا ان العدل
ثابت فى الكل لكن تخصيص آخر لدفع وهم وهو ان معنى التفضيل زال عنه لانه يستعمل فى معنى
غير فلا يشترط فيه خواص اسم التفضيل وهو الاستعمال باللام او كلمة من او الاضافة واما نصر و
ضرب فباقية على معنى التفضيل فلا شبهة فيها وعن الثانى انما خص الجمع لان المفرد لا حاجة الى
العدل لان فى اخرى وجرد الالف المقصورة واما فى الآخر فلوجود السببين غير العدل وهما وزن الفعل
والآخر الوصف الاصلى **فان قيل** فى عدل اخر عن احد الامرين نظرا ما فى كونه معدولا من الآخر
باللام فمن وجهين الاول ان اخر لو كان معدولا منه يجب ان يكون مبنيا لتضمنه معنى الحرف وهو
اللام لان المعدول يكون متضمنا لمعنى المعدول عنه لان العدل هو التغير فى اللفظ فقط دون المعنى
والثانى انه لو كان معدولا عنه لوجب ان يكون آخر معرفة فلو تقع صفة للنكرة والحال انه يقع
صفة للنكرة واما النظر فى كونه معدولا عن آخر من فبالوجهين المذكورين بينهما وايضًا يجب

المطابقة بين المعدول والمعدول عنه فى الافراد والتثنية والجمع ولامطابقة ههنالان آخر من مفرد والاخر جمع فيكون ههنا خمس اعتراضات والجواب عن الاربع الاول ان الشرط فى المعدول ان يكون متضمنا لمعنى المعدول عنه الاصلى لامعناه العرضى الذى ثبت بالعارض كالتعريف باعتبار دخول اللام عليه وكمعنى من باعتبار عروضه فاخر متضمن لمعناه الاصلى وهو الوصف فقط فلا يكون مبنيا ولا معرفة والجواب عن الخامس المطابقة بين اخر وا اخر من موجودة لان اسم التفضيل المستعمل بمن يستوى فيه المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع وجمع هذا امثال للعدل التحقيقى لوجود الدليلين على الاصل المعدول عنه منع الصرف لانه لما وجد غير منصرف فى كلام العرب الخ والدليل الاخران جمع جمع جمعا وهو مؤنث اجمع والقياس فى فعلاء افعل ان تجمع على فُعْل ان كانت صفة كحمراء على حمر وان تجمع على فعالى وفعلاوات انكانت اسما كصحراء على صحرى او صحراوات وجمع ليس بواحد منها فعلمنا انها معدولة عن جمع ان كانت باقية بمعنى الصفة او عن جماعى او جمعاوات ان كانت اسما بمعنى الكل للتاكيد فان قيل عدما نصرافه مسلم لو كان معدولا عن جمع لوجود السببين فيه العدل والوصفية وان كان معدولا عن جماعى او جمعاوات فعدم انصرافه غير مسلم لعدم تحقق السببين لانها اسمان قلنا ان افعل الاسمى محمول على الصفة بناء على الوضع لان وزن افعل موضوع للصفة واستعمالها فى الاسمية باعتبار التاكيد عارض ولا اعتبار له فان قيل لما وجد جمع فى كلامهم جمعا على خلاف القياس فلم حكموا بانه معدول عنما هو القياس ولم لايجوز ان يكون جمعا شاذا كاقوس واُنيب قلنا الداعى لاعتبار العدل منع صرف الاسم وهو موجود فى جمع فاعتبروا فيها العدل عما هو القياس وغير موجود فى اقوس و انيب فلم يعتبروا فيهما العدل عما هو القياس بل جمع صفادهما عليهما ابتداء اولذا سميت بالجموع الشاذة والمعدول لايسمى شاذا فان قيل لم لايجوز ان يكون الجمع الشاذ معدولا عما هو القياس لكن سمى بالجمع الشاذ لمخالفتها عن قاعدة الاسم المعدول قلنا ليس للاسم المعدول قاعدة حتى يلزم لمخالفتها عنها تسمية الجمع بالجمع الشاذ فعلم ان تسميتها بالشاذ لجمعيتها على خلاف القياس او تقديرا اى خروجا كائنا عن اصل مقدر والاصل المقدر ما يكون الداعى الى تقديره منع الصرف لاغير فان قيل ان الداعى الى التقدير امور ثلثة احدها منع الصرف و الثانى عدم وجود العلة الاخرى والثالث عدم صلاحية الاخرى غير العدل قلنا ان

المراد بالداعي الوجودي وهو منع الصرف لا داعي العدمي ولآخران عدميان **فان قيل** الداعي الوجودي ايضًا غير منحصر في منع الصرف اذ الداعي قد يكون الحمل على النظائر كقطام وغلاب وحضار وتمار **قلنا** المراد بالداعي الوجودي الذي يكون سببا لمنع الصرف لا السبب البناء والحمل على النظائر كعمر وزفر فانه لما وجدا في كلام العرب غير منصرفين ولا بد لغير المنصرف من العلتين ولم يوجد فيهما علتين غير العلمية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار غير العدل فاعتبروا فيهما العدل التقديري لان العدل التقديري ما لم يوجد الدليل فيه على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك ان ههنا ايضًا لم يوجد الدليل على وجود الاصل غير منع الصرف فرضوا ان عمر معدول عن عامر وزفر عن زافر **ومثل باب قطام** المعدولة عن قاطمة وانما زاد المثل مع انه معطوف على عمر وهو تحت الكاف فيفيد مثل ما يفيد الكاف اشارة الى ان اعتبار العدل في عمر مغاير عن قطام لان العدل في عمر لتحصيل سبب منع الصرف وفي قطام للحمل على النظائر وانما زاد الباب مع ان لفظ مثل يفيد ما يفيد الباب اشارة الى ان لفظ مثل لمجرد اشتراك قطام مع عمر في كون العدل التقديري فيهما ولفظ الباب لافادة العموم من المضاف اليه وغيره **فان قيل** المراد بباب قطام كل ما هو على وزن فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء فالعدل كما يوجد في هذا النوع من الفعال كذلك يوجد في فعال الامري كنزال وفي فعال الصفتي كفساق وفي فعال المصدري كفجار وفي فعال العلمي من ذوات الراء كحضار وتمار فلم خص ذكر فعال العلمي من غير ذوات الراء **قلنا** مقصود المصنف تقدير العدل في المعرب الغير المنصرف بقرينة قوله في تميم فان المعرب غير المنصرف عندهم فعال العلمي من غير ذوات الراء واما فعال الامري والصفتي والمصدري فمبنية اتفاقًا واما العلمي من ذوات الراء فمبنية عند الحجازيين واكثر بني تميم فلذا خص ذكر فعال العلمي من غير ذوات الراء **فان قيل** لا حاجة الى اعتبار العدل في هذا النوع عند بني تميم لوجود السببين فيها غير العدل العلمية والتانيث **قلنا** اعتبر بنو تميم فيها العدل حملا على ذوات الراء مثل حضار وتمار وانما اعتبروا في ذوات الراء فانه لما وجدوها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيها العدل لتحصيل سبب البناء وهو المشابهة بفعال الامري في وجود العدل فلما اعتبروا العدل في ذوات الراء المبنية فاعتبروا في غير ذوات الراء المعربة حملا على ذوات

الراء وان لم يحتج فيها الى العدل لتحقق السببين فيها غير العدل **فان قيل** ذكر باب قطام ليس محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وههنا قدر للحمل بالنظائر **قلنا** لا نسلم ان الكلام فى العدل الذى يكون سببا لمنع الصرف بل فى العدل الذى اعتبر فى غير المنصرف سواء كان لمنع الصرف او للحمل على النظائر **فان قيل** لما اعتبر العدل فى باب قطام فتحقق فيه ثلثة اسباب فينبغى ان يكون مبنيا كذوات الراء **قلنا** البناء فى ذوات الراء ليس من الاسباب الثلثة عندهم بل الراء حرف ثقيل مكرر فى المخرج فناسب التخفيف والبناء اخف لان السلوك على طريق واحد اسهل من السلوك على طريق مختلفة **الوصف فان قيل** لم لم يعرف المصرح الاسباب التسعة غير العدل **قلنا** انها مبنية فى مواضعها بخلاف العدل فانه ليس لبنيانه موضع معين فى هذا العلم وقدمه على سائر العلل لانه غير مشروطة بخلاف البواقى وانما رتبها على ترتيب المذكور لرعاية الاجمال واورد الاجمال على ذلك الترتيب لرعاية الوزن **فان قيل** عد الوصف من اسباب منع الصرف غير صحيح لانها من قبيل الاوصاف فى الاسم والوصف اسم بنفسه لا انه وصف فيه لانه عبارة عن اسم دال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها **قلنا** الوصف عبارة عن كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها فان قيل تعريف الوصف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الرحمان والرحيم لانهما يدلان على ذات معينة ماخوذة مع بعض صفاتها وهو الرحمة **قلنا** المراد بالدلالة الدلالة بحسب اصل الوضع ولا شك انهما يدلان على ذات مبهمة بحسب اصل الوضع ثم استعمل فى ذات المعينة لغلبة الاسمية على الوصفية كما فى اسود وارقم ثم اعلم ان الوصف على قسمين اصلى بان وضع للمعنى الوصفى كاحمر موضوع لما فيه الحمرة وعارضى بان وضع لمعنى اسمى ثم عرض له المعنى الوصفى فى الاستعمال مثل اربع موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد وهى ما فوق الثلاث تحت الخمسة وهذا معنى اسمى لا وصفية فيه وقد تعرض له المعنى الوصفى اذا وقع صفة للمعدود كما فى المثال المذكور يراد منه الذات المتصفة بصفة ذلك العدد فيكون المعنى مررت بنسوة موصوفة بصفة الاربعية والمعتبر فى سبب منع الصرف الاصلى لاصالته لا العارضى لعروضه ولذلك قال المصرح **و شرطه** اى شرط الوصف فى سببية منع الصرف لا شرط ذات الوصف لانه موجود بدون كونه فى

الاصل كما فى اربع **ان يكون** اى كون الوصف وصفا **فى الاصل** اى فى الوضع لا فى الاستعمال سواء بقى على الوصفية الاصلية او زالت عنه فان قيل الاصل اذا ذكر فى مقابلة الوصف يراد به الموصوف فيكون المعنى وشرطه ان يكون فى الموصوف وهذا المعنى موجود فى الوصف العارض ايضا فينبغى ان يكون سببا لمنع الصرف وايضا الاصل عبارة عن قاعدة وقانون والوصف العارض ايضا بقاعدة وقانون لان العدد اذا اجرى على المعدود لا يراد منه نفس العدد بل يراد منه الذات المتصفة بصفة ذلك العدد فينبغى ان يكون سببا لمنع الصرف قلنا المراد بالاصل الوضع لان الاصل ما يبتنى عليه الشئ والدلالات الثلث متفرعة على الوضع لاعتبار الوضع فى مفهوماتها **فان قيل** ظرفية الوضع للوصف غير صحيح لان الظرف على قسمين زمان ومكان والوضع ليس منهما قلنا ان كلمة فى بمعنى عند اى شرط لتاثير الوصف فى سببية منع الصرف ان يكون عند الوضع سواء وجد عند الاستعمال اولا **فلا تضره الغلبة** اى غلبة الاسمية على الوصفية غير مضرة بان تخرجه عن سببية منع الصرف لاعدم الضرر مطلقا لانه يزول عن العموم ويختص اطلاقه ببعض الافراد **فان قيل** لا نسلم ان الغلبة غير مضرة الا ترى انه لو سمى بالاسود الرجل الابيض كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لا للوصفية قلنا المراد بالغلبة اختصاص الوصف ببعض افراده والرجل الابيض ليس من افراد الاسود **فان قيل** فعلى هذا لو سمى بالاسود الرجل الاسود ينبغى ان يكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل لاختصاص الوصف ببعض افراده مع انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قلنا المراد بالاختصاص الاختصاص بالنوع لا بالشخص وايضا المراد بالغلبة اختصاص الوصف ببعض افراد ولا يحتاج ذلك الوصف فى الدلالة على ذلك البعض الى قرينة كالاسود موضوع لكل ما فيه السواد ثم كثر استعماله فى الحية السوداء ويراد منه الحية السوداء ولا يحتاج الى ذكر قرينة واذا سمى به غير الحية يحتاج الى قرينة وهو الموصوف نحو عندى رجل اسود او غيره نحو اسود من الرجال **فلذلك** اى المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة **فان قيل** ذلك من اسماء الاشارة يشار به الى مفرد المذكر والمذكور ههنا شيآن اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة فلا تطابق بين اسم الاشارة والمشار اليه قلنا الامران المذكوران بتاويل المذكور مفرد **صرف اربع** فى قولهم **مررت بنسوة اربع** لعدم وجود شرط تاثير الوصفية وهو الاصالة فى الوصفية **وامتنع اسود وارقم من**

الصرف لوجود الشرط فيهما وهو الاصالة فى الوصفية وعدم مضرة غلبة الاسمية على الوصفية اذا صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثانى للحية التى فيها سواد وبياض وادهم اذا صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السوداء فان هذه الاسماء وان خرجت من الوصفية الاصلية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف فان قيل الوصف الاصلى غير كاف لمنع الصرف كما ان الوصف اذا صار علما للشخص كما تم لا يكون سببا لمنع الصرف قلنا لم يهجر استعمالها فى معانيها الاصلية بالكلية لاختصاصها بما افرادها فاختصت بالنوع والحاتم بالشخص والوصف يزول بالعلمية للشخص ولا يزول بالعلمية للنوع وان استعملت هذه الاسماء فى معانيها الوصفية الاصلية فلا اشكال فى منع صرفها لوزن الفعل والوصف فى الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية فان قيل هذه الاسماء منصرف عند المصنف لا محالة فينبغى ان يقول وامتنع منع افعى لان الضعف لا ينافى الجواز قلنا هذا الاعتراض انما يرد لو كان الضعف مسندا الى المصنف بل الضعف مسند الى غيره فيكون التقدير وضعف منع من منع افعى لا منع المصروف اذا المنع عنده ممتنع لان الشرط فى الوصف هو القطع بكونها وصفا عند المصنف ولا قطع بكونها اوصافا فى الاصل فان قيل لما لا قطع بكونها اوصافا لا قطع بكونها غيرا وصاف فى الاصل فلم اختار الصرف على عدم الصرف قلنا انما اختار الصرف على منع الصرف لان الاصل فى الاسماء الانصراف واما وجه منع افعى على زعم واضعيه لتوهم الاشتقاق من الفعوة وهى الخبث فيكون معنى افعى ذات من له الخبث وايضا ضعف منع اجدل اسما للصقر بناء على زعم واضعيه لتوهم اشتقاقه من الجدل وهو القوة فيكون معنى اجدل ذات من له القوة وايضا ضعف اخيل اسما للطائر ذى خيلان بناء على زعم واضعيه لتوهم اشتقاقه من الخال وهى النقطة السوداء فيكون معنى اخيل ذات من له الخال التانيث اللفظى الحاصل بالتاء فان قيل التانيث المعنوى ايضا بالتاء المقدرة فكيف يكون مقابلا للتانيث بالتاء قلنا المراد بالتانيث بالتاء التانيث اللفظى الحاصل بالتاء والمعنوى مقابل للفظى وانما قيد بالتاء لان الفى التانيث قائم مقام السببين لا شرط له شرطه اى التانيث فى سببية منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المؤنث لا علمية التانيث لانه وصف محض معنى لا يكون علما لانه من قبيل الالفاظ وانما شرط العلمية للتانيث و لا يجمع مع سبب آخر ليصير التانيث لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة عن التغيير بقدر الامكان و

ايضا ان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة و التانيث المعنوى كذالك اى كالتانيث اللفظى بالتاء فان قيل تشبيه المعنوى باللفظى غير صحيح لان علامة التانيث فى اللفظى ظاهر ملفوظ و فى المعنوى مقدر مفروض قلنا التشبيه فى اشتراط العلمية فيهما فان قيل لما كان المعنوى مشابها باللفظى فذكره منفصلا غير مناسب بل ينبغى ان يقال التانيث لفظيا كان او معنويا شرطه العلمية قلنا بينهما فرق بان العلمية فى اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف و فى المعنوى لجواز منع الصرف واما شرط وجوبه احد الامور الثلثة كما اشار اليه المصنف بقوله و شرط تختم تاثيره اى وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلاثة اى زيادة حروف الكلمة على الثلاثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما شرط لتاثير المعنوى وجوبا احد الامور الثلثة لان الاسم لو لم يكن كذلك لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط عربيا والثلاثى خفيف بالنسبة الى الزائد عليه وساكن الاوسط خفيف بالنسبة الى متحرك الاوسط والعربى خفيف بالنسبة الى العجمة فحصل فيه غاية الخفة فتعارض الخفة ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وبسبب منع الصرف لابد ان يكون ممنوعا من المعارض واذا كان فى الاسم احد الامور الثلثة فيكون ثقلها معينا لثقل احد السببين فان قيل المفهوم من هذا الكلام ان اسباب منع الصرف لا يخلو عن الثقل والثقل غير ظاهر فى العدل والوصف والعلم قلنا الثقل اعم من ان يكون بالقلب او باللسان و فى الفعل الاصطلاحى موجود بالقلب لتوقف تصوره بالامور الثلثة وفى وزن الفعل لمشاكلة الفعل الاصطلاحى و فى العدل ايضا بالقلب لتوقف تصوره الى المعدول عنه والاغلب فى الوصف والعلم ان يكونا زائدا على الثلاثة كالمشتقات او نقول ان الحكم على الاسباب بالثقل تغليبا فان قيل منع الجر والتنوين لاجل ان غير المنصرف مشابه للفعل فى وجود الفرعيتين ولا دخل فى منع الصرف للثقل والمفهوم من هذا الكلام ان الثقل مؤثر فى منع صرفه قلنا لا نسلم ان الثقل غير مؤثر فى منع الصرف لان المشابه بالفعل من وجهين احدهما فى الفرعيتين والثانى فى الثقل كما ان الفعل ثقيل فى المعنى فاذا وجد فى الاسم علتان فوجد فيه ثقلان لان لكل علة ثقل فيشبه الفعل فى الثقل فهذا يجوز صرفه بالامكان الخاص فتسلب الصرورة عن الجانبين اما الصرف فنظرا الى انتفاء شرط تختم تاثير التانيث

المعنوی وهو احد الامور الثلاثة المذكورة واما عدم الصرف فنظرا الى وجود السببين فيه
وزينب و سقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين للبلدتين ممتنع
صرفها لوجود السببين فيها مع شروط الوجوب الزيادة فى الاصل وتحرك الاوسط فى الثانى
والعجمة فى الثالث والرابع فان سمي به مذكرا اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه
فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث الزائل
بالعلمية للمذكر قائم مقام تاء التانيث فان قيل ان مثل كلاب ورباب مونث معنوى
اذا سمى بهما المذكر منصرف مع وجود الزيادة فيها قلنا المراد بالتانيث المعنوى ما لم يكن
منقولا عن المذكر فخرج نحو كلاب لان تانيثه بتاويل الجماعة وذلك غير لازم لجواز تاويله بالجمع
لا تانيثه لنفس اللفظ فلا يعتبر وكذا يخرج نحو رباب لانه منقول عن المذكر لانه فى الاصل اسم
للمذكر وهو السحاب ثم جعله علما لامرأة فقد مر وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه
الجنسى اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير اقامة
حرف الرابع مقامه وعقرب مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل
ممتنع صرفها للعلمية والتانيث الحكمى لان التانيث المعنوى وان زال بالعلمية للمذكر
لكن الحرف الرابع قائم مقام التانيث لان الحرف الرابع فى الرباعى والحرف الخامس فى
الخماسى والسادس فى السداسى سادمسد التاء فى الاسماء المؤنثة المعنوية السماعية
لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة بدليل عدم ظهور التاء فى تصغيرانها اذ لا يقال عقيربة
لانه الجمع بين العوض والمعوض عنه المعرفة فان قيل عد المعرفة من اسباب منع الصرف غير
جائز لان اسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف فى الاسم الغير المنصرف والمعرفة ذات
غير المنصرف لانها وصف فيه قلنا المراد من المعرفة التعريف حقيقة على ان المعرفة مصدر
ميمى او مجازا اذا كان اسما من قبيل ذكر المحل وارادة الحال منه فان قيل لما كان المراد
منه التعريف فلم لم يقل التعريف قلنا لم يقل التعريف توافقا للاجمال ولم يقل فى الاجمال

له قوله المعرفة الخ يرد ان المعرفة مصدر صفة المتكلم والاسباب من صفات اللفظ والجواب انها مصدر مجرد وهو صفة اللفظ و
يرد عليه المصدر المجهول غير قار والاسباب من الامور القارة والجواب عنا انها حاصل بالمصدر وهو من القارة يرد
عليه يعلم منه ان كون الاسم معروفا سبب منع الصرف مع ان العلم المشتمل على التانيث غير منصرف وان لم يكن معلوما
لاحد والجواب عنه المراد بالمعرفة المعنى الاصطلاحى دون اللغوى يرد عليه انها بالمعنى الاصطلاحى ذات بحيث ما وضع لشئ
بعينه وهو اللفظ نفسه لا صفته والاسباب من اوصاف اللفظ والجواب المراد بالاصطلاحى الحاصل بالمصدر المجهول الا ...

ان الاصطلاحى دون اللغوى الحقيقى الاصطلاحى وهو كون الاسم معرفة اصطلاحية تامة غنى عن

لضرورة الشعر شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف أن تكون علمية اى كون هذا النوع من جنس التعريف ان كان الياء مصدرية او منسوبة الى العلم ان كان الياء للنسبة فان قيل الياء فى العلمية مصدرية وهى ما تجعل الشئ الملحوقة به خبر الكون محذوف وان المصدرية ايضا تفيد الكون فيكون التقدير شرطها كونها كونها علما فيلزم تكرار الكون فى العبارة وهو شنيع قلنا العلمية مؤولة بتاويل هذا النوع من جنس التعريف وهو التعريف العلمى او نقول الياء نسبتية اى شرطها منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمن العلم من قبيل حصول العام فى ضمن الخاص وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان التعريف الحاصل فى الاسماء الاشارات والمضمرات والموصولات لا يكون سببا لمنع صرفها لانها من قبيل المبنيات ومنع الصرف من قبيل احكام المعربات وبينهما منافات واما التعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا فكيف يكون سببا لمنع الصرف فلم يبق من المعارف سببا لمنع الصرف الا التعريف العلمى فان قيل لم جعل المصدرية المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا ابتداء قصرا للمسافة كما فعلك كشاف قلنا بسببية الاسباب لفرعيتها وفرعية المعرفة للنكرة اظهر من فرعية العلمية للنكرة لان المعرفة مقابلة بالذات والعلم مقابل للنكرة بواسطة ان العلم نوع من المعرفة فان قيل هذا الحكم منقوض بما بعد فى قوله وما فيه علمية مؤثرة فيعلم منه ان السبب العلم قلنا ان هناك جرى على اصطلاح الغير وهو محمول على المجاز بان يراد بالعلم التعريف العلمى العجمة فان قيل عد العجمة من اسباب منع الصرف غير جائز لان الاسباب من قبيل الاوصاف والعجمة ذات لانه لفظ هو غير المنصرف قلنا المراد بالعجمة كون اللفظ موضوعا من غير العرب لا عين اللفظ ولتاثيرها فى سببية منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى كونها منسوبة الى العلم ولم يجعل الياء مصدرية لان العلمية ليست نوع العجمة كالمعرفة فى اللغة العجمة بان تكون محققة فى ضمن العلم فى العجم فان قيل العجمة مؤثرة فى قانون مع انه لم يكن علما فى العجمة بل اسم جنس لمطلق الجيد فى لغة العجم ثم نقل الى لغة العرب وسمى به احد رواة القراء السبع لجودة قراءته قلنا العلم فى كلام العجم اعم من ان يكون حقيقيا كابراهيم او حكما كقالون لانه لما نقل من العجم الى العرب بلا تغير من ادخال اللام والتنوين فكانه علم فى العجم لان الغرض من العلمية عدم تغير اللفظ العجمى وقد

حصل فيه وانما جعلت مشروطة بالعلمية لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فتضعف فيها العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف كما في لجام ان سمي به لا يصير غير منصرف لعدم العلمية في العجم لا حقيقة لانه اسم جنس في العجم ولا حكما لتصرفهم مثل تصرفاتهم بابدال الكاف بالجيم والشرط الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلاثة لانها لو لم تكن كذلك لكانت ساكن الاوسط ثلاثية فحصلت فيها الخفة التي تعارض ثقل احد السببين فلا يصلح لسببية منع الصرف فان قيل الكلام في الالفاظ العجمية وهو ثقيلة على لسان العرب فكيف يحصل الخفة المعارضة لثقل احد السببين قلنا ان الاسم العجمي بمجرد كونه ثلثيا ساكن الاوسط مشابهة لكلام العرب ويصير كانه خارج عن كلام العجم لان اكثر كلامهم على طول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب لان اكثر كلامهم على قصر ويراعون الاوزان الخفيفة فنوح منصرف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط فان قيل حال العجمة كحال التانيث المعنوي في عدمية العلامة وفي التانيث المعنوي جواز الامرين الانصراف وعدمه فينبغي ان يجوز الامران في العجمة ايضا قلنا التانيث المعنوي وان كان امرا معنويا لكن التاء تظهر في بعض تصرفاتهم كما في التصغير فله نوع قوة فيجوز اعتبارها وعدم اعتبارها اما العجمة فليس لها العلامة اصلا فلا يعتبر اصلا مع سكون الاوسط فان قيل قد اعتبرت العجمة فيما سبق في ماه وجور مع سكون الاوسط فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها في ما سبق لتقوية السببين الاخيرين التانيث والعلمية لئلا يقاوم سكون الاوسط ثقل احدهما فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارها بسببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن في ديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود تاثير العجمة وهو تحرك الاوسط وشتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم فان قيل لم خص التفريع على انتفاء الشرط الثاني بقوله فنوح منصرف ولم يتفرع على انتفاء الشرط الاول بقوله فلجام منصرف كما فرع الشارح قلنا انما خص التفريع بانتفاء الشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نوح للاختلاف فيه ولذا قدم انصرافه مع انه تفريع على الانتفاء والاولى تقديم تفريع الوجودي وهو شتر وابراهيم على العدمي وهو نوح لانه المقصود بالاظهار والمقصود مقدم على غير المقصود واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة

والسلام ممتنع من الصرف الاستة محمد صلى الله عليه وسلم وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح عليه السلام ولوط عليه السلام لخفتها كما قال الناظم نظم:

گر همی خواهی که یابی نام هر پیغمبرے	تا کدام است نزد نحوی منصرف لاینصرف
صالح و هود و محمد با شعیب نوح و لوط	این همه دان منصرف دیگر همه لاینصرف

الجمع فان قيل عد الجمع من اسباب منع الصرف غير صحيح لانها من اوصاف غير المنصرف والجمع عينه لا وصفه قلنا المراد بالجمع جمعية الجمع وهي وصفه شرطه اى شرط الجمع في قيامه مقام السببين لا شرط ذاته لوجود الجمع بدون صيغة المنتهى الجموع كرجال صيغة منتهى الجموع - والمنتهى مصدر ميمى بمعنى المضارع والمراد بالجموع ما فوق الواحد فيكون المعنى صيغة ينتهى اليها ما فوق الواحد وهي الصيغة التي كان اولها وثانيها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان متحركان اولهما مكسور كمساجد او ثلثة احرف اوسطها ساكن كمصابيح وسميت هذه الصيغة بصيغة منتهى الجموع لانها لا تجمع جمع التكثير مرة اخرى لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة ويجوز جمعيتها بجمع السلامة فانه غير مغير للصيغة كايامن جمع اليمن يجمع على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما شرطت صيغة منتهى الجموع للسببية لتكون صيغتها مصونة من التغير فتؤثر فان قيل تعريف صيغة منتهى الجموع لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه كمالات وصحارى لان اولهما وثانيهما مفتوحان وفي المواضع الثالث الف مع انهما ليسا من افراده قلنا صيغة منتهى الجموع هي التي بعد الالف حرفان اولهما مكسور فخرجا عن حده فان قيل ينتقض برجال لانه لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولا يسمى بصيغة منتهى الجموع قلنا انه وان لم يجمع بنفسه لكنه على وزن فعال وهو يجمع كحمار على حمر وكتاب على كتب واما صيغة منتهى الجموع فليس لها وزن مفرد قد جمع فان قيل تسمية هذه الصيغة منتهى الجموع غير صحيح لانها تقتضي عدم رجعيتها وهي تجمع بجمع السلامة كايامن بايامنين و

عله قوله الجمع المراد به الحاصل بالمصدر المجهول الاصطلاحي بمثل تقدير السابق في المعرفة اى كون الاسم جمعا اصطلاحيا ١٢ منه لاناعبد الحليم ١٢٠١٢

ایضاً الجموع جمع یقتضی تکرار الجمعیۃ الی مرات ثلثۃ والحال ان الجمعیۃ فیہا غیر مکررۃ الی مرات ثلثۃ قلنا المراد بانتہاء الجمع انتہاء جمع التکسیر وھی لا تجمع بجمع التکسیر مرۃ اخری وعن الثانی المراد بالجموع ما فوق الواحد بمعنی اللغوی لا الاصطلاحی بغیرھاء ای کون صیغۃ منتہی الجموع متلبسۃ بغیر ھاء ای بلا ھاء فان قیل ینبغی ان یکون فواعلہ منصرفا لانہ مع الھاء وفرازنہ غیر منصرفۃ لعدم کونہا بالھاء والامر بالعکس قلنا المراد بالھاء الھاء المنقلبۃ عن تاء التانیث حالۃ الوقف والھاء فی فواعلہ اصلیۃ و فرازنہ مع الھاء المنقلبۃ حال الوقف او المراد بالھاء تاء التانیث واطلاق الھاء علیہا مجازا باعتبار ما یؤول الیہا فخرج بہ فرازنۃ لکونہا بالتاء ودخل فواعلہ لعدم کونہا بالتاء وانما اشترط کونہا بغیر ھاء لانہا لو کانت مع ھاء کفرازنۃ کانت علی زنۃ المفردات کطواعیۃ وکراھیۃ فیدخل فی قوۃ الجمعیۃ فتور وخلل فلا تکون سببا لمنع الصرف فان قیل ینبغی ان یقول المصنف بغیر ھاء ولا یاء النسبۃ لئلا ینقض بنحو مدائنی فانہ منصرف مع انہ علی صیغۃ منتہی الجموع بغیر ھاء قلنا لاحاجۃ الی اخراجہ فانہ مفرد محض لیس جمعا لا فی الحال ولا فی الاصل لان یاء النسبۃ لا تلحق بالجموع بل ردت الی المفردات حین الالحاق فعلم انہا مفرد و الجمع مدائن وھو لفظ آخر فان قیل کلمۃ اما فی قولہ اما فرازنۃ لا تخلو اما للتفصیل او للاستیناف فالاول یقتضی الاجمال فیما سبق ولا اجمال ھھنا واما الثانی فیقع فی اوائل الکتب وھھنا فی الوسط قلنا کلمۃ اما للتفصیل والاجمال وان لم یکن مذکورا صریحا لکنہ مفہوم مما سبق من قولہ بغیر ھاء ان الجمع علی قسمین احدھما بغیر الھاء فیمتنع صرفہ لوجود شرط تاثیرھا کمساجد مثال لما بعد الالف حرفان ومصابیح مثال لما بعد الالف حروف ثلثۃ اوسطہا ساکن وثانیہما مع الھاء فمنصرف لفوات شرط تاثیر الجمعیۃ وھو کونہا بلا ھاء کما اشار الیہ المصنف بقولہ اما فرازنۃ مما ھی علی صیغۃ منتہی الجموع مع الھاء فمنصرف فان قیل مطابقۃ الخبر المشتق مع المبتدأ لازم فی التذکیر و التانیث فینبغی ان یقول المصنف اما فرازنۃ فمنصرفۃ قلنا ان المنصرف صار اسما لای الذی لیس فیہ علتان فیجوز اعتبار الاسمیۃ او نقول المراد بفرازنہ لفظہ فان قیل فعلی ھذا ینبغی ان یکون غیر منصرف للعلمیۃ والتانیث فکیف یصح تنوینہ قلنا تنوینہ للمناسبۃ ومشاکلۃ للمسمی وحضاجر جواب سوال تقدیرہ ان حضاجر علم لجنس الضبع ویطلق

على الواحد والكثير فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست بسبب بل هي شرط للجمعية والشرط غير مؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون منصرفا فاجاب المصنف بقوله وحضاجر علما للضبع فان قيل علما منصوب على الحالية والحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول وحضاجر مبتدأ لا فاعل ولا مفعول قلنا انه حال عن ضمير منصرف في قوله غير منصرف الراجع الى حضاجر فان قيل فعلى هذا يلزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو غير جائز لان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف فمعموله ايضا لا يتقدم على المضاف بالطريق الاولى قلنا ان غير ليس بمضاف في الحقيقة لانه بمعنى لا والحرف لا يصلح للاضافة او نقول انه حال عن المبتدأ على مذهب ابن مالك فان قيل الحال قيد لعامل ذي الحال وعدم انصراف حضاجر ليس مقيدا بالعلمية لانه بعد التنكير ايضا غير منصرف قلنا الحال على قسمين مقيدة وموكدة والاول قيد للعامل والثاني ليس قيد للعامل والمراد ههنا الثاني لا الاول غير منصرف لكن لا لجمعية الحالية بل لجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع لانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظمة بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس اي من جنس عظيم البطن فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قيل لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار جمعية الاصلية لوجود السببين غير العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا العلمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم للجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا فان قيل لما كانت الجمعية اعم من الحالية والاصلية فلم اكتفى في اعتبار الجمعية الاصلية بقوله لانه منقول عن الجمع شرطه ان تكون في الاصل كما قال في الوصف قلنا لم يقل كذلك لئلا يتوهم ان الجمع كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية فان قيل قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بتعميم الجمعية من الحال والاصلي فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب المصنف وسراويل الحاصل انه مختلف في صرفه ومنعه فاذا صرف فلا اشكال واذا منع من الصرف فقد اجيب بجوابين كما قال المصنف فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في مراده والاستعمال فيرد به الاشكال فقد قيل في التفصي عن هذا الاشكال انه اسمي بجمعي ليس بجمع لا في الحال

لانى الاصل حمل فى منع الصرف على موازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فان قيل فعلى هذا لا يصح حصر الاسباب فى التسع بل صارت عشرة احدهما الحمل على النظائر قلنا بناء هذا الجواب على تعميم الجمعية من الحقيقى والحكمى من حيث الوزن لا على زيادة سبب آخر على التسعة وهو الحمل بالموازن وانما حمل على الموازن لانه اعجمى غير متوطن وغير الموطن يتبع المتوطن وقيل هو اسم جنس عربى يطلق على الواحد والكثير فليس تحقيقا ولكنه جمع سروالة تقديرا فرضا فانه لما وجد فى كلامهم غير منصرف والوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدروا انه جمع سروالة حفظا لقاعدتهم وسروالة ايضا مفروضة فكان كل قطعة من السراويل لتسمى بالسروالة ثم جمعت سروالة على سراويل وانما فرضوا جمعيته ولم يحمل على موازنه من الجموع العربية كما فى الجواب الاول لانه اذا كان عربيا كان مثل الجموع فى العربية ومتوطنا والمثل لا يتبع المثل فلفرضوا الجمعية واذا صرف فلا اشكال لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل فى الاسماء الصرف فان قيل عدم صرف سراويل غالب وصرفه مغلوب فينبغى ان يقول المصروان صرف لان كلمة اذا تستعمل فى الشرط المقطوع الكثير وان تستعمل فى الشرط المشكوك القليل قلنا كلمة اذا فى موضع الاول على ما هو الاصل لانه الغالب وفى الثانى واقع موقع ان لان كلمة ان تستعمل فى مشكوك الوجود والمغلوب لندرة مشكوك الوجود فان قيل وان نفى اشكال منع الصرف بسراويل حين صرفه لعدم الجمعية لكن ورد اشكال آخر وهو انه اذا كان منصرفا ينبغى ان يكون اناعيم ومصابيح ايضا منصرفين لان الجمع اذا صار على وزن المفردات لا يكون سببا لمنع الصرف كما ان فرازنة خرجت عن سببية منع الصرف بسبب موازنة المفردات وهى الطواغية والكراهية قلنا ان الجمع انما يخرج عن سببية منع الصرف بسبب موازنة مفردات العربية وسراويل مفرد عجمى والجواب على مذهب من قال انه عربى ان الجمع يخرج عن سببية منع الصرف بسبب موازنة المفرد العربى اذا لم يكن المفرد على ذلك الوزن نادرا والمفرد على وزن سراويل نادر لما فرغ المصنف عن بيان حكم الوزن بدون الجمعية فى حضاجر وسراويل شرع فى بيان حكم الجمع بدون الوزن الذى فى الاصل على صيغة منتهى الجموع ثم خرج عن وزن فقال ونحو جوار والمراد بها كل جمع منقوص على فواعل واويا كالدواعى اوياثيا كالجوارى والمعانى رفعا وجرا منصوبان على الظرفية باعتبار المضاف

المحذوف تقديره فى حالتى الرفع والجر واقيم المضاف اليه مقام المضاف فيكون نا منصوبين مثله والعامل فيه المماثلة المستفادة من الكاف فى قوله كقاض فيكون التقدير ونحو جوار يشبه فى حالة الرفع والجر بقاض **فان قيل** تشبيه جوار بقاض غير صحيح لان جوار جمع وقاض مفرد ولا مشابهة بين المفرد والجمع **قلنا** تشبيه جوار بقاض فى الحكم فيكون المعنى حكمه كحكم قاض **فان قيل** تشبيه جوار بقاض ايضا غير صحيح لان حكم قاض الانصراف اتفاقا وحكم جوار الانصراف على مذهب وعدم الانصراف على آخر **قلنا** التشبيه بينهما فى الحكم بحسب الصورة لا فى الصرف و منع الصرف **فان قيل** التشبيه بينهما فى الحكم بحسب الصورة ايضا غير صحيح لان صورة جوار على وزن فواع وصورة قاض على فاع **قلنا** صورة جوار مثل صورة قاض فى حذف الياء وادخال التنوين عليه اعلم ان مثل جوار فى حالة النصب غير منصرف بالاتفاق لبقاء صيغة منتهى الجموع بحالها لعدم الاعلال فيها واما فى حالة الرفع والجر ففيه ثلثة مذاهب فذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا سواء كان قبل الاعلال او بعد الاعلال لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة **فان قيل** كما ان الاعلال مقدم على منع الصرف كذلك يكون مقدما على الصرف لانه ايضا من احوال الكلمة فكيف يصح الحكم على كون الاسم منصرفا قبل الاعلال **قلنا** ملاحظة الصرف مقدم على الاعلال كيلا يخلو الاسم قبل الاعلال عن الصرف وعدم الصرف والا لزم ارتفاع النقيضين وهو باطل كما بطل اجتماع النقيضين فقدم الصرف على الاعلال لا منع الصرف لبين الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة على حالة اصلية للكلمة وهى الصرف لا على حالة غير اصلية ان قدم منع الصرف على الاعلال واما بعد الاعلال لان الشرط فى الجمع ان يكون على صيغة منتهى الجموع وهى غير باقية بعد الاعلال وذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا قبل الاعلال او بعد الاعلال اما قبل الاعلال لبقاء صيغة منتهى الجموع واما بعد الاعلال فلان المحذوف كالملفوظ **فان قيل** لما كان غير منصرف فينبغى ان يمتنع التنوين عليه **قلنا** الممنوع من غير الصرف التنوين الصرفى لا العوض وهو العوضى وذهب بعضهم الى انه منصرف قبل الاعلال وبعد الصرف بعد الاعلال اما الصرف قبل الاعلال لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة المقدم

على منع الصرف الذى هومن احوال الكلمة واما منع الصرف قبل الاعلال فلان المحذوف كالملفوظ **فان قيل** الصيغة قبل الاعلال باقية حقيقة وبعد الاعلال باقية مجازا باعتبار ماكان فلم تركوا الحقيقة مع قوتها واعتبروا المجاز مع ضعفه **قلنا** صيغة منتهى الجموع وان كانت قبل الاعلال باقية حقيقة لكنها مع مانع الاعلال وبعد الاعلال وان كانت باقية مجازا لكنها بلا مانع والدليل القوى مع وجود المانع ضعيف من الدليل الضعيف مع عدم وجود المانع **التركيب فان قيل** التركيب صفة يوجد فى اللفظ المركب فكيف يكون سببا لمنع الصرف الذى يوجد فى الاسم المعرب الغير المنصرف الذى هومن قبيل المفردات **قلنا** التركيب ضرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة بسبب للعلمية فهو يوجد بعد العلمية فى المفردات واطلاق التركيب عليه باعتبار الاصل فان قيل تعريف التركيب غير جامع لافراده لخروج التركيب الاسنادى والاضافى والتوصفى لعدم كون الكلمتين فيها كلمة واحدة قلنا لاضير فى خروجها لعدم كونها من افراد المحدود وهو التركيب الذى يوجد فى الاسماء لا مطلق التركيب **فان قيل** لما كان المحدود هو التركيب الذى يوجد فى الاسماء لا حاجة الى اشتراط العلمية لان المركب الذى جعل كلمة واحدة لا يكون الا علما **قلنا** الحصر ممنوع لجواز ان يتنقل اولا الى المعنى الجنسى او ينتقل اولا الى المعنى العلمى ثم ينتقل الى المعنى الجنسى ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته فلا يوجد التركيب الا بها لان العلمية قيد له حتى يقتضى وجوده بدونها **فان قيل** تعريف التركيب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه النحو وبصرى لانهما كلمة واحدة مع انه ليس بمؤثر فى منع الصرف **قلنا** المراد بالكلمتين ان لا يكون احدهما حرفا لان الحرف يكون كالجزء من الكلمة الاخرى لشدة اتصال الحرف بالكلمة لعدم استقلاله فى التلفظ به بغير الكلمة فلا تاثير لتركيبه **شرطه** فى سببية منع الصرف **العلمية** اى كون الاسم المركب علما ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف **وان لا يكون** متلبسا باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه ضد الصرف اعنى منع الصرف **ولا مشتملا باسناد** لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات فانها فى حال العلمية باقية على الحركة التى كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هى للدلالة على قصة عربية فلو تطرق اليها التغير تفوت تلك الدلالة

فالحاصل ان الجملة انما تكون علما لشخص اذا كان معنى الجملة موجودا فيه مثلا لو كان لشخص عادته ضرب الناس فجعل اسمه ضرب زيدا صار آخر زيد مبنيا ليدل على انه ضارب ولو كان معربا ابدل الضم بالفتح بسبب العامل فيدل على انه مضروب وهو خلاف الواقع واذا كان التركيب الاسنادى من قبيل المبنيات ويوجد فى الاسماء المبنية فكيف يوجد فى الاسم المعرب المنصرف **فان قيل** كما ان الشرط فى التركيب ان لا يكون اسناديا كذلك الشرط ان لا يكون تعداديا ولا صوتيا نحو خمسة عشر وسيبويه لبنائهما فلم لم يتعرض لنفيهما **قلنا** لم يتعرض لنفيهما اكتفاء بما ذكر فى بحث المبنيات انهما من قبيل المبنيات ولم يذكر بناء الاعلام المشتملة على الاسناد فلا بد من اخراجها **فان قيل** لم لم يذكر التركيب التوصيفى مع انه ايضا مبنى حين العلمية **قلنا** انه داخل فى الاضافى لان الصفة قيد للموصوف والمضاف اليه قيد للمضاف آو داخل فى الاسنادى لان الاوصاف قبل العلم اخبار والاخبار بعد العلم اوصاف **مثل بعلبك** فانه علم لبلدة مركب من بعل اسم صنم وبك اسم صاحب صنم فجعلا علما لبلدة تسمية للمبنى باسم الباني الحقيقى او الزعمى العياذ بالله وليس بينهما نسبة اصلا ويسمى التركيب الذى هو سبب لمنع الصرف بالتركيب الامتزاجى **الالف والنون** فان قيل عد الالف والنون من الاسباب غير صحيح لانهما من الاوصاف وهما من الذوات قلنا عدهما من الاسباب بسبب زيادتهما ومشابهتهما بالفى التانيث والزيادة والمشابهة من الاوصاف لان فى سببيتهما خلاف فذهب بعض النحاة الى انهما سبب لمنع الصرف لكونهما مزيدتين وذهب بعضهم الى انهما سبب لمشابهتهما بالفى التانيث فى عدم قبول التاء والراجح هو القول الثانى لوجود الزيادة فى ندمان مع انه منصرف لقبول التاء **ان كانتا فى اسم جامد** فان قيل عطف قوله او صفة على اسم غير صحيح لانهما ايضا اسم والعطف يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه وايضا يلزم التناقض لانه يكون المعنى ان كانتا فى اسم فشرطه العلمية وان

صه قوله فالحاصل ان الجملة الخ خلاصة الكلام على وجه ينكشف المرام ان الجملة تصير علما للشخص المشابه لمن حكيت عنه بتلك الجملة اولا فتكون تلك الجملة من باب الاستعارة المصرحة كتسمية الرجل الشجاع بالاسد ولا يجوز التغيير فى اللفظ المستعار والا لما تبقى الاستعارة لانها استعمال

قيل ان الاعلام المشتملة على الاسناد من باب الامثال لان الامثال جمع مثل وهو عبارة عن القول المشهور بين الناس المشابه لما استعمل فيه لما اورد ذلك الكلام فيه اولا فى اخراجه ١٢ مولانا عبد الحليم عفى عنه

كانتا فى اسم فشرطه انتفاء فعلانة **قلنا** المراد بالاسم الاسم الجامد المقابل الوصف المشتقة لا الاسم المقابل الفعل والحرف المتناول للجامد والمشتق **فشرطه** اى شرط الالف والنون و شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف **العلمية** اى علمية ما فيه الالف والنون ليلزم زيادتهما مع الكلمة اوليمتنع دخول التاء عليهما فيتحقق مشابهتهما بالفى التانيث فى منع دخول التاء **فان قيل** ضمير شرطه راجع الى الالف والنون وهما اثنان فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع **قلنا** افراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يفرد الضمير فى قوله فان كانتا فى اسم قلنا ان للالف والنون اعتبارين باعتبار الذات امر ان وباعتبار السببية امر واحد فتثنية الضمير فى ان كانتا باعتبار الذات وافراد الضمير فى شرطه باعتبار السببية او نقول ان الضمير راجع الى الاسم المشتمل على الالف والنون لكن هذا الجواب ضعيف لان الشروط السابقة شروط الاسباب لا شروط الاسماء المشتملة على الاسباب **كعمران او كانتا فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة** يعنى امتناع دخول التاء عليه ليبقى مشابهتهما بالفى التأنيث فان قيل ان كان المراد انتفاء فعلانة بفتح الفاء ينبغى ان لا ينصرف عمران لوجود الشرط فيه وهو انتفاء فتح الفاء وان كان المراد انتفاء فعلانة بضم الفاء ينبغى ان لا ينصرف ندمان لوجود الشرط فيه وهو انتفاء الضم قلنا المراد بانتفاء فعلانة انتفاء التاء سواء كان بفتح التاء او ضمها واما عمران وندمان قابلان التاء فينصرفان **وقيل شرطه وجود فعلى** ووجود فعلى فى المؤنث ليس مقصودا بالذات بل مقصود هذا القائل ايضا انتفاء التاء لانه متى كان مؤنثه فعلى بالالف لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما بالفى التانيث فان قيل لما كان مقصود هذا القائل انتفاء التاء فلم لم يكتف بقوله فشرطه انتفاء فعلانة وايضا ينبغى ان يكون رحمان غير منصرف بالاتفاق لانتفاء فعلانة فيه قلنا مقصود القائل الاول انتفاء التاء مطلقا سواء كان الانتفاء موكدا بامر لفظى اولا ومقصود القائل الثانى بانتفاء التاء ايضا لكن موكدا بوجود امر لفظى وهو الالف لان التأنيث الالفى مستلزم لانتفاء التاء فيكون رحمان منصرفا عند هذا القائل لعدم انتفاء المؤكد فيه بامر لفظى لعدم وجود مؤنثه فعلى بالالف **ومن ثم** اى ومن اجل المخالفة فى الشرط **اختلف فى انصراف رحمان** وعدم انصرافه لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى ليس له مؤنث لا بالتاء ولا بالالف فعلى المذهب الاول غير منصرف لوجود الشرط وهو انتفاء التاء ومنصرف على الثانى لعدم

وجود الشرط وهو الالف **دون سكران** وليس الاختلاف فى منع صرف سكران بل هو غير منصرف اتفاقا لوجود الشرطين على المذهبين لان مؤنثه سكرى بالالف ووجود الالف مستلزم لانتفاء التاء **ودون ندمان** اى ليس الخلاف فى صرف ندمان بل هو منصرف اتفاقا لعدم وجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة بالتاء ووجود المؤنث بالتاء مستلزم لانتفاء الالف وهذا الحكم اذا كان ندمان بمعنى النديم مشتقا من الندامة واما اذا كان بمعنى النادم مشتقا من الندم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة كما قال الناظم ؛ نظم ؛ ؛

ندمان منصرف كه بود از مناد مت	تا نيت او بتا بود معنيش نديم
ور از ندم بود بالف دان مونثش	قابل با نصراف شدن نيست مستقيم

وزن الفعل فان قيل عدوزن الفعل من اسباب منع الصرف لا يصح لان وزن الفعل يوجد فى الفعل فكيف يكون سببا لمنع الصرف الاسم وايضا اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام يفيد اختصاص الوزن بالفعل فلا حاجة الى ذكر قوله فشرطه ان يختص به قلنا المراد به كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل لانه يختص به فالاضافة محمول على اصل النسبة بالفعل لا على زيادة الاختصاص بالفعل **شرطه** فى سببية منع الصرف احد الامرين **اما ان يختص** ذلك اى وزن الفعل فى اللغة العربية **به** اى بالفعل غير موجود فى الاسم العربى ابتداءً الا منقولا عن الفعل فان قيل ان وزن الفعل لا يخلو اما موجود فى الاسم فلا يكون مختصا بالفعل لان خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره واما غير موجود فى الاسم فكيف يكون سببا لمنع الصرف فى الاسماء قلنا انه موجود فى الاسم لكن لا ابتداءً بل نقلا عن الفعل فالخصوصية بالنسبة الى الابتداء والوجود فى الاسم بالنسبة الى النقل والبقاء فان قيل ان يقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما موجودان فى الاسم ابتداء لان يقم اسم صبع معروف وهو العندم ليس منقولا عن الفعل وشلم اسم موضع فى الشام غير منقول عن الفعل قلنا المراد بالاختصاص هو الاختصاص فى اللغة العربية وهما من الاسماء العجمية **كشمر** بصيغة الماضى المعلوم من التشمير بمعنى دامن بچيدن ثم نقل من الفعل و

وجعل علما لفرس حجاج ابن یوسف لمناسبة بینهما فی المعنی الالتزامی وهو السرعة فی السیر وضرب
علی صیغة الماضی المجهول من المجرد اذا جعل علما لشخص یکون غیر منصرف للعلمیة ووزن
الفعل وانما اختص المثال بالماضی المعلوم من المزید والمجهول من المجرد لان المعلوم من المجرد لو
جعل علما لایکون غیر منصرف لعدم اختصاصه بالفعل لانه کما یوجد فی الفعل کذالک یوجد فی
الاسم نحو سحر شجر ثمر حجر مدر بقر او یکون غیر مختص لکن یکون فی اوله ای اول وزن الفعل
او اول ما کان علی وزن الفعل فان قیل ضمیر اوله راجع الی وزن الفعل وهو معنی مصدری لا
یصلح ان یکون ظرفا للزیادة وایضا لایصح اضافة الاول الیه لان الاول یکون للفظ لا للمعنی قلنا
الضمیر الی وزن الفعل لکن یراد منه ما کان علی وزن الفعل بطریق الاستخدام لانه یذکر وزن
الفعل ویراد منه کون الاسم الخ وباء جاع الضمیر الیه یراد منه ما کان علی وزن الفعل او
نقول الضمیر راجع الی ما کان علی وزن الفعل فان قیل مدخول فی یکون ظرفا للغیر والاول
لا یصلح ان یکون ظرفا للزیادة اذ الاول هو الحرف الزائد فیلزم ظرفیة الشئ لنفسه قلنا
مدخول فی محذوف مضاف الی الاول ای فی جانب الاول فیکون ظرفیة العام للخاص زیادة
ای زیادة حرف علی ان یکون الضمیر راجعا الی وزن الفعل بمعنی المصدری او حرف
زائد من حروف اتین علی ان یکون الضمیر راجعا الی ما کان علی وزن الفعل کزیادته
ای مثل زیادة حرف او حرف زائد فی اول الفعل حال کون وزن الفعل او ما کان علی وزن
الفعل غیر قابل للتاء القیاسیة بالاعتبار الذی امتنع عن الصرف ذلک الوزن للفعل لاجل
ذلک الاعتبار لان التاء المتحرکة مختصة بالاسم فیخرج الوزن بلحوقها عن اوزان الفعل فان
قیل ینتقض بارباع لانه غیر منصرف اذا صار علما للعلمیة ووزن الفعل مع انه قابل للتاء
للمعدود المذکر کما یقال اربعة رجال قلنا المراد بالتاء القیاسیة وهی ما تلحق للمؤنث
والتاء فی اربعة غیر قیاسیة لانها تلحق فی العدد للمعدود المذکر ولم یقیدا لمصنف التاء بقید
القیاسیة لظهور هذا القید لان الشئ اذا ذکر مطلقا ینصرف الی الکامل والکامل فی التاء هی
القیاسیة فان قیل ینتقض باسود فانه غیر منصرف للوصفیة ووزن الفعل مع انه
قابل للتاء القیاسیة لانه یقال اسودة للحیة السوداء قلنا المراد بعدم قبول التاء بالاعتبار
الذی امتنع وزن الفعل من الصرف بذلک الاعتبار ومنع اسود من الصرف باعتبار الوصفیة
الاصلیة ومؤنثه بذلک الاعتبار یکون بالالف مثل سوداء لا بالتاء واما قبول التاء فباعتبار

غلبة الاسمية العارضية **ومن ثم** اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء **امتنع احمر** عن الصرف لوجود الشرطين فيه الزيادة فى الاول وعدم قبول التاء لان مؤنثه حمراء بالالف لا بالتاء فان قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط كالطهارة بالنسبة الى الصلوة فجاز ان يكون احمر منصرفا مع وجود الشرط قلنا الشرط ههنا بمعنى العلة والوضوء شرط محض **والصرف يعمل** لقبوله التاء لمجئ يعملة للناقة القوية فى العمل وليس كما يقال ناقة يعملة جمل يعمل لما فرغ المصنف عن اسباب منع الصرف شرع فى بيان اسباب الصرف بعد المنع فقال **وما فيه علمية مؤنثة** اى كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤنثة فى منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية بسبب آخر واحترز بالعلمية عن الاسم الذى ليس فيه العلمية كخوثلث ومثلث فانه غير منصرف البتة لعدم العلمية فيهما حتى اذا نكر صرف واحترز بالمؤنثة عن العلمية كجامع الفى التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية فان قيل ان قوله ما فيه علمية مؤنثة قضية مهملة وهى فى قوة الجزئية فتفيد ان بعض الاسم غير المنصرف اذا نكر صرف والامر ليس كذلك قلنا المهملة على قسمين مهملة العلوم ومهملة المحاورات والمجالس فالثانية فى قوة الجزئية والاولى فى قوة الكلية لان قواعد الفن كلية والمراد ههنا الاولى لا الثانية **اذا نكر صرف** ثم العلم اذا كان علم الجنس فطريق التنكير ان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة بذلك العلم كما يراد من زيد فرد واحد من المسمى بزيد واذا كان علم شخص فطريق التنكير فيه ان يراد من العلم الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق **لما تبين** اى لدليل التزامى ظهر حين بيان اسباب منع الصرف **من انها** اى العلمية **لا بجامع مؤنثة** سببا **الا ما** اى السبب الذى **هى** اى العلمية **شرط فيه** والسبب المشروط بالعلمية احد الامور الاربعة التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والالف والنون المزيدتان فى الاسم **الا العدل ووزن الفعل** فان قيل فى كلام المصنف استثناء شيئين من امر واحد بلا عاطف وذا لا يجوز لانه يلزم الفصل بين المستثنى منه والمستثنى الثانى بالمستثنى الاول بخلاف ما اذا كان بعاطف فالمعطوف يقوم مقام المعطوف عليه فلا يلزم الفصل قلنا المستثنى منه امران مطلق السبب والمقيد فالاستثناء الاول من المطلق والثانى من المقيد وهو صادق من الاستثناء الاول فالتقدير لا بجامع العلمية سببا غير ما هى شرط

فيه وهو ايضا احد الامور الاربعة الوصف والعدل والجمع ووزن الفعل الا العدل ووزن الفعل فان العلميه تجامعهما كما فى عمر واحمد لكن ليست بشرط كما فى ثلث واحر **فان قيل** ينبغى ان يعطف العدل ووزن الفعل على ما هى شرط فيه بان قال لا تجامع مؤنثة الا ما هى شرط فيه والعدل ووزن الفعل فيدخل تحت الاستثناءين تحت حرف الاستثناء الواحد ويحصل الاختصار ايضا **قلنا** النكتة فى الفصل وتكرار حرف الاستثناء اختلاف تاثير العلمية فى المعطوف والمعطوف عليه اذ تاثير العلمية فى المعطوف عليه بالسببية مع الشرطية وفى المعطوف بالسببية المحضة **وهما متضادان** جواب سوال ان العلمية اذا اجتمعت مع العدل ووزن الفعل فاذا تكرر بقى سببان وهما العدل ووزن الفعل فينبغى ان يكون غير منصرف لوجود السببين فاجاب المص بقوله وهما متضادان فلا يجتمعان مع العلمية فى اسم واحد لان الاسماء المعدولة بحسب الاستقراء محصورة فى الاوزان الستة ليس وزن من اوزان الفعل المعتبرة فى سببية منع الصرف بذلك الاوزان الستة وهى ماجمع فى قول الناظم ــه اوزان عدل را بتمامى تو شنو شمر: مَفْعَلُ فَعَلُ مثالها مثلث وعمر فعل است يم جو امس فعال است چون ثلث: ديگر فعال دان تو قال فعل سحر

فلا يكون اى لا يوجد شئ من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط **معها** اى العلمية **الا احدهما** فقط لا مجموعهما فان قيل الضمير فى قوله لا يكون لا يخلوا اما ان راجع الى مطلق السبب او الى كليهما او الى احدهما فعلى الاول يلزم الكذب حسا لان العلمية تجمع مع التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون ايضا وعلى الثانى لا يطابق الراجع مع المرجع فى الافراد والتثنية وعلى الثالث يلزم استثناء الشئ عن نفسه قلنا ان الضمير لا يرجع الى المذكورات بل يرجع الى امر دائر بين مجموع الامرين وبين احدهما فقط فيكون المستثنى منه اعم من المستثنى ويعبر عن هذا الامر الدائر بما يتصف بالصدية ولا شك ان هذا المفهوم يصدق على احدهما ويصدق على مجموعهما ايضا **فان قيل** ان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان المنفى بقوله لا يكون ليس الا احدهما لان النفى يتوجه الى ما يتصور اثباته والاثبات مع العلمية ليس الا احدهما لا مجموعهما للضدية والمثبت بقوله الا احدهما ايضا **قلنا** الاستثناء تصرف لفظى يعتبر به التغيير بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم وان لم يغيرا من حيث المعنى والمصداق الا ترى ان رجلا اذا كان له اربع نسوة فقال نسائى طوالق الا زينب وهند وفاطمة وجميلة ولا يكون له نسوة غير هذه الاربع فههنا ثبت

استثناء الكل من الكل ومن نفسه ايضا من حيث المصداق المعنى لكن المغائرة بين المستثنى و المستثنى منه ثابت من حيث اللفظ لان لفظ النساء عام يتناول مفهومه الى الاربع وغيره لانه جمع يطلق على الثلث وما فوقه ولفظ المستثنى خاص بالاربع فعلى هذه القاعدة لا يرد الاعتراض على كلمة التي حيث ان النفي في قوله لا اله الا الله لا يخلوا اما من الحق او من الباطل اومن كليهما فعلى الاول يلزم استثناء الشئ عن نفسه وعلى الثاني يلزم الكذب حسا لوجود الآلهة الباطلة كالصنم وعلى الثالث يلزم الكذب لان الآلهة الباطلة باق في النفي والحال انه موجود قلنا ان النفي يتوجه الى الآله الحق والاستثناء ايضا من الحق للاله الحق ويلزم استثناء الشئ من نفسه من حيث المصداق واما من حيث اللفظ فلا يلزم فلان لفظ الاله عام لانه نكرة وقعت في سياق النفي يفيد العموم ولفظ الله خاص لانه علم الواجب الوجود والتغير بحسب المفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ماصدقا عليه واحد وهو المعبود فقط فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية **بقي بلا سبب** فيما هي شرط فيه فانقيل فوات العلمية لا يستلزم فوات سبب آخر الا ترى ان التانيث في طلحة لا يزول بتنكيره قلنا العلمية زالت بالتنكير بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية فيفوت من السبب الآخر وصف السببية لفوات شرط تاثيره لاذات السبب **او على سبب واحد** فيما هي ليت شرطا فيه فان قيل لانسلم ان بينهما تضاد لان اصمت بكسرتين علم للمغائرة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه لانه امر من صمت فقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علمنا انه معدول من أصمُتْ بضمتين قلنا هذا الامر غير متحقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر او نقول ان مجرد وجود الاصل المحقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه وههنا لا يقتضي المنع العدل لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء بعض افراد العلم التي سمي في الاصل اوصاف عن هذه القاعدة فان في انصرافه خلاف كما قال المصرح **وخالف سيبويه الاخفش** المشهور الذي هو تلميذه فان قيل سيبويه استاد الاخفش فاسناد المخالفة الى الاستاذ غير مستحسن قلنا لما كان قول التلميذ اظهر من الاستاد وصوابقا لقاعدة سابقة جعل المصرح قوله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاخفش فاعلا لخالف وسيبويه مفعوله وقدم على الفاعل لتعظيم الاستاد فلا يلزم اسناد المخالفة الى الاستاد قلنا لا يجوز هذا الاحتمال لان اعتبار المفعول له لخالف وشرط نصبه تقدير اللام وشرط تقدير اللام امور ثلثة

احدها ان يكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا وفاعل الاعتبار سيبويه فعلم ان فاعل خالف
ايضا سيبويه وايضا يلزم اصالة قول سيبويه وهو مخالف عن القاعدة المحققة عندهم في انصراف
مثل احمر علما اذا نكر فان قيل المتبادر من احمر كل ما على وزن افعل فخرج سكران
ودخل فيه افعل التاكيد كاجمع واسم التفضيل الغير المستعمل بمن فان الخلاف ثابت في الاول
دون الاخريين فانهما منصرفان بالاتفاق قلنا المراد باحمر كل ما كان معنى الوصفية فيه قبل
العلمية ظاهرا غير خفي فدخل في مثل احمر سكران لقوة الوصفية فيه قبل العلمية وخرج افعل
والتاكيد نحو اجمع لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل في التاكيد لا ذات يتصف
بالكل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلة فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لان معنى الوصفية فيه على تقدير استعماله في معنى التفضيل و
هو لا يحصل الا بكلمة من فصار كافعل اسما في عدم الاستعمال بمن وان كان مع من فهو غير
منصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية **اعتبارا** اى خالف سيبويه
الاخفش لاجل اعتباره **للصفة الاصلية بعد التنكير** فانه لما زالت العلمية بالتنكير
لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية الاصلية فان قيل كما لا مانع منه لا باعث على اعتبار
الوصفية الاصلية فينبغي ان ينصرف لان الاصل في الاسماء الانصراف قلنا الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما فان قيل لا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية في اسود
وارقم اعتبارها في احمر لان الوصفية في اسود وارقم لم تزل بالكلية بل فيهما غلبة الاسمية على
الوصفية والغلبة غير منزلة للوصفية بالكلية وفي احمر زالت بالكلية لانه صار علما والعلم
يزول عنه الوصفية بالكلية قلنا لا نسلم ان الوصفية في احمر زالت بالكلية لجواز ان يسمى بالاحمر
ذات من له الحمرة لكن هذا الجواب ضعيف لان المقصود الاهم في الاعلام المنقولة غيرها وضعه
لغة ولذلك نراها مجردة عن المعنى الاصلي وهو الزيادة في العمارة في زيد وعمرو ذهب الاخفش
الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية زالت بالتنكير والزائل لا يعود فان
قيل لما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي في احمر بعد التنكير ينبغي ان يعتبر في حاتم حال العلمية
لاستواءهما في الوصفية الزائلة فيمتنع حاتم للوصف والعلمية فاجاب المصنف عن جانب
سيبويه بقوله **ولا يلزمه** اى سيبويه من **اعتباره** الوصفية الاصلية بعد التنكير في
مثل احمر علما اعتباره الوصفية الاصلية في **باب حاتم** والمراد بباب حاتم كل علم كان

وصفا فى الاصل مع بقاء العلمية لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف مراعيا المتضادين الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف الوصفية فى احمر واسود وارقم مع سبب آخر فان قيل التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الزائلة والعلمية قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين حقيقة لكنه شبيه به فاعتبار هما غير مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف لما فرغ المصنف عن بيان انصراف بعض الاسماء الغير المنصرفة وهى ما فيه علمية مؤثرة ومن بيان مؤثر واحد فى الصرف وهو التنكير شرع فى بيان انصراف جميع اسماء الغير المنصرفة سواء كان احد سببها العلمية اولا وفى بيان مؤثرين فى الصرف وهما اللام والاضافة باللام اى بدخول لام التعريف او بالاضافة اى اضافة غير منصرف الى غيره يجر اى يصير مجرورا بالكسرة اى بصورة الكسرة لفظا او تقديرا فان قيل الباء فى قوله باللام سببية ومدخول الباء السببية من الاوصاف واللام ذات فكيف يكون سببا للانجرار بالكسرة قلنا مدخول الباء محذوف تقديره بدخول اللام والدخول من الاوصاف فان قيل احمد فى قوله المال لاحمد مدخول اللام ولا ينجر بالكسرة قلنا اللام عوض عن المحذوف تقديره بدخول لام التعريف فان قيل احمد فى غلام احمد مضاف اليه مع انه لا ينجر بالكسر قلنا المراد بالاضافة اضافة غير المنصرف الى الغير لا اضافة الغير اليه فان قيل الجر ممنوع بغير المنصرف فكيف يصح قوله ينجر لان بين منع الجر وجريان الجر تضاد قلنا ينجر متضمن لمعنى يصير وهو الانتقال من حال الى حال فيكون المعنى ينتقل غير المنصرف بواسطة اللام والاضافة من حال منع الجر الى دخول الكسر لانه مجرور حال منع الجر فان قيل الكسر بدون التاء من القاب الحركات البنائية فكيف يثبت الانجرار بالكسر قلنا المراد بالكسرة صورته وذاته لا صفة البنائية فان قيل مررت بالحبلى وبحبلى كم معرف باللام والاضافة مع انه لا ينجر بالكسرة قلنا الكسر اعم من ان يكون لفظيا او تقديرا فان قيل مبنى المتون بالاختصار فينبغى ان يكتفى بقوله ينجر قلنا انجرار غير المنصرف يكون بالفتح والفتح غير ممنوع عنه حتى جاز له بواسطة اللام والاضافة فان قيل ينبغى ان يكتفى بقوله ينكسر قلنا الكسر يطلق على الحركات البنائية والمراد الحركات الاعرابية فان قيل ينبغى ان يقول ينصرف فلا يحتاج الى تلك التكلفات قلنا فى انصراف غير المنصرف باللام والاضا

خلاف النحاة وفي اجراره بالكسرا تفاق النحاة وايراد العبارة على وجه متفق عليه اولى من مختلف فيه وبيان الخلاف ان بعض النحاة ذهب الى انصرافه مطلقا بقي العلتان اولا فان زالت العلتان فانصرافه ظاهر وان بقي العلتان فعدم انصرافه لمشابهة الفعل ولما ضعفت المشابهة بدخول اللام والاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله وهو الصرف في الاسماء فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة وذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا بقي العلتان اولا فان بقي العلتان فظاهر وان زالتا فرد الهما عارضي فان قيل لما كان غير منصرف ينبغي ان لا يدخله الكسر قلنا الممنوع من الغير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر بتبعيته التنوين فلما ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر وانما منع من غير المنصرف بالاصالة التنوين لان بين الفعل والتنوين تنافرا كاملا لان التنوين لقطع الكلمة والفعل موصول مع الفاعل ثم التنوين يتبع حركة حرف آخر الكلمة فاذا سقط التنوين الذي هو الاصل في المنع سقط معه تابعه وهو الحركة تبعا وانما اختار الكسر لانها اوسط وايضا ان الكسر لازم التنوين لان في كل موضع يدخل التنوين يدخل الكسر كالاسم وذهب بعضهم الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او احديهما كان منصرفا وبيان زوال العلتين ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر الذي التا معا كما في العجمة وان لم تكن شرطا زالت احديهما كما في احمد وان لم تكن العلمية هناك كما في احمر بقيت العلتان وهذا المذهب موافق للتعريف غير المنصوف والله اعلم بالصواب **المرفوعات** يجوز فيه وجوه اربعة البناء بالسكون على انها كلمة تورد لمجرد الفصل لما بعدها مما قبلها لا محل لها من الاعراب كالاسماء المعدودة او رفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اي المرفوعات هذه او على انه خبر مبتدأ محذوف اي هذه المرفوعات او على انه مبتدا ما بعده خبره فان قيل المرفوعات لا تخلوا اما جمع مرفوع او مرفوعة وكلاهما غير صحيح اما الاول فلان المرفوعات جمع المؤنث السالم ومفرده مؤنث واما الثاني فلان المرفوعات والمنصوبات صفات الاسماء والاسماء مذكر وصفة المذكر مذكر قلنا ان المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لكن المرفوع صفة الاسم والاسم مذكر غير عاقل وصفة المذكر الغير العاقل يجمع قياسا بالالف والتاء كايام معدودات ومعدودات جمع معدود وهو صفة

عه قوله واما الثاني الخ وايضا لا يمكن ان تجمع مرفوعة بذلك الجمع لان الشرط فيه جمع المذكر بالواو والنون ولا يمكن ان يجمع مرفوع بالواو والنون لان الشرط فيه العلم اه منه قوله المرفوعات جمع المرفوع الخ فان قيل كيف يصح هذا الجمع مع ان المرفوع لا مذكر له والشرط في هذا الجمع ان يجمع المذكر بالواو والنون قلنا هذا الشرط في المؤنث نفسه وهذا مشابهة المؤنث فلا شرط فيه ملا عبد الحليم عفي عنه

اليوم وهو مذكر غير عاقل وصفة المذكر الغير العاقل يجمع قياسا على الالف والتاء **هو** المرفوع الدال عليه المرفوعات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد فان قيل هو لا يخلو اما يرجع الى المرفوعات او الى المرفوع فعلى الاول لا يطابق الراجع مع المرجع في الافراد والجمعية والتذكير والتانيث وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير راجع الى المرفوع وهو وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن المرفوعات ويجوز ان يرجع الضمير الى المرجع الضمني كما في قوله تعالى اِعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ للتقوى فضمير هو راجع الى العدل الذي ذكر في ضمن اعدلوا لان العدل جزء مدلول اعدلوا فان قيل لما كان الضمير راجعا الى المرفوع وهو مفرد المرفوعات فيلزم تعريف الفرد وهو غير جائز قلنا المرفوعات كما يدل على الفرد كذلك يدل على الجنس فالمراد بالمرفوع الذي دل عليه الجمع من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد فالملحوظ جنس المرفوع اي شيء له رفع لا فرد المرفوع فانقبل لم لا يجوز ان يرجع الضمير المذكر الى المرفوعات بتاويل المذكور ولم عاية الخبر قلنا ان رجع الضمير الى المرفوعات بهذين الوجهين يلزم تعريف الافراد لان الملحوظ في المجموع الافراد والتعريف للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد لا بعضها موجود وبعضها معدوم وبعضها حاضر وبعضها غائب لا يمكن التعريف بمقابلتها فان قيل لما كان المحدود جنس المرفوع والحد ايضا جنس لم ذكر المرفوعات بصيغة الجمع قلنا لما قال المصنف قال رفع علم الفاعلية سابقا وقال ههنا ما اشتمل على علم الفاعلية توهم المتوهم انحصار المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فاورد صيغة الجمع دلالة على كثرة الانواع ودفعا للوهم المذكور **ما** اي اسم **اشتمل** ذلك الاسم اشتمال الموصوف بالصفة **على علم الفاعلية** اي علامة كون الاسم والفاعل اعم حقيقة او حكما والعلامة على كون الاسم فاعلا امور ثلثة الضمة في المفردات والالف في التثنيات والواو في الاسماء الستة والجمع المذكر السالم فان قيل كلمة ما في ما اشتمل اما موصولة او موصوفة فان كانت موصولة فلا بد من الضمير الفصل لان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فهو موضع ضمير الفصل وايضا يلزم انقاص الحد لان الموصول مع الصلة شيء واحد ان فرض الجنس فقد الفصل وان فرض الفصل فقد الجنس وايضا يفوت الاصالة لان الاصل في الخبر التنكير وان كانت موصوفة بمعنى شيء فالتعريف

للعهد لان التعريف للافراد لا يكون ما نكرة بالافراد لا يكون جامعا اه لان بين الصلة والموصول مساواة لان الصلة بيان الموصول وبين الجنس والفصل لا بد من العموم والخصوص والصفة المتصفة اخص من الموصوف اه عبد الحليم عفي عنه

غير مانع لدخول الحرف الاخر من المعرب كدال زيد لانه شئ اشتمل على الرفع ولا يقال له مرفوع لانه صفة الاسم وايضا دخل فيه المضارع لاشتماله على الرفع وليس بمرفوع قلنا كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم منكر فخرج الحرف الاخير والمضارع لانهما ليسا باسم فان قيل كلمة ما موضوعة لغير ذوى العقول مشتركة بين الموصولية والموصوفية وبين اسم وشئ آخر فارادة الموصوفية منها والاسم منها يكون اخذ احد معانى المشترك وهو لا يجوز بدون القرينة قلنا القرينة بالموصوفية وقوعها في موضع الخبر والاصل في الخبر التنكير والقرينة بالاسم وقوعها في تعريف المرفوع لانه قسم من الاسم والمعتبر في تعريف القسم المقسم لان المعتبر في التعريفات الجنس القريب والجنس القريب الى القسم مقسمه فانقيل المبتدء من الاشتمال اشتمال الكل على الجزء او اشتمال الظرف على المظروف والاسم لا يكون كلا للعلامة ولا ظرفا لها قلنا المراد بالاشتمال الموصوف بالصفة فان قيل الاسم ليس بموصوف والعلامة ليست بصفة لان الصفة تحمل على الموصوف والعلامة لا تحمل على الاسم لعدم الاتحاد في المصداق قلنا الاسم كالموصوف والعلامة كالصفة في التبعية لا عينهما فكما ان الصفة قائمة بالموصوف كذلك العلامة قائمة بالاسم لا توجد بدونه فانقيل التعريف غير جامع لافراده فانه خرج منه موسى في جاءني موسى لانه ليس بموصوف بالعلامة قلنا العلامة اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا تقديرية **فان قيل** خرج منه هذا في جاءني هذا لانه مرفوع وليس بمشتمل على العلامة لا لفظا ولا تقديرا فاجاب الشارح الرضى والهندى المراد بالموصوفية موصوفية الآخر المعرب بالرفع اللفظى والتقديرى لا المحلى لانه لا يوجد في المبنيات لكنه ضعيف اذ المصرح بحث عن احوال الفاعل اذا كان ضميرا متصلا وهى مبنى فالحق في الجواب العلامة اعم من ان تكون لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم يوصف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى ان يكون الاسم في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا

فمنه الفاء لتفصيل انواع المرفوعات والمعنى الجزء الاول من جنس المرفوع المتصل بجنس المرفوع **الفاعل** فان قيل كلمة من لا تخلو اما ابتدائية فلا بد في مقابلتها كلمة الى نحو سرت من البصرة الى الكوفة واما تبعيضية فهى تدخل على الجسم نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وايضا يقتضى ان يكون الشئ الآخر جزء من مدخوله والفاعل ههنا ليس جزء المرفوع بل جزى واما بيانية وهى بمعنى الذى بتقدير هو فيكون المعنى فالذى هو المرفوع الفاعل فيلزم فساد المعنى قلنا كلمة من ابتدائية لكنها على قسمين اتصالية وغير

اتصالية فمن الابتدائية الاتصالية مايقصد بها كون مدخولها امرا كليا ينتزع منه الجزئيات لاكون مدخولها مبدأ منه لشئ وعلامتها ان تدخل بامر كلي وما بعده امرا جزئي ومن الابتدائية الغير الاتصالية مايقصد بها كون مدخولها مبدأ منه وكلمة الى ضرورية فى مقابلة الثانية لا الاولى والمراد ههنا الاولى لا الثانية والضمير اما راجع الى جنس المرفوع او الى ما فى ما اشتمل وفى كل من الارجاعين الحسنان والقبحان اما الحسنان فى الاول فارجاع الضمير الى المقصود بالذات ومواقفة الضميرين اعني هو ومنه والقبحان فيه ارجاع الضمير الى المرجع الضمني والآخر ارجاع الضمير الى المرجع بعيد اما الحسنان فى الثاني فارجاع الضمير الى المرجع الصريحي والآخر الى القريب واما القبحان فيه وارجاع الضمير الى غير المقصود والآخر انتشار الضميرين لان الضمير المرفوع الى المرفوع والمجرور الى كلمة ما والانتشار غير مستحسن لانه مخل الى الفهم وقدم المصنف الفاعل على سائر انواع المرفوع لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لوجهين لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لان الاصل فى اجزاء الجملة الارتباط والفعل للفعلية مقتض للارتباط من اول الامر ولان عامله قوي وقوة العامل تدل على قوة المعمول وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لوجهين لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا ومشتق والفاعل يحكم عليه بالمشتق فقط والجواب عن الجمهور ان الاصل فى الفاعل ايضا التقديم لكنه احذر فعالا لتباس بينه وبين المبتدأ ولم يعكس لان عامل الفاعل قوي يعمل فى معموله سواء وقع فى مرتبته اولا وعامل المبتدأ ضعيف يعمل فى معموله اذا وقع بالترتيب وعن الثاني ان الفاعل ايضا يقع محكوما عليه لكل حكم جامد نحو نعم الرجل ومشتق نحو قام زيد **وهو** اى الفاعل **ما** اى اسم حقيقة او حكما **اسند اليه** اى نسب اليه **الفعل** بالاصالة اى الفعل الاصطلاحي صورة والفعل اللغوي معنى مثبتا كان او منفيا محققا او مقدرا خبريا او انشائيا مع بقاء الرفع عبر عن كلمة با الاسم لان المعتبر فى تعريف القسم المقسم ومقسم الفاعل اسم وفسر بالنكرة اشارة الى موصوفيته لوقوعه موقع الخبر والاصل فى الخبر التنكير **فان قيل** ينتقض بقولهم اعجبني ان ضربت زيدا **قلنا** الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا حكما لان ان ضربت مؤول بضربك زيدا فان قيل التعريف غير جامع لخروج فاعل شبه الفعل والافعال الناقصة لعدم الاسناد اليهما لان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى الخ ولا فائدة فى هذا الاسناد قلنا المراد من الاسناد النسبة فذكر الاخص واريد الاعم فان قيل التعريف غير مانع لدخول عمرو فى قام زيد وعمرو لانه اسند اليه الفعل

ولو يقل له فاعل قلنا ان المراد بالاسناد هو الاسناد بالاصالة لا بالتبع وعمرو مسند اليه بالتبع فان قيل قد ذكر الاسناد مطلقا فاراده الاسناد المفيد بالاصالة تقييد المطلق بلا قرينة قلنا القرينة بالتقييد ذكر التوابع لان توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لو كانت داخلة فيها فذكر ما بعد ها لغو فان قيل المراد بالفعل لا يخلو اما اللغوى الحدث او الاصطلاحى وهو النسبة والحدث والزمان فان كان الاول فذكر شبه الفعل مستدرك لانه ايضا فعل لغوى وايضا لا يصح ارجاع الضمير فى شبهه اليه لان شبه الفعل مشابه للفعل الاصطلاحى لا اللغوى وان كان الثانى فهو كذب حسا لان الصادر من الفاعل هو اللغوى لا الاصطلاحى قلنا المسند الى الفاعل فعل اصطلاحى صورة واللغوى معنى فلا يرد او نقول عبارة المص محمول على الاستخدام وهو ما كان للفظ معنيان يراد احدهما بذكر لفظه صريحا والآخر يراد بارجاع الضمير اليه فهنا للفعل معنيان لغوى واصطلاحى فاللغوى اريد من ذكر الفعل والثانى اريد بارجاع ضمير شبهه اليه مثاله ثابت فى قول الشاعر ؎

اذا نزل السماء بارض قوم ٭ رعيناه ولو كانوا عضابا

فللسماء معنيان مجازيان المطر والمنبت فاريد الاول بلفظه بقرينة نزل والثانى بارجاع ضمير رعيناه اليه بقرينة رعيناه او شبهه اى والفاعل ما اسند اليه ما يشبهه فى العمل كاسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم الفعل او شبهه تقديما وجوبا نوعيا الواو للحال والماضى المثبت اذا وقع حالا لابد فيه من قد ظاهرة او مقدرة وهنا مقدرة ولم يظهر لئلا يلزم تكرار النقش وافرد ضمير قدم لجواز ارجاع ضمير الواحد الى ما هو متعدد او عليه اى على ذلك الاسم فان قيل تعريف الفاعل لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المبتدأ فى هذا التركيب كريم من يكرمك فان كريم مسند الى كلمة من لانه مسند الى ضمير راجع الى من والاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه حقيقة ومقدم على من مع انه مبتدأ لا فاعل قلنا المراد بالتقديم الوجوبى وتقديم كريم على من تقديم جوازى لجواز من يكرمك كريم ايضا فان قيل تعريف الفاعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ فى قولك فى الدار رجل لان الظرف مسند الى المبتدأ وهو رجل لانه مسند الى ضميره والاسناد الى ذلك الشئ حقيقة والظرف مقدم عليه

وجوبا لان المبتدأ اذا كان نكرة يجب عليه تقديم الخبر الظرف للتخصيص مع انه ليس بفاعل بل هو مبتدأ قلنا المراد بالتقديم التقديم الوجوبي النوعي وهذا التقديم الوجوبي الضروري يعني نوع ما اسند الى الفاعل واجب التقديم عليه ونوع ما اسند الى المبتدأ غير واجب التقديم عليه بل يجب التقديم في بعض الافراد كما كان المبتدأ نكرة **على جهة قيامه به** اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه بالفاعل بان يكون على صيغة الفعل المعلوم او على حكم صيغة المعلوم كاسم الفاعل او الصفة المشبهة **فان قيل** ان قوله على جهة قيامه به جار ومجرور وكل جار ومجرور اذا وقع في محل لابد فيه من الاعراب المحلي فما الاعراب المحلي فيه **قلنا** الاعراب المحلي فيه النصب على المصدرية **فان قيل** النصب على المصدرية غير صحيح لان الفعل غير مشتمل عليه قلنا النصب فيه على المصدرية باعتبار الموصوف المحذوف اي اسنادا فان قيل صفتية الجار والمجرور باعتبار المتعلق فمتعلقه لا يخلوا اما ان سند المذكور او سند المحذوف فعلى الاول يلزم تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف وكلاهما غير جائزين قلنا متعلق على جهة ليس الامران المذكوران بل امر آخر فيكون التقدير اسنادا واقعا على جهة قيامه به **فان قيل** تعريف الفاعل لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الفاعل في مثل مات زيد وطال عمرو لان المتبادر من القيام القيام بمعنى الحدث والموت والطول ليسا بحادثين صادرين من الفاعل قلنا المراد بقيام الفعل كونه على صيغة المعلوم او على حكمها سواء كان حادثا من الفاعل او قائما به بدون الصدور منه **فان قيل** عمدة هذا الفن المفصل وهو لم يذكر هذا القيد اعني على جهة فلم ذكر المصنف هذا القيد قلنا الاحتياج الى هذا القيد على مذهب من لم يجعل المفعول ما لم يسم فاعله داخلا في الفاعل كالمصنف لاخراجه عن تعريف الفاعل واما على مذهب من جعله داخلا في الفاعل كصاحب المفصل فلا بد من ترك هذا القيد ليدخل فيه **مثل** زيد في قام زيد مثال لما اسند اليه الفعل **و** مثل ابوه في **زيد قائم ابوه** مثال لما اسند اليه شبه الفعل **والاصل** اي الاولى وما ينبغي في الفاعل عند عدم المانع **ان يلي الفعل** المسند اليه بان يكون بعد الفعل متصلا به ولا يكون شئ آخر من معمولات الفعل مقدما عليه لانه كالجزء من الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فبدليل اسكان اللام في

فی ضربت لئلا یلزم توالی اربع حرکات فیما هو کالکلمة الواحدة فلولم یکن کالکلمة الواحدة مع الفعل لا یسکن اللام کما فی اتصال المفعول به نحو ضربک، واما معنی فلان الفعل لا یوجد بدون الفاعل وجزء الشئ یلی الشئ **فان قیل** ان الاصل بمعنی القاعدة والتخلف عن القاعدة غیر جائز فینبغی ان یکون ضربک زید ممتنعا **قلنا** الاصل ههنا بمعنی الراجح والاولی لا بمعنی القاعدة **فان قیل** ینقض بضربک زیدا لانه لیس ایلاء الفاعل فیه اصلا بل ممتنع **قلنا** الاصل فی الفاعل ایلائه الی الفعل عند عدم مانع الایلاء وههنا وجد المانع من الایلاء وهو اتصال ضمیر المفعول بالفعل فقدم المفعول علیه لئلا یلزم انفصال الضمیر وهو خلاف المفروض فان قیل کما ان الاصل فی الفاعل ایلائه الی الفعل کذلک الی شبهه قلنا المراد بالفعل المسند الی الفاعل وهو اعم من ان یکون فعلا او شبهه من قبیل ذکر الخاص واراده العام لکن لم یذکر شبه الفعل اکتفاء بالاصل **فان قیل** الایلاء بحسب المفهوم اعم من ان یکون قبل الفعل او بعد الفعل والحال ان قبلیة الفاعل علی الفعل ممتنع کما فهم من التعریف قلنا المراد بالایلاء ان یکون بعده **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یکون ضرب عمرا زید علی الاصل لبعدیته عن الفعل قلنا المراد بالبعدیة البعدیة مع الاتصال والفاعل ههنا لیس متصلا بالفعل فلیس علی الاصل فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یکون قام الرجل علی الاصل لتقدم اللام علی الفاعل قلنا معنی الایلاء ان لا یقع بین الفعل والفاعل شئ من معمولات الفعل مقدما علی الفاعل واللام لیس من معمولات الفعل **فلذلک** الاصل الذی یقتضی تقدم الفاعل علی سائر معمولات الفعل **جاز** الحاق الضمیر بالمفعول الراجع الی الفاعل المتأخر **نحو ضرب غلامه زید** التقدم مرجع الضمیر رتبة فلا یلزم الاضمار قبل الذکر مطلقا بل لفظا فقط وذلک جائز **وامتنع** الحاق الضمیر بالفاعل الراجع الی المفعول المتأخر **نحو ضرب غلامُه زیدا** التاخیر مرجع الضمیر لفظا ورتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة وذلک غیر جائز عند الجمهور خلافا للاخفش وابن جنی فانهما یجوزان ذلک کما جاء فی قول الشاعر ع

جزی ربه عنی عدی ابن حاتم ؛ جزاء الکلاب العاویات وقد فعل ؛

فربه فاعل الفعل وضمیره راجع الی المفعول المتأخر وهو العدی فلولم یجز لما وقع فی الشعر قلنا ضمیر الاضمار قبل الذکر لضرورة الشعر فلا یقاس علیه حال سعة الکلام او نقول ان الضمیر راجع الی مصدر فعل المذکور فیکون التقدیر جزی ربّ الجزاء لما فرغ المصرح عن بیان

اصالة تقديم الفاعل وجواز تاخيره شرع فى بيان مواضع وجوب تقديمه بعارض فقال
واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع **لفظا**
منصوب على التميز عن نسبة انتفى الى الاعراب **فيهما** اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا
و فى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة **والقرينة** اى الامر الدال
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لا بالوضع فههنا اربع صور احديها انتفائهما
فيهما نحو ضرب موسى عيسى وثانيتها وجودهما فيهما نحو ضربت زيدا هندو وثالثهما وجود
الاعراب فقط نحو ضرب زيدا عمرو رابعتها وجود القرينة فقط لفظية نحو ضربت
موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى ففى الصورة الاولى وجب تقديم الفاعل
على المفعول دفعا للبس ولا يجب فى الصورة الثلاثة الاخيرة لعدم الالتباس **فانقيل**
ينبغى ان يكتفى المصنف بذكر القرينة بدون الاعراب اذ القرينة شاملة للاعراب اذ
كلواحد منهما دال على الفاعل والمفعول **قلنا** لانسلم انهما متناولة للاعراب اذ الدال على
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع والقرينة بعكسه لان الموضوع لا يسمى انه قرينة
على الموضوع له فان قيل ضمير فيهما راجع الى الفاعل والمفعول والفاعل مذكور لكن المفعول
غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الفاعل مذكور صراحة و فى ضمن الامثلة ايضا
والمفعول مذكور فى ضمن الامثلة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر **او كان الفاعل مضمرا**
متصلا بالفعل بارزا كان او مستكنا الاول ضربت زيدا والثانى زيد ضرب غلامه
بشرط تاخير المفعول عن الفعل فلا يرد بمثل زيدا ضربت ان الفاعل ضمير متصل بالفعل
ولم يجب تقديم الفاعل لان المفعول اذا قدم على الفعل قدم على الفاعل بالطريق الاولى
او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل **بعد الا** فان قيل هذا منقوض بقوله ما ضرب الا عمرا
زيد فان المفعول فيه وقع بعد الا ولم يجب تقديم الفاعل عليه قلنا ههنا صورة ثالث فتقديم
الفاعل واجب بشرط توسط الا بين الفاعل والمفعول فى صورتى التقديم والتاخير فمثال وجوب
تقديم الفاعل نحو ما ضرب زيدا الا عمرا ومثال وجوب تاخير الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد و
اما اذا قدم المفعول مع الا فلا يلزم تقديم الفاعل لعدم انقلاب حصرا المطلوب فى هذه الصورة
او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا **وجب تقديمه** اى تقديم الفاعل على المفعول
فى جميع هذه الصورة اما فى الاولى فللتحرز عن الالتباس واما فى الثانية فلما فات الاتصال

والانفصال واما فى الثالثة فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ماضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمر مع جواز كون عمر مضروبا لشخص آخر فلو قدم المفعول بشرط الاوسط الاويقال ماضرب عمرا الازيد فيفهم منه انحصار مضروبية عمر فى زيد مع جواز كون زيد ضاربا لشخص آخر لان الحصر فى مدخول الا واما فى الصورة الرابعة فالحصر فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب الحصر المطلوب قطعا لما كان الاصل فى الفاعل التقديم وقد يجب تاخيره بعارض فاشار المصنف الى مواضع وجوب تاخيره فقال **واذا اتصل به** اى بالفاعل **ضمير مفعول** نحو ضرب زيدا غلامه **او وقع** الفاعل **بعد الا** فان قيل ينتقض هذه القاعدة بنحو ماضرب الا زيد عمرا فان الفاعل قد وقع بعد الا ولم يجب تاخيره قلنا تاخير الفاعل لازم بشرط توسط الا بين الفاعل والمفعول فى صورة التقديم والتاخير وههنا قد مر مع الا فلا يجب التاخير لعدم انقلاب الحصر المطلوب اذ الحصر فى مدخول الا وهو زيد قد مر واخر **او وقع معناها** نحو انما ضرب عمرا زيد **او اتصل مفعوله به** اى بالفعل بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل فان قيل ينتقض بنحو ضربتك لان المفعول ضمير متصل بالفعل ولم يجب تاخر الفاعل فاجاب المصنف **وهو** اى الفاعل **غير متصل** بالفعل نحو ضربك زيد **وجب تاخيره** اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى الاول فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى الثانية والثالثة فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى الرابعة فلمنافات الاتصال لما كان الاصل فى العامل الذكر لان الابقاء على الاصل اصل وقد يحذف على القلة اشار المصنف الى قلة الحذف بايراد قد المفيدة للتقليل فى المضارع فقال **وقد يحذف الفعل** الرافع للفاعل **لقيام قرينة** اى وقت حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف فان قيل حذف الفعل بحث عن الفعل فينبغى ان يذكر فى بحث الفعل وذكره ههنا خروج عن البحث وايضا كما يحذف الفعل كذلك شبه الفعل قلنا المراد بالفعل الرافع للفاعل اعم من ان يكون فعلا او شبهه من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم

قوله مع جواز كون عمرا الخ فان قيل هذا منقوض بقولنا ما خلق الله تعالى على احسن الصورة الا يوسف لامتناع كون يوسف مخصوصا بشخص آخر قلنا ان الا تدل على انحصار شئ آخر فى مدخوله المتصل ولا تدل على انحصار مدخوله المتصل فى شئ آخر وليس المراد الا تدل على عدم انحصار مدخوله المتصل فى شئ آخر فمراد الاستاد بجواز كون عمر مضروبا لشخص آخر الجواز بالنص الى كلمة الا يعنى ان الا لا يمنع الجواز بان الا لا تدل على الانحصار ولا تدل على عدم الانحصار سواء كان فى نفس الامر منحصرا اولا ۱۲ مولانا عبد الحليم كر هستانى عفى عنه

وذكر الفعل للاصالة لا للحصر به وايضا هو رافع للفاعل فيكون من متعلقات الفاعل والبحث عن متعلقات الشئ بحث عنه فلا يلزم الخروج عن البحث فان قيل اللام فى قوله لقيام علية ومدخولها علة لما قبلها فعند وجود العلة وهى القرينة وجود المعلول وهو الحذف ضرورى والامر ليس كذلك اذ القرينة مجوزة للحذف لا موجبة له وايضا يلزم التناقض فى كلام المصرح لان جواز يدل على عدم الوجوب قلنا اللام بمعنى الوقت كما جاء فى قوله تعالى أَقِمِ الصلوة لِدُلُوكِ الشمس اى وقت دلوك الشمس او نقول اللام علتية لكن العلة على قسمين مجوزة مصححة للمعلول وموجبة مستلزمة للمعلول والمراد ههنا الاول ولا شك ان القرينة علة مجوزة مصححة للحذف فحينئذ لا يلزم التناقض فان قيل نسبة القيام الى القرينة غير جائز لان القيام ينسب الى الاجسام والقرينة من الاعراض قلنا القيام بمعنى الحصول من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فانقيل الرفع فى الفاعل قرينة على حذف الفعل لانه اثر لا بد له من المؤثر فلما لم يكن المؤثر ملفوظا علم انه محذوف قلنا المراد بالقرينة القرينة الدالة على تعيين المحذوف والرفع قرينة على مطلق الحذف لا على تعيين المحذوف **جوازا** اى حذفا جائزا فان قيل ان قوله جوازا منصوب وللنصب طرق كثيرة فما وجه النصب قلنا انه منصوب على انه مفعول مطلق فان قيل شرط المفعول المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء وههنا يحذف مشتمل على حذف لا على جواز قلنا انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف فيكون التقدير حذفا جائزا فان قيل لو صيغ حذفا يجوازا غير صحيح لانه يلزم حمل المبتدأ المغاير على الاخر لان الحذف عبارة عن الاسقاط من اللفظ والجواز عبارة عن الامكان متسوى الطرفين قلنا ان جواز مصدر مبنى للفاعل فيكون التقدير حذفا جائزا فان قيل ان حذف الوصف وجائز ذات مع الوصف فيلزم حمل ذات مع الوصف على صرف الوصف وذلك غير جائز لعدم الاتحاد بينهما فى ما صدقا عليه قلنا حمل ذات مع الوصف على صرف الوصف غير جائز اذا لم يكن صرفا الوصف من افراد ذات مع الوصف وهى الحذف من افراد الجائز اذ الجائز قد يكون حذفا **فى مثل زيد** متعلق بحذفا فان قيل الحذف فى مثل زيد كذب حسا قلنا الدار بمثل زيد كلما كان جوابا للسوال محقق **لمن قال من قام** والحذف فيه موجود فان قيل جاز ان يكون قام علم زيد مرادف له فيكون معنى من قام من زيد فلا يوجد الفعل فى السوال قلنا ليس المراد من قام كونه علما بل المراد منه الماضى المشتق من القيام فيجوز فى جواب هذا السوال زيد بحذف قام بقرينة السوال لان المذكور فى السوال

كالمعاد فى الجواب للمطابقة بينهما ويجوز قام زيد بذكره لان القرينة ليست موجبة للحذف فان قيل مالوجه ان هذا التركيب من باب حذف الفعل والباقى فاعل ولم يكن من باب حذف الخبر والباقى مبتدأ قلنا لو كان من باب حذف الخبر يلزم حذف كل الجملة والتقليل فى الحذف اولى من التكثير فان قيل فعلى هذا لا يطابق الجواب السوال لان السوال جملة اسمية والجواب فعلية قلنا ان السوال وان كان اسمية صورة ولكنه فعلية حقيقة لان من قام فى الاصل اقام زيد ام عمر ام بكر لكن لما تعذر السوال من كل فرد اورد فى ضمن امر كلى وهو كلمة من و كذلك يحذف الفعل جوازا فيما كان جواباً لسوال مقدر كما فى قول الشاعر فى مرثية يزيد ابن نهشل ع:

؛ لبيك يزيد ضارع لخصومة؛	
؛ ومختبة مما تطيح الطوائح؛	

فان قيل المثال لا يطابق الممثل لان الممثل حذف الفعل وليس حذف الفعل لانه يحتمل ان يكون لبيك على صيغة المعلول ويزيد بالنصب مفعوله وضارع فاعل لبيك فلا يكون مما نحن فيه قلنا فى البيت احتمالات ست الاول ان قوله لبيك على صيغة المجهول ويزيد مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وضارع فاعل فعل محذوف والثانى ان يزيد منادى حذف حرف ندائه وضارع مفعول مالم يسم فاعله لبيك والثالث ان يزيد مفعول مالم يسم فاعله وضارع بدل منه بدل الغلط والرابع ان ضارع منادى حذف حرف ندائه والخامس ان ضارع خبر مبتدأ محذوف اى الباكى ضارع والسادس ان لبيك مبنى للفاعل ويزيد بالنصب مفعول به وضارع فاعل لبيك والمثال بناء على الاحتمال الاول لا على الخمسة الاخيرة فقوله ضارع بمعنى عاجز ذليل فاعل فعل محذوف وهو يبكيه والقرينة عليه السوال المقدر وهو من يبكيه لان لبيك صيغة مجهولة والصيغة المجهولة منشاء التردد والابهام والتردد والابهام منشاء السوال فيكون التقدير و لبيك يزيد فكان السائل سال من يبكيه فاجاب ضارع اى يبكيه ضارع ثم حذف يبكيه بقرينة السوال فان قيل اللام فى قوله لخصومة لا يخلو اما متعلق لبيك المقدر واما متعلق بضارع فان كان الاول فاللام فى قوله لخصومة اجلية وهى ما تجعل المدخول علة لما قبلها

ه قوله مما تطيح الخ فان قيل الفاعل والمفعول مالم يسم فاعله مالم يعلم تعلق الفعل صدورا او وقوعا به قبل الذكر من نفس الفعل والطوائح قد علم تعلق تطيح به قبل الذكر من نفس الفعل فيكون من قبيل ذكر ضارب وهو لا يجوز قلنا المراد بالطوائح البليات التى من شانها ليس الا الاهلاك ويكون الا هلاك من لوازمها ولم يعلم تعلق تطيح بالمهلكات الكفائية بل المعلوم هو التعلق بنفس المهلكات والجواب بان اللام موصول هو فاعل لا يجرى نفعالان بيان الموصول لا يكون الا بالمهلة ام مولانا عبد الحكيم عفى عنه

والخصومة ليست علة للبكاء بل علة البكاء فوت يزيد وان كان الثاني يلزم عمل اسم فاعل بلا اعتماد قلنا انه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف المحذوف اى شخص ضارع فان قيل الاعتماد بالموصوف المحذوف لا يكتفى للعمل قلنا للظرف كافية ادنى رائحة من الفعل او نقول اللام متعلق بليبك و اللام وقتية وقوله مختبط معطوف على ضارع وكلمة من اجلية وما مصدرية اولت تطيح بتاويل الاطاحة وهو الاهلاك والطوائح جمع مطيحة من غير القياس كلوافح جمع ملفحه فاعل الفعل والمفعول محذوف فيكون المعنى ويبكيه مختبط اى سائل بلا وسيلة من اجل اهلاك المهلكات امواله وما يتوسل به الى تحصيل الاموال لانه كان المعطى للسائلين بلا واسيلة و قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه **وجوبا** اى حذفا واجبا **فى مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك** والمراد به كل موضع حذف الفعل فيه ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف سواء كان هذه الآية الكريمة او غيره نحو ان احد من الضاربين ضربك فاحد فاعل لفعل محذوف وجوبا لوجود القرينة وساد مسد اما القرينة فهى دخول حرف الشرط على الاسم لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل وجوبا وليس ههنا الفعل لفظا فعلم انه مقدر واما ساد المسد فهو اقامة المفسر مقام المفسر فيكون التقدير وان استجار احد من المشركين استجارك ثم حذف المفسر واقيم المفسر مقامه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر **فان قيل** الجمع بينهما جائز كما فى قولك جاءنى رجل اى زيد **قلنا** الجمع ممتنع اذا كان الابهام ناشيا من الحذف والابهام ههنا لنكارة رجل **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء **قلنا** لا يجوز رفعه بالابتداء لئلا يلزم دخول حرف الشرط على الاسم **وقد يحذف** اى الفعل والفاعل **معا** دون الفاعل وحده لان النسبة فى مفهوم الفعل ماخوذ الى الفاعل فان حذف الفاعل وحده يلزم وجود النسبة فى الفعل بدون الطرفين وهو غير جائز واذا حذف الفعل حذفت النسبة فيه ايضا فلا يلزم وجود النسبة بدون الطرفين **فى مثل نعم** جوابا **لمن قال اقام زيد** فحذفت الجملة الفعلية وهى قام زيد لوجود قرينة السوال وليس بواجب لعدم وجود سد المسد **فان قيل** ينبغى ان يكون هذا الحذف واجبا لقيام نعم فى مقام الجملة **قلنا** ان نعم حذف لا يصلح ان يكون قائما مقام الجملة اذا غير المستقل لا يقوم مقام المستقل واما اقامة يا مقام ادعو اسما عى لا يقاس عليه غيره **فان قيل** لما كان هذا التركيب من باب حذف الفعلية لم لا يجوز ان يكون الجواب مطابقا للسوال ولو كان من باب حذف الاسمية

ك من باب حذف الاسمية اى نعم زيد قام قلنا لو كان من باب حذف الفعلية يكون الجواب

لايجيئ المطابقة بينهما والمطابقة اولى من عدم المطابقة **واذا تنازع** فان قيل البحث عن التنازع خروج عن البحث لان البحث فى احوال الفاعل والتنازع صفة الفعلين قلنا فرغ المصنف عن احوال الفاعل الذى لاتنازع فيها شرع فى الفاعل الذى فيه التنازع فلايكون الا من احوال الفاعل **فان قيل** فعلى هذا لايصح بحث التنازع فى المفعول **قلنا** التنازع فيه لاطراد الباب واذا تنازع اى توجه بحسب المعنى بشرط صحة وقوع الاسم الظاهر موقعا يصح ان يقع فيه الاسم معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدلية **الفعلان** اى العاملان او اكثر منهما **فان قيل** ان نسبة التنازع الى الفعلين غير صحيح لانه فى اللغة جنگ كردن بايك ديگر وهذا المعنى يتصور فى ذوى الارواح لا فى غيره والفعلان غير ذى الروح **قلنا** المراد بالتنازع ههنا التوجه **فان قيل** توجه العاملين لايكون الا بعد التركيب وبعده لايكون الاسم الا معمولا لاحدهما فكيف يتصور التنازع فيه وايضا التوجه لايكون الا فى ذى الروح **قلنا** المراد بالتوجه التوجه بحسب المعنى والتصور فى القلب قبل التركيب ويعبر عنه بالمعارضة فيكون المعنى اذا تعارض الفعلان فان قيل لما كان المراد من التوجه بحسب المعنى ينبغى ان يجرى التنازع فى الضمير المتصل ايضا لوجود توجهما اليه بحسب المعنى قلنا المراد انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه بشرط ان يصح وقوع اسم الظاهر معمولا لكل واحد منهما والضمير المتصل غير واقع فى موقع يصلح فيه معمولية لكل واحد منهما لانه اما متصل بالاول فهو معمول للاول واما منفصل بالثانى فهو معمول للثانى فلا يتصور التنازع فيه **فان قيل** لما كان الاسم الظاهر معمولا لكل واحد منهما فيلزم تواردالمؤثرين على اثر واحد **قلنا** ان الاسم بحسب التصور قبل التركيب يصلح معموليته على سبيل البدلية لا على سبيل الاجتماع فان قيل التنازع كما يجرى فى الفعل كذلك يجرى فى شبه الفعل نحو زيد كريم شريف فى الفاعلية وزيد معطى ومكرم عمرا فى تنازع شبه الفعل فى مفعولية الاسم فتخصيص التنازع بالفعل باطل قلنا المراد بالفعلان العاملان من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان قيل لما كان المراد منهما العاملان فلم لم يذكرا العاملان قلنا اقتصر على ذكر الفعل لاصالته فى العمل **فان قيل** تخصيص التنازع بالعاملين غير مستقيم اذ التنازع كما يجرى فى العاملين كذلك يجرى فى اكثر منهما كما فى قولهم كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت لهذه الافعال الخمس تقتضى مفعولية قولهم على ابراهيم **قلنا** ذكر العاملين ليس لاجل الحصر بهما بل اكتفى المصنف على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان فان قيل التنازع اذا كان فى اكثر

من الفعلين بای طريق يقطع فأجاب مولانا عبد الغفور الاول كالاول والبواقی كالثانی او الاخير كالثانی والبواقی كالاول **ظاهرا** اے اسما ظاهرا واقعا **بعدهما** ای بعد الفعلين اذا التقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحق للعمل قبل ذكر الثانی واحترز بالظاهر عن الضمير اما الضمير المتصل كالجزء مما يتصل به فجزء الكلمة لا يصلح ان يكون معمولا لكلمة اخرى واما الضمير المنفصل نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه ثلثة مذاهب فعلى الكسائی يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا وعلى مذهب الجمهور وان تصور فيه التنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو الاضمار فی الاول عند البصريين وفی الثانی عند الكوفيين لان الاضمار اما بدون الا او مع الا فعلی الثانی يلزم اضمار الحرف والحرف لا يصلح والاستثناء وعلی الاول يلزم فساد المقصود اثبات الفعل وهذا يفيد نفی الفعل **فان قيل** ظاهرا منصوب وطرق النصب كثيرة فما وجه النصب **قلنا** نصبه علی المفعولية لقوله تنازع **فان قيل** تنازع باب تفاعل وهو لازمی فكيف ينصب منه ظاهرا **قلنا** باب التفاعل علی قسمين احدهما ما يكون منقولا عن المفاعلة التی تتعدی الی مفعول واحد فيصير لازما لانه يقتضی فاعلين ففاعل المفاعلة ومفعولها فاعلين للتفاعل فبقی لازما كتضارب زيد عمرا وهو منقول من ضارب المتعدی الی الواحد والثانی ما يكون منقولا عن المفاعلة التی تتعدی الی الاثنين فاذا اخذ منه التفاعل ففاعل المفاعلة ومفعولها الاول يكونان فاعلين للتفاعل لانه يقتضی الفاعلين كتجاذبنا الثوب فيكون التقدير تنازع فعلی فعلا ظاهرا فاذا نقل الی تنازع فصار فعل فعلا فاعلا لتنازع فصار التقدير تنازع الفعلان وبقی ظاهرا منصوبا علی المفعولية وانما قدر الشارح متعلق بعدهما واقعا ولم يجعله ظرفا للظاهر لانه نقل عن معنی الوصفية المقابل للخفی الی الاسم الظاهر المقابل للضمير فيكون جامدا غير صالح للتعلق والعمل ولو بقی علی الوصفية يلزم الفساد فی المعنی اذ هذا القيد اورد للاحتراز عن الضمير وذا لا يحصل بالظاهر المقابل للخفی لان ظهور الضمير يكون بعدهما الضمكما فی ما ضرب واكرم الا انا **فقد يكون** تنازع الفعلين **فی الفاعلية** بان يكونا متفقين فی اقتضاء الفاعلية الاسم الظاهر سواء كان الفاعل حقيقة او حكما مثل مفعول ما لم يسم فاعله **مثل ضربنی واكرمنی زيد** و قد يكون تنازعهما **فی المفعولية** بان يكونا متفقين فی اقتضاء المفعولية الاسم الظاهر والمفعول اعم حقيقة او حكما فيشمل المفعول به بواسطة حرف الجر **مثل ضربت واكرمت زيدا** او قد يكون تنازعهما **فی الفاعلية و**

المفعولية فان قيل التنازع اذا وقع فى الفاعلية والمفعولية يحصل الاختلاف فلا حاجة الى قوله مختلفين قلنا التنازع فى الفاعلية والمفعولية يتصور على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية الاسم ومفعولية الاسم الآخر بان يكون المتنازع فيه امرين فهذه الصورة ليس قسما ثالثا من التنازع مقابلا للاوّلين بل هى اجتماع القسمين الاوّلين اذ الثالث ما يكون الفعلان فيه مختلفين فى الاقتضاء وهما متوافقان فى الاقتضاء نحو ضرب واهان زيد عمرا وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه بان يكون المتنازع فيه امر واحد وهذا هو القسم الثالث المقابل للاوّلين فذكر المص قوله مختلفين اى حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء لتخصيص هذه الصورة بالارادة فان قيل ان قوله مختلفين حال وهو يقتضى العامل وذى الحال فما هما قلنا العامل فيه معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان فاعل يكون نفس الضمير ويبعد منه معنى الفعل لاعتبار المرجع ولا يكون عامل مختلفين التنازع المذكور بقوله واذا تنازع لبعده والفصل الكثير فلا يسبق الذهن الى كون تنازع عاملا فى مختلفين واما ذو الحال فهو الفعلان المفهومان من ارجاع ضمير يكون الى مصدر تنازع اى تنازع الفعلين ويجوز الحال من المضاف اليه لانه فاعل المصدر ولم يكن العامل قوله يكون لعدم اتحاد عامل ذى الحال والحال فان قيل مالوجه للمصحيث اورد المثالين للقسمين الاوّلين ولم يورد مثال القسم الثالث قلنا انما لم يورد له مثالا لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثانى حصل مثال للقسم الثالث فلا حاجة الى ايراد مثال للقسم الثالث وايضا مثال القسم الثالث يتصور بوجوه كثيرة فلجعله المصلين ذهب الذهن الى الكل ولئلا يلزم ترجيح باختيار بعض الصور وهذا يتصور على ستة عشر صورة ثمانية على مذهب البصريين وثمانية على مذهب الكوفيين فصرح الشارح بالاربعة بتقديم رافعهما وتاخير ناصبهما والاسم الظاهر منصوب واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا بان يتقدم الناصب على الرافع فيختار النحاة البصريين اعمال الفعل الثانى فانه اقرب الطالبين الى المعمول والحق للقريب ثم للبعيد مع تجويزهم اعمال الاوّل ويختار النحاة الكوفيون الاوّل اى اعمال الفعل الاوّل لانه اسبق الطالبين والسبقية من

اسباب الترجيح وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الثانى كما هو مذهب البصريين وبدأنا بمذهبهم لانه هو المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل فى الفعل الاوّل اذا يقتضى الاوّل الفاعل لانه اذا اعمل الثانى فلقطع التنازع فى الاوّل طرق ثلثة الحذف فى الاوّل او الاظهار للاوّل او الاضمار فى الاوّل فان حذف الفاعل للاوّل يلزم حذف الفاعل وان اظهر يلزم التكرار فاذا لم يجد الحذف والاظهار وجب الاضمار ويجوز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير فى ما بعد فيكون الاسم الظاهر معمولا للثانى وتفسيرا للضمير الاوّل على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اى على موافقة الاسم الظاهر فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لانه مرجع الضمير والضمير موافق للمرجع فى هذه الامور فان قيل قد علم من قوله اضمرت ان الجمهور ليسوا بقائلين على الحذف فلا حاجة الى قوله دون الحذف قلنا صرح بقوله دون الحذف ولم يكتف بما علم ضمنا ليترتب عليه خلافا للكسائى لانه لو لم يقل دون الحذف فعلم ان خلاف الكسائى عن الجمهور فى الاضمار لكن لا يعلم انه يحذف او يظهر وانما لا يحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل فان قيل ينتقض باضربن واضربى وضربى زيد قلنا لا يجوز حذف الفاعل بدون سد المسد وههنا وجد سد المسد وهو الضمة والكسرة ومفعول ما لم يسم فاعله خلافا للكسائى فانه يحذف لانه لقطع التنازع طرق ثلثة الحذف والاضمار والاظهار فان اظهر يلزم التكرار وان اضمر يلزم الاضمار قبل الذكر واذا لم يجز الاضمار والاظهار وجب الحذف وجاز اعمال الثانى مع اقتضاء الفعل الاوّل الفاعل كما هو مذهب الجمهور وانما قال قوله وجاز مع انه يعلم من قوله فان اعملت الثانى ليترتب عليه قوله خلافا للفراء فان عنده لا يجوز اعمال الثانى عند اقتضاء الفعل الاوّل الفاعل لانه لو اعمل الثانى والاوّل يقتضى الفاعل فلقطع تنازعه طرق ثلثة الاضمار كما هو مذهب الجمهور وهو الشنيع او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائى وهو الاشنع فيجب عنده اعمال الفعل الاوّل ليخلوا عن الاشنع والشنيع وعنه روايتان آخريتان احدهما تشريك الرافعين فعلى هذا يلزم توارد العاملين على معمول واحد والثانى اعمال الثانى واضمار الفاعل للفعل الاوّل بعد الاسم[ع] الظاهر فى صورة تاخيرا لناصب

ع قد فى صورة واضعهما كما فى صورة التاخر الخ فالمثال الاوّل للاوّل والثانى للثانى فى العبارة ۱۲

نحو ضربنى واكرمنى زيد وضربنى واكرمت زيدا هو وجواب الجمهور الى الكسائى والفراء ما عرفت وحذفت المفعول ان اقتضى الاوّل المفعول اذ لقطع التنازع طرق ثلثة الحذف والاضمار والاظهار فان اضمر يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة وان ذكر يلزم التكرار واذا لم يجز الاضمار والاظهار وجب الحذف وحذف المفعول جائز ان استغنى عنه والاستغناء فى ماعدا افعال القلوب والا وان لم يستغن عنه اظهرت بان يكون الفعلان المتنازعان من افعال القلوب نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لو اضمر فى الاوّل يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة وان حذف عنه يلزم حذف احد مفعولى افعال القلوب وذالك غير جائز وان اعملت الفعل الاوّل كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل فى الفعل الثانى ان اقتضاء نحو ضربنى واكرمنى زيد فزيد مرفوع لضرب واضمر فى اكرمنى ضمير راجعا الى زيد لتقدمه رتبة وان اخر لفظا واضمرت المفعول فى الفعل الثانى ان اقتضاه على المذهب المختار ولا تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير الاسم المذكور وليس الفعلان من باب التنازع فلا يكون المتكلم الملفوظ مطابقا لمقصود المتكلم اذ مقصود المتكلم بيان مكارم الاخلاق بانى مكرم للذى ضربنى فمكرم للذى اكرمنى بالطريق الاولى وذالك المقصود لا يحصل الا اذا كان المتنازع فيه اسما واحدا الا ان يمتنع مانع الاستثناء متعلق بكلا الامرين فيكون المعنى اضمرت على المختار وحذفت على غير المختار الا ان يمتنع مانع من الاضمار والحذف فتظهر المفعول وذالك المانع فيما اذا كان الفعلان من افعال القلوب نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فلما اعمل حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاوّل فى حسبتهما قطعا لاوّل التنازع واظهر المفعول الثانى وهو منطلقين لمانع من الاضمار والحذف اما الحذف فلعدم جواز حذف احد المفعولين للافعال القلوب اما المانع من الاضمار فانه لو اضمر مفردا ويقال حسبنى وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا خالف المفعول

عه قوله فى الفضلة الخ لعل مراد الاستاد بلزوم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة بدون التفسير المحض فيما بعد والا فاضمار قبل الذكر فى الفضلة ليس بممتنع مطلقا بل يجوز بشرط التفسير المحض بحيث لم يذكر التفسير بدون لحاظ التفسير كما فى ربه وجلاد قوله تعالى فقضاهن سبع سموات وبالجملة الاضمار قبل الذكر يجوز فى العمدة بمطلق التفسير وفى الفضلة بالتفسير المحض ۱۲ عبد الحليم عفى عنه

الاوّل وان اضمرت مثنى و يقال حسبنى وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا خالف المرجع فلما لم يجز الحذف والاضمار وجب الاظهار **فان قيل** لا تنازع فى المثال المذكور لان الفعل الاوّل يقتضى المفعول الثانى مفرده الافراد الاوّل و الثانى مثنى لتثنية الاوّل فلا يتوجهان الى امر واحد **قلنا** ان التنازع بين الفعلين باعتبار ان كلا منهما يقتضى كون المفعول الثانى ذاتا ما متصلا بالانطلاق من غير ملاحظة التثنية والافراد ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاوّل بقول امرؤ القيس ؎

ولو انما اسعى لادنى معيشة ٭ كفانى ولم اطلب قليل من المال

فان كلا واحد من كفانى ولم اطلب متوجه الى قليل والاوّل يقتضى الرفع بالفاعلية والثانى النصب بالمفعولية وامرؤ القيس افصح شعراء العرب اعمل الاوّل فلو لم يكن اعمال الاوّل اولى لما اختاره **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون الاعمالان متساويين فلا يلزم من اعمال احد المتساويين اختياره **قلنا** يلزم كذلك اذ لا قائل من النحاة بتساوى الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال **وقول امرؤ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه** اى من باب التنازع **لفساد المعنى** على تقدير توجه الفعلين الى قليل لان البيت على تقدير التنازع يستلزم عدم السعى الى قليل و انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما لان القاعدة فى كلة لوان تجعل مدخوله المثبت شرطا كان او

عه قوله من غير ملاحظة الخ لان التنازع فى المرتبة الاولى من الذهن والقطع فى المرتبة الثانية منه والافراد والتثنية والجمع فى المرتبة الثالثة من التلفظ ۱۲ عبد الحليم عفى عنه

عه قوله على تقدير توجه الخ حاصله ان قوله ولم اطلب على تقدير التنازع لا تخلوا ما معطوف على الشرط و اما حال من ضمير كفانى المنصوب واما حال من ضمير اسع المرفوع واما مرفوع معطوف على مجموع الشرطية واما استيناف والكل باطل لان على الاوّل يلزم الحكم باستلزام السعى بعدم الطلب وهو نقيضه وعلى الثانى والثالث والرابع يلزم تقييد الكفاية بالنقيضين اعنى السعى وعدم الطلب لان كل واحد من الشرط والحال قيه وعلى الرابع عدم الطلب قيد للسعى وهو قيد لكفاية وقيد قيد الشئ قيد ذالك الشئ وعلى الرابع يلزم تقييد السعى بنقيضه ايضا وعلى الخامس والسادس يلزم الاستدراك لان مضمونه مال الشى طية بقانون لو المنافات مع البيت الثانى الثانى ۱۲ مولانا عبد الحليم عفى عنه المدرس بمدرسه دار العلوم حقانيه اكوره خٹک من مضافات پشاور ؛

وليسا من باب التنازع كما يدلّ عليه البيت الثانى ؎

ولكن ما اسعى لمجد مؤثل ؎ وقد يدرك المجد المؤثل امثال ؎

مفعول مالم يسم فاعله مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله **فان قيل** عدم التسمية الفاعل يدل على عدم وجود الفاعل والفعل لا يوجد بدون الفاعل وايضا باب سمى يسمى متعد الى مفعولين والقاعدة فى الفعل المتعدى الى المفعولين اذا اخذ منه المجهول فالمفعول الاوّل يقوم مقام الفاعل ويبقى الثانى منصوبا وليس ههنا المفعول المنصوب **قلنا** المراد من عدم تسمية الفاعل عدم ذكر الفاعل يدل على وجوده فى الاصل ثم الحذف ولما كان لم يسم بمعنى لم يذكر فلا يقتضى المفعولين لانه بهذا المعنى متعد الى مفعول واحد **فان قيل** ان مفعول مالم يسم فاعله نوع على حدة من المرفوعات فلم لم يفصله عن الفاعل بقوله و منه كما فصل المبتدأ بقوله ومنها المبتدأ **قلنا** لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا **كل مفعول حذف فاعله** اى فاعل ذالك المفعول **فان قيل** الشرط فى التعريف ان يكون صادقا على جميع افراد المحدود وعلى تقدير كلمة كل لا يصدق على فرد من افراد المحدود لان زيد فى ضرب زيد مفعول مالم يسم فاعله وليس كل مفعول حذف فاعله بل واحد وايضا التعريف للجنس و بالجنس وعلى تقدير كلمة كل يكون للجنس بالافراد لان كلمة بل لاحاطة افراد المضاف اليه **قلنا** كلمة كل خارجة عن الحد والحد مدخول الكل وارودها لظهور انطباق الحد مع المحدود **فان قيل** ضمير فاعله لا يخلوا اما راجع الى الفعل فيلزم خلوا الجملة الصفتية عن عائد الموصوف وهو المفعول وان كان راجعا الى المفعول فلا يصح اضافة الفاعل اليه لان الفاعل للفعل لا للمفعول **قلنا** الضمير راجع الى المفعول واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة وهو انه فاعل فعل متعلق بالمفعول **اقيم** هواء المفعول **مقامه** اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل وشبهه اليه وانفصال الضمير لغرض تاكيد المتصل المستتر فى

عه كما يدل عليه الخ فان قيل كلمة لكن تقع بين الكلامين المتغايرين الغير المتناقضين والكلام السابق ههنا لا يخلوا اما مثبتان بالعطف على مدخول لو واما منفى بالعطف على مجموع الشرطية او الاستيناف فعلى الاوّل لا تغاير وعلى الثانى يلزم المنافات قلنا لكن فى غير محله بل محله لو اطلب وهو عطف على الخبر او لدفع توهم كون عدم السعى لادنى معيشة للصبر والزهد فى الدنيا والاستغراق فى تعالى ورد الله عبد الحليم حنفى عفى عنه قوله واوردها الخ حاصله ان كلمة كل داخل على مجموع التعريف لا على مفعول وحده فيكون المعنى مفعول مالم يسم فاعله كل فرد من افراد هذا التعريف ولا يصدق على افراد هذا التعريف خارجا عن المعرف حتى لا يكون التعريف مانعا من دخول غير فيكون كل داخلا على المانعية التعريف ۱۲ مولانا عبد الحليم حنفى عفى عنه كوهستانى ۱۲ -

لان اسناد الفعل الى المفعول معنى غريب لابد له من وزن غريب ليدل غرابة الوزن على غرابة المعنى والوزن الغريب الخروج من الضمة الى الكسرة او من الكسرة الى الضمة لكن الخروج من الضمة الى الكسرة ثقيل والخروج من الكسرة الى الضمة اثقل والمقصود وهو دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى يحصل بالثقيل فلاحاجة الى اختيار الاثقل وانما كان فُعِلَ وزنا غريبا لانه لايوجد فى كلامهم على هذا الوزن الاوَغل ودئل وهما شاذان وانما كان يُفعل على وزن غريب لانه لم يوجد فى كلامهم اسم على هذا الوزن الا برقع وجندب وهما شاذان **فان قيل** لا تغيير صيغة الفعل الى فعل او يفعل لا يصح فى شبه الفعل **قلنا** هذا الشرط فيما اذا كان عامله فعلا واذا كان عامله شبه الفعل فشرطه تغيير صيغة اسم الفاعل الى اسم المفعول وذكر الفعل للاصالة **فان قيل** لا يتناول هذا الشرط لمفعول ما لم يسم فاعله للافعال المزيدة نحو افتعل واستفعل ويستفعل ويفتعل لعدم تغيير صيغة الفعل الى فعل او يفعل **قلنا** المراد بفعل او يفعل فعل ماضى المجهول والمضارع المجهول سواء كان من المجرد او من المزيد من ذكر الخاص وارادة العام او من قبيل ذكر العلم لان فعل و يفعل علمان للموزون و ارادة الوصف المشتهر منه وهو الخاص المجهول والمضارع المجهول **ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى** من مفعولى **باب علمت** لانه مسند الى الاوّل اسنادا تاما فلو اسند اليه الفعل لزم كون الثانى مسندا ومسندا اليه وذلك غير جائز واما اسناد المصدر الى فاعله فغير تام فلا يلزم كون الضرب فى اعجبنى ضرب زيد عمرا مسندا ومسندا اليه بالاسناد التام **ولا** المفعول **الثالث من** مفاعيل **باب اعلمت** لانه مسند الى الثانى اسنادا تاما فلو اسند اليه الفعل واسناد الفعل الى المفعول ما لم يسم فاعله ايضا تام لزم كون الشى الواحد مسندا ومسندا اليه باسناد تام وذلك غير جائز **والمفعول له** بلا لام **والمفعول معه كذلك** اى مثل المفعول الثانى والثالث فى عدم وقوعهما موقع الفاعل اما المفعول له فلان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل لفات النصب والاشعار **فان قيل** ينقض يضرب للتاديب فان قوله للتاديب مفعول له ووقع موقع الفاعل **قلنا** المراد بالمفعول بلا لام واما مع اللام فوقوعه جائز موقع الفاعل لان المشعر بالعلية هو اللام لا النصب **فان قيل** النصب فى المفعول فيه مشعر بالظرفية فينبغى ان لا يقع موقع الفاعل **قلنا** الظرفية تفهم من ذات المفعول فيه لانه زمان او مكان فلا يفوت الاشعار بالظرفية

بفوات النصب فان قيل النصب فى المفعول به مشعر بايقاع الفعل عليه مع انه يقع موقع الفاعل قلنا صيغة المجهول وضعت لايقاع الفعل عليه فلا حاجة الى النصب و اما المفعول معه فلانه المذكور بعد الواو فلو اقيم مقام الفاعل بلا واو فلا يعلم كونه مفعولا معه و لو اقيم مع الواو قالوا و دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها مع الفاعل تعين المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة مشابهة المفعول بالفاعل فى توقف تصور الفعل عليهما فكما ان الضرب لا يتصور بدون المضروب اذ لا يتصور الحال بدون المحل كما لا يتصور تبدون من صدر عنه بخلاف ظرف الزمان والمكان فان وجود الفعل يتوقف عليهما لا تعقله فالاحتياج اليهما ليس كالاحتياج اليه لقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة والفائدة فى وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا تيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه وكذا الفائدة فى تعريف الظرفين و تعيين الجار والمجرور حيث لم يقع واحد منهما نكرة لدلالة الفعل عليها فى دار جار و مجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين للاقامة موقع الفاعل من بين المفاعيل زيد وان لم يكن اى ان لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل و المفعول الاوّل من باب اعطيت اولى فى اقامته مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فى الاوّل معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه آخذ والثانى ماخوذ فجعل ما فيه معنى الفاعل قائما مقام الفاعل اولى من جعل غيره قائما مقامه فان قيل كما ان اقامة الاوّل من باب اعطيت اولى مقام الفاعل كذلك فى باب كسوت زيدا ثوبا تكوكسى زيد ثوبا لم خص باب اعطيت قلنا المراد بباب اعطيت كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاوّل واولوية اقامة الاوّل مقام الفاعل عند الامن من الالتباس بان يصلح الاوّل للآخذية لا الثانى واما عند عدم الامن من اللبس بان يصلح كل واحد للآخذية فيجب اقامة الاوّل مقام الفاعل نحو اعطى زيد عمرا والله اعلم بالصواب ومنها المبتدأ والخبر فى بعض النسخ ومنه اما الاوّل وهو ارجاع الضمير الى المرفوعات فلانه لما طال العهد وطرأ الغفلة للسامع من الضميات وهو المرفوع فلم يرض بارجاع الضمير الى الضميات بل رجع الى الصريح وهو المرفوعات واما الثانى فلموافقة قوله فمنه الفاعل فانقيل

ه الضارب كالمضروب لا يتصور بدون

كلمة من ههنا تبعيضية لعدم صحة ابتدائيتها وتبعيضيتها مسلمة على النسخة الاولى لدخولها على المتعدد وغير مسلمة على الثانية لعدم دخولها على المتعدد قلنا العبارة بحذف المضاف فيكون التقدير و من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع فتكون داخلة على المتعدد فان قيل الاحتياج الى تقدير المضاف لصحة من التبعيضية فى النسخة الثانية والتبعيضية صحيحة فى الاولى بدون التقدير فما الحاجة الى تقدير الجملة فى الاولى قلنا قدر المضاف فى الاولى موافقة للثانية او يشمل العبارة على التفصيل بعد الاجمال فان قيل فعلى هذا لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع فى النسخة الثانية قلنا تذكير الضمير باعتبار ما اضيف اليه المرجع وانما ذكر كلمة منه فى نوعى المرفوع اعنى الفاعل والمبتدأ ولم يكتف بذكرها فى نوع واحد كما فى المنصوبات لان دابه ان يذكرها فى النوع الذى هو الاصل من البواقى والنوع الاعلى فى المنصوبات واحد وهو المفعول المطلق و النوع الاصلى فى المرفوعات مختلف فيه الفاعل عند الجمهور والمبتدأ عند البعض فلذا ذكر فى المنصوبات فى نوع واحد و فى المرفوعات فى النوعين فالمبتدا الفاء للتفصيل دخلت على التفصيل بعد الاجمال هو الاسم جامدا كان او مشتقا نحو الضارب صيغة اسم فاعل صريحا كان او تاويلا نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة فى المعنى اى الخالى عن جنس العامل اللفظى المؤثر فى المعنى فان قيل التجريد يقتضى تلبس الاسم بالعوامل اللفظية ولا وذالك غير لازم فى كونه مبتدأ كما اذا تحقق الاسناد بين زيد و قائم قبل دخول العوامل بل يكونان من الاسماء المعدودة قلنا المجردة بمعنى عدم وجدان العوامل وخلوها سواء كان بالتجريد او بدونه كما فى الاسماء المعدودة فان قيل التعريف غير مانع لدخول اسم ان فيه نحو ان زيدا قائم لانه قال عن العوامل وليس بمبتدأ قلنا اللازم فى العوامل جنسى واللام الجنسى اذا دخل على الجمع تبطل معنى الجمعية ويراد منه الجنس لئلا يلزم اجتماع المتنافيين لان اللام الجنسية تدل على مفهوم المدخول فقط والملحوظ فى الجمع الافراد مع المفهوم وذالك اجتماع المتنافيين وزيد ليس بمخال عن جنس العامل فان قيل التعريف غير جامع لافراده لان بحسبك فى قولك بحسبك درهم مبتدا وليس بمخال عن العوامل اللفظية قلنا المراد بالعامل اللفظى ما يكون موثرا فى المعنى كما يكون فى اللفظ والباء وان كانت موثرة فى اللفظ غير موثرة فى المعنى لانها زائدة ليس لها متعلق تفضيه الى مدخولها مسند اليه حال من الضمير المرفوع فى المجرد فقوله الاسم جنس شامل لكل الاسماء وقوله المجرد الخ فصل خرج به اسم كان وان وغيرهما وقوله مسند اليه احترازعن الخبر والقسم

الثانی من المبتدأ فانهما لایکونان الا مسندین او الصفة فان قیل اقرشی فی اقرشی زید مبتدأ مسند به و لیس بصفة قلنا الصفة اعم ان تکون مشتقة کضارب او جاریة مجریها کالمنسوب والقرشی منسوب الواقعة بعد حرف النفی کما ولا او الف الاستفهام هر و نحوه کهل و انما اشترط وقوعها بعدهما لان الاسم الذی وقع بعدها فاعل لها فان لم تقع بعدهما یلزم عملها بدون الاعتماد ولم یشترط اعتمادها علی المبتدأ او الموصوف او الموصول او ذی الحال لانها حین اعتمادها علیها تکون خبرا و صفة او صلة او حالا فلا تکون القسم الثانی من المبتدأ لکن اشتراط وقوعها بعدهما لیس بامر اتفاقی بل جاز ابتدائیتها عند سیبویه بغیر وقوعها بعدهما مع قبح و مع حسن عند الاخفش کما فی قول الشاعر ع فخیر نحن عند الناس منکم ؛ فخیر صیغة اسم تفضیل وقعت مبتدا و نحن فاعله بدون حرف النفی و الاستفهام فان قیل لم لایجوزان یکون نحن مبتدا و خیر خبرا مقدما فلا یلزم اعمال اسم التفضیل بدون الاعتماد و لا یصلح استدلال الاخفش علیه قلنا لو کان کذالک یلزم الفصل بین اسم التفضیل و معموله وهو منکم باجنبی وهو المبتدأ و هو غیر جائز لان اسم التفضیل ضعیف فی العمل فلا یعمل مع وجود الفصل فان قیل لو کان نحن فاعلا یلزم الفصل ایضا بین اسم التفضیل و معموله بنحن قلنا ان الفاعل کالجزء من المسند فلا یلزم الفصل بالاجنبی و الجواب عن الاخفش یتصور ههنا باربع صور کون الصفة مبتدأ و نحن فاعلها کما هو مذهب الاخفش لکنه ضعیف اثبت لانه یلزم اعمال الصفة بدون الاعتماد و کون خیر خبر مقدما و نحن مبتدأ مؤخرا لکنها لم تثبت للزوم الفصل بین اسم التفضیل و معموله بالاجنبی لان المبتدأ اجنبی من الخبر من حیث العاملیة و المعمولیة علی الاصح فتعین کون الصفة اما خبرا عن نحن المحذوف و المذکور تاکید للضمیر المستکن فی الخبر الراجع الی نحن ای المبتدأ او تاکید الفاعل بمنزلة الفاعل فلا یلزم الفصل بالاجنبی و اما خبرا عن نحن المذکور لکن معمول اسم التفضیل وهو منکم محذوف و منکم المذکور مفسر له فیکون التقدیر علی الاوّل فنحن خیر نحن عند الناس منکم و علی الثانی فخیر منکم نحن عند الناس منکم رافعة لظاهر فان قیل ان راغب فی قوله تعالی اَرَاغِبٌ اَنْتَ عَنْ اٰلِهَتِیْ یَا اِبْرَاهِیْمُ مبتدأ مسند به و لیس برافع للظاهر بل للضمیر و هو انت قلنا الاسم الظاهر اعم حقیقة او جار مجری الاسم الظاهر و انت جار مجراه لان الضمیر المتصل کالظاهر فی الاستقلال فی التلفظ فقوله او الصفة جنس شامل لکل الصفات خبرا کانت او غیره و قوله الرافعة عن ما لم

تقع بعدها نحو قائم زيد او زيد قائم و قوله رافعة احتراز عن الصفة التي وقعت بعدهما لكن تكون رافعة للضمير نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع للضمير العائد الى الزيدان ولو كان رافعا للزيدان لم يجز تثنيتهما لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر وُحِّدَ ابدا **مثل زيد قائم** مثال للقسم الاوّل من المبتدا **وما قائم الزيدان** مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي **واقائم الزيدان** مثال للصفة الرافعة بعد حرف الاستفهام **فان طابقت** اى الصفة الواقعة بعد حرف النفي و الاستفهام **فان قيل** ضمير طابقت لا يخلو اما راجع الى الصفة المذكورة المحوظة مع القيدين او بدونهما فعلى الثاني ينبغي ان يجري مجرى في قائم زيد و ليس كذلك بل تعين فيه كون الاسم الظاهر مبتدا مسندا اليه وقائم خبرا و لا يجوز ان يكون قائم مبتدا مسندا به وما بعده فاعله لئلا يلزم اعمال شبهه الفعل بلا اعتماد وعلى الاوّل يتناول قوله رافعة للظاهر واذا كانت الصفة رافعة لظاهر فيكون الظاهر معمولا للصفة فتعين كون الصفة مبتدأ مسندا اليه وما بعدها فاعلها و لم يجز كون ما بعدها مبتدأ الان المبتدا يكون مجردا عن العوامل اللفظية **قلنا** الضمير راجع الى الصفة التي وقعت بعد حرف النفي او الف الاستفهام مع قطع النظر عن الرافعية **مفرد** اى اسما مفردا مذكورا بعدها واحترز به عن الصفة التي طابقت مثنى او مجموعا نحو اقائمان الزيدان فانه تعين فيه خبرية الصفة وكون الاسم الظاهر مبتدأ مسندا اليه ولا يجوز كون الصفة مبتدأ مسندا اليه لانها ليست برافعة لظاهر لانها لو كانت مسندة الى الظاهر لم يجز تثنيته **جاز الامران** كون الصفة مبتدأ مسندا اليه وما بعده فاعل سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه والصفة خبرا مقدما عليه واعلم ان ههنا اربع صور لان الصفة اما مطابقة لما بعدها اولا فان كانت مطابقة لما بعدها في الافراد فيجوز فيها الوجهان لعدم المانع منهما واما مطابقة في التثنية والجمعية فتعين فيها كون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه و لا يجوز كون الصفة مبتدأ مسندا اليه وما بعدها فاعلها لانه لو كان فاعلا لها لم يجز تثنية الصفة وان كانت غير مطابقة لما بعدها فاما ان تكون الصفة مفردة وما بعدها مثنى نحو اقائم الزيدان او مجموعا نحو اقائم الزيدون فتعين فيها كون الصفة مبتدأ مسندا اليه وما بعدها فاعلها و لا يجوز ان يكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لعدم تطابق الراجع في الصفة مع المرجع واما ان تكون الصفة تثنية وما بعدها مفردا وهذا مجرد احتمال عقلي ليس له وجود في الخارج **والخبر هو** الاسم **المجرد** عن العوامل اللفظية **فان قيل** تعريف الخبر لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المضارع فيه نحو يضرب زيد فانه

المجرد المسند به المغائر من الصفة المذكورة مع انه ليس بخبر قلنا ان المراد بالمجرد هو الاسم المجرد ويضرب فعل لان الكلام فى مرفوعات الاسم المسند به فان قيل المسند متعد بنفسه فالمسكن فيه راجع الى المجرد مفعول مالم يسم فاعله فلا حاجة الى تعديته بالباء قلنا ان المسند متضمن للوقوع وهو لازم فتعديته باعتبار المتضمن فيكون التقدير اى مايوقع به الاسناد المغاير للصفة المذكورة فى تعريف المبتدأ المسند اليه فقوله المجرد جنس شامل للمبتدأ بقسميه والخبر وقوله المسند به احتراز عن القسم الاوّل من المبتدأ وقوله المغائر احتراز عن القسم الثانى من المبتدأ ويجوز ان يراد بالمسند به المسند به الى المبتدأ مقدرا فى نظم الكلام او تجعل الباء فى به بمعنى الى والضمير يرجع الى المبتدأ فيخرج القسم الثانى من المبتدأ بقوله المسند به ويكون قوله المغائر تاكيد للخروج لان الاصل فى القيود المخرجة التصريح فلم يكتف بالخروج الضمنى واعلم ان فى عامل المبتدأ والخبر مذاهب ثلثة فمذهب الجمهور ان عاملهما هو الابتداء فان قيل ان عاملهما اما لفظ الابتداء او معناه فان كان لفظه عاملا فهو كذب لعدم لفظ الابتداء كما ترى فى الامثلة وان كان معناه فهو موجود فى المبتدأ فلا يصح عاميته فى الخبر لانه ليس فى اوّل الكلام ومبدئه قلنا المراد به تجريد الاسم عن العوامل اللفظية والتجريد موجود فى كليهما فان قيل التجريد هو الخلو عن العوامل اللفظية وهو امر عدمى غير موجود بنفسه فكيف يوثر فى غيره الرفع قلنا العامل فى الحقيقة هو المتكلم اما العوامل النحوية اوردها المتكلم علامة على تاثيره والعدمى يصلح ان يكون علامة على وجود شئ آخر كخلو المصدر من السلطان امر عدمى لكنه علامة على صلابة السلطان فان قيل التجريد موجود فى الاسماء المعدودة نحو زيد قائم بوقفهما وليس بعامل فيهما قلنا التجريد على قسمين احدهما للاسناد بان يكون احد الاسمين مسندا اليه والآخر مسندا والثانى للعدالا لتحقق الاسناد والمراد ههنا هو الاوّل لا الثانى واما مذهب غير الجمهور فقد قال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ لا فى الخبر والمبتدأ فى الخبر لانه عدمى يعتبر عامليته فى المبتدأ للضرورة والضرورة موجود فى المبتدأ لعدم وجود شئ آخر وغير موجودة فى الخبر لوجود امر لفظى وهو المبتدأ وان جعل الخبر عاملا فيه لزم الدور فليس فى الحقيقة لان المؤثر فى الحقيقة المتكلم وهما علامتان ولا شك ان كل واحد منهما علامة لرفع الآخر وعند الجمهور المتكلم عامل حقيقته والابتداء علامة لرفعهما كما عرفت **واصل المبتدأ** اى الاولى ومايبنغى فى المبتدأ عند عدم المانع **التقديم** اى تقديم المبتدأ على الخبر لفظا لان المبتدأ اذات من الذوات

غالبا والخبر حال من الاحوال غالبا والذوات مقدم على الحال طبعا فقد مر عليها وضعا وذكرا ليطابق الوضع الطبع فان قيل الاصل بمعنى القاعدة والتخلف عنها غير جائز فينبغي ان لا يجوز في الدار زيد قلنا الاصل ههنا بمعنى الاولى والراجح فان قيل ينقض هذه القاعدة بقوله في الدار رجل اذ ليس فيه تقديم المبتدأ الا ولى بل امتنع تقديمه قلنا اصالة التقديم عند عدم المانع وههنا المانع موجود من التقديم وهو تنكير المبتدأ محضا ومن ثم اى من اجل ان الاصل هو التقديم لفظا جاز الحاق الضمير بالخبر الراجع الى المبتدأ المؤخر نحو في داره لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تاخر لفظا وامتنع الحاق الضمير بالمبتدأ الراجع الى ما في حيز الخبر نحو صاحبها في الدار لتاخر المرجع الضمير لفظا ورتبة وذلك غير جائز لما كان الاصل في المبتدأ التعريف وقد جاز تنكيره على القلة فاشار المصنف الى الجواز القليل بايراد لفظ قد في المضارع المفيد للتقليل فيه فقال وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه التعريف لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب الكثير الوقوع في كلام العرب الحكم بالامور المعينة وذلك اى وقوع المبتدأ نكرة لا يكون مطلقا بل اذا تخصصت بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب الى المعرفة في قلة الشركاء لقرب الشيء حكم بين الشيئين فيصلح وقوعها مبتدأ لصحة وقوع المعرفة مبتدأ[۲] مثل قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك فعبد نكرة وقعت مبتدأ متناولة للمؤمن والكافر فلما وصفت بالمؤمن خرج الكافر فقلت شركائه فصح وقوعها مبتدأ ومثل الآخر للنكرة المخصصة وقعت مبتدأ كرجل وامرأة في قولهم رجل[۳] في الدار امرأة فانهما نكرتان وقعتا مبتدأ وتخصصتا بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام عالم بكون احدهما في الدار لكن يسأل المخاطب عن تعيينه لان السؤال بالهمزة وامر عن التعيين بعد العلم بحصول احدهما في الدار فان قيل علم المتكلم

---

[۱] قوله لعدم الفائدة في الاخبار عن المجهول ۱۲ [۲] قوله مثل الخ اى كل تركيب وقع فيه النكرة مبتدا قد خصصت بالصفة المذكورة عبد في هذا التركيب نكرة وقعت مبتدأ خصصت بالصفة المذكورة عبد الحليم عفى عنه

[۳] قوله ارجل الخ اى كل تركيب وقعت النكرة فيه مبتدأ قد تخصصت بالصفة المستفادة من جعل امر عديلا لهمزة الاستفهام رجل وامرأة في هذا التركيب نكرتان وقعتا مبتدئتين قد تخصصتا بالصفة المستفادة من جعل امر عديلا لهمزة الاستفهام لان ام المتصلة مع الهمزة موضوع لتعيين احد الامرين بعد علم السائل المتكلم على احدهما لا على التعيين فكان المتكلم قال اى من رجل وامرأة معلوم لي كون احدهما في الدار لا على التعيين المستقر في الدار لي استفيدت تلك الصفة من عبارة المتكلم فلا يوربان المعتبر هو التخصيص عند المخاطب دون المتكلم

امر ذهنی قائم به والمبتدأ امر لفظی فکیف یحصل التخصیص لامر لفظی بامر ذهنی لدا رقلنا ذالك الامر الذهنی مؤول باللفظی کانه قال ای من الامرین المعلوم کون احدهما فی الدار کائن فیها فکان التخصیص فی الحقیقة التخصیص بالوصف فخرج به غیر المعلوم فی الدار ومثال الآخر للنکرة المخصصة وقعت مبتدأ اکاحد فی قولهم ما احد خیر منك فاحد فیه نکرة وقعت مبتدأ علی مذهب التمیم وتخصصت بوقوعها فی حیز النفی لان النکرة اذا وقعت فی حیز النفی تفید عموم الافراد وشمولها ایاها فنفی الجزئیة عن جمیع الافراد لاحد سوی المخاطب فان قیل التخصیص عبارة عن قلة الشرکاء فکیف یحصل التخصیص بالعموم لمکان التنافی بینهما قلنا التخصیص ههنا بمعنی رفع الاشتباه لا بالمعنی المصطلح والمنافات بینهما بالمعنی المصطلح فان قیل النمرة فی قول امیر المؤمنین عمر رضی الله عنه ردا لایجاب کعب الاحبار فی جنایة المحرمین علی جرادة درهما حین سئلوا عنه اری دوابکم کثیرة یا اهل حمص تمرة خیر من جرادة فالتمرة وقعت فیه مبتدأ بلا مخصص من حرف النفی وغیر ذالك قلنا النکرة اذا وقعت فی حیز النفی تصح ابتدائیتها قصد بها العموم اولا واذا وقعت فی الاثبات وقصد بها العموم تصح ابتدائیتها فیکون المعنی تصدق بکل فرد من افراد التمرة خیر من جرادة ویبدل عن جنایتها ومثال الآخر للنکرة المخصصة اذا وقعت مبتدأ امثل شر فی قولهم شرّا هر ذا ناب فشر نکرة وقعت مبتدأ تخصصت بما یخصص به الفاعل فلیس فیه تخصیصه بنفسه بل باعتبار الفاعل فان قیل تخصیص الفاعل بتقدیم الفعل ولا تقدم ههنا قلنا وان لم یوجد التقدیم ههنا لکنه وجد فی المشبه به فالتخصیص باعتبار المشبه به فان قیل فی ای شیء شبه الفاعل قلنا هذه الاسمیة تستعمل فی موضع الفعلیة وهی تفید تخصیص الفاعل فکذا هذا امثل ما اهر ذا ناب شر فالمستکن فی اهر راجع الی غائب ما

عـ قوله تفید العموم الخ لان النکرة موضوعة عند البعض للماهیة وعند البعض للفرد المنتشر بوجود بوجود فرد ما ینتفی بانتفاء جمیع الافراد فعلم انها تفید العموم فی سیاق النفی دون الاثبات وایضا قبل النفی تحتمل الماهیة وبعض الافراد وجمیع الافراد وبعده تعین الجمع فقط فیکون التخصیص بمعناه ۱۲ مولانا عبد الحلیم عفی عنه

سـ قوله شرا هر الخ ای کل ترکیب وقعت النکرة صبتدأ قد تخصصت بالصفة المستفادة من التعظیمی اومن تقدیم الحکم باعتبار الاصل شر فی هذا التترکیب نکرة وقعت مبتدأ قد تخصصت بالصفة المستفادة من التنوین التعظیمی اومن تقدیم الحکم باعتبار الاصل لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر ولا اروات للحصر سوی تقدیم ما حقه التاخیر فعلم انه فی الاصل اهر ذا ناب شر بانه بدل من ضمیر اهر ثم قدم للحصر وجعل مبتدأ ۱۲

فاعل مبدل منه وشر بدله و بدل الفاعل فی حکم عین الفاعل و الفاعل یخصص بتقدیم الحکم فکذا بدله ثم انتزع البدل عن معنی البدلیة و قدم للحصر والاختصاص لان تقدیم ما حقه التاخیر یفید الحصر والاختصاص فحصل التشبیه بین الاسمیة والفعلیة ولیس شر فاعلا لاهر لان تقدیم الفاعل علی الفعل غیر معهود فان قیل تقدیم البدل ایضا غیر جائز علی المبدل منه والعامل قلنا انه انتزع عن معنی البدلیة ولا یجوز[1] انتزاع الفاعل عن معنی الفاعلیة فان قیل ان المهر للکلب لا یخلوا اما بنباح معتاد فهو علی قسمین اما لمجیئ الحبیب فهو خیر واما لمجیئ العدو فهو شر واما بنباح غیر معتاد وهو ما یتشاوم به الناس فیکون شرا فقط لاخیر فعلی الاوّل یصح القصر بالنسبة الی الخیر و لا یصح القصر فی الثانی لان القصر والحصر بشئ لاخراج شئ آخر ولیس شئ آخر ههنا قلنا الحصر ههنا بوصف مقدر ای شر عظیم لاحقیرا هر ذا ناب فیکون الشر علی قسمین فیصح الحصر لاخراج الحقیر و مثال الاخر للنکرة المخصصة کرجل فی قولهم فی الدار رجل فرجل نکرة وقعت مبتدأ و تخصصت بتقدیم[2] الخبر لانه اذا قیل فی الدار علم ان ما یذکر بعده موصوف بصحة الاستقرار فی الدار وخرج غیر المستقر فیها فان قیل ینبغی ان یقع رجل فی قائم رجل لان قائم ایضا یدل علی ان ما یذکر شئ موصوف بصفة القیام قلنا لا یجوز ان یحصل التخصیص بتقدیم الخبر غیر الظرف لان فیه احتمال الابتدائیة علی مذهب الاخفش کما فی قائم زید ولیس الاحتمال فی الخبر الظرف لانه لا یقع مبتدأ مسندا الیه لانه غیر خال عن العوامل اللفظیة و المبتدأ المسند به خال عنها فتقدیم الخبر الظرف یعین کون ما بعده مبتدأ و الظرف خبرا بخلاف غیر الظرف فانه لا یعین کونه خبرا وما بعده مبتدأ ومثال الآخر النکرة المخصصة مثل سلام فی قولهم سلام علیک فسلام نکرة تخصص[3] بالنسبة الی المتکلم اذ هذه الاسمیة معدولة عن الفعلیة اذ اصله سلمت سلاما علیک فحذف الفعل وعدل الی الرفع لقصد الدوام و الاستمرار لاقتران الفعلیة باحد الازمنه الثلاثة والاسمیة غیر مقترنة فلما کان السلام فی الاصل منصوبا الی المتکلم لاتحاد فاعل الفعل و مصدره ففی الاسمیة ایضا منسوب الی المتکلم فاعتبر فی حالة الرفع تقدیرا اعتبر فی حالة النصب فکانه قیل سلامی علیک فان قیل هذا عین المعرفة بالاضافة فکیف یصح تمثیل النکرة المخصصة قلنا انه فی قوة قولنا سلام من قبلی علیک واعلم ان التخصیص اما بقلة اشتراک

---

[1] ولا یجوز الخ لاستحالة بقاء الفعل بلا فاعل بخلاف بقاء الشئ بلا بدل ۱۲ مولانا عبد الحلیم عفی عنه ۱۲ [2] تقدیم الخبر الخ ای بالصفة المستفادة من تقدیم الخبر ۱۲ [3] قوله تخصیص الخ ای بالصفة المستفادة من نسبته الی المتکلم ۱۲

الافراد ويقطع الاشتراك فالاوّل فيما اذا حصل بالصفة حقيقة كما فى المثال الاوّل او حكما كما فى الامثلة الاربعة والثانى فيما اذا وقعت النكرة فى حيز النفى فالكل سنّة امثلة خمسة بالاوّل وواحد بالثانى واعترض ابن الدهنى بالمصان مدار الصحة الاخبار عن النكرة موقوفة بالفائدة لا بالتخصيصات المذكورة التى تحتاج فى توجيهاتها الى التكلفات المذكورة اما التكلف فى الاوّل فلان المعتبر هو التخصيص الفردى بالصفة وهذا نوعى واما فى الثانى فلان التخصيص المعتبر بالنسبة الى المخاطب وهذا بالنسبة الى المتكلم واما فى الثالث فلانه فيه صرف تخصيص المصطلح وهو قلة الشركاء الى غير المصطلح وهو العموم ورفع الاشتباه واما الرابع فلان التخصيص بالفاعل باعتبار تقدم الحكم وليس ههنا تقدم واما فى الخامس فالتخصيص فيه باعتبار تقدم ما هو غير الاصل واما فى السادس ففيه اعادة معنى ثابت فى حال الرفع على ما كان فى حال النصب فالاخبار عن النكرة موقوف بالفائدة فان كان فيه فائدة يصح نحو كوكب انقض الساعة والا فلا نحو رجل قائم لعدم الفائدة لعلم المخاطب بقيام رجل ما قلنا نعم لكن كان مواد المفاد غير ممتازة عن غير المفاد فاعتبروا هذه التخصيصات لفهم المبتدى بان كان فيه هذه التخصيصات ففيه فائدة والا فلا ولما كان الخبر المعرف فى ما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم ولم يكن الجملة داخلة فيه اراد المصان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال **والخبر قد يكون** وفى ايراد قد على المضارع اشارة الى ان كون الخبر جملة لعدم موافقة ركنى الكلام فيه بخلاف المفرد فان فيه موافقة ركنى الكلام فى الافراد وهو خلاف الاصل **جملة** اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قائم ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى خبر الفعلية وانما كان جملة لان المقصود من الخبر بيان الحكم وهو كما يحصل بالمفرد كذلك يحصل بالجملة ولما كانت الخبر الجملة مستقلة بنفسها غير مرابطة بغيرها والخبر يكون مربوطا بالمبتدأ **فلا بد** فى الجملة الواقعة خبرا **من عائد** للربط بالمبتدأ والعوائد اربعة اما ضمير كما فى المثالين المذكورين او اللام فى نحو نعم الرجل زيدا اذا كان المخصوص مبتدأ والفعلية خبرا مقدما عليه او وضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ الواقع ضمير شان نحو قل هو الله احد او عين الضمير فى جملة وقعت صفة لانها ليست من ضروريات الموصوف فلا يحصل الارتباط بالموصوف الا بعائد قوى وهو الضمير والخبر من ضروريات المبتدأ فيكفى فيه عائد ما وان كان ضعيفا وجعلت عائد الجملة المعالية الواو والضمير لان الحال من الفضلات فلا بد من عائد قوى مؤيد بالواو وجعل عائد الجملة

الصلة ضميرا وانت من ضروريات الموصول تقتضي مطلق العائد لا القوى لكنها مثل الصفة فى التقييد وقد يحذف العائد عند وجود القرينة على الحذف اذا كان ضميرا لاغير لعدم اسباق الذهن الى حذف غير الضمير نحو البر الكر بستين دُهما والسمن منوان عنه بدرهم الكر منه ومنوان عنه بقرينة ان بائع البر والسمن لايبيع غيرهما وما وقع اى الخبر الذى وقع ظرفا زمانا اومكانا اوجارا ومجرورا فان قيل الظرف حقيقة فى الزمان والمكان ومجاز فى الجار والمجرور فان اريد به كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وان اريد احدهما فتخصيص الحكم باحدهما باطل قلنا اُرِيد به كلاهما على سبيل عموم المجاز وهو ان يراد من اللفظ معنى ثالث يكون المعنى الحقيقى والمجازى من افراد ذالك المعنى فيكون المعنى وما وقع الخبر محتاجا الى المتعلق وهو متناول للحقيقي والمجازى فالاكثر وهم البصريون على انه اى الخبر الظرف مقدر اى مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه فان قيل حمل التقدير على الظرف غير صحيح لانه مذكور غير مقدر وايضا يعلم من تقدير الجملة ان المحذوف هو الجملة وليس كذلك بل المحذوف الفعل وفاعله مستتر فى الظرف قلنا ليس المراد بالمقدر ههنا مقابل المذكور بل المراد منه خلاف الظاهر من قبيل الذكر الاخص وارادة العام لان المؤول عبارة عن خلاف الظاهر وهو اعم من المقدر وغيره والقرينة عليه الباء لانها تقع صلة للتاويل لا للتقدير فان قيل الظرف مفرد فكيف يقال له الجملة قلنا بسبب تقدير الفعل فيه يصير جملة وذالك الفعل المقدر اما من الافعال العامة وهى افعال عموم نزدار باب عقول يكون است وجود است ثبوت است حصول عند عدم القرينة بفعل خاص وعند وجود القرينة يقدر بحسب اقتضاء المقام واختار الكوفيون تقدير شبه الفعل ووجه البصريين ان متعلق الظرف عامل فيه فاذا وجب التقدير فتقدير الاصل العامل وهو الفعل اولى ووجه الكوفيين ان الظرف وقع موقع الخبر والاصل فى الخبر الافراد ليوافق ركنا الكلام فى الافراد فاذا وجب التقدير فتقدير شبه الفعل اولى ليحصل الافراد لما كان الاصل فى المبتدأ التقديم وتاخيره ايضا جائز وقد يجب ذالك التقديم بعارض اشار الى ذالك العارض واذا كان المبتدأ مشتملا على ما اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فان قيل المثال لايطابق الممثل من فان من فى المثال بنفسه مبتدأ الا انه مشتمل على لفظ له صدر الكلام قلنا هذا لاعتراض انما يرد لو كان كلمة ما عبارة عن اللفظ وليس كذلك بل هو عبارة عن المعنى ولا شك ان من مشتمل

على معنى الاستفهام وله صدر الكلام مثل من ابوك فان قيل المثال غير مطابق للممثل لان ابوك مبتدأ ومن خبره ووجب تقديمه لاستحقاق الصدارة فيكون هذا المثال داخلا فى ضابطة وجوب تقديم الخبر قلنا هذا المثال بناء على مذهب سيبويه وعنده من مبتدأ الواجب التقديم وابوك خبره واما على مذهب غيره فابوك مبتدأ ومن خبره واجب التقديم ووجه غيره ان ابوك معرفة ومن نكرة فجعل النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة غير جائز ووجه سيبويه ان من وان كان نكرة صورة لكنه معرفة بعد التاويل لانه موول بهذا ابوك امر ذالك لكنه لما تعذر السوال من كل فرد اورد فى ضمن امر كلى وهو من والجواب عن جانب الجمهور ان جعل المعرفة الصورية مبتدأ اولى من جعل المعرفة التاويلية مبتدأ والجواب عن جانب سيبويه ان من مستحق للصدارة وجعل مستحق الصدارة مبتدأ اولى من جعل غير مستحق الصدر مبتدأ اوكانا معرفتين متساويين فى التعريف اولا فان قيل لو اكتفى بقوله اوكانا متساويين لكان شاملا للمعرفتين والنكرتين مع الاختصار قلنا لو اكتفى بالمتساويين لخص حكم وجوب التقديم بالمتساويين والامر ليس كذالك بل التقديم واجب فى نفس المعرفتين نحو زيد المنطلق فان قيل هذه القاعدة منتقضة بابو حنيفة ابو يوسف فانهما معرفتان ولم يجب تقديم المبتدأ وهو ابو يوسف وايضا فى قولهم بنو فلان بنوا ابنائنا قلنا وجوب التقديم عند عدم القرينة والقرينة على الابتدائية الجزء الثانى فى كلا المثالين موجودة وعدم صحة الحكم على تقدير الجزء الاوّل مبتدأ كليهما او كانا متساويين فان قيل التقديم واجب فى مثل غلام رجل صالح خير منك مع انهما ليسا بمتساويين لان المبتدأ تخصص بالاضافة والصفة والخبر تخصص بامر واحد وهو منك قلنا المراد بالمساوات فى نفس التخصيص لا فى المقدار مثل افضل منك افضل منى اوكان الخبر فعلا له واحترز به عما اذا لم يكن الخبر فعلا للمبتدأ نحو زيد قائم ابوه فانه لا يجب تقديم المبتدأ لعدم الالتباس لوجود الفاعل غير زيد مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر فى جميع هذه الصور اما فى الصورة الاولى حفظا للصدارة واما فى الصورة الثانية والثالثة رفعا للالتباس واما فى الرابع فلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فى صورة افراد الفعل مثل زيد قام او ببدل فى صورة تثنية الفعل وجمعه نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا او بعين الفاعل على مذهب من يجوز كون الالف والواو حرفان دالان على تثنية الفاعل وجمعه وليسا بضميرين فاعلين للفعل كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن لما كان الاصل

فی الخبر التاخیر وقد یجب تقدیمه بعارض فاراد المصنف ان یشیر الی ذالك فقال **الخبر المفرد** صورة فان **قیل** المثال لایطابق المثل لان المثل هو الخبر المفرد وابن فی المثال ظرف والظرف مقدر بجملة **قلنا** المراد بالخبر المفرد صورة سواء کان بحسب الحقیقة جملة او غیرها **ما له** ای مضی وجب له **صدر الکلام مثل ابن زیدا** فابن اسم متضمن للاستفهام خبر عن زید مفرد صورة وان کان جملة بحسب الحقیقة عند البصریین واحترز بخبر المفرد عن الخبر الجملة المتضمنة لما له صدر الکلام مثل زید ابن ابوه فلا یجب تقدیم الخبر اذ لا یبطل بتاخیره عن المبتدا صدارة ما له صدر الکلام لتصدره فی الجملة **اوکان الخبر** بتقدیمه **مصححا له** ای للمبتدأ من حیث انه موقوف فی صحة الابتدائیة الی تقدیم الخبر **فان قیل** ان قام زید قام مصحح للمبتدأ لکونه خبرا عنه مع انه وجب تاخیره لا تقدیمه **قلنا** المراد بالمصحح ما هو مصحح له بالتقدیم **مثل فی الدار رجل** فان فی الدار خبر تخصص المبتدأ بالتقدیم فلو اخر بقی المبتدأ نکرة غیر مخصوصة للمبتدأ بالتاخیر **اوکان لمتعلق الخبر فان قیل** المتعلق بفتح اللام ومتعلق الخبر مبتدأ فکان المعنی اوکان للمبتدأ **ضمیر فی المبتدأ** فیلزم فساد المعنی **قلنا** المتعلق بکسر اللام ای لجزء الخبر کالتمرة فی المثال او المتعلق بفتح اللام بناء ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر **فان قیل** ینقض بقولهم علی الله عبده متوکل فان فی جانب المبتدأ وهو عبده ضمیرا الی متعلق الخبر وهو علی الله ولم یجب تقدیم الخبر وهو متوکل **قلنا** ان المراد بالمتعلق هو التابع للخبر تبعیة یمتنع معها تقدیم الخبر علی التابع **مثل علی التمرة مثلها زبدا** فضمیر مثلها راجع الی التمرة هو متعلق الخبر ای جزء الخبر وهو المجموع وتابع للخبر تبعیة یمتنع معها تقدیم الخبر وهو المجموع علی ذلك التابع الجزئی لان الکل لا یتصوران یتقدم علی الجزء لان المتقدم والمتقدم علیه مغایر فی الذات وذات الجزء داخل فی الکل ولیس بمغایر عنه بخلاف وعلی الله لانه متعلق بالخبر وهو متوکل لکن جاز تقدیم ذلك المتعلق لانه جاز تقدیم ذلك المتعلق لانه ظرف والظروف تتقدم علی متعلقاتها **اوکان خبرا عن ان** المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ **فان قیل** ان المراد بالخبر عن ان لا یخلوا اما عن لفظ ان او عن اسم ان فالاول غیر صحیح لانه حرف لا یصلح الابتدائیة و علی الثانی یلزم الخروج عن البحث لان البحث فی خبر المبتدا واسم ان لیس مبتدا **قلنا** المراد بالخبر لیس خبرا عن ان ولا عن اسمها بل من مجموعهما المؤول بالمفرد مبتدأ ولذا نسب الخبر

الى ان فانه مصحح للجملة مبتدأ او للخبر خبرا ولولاه فلا يصح ابتدائية الجملة فكيف يصح خبرية الخبر مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور اما فى صورة الاوّل فلئلا يفوت صدارة ما له صدارة الكلام بالتاخير واما فى الثانية فلئلا يبقى النكرة بلا تخصيص بالتاخير واما فى الثالثة فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر بتاخير الخبر واما فى الرابعة فلئلا تلتبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها فى الاداء او فى الكتابة على التاخير وقد يتعدد الخبر لانه حال من احوال المبتدأ وربما يكون لشئ واحد احوال كثيرة وذلك التعدد قد يكون جائزا وقد يكون واجبا فالاوّل فيما يتم معناه باحدهما دون الخبر الآخر مثل زيد عالم عاقل والثانى ما لم يتم معناه بدون الآخر نحو الابلق اسود وابيض فان قيل كلمة اذا دخلت على المضارع تفيد التقليل والحال ان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير غير قليل مثل زيد قائم وعمر قاعد قلنا قلة تعدد الخبر بالنسبة الى عدم التعدد المخبر عنه وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى من مقصود المتكلم اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما وفى هذه الصور ترك العطف اولى لعدم التعدد فى الحقيقة وجواز العطف عند البعض نظرا الى صورة التعدد فان قيل لما كان التعدد منوعا الى العطف وغيره فلم خص المص المثال بالتعدد بغير العاطف قلنا ان مراد المص بقوله وقد يتعدد الخبر بغير العاطف لعدم الخفاء فى التعدد بالعاطف لوجود الواسطة وايضا المتعدد بالعاطف ليس خبرا بل هو من توابعه او نقول ان المراد بالتعدد اعم لكن الاقتصاد بمثال غير عاطف لعدم الحقائية اولانه ليس خبرا بل من التوابع وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاوّل للثانى فان قيل قد دخل الفاء بالخبر فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله مع ان الاوّل وهو لصوق النعمة بالمخاطبين ليس سببا للثانى وهو الصدور من الله بل الامر بالعكس قلنا معنى الشرط اما سببية الاوّل للثانى او الحكم بالثانى ولا شك ان حصول النعمة للمخاطبين سبب لان يحكم انها صادرة من الله فلما كان المبتدأ متضمنا لهذا المعنى فيكون مشابها للشرط فى سببية للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر فان قيل المتكلم لا يخلو اما ان يقصد هذا المعنى اولا فان قصد دلالة اللفظ

على هذا المعنى يكون دخول الفاء فى الخبر واجبا وان لم يقصد فعدم دخولها واجب فكيف يصح قوله فيصح لعدم شموله للواجب وغير الواجب قلنا قول المص بالنظر الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط من غير النظر الى قصد الدلالة واما عند القصد وعدمه فكما قلت يحصل ههنا ثلث صور وذالك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل اوظرف فانقيل صلة الموصول جملة والفعل بدون الفاعل والظرف بدون المتعلق مفردا ان فكيف يصح قوله الموصول بفعل اوظرف قلنا المراد بالفعل مع الفاعل والظرف مع المتعلق من قبيل ذكر الجزء وارادة الكل لكن الظرف اذا وقع صلة فمؤول بالفعل اتفاقا لان صلة الموصول لا تكون الا جملة واشترط فى الصلة كونها فعلية اوظرفية لا اسمية ليتأكد مشابهة الشرط لان الشرط لايكون الا فعلا فان قيل قد دخل الفاء فى الخبر فى قوله تعالى ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم مع ان المبتدأ ليس باسم موصول قلنا وفى حكم الموصول الموصوف بالموصول المذكور او النكرة الموصوفة بهما باحدهما فان قيل قد دخل الفاء فى الخبر فى قولهم كل غلام رجل ياتينى او فى الدار فله درهم مع ان المبتدأ ليس بنكرة موصوفة باحدهما قلنا وفى حكم النكرة الموصوفة باحدهما الاسم المضاف الى هذه النكرة مثل الذى ياتينى مثال الموصول بالفعل او كل رجل فى الدار مثل الاسم بالظرف فله درهم وكل رجل ياتينى مثال الاسم الموصوف بالفعل او كل رجل فى الدار مثال الاسم الموصوف بالظرف فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء فى خبره مانعان عن دخول الفاء فى الخبر لان صحة الدخول باعتبار مشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وهما مزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الاخبار الى الانشاء والشرط والجزاء من قبيل الاخبارات وذالك المنع بالاتفاق من النحاة فان قيل كما انهما مانعان كذالك باب علمت وكان ايضا مانعان فما وجه تخصيصهما ببيان مانع الاتفاق قلنا التخصيص بالنسبة الى باقى الحروف المشبهة بالفعل وانها غير مانعة بطريق الاتفاق الا بالنسبة الى جميع ما عداهما والحق بعضهم فى المنع عن دخول الفاء فى الخبر ان مكسورة بهما وجه البعض ان كلمة ان للتحقيق والشرط والجزاء للترديد فبينا فيان فلا يجتمعان لكنه غير صحيح عقلا ونقلا اما عقلا فلانه لايخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية واما نقلا فكما فى قوله تعالى ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وقوله تعالى ان الذين كفروا

وھا تووھم کفار فلن یقبل توبتھم فان قیل قد الحق البعض ان المفتوحۃ ایضا ولکن بھما فما وجہ تخصیص المکسورۃ بالالحاق قلنا ان ملحق المکسورۃ سیبویہ فاعتبر بقولہ واورد مذھبہ للرد بقولہ بعضھم لانہ للضعف وملحق المفتوحۃ ولکن غیر سیبویہ فلم یعتد بقولہ ولم یورد مع ان کلا القولین لا یساعدھما القرآن وکلام الفصحاء اما فی المکسورۃ فما عرفت من الآیتین واما المفتوحۃ فکقولہ تعالٰی واعلموا انما غنمتم من شئ فان للہ خمسہ واما فی لکن فکما فی قولہ الشاعر

فواللہ ما فارقتکم قالیا لکم ٭ ولکن ما یقتضی فسوف یکون

وقد یحذف المبتدأ القیام قرینۃ لفظیۃ او عقلیۃ جوازا ای حذفا جائزا ولم یذکر المبتدأ المحذوف بالحذف الواجبی لغایۃ قلۃ وھو فی موضعین احدھما فی المخصوص لفعل المدح او الذم علی قول من قال انہ خبر مبتدأ محذوف والثانی فیما اذا قطع النعت عن المنعوت المجرور بالرفع فیکون النعت خبر المبتدأ المحذوف وجوبا نحو الحمد للہ الحمید ای ھو الحمید وانما وجب حذف ھذا المبتدأ لیعلم انہ فی الاصل صفۃ قطع لقصد المدح او الذم اذ تلک المعلومیۃ تحصل بصورۃ الافراد لانہ لو ذکر المبتدأ لا یعلم انہ فی الاصل صفۃ لان الجملۃ لا تقضی الارتباط بغیری فان قیل ینبغی ان لا یقطع عن المنعوت حتی یعلم انہ صفۃ قلنا ان فی القطع تغییر المالوف وھو للنکتۃ والنکتۃ فیہ زیادۃ المدح او الذم وفی الصفۃ نفس المدح او الذم لا لزیادۃ کقول المستھل ای المبتدأ المحذوف فی قول المستھل الرافع صوتہ عند الابصار للھلال فان قیل المثال لا یوافق الممثل لانہ حذف المبتدأ ولیس فی قول المستھل حذفہ قلنا ان الکاف بمعنی المثل بتقدیر المضاف الیہ وھو لفظ المبتدأ القول بمعنی المقول بتقدیر حرف الجر وھو کلمۃ فی ثم ھذا المجموع خبر امبتدأ محذوف فیکون تقدیرہ المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف فی مقول المستھل الھلال واللہ فان قیل الھلال واللہ مقولۃ الرائی للھلال لا مقولۃ المستھل لانہ اسم للصبی رفع صوتہ عند الولادۃ قلنا نعم المستھل بحسب الوضع مختص بہ ثم اتسع آستعمالہ فی کل رافع صوتہ ولا شک ان رائی الھلال یرفع صوتہ عند رؤیۃ الھلال فیکون التقدیر ھذا الھلال واللہ ثم حذف ھذا القرینۃ الحالیۃ وھی اجتماع الناس لرؤیۃ الھلال فان قیل لم لا یجوز ان یکون ھذا لترکیب من باب حذف الخبر لا من باب حذف المبتدأ ای الھلال ھذا قلنا علی تقدیر حذف

ھذا قولہ قلنا الخ اقول ان المقصود من القطع تنبیہ علی ان تلک الصفۃ صفۃ مادحۃ او ذامۃ او ترحیمیۃ او المخصصۃ والموضحۃ او المؤکدۃ فی ۱۲ منہ فان قلت کیف یحصل ھذا التنبیہ قلنا لان الصفۃ المخصصۃ والموضحۃ والمؤکدۃ لا یجوز قطعھا بقاء الموصوف نحیا بعد القطع ما فاذا قطع یعلم انہا مادحۃ او ذامۃ او ترحیمیۃ وھذا ھو المراد بالرفع والنصب علی المدح والذم والترحم ۱۲ مولانا عبد الحلیم عفی عنہ

الخبر يفوت مقصود المتكلم لان مقصوده تعيين الشيء اولا بالاشارة ثم الحكم على ذالك الشيء بالهلالية فيكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال لانه تعين الهلال بالاشارة فان قيل المقصود بالمثال الهلال فقط فلم ذكر الله قلنا انما اتى المصنف بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا لان عادتهم القسم لئلا ينكر القوم ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف بفعل محذوف اى رايت الهلال فلا يكون المثال نصا فى حذف المبتدأ وحين اتيان القسم لا يجوز الوقف فيعلم الرفع فيكون مما نحن فيه و قد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا القيام قرينة بغير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع فان قيل المثال غير مطابق للممثل لان الخبر هو اذا لانه مكان يصلح للخبرية عن السبع قدم للاتساع فى الظروف قلنا المثال بناء على المذهب الصحيح وهو مذهب صاحب اللباب عنده اذا ظرف زمان لا يصلح للخبرية عن السبع لان السبع ليس بزمان بل هو ظرف للخبر المحذوف فيكون التقدير خرجت فاذا السبع واقف فان قيل فينبغى ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة وهو الافراد واذا للمفاجات يدخل على الجملة الاسمية وعدم صحة الحمل وسد المسد وهو اذا قلنا ان المتقدم لا يقوم مقام المتاخر و قد يحذف الخبر عند وجود القرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر فان قيل كلمة ما ان كانت عبارة عن الخبر فيلزم الشيء لنفسه وان كانت عبارة عن غيره فالجملة خالية عن العائد اليه قلنا كلمة ما عبارة عن تركيب فيكون ظرفية الكل للجزء والعائد محذوف اى فيما التزم فيه فى موضعه غيره وذلك يجيء فى اربعة ابواب اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لقرينة وسد المسد اما القرينة لان لولا لامتناع الشيء الثانى لوجود الاول فيدل على الوجود واما سد المسد فجواب لولا قائم مقامه وهذا عند البصريين وعند الكسائى الاسم الواقع بعدها مرفوع بالفاعلية لفعل محذوف اى لولا وجد زيد وعند الفراء لولا اسم فعل رافعة له بنفسها فلا يكون مما نحن فيه فان قيل ينقض بقول الشافعى

ع ولولا الشعر بالعلماء يزرى ☆ لكنت اليوم اشعر من لبيدى

فان يزرى خبر وقع بعد لولا ولم يحذف قلنا وجوب الحذف عند كون الخبر عاما ويزرى من الافعال الخاصة لان لولا تدل على الوجود وهو من العامة ولا تدل على فعل من الافعال الخاصة وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا وشرط فى المبتدأ مصدريته لان الاحوال الآتية لا تجرى فى غير المصدر

سواء كان ذلك المصدر مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال من احدهما او كليهما او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر فمثال الاول ذهابي راجلا والثاني ضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به **ومثل ضربي زيدا قائما** او قائمين ومثال المصدر التاويلي المنسوب بالطريق المذكور ان ذهبت راجلا وان ضرب زيد قائما بصيغة المجهول وان ضربت زيدا قائما او قائمين ومثال اسم التفضيل الى ذلك المصدر صريحا او تاويلا نحو اكثر ذهابي راجلا الى اخر الامثلة فالمجموع اثنا عشر مثالا وفي تقدير الخبر اربعة مذاهب فمذهب البصريين ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وانما زاد كان في التقدير ليحصل عامل الحال اذ لا يصح عاملية المبتدء اذ حينئذٍ تكون الحال وانما زاد اذا ليحصل المناسبة بين النائب والمنوب لان في الحال ايضا معنى الظرفية ثم حذف الخبر وهو حاصل وجوبا لوجود قرينة وسد المسد اما القرينة على نفس الحذف استعمال المفردات محذوفا وعلى تعيين المحذوف تقيد الاخبار من الضرب بقيد القيام لان تقييده به لا يمكن الا بعد الحصول واما سد المسد فهو الحال لان الحال قائم مقام الظرف والظرف قائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر واعترض الرضي ان في هذا التقدير تكلفات كثيرة حذف اذا مع الجملة المضاف اليها وذا غير موجود والعدول من الناقصة الى كان التامة والظاهر عكسها لوجود المنصوب بعدها واقامة الحال المنصوب مقام الظرف القائم مقام الخبر المرفوع فالاظهر لي ان تقديره ضربي زيدا يلابسه اذا كان الحال عن مفعول المصدر ضربي زيدا يلابسني قائما اذا اردت الحال عن فاعل المصدر ثم حذف ذو الحال الذي هو مفعول يلابس والقرينة عليه امران احدهما ان يلابس فعل متعد يقتضي المفعول فلما لم يكن في اللفظ علم انه محذوف والاخر ان الحال يدل على ان يكون بعد يلابس ذو الحال فيكون عاملهما واحدا ثم حذف يلابس الذي هو الخبر والعامل في الحال واقيم الحال المعمول مقام عامله والجواب عن الرضي ان في هذا التقدير تقدير فعل الخاص وفي تقدير الاول تقدير الفعل العام وهو اولى من الخاص اذ فيه تردد ذهن السامع لكثرته اما حذف اذا مع الجملة المضاف اليها فكثيرة كما ان الفاء في قوله فلا بد من عائد جزئية والشرط محذوف فتقديره واذا كانت الجملة مستقلة بنفسها فلا بد من عائد ولا حاجة الى العدول لان كان الناقصة كما كانت من افراد كان كذلك التامة وظهور الناقصة ممنوع اذ لم يسمع المضو

عا قوله فالمجموع الخ بناء مبني على جعل المصدر الصريحي المنسوب الى الفاعل او المفعول كليهما والحال بعده عن الفاعل او المفعول او كليهما مثالا واحدا والمصدر التاويلي المنسوب الى الفاعل او المفعول او كليهما او كليهما مثالا واحدا فاسم التفضيل المضاف الى القسم الاول مثالا واحدا والمضاف الى الثاني مثالا واحدا والاثنان ثلثة في الثاني وثلاثة في اسم التفضيل المضاف الى الاول وثلثة في اسم التفضيل المضاف الى الثاني فجميع ترقى الى العشرين منه مولانا عبد الحليم عفي عنه مدرس دار العلوم حقانية اكوڑه

بعد ذلك المصدر الانكرة ولوكان خبر السمع تعريفه مرة ايضا واما وقوع الحال المنصوب مقام الخبر المرفوع وان لم يوجد غير هذا المقام لكن مع المناسبة العاملية والمعمولية والثانى مذهب الكوفيين فالتقدير عندهم ضربى زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ودليلهم ان قلة الحذف اولى من الكثرة وفى هذا التقدير قلة الحذف وايضا على هذا التقدير يكون الحال من معمولات المذكور والمعدوم لا يزاحم الموجود لكن من هيهم ضعيف اذ على هذا يلزم حذف الخبر بغير سد مسد وايضا يلزم تقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال لان اسم الجنس المعرف باللام او الاضافة اذا استعمل ولم يوجد قرينة التخصيص بالبعض يكون نصا فى الاستغراق اذ فى التخصيص بالبعض يلزم الترجيح بلا مرجح والثالث مذهب الاخفش فمذهبه ان الخبر محذوف هو مصدر مضاف الى صاحب الحال فيكون التقدير ضربى زيدا ضربه قائما ودليله ان فى هذه الصورة قلة الحذف وقلة الحذف اولى من الكثرة وايضا الاصل ان يكون المحذوف من جنس الملفوظ واشترط كون المصدر مضافا الى ذى الحال ليتحد عامل الحال وصاحبها لكن مذهبه ضعيف اذ المصدر ضعيف العمل لا يعمل اذا كان محذوفا وايضا ان المصدر حين العمل فى قوة ان مع الفعل وكلمة ان موصول حرفى فعلى هذا يلزم حذف الموصول مع حذف بعض اجزاء الصلة وبقاء بعضها وذلك غير جائز والرابع مذهب ابن درستويه وابن باشا ان هذا المبتدأ بمعنى الفعل والفعل لا يحتاج الى الخبر وانما كان بمعنى الفعل اذ معنى ضربى زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما اذ الحصر فى ضربى زيدا قائما مستفاد من الاستغراق وفى ما اضرب زيدا الا قائما باداة الحصر قلنا قياس هذا المبتدأ على القسم الثانى من المبتدأ غير صحيح لان المبتدأ ههنا مضاف الى ياء المتكلم والمضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلا يفيد فائدة تامة واما القسم الثانى من المبتدأ وان كان شبيه الجملة لكنه يفيد فائدة تامة واما كونه بمعنى الفعل فهو تاويل الاسمية بالفعلية وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشئ عن حقيقته وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة بان يكون الخبر لفظ مقرون وعطف على ضمير مقرون بتقدير المنفصل راجع الى المبتدأ شئ بالواو التى كانت بمعنى مع واشترط فى الواو كونها بمعنى مع ليوجد القرينة على الخبر المحذوف لان متعلق مع لا يكون الا مقرونا وهو كل واو يحصل به بين المعطوف والمعطوف عليه اجتماع الزمان والمكان نحو العمل والحكم بجزائه اى العمل مقرون معنى الحكم بجزائه فلو لم يكن الواو بمعنى مع لم يجب حذف الخبر كقول امير المومنين انتم والساعة فى قرن فان ههنا لا يدل على الاقتران مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فحذف الخبر وجوبا لوجود

القرينة وسد المسد اما الاوّل فلان الواو بمعنى مع فيدل على المقرون لان صلة المقرون كلمة مع واما قائم المقام فهو المعطوف قائم مقام الخبر المحذوف فان قيل المعطوف لا يخلو اما معطوف على المبتدأ او على ضمير مقرون المحذوف فعلى الاوّل يكون المعطوف مقدما على الخبر فكيف يقوم مقام الخبر المتاخر وعلى الثانى يلزم عطف الاسم على الضمير المرفوع بلا تاكيد بالمنفصل وذالك غير جائز قلنا المعطوف قد عطف على الضمير الراجع الى المبتدأ فيكونان متحدين بالذات قلنا قال الشارح وعطف على المبتدأ او يكون مؤخرا عن الخبر باعتبار عطفه على الضمير وقد اكد بالضمير المنفصل المقدر فيكون التقدير مقرون هو وضيعته ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره فعل القسم يعنى يكون المبتدأ معينا للقسم بحيث ينتقل الذهن من سماعه الى كونه مقسما به فيكون قرينة على حذف الخبر وقوله قسمى اما نائب الله لافعلن كذا اى ببقاءك قسمى اما اقسم به فان قيل ان عمرا ما هو يذكر فى مقابلة الزيد فيكون علما لشخص والقسم به غير جائز فكيف يكون مثالا للمبتدأ مقسم به قلنا المراد به ما هو مرادف للبقاء فان قيل مرادف البقاء العمر بضم العين وهو بضم العين قلنا العمر والعمر كلاهما بمعنى واحد ولا يستعمل باللام المفتوحة التاكيدية الا المفتوح لان القسم موضع تخفيف لكثرة استعماله يقتضى التخفيف بفتح العين فان قيل لعمرك بمعنى بقائك مبتدأ وقوله قسمى خبره والخبر محمول على المبتدأ ولا يصح الحمل ههنا لان عمرك صفة المخاطب وقسمى صفة المتكلم فيلزم حمل صفة المتكلم على صفة المخاطب وذالك غير جائز قلنا قسمى مؤول بمعنى ما اقسم به ثم حذف الخبر وهو قوله قسمى حذف وجوبا لوجود القرينة وسد المسد اما الاوّل فلان عمرا غالبا يستعمل فى القسم فيدل على ان خبره لفظ القسم واما الثانى فجواب القسم قائم مقام الخبر المحذوف خبران واخواتها اى من المرفوعات خبران واشباهها من الحروف الخمس الباقية وفى مرفوعية خبرها مذهبان فمذهب الكوفيين انه مرفوع بالعامل المعنوى كما كان مرفوعا به لانها حروف ضعيف عن العملين ومذهب البصريين انه مرفوع بتلك الحروف لانها شابهت بالفعل مطلقا لفظا ومعنى اما لفظا ففى الثلاثية والرباعية والخماسية والادغام لوجود نون الوقاية بآخرها كالفعل واما معنى فلان معنى هذه الحروف ملزومات لمعانى الافعال مثل معنى ان وان التحقيق الجزئى ويلزم له التحقيق الكلى وهو حقيقة وقس عليه الباقى وايضا تشبه بالفعل المتعدى خاصة فى اقتضاء الشيئين الاسم والخبر كالفعل المتعدى يقتضى الفاعل والمفعول فعملت فيهما نصبا ورفعا مثل الفعل المتعدى هو اى خبران واخواتها الشئ المسند

الى شئ آخر فالموصوف للمسند الشئ لا الاسم لئلا يخرج الخبر الذى وقع جملة والمراد بالمسند المسند الى شئ لانه ان اريد به المسند الى اسمها يلزم الاستدراك فى قوله بعد دخولها لانه ذكر لاخراج يقوم فى ان زيدا يقوم ابوه وهو يخرج بقوله المسند الى اسمها لانه مسند الى الفاعل لا الى اسم ان بعد دخول احد **هذه الحروف** عليهما فقوله المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر كان وغيرهما وقوله بعد دخول هذه الحروف يخرج جميع ما عداها عنه **فان قيل** التعريف غير مانع عن دخول ما ليس بخبر ان فيه كالمضارع فى قوله ان زيدا يقوم ابوه لانه المسند بعد دخول ان وليس بخبر بل الخبر مجموع الجملة فاجاب بعض الشارحين ان المراد بالمسند المسند الى الاسم وهو مسند الى الفاعل لكنه ضعيف اذ يلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف لانه اورد لخروج يقوم وباقى المسند فى ذلك التركيب وهو قد خرج بقوله المسند فلا حاجة الى قوله بعد دخول هذه الحروف واجاب الشارحين ان المراد بالمسند الاسم المسند وهو الفعل لكنه ضعيف اذ يلزم منه الاحتياج الى تاويل الجملة بالمفرد حيث وقعت خبرا وذلك غير لازم فاجاب الشارح ان المراد بدخول هذه الحروف ايرادها على الاسم والخبر لايراث الاثر فيهما لفظا ومعنى واثرها فيهما لفظا بان تجعل الاسم منصوبا لفظا او تقديرا او محلا والخبر مرفوعا لفظا او تقديرا او محلا ومعنى بان تجعل مدلول الخبر ثابتا لمدلول المسند اليه و ذلك التاثير ثابت فى مجموع الجملة لا فى يقوم فقط لان الجملة مرفوع المحل على الخبرية لا يقوم وحده **مثل** قائم فى قوله **ان زيدا قائم** فانه مسند بعد دخول احد هذه الحروف **وامره كامر خبر المبتدأ** اى حكمه كحكم خبر المبتدأ فى اقسامه واحكامه وشرائطه عند عدم المانع اما الاقسام فكونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة واما الاحكام فكونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا واما الشرائط فالجملة اذا وقعت خبرا فلابد من عائد مر فقد يحذف عند العلم بالمحذوف **فان قيل** لانسلم ان امره كامر خبر المبتدأ لان كلمات الاستفهام تصلح وقوعها خبرا للمبتدأ فيقال من زيد واين ابوك ولا تصلح وقوعها خبر الباب ان فلا يقال ان من زيد وان من اباك **قلنا** امر خبر ان كامر خبر المبتدأ عند عدم المانع وههنا وجد المانع من خبرية كلمات الاستفهام هذه الحروف لان كلمات الاستفهام للشك وهذه الحروف للتحقيق وبينهما تناف فلا تدخل عليها وايضا كل منهما هو المقتضى للصدارة فتقديمهما يفوت صدارة الآخر **الا فى تقديمه** استثناء من وجوه التشبيه والجار والمجرور فى المتشئ المتشئ منه متعلق بالمماثلة المعنوية المستفادة من الكاف فى قوله كامر خبر المبتدأ فيكون التقدير وامره كامر خبر

ط قوله يلزم الخ لان المسند الى اسماء الحروف لايكون الا بعد دخول الحروف فذكره اوله بعد دخول هذه الحروف مستدرك ۱۲ منه عبد الحليم عفى عنه

المبتدأ فى الاقسام والاحكام والشرائط الا فى تقديم الخبر على الاسم فانه لا يجوز وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ لانه اعطى لهذا الحروف العمل الفرعى للفعل فلو تصرف فى معموليهما بتقديم ثانيهما يلزم بطلان العمل الفرعى والمساوات مع الفعل فى تصرف المعمولين **فان قيل** الضمير فى تقديمه اما راجع الى المبتدأ او الى خبران فعلى الاول يلزم انتشار الضميرين وعلى الثانى لا يصح اضافة التقديم اليه فان حكم التقديم غير متحقق فى خبران **قلنا** الضمير راجع الى خبران لكن المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق فيه **الا ان يكون الخبر ظرفا** استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف فيكون التقدير ليس امرء كامر خبر المبتدأ فى التقديم فى جميع الاوقات الا وقت كون الخبر ظرفا فان حكم خبران كحكم خبر المبتدأ فى التقديم جوازا فيما اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ووجوبا فيما اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك التقديم للتوسع فى الظروف لا فى غيرها **خبر لا التى** والصلة محذوفة يكون التقدير التى استعملوها فى محاورتهم والموصول مع الصلة الصفة الاولى لكلمة لا والظرف اى قوله **لنفى الجنس** باعتبار المتعلق وهو الكائنة صفة ثانية لها والعبارة بحذف المضاف اى النفى صفته الجنس فلا يرد ان المنفى فى لا رجل قائم هو القيام لا الرجل بنفسه ولم يقل النفى صفة الجنس اذ لا كثرة فى خبر لا هو الفعل العام نحو لا رجل موجود ونفى الوجود من الرجل مستلزم لنفى الرجل بذاته **هو الشئ المسند** الى شئ آخر شامل لخبر المبتدأ وغيره وقوله **بعد دخولها** يخرج ما عدا خبر لا **نحو لا غلام رجل ظريف** انما عدل من المثال المشهور فى جانب الاسم والخبر الى غير المشهور فى جانبهما فان المشهور الاسم هو النكرة المفردة وفى الخبر الظرف نحو لا رجل فى الدار **قلنا** هذا العدول لنكتة ان فى المثال لا يبالى ان يكون صريحا فى المثل وفى الدار كما فى يصلح الخبرية كذلك يصلح الصفتية على ان الخبر محذوف لعدم ظهور الاعراب فى الدار ولجواز وجوه الثلاثة فى صفة اسم لا المبنى المفرد ومثال المتن صريح فى المثل لان ظريفا مرفوع لفظا وغلام رجل معرب منصوب فلا يجوز ارتفاع الصفة على الظاهر لان جواز ارتفاع الصفة فى اسم لا المبنى لا المعرب **فيها** اى فى الدار **فان قيل** الجار والمجرور اما متعلق بظريف او الحال من ضميره والظرافة لا تتقيد بالظرف ولا بحال دون حال **قلنا** قوله فيها خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال من ضميره **فان قيل** المقصود بيان مثال خبر لا وهو حاصل بقوله ظريف فما الحاجة الى قوله فيها **قلنا** انما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل لان النكرة فى سياق النفى تفيد العموم وايضا اتى بالمثالين لان خبر لا على قسمين ظرف وغير ظرف فالاول لغير

الظرف والثانی للظرف بحذف کثیرا ای خبر لاهذا حذف کثیرا اذکان من الافعال العامة لدلالة النفی علیه نحو لااله الا الله ای لااله موجود الا الله وانما دل النفی علی العام لان النفی یقتضی انتفی فاذا لم یوجد القرینة علی خصوص المنفی حمل علی عمومه ازعدم القرینة علی الخاص بعینه قرینة علی العام اذفی اختیار واحد من الخاص دون الآخر ترجیح بلامرجح و بنو تمیم لایثبتونه ای لا یظهرون خبر لا فی اللفظ لان الحذف عندهم واجب لان عمل لامشابهة الفرع وهو ان فلابد ان یکون عمله ضعیفا ومعنی قوله لایثبتونه لایثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقدیرا فان قیل اذا لم یثبتوه فکیف یصح قولهم لا اهل ولامال اذالحکم یفهم من الترکیب ولیس ههنا ترکیب قلنا ان معنی لااهل ولامال انتفی الاهل وانتفی المال علی ان لااسم فعل بمعنی انتفی فالکلام من اسم الفعل والفاعل فان قیل اسم الفعل اذا کان بمعنی الماضی فیکون لازما فلا یصح النصب فیما بعد قلنا الفاعل فی لاضمیر مبهم والاسم المنصوب بعدها تمییز عن الضمیر فان قیل لانسلم انهم لا یثبتونه الایری انهم یقولون لارجل قائم قلنا علی التقدیر بن یعنی ان کانوا لایثبتون بمعنی لایظهرون او بمعنی الحقیقی وهو عدم الاثبات اصلا یحملون مایرئی خبرا علی الصفة محمولا علی المحل دون الخبرا اسم ما ولا المشبهتین بلیس فان قیل تشبیه ما ولا بالفعل غیر صحیح لانهما حرفان ولیس فعل قلنا التشبیه فی معنی النفی والدخول علی المبتدأ والخبر لا فی الذات ولهذا تعملان عمل لیس هو المسند الیه جنس شامل للمبتدأ ولکل مسند الیه وقوله بعد دخولهما یخرج ما سوی اسم ما ولا مثل ما زید ولارجل افضل منک فان قیل التغییر اذا وقع فی العبارة لایخلوعن نکتة فما النکتة فی دخول ما علی المعرفة ولا علی النکرة قلنا عمل ما ولا لاجل مشابهة لیس ومشابهة ما بلیس قوی عن مشابهة لابلیس اذ لیس للنفی الحالی وما ایضا له ولا للنفی مطلقا فلما قل مشابهة لاقل عملها بان تعمل فی النکرة فقط وما تعمل فی النکرة والمعرفة کلیهما وعملیة ما ولا مذهب الحجاز واما بنو تمیم فلا یعملون لهما اصلا ولهم دلیل عقلی ونقلی اما العقلی فلفوات الشرط للعمل فیهما الاختصاص بنوع واحد وهما لایختصان بنوع فکما یدخلان علی الاسماء کذلک تدخلان علی الافعال نحو لایضرب ما یضرب واما النقلی فقول الشاعر ؎

و مهفهف کالغصن قلت له انتسب ✻ فاجاب ما قتل المحب حرام

ای برفع حرام وهو خبر ما لکن مذهب الحجازیین اولی من مذهب بنی تمیم لان التنزیل

ورد على لغتهم قال الله تعالى مَا هٰذَا بَشَرًا بنصب بشرا وَمَا هُنَّ اُمَّهَاتِهِمْ بكسر تاء الامهات لانها جمع المؤنث السالم نصبه بالكسر وهو اى عمل ليس فى لادون ما شاذ اى قليل لنقصان مشابهة لا بليس لنفى الحال ولا لنفى مطلقا فاذا قلت المشابهة قل العمل بان يختص عمله باحد نوعى الاسم وهو النكرة ولم يختص بالمعرفة وان حصل المقصود وهو قلة العمل لانه مسموع فى النكرة فاقتصر على مورد السماع نحو قول الشاعر

ومن صد عن نيرانها ☆ فانا ابن قيس لابراح

والخبر محذوف اى لابراح لى ولا يجوز ان تكون لا فى هذا البيت لنفى الجنس لعدم جواز الرفع فى اسم لا لنفى الجنس مالم يتكرر نحو لاحول ولا قوة ولا تكرار فى البيت لما فرغ من المرفوعات شرع فى المنصوبات وقدم المنصوبات على المجرورات لكثرتها وخفتها فقال المنصوبات بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف الخبر اى هذه المنصوبات او مبتدأ محذوف الخبر اى المنصوبات هذه او الخبر قوله ما اشتمل الى آخره او مبنى على السكون على ان المنصوبات وقع غير مركب مع غيره بل اورد لمجرد الفصل بين ما قبلها وما بعدها لا محل لها من الاعراب وهى جمع المنصوب لا المنصوبة لان المنصوب صفة الاسم وهو مذكر غير عاقل ويجمع صفة المذكر الغير العاقل بالالف والتاء قياسا كايام معدودات فلا يردان المنصوب ان كان جمع المنصوب فالمذكر لا يجمع بهذا الجمع وان كان جمع المنصوبة فالمنصوبة صفة الاسم فلا يطابق بين الموصوف والصفة هو اى المنصوب فى ضمن المنصوبات فلا يردان الضميران كان راجعا الى المنصوبات فلا يطابق الراجع مع المرجع فى الافراد والجمعية والتذكير والتانيث وان كان راجعا الى مفرده وهو المنصوب يلزم الاضمار قبل الذكر لانه غير مذكور فقيل فى الجواب انه راجع الى مفرده والمذكور اعم صريحا كان او ضمنا فان قيل لما كان الضمير الى المنصوب فيلزم تعريف الفرد والتعريف انما يكون للجنس بالجنس قلنا الضمير راجع الى المنصوب المحيث بحيثية الجنس لا بحيثية الافراد فالجمع دال عليه من قبيل دلالة الجمع بالجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد فان قيل ينبغى ان يرجع الى المنصوبات بتاويل المذكور والتذكير لرعاية الخبر فما الباعث على ارجاعه الى المرجع الضمنى قلنا ان رجع الى ما بهذين التاويلين يلزم تعريف الافراد لان الملفوظ فى الجمع الافراد فان قيل لما كان المراد هو المنصوب والمعرف ايضا هو المنصوب فلم قال المنصوبات ولم يقل المنصوب قلنا ذكر صيغة الجمع للدلالة على الانواع والافراد لتوهم بكون المنصوب نوعا واحدا ما اى عبر عن اسم عبر عن كلمة ما بالاسم ليخرج حروف او اخر الاسم عن المنصوب لانها وان

اشتملت على علم المفعولية لكنها لا تعد من المنصوبات لانها من صفات الاسماء لا الحروف **اشتمل** ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف بالصفة لا من قبيل اشتمال الكل بالجزء كيلا يخرج المنصوب الذى كان نصبه بالحركة لان الحركة ليست بجزء من الاسم **فان قيل** اطلاق الموصوف بالاسم والصفة بالحركة غير جائز لان الصفة محمولة على الموصوف والحركة لا تحمل على الاسم فلا يقال الاسم حركة **قلنا** اطلاق الموصوف والصفة عليهما باعتبار قيام الحركة على الاسم ولا توجد بدونه لا بمعنى الحمل **على علم** اى العلامة لا بمعنى المكان المرتفع ولا بمعنى العلم المصطلح لفساد المعنى **المفعولية** على علامة كون الاسم مفعولا فالياء مصدرية لا نسبتية كما مر فى المرفوعات سواله وجوابه ولم يقل على علامة لوصف المفعولية لان ذات المفعول ولا يوجد وصف المفعولية بدون الحاق الياء والتاء المصدرتين والمفعول اعم من ان يكون حقيقة كالمفاعيل الخمس او حكما كالملحقات بها وعلامة المفعول امور اربعة الفتحة فى المفردات وجموع التكثير لفظا او تقديرا او محلا التى لا يعتبر قيامها مقام الكسرة فلا ينقض بفتحة غير المنصرف حالة الجر اذ هى قائمة مقام الكسرة والكسرة فى جمع المؤنث السالم التى اعتبرت قيامها مقام الفتحة فلا ينتقض بكسرة جمع المؤنث السالم حالة الجر والالف لفظا او تقديرا فى الاسماء الستة التى اعتبرت قيامها مقام الفتحة لا الضمة فخرجت الالف فى تثنية الاسماء الستة اذ هى قائمة مقام الضمة والياء فى التثنية وجمع المذكر السالم التى اقيمت مقام الكسرة **فهنه** اى الجزئى الاول من جنس المنصوب والمتصل به على ان الضمير راجع الى المحدود وهو المنصوب والجزئى الاول من جنس ما اشتمل على علم المفعولية على ان الضمير راجع الى كلمة ما فى الحد وقد مر سواله وجوابه فى المرفوعات **المفعول المطلق** قدمه على سائر المنصوبات لانه اصلها اذ الفاعل الذى هو اول مقتضيات الفعل صار فاعلا بايجاده واحداثه وسمى مفعولا مطلقا لانه يصح اطلاق لفظ المفعول عليه بمعنى اللغوى وهو كروه شده بغير تقييده بقوله به او له او معه او فيه لانه كروه شده بذاته لفاعل الفعل بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق لفظ المفعول بمعنى اللغوى وهو كروه شده عليها بدون التقييد باحدها فلا يقال زيد انى ضربت زيدا مفعول اى كروه شده للمتكلم بل يقال مفعول به لان ذاته ليس بفعل للمتكلم بل فعل به فعل الضرب وقس عليه المفاعيل الباقية واما اطلاق المفعول الاصطلاحى فيصح على الكل من غير تقييد وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل واما اطلاق المفعول الاصطلاحى على مفعول ما لم يسم فاعله مع اسناد الفعل اليه باعتباره ما كان ولا بالفعل **وهو** اى المفعول المطلق اسم ما اى حدث **فعله فاعل فعل** اى قام ذلك المعنى الحدثى بفاعل فعل ويصح اسناد

ذلك المعنى الحدثى الفاعل ذلك الفعل **فان قيل** مبنى المتون بالاختصار فينبغى ان يقول وهو ما بترك لفظ الاسم **قلنا** انما ذكر لفظ الاسم ليكون التعريف جامعا وما تعاولو لم يذكر الاسم لدخل فيه الحدث الذى ليس بمفعول مطلق لانه من قبيل الالفاظ والحدث من قبيل المعانى وخرج اسم ذلك الحدث المسمى بالمصدر والمفعول المطلق لانه ليس مما فعله فاعل فعل **فان قيل** ان التعريف غير جامع لافراده لانه خرج عنه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرافة لان المفعول المطلق فيها اى فى تلك الامثلة ليس مما فعله فاعل فعل مذكور **قلنا** المراد بفعل الفاعل اياه قيام معنى ذلك المصدر به سواء كان ذلك المعنى الحدثى صادرا من الفاعل كالضرب والمشى فى ضربت ضربا ومشيت مشيا اولم يصدر كالامثلة المذكورة فان قيل التعريف غير جامع لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فى قوله ما ضربت ضربا اوضُرِب زيد ضربا بصيغة المجهول لان الاول منفى فعله والثانى ليس بطريق القيام بالفاعل بل بطريق الوقوع بالمفعول **قلنا** المراد بقيام الحدث به ان يكون مسندا الى الفاعل اعم حقيقيا كان او حكميا سواء كان الاسناد بطريق الايجاب والسلب اوبطريق القيام بالفاعل الحقيقى اوالوقوع بالحكمى **مذكور** صفة للفعل اى الفعل المذكور قبل ذلك الحدث ذكرا حقيقة فيما كان الفعل مذكورا بعينه نحو ضرب ضربا اوحكما فيما كان الفعل مقدرا نحو فضرب الرقاب اى فاضربوا ضرب الرقاب اواسما فيه معنى الفعل نحو انا ضارب **بمعناه** صفة ثانية للفعل **فان قيل** الجار والمجرور يتعلق بكائن اوكون الفعل بمعنى المفعول المطلق محال لان معنى الفعل كل ومعنى المفعول المطلق جزء منه فكيف يكون الكل بمعنى الجزء **قلنا** هذا الاعتراض انما يرد لوكان الجار والمجرور متعلقا بالافعال العامة وليس كذلك بل هو متعلق بفعل خاص وهو المشتمل فيكون المعنى مشتملٍ ذلك الفعل بمعنى المفعول المطلق من قبيل اشتمال الكل بالجزء قوله فعله فاعل فعل جنس شامل لكل المصادر اذ لا تخلو عن احداثها وقيامها واسنادها الى الفاعل وقوله مذكور خرج المصدر الذى لم يذكر فعله معه نحو الضرب واقع على زيد وقوله بمعناه يخرج تاديبا فى قولك ضربته تاديبا فان تاديبا وان كان مما فعله فاعل فعل المذكور لكن معنى الفعل المذكور ليس بمشتمل على معناه **فان قيل** تعريف المفعول المطلق غير مانع عن دخول الغير اذ دخل فيه المفعول به فى قولك كرهت كراهتى لان كراهتى اسم حدث فعل فاعل الفعل المذكور وهو متكلم والفعل مذكور قبله مشتمل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء مع انه مفعول به **قلنا** للكراهة اعتبارين اذا ذكر باعتبار انه اسم حدث قائم بالفاعل والفعل المذكور المشتق منه يكون مفعولا مطلقا واذا ذكر باعتبار انه وقع عليه فعل المذكور فيكون الكراهة اسما للفعل السوء وليس بمصدر مشتق منه الفعل فعلى هذا الاعتبار لا يكون مفعولا

مطلقا **وقد يكون** المفعول مطلق **للتاكيد** اذا لم يكن فى مفهومه زيادة على الحدث المفهوم من الفعل **والنوع** ان دخل على بعض انواع الحدث ونوعية الحدث قد يكون بالوزن الخاص او بالاضافة او بالصفة **والعدد** ان دل على عدد الفعل **مثل جلست جلوسا** للتاكيد **وجلسة** بكسر الجيم للنوع بالوزن الخاص وجلوس القارى للنوع بالاضافة وجلوسا طويلا للنوع بالصفة **وجَلسة** بفتح الجيم للعدد **فالاوّل** اى الذى للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة بالتعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد **بخلاف اخويه** حال كون المفعوله المطلق متلبسا بمخالفة اخويه فانهما يثنيان ويجمعان **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظه فان قيل** ضمير لفظه اما راجع الى الفعل او المفعول المطلق فان كان الثانى فكون المفعول المطلق بدون لفظه محال وان كان راجعا الى الفعل فالمفعول المطلق بدون لفظه الفعل ايضا محال لاشتراط ذكر الفعل معه كما مر فى التعريف **قلنا** ضمير لفظه راجع الى الفعل وغير صفة بمعنى مغائر لا بمعنى النفى فيكون المعنى وقد يكون المفعول المطلق مغايرا عن لفظ فعله مغايرة مادية **نحو قعدت جلوسا** او بابيّة نحو انبته الله نباتا **فان قيل** لم خالف المصنف مذهب سيبويه فانه لا يجوز مغائرة المفعول المطلق من الفعل وان وقع المغايرة فى اللفظ فسيبويه يقدر له عامل من جنس المفعول نحو قعدت وجلست جلوسا وانبته الله انبت نباتا **قلنا** مذهب سيبويه فى هذا المقام غير مستحسن لانه منقوض بقوله تعالى لا يضرونه شيئا فشيئا مفعول مطلق لقوله لا يضرونه ولا يقدر له عامل من جنسه لعدم وجود الفعل من هذا الجنس واجاب سيبويه بانه صفة بمعنى القليل لموصوف محذوف اى لا يضرونه ضرا شيئا اى ضرا قليلا لكنه منقوض بقولهم حلفت يمينا فانه مصدر لحلفت وليس من جنسه فعل حتى يقدر لها فلذا قال وقد يكون بغير لفظه مع اتحاد المعنى **وقد يحذف الفعل** اى الناصب للمفعول المطلق لما كان الاصل فى الاشياء الذكر والحذف يجيئ بعارض القرينة قليلا فلذا اورد كلمة قد المفيدة للتقليل فى دخولها على المضارع وقال وقد يحذف الفعل **فان قيل** حذف الفعل يحث عنه فلزم خروج البحث لانه فى مفعول المطلق وايضا تخصيص الحذف بالفعل غير صحيح لانه يحذف شبه الفعل ايضا **قلنا** المراد بالفعل الناصب من قبيل ذكر الخاص وارادة العام وذكر الخاص لاصالته فى العمل وايضا هو عامل فى المفعول المطلق والبحث عن متعلقات الشئ بحث عن ذالك الشئ **لقيام قرينة جوازا** اللام بمعنى الوقت ظرف يحذف لا للتعليل اى يحذف وقت قيام قرينة لانه لو كان للتعليل لوجب الحذف لان وجود المعلول عند وجود

المعلول عند وجود العلة ضروری والحذف غیر واجب عند وجود القرینة فعلم ان اللام بمعنی الوقت ظرف لیحذف او اللام للتعلیل لکن العلة علی قسمین مجوزة مصححة وموجبة مستلزمة ووجود القرینة مجوزة للحذف وان لم یکن موجبة مستلزمة ونسبة القیام الی القرینة لا یصح اذا کان بمعناه لانه یستعمل فی ذوات الاجسام والقرینة من الاعراض لکنه بمعنی الحصول من ذکر الملزوم وارادة اللازم وجوازا منصوب علی المصدریة لیحذف باعتبار الموصوف المحذوف ای حذفا جوازا والمصدر بمعنی اسم الفاعل لئلا یلزم حمل المبدأ علی المبدأ الی حذفا جائزا کقولک لمن قدم من سفره خیر مقدم فخیر مفعول مطلق وناصبه محذوف ای قدمت قدوما خیر مقدم ثم حذف قدمت بقرینة حال القادم فان قیل اطلاق المفعول علی خیر صحیح اذ خیر اسم التفضیل والمفعول المطلق لایکون الا مصدرا قلنا اطلاق المفعول المطلق علی خیر اما باعتبار الموصوف او باعتبار المضاف الیه ان اسم التفضیل له حکم المضاف الیه لانه جزء من المضاف الیه کافضل جزء من الناس فی زید افضل الناس وقدوم الخیر ایضا فرد من مطلق القدوم ووجوبا ای یحذف ناصبه حذفا وجوبا سماعا ای سماعیا هو ما یکون موقوفا علی السماع ولا یکون له قاعدة حتی یقاس علیه غیر موضع السمع نحو سقیا ای سقاک الله سقیا ورعیا ای رعاک الله رعیا یستعملان فی موضع الدعاء وخیبة ای خاب الرجل خیبة ای خاب الرجل خیبة اذا لم ینل ما طلب وجدعا ای جدع جدعا وهو قطع الانف او الاذن او الشفة الید وحمدا ای حمدت حمدا وشکرا ای شکرت شکرا وعجبا ای عجبت عجبا وانما وجب حذف العامل اذ لم یوجد فی کلامهم استعمال الافعال العاملة فی هذه المصادر وهذا معنی وجوب حذف الفعل سماعا فان قیل ینتقض بقولهم حمدت الله حمدا وشکرته شکرا وعجبت عجبا قلنا هذا من کلام المولدین[1] ولیس من فصحاء او نقول وجوب الحذف فیما اذا کان المصدر مستعملا باللام نحو حمدا له وشکرا له وعجبا له فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یاتی المصدر باللام بان یقول حمدا له قلنا امثلة المصدر ایضا باللام لکن ترک اللام للاختصار قال شارح الرضی کل مصدر نسب الی الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقدیرا ولم یقصد به بیان النوع فیحذف عامل ذلک المصدر سواء کان هذه المصادر او غیرها لان الجار والمجرور متعلق بذلک المصدر فیکون قائما مقام الفعل فی العمل فحذف الفعل وجوبا لقیام قرینة وهو نصب المعمول وسد المصدر المصدر بمعونة حرف الجر فان قیل فعلی هذا لا یصح عدها من المواضع سماعیة بل صارت قیاسیة قلنا واضع هذه القاعدة الشارح الرضی والمصر مقدم علی زمانه فعد هذه الامثلة من اسماعی فی زمان المصر وقیاسیة فی

[1] قوله المولدین ما یکون من الاب او الام احدهما عربی والآخر عجمی ۱۲

زمن الرضى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا **قياسا** اى قياسا سماعيا وهو ما يكون مسموعا من العرب ويكون له قاعدة يقاس عند وجودها امثلة اخرى ولا يكون منحصرا بمواضع السمع **فى مواضع** فان قيل ينبغى ان يذكر المصنف صيغة جمع القلة لان ما ذكر المصنف صيغة مواضع قلنا ذكر صيغة جمع الكثرة لان الحذف غير منحصر فى المواضع المذكورة الا ترى انه يحذف العامل فى المصدر التوبيخى نحو الناس قياما وانت قعود وليس من المواضع المذكورة **منها** اى من مواضع وجوب حذف العامل **ما وقع** اى موضع مفعول مطلق وقع ذلك المفعول **فان قيل** ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن المفعول المطلق او عن المواضع فان كان عبارة عن المفعول المطلق يلزم حمل غير الموضع على الموضع وان كان عبارة عن الموضع فالصلة خالية عن عائد الموصول لان ضمير وقع راجع الى المفعول المطلق **قلنا** كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق لكن العبارة بحذف المضاف اى موضع ما وقع فحصل حمل الموضع بالموضع **مثبتا** فان قيل المثال غير مطابق للممثل لانه مصدر بالنفى قلنا المثبت على قسمين مثبت بنفسه او اريد اثباته بالا التى هى ناقضة للنفى وهو المراد ههنا احترز بقوله مثبتا عن نحو ما زيد يسيرا فانه لا يجب حذف ناصبه لان الباعث على الحذف عدم صحة الحمل وهو فى الموجبة واما فى السالبة فيصح الحمل فلا يوجد القرينة على حذف الفعل **بعد نفى او معنى** نفى لانه لو لم يكن بعد النفى نحو زيد سيرا لا يجب حذف الفعل سد المسد وهو ما ولا **داخل** ذلك النفى او معنى النفى **على اسم** طالب للخبر وانما اشترط دخولهما على الاسم لانه لو دخل على الفعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا فلا يكون من باب حذف الفعل بل هو مذكور **لا يكون** المفعول المطلق **خبرا عنه** لان الاسم لو كان بحيث يكون المفعول المطلق خبرا عنه بان لا يكون ذاتا نحو ما سيرى الا سير شديد فلا حاجة الى حذف الى الناصب بل هو مرفوع على الخبرية لان خبر ما ولا مرفوع اذا انتقض النفى بالا وانما وصف السير بالشدة لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه وحمل الشئ على نفسه **او وقع** المفعول المطلق **مكررا** فان قيل ينقض بقوله تعالى وكت الارض دكا دكا فانه مفعول مطلق وقع مكررا ولم يحذف ناصبه **قلنا** المراد بوقوع المفعول المطلق مكررا فى موضع الخبر عن الاسم الطالب للخبر ولا يكون المفعول المطلق خبرا عنه ودكا دكا غير واقع عن الاسم المذكور وانما اورد هذه الضابطة مع الاول فى منها واحد لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه **نحو ما انت الا سيرا** اى تسير سيرا **وما انت الا سير البريد** اى تسير سير البريد فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو ما داخل

عله قوله اى قياسا الخ السماعى ما لا يكون مندرجا تحت القاعدة ويكون منضبطا بحر والسماع من العرب والقياسى ما يكون مندرجا تحت القاعدة ولا يكون انضباط بالسماع نحو رفع الفاعل ونصب المفعول ۱۲

على اسم وهو انت الذى يطلب الخبر والمفعول المطلق لايكون خبرا عنه لانه لا يقع خبرا عن الجثث والاعيان فيحكم العقل فى ذلك الموضع بحذف الخبر لتصحيح الحمل لكن الاصل فى المحذوف ان يكون من جنس الملفوظ فعلم ان المحذوف من باب سار يسير سيرا ولم يحذف سائرا اسم الفاعل لان الاصل فى العمل الفعل فلما مس الحاجة الى تقدير العامل نتقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل فيكون التقدير تسير سيرا ثم حذف الفعل وجوبا لوجود القرينة وهو نصب المعمول وسد المسد هو المعمول بمعونة الاوانما اورد مثالين لما وقع مثبتا بعد نفى لان المفعول المطلق اما مفرد كالاول او مضاف كالثانى او نكرة كالاول او معرفة كالثانى او فعل للمبتدأ كالاول او فعل لمن يشبه بفعله فعل المبتدأ كالثانى **فان قيل** سير البريد لا يصح ان يكون مفعولا مطلقا لانه فعل لفاعل فعل وسير البريد فعل البريد لا المخاطب **قلنا** هو مفعول مطلق مجازا باعتبار انه مضاف اليه لصفة المفعول المطلق الحقيقى فيكون التقدير ما انت الا تسير سيرا مثل سير البريد **وانما انت سيرا** مثال لما وقع بعد معنى نفى **وزيد سيرا سيرا** مثال لما وقع مكررا اى زيد يسير سيرا سيرا ثم حذف بقرينة النصب واقامة المعمول بمعونة التكرار وشرط التكرار للمعونة **ومنها** اى من المواضع التى وجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق **ما وقع** اى موضع مطلق وقع **تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة** وفى تقييد تفصيله لاثره احتراز عما يقع تفصيلا لمضمون جملة لا لاثر مضمونها نحو زيد يسافر اما القريب او البعيد وفى تقييد الجملة احتراز عن ما اذا وقع تفصيلا لاثر مفرد نحو لزيد ضرب اما يتاديب تاديبا او يهلك هلاكا نهذا تفصيل لاثر الضرب فقط وفى تقييد المتقدم احتراز عن المؤخرة نحو اما منا او فداء فشد والوثاق فان هذه الصور لا يجب الحذف لانها وقعت فى كلامهم قليلا فلو حذف الفعل لم يسبق الذهن اليه والمراد بمضمون الجملة مصدرها والجملة المضاف الى الفاعل او المفعول والمراد باثره غرضه المطلوب من مضمون الجملة والمراد بتفصيل الاثر انواعه المحتملة مثل قوله تعالى **فشد والوثاق فاما منا بعد واما فداء** فشد والوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء وهما محتملان فى الجملة غير معمولين ففصل الله هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى فاما تمنون منا بعدا واما تفدون فداء ثم حذف الفعل لزوما لوجود قرينة هى نصب المعمول واقامة المفعول المطلق بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لان العامل محتمل او متولد من الجملة المتقدمة والمراد به كل تركيب ان يطلب الفعل عن الفاعل المخاطب بصيغة الامر ثم يذكر فائدة ذلك الفعل بصورة المصدر على سبيل التردد فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولا مطلقا للفعل المحذوف كما فى قوله كل الطعام فاما نوما بعد واما كسبا بعد تقديره فاما تنوم نوما بعد الاكل واما تكسب كسبا ثم حذف

حذف الفعل لزوما لوجود القرينة هو نصب المعمول واقامة المفعول المطلق مقام العامل المحذوف بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لانها محتملة بين العاملين المحذوفين ومنها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه فان قيل كيف يقع المفعول المطلق للتشبيه لان المفعول المطلق امر لفظى والتشبيه امر معنوى نسبة بين المشبه والمشبه به قلنا التشبيه مصدر مبنى للمفعول وصلته محذوف اى به فيكون التقدير لان يشبه به امر آخر وانما اشترط كون المفعول المطلق مشبها به ليدل على المحذوف وهو يصوت لان للتشبيه لابد من المشبه والمشبه به وهما الصوتان فيدل على المحذوف لان المحذوف من جنس الملفوظ ما امكن واحترز به عن قوله لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه فان قيل صوت حسن ليس مفعولا مطلقا بل هو بدل عن صوت او صفة له باعتبار صفة الحسن فلا حاجة الى اخراجه بقيد التشبيه قلنا فيه مذهبان مذهب سيبويه انه بدل او صفة كما ذكرت ومذهب الخليل انه بالنصب على انه مفعول مطلق لكنه لم يحذف فعله وجوبا بل جوازا علاجا حال عن ضمير فى وقع راجع الى المفعول المطلق اى حال كون المفعول المطلق دالا على فعل من افعال الجوارح فانقبل علاجا نسبة بين الطبيب والمريض فلا يصح حمله على المفعول المطلق قلنا المراد بالعلاج فعل من افعال الجوارح لا المعنى المذكور فالحاصل الافعال على قسمين احدهما الذى يتوقف حصوله الى تحرك عضو ظاهر ويسمى بافعال الجوارح والثانى ما لا يتوقف حصوله الى تحرك عضو ظاهر ويسمى بافعال القلب كالمحبة والارادة والرغبة وغير ذلك مما يصدر من القلب لا دخل فيه للجوارح واحترز عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء فزهد الصلحاء وان كان مفعولا مطلقا عند الخليل ووقع للتشبيه لكن ليس بفعل من افعال الجوارح بل الزهد بمعنى ترك الرغبة فى امور الدنيا وهو فعل القلب وان كان اثره يظهر فى الجوارح وانما اشترط كون المفعول المطلق فعلا من افعال الجوارح لقوة ظهور التشبيه لانه فى افعال الجوارح ظاهر من غير الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار وان كان مفعولا مطلقا عند الخليل ووقع للتشبيه وفعل من افعال الجوارح لكنه ليس بعد الجملة واشترط كون المفعول المطلق بعد الجملة لئلا يقع المقدر مقام الجملة المحذوفة مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه احترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار فانه وان كان مفعولا مطلقا للتشبيه علاجا بعد جملة لكن الجملة غير مشتملة على اسم بمعناه وانما اشترط اشتمالها على ذلك الاسم الكائن بمعناه ليدل على الفعل المحذوف لانه ايضا بمعناه فيكون المحذوف من جنس الملفوظ وعلى صاحبه الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار فانه وان كان مفعولا مطلقا عند الخليل وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على صاحبه ولكن الجملة غير مشتملة على صاحبه وانما اشترط اشتمالها على صاحب الاسم

لتکون مناسبۃ فی الاشتمال علی من قام بہ معنی الحدث مع الجملۃ المحذوفۃ نحو مررت بہ فاذا له صوت صوت حمار فان قیل اطلاق المفعول المطلق علی صوت حمار غیر صحیح لان المفعول المطلق مصدر والمصدر ما یکون فی آخرہ فی الفارسیۃ دَن یا تَن ومعنی الصوت بانگ قلنا المجرد مستعمل بمعنی المزید ای صوت یصوت تصویتا ومررت بہ فاذا له صراخ صراخ الثکلی وانما اورد مثالین لان المفعول المطلق ینقسم الی النکرۃ کالاول والی المعرفۃ کالثانی اوالی انہ اعم من ان یکون مصدرا کالثانی اولا بل یستعمل استعمال المصدر کالاول او الی انہ من افعال ذوی العقول کالثانی او غیرہ کالاول ومنها ای من تلک المواضع ما موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملۃ ای مضمونها الالتزامی لا مضمونها التضمنی کما فی الضابطۃ السابقۃ احترز بہ عن نحو قهقریا فی قولهم رجع قهقریا فانہ مفعول مطلق وقع مضمون مفرد وهو الرجوع وانما اشترط وقوعہ مضمون جملۃ لتکون النیابۃ مع المناسبۃ لا محتمل لها غیرہ نحو له علیّ الف درهم اعترافا فان اعترافا مفعول مطلق وقع مضمونا التزامیا للجملۃ ولیس لها احتمال غیر الاعتراف لان کلمۃ علی فی تلک الجملۃ للزوم المقربہ علی النفس فلا یحتمل الانکار ویسمی هذا النوع من المفعول المطلق تاکید لنفسہ ای بالتاکید لنفس المفعول المطلق وذاتہ لا لامر مغائر من المفعول المطلق فان قیل ان الاعتراف فی المثال المذکور یوکد الاعتراف الذی یفهم من الجملۃ فیکون مغایرا لان الاعتراف الذی هو المصدر هو صریح والاعتراف المفهوم من الجملۃ ضمنی والضمنی مغائر من الصریح قلنا المراد بالمغائرۃ التی تکون فی الضابطۃ الثانیۃ لا المغایرۃ فی الصراحۃ والضمنیۃ بان لا یکون معہ احتمال شئ آخر فیکون التقدیر علیّ الف درهم اعترفت اعترافا فحذف اعترفت لوجود القرینۃ وهو نصب المصدر واقامۃ المفعول المطلق بمعونۃ الجملۃ المتقدمۃ المناسبۃ للعامل المحذوف ومنها ما وقع مضمون جملۃ لها محتمل غیرہ ای غیر المفعول المطلق نحو زید قائم حقا ای حق حقا بمعنی ثبت ثبوتا او وجب وجوبا ثم حذف الفعل لوجود قرینۃ وهی نصب المصدر واقامۃ المفعول المطلق بمعونۃ الجملۃ المناسبۃ للعامل لانها محتمل لہ ولغیرہ مقام العامل المحذوف وانما احتمل لغیرہ لانہ جملۃ خبریۃ تحتمل الصدق والکذب والحق والباطل ویسمی هذا النوع من المفعول المطلق تاکید الغیرہ فان قیل اللام اذا وقعت صلۃ التاکید یکون مدخول اللام موکدا فیکون الغیر الموکد والتاکید للغیر محال لان الموکد والموکد متحدان فی الذات لا مغایران قلنا الحقان احدهما صریح والآخر ضمنی یفهم من الجملۃ متحدان بالذات فیصح تاکید احدهما الصریح للآخر الضمنی

ومتغايران بالاعتبار لان الحق الذى يفهم من الجملة باعتبار مقارنته مع الباطل لان كليهما محتملان للجملة ويغاير الحق لعدم مقارنته مع الباطل لان الجملة محتملة لهما وحقاليس بجملة فلما كانا مغايرين فيصح قوله تاكيد الغيره او نقول ان اللام ليست صلة للتاكيد بل هو علة للتاكيد والمؤكد محذوف فيكون المعنى و يسمى تاكيدا لنفسه وهو الحق الضمنى لاجل دفع غيره وهو باطل اى الباعث على التاكيد دفع الغير لاجل الغير فان قيل لما كان معنى قوله لغيره لدفع غيره فيكون معنى قوله لنفسه لدفع نفسه ولا معنى له قلنا ليس معناه دفع النفس بل معناه تاكيد لنفسه اى الباعث على التاكيد لنفسه تكريره وتكثيره و منها ما وقع مثنى فان قيل المثال لا يطابق المثل لانه التثنية والمثال لبيك فانه للتكرير والتكثير لا التثنية قلنا المراد بالتثنية صورتها لامعناها و اشترط صورتها لتكون اقامة المعمول مقام العامل بمعونة صورة التثنية وتكرار المعنى فان قيل القاعدة منتقضة بقوله تعالى ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ. فان كرتين مفعول مطلق لارجع لاتحاد معناهما ولم يحذف فعله مع انه بصورة التثنية قلنا قيد الاضافة مراد فى الضابطة اى مثنى مضافا وكرتين غير مضاف فان قيل لابد ان يقيد بقيد الاضافة لاخراج كرتين فاجاب الشارح الهندى ان قيد الاضافة مراد المصنف لكن لم يذكره اكتفاء بالمثال لان لبيك مضاف لكن هذا الجواب ضعيف لان المثال يذكر لتوضيح الممثل بعد تمام المثل بالقيود ففى جعل المثال من متممات القاعدة تكلفات فان قيل فعل الشارح الجامى هذا التكلف فى قوله ابوك واخوك الخ حيث قال الشارح ولم يقل المصنف مكبرة موحدة اكتفاء بالمثال فكيف امتنع ههنا فالجواب عن الشارح المثال على نوعين احدهما ما كان على صورة المثال بان يكون مدخول مثل او نحو او الكاف والثانى ما لا يكون بصورة المثال فهو يكون من بيان نفس القاعدة وما يكون بصورة المثال فجعله من متممات القاعدة تكلف وههنا من قبيله والجواب عن جانب الشارح الهندى مثل لبيك وان كان بصورة المثال لكنه داخل فى القاعدة لانه منصوب صفة للمثنى وليس بمرفوع خبرا لمبتدأ محذوف فاخذ قيد الاضافة منه ليس بتكلف مثل لبيك اى الب لك البابين اى اقيم بخدمتك اقامة طويلة كثيرة متوالية غير منقطعه ولب بالمكان اى قام بالمكان فان قيل لبيك لا يخلوا ما من المجردا والمزيد فان كان الثانى فاللفظ لا يساعده لانه خال من الزوائد وان كان الاول فالمعنى لا يساعده لان المعنى التكثير وهو معنى المزيد لا المجرد قلنا انه مصدر المزيد اصله الب لك البابين ثم حذف الفعل بقرينة وسد المسد وحذف لام الجر للاختصار واتصل ضميرا المجرور بالمضاف وحذف النون من المضاف ورد المصدر

الی الثلاثی المجرد الزوائد وادغم الباء فی الباء فصار لبیک او نقول انہ مصدر المجرد لکن معناہ معنی المزید وسعدیک ای اسعدک السعادین ای اعینک اعانۃ کثیرۃ ثم حذف الفعل واقیم المعمول مقام العامل بمعونۃ التکرار والتکثیر واضیف المصدر الی الضمیر وسقط النون بالاضافۃ ورد المصدر الی الثلاثی بحذف الزوائد المفعول بہ ای منہا المفعول بہ ھو اسم ما وقع علیہ ای تعلق بہ بلا واسطۃ حرف الجر فعل الفاعل ای فعل اعتبر اسنادہ اولا الی فاعل حقیقی او حکمی فان قیل التعریف غیر جامع لخروج لفظ زید فی ضربت زیدا فانہ لم یقع علیہ فعل الفاعل بل وقع علی مدلولہ مع انہ مفعول بہ وغیر مانع لدخول المدلول فیہ لانہ وقع علیہ فعل الفاعل مع انہ لیس بمفعول بہ لانہ من قبیل الالفاظ والمدلولات من قبیل المعانی قلنا العبارۃ بحذف المضاف الی کلمۃ ما ای المفعول بہ اسم ما والباعث علی تقدیر الاسم شیئان کون المفعول بہ من قبیل الالفاظ وانہم النحاۃ یجرون صفات المدلولات المطابقۃ علی دوالیہا وانما لم یصرح بالاسم اکتفاء بما سبق فی تعریف المفعول المطلق فان قیل التعریف غیر جامع لخروج ایاک فی ایاک نعبد لانہ مفعول بہ مع انہ غیر واقع فعل العباد علیہ لانہ لم یقع فعل العباد علی اللہ قلنا المراد بالوقوع التعلق من قبیل ذکر الخاص وارادۃ العام فان قیل فعلی ھذا دخل فیہ زید فی مررت بزید لانہ تعلق بہ فعل المرور لیس بمفعول بہ فی الاصطلاح بل یسمی جارا ومجرورا قلنا المراد بالتعلق التعلق بلا واسطۃ حرف الجر وما بواسطۃ الجر فیسمی جارا ومجرورا فان قیل التعریف غیر مانع لدخول مفعول مالم یسم فاعلہ فیہ نحو ضُرِب زید فانہ وقع علیہ فعل الفاعل مع انہ لیس مفعولا بہ قلنا المراد بالفعل ما اسند اولا الی الفاعل ثم وقع علی المفعول وضرب غیر مسند الی الفاعل فان قیل فعلی ھذا خرج من التعریف درھما لان اعطی بصیغۃ المجہول لم یسند الی الفاعل مع ان درھما یسمی مفعولا بہ قلنا الفاعل اعم من ان یکون حقیقیا او حکمیا واعطی مسند الی الفاعل الحکمی وھو مفعول مالم یسم فاعلہ فان قیل مبنی المتون بالاختصار فینبغی ان یقول المفعول ما وقع علیہ الفعل بدون ذکر الفاعل قلنا المراد بفعل الفاعل المعتبر اسنادہ الی الفاعل لاخراج مفعول مالم یسم فاعلہ وذلک المعنی لا یفہم الا باضافۃ الفعل او الفاعل فذکرہ ضروری فقولہ اسم ما جنس وقولہ وقع علیہ خرج جمیع الاسماء وقولہ الفاعل خرج بہ مفعول مالم یسم فاعلہ نحو ضربت زیدا فان قیل المثال لا یکون الا مدخول نحو وھو جملۃ لا مفعول بہ قلنا العبارۃ محمول بالمسامحۃ ای من قبیل ذکر الکل وارادۃ الجزء ای زید فی المثال المذکور وقد یتقدم المفعول بہ جواب سوال ان المفعول بہ من معمولات الفعل کالفاعل والفاعل لا یتقدم علیہ فکذا المفعول

به فاجاب المصنف قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل واسم الفاعل واسم المفعول لقوتها في الفعل فيعمل متقدما ومتاخرا وذلك التقديم اما جوازا فيما يتضمن معنى الاستفهام والشرط نحو زيدا ضربت واما وجوبا فيما اذا تضمن المفعول به معنى الشرط او الاستفهام نحو من رأيت ومن تكرم فاكرم فان قيل ينقض بقولهم من البران تكف لسانك فلسانك مفعول به لتكف ولم يجز تقديمه عليه قلنا جواز التقديم فيما لم يوجد مانع من التقديم وههنا وجد المانع لان ان موصول حرفي والصلة لا يتقدم على الموصول فمعمول الصلة لا يتقدم على الموصول بالطريق الاولى وايضا الفعل مؤول بتاويل المصدر فلسانك في الواقع معمول المصدر ومعموله لا يتقدم عليه لضعف عمله فلا يعمل في المعمول المتقدم وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به فلا يرد انه كما يحذف الفعل كذلك شبهه فاجاب ان المراد بالفعل العامل من قبيل ذكر الخاص وارادة العام وذكر الخاص للاصالة لا للحصر لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا مثال الاولى نحو زيدا المن قال من اضرب فزيد مفعول به عامله محذوف وهو اضرب بقرينة المقام وهي سوال السائل لان المذكور في السوال كالمعاد في الجواب ليطابق الجواب السوال ومثال الثاني مكة للمتوجه الى مكة اي اتريد مكة فحذف الفعل بقرينة الحالية وهي توجهه اليها ووجوبا في اربعة مواضع فان قيل تخصيص الحذف في اربعة مواضع باطل لانه يحذف وجوبا في المنصوب بالمدح والذم والترحم والاغراء ايضا مثال المنصوب بالمدح الحمد لله الحميد اي اعني الحميد والاغراء اخاك اخاك اي الزم اخاك قلنا تخصيصها بالذكر ليس للحصر بل لكثرة بحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع سماعي وهو ما يقصر بمواضع مسموعة لا يجاوزها وليس له قياس وقاعدة يقاس عليه امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه فان قيل امرأ مفعول لاترك ونفسه فان قيل امرأ مفعول لاترك ونفسه لا يخلوا اما معطوف على امرأ فيلزم عطف الشئ على نفسه وان كان تاكيد يلزم الفصل بين التاكيد والمؤكد بحرف العطف قلنا انه معطوف ولا يلزم عطف الشئ على على نفسه لانه عبارة عن المال ويسمى بالنفس لان المال وقاية للنفس او تاكيد والفصل بحرف العطف بين المؤكد والمؤكد جائز نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو قوله تعالى وانتهوا خيرا لكم فان قيل المثال غير مطابق للممثل لان الممثل ما كان عامله محذوفا وهو مذكور وهو انتهوا قلنا انتهوا ليس بعامل في خيرا والا يلزم فساد المعنى لان الله لا ينهى العباد عن الخير فعلم ان معمول انتهوا محذوف وعامل خيرا محذوف تقديره انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم واهلا وسهلا اي اتيت فانقيل اهلا مصدر بمعنى عمارت كردن فلا يصلح مفعولا به لاتيت لانه فعل حسي يقتضي المفعول الحسي عمارة

کردن من المعانی قلنا اهلا مصدر بمعنی اسم المفعول وهو الماهول وهو وصف یقتضی الموصوف فیکون المعنی اتیت مکانا ماهولا ثم فسر من غیر المشهور بالمشهور ای معمورا لاخرابا او نقول اهلا بمعنی اقارب لا اجانب وسهلا ای وطیت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثانی من تلك المواضع الاربعة التی یجب فیها حذف العامل الناصب للمفعول به حذفا وجوبا قیاسا الذی وقع المنادی فی اللغة صیغة اسم المفعول بمعنی مذکوره شده اورا و فی الاصطلاح هو المطلوب اقباله ای توجهه الیك بوجهه حقیقة او حکما او بقلبه فان قیل التعریف غیر مانع لانه دخل فیه مدلول زید فی یا زید فانه شئ طلب اقباله ولا یقال له منادی وغیر جامع لخروج لفظ زید فی یا زید فانه منادی ولم یطلب منه الاقبال لعدم وجوه اقباله قلنا العبارة بحذف الموصوف او المضاف تقدیره هو الاسم المطلوب اقبال مدلوله فان قیل الاقبال ضد الادبار فطلب الاقبال لا یکون الا من المنادی المدبر فلا یتناول التعریف المنادی المقبل لانه لیس مطلوب الاقبال للزوم تحصیل الحاصل فیه قلنا المراد بطلب الاقبال طلب التوجه وهو اعم من ان یکون بوجهه کما فی المنادی المدبر او بقلبه کما فی المنادی المقبل فان قیل تعریف المنادی غیر جامع لافراده لخروج یا سماء ویا جبال ویا ارض لانها من افراد المنادی ولیست مطلوبة الاقبال لا بوجهه ولا بقلبه لعدم قبول اثر النداء فیهن قلنا التوجه اعم من ان یکون حقیقة کیا زید او حکما کما فی الامثلة المذکورة لانها اولا منزل من له صلاحیة النداء ثم دخل علیها حرف النداء فتکون مطلوبة الاقبال حکما فان قیل لما کان الاقبال اعم من الحقیقی والحکمی فینبغی ان یدخل المندوب فی المنادی الحکمی فلم لم یدخل فی تعریفه بل ذکر تعریفه وبحثه فیما بعد قلنا ان المندوب لیس من افراد المنادی الحکمی اذ دخول حرف النداء علیه لمجرد التفجع لا لقصد النداء وفی الامثلة المذکورة لقصد النداء لا لتفجع علیها فلو لم یکن حرف النداء فیها للنداء الحکمی یکون لغوا فلذا ذکر فی بحث علی حدة فان قیل دخول الامثلة فی المنادی الحکمی وخروج المندوب منه مجرد تحکم اذ المندوب ایضا منادی مطلوب اقباله حکما علی التفجع والشوق کما اذا قلت یا محمد فکانك تنادیه وتقول له فانا مشتاق الیك فالاولی ادخاله تحت المنادی وایضا یفهم من قول سیبویه فی قوله تحت المنادی حیث قال وانتصاب المنادی محلا اذا کان مفردا معرفة یا زید او مندوبا نحو یا زید اه قلنا لما کان المندوب کثیر الدوران فی کلام العرب فالاولی جعله فی باب علیحدة واما امثلة المذکورة فقلیلة فلا بد ان یدخلها فی المنادی الحکمی بحرف من الحروف الخمسة الندائیة نائب مناب ادعوا واحترز به عن نحو لیقبل زید فان زیدا مطلوب اقباله باللام ای لام الامر لفظا او تقدیرا

فان قيل لفظا او تقديرا منصوبان وللنصب طرق كثيرة فما طريق نصبهما قلنا انهما مفعولان مطلقان للمطلوب باعتبار الموصوف المحذوف اى طلبا لفظا او تقديرا بحذف ياء النسبة لفظيا او تقديريا لصحة الحمل فان قيل توصيف الطلب باللفظى والتقديرى غير صحيح لان الطلب امر معنوى نسبة بين الطالب والمطلوب وهما صفتان للفظ قلنا انهما صفتان للطلب باعتبار حال متعلقة وهو آلة الطلب فيكون المعنى طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا بان تكون آلة الطلب محذوفة نحو يوسف اعرض عن هذا او مفعول مطلق لنائب بحذف ياء النسبة وبحذف الموصوف اى نيابة لفظية او تقديرية بان يكون ناصبه ملفوظا او مقدرا كما فى المثالين المذكورين او منصوب على انه كلواحد حال من الضمير فى اقباله الراجع الى المنادى فان قيل الحال محمول على ذى الحال ولا يصلح الحمل ههنا لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا المصدران مبنيان للمفعول فيكون المعنى حال كون المنادى ملفوظا او مقدرا الاول يا زيد والثانى الايا اسجدوا فان قيل الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به به والضمير مضاف اليه فلا يصح الحال منه قلنا جاز الحال من المضاف اليه اذا كان مضافه فاعلا او مفعولا يجوز حذفه واقامة المضاف اليه مقامه وههنا الاقبال مفعول مالم يسم فاعله للمطلوب وجاز حذفه واستتار الضمير المضاف اليه فى المطلوب ليكون مفعول مالم يسم فاعله فيكون حكمه كحكمه فان قيل عد المنادى من المواضع المذكورة غير صحيح اذ عامله هو حرف النداء مذكور معه قلنا فى عامل المنادى مذاهب ثلثة الاول مذهب سيبويه انه منصوب على انه مفعول به للفعل المحذوف اذ اصل يا زيد اريد او ازيد فحذف الفعل حذفا لزوما لكثرة استعماله ولافادة حرف النداء فائدته وهو الطلب وهذا هو المذهب المختار عند المصنف والثانى مذهب المبرد فعنده المنادى منصوب بحرف النداء لقيامه مقام الفعل والثالث مذهب ابى على فعنده حرف النداء من اسماء الافعال الناصبة للمنادى فعلى هذين المذهبين لا يكون المنادى من باب حذف العامل وعلى المذاهب كلها يا زيد جملة مجازا عند سيبويه والمبرد وحقيقة عند ابى على فجزاء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وليس المنادى احد جزأى الجملة على المذاهب كلها وحرف النداء قائم مقام اد هو الفعل الفاعل مقدر عند المبرد وكلاهما مذكوران اذ حرف النداء اسم فعل والفاعل فيه الضمير المستتر عند ابى على و

يبنى المنادى فان قيل المنادى من المنصوبات والبناء بالضمة والفتحة عليه بعارض فينبغى ان يقدم بيان النصب عليهما قلنا قدم بيان البناء على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما فان قيل علة الاختصار لتقديم البناء والخفض والفتح مسلم

لکن علة قلتها من النصب غیر مسلم لانه واحد وهذه الاشیاء امور ثلثة فکیف یکون الامور قلیلة من امر واحد قلنا کل واحد من الامور الثلثة واحد باعتبار الذات والمحل لان بیانه واحد واما النصب فواحد باعتبار الذات ومتعدد باعتبار المحل لانه اما مضاف او مشبه به او مفرد غیر معرفة او مضاف غیر معرفة علی ما یرفع به ای یبنی المنادی علی حرف وهو الالف او الواو او علی حرکة وهی الضمة التی یرفع بها فان فان قیل ضمیر یبنی ویرفع راجع الی المنادی فیلزم اجتماع البناء والاعراب فی المنادی المفرد المعرفة وذلک غیر جائز لانه یلزم اجتماع النقیضین فی محل واحد فی حالة واحدة قلنا ضمیر یبنی راجع الی المنادی وضمیر یرفع الی الاسم فیکون المعنی علی الحرف او الحرکة التی یرفع الاسم باحدها لکنه ضعیف اذ یلزم خروج البحث اذ البحث فی المنادی لا فی مطلق الاسم فالاولی فی الجواب ان ضمیر یبنی ویرفع راجع الی المنادی لکن الرفع فی غیر صورة النداء والبناء فی صورة النداء ووقت دخول حرف النداء او نقول ان یرفع مسند الی الجار والمجرور لا ضمیر فیه ان کان المنادی مقررا فان قیل المثال لا یطابق الممثل لانه مفرد والمثال بالتثنیة والجمع قلنا المراد بالمفرد ما لا یکون مضافا ولا مشبها به فالمفرد مقابل للمضاف وشبهه ههنا فالتثنیة والجمع داخلان فی المفرد معرفة فان قیل المثال لا یطابق الممثل لانه معرفة والمثال یارجل نکرة قلنا المعرفة اعم سواء کان قبل النداء کیا زید او بعد النداء مثل یا رجل فههنا اربع صور ان وجد القیدان فیکون مبنیا وان فقد القیدان نحو یا حسن الوجه والافراد نحو یا عبد الله او التعریف نحو یا رجلا فیکون منصوبا فان قیل ینبغی ان یکون المنادی المفرد المعرفة معربا منصوبا لانه مفعول به وهو من المنصوبات قلنا بناه لوجهین احدهما وقوعه موقع الکاف الاسمیة المشابه للکاف الحرفیه الخطابیة فی ذلک لفظا ومعنی وثانیهما کونه مثل کاف الاسمیة فی الافراد والتعریف فیکون مشابهة المنادی کاملة للضمیر فی ادعوک فیکون مبنیا مثله بخلاف باقی الانواع فاذا لم تکمل مشابهته به لم یکن مثله فی البناء وبنی علی ما یرفع به کانه لو بنی علی الفتح یلزم الالتباس بالمنادی المضاف الی یاء المتکلم وابدل الیاء بالالف وحذف الالف واکتفی بفتح ما قبلها نحو یا غلام ولو بنی علی الکسر لالتبس بالمنادی المضاف الی یاء المتکلم وحذف الیاء واکتفی بکسر ما قبلها نحو یا غلام مثل یا زید مثال للمعرفة قبل النداء ویا رجل مثال للمعرفة بعد النداء مبنیان لانه ویا زیدون مثال لما بنی علی الواو ویخفض ای نحو المنادی بالحرکة نحو یا لزید او بالحرف نحو یا لزیدین فان قیل ان الخفض متعد صفة الخافض یکون المعنی ویخفض الخافض المنادی فیلزم الخروج عن البحث والثانی ان الخفض یستعمل فی الحرکة فلا یتناول المستغاث مجرورا بالحرف نحو یا لزیدین قلنا المراد بالخفض

الانجرار وهو لازم صفة المنادى فلا يلزم الخروج عن البحث وهو اعم من ان يكون بالحرف او الحركة بلام الاستغاثة فان قيل اللام حرف من حروف المعانى والحروف لا يضاف الا الى معناه والاستغاثة ليست من معانى اللام قلنا ان الاضافة لادنى ملابسة اى لام تدخل المنادى وقت الاستغاثة اليه فالاستغاثة صفة المدخول فسمى الداخل بصفة المدخول واضيف الداخل الى صفة المدخول فان قيل اللام تجئ لمعان كثيرة فاى المعنى مراد ههنا وايضا ما الوجه فى تعيين اللام للاستغاثة من سائر الحروف الجارة قلنا اللام للاختصاص دخلت على المنادى لان مقصود المنادى اختصاص المنادى المستغاث بالدعاء وهذا المعنى لا يحمل من باقى الحروف الجارة مثل يا لزيد فان قيل لام الاستغاثة لام جارة وهى مكسورة موافقة لحركة المؤثر مع اثره فلم فتحت قلنا انما فتحت لئلا يلتبس المنادى المستغاث له وقت حذف المستغاث لان اللام الداخلة على المستغاث له مكسورة فان جاءت الكسرة فى المستغاث ايضا يلزم الالتباس ولم يفرق بينهما بالعكس لان المستغاث واقع موقع الضمير والمستغاث له غير واقع واللام تفتح اذا دخلت بالضمائر لان وضع الضمائر للاختصار والخفة فحققوا اللام الداخلة عليها بالفتحة او فتحت لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة فى الضمائر الغائبة والباقية محمولة عليها طردا للباب فان قيل ينقض بقوله يا لزيد وعمرو فان عمرا مستغاث ولم يفتح فيه اللام بل هى مكسورة قلنا الفتحة للفرق بين المستغاث والمستغاث منه وقد حصل الفرق بينهما بالعطف لان المعطوف بالمستغاث لا يكون الا مستغاثا فكسرت بالاصل فان قيل لو كان العطف على المستغاث موجبا للكسر فيبغى ان يكسر فى يا لزيد ويا لعمرو مع ان اللام فيه مفتوح قلنا العطف على المستغاث موجب للكسر بدون ياء وان كان بالياء فلا بد من فتح اللام اذ هو مستغاث مستقل لانه معطوف بالمستغاث اذ العطف للمجموع من الياء والمنادى بالمجموع منهما وانما اعربت لان بناء المنادى للمشابهة بالحرف واللام الجارة من خواص الاسم قويت الاسم وتضعف مشابهته بالحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه فان قيل كما يحفض المنادى بلام الاستغاثة كذلك يحفض بلا مى التعجب والتهديد الاول يا للماء ويا للدواهى والثانى يا لزيد لاقتلنك فلم تركهما المصنف كيف يصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما على وجه الكلية قلنا ان هاتين اللامين لام الاستغاثة لوجود خاصة لام الاستغاثة فيهما كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد ان يحضر ويصلح معى بالدية حتى استريح من الوالخزن وطعن الطاعنين وكان المتعجب منه ليحضر معا حتى يقضى منه العجب ويخلص من الحيرة او نقول ان المنادى فى قولهم يا للدواهى محذوف تقديره يا قوم اعجبوا للماء وللدواهى لكن القول بحذف المنادى بتقدير الكسر ظاهر وبتقدير فتح اللام مشكل لان الفتحة بلام

المنادى لابغيره قلنا لما حذف المنادى نسيا منسيا فاقيم المستغاث له مقامه فاعطى له حكم المنادى وهو فتح اللام **ويفتح** المنادى فان قيل مقابلة الفتح بالنصب غير صحيح لانه ايض بالفتح قلنا المراد بالفتح البناء فيكون المعنى ويبنى المنادى بالفتح **لالحاق الفها** اى وقت الحاق الالف للاستغاثة على ان اللام بمعنى الوقت وليس علة للبناء لان علة البناء وقوع المنادى موقع الضمير اولاجل الحاق الف الاستغاثة بآخره على ان تكون اللام للعلة ولاشك ان الالحاق وان لم يكن علة لنفس البناء لكنه علة لخصوص البناء بالفتح لان الالف تقتضى فتح ما قبلها **ولا لام فيه** لان اللام تقتضى الجر فى المنادى والالف تقتضى الفتح بالفتحة البنائية فبين اثريهما تناف فلا يجوز الجمع بين مؤثريهما ايض ولا يكون الجر تقديريا والفتحة لفظية لعدم القائل بتقدير الاعراب فى هذه الصورة لان تقدير الاعراب فى الاسم الذى كانت فى آخره الف من نفس الكلمة ووضعها وهذه الالف ليست وضعية بل عارضية لاجل الاستغاثة مثل **يازيدا** ه بالحاق الياء بآخره للوقف اذ لو وقف على الالف فيكون مدا قصرا والمقصود فى الاستغاثة امتداد الصوت وذا لا يحصل الا بكون بعد الالف وخص الهاء لاصطلاحهم بذلك **و ينصب** بالمفعولية **ما** المنادى **سواهما** ثبت سوا المنادى المعرفة والمنادى المستغاث باللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله حتى يبنى كما فى المفرد المعرفة والمستغاث **فان قلت** فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة المنادى المفرد المعرفة والمستغاث باللام والالف وضمير سواهما تثنية قلت الضمير راجع الى القسمين الاولين من التقسيم الاول وهما المفرد المعرفة والمستغاث باللام والالف لانه راجع الى الاقسام الثلثة الحاصلة من التقسيمين الاول والثانى فان قيل المراد بالنصب لا يخلو اما لفظا فقط فينبغى ان لا ينصب لفظ فتى فى يا فتى القوم لانه ليس منصوبا لفظا بل تقديرا وان كان المراد بالنصب لفظا او تقديرا فينتقض بمثل يا يوم ينفع الصادقين صدقهم لانه ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث لانه مضاف مع ان اليوم ليس معربا لا لفظا ولا تقديرا بل مبنى لان الظروف المضافة الى الجملة تكون مبنية بالفتح وان كان المراد بالنصب لفظا او تقديرا او محلا فعلى هذا دخل فيه المنادى المفرد المعرفة لانه ايض منصوب محلا فلا يصح قوله وينصب ما سواهما قلنا المراد بالنصب النصب اللفظى او التقديرى لا المحلى فخرج المنادى المفرد المعرفة والمستغاث لعدم النصب اللفظى او التقديرى فيهما وخرج يا يوم ينفع الصادقين الخ لان النصب فيما سواهما مقيد بقيد وهو ما اذا كان معربا قبل النداء واليوم مبنى قبل النداء

لاضافته الى الجملة فان قيل يذكر المثال لتوضيح الممثل فالواحد كاف فلاحاجة الى تعدد الامثلة قلنا تعدد المثال باعتبار تعدد الممثل لان ماسوى المنادى المفرد المعرفة اما بانتفاء القيدين مثل يا حسنا وجهه واما بانتفاء القيد فهو لا يخلو اما ان يكون مضافا فمثل يا عبد الله او مشبها بالمضاف والمشبه بالمضاف مالا يتم معناه بدون انضمام شئ آخر كما ان طالعا لا يتم بدون انضمام الجبل اوغيره مثل يا طالعا جبلا واما بانتفاء القيد الثانى مثل يا رجلا مقولا لغير معين ولم يذكر المصنف مثالا للقسم الاول صريحا اكتفاء بالضمنى لانه فى ضمن المثال الثانى لانه ان اريد منه معين فيكون مثالا لانتفاء القيد الاول وان اريد به غير معين يكون مثالا لانتفاء القيدين فان قيل ان يورد الامثلة ماسوى المستثنى ايضا كما اورد الامثلة لماسوى المفرد المعرفة قلنا لاحاجة الى ايراد امثلة اخرى لان هذه الامثلة ماسوى المستثنى ايضا فان قيل ان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فكيف يعمل طالعا فى جبلا مع انه غير معتمد على شئ قلنا المثال مبنى على مذهب الاخفش والكوفيين واعتماد الصفة عندهم ليس بشرط بعملها ونقول انه معتمد على حرف النداء وهو من المعتمدات كما قال صاحب الالفية شعر كفعله اسم فاعل فى العمل ۞ ان كان عن مضيه بمعزل ۞ اوذى استفهاما اوحرف نداء ۞ اوجاء صفة اومسندا ۞ اونقول انه معتمد على موصوف مقدر فان قيل الموصوف المقدر لا يخلو اما نكرة مثل يا رجلا طالعا جبلا فلا يطابق الصفة بالموصوف لان طالعا معرفة بدليل توصيفه بالمعرفة نحو يا طالعا جبلا الظريف وايضا لا يطابق المثال مع الممثل لانه شبه مضاف والمثال مفرد وان قدر الموصوف معرفة نحو يا رجل طالعا جبلا فلا يطابق المثال مع الممثل لانه مفرد والممثل شبه مضاف قلنا انه معتمد على موصوف مقدر معرف مشبه بالمضاف فيكون التقدير يا ايها الطالع جبلا واى شبه مضاف لان معناه لا يتم بدون انضمام الصفة ثم حذف الموصوف للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع آلتى التعريف بلا فاصلة ثم ينصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف فان قيل ان رجلا بالنصب لا يحتمل التعيين فيكون قيد لغير المعين مستدركا قلنا لغير معين اى لفظ غير معين باعتبار المتعلق وهو مقولا نوقيت لنصب رجل لا تقيد له اى لا صفة فيكون حاصل المعنى نصبه وقت مقوليته لغير معين وتوابع المنادى فانقيل لم افرد المصنف توابع المنادى وتوابع اسم لا لنفى الجنس بالذكر ولم يدخل فى التوابع الآتية قلنا لما كان توابع الاسماء الباقية تابعة للفظها او محلها ولم تكن ذوات جهتين وتوابعهما ذوات الوجهين الرفع والنصب كما ستعرف فلذا قال وتوابع المنادى ففى اضافة التوابع الى المنادى احتراز عن توابع غير المنادى فانها لا يجرى الحكم الآتى فيها وهو ترفع وتنصب بل هى تابعة المتبوع

للفظا و محله المبنى على ما يرفع به وفى توصيف المنادى بالمبنى احترازعن توابع المنادى المعرب فانها تابعة للفظه وفى تقييد البناء على ما يرفع به احترازعن توابع المنادى المستغاث بالالف لانها تنصب فقط لان لفظ المتبوع ومحله كليهما يقتضيان نصب التوابع المفردة حقيقة اوحكما و فى توصيف التوابع بالمفردة احترازعن توابع المنادى المبنى المضافة لانها منصوبة فقط وفى تعميم المفردة عن الحقيقى والحكمى اشارة الى دخول توابع المضافة بالاضافة اللفظية او المشبهة بالمضاف لانها كالتوابع المفردة فى جواز الوجهين فانقلت ما الوجه ان المضاف باضافة اللفظى والمشبه بالمضاف اذا وقعا عين المنادى لهما حكم المضاف بالاضافة المعنوية وهو النصب واذا وقعا توابع المنادى فلهما حكم التوابع المفردة وهو جواز الوجهين قلنا لهما شبهين شبه بالمفرد فى انتفاء التعريف كما لا يوجد التعريف فى المفرد بدون الادوات كذلك لا يوجد فيهما او فى انتفاء الاضافة المعنوية كما لا توجد فى المفرد كذلك لا توجد فيهما و شبه بالمضاف بالاضافة المعنوية فى عدم الاتمام فكما لا يتم المضاف بدون المضاف اليه كذلك لا يتمان بدون انضمام شئ آخر فيعمل بشبهيهما فاذا وقعا عين المنادى فاعتبر شبه الاضافة فكانا منصوبين مثل المضاف بالاضافة المعنوية واذا وقعا تابعين للمنادى فاعتبر شبه المفرد فيكونان مرفوعين و منصوبين مثله ولم يعكس الامر لانه لو اعتبر شبه المفرد حين وقوعهما منادى فيصيران مبنيين بالضمة مثله فيخرج الاسم عن الاصل وهو الاعراب ولو اعتبر شبه المفرد حين وقوعهما تابعين فلا يبنيان لان التوابع معربة مفردة او مضافة فانقيل التوابع خمسة فلم ذكر المصنف البعض وترك البعض وقيد البعض بالقيد قلنا لما لم يجر الحكم الآتى وهو ترفع وتنصب فى التوابع كلها بل بعضها ولم يجر على الاطلاق فيما هو جار فيه بل فى بعضها لابد من القيد بين التوابع الجارى فيها هذا الحكم و ترك البعض وصرح بالقيد فى التوابع التى هو محتاجة الى القيد فقال من التاكيد المعنوى فان التاكيد اللفظى فيه مذهبان ان يكون مبنيا مثل المتبوع نحو يا زيد زيد و ان يكون مرفوعا و منصوبا مثل يا زيد زيدٌ زَيدًا فانقيل لما لم يجر جواز الوجهين فى اللفظى فلم لم يقيد بالمعنوى قلنا المختار عند المصنف المذهب الثانى فيكون التاكيد مطلق جائز الوجهين والصفة مطلقا و عطف البيان ايضا والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه بان يكون معرفا باللام فيبقى البدل والمعطوف لايكون

معرفا باللام فحکمہما سیاتی حملا علی لفظہ الظاہر او المقدر کما فی یا فتی العاقل فان قیل کیف یجوز الرفع فی تابع المنادی المبنی لان تابع المبنی تابع لمحلہ فینبغی ان ینصب فقط وایضاً اذا کان التابع محمولا علی بناء لفظہ فینبغی ان یبنی بالضم مثل المتبوع وایضاً ینبغی ان یکون مکسورا فی مثل یا ہٰؤلاء الکرام ولان لفظ المتبوع مکسور قلنا تابع المبنی تابع لمحلہ اذا کان بناء المبنی اصلیا وبناء المنادی عارضیا یوجد وقت دخول حرف النداء ولا یوجد عند عدمہ فلما کان البناء عارضیا فیشبہ المعرب وتابع المعرب تابع للفظہ ولم یبن بالضم مثل المتبوع لبعدہ عن حرف النداء ولعدم وقوعہ موقع الضمیر بل تلک الضمۃ مثل الرفع فی الحصول بالعامل فصارت رفعا فی التابع فانقیل لم اعتبر شبہہ بالرفع فی حصولہ بالعامل ولم یعتبر حقیقتہا وہی ضمۃ البنائیۃ قلنا ان اعتبرت فیلزم البناء فی التابع فیلزم خروج الاسم عن الاصل وہو الاعراب و اما ہٰؤلاء الکرام فمستثنی عن ہذہ القاعدۃ لان صفات الاسماء المبہمۃ یجب حکمہا وتنصب حملا علی محلہ لان الحق فی تابع المنادی المبنی ان یکون تابعا لمحلہ والمنادی ہہنا منصوب المحل علی المفعولیۃ مثل یا تیم اجمعون اجمعین فی التاکید و یا زید العاقل والعاقل فی الصفۃ واقتصر المصنف علی مثال الصفۃ ردا علی الاصمعی حیث قال لا یجوز کون المنادی موصوفا لانہ واقع موضع الضمیر والضمیر لا یوصف ولا یوصف بہ فکذا الواقع موقعہ ووجہ الرد ان وقوع الشئ موقع الغیر لا یقتضی الموافقۃ بینہما فی سائر الاحکام و یا غلام بشر بشرا فی عطف البیان ویا زید والحارثُ والحارثَ فی المعطوف المعرف باللام والخلیل استناد سیبویہ فی المعطوف المذکور یختار الرفع مع تجویزہ النصب لان المعطوف فی الحقیقۃ منادی مستقل مغایرٌ عن المعطوف علیہ بالذات ومقصود بالدعاء لان النداء الی المعطوف والمعطوف علیہ کلیہما واستقلالہ ومقصودیۃ لا یعلم من النصب اذ ہو فی سائر التوابع بل ینبغی ان یکون المعطوف بحرکۃ کانت فی المنادی المستقل وہی الضمۃ لکن الضمۃ فیہ اثر حرف النداء وہو ممتنع بالمعطوف بواسطۃ اللام فصارت رفعا و ابو عمرو بن علاء النحوی القارئ البصرۃ یختار فیہ النصب مع تجویزہ الرفع لان المعطوف لما امتنع علیہ حرف النداء بواسطۃ اللام فلا یکون منادی مستقلا بل یکون تابعا و تابع المبنی تابع

لمحله ومحله النصب **وابو العباس** المبردان **كان** المعطوف المذكور **كالحسن** اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه **فانقيل** المعطوف المذكور هو الحارث وهو مغاير عن مدلول الحسن **قلنا** المراد به اسم الحسن لا مدلوله **فانقيل** ليس اسمه كاسم الحسن لانه على صيغة اسم الفاعل والحسن صيغة صفة مشبهة **قلنا** المراد بمشابهة له فى جواز نزع اللام لا فى المدلول والذات والصيغة **فكالخليل** اى فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه **فانقيل** فكالخليل جزاء الشرط والجزاء لا يكون الا جملة وهو جار و مجرور مفرد **قلنا** الكاف اسمى بمعنى المثل خبر لمبتدأ محذوف وهو فابو العباس **فان قيل** لا نسلم انه مثل الخليل لانه لم يسبق مثل الخليل احد **قلنا** وجه التشبيه اختيار الرفع لا علمه وانما اختار الرفع لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه **والا فكابى عمر فان قيل** الفاء جزائية يقتضى الشرط والجزاء وهما لا يكونان الا جملتين والا حرف لا يصلح للشرطية والكاف لا يصلح للجزائية **قلنا** والا فى الاصل وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق ثم حذف فعل الشرط مع المتعلقات بقرينة قوله ان كان وادغم النون فى لم وغيّر لم بابدال ميمه بالالف لان لم عامل لا يحذف معموله و يحذف عن لا لانه غير عامل وأما كابى عمر فالكاف اسمى بمعنى المثل خبر لمبتدأ اى فابو العباس مثل ابى عمر فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا لانه يلزم اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة **واعلم** ان الاعلام بالنسبة الى دخول اللام على ثلثة اقسام جائز الدخول واجب الدخول ممتنع الدخول فالثالث الاعلام الجوامد شخصية او جنسية كزيد واسامة والثانى ما صار علما مع اللام مثل الله جل جلاله والنجم والصعق والثريا والاول ما كان فى الاصل مصدرا او اسما مشتقا فيجوز الدخول نظرا الى الوضع الاصلى وعدم دخوله نظرا الى التعريف الطارى مثل الحارث **والمضافة** اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة المعنوية **تنصب** لانها اذا وقعت منادى تكون منصوبة لان المنادى المضاف منصوب فاذا وقعت توابع تكون منصوبة بالطريق الاولى لبعده عن حرف النداء

موضع الضمير مثل يا تيم كلهم فى التاكيد و يا زيد ذا المال فى الصفة و يا رجل اباعبدالله فى عطف البيان و اما المعطوف المعرف باللام لا يجئ مضافا بالاضافة المعنوية لوجوب تجريد المضاف عن التعريف **والبدل والمعطوف غير ما ذكر فان قيل** غير صفة عن المعطوف وهو معرفة وغير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله فى الابهام لانه لا يختص بذات دون ذات فلا يطابق الصفة الموصوف **قلنا** هذا اذا لم يكن للاسم الذى اضيف اليه غير ضدّ واحد واذا كان له ضد واحد فيتعرف غير بالاضافة اليه وههنا المضاف اليه ما ذكر اى المعطوف المذكور وهو المعرف باللام فضده غير المعرف باللام فيكون معرفة مطابق للموصوف **حكمه فان قيل** الضمير راجع الى البدل والمعطوف فلا يطابق الراجع مع المرجع **قلنا** المرجع مأول بتاويل كل واحد منهما اى حكم كل واحد منهما **حكم** المنادى **المستقل** بدخول حرف النداء **فان قيل** البدل والمعطوف ايضا منادى فيلزم تشبيه شئ بنفسه **قلنا** المراد بالمستقل ما دخله حرف النداء فيكون تشبيه احد النوعين بالآخر لا تشبيه شئ بنفسه لان البدل هو المقصود بالذكر فى الكلام و المبدل منه كالطوطية لذكره فكانّ حرف النداء داخل على البدل والمعطوف منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه فلذا لهما حكم المستقل **مطلقا** اى زمانا مطلقا او حال كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بزمان افرادهما او اضافتهما اوشبه اضافتهما او نكارتهما **فان قيل** مطلقا منصوب و للنصب طرق كثيرة فبأيّ وجه منصوب **قلنا** انه منصوب على الظرفية باعتبار موصوف محذوف اى زمانا مطلقا اومنصوب على الحالية من الضمير المجرور فى حكمه لانه فاعل للمصدر وهو الحكم العامل فى الحال فالبدل مثل يا زيد عمرو يا زيد اخا عمر يا زيد طالعا جيلا يا زيد رجلا صالحا وذلك امثلة المعطوف ايضا بزيادة الواو **فان قيل** قد تقرر فيما سبق ان المنادى المفرد المعرفة مبنى على ما يرفع به فينتقض بيا زيد ابن عمر فان فيه جواز الضمة وَ اَوْ لَوِيَّةِ الفتحة فاجاب المص بقوله **والعلم** الخ حاصل الجواب ان وجوب ما يرفع به فيما عدا هذه الصورة لان المص اذا ذكر قاعدة كلية ثم ذكر بعض افرادها مخالفا عنها ذكر ذلك البعض بمنزلة

الاستثناء منها وايضًا العام اذا قوبل بالخاص فالمراد بالعام ماسوى افراد الخاص
والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم فبقيد الاول احترازعن نحو يارجل ابن
عمرلان فيه تعين الضم وبقيد الثانى الخ احترازعن جائنى زيد ابن عمرلانه فيه
تعين الرفع لكونه غيرمنادى و بالثالث عن ياعبد الله ابن عمر لتعين النصب فيه
لان جواز الضمة لايكون الا فى المبنى على الضم **الموصوف بابن** مجردعن التاء
او ملحوق بها بلا تخلل واسطة بين الابن و موصوفه احترازعن يازيد الظريف
ابن عمر لتعين الضمة فيه لكون الواسطة بينهما **مضافا** اى حال كون
ذلك الابن مضافا **الى علم** آخر فبقيد الاضافة احترازعن يا زيد الابن الظريف
لتعين الضمة فيه لكونه غير مضاف وبقيد العلم احترازعن يا زيد ابن الرجل
فان قيل لاحاجة الى قيد اخرلاختيار الفتحة فى مثل يا زيد ابن زيد مع انه
ليس مغائرا عن الاول **قلنا** انهما وان اتحدا فى اللفظ لكن مسمى كلواحدمنهما
مغائرعن الأخر **او نقول** هذا الاعتراض انما يرد لوكان صفة للعلم مقرونا
بالتنوين وامّا اذا كان مضافا اليه للعلم بلا تنوين اى الى علم شخص اخرفلا يرد
الاعتراض فعلم المنادى اذا كان جامعا لهذه الصفات يجوز بنائه على مايرفع به
بناء على القاعدة لكن **يختار فتحه** لان كل منادى جامع لهذه الصفات كثير
الوقوع وكثرة الوقوع تقتضى التخفيف فخففوه بالفتحة ولم يخفف بالسكون
لكون الفتحة الحركة الاصلية لكونه مفعولا به **فان قيل** قد تقرر فيما سبق
ان نداء المعرف باللام ممتنع فينتقض بيا ايها الرجل فانه فيه نودى المعرف
باللام فاجاب المص **و اذا نودى** فالحاصل نداء المعرف باللام ممتنع بلا فصل
و ههنا مع الفصل وايضا قوله واذا الخ اشارة الى وسيلة جواز النداء الى المعرف
باللام **واذا نودى** اى اذا اردت نداء **المعرف باللام فانقيل** الجزاء مرتب
بمعنى الشرط يعنى مؤخرعن وجود الشرط وههنا الجزاء لفظ قيل والقول عين النداء
لا انه مؤخرعن النداء **قلنا** ان الشرط فى الواقع ارید المتضمّن لِنُوْدِيَ وهو
متضمّن لان النداء فعل اختيارى للانسان وكل فعل اختيارى للانسان يكون
مسبوقا بالارادة **قيل** مثلا **يا ايها الرجل** بتوسط اَىُّ مع هاء التنبيه بين حرف

النداء والمنادى المعرف باللام لئلا يلزم اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة **و يا هذا الرجل** بتوسط هذا **و يا اى هذا الرجل** بتوسط الامرين وانما تعينت هذه الاسماء المبهمة للزيادة لان قصد المتكلم النداء الى المعرف باللام وذلك القصد يعلم من زيادة اسم مبهم لان النداء لايقع الا على معلوم لا على مبهم ولو زيد اسم معلوم فيوهم السامع انه منادى لا المعرف باللام المؤخر وزيدت هاء التنبيه لجبر النقصان الحاصل من بعد حرف النداء من المنادى وعينت الهاء للجبيرة لانها مشاركة لحرف النداء فى التنبيه لان النداء ايضا تنبيه **فانقيل** لما كان الاسم المبهم منادى فالمعرف باللام يكون صفة له و فى الصفة المنادى المفرد المعرفة جواز الرفع والنصب فينبغى ان يكون المعرف باللام ايضا جواز الوجهين فاجاب المصنف **و التزموا** اى العرب **رفع الرجل** مثلا وان كان حقه كذلك لانه **المقصود بالنداء** فالتزم رفعه لانه موافق للحركة البنائية التى علامة المنادى فتدل على كونه مقصودا بالنداء **فانقيل** فعلى هذا يلزم التناقض والتدافع **قلنا** هذا بمنزلة الاستثناء عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى المبهم يعنى جاز الوجهان فى صفة المنادى الا اذا كان المنادى اسما مبهما ففى صفته تعين الرفع **فانقيل** لما كان المعرف باللام مقصودا بالنداء فينبغى ان يجرى فى توابعه الوجهان فاجاب المصنف **و توابعه** نحو يا ايها الرجل الظريف و يا ايها الرجل ذو المال **لانها توابع المنادى المعرب** وجواز الوجهين فى توابع المنادى المبنى **فانقيل** نداء المعرف باللام ممتنع بدون التوسط فينتقض بقولهم يا الله فاجاب المصنف **و قالوا يا الله** بناء على قاعدة تجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امركونِ اللام عوضا عن محذوف لزومها للكلمة لان اللام بهذين الامرين تصير من اجزاء الكلمة وذلك الامرين غير موجود بدون لفظ الله لا انه فى الاصل اَلِإلٰهَ حذفت الهمزة الثانيه وعوض عنها اللام ولزمت الكلمة بالعلمية ولهذا قال خص **خاصة** واما النجم وان كانت فيه لازمة لكنها غير عوضية واما الناس وان كان اللام فيه عوضية لكنها غير لازمة واما دخول حرف النداء بالمعرف باللام فى قوله ومن اجلك يا التى تيممت قلبى

وانت بخيلة بالوصل عنى مع كونها غير عوضية شاذ و فى قول الشاعر ؎ فيالغلامان اللذان فرا ؎ اياكما تكسبان شرا ؎ مع كونهما غير لازمة غير عوضية اشد شذوذا فانقيل قد قلتم ان المنادى المضاف منصوب فينتقض ذلك القول بيا تيم تيم عدى لانه مضاف الى عدى المذكور او المحذوف ولم يعين فيه النصب فاجاب بقوله ولك اى و جاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى فانقيل اضافة المثل الى يا تيم ان كان بيانيه يخرج يا حَىُّ حَىُّ عدى لان المضاف والمضاف اليه فى البيانية متحدان فى الذات و يا حى حى عدى ليس عين يا تيم يا تيم عدى وان كان لامية فيخرج يا تيم تيم عدى لان المضاف مراد فى الامية والمضاف اليه غير مراد و دخل يا حى حى عدى وان كانت ظرفية فالمضاف اليه غير ظرف قلنا المراد بالمثل القاعدة الكلية تتناول المضاف والمضاف اليه جميعا وهى كل تركيب كرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وَوَلِىَ الثانى اسم مجرور بالاضافة و هذا التركيب متناول لكليهما فانقيل لا نسلم ان المنادى مفرد اذ هو مضاف الى العدى المذكور او المحذوف قلنا المراد بالمفرد صورة و افراد الاول يعلم من الفصل وافراد الثانى يعلم من الاول لانه تاكيد لفظى للاول و التاكيد اللفظى بعينه تكرار الاول الضم والنصب فى الاول فقوله الضم والنصب فاعل الظرف المقدم او مبتداء خبره الظرف المقدم اما الضم فلانه منادى مفرد معرفة كما يعلم من الفصل واما النصب فلانه اما مضاف الى عدى المذكور كما هو مذهب سيبويه او الى عدى المحذوف كما هو مذهب المبرد والمنادى المضاف يكون منصوبا فانقيل كيف يضاف الى عدى المذكور لوجود الفصل بين المضاف والمضاف اليه قلنا تيم الثانى تاكيد لفظى للاول وهو عين الاول فالفصل به كلا فصل و اعلم ان اصل هذا التركيب يا تيم عدى تيم عدى بالتكرار فعند سيبويه حذف عدى الثانى دفعا للتكرار فبقى يا تيم عدى تيم فقطع تيم الثانى عن الاضافة والمضاف اذا قطع عن الاضافة فيجب فيه احد الامور الثلاثة اما البناء بالضمة كما فى قبلُ وبعدُ او التنوين عوضا عن المحذوف كما فى يومئذٍ او اضافة مثل الاضافة الاولى فقدم سيبويه التيم المقطوع عن العدى بالعدى الاول يحصل له صورة الاضافة وجعل تاكيد الاول

وعند المبرد يحذف عدى الاول لدفع التكرار لان فى حذف الثانى تكليف التقدم و التاخر وتكليف الفصل بين المضاف والمضاف اليه واما فى التيم الثانى فتعين النصب لانه اما تابع مضافٍ كما هو مذهب سيبويه او تابعٌ مضافٌ كما هو مذهب المبرد وعلى كلى التقديرين يقتضى النصب وتمام البيت يا تيم تيم عدىٍ لا ابا لكم ؛ لا يلقينكم فى سوئة عمر ؛ والمنادى المضاف الى ياء المتكلم افرده بالذكر يعنى دخوله فى المذكور الجريان وجوه فيه ما ليس بجار فى غيره يجوز فيه فانقيل يجوز فعل يقتضى الفاعل وهو مفرد وقوله يا غلامى جملة لا تصلح ان تكون فاعلا وايضًا ان قوله يا غلامى تفصيل يقتضى الاجمال ولا اجمال ههنا وايضًا المصنف فى بيان القواعد الكلية ويا غلامى جزئى من الجزئيات قلنا قوله يا غلامى مضاف اليه لمثل محذوف والمثل بيان لمبيّنٍ محذوف وهو وجوه فاعل يجوز فيكون التقدير يجوز فيه وجوه اربعة مثل يا غلامى الخ فوجوه فاعل للفعل واربعة اجمال للتفصيل ومثل بيان العموم والكلية ثم حذف المبيّن اختصارا وهو وجوه اربعة واقيم المبيّنُ مقامه وهو مثل ثم حذف المثل المضاف واقيم مضاف اليه مقامه احدها فتح الياء مثل يا غلامىَ وهو الاصل وثانيها سكون الياء مثل يا غلامى لانه الاخف وثالثها اسقاط الياء واكتفاء بكسرة ما قبلها نحو يا غلامِ وهذا الوجه اذا كان قبل الياء كسرة فلا يرد انه لا يجوز فى يا فتاى لانتفاء الكسرة فيما قبلها ورابعها قلب الياء الفا والكسرة فتحة نحو يا غلاما فانقيل ينقض بقولنا يا عدوى فانه مضاف الى الياء ولا يجوز فيه الوجهان الاخيران بل يجوز فيه الاولان فقط قلنا جواز الوجهين الآخرين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم المشتهر بالاضافة الى ياء المتكلم لتدل الشهرة على الياء المغيّرة بالحذف والقلب لا فى المطلق فانقيل حصر الوجوه فى الاربعة غير مستقيم لوجود الخامس وهو حذف الالف واكتفاء بالفتحة عن الالف قلنا لم يذكر المصنف هذا الوجه لشذوذه ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا اى فى حالة الوقف فرقا بين الوقف والوصل لانه لو وقف على الياء المفتوحة سكنت للوقف فلا يعلم انها سكنت

للوقف او ساكنة فى حالة الوصل اذهى وجه من وجوه الاربعة وهكذا فى باقى الوجوه **وقالوا** اى العرب فى محاوراتهم **يا ابى و يا امى** بالوجوه الاربعة المذكورة مع زيادة وجه آخر عليها لان ندائهما كثير فاختاروا فيهما كثرة الوجوه للتخفيف كما اشار اليها بقوله **و يا ابتِ و يا امتِ** بابدال الياء بالتاء لمناسبة بينهما لان تاء التانيث و ياء الاضافة كلمتان مستقلتان تلحقان فى آخر الاسم وجاز الحاق تاء التانيث بالمذكر نحو طلحة وقولك حمامة ذكر و رجل ربعة و غلام يفعة ونحو عَلّامة وشاة للمذكر والمؤنث **فتحا وكسرا** اى حال كون التاء مفتوحة فان الياء المفتوحة قلبت بالتاء المفتوحة للموافقة او مكسورة لتبقى فى العوض شائبة للمعوض عنه فالمصدران مبنيان للمفعول لصحة الحمل و منصوبان على الحالية من التاء اذهو جزء المفعول لقالوا وعاملهما قالوا **فانقيل** كما يجوز الفتحة والكسرة كذلك يجوز ضمة التاء لانه جار مجرى المفرد المعرفة فلم يذكرها **قلنا** لم يذكرها لقلة هذا الوجه **و يا لالف** اى وقالوا بالف بعد التاء يا ابتا يا امتا جمعا بين العوضين **دون الياء** بعد التاء فلا يقال يا ابتى لانه جمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جائز **و يا ابن ام و يا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى** فى جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيقال يا ابن أُمِّى يا ابن عَمِّى يا ابن أُمِّىْ يا ابن عَمِّىْ و يا ابن أُمِّ يا ابن عَمِّ يا ابن أُمَّا يا ابن عَمَّا **فانقيل** هذا الاختصاص اما بالنظر الى المضاف وهو الابن او بالنظر الى المضاف اليه وهو الام والعم فعلى الاول يخرج البنت مع انها ايضا كذلك ويدخل يا ابن خال يا ابن اخ مع انه لا يجرى فيه هذا الحكم وعلى الثانى يدخل فيه يا غلام امرو يا غلام عم مع انه لا يجرى فيهما هذا الحكم **قلنا** الاختصاص بالنظر الى المضاف والمضاف كليهما لكن الاختصاص بالنظر الى المضاف اضافى الى ما سوى البنت و بالنظر الى المضاف اليه حقيقى اى بالنسبة الى جميع ما عدى الام والعم **و قالوا يا ابن ام يا ابن عم** بزيادة وجه آخر الذى هو شاذ فى المنادى المضاف الى ياء وهو حذف الالف المنقلبة عن الياء والاكتفاء بالفتحة وغير شاذ ههنا لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان الترخيم من خصائص النداء شرع

فشرع فى بيانه فقال **وترخيم المنادى جائز** اى واقع **فانقيل** ان الجواز بمعنى امكان الخاص يسلب الضرورة عن الجانبين يعنى وجوده وعدمه غير ضرورى مع ان المنادى اذا وقع فى الشعر فالترخيم فيه ضرورى فلا يتناول الجواز له **قلنا** انه بمعنى واقع والوقوع عام من الجواز والوجوب فالجواز فى النثر والوجوب فى ضرورة الشعر والحاصل ان الجواز ههنا بمعنى امكان العام المقيد بجانب الوجود فيسلب الضرورة عن جانب العدم اى عدم الترخيم ليس بضرورى واما وجود الترخيم فهو اما ضرورى كما فى الضرورة الشعر او غير ضرورى كما فى الضرورة **فانقيل** ان قوله جائز حكم من احكام الترخيم تقديم التعريف على الحكم حكم تقديم الحكم على التعريف **قلنا** تقديم التعريف اذا كان مقصودا بالبحث ههنا الترخيم مقصودا لان المقصود بالبحث المنادى والبحث عن الترخيم ضمنى و هو **فى غيره** اى غير المنادى واقع **ضرورة** **فانقيل** قوله وفى غيره معطوف على المنادى لان اضافة الترخيم الى المنادى ظرفية فيكون التقدير والترخيم فى غير المنادى ضرورة فلا يصح الحمل اذ الضرورة ليست بترخيم **قلنا** قوله فى غيره ظرف مستقر متعلق بمحذوف وهو واقع خبر لمبتدأ وهو قول الشارح وهو قوله ضرورة منصوب على انه مفعول له لواقع محذوف فيكون التقدير وهو **فى غيره** واقع **ضرورة** لضرورة الشعر **فانقيل** شرط نصب المفعول له تقدير اللام وشرط تقدير اللام ان يكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا وههنا لم يتحد اذ فاعل الواقع الترخيم و فاعل الضرورة المتكلم **قلنا** ضرورة مفعول له لعين الترخيم لا لوقوع الترخيم وفاعل الترخيم المتكلم فعامله لفظ الترخيم والمصدر العامل حين العمل فى قوة الفعل فيكون التقدير وان يرخم الشاعر فى غيره ضرورة **وهو** اى الترخيم مطلقا **حذف فى آخره** اى آخر الاسم او ترخيم المنادى حذف فى آخره اى المنادى والترخيم فى اللغة التليين يقال رخم الكلام اى لان وسهل وسمى به لانه بعد الحذف بالترخيم يلين وسهل وفى الاصطلاح ما قال المص **فانقيل** ضمير هو لا يخلو اما الى الترخيم المطلق فيلزم الخروج عن البحث لانه فى ترخيم المنادى واما الى ترخيم المنادى فيبقى ترخيم غير المنادى بلا تعريف **قلنا** الضمير الى ترخيم مطلق والبحث عنه باعتبار بعض

الافراد وهو ترخيم المنادى اوالى ترخيم المنادى و يعلم تعريف ترخيم غير المنادى بالمقايسة **تخفيفاً** اى لمجرد التخفيف لا لعلة صرفية اعلالية مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فلا يرد ان التعريف غير مانع عن دخول الغير لان الحذف للتخفيف موجود فى آخر الاسماء المنقوصات كما فى داع ورام ولم يسمى ترخيما اذ هو بالاعلال والترخيم بغير الاعلال **وشرطه** اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول بان الضمير المرفوع الى مطلق الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى **فان قيل** ضمير شرطه ان كان راجعا الى ترخيم المنادى فشروط الآتية مسلمة وان كان راجعا الى مطلق الترخيم فشروط الآتية غير مسلمة اذ الشروط الآتية مشروط ترخيم المنادى اذ شرط ترخيم غير المنادى هو الضرورة فقط لا ان لا يكون مضافا الخ **قلنا** الضمير المجرور اما راجع الى ترخيم المنادى اوالى مطلق الترخيم لكن شرطه باعتبار بعض الافراد وهو ترخيم المنادى اموراربعة ثلثة منها عدمية واحدها وجودى قدر الشارح اموراربعة فى جانب الخبر وهو قول المص ان لا يكون مضافا لئلا يلزم حمل الاخص على الاعم وقدر قوله وثلثة منها عدمية دفعا للوهم ان الشروط بعضها عدمى وبعضها وجودى فلم قدم المص العدمى مع ان الوجودى اشرف من العدمى فاجاب انه ثلثة اكثر والعزة للتكاثر وهى **ان لا يكون مضافاً** لاحقيقة ولا حكما **فان قيل** ينقض بقولنا يا طالعا جبلا فانه ليس بمضاف مع انه لا يجوز الترخيم فيه **قلنا** ان المضاف اعم من ان يكون مضافا حقيقيا كما فى الاضافتين او حكميا كما فى المشبه به وهو مالا تتم معناه بدون انضمام شئ آخر فى المثال المذكور ولم يقل مفردا مكان الا يكون مضافا ليعبر عن شروط العدمية بامر عدمى وانما اشترط عدم الاضافة اذ لا يمكن الحذف من المضاف لانه ليس آخر جزء من جزء المنادى نظرا الى المعنى ولا يمكن الحذف من المضاف اليه لانه ليس آخر جزء من اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ **و** لترخيم لا يكون الا فى الاخر **و إن لا يكون مستغاثاً** لا باللام ولا بالالف اما الاول لعدم ظهور اثر النداء فيه وهو النصب اوالبناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص النداء واما الثانى فلان زيادة الالف فى آخره لمد الصوت والحذف

ينافيه **فانقيل** شروط العدمية اربعة احدها ان لا يكون مندوبا فلم لم يذكر المص **قلنا** البحث فى ترخيم المنادى والمندوب خارج عنه عند المص وان دخل فيه فالمزيادة فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع والحذف مناف للزيادة **و** ان **لا** يكون **جملة** لان المسمى بالجملة المنقولة الى العلم تبقى صورة الجملة فيها بحالها لان الغرض الاكثرى من التسميه بها افهام اتصاف المسمى بما يُعْنَى منها وذا لا يفهم الا اذا كانت اجزائه باقية ولو تغير لم يفهم منها معناها الاصلى المقصود فى العلم والشرط الرابع الوجودى احد الامرين وهو اما كون المنادى **علما زائدا على ثلثة احرف** اما اشتراط العلم لكثرة ندائه فيقتضى التخفيف الترخيم وايضا العلم مشهور حروفه فيكون فيها حروف البقى منه دليل على ماحروف البقى منه واما اشتراط الزيادة لانه لو كان ثلاثيا لم يرخم فيه لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلاعلة موجبة **فانقيل** ينبغى لا يرخم العلم ولو كان زائدا اذ الاعلام لاتتغير **قلنا** عدم تغيرها فى غير صورة ترخيم المنادى **واما** اسما **متلبسا بتاء التانيث** وان لم يكن علما ولا زائدا لان وضع التاء على الزوال فيكفى فيه ادنى مقتض للسقوط وكيف لا يسقط حيث وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحروف الاصلية **فانقيل** لِمَ لَمْ يشترط المص الزيادة فى المؤنث مثل العلم لئلا يبقى مثل شبة وشاة على اقل ابنية المعرب بعد سقوط التاء بالترخيم **قلنا** لم يشترط المص الزيادة لان التاء ليست داخلة فى حروف اصلية اسم المؤنث لانها كلمة برأسها كما اشار الشارح اليه بقوله ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة **فانقيل** قد يقال فى يا صاحب يا صاح مع انه ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث **قلنا** هذا الترخيم شاذ ووجه اختيار الشذوذ كثرة نداء الصاحب والكثرة مقتضية للتخفيف ولما فرغ المص من شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بالترخيم فقال **فان كان فى آخره** اى آخر المنادى **زيادتان فانقيل** مدخول فى ظرف وآخر المنادى زيادتان والزيادتان ليس شئ الا آخرتان فيلزم الاتحاد بين الظرف والمظروف **قلنا** لانسلم انه ظرفية الشئ لنفسه بل هو ظرفية العام للخاص اذ آخر المنادى قد يكون فيه زائدتان او غير زائدتين كائنتان **فى حكم الزيادة الواحدة** بانهما

زيد تا معًا وان زيد احدهما اوّلا ثم زيد الآخر ثانيا لم يحذف منه الاخير مثل ثمانية و مرجانة **كاسماء ومروان فانقيل** المثال الاول غير مطابق للمثل اذليس فى آخر اسماء زيادتان لانه جمع اسم على وزن افعال فالهمزة اصلى بدل من الواو **قلنا** الاسماء حين الترخيم علم لبنت ابوبكرٍ الصديق رضى الله تعالى عنهما ففيه مذهبان مذهب سيبويه انه علم منقول من الصفة على وزن فعلاء مشتقة من الوسامة بمعنى الحسن ومذهب غير سيبويه انه على وزن أفعالٍ جمع اسم والمختارة عند المصنّف مذهب سيبويه فيكون مثالا للزائدتين فى الآخر اذ التسمية بالصفات اظهر من التسمية بالجموع **او** كان فى آخره **حرف صحيح** اصلى حقيقة كان الصحيح او حكما **فانقيل** ينقض بنحو سعلات فان آخره صحيح قبله مدة ولم يحذف منه الا الاخير **قلنا** المراد بالصحيح الاصلى والتاء زائدة **فان قيل** ينقض بنحو مدعو ومرمى اذ ليس آخرهما صحيحا مع ان المحذوف فيهما حرفان **قلنا** الصحيح اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا وههنا وان لم يكن حقيقيا لكنه حكميا اذ حرف العلة اذا وقع فى مقابلة الفاء والعين واللام فيكون له حكم الصحيح اذ الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة **قبله مدة** زائدة **فانقيل** ينقض نحو مختار فان فى آخره صحيحا قبله مدة ولم يحذف منه الا الاخير **قلنا** المراد بالمدة المدة الزائدة والالف فى مختار منقلبة عن الحرف الاصلى الحكى **وهو اكثر من اربعة احرف** كمنصور وعمار ومسكين واحترز به عن سعيد وثمود وعماد وشرط الاكثرية من الاربعة لئلا يلزم من حذف الحرفين فى الرباعى عدم بقائه على ان اقل ابنية المعرب **حتى فتا** اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلانه لما زيد تا معا حذفتا معا ليوافق الوضع والرفع وامّا فى الثانى فلانه لما حذف الصحيح حذف المدة ايضا لئلا يرد المثل المشهور صُلْتَ على الاسد وبُلْتَ عن النقد **وان كان مركبا غير اضافى والاسنادى حذف الاسم الاخير** مثل يابعل فى يا بعلبك لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث فى كون كل منهما كلمة عليحدة صارت بمنزلة الجزء من كلمة اخرى **وان كان غير ذلك فان قيل** ان ذلك من الاسماء الاشارة المفردة والمذكور امور ثلثة فلا يطابق الاشارة مع المشار اليه

فينبغي ان يقول غير هؤلاء **قلنا** الامور الثلثة مؤولة بتاويل المذكور من الاقسام الثلاثة **فحرف واحد فانقيل** فحرف واحد جزاء الشرط والجزاء لايكون الاجملة وهو موصوف وصفة **قلنا** انه مفعول ما لم يسم فاعله لفعل محذوف وهو يحذف فيكون جملة ولم يقل الشارح بحذف المبتداء ليكون اسمية اى المحذوف حرف واحد ليوافق سائر الجزءات فى الفعلية ولم يقل الشارح حذف بصيغة الماضى اى حذف حرف واحد لان الفاء لا تدخل على الماضى وانما حذف حرف واحد لعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار **وهو** اى المنادى المرخم **فى حكم** المنادى **الثابت** بجميع اجزائه **فانقيل** لا نسلم ان المرخم فى حكم المنادى الثابت بل عينه فلا تغاير بينهما **قلنا** المراد بالثابت الثابت بجميع اجزائه والمرخم ليس بثابت بجميع اجزائه فحصل التغاير **على** الاستعمال **الاكثر فيقال يا حار** بكسر الراء فى يا حارث **و يا ثمو** بواو منقلبة بعد الضمة فى يا ثمود **و يا كرو** بواو متحركة بعد فتحة فى كروان لان المرخم لما كان فى حكم الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على الحالة التى قبل الترخيم وهى الكسرة فى الاول وصحة الواو فى الثانى والثالث لعدم موجب الاعلال قبل الترخيم **فانقيل** المحذوف كالملفوظ فيما اذا كان الحذف لعلة موجبة والترخيم ليس بعلة موجبة **قلنا** الترخيم علة قياسية مطردة فالمحذوف به كان كالمحذوف لعلة موجبة **وقد يجعل** المنادى المرخم **اسما برأسه** كانه لم يحذف منه شئ **فيقال يا حارُ** بالضم **و يا ثمى** بالاعلال **و يا كرا** لان المرخم لما كان اسما برأسه فله حكم نفسه لاحكم اصله فيكون مضموما فى الاول لان المنادى المفرد المعرفة مبنى بالضم و يبدل الواو و بالياء فى الثانى لوقوعها فى طرف بعد ضمة و يبدل الواو بالالف فى الثالث لتحركها و انفتاح ما قبلها لرفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو **وقد استعملوا صيغة النداء** يعنى خاصة **فانقيل** صيغة النداء حروف النداء ولا يستعمل فى المندوب غير الياء **قلنا** صيغة النداء مطلق ينصرف الى الياء خاصة لشهرته ولا يدخل عليه غير الياء لانها اشهر صيغ النداء فكانت اولى بالتعميم **فى المندوب فانقيل** لما كان الياء من صيغ النداء فينبغى ان لا تستعمل فى المندوب

لئلا يلتبس احدهما بالآخر **قلنا** لا التباس لان المنادى مطلوب الاقبال والمندوب المتفجع عليه فيفهم المراد بقرينة المقام ثم المندوب على المعنى اللغوى ميت يبكى عليه احد و يعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع عليه وفى اصطلاح النحاة **هو المتفجع** عليه وجودا او عدما فالمتفجع عليه عدما ما يفتجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمفتجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة و الويل اللاحقة للنادب لفقد الميت **بيا اووا فانقيل** التعريف لايكون جامعا لافراده لخروج المتفجع عليه وجودا نحو المصيبة والحسرة اذ التفجع منه لا عليه **قلنا** المراد كلاهما اذ كلمة على ليست صلة التفجع بل بنائية فيكون المعنى **هو الذى تفجع** بناء على وجوده وعدمه او **نقول** ان كلمة على بمعنى اللام الاجلية اى المتفجع لاجله فيشملها جميعا **و اختص بوا** جواب سوال لما استعمل الياء فى المندوب فاين الفرق بينهما وايضا يلزم الالتباس بينهما فاجاب المص بقوله واختص بوا **فانقيل** لانسلم انه مختص بوا لانه كما استعمل بوا يستعمل ايضا بيا **قلنا** الاختصاص متضمن لمعنى الامتياز فيكون المعنى ممتازا عن المنادى بوا اما الياء فهى مشتركة بين المندوب والمنادى **وحكمه فى الاعراب و البناء حكم المنادى** اى مثل حكمه لاعين حكمه فلا يرد انه يبقى المنادى بلا حكم وايضا الحكم من الاعراض لايقبل النقل من المنادى الى المندوب اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى **فانقيل** لانسلم ان حكمه حكم المنادى لان المنادى اذا كان نكرة غير معينة يكون منصوبا ولا يقع المندوب نكرة لانه لا يندب الا المعروف **قلنا** حكمه حكم المنادى اذا وقع فى صورة قسم من اقسام المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب واذا لم يقع فى صورة قسم من اقسامه كالنكرة فلا ياخذ حكم ذلك القسم **وجاز لك زيادة الالف فى آخره** لاظهار الندبة على الكمال بمد الصوت وخص الالف من بين اختيها وان حصل مد الصوت بهما ايضا لانهما اخف و زيادتها اكثر منهما **فان خفت اللبس** اى التباس ذلك اللفظ الخاص عند زيادة الالف بغيره عدلت من الالف الى حرف مد مجانس لحركة

آخر المندوب كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة **قلت واغلامكيه** لاواغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب وقلت **واغلامكموه** فى ندبة غلام جمع مخاطبين لا واغلامكماه لئلا يلتبس بندبة غلام مخاطبين **فانقيل** الجزاء لازم للشرط والمقول بواغلامكيه غير لازم لجواز ان يقال فى ندبة امة مخاطبة وامتكيه لا امتكاه لالتباسه بندبة امة مخاطبة **قلنا** ان الجزاء محذوف وهو عدلت واما قلت فجزاء شرط محذوف كما قال اشار اذا اردت الخ لان المراد بهذا القول العدول الى حرف مد سواء كان هذا القول او غيره **وجاز لك الهاء** اى الحاق الهاء فى حال **الوقف** لاظهار هذه المدات **فانقيل** اسناد الجواز الى الهاء غير صحيح لان الجواز يسند الى مقدور المتكلم وحدثه والهاء ليس من مقدوره وحدثه **قلنا** العبارة بحذف المضاف اى الحاق الهاء والالحاق من احداثه **ولايندب الا الاسم المعروف** المشهور وان لم يكن علما ليعذر النادب فى ندبة **فانقيل** ينتقض بقولنا وامصيبتاه لانه نكرة **قلنا** شهرة المندوب شرط فى المتفجع عليه عند ما لا الوجودى وقولنا وامصيبتاه وجودى **فلايقال وارجلاه** لعدم شهرة هذا اللفظ فى مندوب خاص **وامتنع** الحاق الالف بصفة المندوب والاعتراض والجواب كما مر **وازيي الطويلاه** لان جواز الحاق الالف بآخر المندوب وآخر المضاف اليه للمندوب آخر المندوب وآخر صفة المندوب ليس آخر المندوب لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا يحذف من المضاف علامة الاتمام والموصوف والصفة ليسا بكلمة واحدة ولذا لم يحذف من بينهما علامة الاتمام **خلافا ليونس** فان عنده يجوز الحاق المدات بآخر الصفة وله دليلان عقلى ونقلى اما العقلى لان اتصال الصفة بالموصوف انقص لفظا اكمل معنى من اتصال المضاف مع المضاف اليه لاتحاد الذاتى فى الاول لا الثانى فلما جاز الالحاق فى الثانى جاز فى الاول واما النقلى فان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتناه والجواب عنه ان منظور النحويين اتصال اللفظى لا المعنوى وهو موجود فى التركيب الاضافى لا فى التوصيفى وعن النقلى انه شاذ **او نقول** هذا مثال الصفة لوكان جمجمتى بتشديد الياء اصله جمجمتين اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون بالاضافة فالمضاف

والمضاف اليه موصوف والشامتيناه صفة ولوكان بتخفيف الياء لكان مثالا للمضاف والمضاف اليه اصله جمجمتين سقطت النون بالاضافة الى الشامتيناه فيكون الالحاق فى آخر المضاف اليه **ويجوز حذف حرف النداء** عند قيام قرينة فى جميع الاوقات **الا مع اسم الجنس** اى الاوقت كونه مقارنا مع نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل اولم تعرف كيا رجلا لان نداء النكرة لم يكثر مثل نداء العلم فلوحذف منها حرف النداء لم يسبق الذهن الى كونها منادى **والاشارة** فلم يحذف منه لانه كاسم الجنس فى الابهام **والمستغاث والمندوب** لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافى لهما فَحُذِفَ حرف النداء من العلم مع الابدال كلفظ اللهم اوبغير بدل نحو **يوسف اعرض عن هذا** اى يا يوسف بقرينة مقام الخطاب لان الخطاب يكون بالضمائر لا بالظواهر لان الظواهر كلها غوائب ويكون بالغوائب بواسطة حرف النداء ولما لم يوجد فعلم انه محذوف وايضا لولم يكن يوسف منادى يكون مبتدأً واعرض خبره والجملة الانشائية لا تقع خبرا الا بتاويل بعيد ويحذف من لفظة اىٌّ لان هذه الصورة مختص بالمنادى اذا كان موصوفا بذى اللام او موصوفا بموصوف ذى اللام فالاول نحو **ايها الرجل** والثانى نحو **ايهذا الرجل** ويحذف من المضاف الى المعرفة نحو غلام زيد افعل كذا ومن الموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن اِلَيّ بقرينة مقام الخطاب او بعدم صلاحية الانشاء للخبر واما نداء المضمرات فشاذ فلا يقال اياك لاجتماع الخطابين فى الضمير الخطاب والباقى محمول عليه **فانقيل** قد قلتم ان حرف النداء لا يحذف من اسم الجنس فينتقض بليل ومخنوق وكرا فى قول امرأة امرئ القيس اَصْبِحْ لَيْلُ وفى قول رجل واقع فى الليل على نائم مستلق فخنقه وقال اِفْتَدِ مَخْنُوقُ وفى رقية الصائدين الكروان اَطْرِقْ كرا فان الليل والمخنوق والكروان اسماء اجناس وحذف منها حرف النداء فاجاب المص بقوله **وشذ** حذف حرف النداء من اسم الجنس فى قولهم اَصْبِحْ لَيْلُ اى صر صُبْحًا يا لَيْلُ وفى قولهم اَفْتَدِ مخنوق اى يا مخنوق وفى قولهم اَطْرِقْ كَرَا اى يا كرا وهى رقية يصيدون بها الكروان وتمامه اطرق كرا اطرق كران النعامة فى القرى وفيه شذوذات ثلثه

حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم و جعل المرخم اسما برأسه **وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا** **فان قيل** المثال لا يطابق الممثل لعدم حذف حرف النداء والمنادى فى الآية لان الا بالتشديد مركب من ان المصدرية ولا النافية وادغم النون فى اللام و الياء حرف مضارعة والمضارع منصوب بسقوط النون بان المصدرية **قلنا** فى الآية قرأتان قرءة بتشديد الا و قرأة بتخفيف الا فالمثال بناء على قرأة التخفيف على انه حرف تنبيه و يا حرف النداء والمنادى محذوف اى يا قوم اسجدوا مقصود بالنداء والقرينة بالحذف امتناع دخول حرف الفعل **الثالث** من المواضع التى وجب فيها حذف ناصب المفعول به فيها **ما اضمر عامله** اى مفعول به قدّر عامله **فان قيل** ان اريد من كلمة ما مفعول به يلزم حمل غير الموضع على الموضع لان الثالث صفة للموضع وان اريد بها الموضع فيصح الحمل لكن يلزم خلو الصلة عن عائد الموصول لان الضمير فى قوله قدر عامله راجع الى المفعول به لا الى الموضع **قلنا** كلمة ما عبارة عن المفعول به والمضاف محذوف اى موضع ما اى موضع مفعول به **فان قيل** ان اريد من كلمة ما المفعول به فيلزم تعريف الاخص بالاعم وهو قوله كل اسم الخ فلا يكون مانعا عن دخول الغير لصدق التعريف على المفعول فى قولك يوم الجمعة صمت فيه لانه اسم عده فعل الخ مع انه ليس مفعولا به وان اريد بكلمة ما المفعول مطلق يلزم الخروج عن البحث لانه فى المفعول به لا فى مطلق المفعول وايضا لا يصح عده من المواضع التى يجب فيها حذف ناصب المفعول به **قلنا** انها عبارة عن المفعول به والمراد بالاسم المفعول به من قبيل ذكر الاعم وارادة الخاص فيكون مانعا عن دخول يوم الجمعة صمت فيه **او نقول** انها عبارة عن المفعول مطلقا والبحث عنه وعده من المواضع التى يجب فيها حذف الناصب للمفعول باعتبار بعض الافراد **على شرطية التفسير فان قيل** الشرطية وزن فعيل وهو اما بمعنى فاعل او مفعول فللاول يكون شارطة وهو غير موجود والثانى يكون مشروطة فيلزم فساد المعنى اذ كلمة على بنائية فيكون المعنى تقدير العامل بناء على المشروط بل هو بناء على الشرط اذ المشروط ههنا هو التقدير فيلزم

الاتحاد بين المبنى والمبنى عليه **قلنا** الشريطة ههنا بمعنى الشرط بقرينة قول النحويين في هذا المقام اضمر عامله على شرط التفسير **فان قيل** فعلى هذا اضافة الشريطة الى التفسير لعدم المغائرة بينهما وبين المضاف والمضاف اليه لابد من المغائرة **قلنا** المغائرة لازمة بينهما في الاضافة اللامية وههنا بيانية فالمضاف اليه هو التفسير بيان للمضاف وهو الشرط فيكون المعنى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره بما بعده نحو زيدا ضربته وانما لم يقل ابتداء ضربت زيدا مع انه اصل غير محتاج الى الحذف ولا الى التفسير **قلنا** اختار المتكلم الحذف اولا ثم التفسير ثانيا ليحصل في الكلام التفصيل بعد الاجمال لان ذكر الشئ اولا اجمالا ثم التفسير ثانيا اوقع في الذهن من ذكره اولا تفسيرا وانما لم يقل ضربت زيدا ضربته بابقاء العامل الاول احترازا عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر لان المفسر يقال لما رفع الابهام ولا ابهام بدون الحذف **فان قيل** ينقض بقولنا جائني رجل اى زيد ففيه جمع بين المفسر والمفسر **قلنا** الجمع بينهما ممتنع اذا كان الابهام حاصلا من الحذف وفي مادة النقض حاصل من ذكر رجل وهو غير ممتنع **فان قيل** ينقض بقوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فانه في الآية الكريمة جمع بينهما فعلم انه غير ممتنع **قلنا** الجمع ممتنع بينهما اذا كان المفسِّر مفسرا محضا وهو الذي اُوتِيَ بعد تمام الجملة الاولى كضربة في قولك زيدا ضربة وههنا اتى بالفعل الثاني قبل اتمام الجملة الاولى لان لي ساجدين من متعلقات الجملة الاولى بانه مفعول ثان لرأيت الاولى **وهو** ما اضمر عامله على شريطة التفسير **كل اسم يعده فعل او شبهه** سواء كان بتعدية الفعل مع الاتصال بالاسم نحو زيدا ضربته او غير متصل به بل كان جزء الكلام الذي وقع بعده فلا يخرج عن التعريف نحو زيدا اعمرو ضربه وزيا انت ضاربه **مشتغل** ولم يقل مشتغلان مع تثنية الموصوف وهو الفعل او شبهه لان المراد بالمتعدد واحد الامرين لا مجموع الامرين فيصح افراد الصفة وافراد الضمير **عنه** اى العمل في ذلك الاسم **بضميره** اى بعمل الفعل في ضمير ذلك الاسم **او في تعلقه** الاسم **فان قلت** ان للمشتغل معنيين حقيقي ومجازي فان اريد منه المعنى الحقيقي

وهو التسليط فيصح تعديته بالباء لا بعن لان الباء صلة التسلط عن وان اريد منه المعنى المجازى وهو الاعراض والفراغ فعلى العكس واريد منه كلاهما فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز **قلت** الجمع بين الحقيقة المجاز ممتنع بدون القرينة وجائز مع القرينة وههنا وجد القرينة عليهما وهى صلتهما **بحيث لو سلط عليه** اى على عمل ذلك الاسم لمجرد رفع ذلك الاشتغال **فانقلت** التعريف غير مانع لدخول المبتدأ فيه فى مثل زيد ضربته لصدق التعريف عليه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولو سلط عليه لنصبه لانه فعل متعد مع انه مبتداء **قلت** المراد بالتسليط بمجرد رفع ذلك اشتغال بان المانع من العمل فى ذلك الاسم ذلك التسلط لا غير والمانع عن العمل ضربته فى زيد امور ثلثة التسلط بالضمير وعمل عامل المعنوى ورفعه اى فلا يكون ما اضمر عامله **هو** اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه واو التاكيد بالمنفصل ولم يكتف بالضمير المستتر فى سلط ليصح عطف او مناسبة المستتر **او مناسبه** سواء كان بالترادف او اللزوم **لنصبه** اى لنصبه هذين الامرين ذلك الاسم على المفعولية فقول المصنف اسم جنس شامل للمحدود وغيره وقوله بعده فعل اوشبهه خرج به نحو زيد ابوك وقوله مشتغل بضميره احتراز عن نحو زيد اضربت فانه مفعول مقدم ولا يكون ما اضمر عامله لعدم الاشتغال بالضمير وبقيد مجرد ذلك الاشتغال خرج زيد ضربته المانع فيه امور ثلثة كما عرفت وبقيد لو سلط خرج نحو زيد ذهب به اذ لو سلط عليه ذهب او مناسبه لا ينصب كما ستعرف و بقيد المفعولية لما فرغ من التعريف شرع فى الامثلة فقال **نحو زيدا ضربته** **فانقلت** المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فلا حاجة الى تعدد المثال **قلت** التعدد باعتبار تعدد الممثل لان الفعل الواقع بعد الاسم لا يخلوا اما ان يكون مشتغلا بالضمير او المتعلق فان كان مشتغلا بالضمير فاما ان يكون مع تقدير تسليط الفعل بعينه او مناسبه بالترادف او اللزوم وان كان مشتغلا بالمتعلق فاما مع تقدير تسليط الفعل بعينه او مرادفه او لازمه فالمجموع ستة امثلة لكن اورد للمشتغل بالضمير ثلثة امثلة ولما لم يتصور فى المشتغل بالمتعلق الا تسلط الفعل المناسب باللزوم فالمجموع اربعة **فانقلت** المشتغل بالمتعلق موخر فى الاجمال عن الضمير فينبغى ان يؤخر مثاله عن امثلة الضمير فى التفصيل **قلت** قد مر زيد اضربت غلامه على زيد احببت عليه

ليقع الافعال المعلومة مقدمة على المجهول **نحو زيد اضربته** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تسليط الفعل بعينه لان الاصل فى المحذوف ان يكون من جنس الملفوظ ولا يلزم خلاف المفروض **وزيد مررت به** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط الفعل المناسب بالترادف وهو جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت ولم يسلط بنفسه لان مررت لازم لا يعمل النصب ولم يتعد بالباء ايضاً لانه يعمل الجر لا النصب ولم يسلط مناسبه باللزوم وهو مشيتُ لانه لازم ايضاً لا يعمل النصب **وزيدا ضربت غلامه** مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وهو آهنت لان ضرب الغلام يستلزم اهانة السيد ولم يسلط بعينه مع ان الاصل فى المحذوف ان يكون من جنس الملفوظ ولم يسلط المرادف وهو اَلَمْتُ اَوْ وَجَعْتُ زيدا لئلا يلزم خلاف المفروض **وزيدا حبست عليه** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وهو لابست لان حبس الشئ على الشئ يستلزم ملابسة المحبوس مع المحبوس عليه ولم يسلط بنفسه ولا المرادف وهو قيدتُ وسجنت لانه مجهول لا يعمل النصب **ينصب** زيد فى هذه الامثله **بفعل مضمر يفسره ما بعده** **اى ضربت** تفسير لضمير المفعول لا للفاعل وهو كلمة ما يعنى ان الفعل المفسّر الناصبَ لزيد فى زيدا ضربتهُ ضربت المقدر **و جاوزت** يعنى ان الفعل المفسّر الناصبَ لزيد فى زيدا ضربت غلامه آهنت المقدر **ولابست** يعنى الفعل المفسّر الناصب لزيد فى زيدا حبست عليه لابست المقدر **فانقلت** ان ما اضمر عامله من المنصوبات وجوباً فلا يصح فيه الصور الخمس ما سوى وجوب النصب **قلت** هذه الصور الخمس جار فى الاسم الذى وقع فى مظان الاضمار على شرطية التفسير لا فى ما اضمر عامله على اليقين وهو ما وقع بعد حرف الشرط او التحضيض والواضع الاخر تصلح ان يكون الاسم مبتداء او ما اضمر عامله فالاسم الذى وقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اما واجب الرفع او واجب النصب او مختار الرفع او مختار النصب او مستوى الامرين والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال **و يختار الرفع** فى الاسم الذى وقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير **بالابتداء** **فانقلت** الباء للاستعانة والابتداء عبارة عن العامل المعنوى وهو عامل فى المبتداء

والخبر كلاهما فيكون الرفع فى الاسم المذكور على الخبرية والامر كذلك لان الاسم المذكور اما منصوب على انه ما اضمر عامله او مرفوع على انه مبتداء **قلت الباء** للسببية والابتداء مصدر مبنى للمفعول اى بسبب كونه مبتداء **عند عدم قرينة خلافه** اى الرفع وهو النصب مثل زيد ضربة **فان قلت** لايطابق المثال الممثل لانه ما يكون عديم قرينة النصب وفى المثال المذكور وجدت قرينتا النصب والرفع كلاهما اما قرينة الرفع فى زيد تجرده عن العوامل اللفظية واما قرينة النصب وجود ماله صلاحية التفسير **قلت** المراد بعدم القرينة عدم قرينة مرجحة للنصب واما قرينتى الصحة فموجود وهو التجرد للرفع ووجود ماله صلاحية التفسير للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامة من الحذف او يختار الرفع **عند وجود** القرينة المصححة والمرجحة من الجانبين لكن القرينة المرجحة للرفع **اقوى منها** اى من قرينة مرجحة للنصب **كاما** الداخلة على الاسم المظانى مقارنة **مع فعل غير الطلب** بان لايكون الفعل المشتغل عنه انشائيا لانه لوكان انشائيا فيختار النصب نحو اما زيدا فاضربه لانه لوكان مرفوعا فما بعده خبره والانشاء لايقع خبرا الا بتاويل بعيد اى مقول فى حقه اضربه نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالقرينتان المصححتان التجرد ووجود ماله صلاحية التفسير والقرينتان المرجحتان عطف الفعلية على الفعلية مرجحة للنصب ودخول اما قرينة مرجحة للرفع وهذه القرينة اقوى من قرينة النصب لان عطف الاسمية على الفعلية كثير شائع ودخول اما على الفعل قليل نادر لانها لايقع بعدها غالبا الا المبتدأ **واذا** اى مثل اما اذا الداخلة على الاسم المظانى الكائنة **للمفاجات** فى كونها اقوى قرائن الرفع من النصب والمفاجات ملاقات الشئ بالشئ بدون شعور احدهما بالآخر مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمر فعطف الفعلية على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجاتية قرينة مرجحة للرفع وهو اقوى من قرينة النصب لان عطف الاسمية على الفعلية كثير شائع على تقدير الرفع ودخول اذا المفاجاتية على الفعلية على التقدير النصب قليل نادر **فان قلت** اخيرا الرفع بعد اذ يقتضى جواز النصب بعده والنصب بعده غير جائز لعدم صحة وقوع

الفعل بعده بدليل قول المصنف فى بحث الظروف وتلزم بعد اذا المفاجات الاسمية
قلت المراد باللزوم غلبة الاسمية بعدها كأنّ لغلبة الاسمية بعدها اطلق اللزوم
عليها فلاينا فى معها النصب ولمّا فرغ المص من بيان مواضع اختيار الرفع فى
الاسم المظانى شرع فى بيان مواضع اختيار النصب وهى ثمانية فقال **ويختار**
النصب فى الاسم المظانى **بالعطف** الباء للسببية اى بسبب عطف جملة
..... التى وقع الاسم المظانى فيها **على جملة فعليه** متقدمة **للتناسب**
مفعول له بظهور اللام من القسم الاول اى لحصول رعاية التناسب بين الجملتين
المعطوفية والمعطوفة عليها فى كونهما فعليتين لان التناسب بين الجملتين امرمهم
عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة والوجوب نحو خرجت فزيد القيته **فان**
قلت قد وجدت قرينتى صحة الرفع وهو التجريد وصحة النصب وهو وجود ماله
صلاحية التفسير وايضا وجدت القرينتان المرجحتان لهما عطف الفعلية على الفعلية
مرجحة للنصب والسلامة عن الحذف مرجحة للرفع والمتساويتان اذا تعارضتا فتساقطا
فلايكون هذا المثال من مواضع اختيار النصب **قلت** نعم بوجود القرائن لكن
القرينة المرجحة للنصب اقوى من الرفع لان الحذف وانكان خلاف الاصل لكنه
كثير غير مكروه والمخالفة بين الجملتين فى الاسمية والفعلية مكروه وان كان
جائز **او بعد حرف النفى** اى ويختار النصب فى الاسم المظانى اذا وقع بعد
حرف النفى نحو ما زيد اضربته ولازيد اضربة ولا عمرا وان زيدا ضربته
الا تاديبا **فان قلت** لم ولما ولن من حروف النفى ولا يصح اختيار النصب
فيما بعدها **قلت** المراد من حروف النفى ما ولا وان ولئن المراد لم ولما ولن
لانها من العوامل المضارع ولايقدر معمولها لضعفها فى العمل فيعمل فى احد
المعمولين وهو المذكور الاصل **و** بعد حرف **الاستفهام** همزةً كانت بلا استقباح
او هل بالاستقباح مثال الهمزة ازيد اضربته ومثال هل مثل هل زيد اضربته
وانما كان دخول الهمزة بالاسم وان كان بعد الاسم فعل غير مستقبح لان الهمزة
قوى فى الاستفهام لايراد منها معنى غير الاستفهام فهى اعم من هل فيدخل
فى ما يدخل هل ولايدخل هل وآما هل فليس قويا فى الاستفهام لانها قد يراد

منها معنى قد للتحقيق نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى وقد من خواص الفعل فهل ايضا من عواشق الفعل فلا يدخل على اسم بعده فعل لان هل يقتضى تعانق الفعل فلا يتسلى بالاسم وان دخل بالاسم فيقبح وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة فى الزمان اى الشرط والجزاء نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه ۵ وفى ما قبل الامر والنهى وانما قدر كلمة ما مع قبل لان النصب انما يكون فى الاسم المظانى لا فى الامر والنهى لكن يرد على هذا التقدير حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة وهو قبل وبقاء البعض وهو الامر والنهى وهو غير جائز لان الصلة موضح للموصول ولا يجوز حذف بعض الموضح وايضا يبقى المضاف اليه بعد حذف المضاف على اعراب المضاف واعراب المضاف وهو النصب فى قبل لم يجر فى الامر والنهى بل بقى على جره قلنا ان كلمة ما موصوفة صفة قبل المضاف اليهما لمانع وهو انجرار فى نحو زيدا اضربه وزيدا لا تضربه اذهى اى المواضع المذكورة من قوله بعد حرف النفى الى آخره مواقع الفعل هذا علة لاختيار النصب فان قلت لما كانت المواضع المذكورة مواقع الفعل فينبغى ان يجب النصب ليقع الفعل فيها قلنا ان المراد ان وقوع الفعل فيها اكثر واغلب فلا ينافى الرفع على القلة ليقع الاسم فيها اما حرف النفى فموضع الفعل لانه ينفى الفعل لا الذات فدخوله بالفعل اولى من الاسم سواء كان الفعل لفظا او تقديرا اما حرف الاستفهام والشرط يدلان على التردد والتشكك وهما فى الافعال لا فى الاسماء واما قبل الامر والنهى لانه لو لم يقدر الفعل فى زيدا اضربه فبقى مرفوعا على الابتدائية وما بعده خبره والانشاء لا يقع خبرا الا بتاويل بعيد وكذلك يختار النصب فى الاسم المظانى عند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شئ خلقناه بقدر فان قلت لا يلزم الالتباس لان المفسر وهو خلقناه فى حال نصب الاسم فلا يحتمل الصفة لكل شئ وصفية خلقناه فى حال الرفع فلا يحتمل المفسر والتركيب لا يحتملهما معا فكيف يلزم الالتباس قلنا المراد بالمفسر الخبر اى يلزم الالتباس بين الخبر والصفة حال رفع الاسم لان كل شئ اذا كان مرفوعا يحتمل ان يكون خلقناه خبرا لكل شئ فيكون معنى

الآية كل شئ مخلوق لله وهذا المعنى المقصود و يحتمل ان يكون خلقناه صفة لكل شئ و بقدر باعتبار المتعلق خبره فيكون المعنى كل شئ مخلوق لنا كائن بقدر ففى هذا التوصيف توهم بعض الاشياء غير مخلوق لله كما هو المذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية للعباد كالصوم والصلوة فى الخير والربوا والسرقة والزنى فى الشر فانهم يقولون ان العبد خالق لها لئلا يلزم نسبة القبح الى الله تعالى فى افعال قبيحتهم والله تعالى منزه عن نسبة القبح **قلنا** على مذهبهم يلزم تعدد الخالقين والخالق واحد للخير والشر ولا يلزم القبح لله تعالى فى تخليق الشر لان القبح فى الكسب لا فى التخليق والكاسب للشر هو العبد فلما كان فى رفع كل شئ احتمال معنى الصحيح بتقدير خبرية خلقناه و احتمال المعنى الفاسد بتقدير صفتية خلقناه والنصب خال عن احتمال معنى الفاسد لان فى النصب الحكم على مخلوقية كل شئ لله فيكون النصب اولى من الرفع **فانقلت** لما كان المراد من المفسر الخبر لم اطلق المفسر على الخبر **قلت** لان المفسر مبحوث بالبحث والخبر غير مبحوث بالبحث والعلاقة ان ذات خلقناه خبر فى حال الرفع يكون مفسرا فى حال النصب **فانقلت** ينبغى ان يكون النصب واجبا اذ الاحتراز من الالتباس واجب **قلنا** ههنا خوف اللبس لاعين اللبس اذ الخبر يوافق المقصود والصفة لا يوافق فلا تكون مساوية مع الخبر **ويستوى الامران** اى الرفع والنصب **فانقلت** فعلى هذا يلزم توارد الحركتين المختلفتين على محل واحد وهو الاسم المظانى **قلت** الاستواء فى الاختيار لا فى الوجود فللمتكلم ان يختار كلواحد منهما بلا تفاوت **فى مثل** زيد قائم وعمرا اكرمته **فانقلت** اضافة مثل الى الجملة اما الاسمية واما بيانية واما ظرفية فعلى الاول يدخل مثله وهو قوله تعالى والشمس تجرى لمستقر لها والقمر قدرناه و يخرج المضاف اليه وان كان الثانى فعلى العكس لان المضاف داخل فى الاسمية دون المضاف اليه وعلى العكس فى الثانى وان كان الثالث فيقتضى الظرفية وهى معدومة **قلنا** المراد بهذا التركيب ما وقع الاسم المظانى فيه و عطف ذلك التركيب الواقع الاسم المظانى فيه على جملة ذات وجهين اسمية خبرها فعل اى اسمية باعتبار الكبرى و فعلية باعتبار الصغرى فيتناول هذه القاعدة للمضاف والمضاف اليه كليهما ففى الرفع تكون الجملة معطوفة على الكبرى فيحصل التناسب بين الجملتين

فی الفعلیة **فانقلت** النصب غیر صحیح اذ بتقدیر النصب یعطف علی الصغریٰ والصغریٰ مشتمل علی ضمیر راجع الی المبتدأ ولیس فی المعطوفة ضمیر یرجع الی المبتدأ **قلنا** بتقدیر العطف علی الصغری العائد محذوف فی المعطوفة تقدیره و عمرا اکرمة عنده اوفی داره **فان قلت** السلامة من الحذف مرجحة للرفع فینبغی ان یکون هذا التراکیب من صور اختیار الرفع **قلنا** ان النصب یرجحه قرب المعطوف علیه علی تقدیر النصب فیکونان مستویان اذ القرینتان المتساویتان اذا تعارضتا تساقطا **فانقلت** لا تفاوت فی القرب والبعد بین الصغریٰ والکبریٰ لانتهاء کل منهما بمیم قام **قلنا** عدم تناولتهما باعتبار المنتهی لان منتهیهما المیم واما باعتبار المبتدأ فالصغریٰ اقرب من الکبری لان مبتداء الکبری الزاء فی زید ومبتداء الصغری القاف فی قام والقاف اقرب من الزاء الی المعطوفة ولما فرغ من مواضع اختیار النصب شرع فی مواضع وجوب النصب فقال **ویجب النصب** فی الاسم المظانی بعد **حرف الشرط** والمراد به ان ولوفان اما ایضًا من حروف الشرط لکنه حکمه ما سبق من اختیار الرفع مع غیر الطلب والنصب مع الطلب **وبعد حرف التحضیض** لوجوب دخولهما علی الفعل حقیقةً او تقدیرا نحو **ان زیدا اضربته ضربك والا زیدا ضربته** ولما فرغ من مواضع اختیار الرفع والنصب ووجوب النصب شرع فی مواضع وجوب الرفع فقال **ولیس مثل ازیدا ذهب به منه** ای من باب الاضمار علی شریطة التفسیر لانه وان صدق علیه جزء الاول من التعریف بانه اسم بعده فعل مشتغل بالضمیر وایضًا وقع بعد حرف الاستفهام فیکون مختار النصب لکنه لا یصدق علیه جزء الثانی من التعریف وهو بحیث لو سلط الخ یعنی شرط الاضمار ان یکون الفعل بعد الاسم ممکن التسلیط و ذهب به لازم لا یعمل النصب وان سلط مع الباء لا یعمل النصب ایضًا بل یصیر مجرورًا **فانقلت** ذهب بعد تعدیته بالباء بمعنی همزة الافعال ینبغی ان یسلط اذهب فیکون التقدیر اَذْهَبَ زید ذهب به **قلنا** مرادف ذهب به مع الباء اُذهب بصیغة المجهول وهو لا یعمل النصب ایضًا **فان قلت** فلیقدر مناسب ذهب به بالزوم وهو اَذْهَبَ بصیغة المعلوم فیکون التقدیر اَذهب احد زیدا

لان المعلوم لازم للمجهول او يقدر يلابس تقديره يلابس زيدا احدٌ بالذهاب به او يلابس زيدا الذهاب به و يلابس لازم لِذُهِب به لان اِذْهَابَ الْمُذْهِبِ الْمُذْهَب يستلزم ملابسة اذهاب المذهِب مع المذهَب فلما صح هذان الازمان فَلِاَيِّ وَجْهٍ جعل هذا التركيب من مواضع وجوب الرفع قلنا الشرط فى المفسِّرِ المفسَّر اتحاد المسند اليه لِذُهب به الجار والمجرور والمسند اليه للمفسر احد اوالذهاب به فالرفع الفاء جزاء للشرط المحذوف اى واذا لم يكن من باب الاضمار فرفع زيد واجب على الابتدائية ونصبه غير جائز بالمفعولية فلا يكون مختار النصب لوقوعه بعد الاستفهام وكذا اى مثل ازيدا ذهب به فى عدم كونه من باب الاضمار على شريطة التفسير قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر اى فى صحائف اعمالهم فلا يرد ان الزبور اسم للكتاب المنزل على داؤد عليه السلام وهو كتاب واحد فلا يصح جمعية فاجاب الشارح ان الزبور ههنا جمع باعتبار معنى الصحائف لا علم للكتاب وليس كل شئ من باب الاضمار لان الشرط فيما أُضْمِر عامله ان يكون الفعل بعد الاسم ممكن التسليط عليه ولا يمكن التسليط ههنا لانه صار التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر فقوله فى الزبر لا يخلوا ما متعلق بفعلوا فسد المعنى قطعا لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم بل هى محلا لفعل كرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم و آن كان صفة لشئ فيلزم الفصل بين الموصوف والصفة بالمفتر وفوت المعنى المقصود اذا المقصود ان كان كل شئ مفعول لهم كائن فى الزبر وهذا المعنى يحصل اذا كان كل شئ مبتداء مرفوع والجملة الفعليه بعده صفة والجار والمجرور فى محل الرفع خبره وهذا المعنى موافق لقوله تعالى لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصيها وقوله تعالى كل صغير وكبير مستطر وان نصب لفات المعنى المقصود اذ يصير المعنى ان كل شئ كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم لانه جاز ان يكون فى صحائف اعمالهم شئ ليس مفعولا لهم كَكَتب بسم الله فى راس الصحيفة كَرَسْمِنَا كتب بِسْمِ اللهِ الرَّحمٰن فى راس كتبنا فَاِن قلت قد تقرر فيما سبق ان الاسم المظانى اذا وقع قبل الامر يختار النصب فيه فالظاهر ان قوله

تعالیٰ الزانیۃ والزانی فاجلد واکل واحد منہما من ہذا القبیل اذ الزانیۃ والزانی وقع فی مظان الاضمار والفعل الواقع بعدہ مشتغل بالمتعلق وہو کلواحد منہما ولو سلط علیہما و یقال اجلد والزانیۃ والزانی لنصبہما علی المفعولیۃ مع ان القراء اتفقوا علی رفعہما قلنا ہذہ الآیۃ قد خرجت من قاعدۃ الاضمار لحیلۃ النجات اذ لم تحلوا للاخراج من الاضمار یلزم اتفاق القراء علی وجہ غیر مختار وہو الرفع فقال فی بیان الحیلۃ و نحو الزانیۃ والزانی فاجلد واکل واحد منہما مائۃ جلدۃ الفاء فیہ مرتبطہ بمعنی الشرط فان قیل ان قولہ و نحو مبتدأ الفاء مبتدأ ثان و قولہ بمعنی الشرط باعتبار المتعلق وہو مرتبطہ خبر المبتدأ ثان والجملۃ خبر المبتدأ الاول ولیس فیہ عائد فاجاب ان العائد محذوف وہو فیہ ومعنی الربط ان تجعل الفاء مدخولہا مربوطا معلقا بالشرط القبلی ان وجد یوجد فی الجد لانعدام فعدم واضافۃ المعنی الی الشرط بیانیۃ فالمعنی ان وجد الزنی فوجد الجلد وان لم یوجد الزانی وہو السبب فلم یوجد الجلد وہو المسبب عند المبرد فان قلت معنی الشرط ہو سببیۃ الاول للثانی او تعلیق الثانی بالاول وہذا المعنی یقتضی ادوات الشرط ولم یوجد ہہنا لا اسماء الشرط ولا حروف الشرط فکیف تکون الفاء مرتبطۃ بمعنی الشرط قلنا ان اللام فی الزانی والزانیۃ مبتداء موصولا فیہ معنی الشرط واسم الفاعل الذی ہو صلۃ کالشرط فی السببیۃ والخبر کالجزاء السببیۃ بمعنی الداخلۃ علی الخبر الدالۃ علی تلک السببیۃ مرتبطۃ بمعنی الشرط فی المسببیۃ الفاء لا یعمل فیما قبل الفاء والشرط فیما اضمر عامله ان یکون ما بعد الاسم ممکن التسلیط علیہ فان قلت ہذہ القاعدۃ منتقضۃ بقولہ تعالیٰ واما الیتیم فلا تقہر واذا جاء نصر اللہ فسبح وربک فکبر وثیابک فطہر ففی کل ہذہ المواضع المواضع ما بعد الفاء عامل فیما قبل الفاء فلیکن ہذہ الآیۃ ایضا من قبیل ہذہ الآی ولیکن ما قبل الفاء معمولا لما بعد الفاء منصوبا بہ ممکن التسلیط قلنا ما بعد الفاء لا یعمل فی ما قبل الفاء اذا کانت الفاء سببیۃ غیر زائدۃ واقعۃ موقعہا ای داخلۃ علی الجزاء غیر مقدم علیہ من معمولاتہ لغرض کما فی

هذه الآية واما فى مواد النقض ليس مثل هذه الفاء اذ الفاء فى فسبح زائدة
ليست سببية وفى البواقى غير واقعة موقعها اذ معمول مدخولها قدم عليها
لغرض وهو الفصل بين آلتى الشرط والجزاء فى الاول والحصر والاختصاص
فى الاخريين لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر والاختصاص او الآية
جملتان عند سيبويه فانقلت الشرط والجزاء فى قول المبرد المذكور
ان ايضا جملتان قلنا المراد بالجملتان فى قول سيبويه الجملتان المستقلتان
والشرط والجزاء غير مستقلتين بل احدهما مرتب على الآخر فانقيل كيف
قال سيبويه الآية جملتان بل الزانية والزانى المعطوف والمعطوف عليه مبتداء
فاجلدوا خبره فيكون جملة واحدة قلنا المعطوف والمعطوف عليه مبتداء محذوف
المضاف وخبره ايضا محذوف فتقديره وحكم الزانية والزانى فيما سيتلى عليكم
وقوله فاجلدوا جملة ثانية اُوْرِدَتْ لبيان الحكم الموعود وجزء الجملة لايعمل
فى جزء جملة اُخرى فلا يكون الآية داخلة فى باب الاضمار على شريطة التفسير
لامتناع التسليط والا فانقلت الفاء فى قوله فالمختار جزأية يقتضى الشرط القبلى
وما تقدم ههنا الا وهو حرف استثنائية قلنا الا ليست حرف استثناء بل
هو مركب من ان الشرطية ولا النحدية وفعل الشرط محذوف فالتقدير وان
لم تكن الفاء بمحض الشرط كما هو مذهب المبرد اولم تكن الآية جملتين كما هو
مذهب سيبويه فتكون الآية داخلة فى قاعدة النصب بالاضمار فالمختار فيها
حينئذ النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء بالرفع فيهما الموضع الرابع
من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير اى موضع التحذير
فالعبارة بحذف المضاف فلا يردان التحذير ليس بموضع فيلزم حمل غير الموضع
بالموضع وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو قرينة
وسد المسد فى القسم الاول هو المعطوف وفى القسم الثانى تكرار المحذر منه
فالاول معمول نائب مناب الفعل المحذوف بمعاونة التكرار فانقلت التكرار
ينافى ضيق الوقت قلنا المنافى شئ آخر والتكرار ليس لاعيان المطلوب والمقصود
وهو اى التحذير فى اللغة تخويف شئ عن شئ وتبعيد شئ عن شئ فانقلت هو

مبتدأ و معمول صفة موصوف محذوف اى اسم معمول خبره والخبر محمول على المبتدأ و لا يصح الحمل ههنا لانه يلزم حمل الذات على صرف الوصف **قلنا** العبارة محمولة على الاستخدام وهو ما يكون لشئ معنيان يراد احدهما بذكر اللفظ الصريح والآخر بارجاع الضمير اليه فللتحذير معنيان لغوى وهو المعنى المصدرى اى تخويف شئ عن شئ و تبعيد شئ عن شئ واصطلاحى منقول عن ذلك المعنى المصدرى اى تخويف شئ عن شئ وتبعيد شئ عن شئ و اصطلاحى منقول عن ذلك المعنى المصدرى وصار اسما لمفعول بتقدير بعد اواتق فالحمل باعتبار المعنى الاصطلاحى **معمول** اى اسم عمل فيه النصب خرج به ضمير اتق لانه مرفوع بالمفعولية خرج به الطريق الطريق اذيا لانه منصوب على التمييز **فان قلت** هو مبتداء معمول خبره ولا يصح الحمل لان التحذير هو اسم المفعول بعد اواتق والمعمول عبارة عن اثر العامل وهو الحركة **قلنا** المراد بالمعمول هو المعمول فيه فحذف فيه كما حذف فى المشترك فيه و يقال المشترك و يقال فى المفرغ فيه المفرغ **بتقدير اتق فان قلت** المحذر او المحذر منه معمول لاتق مقدرا لا لتقدير اتق فينبغى ان يقول باتق بدون قوله بتقدير **قلنا** هذا العبارة محمول على القلب اى باتق مقدرا خرج به اتق الطريق الطريق بذكر اتق لانه ليس تحذيرا **تحذيرا** اما منصوب على المفعول المطلق والعامل محذوف اى حذر ذلك الاسم المعمول تحذيرا اى للتحذير والجملة على كلا التقديرين صفة لذلك الاسم المعمول **مما بعده** اى مما بعد ذلك الاسم المعمول **او ذكر المحذر منه مكررا فان قلت** المستتر فى ذكر فاعله والمحذر منه مفعوله فالمستتر يقتضى المرجع و لا مرجع ههنا **قلنا** انه على صيغة المجهول مسند الى المفعول فلا ضمير فيه **فان قلت** ان اوحرف عطف يقتضى المعطوف عليه ولم يوجد ههنا **قلنا** ان ذكر المحذر منه معطوف على حذر او ذكر المقدر **فان قلت** العطف على ذلك المقدر غير صحيح لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه صفة لاسم فالمعطوف عليه مشتمل بالعائد الى الموصوف والمعطوف غير مشتمل **قلنا**

المعطوف ايضا مشتمل على العائد اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا لكنه وضع الظاهر موضع المضمر لغرض وهو ان التحذير فى النوع الثانى هو المحذر منه لا المحذر **مثل اياك والاسد واياك وان تحذف** فاياك فى المثالين اسم عُمِلَ فيه النصب على المفعولية بتقدير بعد محذر مما بعده **فانقلت** الظاهر ان المثال الاول مثال الاول نوعى التحذير والثانى للثانى والثانى للثانى بغير صحيح لان التحذير فى النوع الثانى محذر منه مكرر واياك محذر لا محذر منه ولا مكرر **قلنا** هذا ان مثالان الاول لنوعى التحذير وهو المحذر و اورد مثالين لنوع مع ان التوضيح يحصل بمثال واحد لان التحذير اذا كان محذرا فلا بد من ذكر المحذر منه بعده لا يقاظ الغافل فالمحذر منه اما اسما صريحا كالاول او تاويلا كالثانى **فانقلت** الاسد معطوف على اياك والمعطوف فى حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه محذر فالمعطوف كذلك فلا يوجد المحذر منه **قلنا** ان المحذر منه محذوف وهو من الاسد بقرينة قوله والاسد اذ التقدير ومعناه بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف بَعِّدْ لضيق الوقت وحذف النفس لعدم الاحتياج وابدل ضمير المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وحذف من الاسد من اجزاء المعطوف عليه اكتفاء بقوله والاسد فى اجزاء المعطوف وحذف من نفسك فى اجزاء المعطوف اكتفاء باياك فى المعطوف عليه فبقى اياك والاسد **فانقلت** ان التحذير اى لا اسم المحذر فى المعطوف عليه النفس و تحذيره مسلم وفى المعطوف الاسد وحذف الارنب و تحذيرهما غير مسلم لان تبعيد النفس من الاسد مقدور الانسان و تبعيد الاسد من النفس غير مقدور الانسان **قلنا** الاسد والحذف فى جانب المعطوف والمعطوف عليهما جميعا المحذر منه لان هذا التركيب فى الاصل بعد نفسك من الاسد وبعد نفسك من الاسد بالتكرار ولما كان التكرار شنيع فقلب فى اجزاء المعطوف ونقل المحذر الى موضع المحذر منه وصار مدخول من و نقل المحذر منه الى موضع المحذر وجعل مدخول

الواو فصار بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وحذف الارنب هو ضرب الارنب بالعصا فى الحرم قاله عمرؓ للمحرم وان تحذف الارنب وانما نهى عنه لانه يقتله فلا يحل له **والطريق الطريق** مثال الثانى نوعى التحذير والعامل المحذوف اتق تقديره اتق الطريق الطريق ثم حذف اتق لضيق الوقت لوجود قرينة هو النصب و سد المسد هو المعمول بمعاونة التكرار **ثم اعلم** ان المصنف قد قال بتقدير اتق وتقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لازم لا يقتضى المفعول ولا يعمل النصب و عمله فى النوع الثانى لانه من باب الحذف والايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم بواسطة حرف الجر ثم حذف حرف الجر مع بقاء اثر التعدية و يُوصلُ الفعل بالمفعول وهو المجرور بعد حذف الجر ايضا ولا يمكن حذف حرف الايصال فى النوع الاول لانه مسموع فى الثانى فلا يقاس عليه غيره و لانه لو كان من باب الحذف والايصال فى الاول لصار التقدير بعد من نفسك الاسد لصار النوع الاوّل النوع الثانى لان مدخول من هو المحذر منه لا المحذر فاجاب البعض عن هذا الاعتراض ان المصنف ذكر اتق والمراد به بعد من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم فرده به الشارح بقوله وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الاتقاء من الطريق لا على تبعيد الطريق لانه غير مقدور للمخاطب فالصواب ان يقول المصنف بتقدير بعد اواتق والجواب عن جانب المصنف ان بعد واتق متلازمان فذكر احدهما يستلزم ذكر الآخر فيكونان مرادان كانه قال بتقدير اتق وبعد فيقدر بعد فى جميع افراد النوع الاول لان المعنى على التبعيد المقدور وفى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك **فان قلت** هذا المثال ليس من النوع الاول للتكرار ولا من الثانى لانه محذر لا المحذر منه فان معنى هذا التركيب بعد نفسك مما يوذيك كالاسد ويعترض انه ايضا محذر لان المحذر منه هو مدخول من **قلنا** ان من تعليلية وما مصدرية تاول الفعل بالايذاء وفاعله محذوف فيكون التقدير بعد نفسك لاجل ايذائها اياك كالاسد **فان قيل** لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج من النوعين اما خروجه من النوع

الاول لانه محذر منه لا محذرا اذ ليس بعده ما يحذر منه و اما خروجه من النوع الثانى لان التحذير فيه مكرر وهو غير مكرر مع انه تحذير ايضا اذ المعطوف بالحذر تحذير قلنا لا ضرر فى خروجه لانه من التوابع والتوابع كلها خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فى ما بعد او نقول ان الاسد ليس بمعطوف على التحذير اذ التقدير الاصلى فى المعطوف وبعد نفسك من الاسد فالاسد فى المعطوف والمعطوف عليه كليهما محذر منه مدخول من التحذير الاسم المنصوب هوا لمحذر والله اعلم بالصواب و نقول هذا شروع فى بيان كيفية ذكر المحذر منه ان كان التحذير محذرا فان كان التحذير محذرا فالمحذر منه اما اسم صريح او تاويلى فان كان الاول فلذكره طريقان الواو ومن لا يجئ فيه تقدير من وان كان الثانى فلذكره طرق ثلثة الواو ومن و تقدير من اياك من الاسد بذكر من كما كنت تقول اياك و الاسد بالواو و من ان تحذف بذكر من كما كنت تقول اياك و ان تحذف بالواو و تقول فى المثال الاخير اياك ان تحذف بتقديرين لان حذف حرف الجر عن اَنْ و اَنَّ قياس لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها فى تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه الاختصار و التخفيف بحذف حرف الجر ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من و شذوذه مع غير اَنْ و ان واما حذف حرف الجر فى المفعول فيه و له بالشروط الآتية فى بحثهما فجائز وههنا ممتنع لعدم وجود الشرط فان قلت الشرح مخالف عن المشروح اذ قول المصنف لامتناع يدل على عدم جواز تقدير من وقول الشارح و شذوذه يدل على جواز بسبيل القلة قلنا المراد من الشاذ ما يكون مخالفا عن القياس و الاستعمال جميعا كالمسجُد بضم الجيم وهذا الشاذ لا ينافى الامتناع فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان كما عرفت وشاذ كثير فى غيرهما كما فى شاذا الذى خالف القياس فهو شاذ بالنسبة الى القياس ووافق الاستعمال فانه كثير بالنظر الى الاستعمال واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

كما فى قوله تعالىٰ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت المفعول فيه اى من المنصوبات المفعول فيه وهو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا او مطابقة والتضمنى اما فى ضمن الفعل المذكور او المقدر او فى ضمن شبه الفعل المذكور او المقدر وذكر الفعل من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لا انه وقع عليه فعل مذكور فقوله ما فعل فيه فعل جنس شامل لاسماء الزمان والمكان كلها لانها لا تخلوا عن ان يفعل فيها و بقيد المذكور خرج نحو يوم الجمعة يوم طيب فان يوم الجمعة لا محالة يفعل فيها فعل مِنْ عَبْدٍ لكن الفعل المفعول فيه غير مذكور فلا يكون مفعولا فيه بل يكون مبتدأ و بقيد الحيثية خرج نحو شهدت يوم الجمعة لان ذكر الفعل فيه لوقوعه عليه لا لوقوعه فيه فانقلت كلمة ما عبارة من الزمان والمكان بقرينة قوله من زمان او مكان فلا يصدق الحد على فرد من افراد المحدود اى لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فلان اسماء الزمان والمكان مفعول فيه ولم يفعل فيها فعل بل فُعِلَ الفعل فى مدلولاتها واما الثانى فلان مدلولات اسماء الزمان والمكان فعل فيها فعل مع انها ليست مفعولا فيها بل دوالها قلنا العبارة بحذف المضاف وكلمة ما عبارة عن زمان او مكان تقديره هو اسم ما فعل فيه الخ فانقلت المقصود من التعريف تحصيل صورة غير حاصلة من المحدود وههنا حصل من الحد ما حصل من المحدود لان اللام فى المفعول فيه موصولية فوضع كلمة ما الموصولة فى الحد فى موضعها ووضع فعل فيه موضع مفعول فيه قلنا الحد مقيد بقيد زائد لم يفهم من المحدود وهو مذكور وهذا القدر كان للتغاير بين الحد والمحدود فانقلت المتبادر من الفعل الاصطلاحى وهو مركب من النسبة والحدث والزمان النسبة والزمان مما لا يفعل قلنا المراد من الفعل اللغوى وهو الحدث بقرينة قوله فُعِل فانقلت التعريف غير جامع لافراده لخروج يوم الجمعة فى صمت يوم الجمعة لانه من افراد المحدود وليس الحدث مذكورا فيه قلنا ذكر الحدث اعم مطابقة كصومى يوم الجمعة دائم او تضمنا كما فى مثال النقض فانقلت الحد

غير جامع لخروج يوم الجمعة فى جواب متى صمت لان الحدث غير مذكور لا مطابقة ولا تضمنا قلنا المذكور اعم فى ضمن الفعل اللفظى او المقدر وههنا المقدر فانقلت خرج يوم الجمعة فى انه صائم يوم الجمعة لان الحدث غير مذكور لا مطابقة ولا تضمنا فى ضمن الفعل اللفظى او التقديرى قلنا التضمنى اعم فى ضمن الشغل او شبهه فانقلت قد خرج يوم الجمعة فى جواب متى انت صائم قلنا شبه الفعل اعم ملفوظا او مقدرا وههنا مقدر تقديره انا صائم يوم الجمعة ثم حذف بقرينة السوال فانقلت التعريف غير مانع من دخول الغير اذ دخل فيه المفعول به فى قولك شهدت يوم الجمعة لصدق التعريف عليه مع انه مفعول به لا مفعول فيه وانما صدق التعريف عليه لانه فُعِل فيه فعل مذكور فان الشهود يوم الجمعة لايكون الا فيه قلنا قيد الحيثية مراد فى التعريف اى ذكر الفعل من حيث ان الفعل واقع فيه وذُكِرَ شهدت ههنا للوقوع عليه لا للوقوع فيه فانقلت لما كان قيد الحيثية مرادا فيه خرج به يوم الجمعة يوم طيب لان ذكر يوم الجمعة لحمل يوم طيب عليه لا الوقوع ما فعل فيه فيكون ذكر قيد مذكور بعد قيد الحيثية مستدرك قلنا ذكر قيد مذكور لزيادة الانكشاف تصريحا و قيد الحيثية غير مصرح من زمان او مكان فانقلت كل قيد ماخوذ فى التعريف لابد له من بيان ما احترز به وقد تم التعريف بما سبق جمعا و منعا فيكون ذكر من زمان او مكان بلا فائدة قلنا هذه الكلية غير لازمة اذ ربما يذكر قيد فى التعريف وليس للاحتراز عن شئ بل لافادة فائدة اخرى وذكر ههنا لافادة امور ثلثة بيان كلمة ما وقعت فى التعريف وتقسيم المفعول فيه للقسمين زمانى و مكانى وتمهيد لبيان حكم كل منهما مغائر من الآخر و شرنصبه اى نصب المفعول فيه تقدير فى اذ التلفظ بقى يوجب الجر فى المفعول فيه فانقيل له خالف المص عن سائر النحويين حيث قالوا وشرطه تقدير فى وقال المص وشرط نصبه تقدير فى قلنا المفعول فيه عند المص على قسمين منصوب بتقدير فى و مجرور بظهور فى لصدق التعريف عليهما واما عند

غير المص المفعول فيه ماهو منصوب بتقدير فى وما هو بظهور فى فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه فيكون تقدير فى شرط ذات المفعول فيه عند غير المص فقالوا شرطه تقدير فى و عند المص شرط نصبه تقدير فى لا شرط ذاته **وظروف الزمان كلها** مبهما كان او محدودا وَ المبهم ما لا يكون له حد معين كالدهر والحين والزمان والمحدود ما له حد معين كاليوم و الشهر والسنة **تقبل ذلك** اى تقدير فى وان كان الاصل فيه ذكر فى نحو صمت دهرا وسافرت شهرا لان المبهم جزء مفهوم الفعل والفعل يعمل فى جزئه بلا واسطة حرف الجر كالمفعول المطلق فيعمل فى المفعول فيه ايضا والمحدود محمول على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية اى فى الذات **وظروف المكان انكان مبهما** غير معين **قبل ذلك** اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى وصف الابهام نحو جلست خلفك **والا** اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا **فلا** اى لا يقبل بتقدير فى نحو جلست فى المسجد اذ لا يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة **فانقلت** ينبغى ان يحمل على الزمان المحدود لاشتراكهما فى وصف المحدودية او المكان المبهم لاشتراكهما فى الذات **قلنا** على هذا يلزم الاستعارة من المستعير والسوال من المحتاج الفقير و ذلك غير جائز **وفسر المكان المبهم بالجهات الست** وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت ولما فى معناها كالعلو والسفل والجنوب والشمال وانما كانت مبهمة لان امام زيد مثلا متناول لجميع الامكنة التى تقابل وجه زيد الى انقطاع الارض **فانقلت** تفسير المكان المبهم غير متناول لبعض الظروف الجائز النصب بتقدير فى كما يقال زيد عندك ولديك ودونك وسوى **فاجاب** المص **وحمل على** المبهم المفسر بالجهات الست **عند ولدى وشبههما لابها مهما فانقلت** لا يطابق الضمير التثنية مع المرجع لانه امور ثلثة **قلت** ذكر فى بعض النسخ لابها مهما بتانيث الضمير فلا يرد الاعتراض و بعض النسخ بتثنية الضمير بارجاع الضمير الى عند ولدى ولم يذكر وجه حمل

الشبه لان حكمه حكمها فان قلت يجوز فى لفظ مكان تقدير فى ونصبه نحو جلست مكانك مع انه معين محدود غير مبهم فاجاب المصنف وكن احمل على المكان المبهم فى تقديرفى وجواز نصبه لفظ مكان وان كان معينا لكنه محمول عليه لكثرته اى بعلاقة كثرة الاستعمال مثل كثرة استعمال الجهات لابعلاقة الابهام ويرد فى حمل عند ولدى والشبه استعارة المستعير ويجاب عنه ان وجه الحمل الابهام متحد بين عند ولدى والجهات الست والزمان المبهم ووجه الحمل اذا اتحد بين المحمول والمحمول عليه لمحمول عليه ذلك المحمول فيكون المحمول الاخير محمول على اصل المحمول عليه فلا يلزم استعارة المستعير وايضا يتحمل عليه ما بعد دخلت لكثرة الاستعمال لا للابهام على الاصح اى على مذهب الاصح واحترز عن بعض النحات فانهم يقولون انه مفعول به وعلى المذهب الاصح انه مفعول فيه والاصل فيه استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة الاستعمال ويرد ايراد ان من جانب البعض على الاصح ان ما بعد دخلت مفعول به لا مفعول فيه لان خاصة المفعول فيه ان ياتى بعد تمام الفعل بالمفعول ولاشك ان معنى دخلت لا يتم بدون الدار وبعد تمام الفعل بالمفعول يقتضى المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فعلم ان ما بعد دخلت مفعول به لا مفعول فيه وايضا ليس فيه خاصة المفعول فيه اذ خاصة المفعول فيه ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بالوقوع فيه يصح ان ينسب الى مكان عام شامل له ولغيره فانك اذا قلت ضربت زيدا فى الدار جاز ان يقال ضربت زيدا فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك اذ داخل البلد يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد اذ الدخول يقتضى سبق الخروج وهو غير خارج من البلد فلما لم يكن فيما بعد دخلت خاصة المفعول فيه فيكون مفعولا به اجيب عن الاول ان الدخول فعل لازم لا يقتضى المفعول اذ الدخول وزن فعول ووزن فعول لازم غالبا كالقعود والجلوس والدخول فمفعول فيه للفعل اللازم يجئ بعد تمام الفعل بالفاعل وعن الثانى ان الخاصة

المذكورة للمفعول فيه لفعل ليس فى مفهومه نسبة من الخارج الى الداخل ومن الداخل الى الخارج و فى مفهوم دخلت نسبة من الخارج الى الداخل **وينصب** اى المفعول فيه **بعامل مضمر** بلا شريطة التفسير كما قلت يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت **و** بعامل مضمر **على شريطة التفسير** نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر فى ما اضمر عامله من اختيار الرفع فى قولك يوم الجمعة صمت فيه اذا المرجحة فى جانب الرفع السلامة من الحذف ولم يوجد المرجحة من جانب النصب واختيار النصب فى قولك ما يوم الجمعة صمت فيه لوقوعه بعد النفى واذا يوم الجمعة صمت فيه لوقوعه بعد اذا الشرطية ومثال لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف اذ كلٌ قرينة العموم وهو يحصل فى النصب يقينا وفى الواقع ايضا يحصل العموم الموافق لكلمة كل اذا كان فى الصيف بد لا من فيه و صمت خبر كل يوم وان كان صمت فيه صفة يوم و فى الصيف خبر كل يوم فهذا ينافى عموم كل ويستوى الامران فى مثل زيد سار و يوم الجمعة سرت فيه اى معه ويجب النصب فى إنّ يوم الجمعة سرتُ سرتُ فيه والله اعلم بالصواب **المفعول له هو ما فعل لاجله** اى لاجل قصد تحصيله او بسبب وجوده **فعل** اى حيث **مذكورا** اى ملفوظ حقيقة او حكما فقوله اسم ما جنس شامل للمحدود و غيره وخرج بقوله لاجله سائر المفاعيل مفعولا مطلقا او به او فيه او معه وبقوله مذكور خرج نحو اعجبنى التاديب لعدم ذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فقوله هو ما اى اسم ما فالعبارة بحذف المضاف ليدخل التاديب و يخرج مدلوله **فانقلت** ان المفعول له ان كان علة للفعل فيصح التمثيل الاول لان التاديب علة للضرب ولا يصح التمثيل الثانى لان الجبن معلول لا علة وان كان معلولا فيصح التمثيل الثانى لا الاول **قلنا** المراد كلهما كما اشار الشارح بقوله لاجل تحصيله او بسبب وجوده وليس القسم الاول علة غائية والقسم الثانى معلولا لان العلة الغائية ما تكون باعثا على الفعل مؤخرا عن الفعل كالتاديب باعثا على الضرب مؤخرا عن الضرب

فانقلت التاديب هو عين الضرب لا انه مؤخر عن الضرب لان التاديب والضرب كلاهما فعل الضارب فاذا حصل الضرب حصل التاديب قلنا المراد بالتاديب هو التادب وهو فعل المضروب حصل بعد تاديب الضارب بالضرب فيكون مؤخرا والمفعول له فى القسم الثانى معلول للفعل لانه مقدم بالفعل فانقلت المتبادر من الفعل الاصطلاحى وهو مركب من الزمان والنسبة والحدث والاوّلان غير قابلان للفعل فاجاب بانه المراد به اللغوى وهو الحدث وهو قابل للفعل ثم المذكور مشتق من الذكر وهو العلم والكتاب وهو غير مراد ههنا فسر باللفظ فانقلت خرج منه المفعول له بقول المجيب تاديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فان الحدث غير قلنا المذكور اعم من ان يكون حقيقة مثل ضربى تاديبا لزيد او حكما كما كان مقدرا فى المثال المذكور وخرج بقوله مذكور التاديب فى قوله اعجبنى التاديب لان الفعل الذى فعل لتحصيله غير مذكور فانقلت هو مذكور فى الجملة كما ضربت زيدا وانما يورد هذا الاعتراض لان المذكور غير مقيد بقوله معه قلنا قيد معه مراد بعد مذكور ثم لما لم يقيد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه يرد عليه انه مذكور معه كما فى ضربت زيدا تاديبا فاجاب ان المراد معه فى التركيب الذى هو فيه فانقلت انهما مذكورات فى تركيب واحد ويرد هذا الاعتراض لعدم تقييده بعمله فاجاب ان المراد بذكره معه ايراده للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال المفعول له من القسم الاول وهو ما فعل لاجل حصوله فعل مذكور وهو الضرب ويترتب عليه فانقلت الترتب بالشئ يكون مؤخرا عن الشئ والتاديب والضرب واحد اذ ضرب شخص بالعصا هو التاديب قلنا انهما وان كانا متحدين ذاتا مغائرين اعتبارا اذ استعمال آلة الضرب فى محل معين اذا اعتبر مؤثرا لما يسمى بالضرب واذا اعتبر مؤثرا للاخلاق الحسنة فى المضروب يسمى تاديبا او نقول ان المراد من التاديب التادب وهو قبول الادب وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتادب فعل المضروب فانقيل فعلى هذا لا يتحد فاعل الفعل الضرب والمفعول له فينبغى ان لا يجوز تقدير اللام قلنا وان لم يتحد فاعل الضرب وفاعل التادب لكن اتحد فاعل الضرب وفاعل سبب التادب وهو التاديب

وقعدت عن الحرب جبنا مثال للقسم الثانی من المفعول له وهو ما فعل لوجوده فعل لان القعود انما وقع لوجود الجبن خلافا للزجاج فانقلت ان خلافا منصوب وللنصب طرق کثیرة فمن ای طریق منصوب هو قلنا انه منصوب علی انه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو یخالف علی صیغة المجهول فان فی المعلوم یلزم النسبة المخالفة الی الجمهور وذلک غیر جائز والجملة خبر المبتدأ المحذوف فیکون التقدیر والقائل یکون المفعول له معمولا مستقلا غیر داخل فی فی المفعول المطلق یخالف خلافا ظاهر الزجاج فانه ای المفعول له عندکم ای عند الزجاج مصدر مفعول مطلق ثم یرد کیف یقول انه مفعول مطلق و المفعول المطلق مصدر للفعل السابق والتادیب لیس بمعنی الضرب فاجاب الشارح من غیر لفظ فعله فانقیل المفعول المطلق اذا کان مغائر اللفظ فعله فیلزم اتحاد المعنی وایضا یصح تاویله بعین فعله فکیف التاویل ههنا قلنا التاویل یصح ههنا اما فی جانب العامل او فی جانب المفعول ادبته بالضرب تادیبا التاویل فی جانب العامل فی المثال الاول وجبنت فی القعود عن الحرب جبنا واما التاویل فی جانب المعمول ضربة ضرب تادیب وقعدت عن الحرب قعود جبن ثم حذف المضاف واقیم المضاف الیه مقامه فیسمی باسمه واعرب باعرابه والجواب عن جانب الجمهور ان صحة تاویل نوع بنوع لا تستلزم دخول النوع المؤول فی حقیقة النوع المؤول به الا تری الی صحة تاویل الحال بالظرف نحو جائنی زید راکبا ای وقت الرکوب ولا تخرج الحال عن الحالیة ولا تدخل فی الظرف ثم اعلم ان المفعول له علی قسمین مجرور بظهور حرف الجر نحو ضربته للتادیب ومنصوب بتقدیر حرف الجر لصدق التعریف علیهما هذا عند المص وعند الجمهور علی قسم واحد ما کان بتقدیر حرف الجر منصوبا فیکون تقدیر حرف الجر شرط ذات المفعول له عند الجمهور فیقولون شرطه تقدیر اللام وعند المص تقدیر حرف الجر شرط نصبه لا شرط ذاته ولذا قال المص وشرط نصبه تقدیر اللام لان ظهور اللام یوجب الجر فی المفعول له فانقلت المفعول له کما یجئ بلام التعلیل کذلک یجئ بکلمة من والباء وفی مثال الاول خاشعا متصدعا من خشیة الله ومثال الثانی فبظلم

من الذين هادوا حرمنا و مثال الثالث كما فى قوله عليه الصلوٰة والسلام ان امرأة دخلت النار فى هرة اى لاجل هرة حبستها فلم خصلت اللام بالتقدير قلنا الغالب فى تعليلات الافعال اللام فلا يقدر غيرها اذ لا يذهب الذهن كون غير اللام مقدر العدم تشهير غير اللام و انما يجوز حذفها فان قلت مبنى المتون بالاختصار فينبغى ان يكتفى بارجاع الضمير فى يجوز الى تقدير اللام ولم يذكر فاعل يجوز وهو الحذف قلنا لم يكتف بارجاع الضمير الى التقدير اذ مفهوم التقدير مركب من شيئين الاسقاط من اللفظ والابقاء فى النية و الاسقاط من اللفظ الذى هو فار من الاصل محتاج الى الشروط الآتية لان النكتة للفار والابقاء فى النية الذى هو قار على الاصل لان الاصل فى الاشياء الابقاء على حاله غير محتاج الى الشروط الآتية فصرح بالجزء المحتاج وان اكتفى بالضمير فيوهم ان كلا الجزئين محتاج الى الشروط الآتية والجواز بمعنى الامكان الخاص يسلب الضرورة عن الجانبين فيجوز حذف اللام كما جاز ذكر اللام اذا كان المفعول له فعلا اى كان المفعول له دالا على الحدث المطابق لانه ان كان عينا فلا يجوز تقدير اللام جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعل الفعل والمفعول له لانه ان لم يتحد فاعلهما فلا يجوز تقدير اللام نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور فى الوجود بان اتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغائرة بينهما الا بالاعتبار لان الضرب اذا اعتبر موثرا لها يسمى بالضرب واذا اعتبر مؤثرا للاخلاق الحسنة يسمى بالتاديب او يكون زمان وجود احدهما بعض من زمان وجود الآخر فاما زمان الفعل جزء من زمان وجود الآخر فاما زمان الفعل جزء من زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا واما زمان المفعول له جزء من زمان الفعل نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين وان لم يتحد زمانهما ولا زمان احدهما جزء من زمان الآخر نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس فلا يجوز تقدير اللام و انما اشترط هذه الشرائط الثلاثة لتقدير اللام اذ بهذه الشرائط يشبه المفعول له المفعول المطلق والفعل يعمل فى المفعول

المطلق بلا واسطة حرف الجر فكذا فيه وان اختل منها شرط فلم يشبه به فلا يعمل فيه بغير حرف الجر **المفعول معه** **واعلم** ان الفعل اذا اسند الى الفاعل فلا يخلوا اما بالاصالة او بواسطة الواو فالاول يسمى بالفاعل والثانى لا يخلوا اما ان يكون ما بعد العاطف مشاركا للمعطوف عليه فى الفعل مع اتحاد الزمان والمكان او مشاركا فى الفعل فقط بدون اتحاد الزمان والمكان فالاول يسمى بالمفعول معه والثانى هو المعطوف ثم اعلم ان فى المفعول معه لابد من امور ثلاثة المعنى اللغوى والاصطلاحى وحل التركيب واشار المصنف الى الثانى بقوله هو مذكور الخ والمعنوى اللغوى هو ما يكون مصاحبا للفاعل فى صدور الفعل او للمفعول فى وقوع الفعل عليه واما حل التركيب فاللام موصولية و مفعول صيغة مفعول ومعه مفعول ما لم يسم فاعله له والضمير المجرور الى الموصول **وانقلت** مفعول ما لم يسمى فاعله من المرفوعات فكيف يجوز نصبه **قلنا** قد جوز بعض النحات اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على حالة اكثرية كما فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم فبين فاعل تقطع وترك بالنصب لانه منصوب غالبا على الظرفية وهذا الجواب شريف جدا اما الشرافة لموافقة قول الله تعالى واما جدا لانه خال عن التكلف كما فى الجواب الثانى وقيل فى الجواب ان مع ليس مفعول ما لم يسمى فاعله لان مع للزوم الظرفية لا يقام مقام الفاعل ولانه لو كان نائب الفاعل يكون مرفوعا ولفظه منصوبا فيلزم الشئ الواحد مرفوعا و منصوبا فالاولى ان يقال فى الجواب ان نائب الفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر مفعول و يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان بين للزوم الظرفية لا ينوب مناب الفاعل فاسند حيل الى ضمير راجع الى مصدر حيل اى حيل هو اى الحيلولة فيكون المعنى ههنا الذى فُعِلَ فِعْلٌ بمصاحبته **فانقلت** المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص لما عرفت **قلنا** هذا الشرط فى لفظ المصدر الصريح فهو ما خوذ فى مفهوم الفعل فلو اقيم مقام الفاعل لا يفيد فائدة جديدة وفى ذكر الفاعل والمفعول ما لم يسمى فاعله

فائدة جديدة اذ النسبة فى مفهوم الفعل اليهما داخلة وهما خارجان منه و ههنا نائب الفعل الضمير وهو غير داخل فى مفهوم الفعل فحصل فائدة جديدة و ان كان الراجع والمرجع متحدين فى الصدق **هو مذكور بعد الواو** احترازعما وقع غير الواو من الحروف العاطفه لانها لا تدل على معنى المصاحبة **لمصاحبة** اى المفعول معه **معمول فعل** فاعلا كان نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم واللام متعلق بمذكور وعلة له اذ المصاحبة معنى الواو لا يحصل الا بذكرها لفظا اى لفظيا كان الفعل **او معنى** اى او معنويا فالاول كما فى المثالين المذكورين والثانى كما فى مالك وزيدا اى ما تصنع **فان قلت** التعريف غير مانع لدخول المعطوف فيه اذ هو ايضا مذكور بعد الواو **قلنا** المعطوف خارج عن التعريف بقيد المصاحبة اذ المصاحبة تحصيل باشتراك ما بعد الواو لما قبل الواو فى الفعل مع اتحاد الزمان والمكان بان يصدر الفعل عنهما او يقع الفعل عليهما فى زمان واحد ومكان واحد والمعطوف مشارك للمعطوف عليه فى الفعل ولا تدل على المصاحبة بينهما فى الفعل فى زمان ومكان واحد **واعلم** ان فى عامل المفعول معه خلافا بين جمهور النحاة وعبد القاهر فعند الجمهور عامله فعل او معناه لانه اصل فى العمل فنسبة العمل الى غير الفعل مع وجوده غير جائز وعند عبد القاهر عامله الواو لانه قريب الى المفعول معه من الفعل قال الاخفش العامل عمل فى الواو اذ هو بمعنى مع فهو اسم لكن صورته صورة حرف نقل اعراب نصبه الى مدخوله كما فى الا للصفة **فان قلت** لما كان الواو بمعنى مع فلم وضعت الواو موضعه **قلنا** لانه اخصر **فان قلت** الفاء ايضا اخصر كالواو فلم رجحت الواو **قلنا** الاصل فى الواو ان يكون عاطفة بمعنى الجمع وهو يناسب المعية اما الفاء فللتعقيب لا يناسب المعية **فان كان** اى وجد اشار الشارح بانه فى مثل هذا المقام يجوز كونه ناقصا وتاما ففى الموضع الاول اشار الى ناقصية وفى الثانى الى كونه تاما **الفعل فان قلت** قد خرج عنه زيدا فى قولك عمرو ضارب هو وزيدا فانه مفعول معه وليس ههنا فعل **قلنا** المراد من الفعل **لفظا** منصوب على التمييز عن نسبة كان الى الفعل والغرض من هذه المسئلة

امتياز مواضع المفعول معه والمعطوف اذ كلاهما بعد الواو اعراب المعطوف عليه والمفعول معه منصوب فقط فلا بد من معرفة الامتياز بينهما فى المواضع فقال فان كان الخ **وجاز العطف** فانقلت ان العطف جائز فى مثل ضربت زيدا وعمرا و لم يجز فيه الوجهان بل تعب فيه النصب بالعطف **قلنا** الجواز بمعنى انه لم يجب وههنا العطف واجب لان الاصل فى الواو العطف والعدول عن العطف الى النصب على انه مفعول معه للتنصيص على معنى المصاحبة وفى المثال المذكور لا يمكن التنصيص لا يعلم انه منصوب على العطف او على انه مفعول معه فبقى النصب على الاصل الذى هو العطف **فانقلت** العطف فى مثل جئت وزيدا لم يجب ولم يجز فيه الوجهان بل تعين كونه مفعولا معه **قلنا** الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص الذى فيه سلب الضرورة عن الجانبين بمعنى انه لم يجب ولم يمتنع وفى الصورة الاولى واجب وفى الثانى ممتنع لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد او الفصل غير جائز **فانقلت** ما الفرق بين هذا التركيب وبين كفاك وزيد درهم فان نصب زيد لا يعلم انه من جهة العطف او من جهة انه مفعول معه فينبغى ان يكون العطف ايضا فيه واجبا مع انه مفعول معه **قلنا** سلمنا لكن الضمير فى كفاك وان كان فضلة لكنه متصل بالفعل فصار كالجزء منه فلا ينتقل الذهن الى العطف بل المتبادر ان زيدا منصوب على انه مفعول معه **فالوجهان فانقلت** فالوجهان جزاء الشرط والجزاء لا يكون الا جملة والوجهان العطف والنصب على كونه مفعولا معه **نحو جئت انا وزيد** بالرفع و زيدا بالنصب على المفعولية **والا** اى وان لم يجز العطف **فانقيل** قوله والا مستثنى عن قوله وجاز الذى بمعنى لم يجب فهو مستثنى عن الوجوب فيكون التقدير وان وجب العطف تعين النصب وتعين النصب على كونه مفعولا معه عند امتناع العطف لا عند وجوب العطف وايضا المثال لا يطابق الممثل لان الممثل لوجوب العطف والمثال لامتناع العطف **قلنا** والا مستثنى عن جاز الذى بمعنى لم يجب ولم يمتنع فيكون التقدير فى المستثنى **والا** وان لم يجز العطف فالمستثنى من ظاهر لفظ جاز لا من المفهوم الذى بمعنى لم يجب اذ هو متناول للصورتين جئت و زيدا جئت انا وزيدا لعدم وجوب

العطف فيهما والحال ان تعين النصب عند امتناع العطف لا عند عدم وجوب العطف لتساوى الامرين فى الصورة الثانية فيكون المستثنى عن قوله ولم يمتنع ايضا فصار المعنى وان لم يجز العطف بل امتنع **تعين النصب** نحو **جئت و زيد** لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير الفصل بالمنفصل او غيره جائز فتعين النصب فيه لعدم جواز وجه سواه **وانكان الفعل معنى وجاز العطف تعين العطف** نحو **مالزيد و عمرو** والفعل المعنوى مالا يكون مصرحا ولا مقدرا فى نظم الكلام بل يفهم من سياق الكلام وهوههنا يصنع لان لام الجارة اذا وقعت بعد ما الاستفهامية تكون بمعنى يصنع وتصنع و تعين العطف لان ما بعد الواو لوكان منصوبا يلزم حمل العامل المعنوى مع وجود العامل اللفظى وهو غير جائز بلا حاجة لجواز وجه آخر وهو العطف **فانقيل** فى كلامى المصنف تناقض لان المفهوم من قوله وجاز العطف المساوات العطف و عدم العطف لان الجواز عبارة عن تساوى الطرفين والمفهوم من قوله تعين العطف وجوب العطف وعدم جوازا لنصب **قلنا** هذا الاعتراض انما يرد لو كان الجواز محمولا على الامكان الخاص الذى هو سلب الضرورة عن الجانبين بل الجواز ههنا محمول على الامكان العام المقيد بجانب الوجود فبسلب الضرورة عن جانب العدم فعدم العطف ليس بضرورى سواء كان وجود العطف ضروريا اولا فلذا قال الشارح لم يمتنع **فانقلت** ان كان قوله معنى خبر كان فلا يصح حمله على الفعل لانه مصدر وهو لا يحمل الا على افراده والفعل ليس من افراد المصدر **قلنا** معنى صفة لموصوف محذوف اى امرا و معنويا بحذف ياء النسبة فيكون الفعل من افراد الامر المعنوى **والا** اى وان لم يجز العطف بل امتنع **تعين النصب فانقلت** والا ههنا بمعنى لم يجب وعدم وجوب العطف لا يستلزم تعين النصب كما فى جئت انا وزيد وانما كان لم يجز العطف بمعنى لم يجب لانه مقابل لجاز المذكور الذى بمعنى وجب فيكون وان لم يجز العطف بمعنى لم يجب العطف فيرد الاعتراض المذكور **قلت** وان لم يجز العطف مقيد بقيد بل امتنع وفى جئت انا وزيد لم يمتنع العطف ولذا لم يتعين النصب

نحو مالك وزيدا او ما شانك وعمرا والعطف ههنا ممتنع لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز فلم يبق وجه سوى النصب فان قلت ينبغي ان يعطف في المثال الثاني عمرا على الشان والعطف على الظاهر جائز فلم يتعين النصب قلنا وان عطف على الشان فيكون التقدير وما عمرو فيلزم السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو المقصود السوال عن شانهما لان المعنى ما تصنع او ما يماثله فان معنى المثالين الاخرين ما تصنع وزيدا و معنى المثال الاول ما يصنع زيد و عمرو فانقلت لان المعنى جارو مجرور يقتضي المتعلق و دليل يقتضي المدعى وهما غير موجودين قلنا انهما مقدران فالتقدير وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان الخ فالفعل المعنوي ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا في نظم الكلام بل يفهم من فحوى الكلام وههنا كذلك لان اللام الجارة اذا وقعت بعد ما الاستفهامية تكون بمعنى يصنع وتصنع فالمشعر على المعنى الفعلي في المثالين الاولين اما الاستفهامية وحرف الجر الطالبان للفعل وفي المثالين الاخيرين شيئان مالا استفهامية والشان الذي بمعنى المصدري اي بمعنى الفعل والصنعة لان شانك بمعنى فعلك و صنعتك لما فرغ المص عن بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان المتعلقات بالمفاعيل فقال الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به من حيث هو فاعل او مفعول به فكلمة ما عبارة عن اللفظ شامل لكل الالفاظ بقيد يبين هيئة خرج ما يبين الذات كالتمييز و بقيد اضافتها الى الفاعل او المفعول به خرج صفة المبتدأ نحو زيد في العالم اخوك وبقيد الحيثية خرج صفة الفاعل او المفعول به فان صفة الفاعل او المفعول به تدل على هيئتهما سواء وقعا فاعلا او مفعولا اولا لان الصفة قيد الذات والحال قيد الذات وعاملها فالحال مبين الهيئة التي حصلت للفاعل وقت الصدور او للمفعول وقت الوقوع فانقلت ينبغي ان لا يصلح حالية لسمين او عالم في قولك جائني زيد سمينا او عالما و رئيت زيدا سمينا او عالما لان العلم و السمانة حاصل لهما قبل كونهما فاعلا وبعد كونهما فاعلا و مفعولا ولا يتقيدان بوقت

المجئ والرویۃ کما یقید الرکوب بوقت المجئ فی جائنی زید راکبا قلنا الحال قید الذات ای ذی الحال والعامل ففی وقت ثبوت الحال الذی الحال معنی الفاعلیۃ والمفعولیۃ ملحوظا سواء کان زمان الحال والعامل متحدا کالمجئ والرکوب اوزمان العامل جزء من زمان الحال کما فی المثالین المذکورین فانقیل التعریف للایضاح وکلمۃ او للتردید والتشکیک فبینہما تناف قلنا کلمۃ او للتنویع وما قال الشارح ان ہذا التردید علی سبیل منع الخلو ای التردید علی قسمین تردید فی الحد وتردید فی المحدود ولمنافی للتعریف التردید فی الحد لا فی المحدود ثم اعلم ان الحال علی قسمین مفرد وجملۃ والمفرد علی سبعۃ اقسام محققۃ ومقدرۃ ومترادفۃ ومتداخلۃ ومؤطات ومؤکدۃ ومنتقلۃ فانقلت التعریف غیر جامع لخروج ضرب زید عمرا راکبین لان کلمۃ او لاحد الامرین والحال فیہ للامرین قلنا کلمۃ او ہہنا لمنع الخلو لا الجمع لفظا او معنی ای سواء کان الفاعل او المفعول لفظیا او معنویا والفاعل اللفظی ما یکون عاملہ لفظیا بان یکون جزء من الکلام وملفوظا حقیقۃ مثل جائنی زید راکبا اوحکما کالمقدر مثل زید فی الدار قائما والفاعل المعنوی ما یکون عاملہ معنویا والعامل المعنوی ما لا یکون مصرحا ولا مقدرا فی نظم الکلام ومنطوقہ بل یفہم من فحوی الکلام یعتبر لصحۃ الحالیۃ نحو ہذا زید قائما فان اشیر وابنہ المفہومین من لفظ ہذا ابنہ من الہاء واشیر من ذا لیصیر زید مفعولا لہما ویصیر قائما حال منہ لا ملفوظین ولا منطوقین ولا جزئین من الکلام وان لم یعتبر افزید خبر لا یصح الحال منہ فانقلت تعریف الحال غیر جامع لافرادہ لخروج الحال غیر جامع لافرادہ لخروج الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شدیدا وعن المفعول معہ نحو جئت انا وزیدا راکبا وعن المضاف الیہ اذا کان مضافہ فاعلا او مفعولا یصح حذف المضاف واقامۃ المضاف الیہ مقام المضاف نحو بل نتبع ملۃ ابراہیم حنیفا وان یأکل لحم اخیہ میتا فیکون المضاف الیہ ایضا مفعولا بعلاقۃ صحۃ القیام او یکون المضاف الیہ الکل والمضاف جزء فاعل او مفعول فالمضاف الیہ ایضا یکون فاعلا او مفعولا

بعلاقة الجزئية والكلية وكلها ليست فاعلا ولا مفعولا به فاجاب الشارح الهندى هذا الاعتراض انما يرد لو كان يبيّن بصيغة المعلوم وهيئة بالنصب وبه من متعلقات المفعول لِمَ لا يجوز ان يكون يبين على صيغة المجهول من التفعيل او على صيغة المعلوم من التَّفَعُّل وهيئة بالرفع على انه مفعول مالم يسمى فاعله او فاعل للثانى والجار والمجرور متعلق بتبين لا بالمفعول فيكون المفعول اعم من ان يكون مفعولا مطلقا او مفعولا معه فيدخل الحال عنهما لكن هذا الجواب ضعيف بوجوه الاول ان المفعول لما كان اعم ولم يكن الجار والمجرور من متعلقات المفعول فدخل فيه الحال عن المفعول فيه والمفعول له ولم تجئ الحال منهما والثانى انه يلزم تعلق الجار والمجرور بالبعيد والثالث ارجاع الضمير فى متعلق الصلة لا فى نفس الصلة والرابع انه على هذا الجواب وان دخل الحال عن المفعول المطلق والمفعول معه لكن لا يدخل عن المضاف اليه فالاولى فى الجواب عن الاعتراضات الواردة ان المفعول والفاعل اعم من ان يكونا حقيقة او حكما فيدخل فى التعريف الحال عن الكل اما الحال عن المفعول المطلق فان ضربت الضرب بمعنى احدثت الضرب شديدا فيكون داخلا فى المفعول الحكمى بالتاويل واما الحال عن المضاف اليه بعلاقة صحة القيام كما فى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال عن ابراهيم وهو المضاف اليه لكنه مفعول به لان مضافه مفعول نتبع ويصح اقامة مقام المضاف كما يقال بل نتبع ابراهيم فيكون مفعولا حكما واما الحال عن المضاف اليه بعلاقة الكلية والجزئية وان لم يكن بينهما علاقة صحة القيام كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فان مصبحين حال من المضاف اليه وهو هؤلاء لكنه مفعول مالم يسم فاعله حكما لانه مضاف اليه لدابر والدابر اسم ان لكنه مفعول مالم يسم فاعله حكما لانه مرجع ضمير مقطوع ودابر الشئ جزء الشئ فلما كان الدابر المضاف الى هؤلاء وجزئه مفعول مالم يسم فاعله فيكون الكل هو هؤلاء ايضا مفعول مالم يسم فاعله بعلاقة الكلية

والجزئية فيصح الحال عن هؤلاء **فانقيل** لابد ان يكون عامل الحال وذي الحال متحدا والا تحاد ههنا مفقود لان عامل هؤلاء الدابر المضاف وعامل مصححين مقطوع لان عاملها الفعل اوشبهه اومعناه والدابر اسم جامد ليس بواحد منها **قلنا** ان مقطوعا عامل فى الضمير حقيقة وفى الدابر حكما باعتبار المرجعية لذلك الضمير وفى هؤلاء حكما لانه كلّ للدابر فعامل الجزء عامل فى الكل فاتحد بهذا الاعتبار عامل الحال وصاحب الحال **فانقيل** لما كان كون الاسم مرجعا لضمير الفاعل والمفعول كافيا لصحة الحالية واتحاد العامل ينبغى ان يصح الحال عن المبتداء فى زيد ضربته قائما فى كون قائما حال عن زيد لانه مفعول باعتبار انه مرجع للمفعول ومعمول لعامل الراجع حكما وليس كذلك بل قائما حال عن ضمير المفعول لا عن زيد **قلنا** جاز اتحاد العامل اعتبارا وكون العامل اعتبارا فى الآية الكريمة للضرورة لعدم صحة الحال عن ضمير مقطوع لعدم المطابقة ولا ضرورة فى جعل قائما حالا من المبتدأ لوجود المفعول به صريحا فلا حاجة الى جعل المبتدأ مفعولا معنويا باعتبار انه مرجع للضمير المفعول **مثل ضربت زيدا قائما** مثال للفاعل والمفعول الملفوظين حقيقة لان فعلهما لفظى يقتضى فاعلية التاء ومفعولية زيد من غير اعتبار معنى خارج عن الكلام كما فى المعنوى **وزيدا فى الدار قائما** مثال الفاعل اللفظى الملفوظ حكما وهو الضمير المستكن فى الظرف لان الضمير المستكن ملفوظ حكما وعامله ايضا ملفوظ حكما لان المتعلق المقدر من قبيل الملفوظ الحكمى **وهذا زيد قائما** مثال للمفعول المعنوى وهو زيد لان عامله معنوى المستفاد من هذا يستفاد من هاء هذا انبه زيدا ومن ذا يشير زيدا **فانقيل** لا فرق بين هذا وفى الدار فى ان كلواحد منهما ليس بعامل فى نفسه بل باعتبار امر خارج وهو اشير وانبه فى هذا واثبت فى الدار فما الوجه ان هذا عامل معنوى وفى الدار لفظى **قلنا** لم يقصد من هذا اشير وانبه حتى يكونا من اجزاء الكلام الفعلية بل الكلام جملة اسمية وفى الدار غير تام اذ هو محتاج الى المتعلق فالمتعلق من اجزاء الكلام فالاول ملحوظ معتبر للضرورة وهى صحة الحالية لا الجزئية الكلام فيكون

امرا خارجا عن الكلام و الثانى من اجزاء الكلام فيكون داخلا لا خارجا واعلم ان فى تعريف العامل المعنوى اختلافا بين المص والشارح فعامل المعنوى عند المص مالا يكون له حصة فى اللفظ مقدرا كان او مستفادا من الغير و عند الشارح العامل المعنوى ما لا يكون مصرحا و لا مقدرا فى نظم الكلام فالمقدر عامل معنوى عند المص لعدم حصته فى اللفظ و لفظى عند الشارح اذ المقدر عنده لفظى فالمثال الاول لفظى اتفاقا والثالث معنوى اتفاقا والثانى محل الاختلاف لفظى عند الشارح معنوى عند المص **و عاملها** اى عامل الحال **اما الفعل** الملفوظ نحو ضربت زيدا قائما او المقدر نحو زيد فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل **او شبهه** **فانقيل** شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل فهو متناول لمعنى الفعل لانه ايضا يعمل فذكر معناه بعده مستدرك **قلنا** شبه الفعل ما يعمل عمله وهو من تركيبه اى حروف الفعل موجود فيه وحروف الفعل فى العامل المعنوى غير موجود لان حروف اشير غير موجود فى هذا **فانقيل** فعلى هذا خرج عن تعريف شبه الفعل الظرف واسم الفعل لانهما يعملان كله و حروف الفعل غير موجود فيهما **قلنا** حروف الفعل فى الظرف موجود باعتبار المتعلق والنيابة كما قال الشارح اذا كان مقدرا بالفعل واما اسماء الافعال القياسى فحروف الفعل موجود فيها كنزال و تراك واما السماعى فمحمول عليها فشبه الفعل اما اسم الفاعل نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا **او معناه** المستنبط من محوى الكلام بغير التصريح والتقدير به نحو هذا زيد قائما و كالنداء نحو يا زيد قائما و التمنى ليستك عندنا مقيما النكان حالا عن اسم ليست والترجى نحو لعله فى الدار قائما انكان الحال عن نكرة لان النكرة اصل والمقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب الى ذى الحال وهو يحصل بالنكرة والتعريف زائد بالغرض **فانقيل** الغرض من الخبر حكم على المبتدأ و هو يحصل بالخبر النكرة فينبغى ان لا يجوز تعريفه **قلنا** الخبر ركن اصلى فى الكلام فلا باس بان يكون زائد الحروف واما الحال ففضلة فينبغى ان لا يوجد راسا فى الكلام وان وجد فيجب ان يكون قليل

الحروف بان لا يدخل عليه اللام وصاحبها معرفة غالبا فأنقيل كلام المص مشتمل على التناقض لان قوله وصاحبها معطوف على ضمير تكون وقوله معرفة معطوف على قوله نكرة فتكون مع اسمها و خبرها جملة خبر مبتدأ وهو قوله و شرطها فشرطها يقتضي كون صاحب الحال معرفة دائما لان المشروط لا يوجد بدون الشرط و غالبا يقتضي كون صاحب الحال معرفة في اكثر المواد لا في جميع المواد فيلزم التناقض فأجاب الشارح الهندي ان قوله و صاحبها مرفوع على الابتدائية و معرفة مرفوع على الخبرية وتلك الاسمية معطوفة على اسمية قبلها اعني و شرطها ان تكون نكرة فالمعطوفة لا تكون داخلة تحت الشرط لان الداخل في المعطوف قيد يكون قبل المعطوف عليه لا نفس المعطوف عليه لكن هذا الجواب ضعيف لان فيه صرف العبارة عن الظاهر الى غير الظاهر اذ فيه عطف على البعيد و العطف على القريب اولى من البعيد و ضمير تكون قريب من الشرط فالاولى في الجواب و صاحبها مرفوع على انه معطوف على اسم تكون ومعرفة منصوب معطوف على خبر تكون فيكون داخلا تحت الشرط ولا يلزم التناقض لان قوله غالبا مفعول فيه وقيد غالبا للاشتراط المفهوم من قوله وشرطها لا لقوله و صاحبها معرفة يعني لا يراد اعرفية صاحب الحال في جميع المواد حتى يلزم التناقض بل يراد اشتراط صاحب الحال معرفة في غالب المواد فيكون معنى العبارة ايراد الحال مشروطة في غالب المواد بكون صاحب الحال معرفة لا في جميع المواد فالحاصل ان مواد وقوع الحال على قسمين غالب وغير غالب فالغالب مشروط بكون صاحب الحال معرفة وغير الغالب لا يكون مشروطا بكون صاحب الحال معرفة بل يكون نكرة مخصصة كما في المواضع الخمسة الاول ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جائني رجل عن بني تميم فارسا او نكرة مغنية عن التعريف كغناء المعرفة لاستغراقها جميع افرادها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حال من كل امر لا من ضمير حكيم لانه حينئذ يكون صاحب الحال معرفة لا نكرة مخصصة او كان ذو الحال نكرة واقعة في حيز الاستفهام

نحو هل اتاك رجل راكبا اوكان ذو الحال نكرة واقعة بعد الا ناقضة للنفي نحو ما جائني رجل راكبا **فان قيل** لا يطابق المثال مع الممثل لان ذي الحال ههنا وقع قبل الا لا بعده الا **قلت** ان كلمة بعد سهو من قلم الناسخ والنسخة الصحيحة قبل الا او **نقول** انه واقع بعد الا لان التقدير هكذا ما جائني رجل بحال من الاحوال الا رجل راكبا اوكان ذو الحال نكرة مقدما عليه الحال نحو جائني راكبا رجل وانما شرط كون صاحب الحال معرفة او نكرة مخصصة لكونه محكوما عليه للحال في المعنى و المحكوم عليه لا يكون الا معرفة او نكرة مخصصة **فان قلت** قد انتقض قاعدة تنكير الحال بقول الشاعر ؎ وارسلها العراك فان العراك حال من الضمير المنصوب مع انه معرفة باللام ومررت به وحده فان وحده حال من الضمير المجرور مع انه معرفة بالاضافة و فعلة جهدك فان جهدك حال من الضمير المخاطب مع انه معرفة بالاضافة فاجاب المص بقوله **وارسلها العراك** ولم يزدها ولم يشفق على نغص الدخال **فان قيل** نسبة ارسل الى ضمير الحمار الوحشي غير صحيح لان الارسال فعل ذوي العقول **قلنا** المراد بالارسال البعث فيكون المعنى بعثهما العراك **فان قلت** البعث هو الحيوة بعد الممات فهو خاصة الله تعالى فلا يصح نسبة الى الحمار الوحشي **قلنا** المراد بالبعث التخلية اى خلى حمار الوحشي سبيل الاتن الى جانب الماء العراك اى حال كونها مجتمعة ولم يشفق من الاشفاق بمعنى الخوف لا بمعنى الشفقة على نغص الدخال اى على عدم اتمام شرب بعض بسبب دخول بعضها في بعض فالنغص عبارة عن عدم اتمام شرب بعض البعير بسبب دخول بعض البعير في بعض فالاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب **فان قلت** الدخال يستعمل في الابل فلا يصح استعماله في الاتن **قلنا** المراد ههنا مطلق مداخلة بعض شئ في بعض من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق او العبارة بحذف المضاف اى على نغص مثل نغص الدخال فيكون من قبيل تشبيه فعل الاتن بفعل البعير **ومررت به وحده و نحو** مثل فعلة جهدك **متاول** بالنكرة باعتبار الوجهين الاول ان العراك ووحده وجهدك مفعول مطلق لافعال محذوفة والجملة وقعت

حالا والمصادر منصوبة على المصدرية لا على الحالية والثانى ان تلك المصادر وانكانت صورها معرفة لكنها موضوعة موضع النكرات كما ان المضاف بالاضافة اللفظية معرفة صورة ونكرة معنى فهى فى قوة اسم الفاعل النكرة اى معتركة ومنفردا او مجتهدا **فان كان صاحب الحال نكرة** محضة ولم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بين النكرة والمعرفة نحو جائنى رجل وزيد راكبين **وجب تقديمها** لتخصيص النكرة بتقديم الحال لانهما فى المعنى مبتدأ وخبر والمبتدأ اذا كان نكرة فيجب تقديم الخبر عليه للتخصيص فكذا الحال تقدم على ذا الحال النكرة لتخصيصه وايضا قدم الحال عليه لئلا تلتبس الحال بالصفة فى حالة نصب ذى الحال نحو رئيت رجلا راكبا ثم قد مر فى سائر المواضع وان لم تلتبس طرد اللباب نحو جائنى راكبا رجل **فان قلت** قد انتقضت بالحال فى المواضع الخمسة المذكورة فان ذا الحال فيها نكرة ولم يقدم الحال عليه **قلنا** المراد نكرة محضة وفى المواضع الخمسة المذكورة مخصصة والنكرة المحضة ما لم تكن فيها شائبة تخصيص **فان قلت** ان ذا الحال اذا كانت نكرة ثم قدم الحال عليه فلا يبقى نكرة محضة فلا يصح اطلاق النكرة المحضة عليه لان التقديم من وجوه التخصيصات فينبغى ان لا يكون تقديم الحال واجبا عليه **قلنا** المراد بالتخصيص المنفى ما سوى التقديم بقرينة قوله وجب تقديمها لان التخصيص اذا كان حاصلا بالتقديم فكيف يجب تقديم الحال **فان قلت** ينقض بقولنا جائنى رجل وزيد راكبين لم يقدم الحال مع تنكير ذى الحال **قلنا** وجوب التقديم فى الحال التى لم تكن مشتركة بين المعرفة والنكرة فى مادة النقض مشتركة لان الغرض الاصلى فى التقديم دفع التباس الحال بالصفة وفى صورة الاشتراك لا يلزم الالتباس لان راكبين لا يصلح صفة لاحدهما ولا لهما **ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى** فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا لضعفه لا يعمل فى معمول مقدم والعامل المعنوى ما لا يكون له حصة فى اللفظ وهو على قسمين اما مقدر او مستفاد من فحوى الكلام هذا عند المص والعامل المعنوى عند الشارح ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا

فی نظم الکلام فعندہ اللفظی علی قسمین لفظی مصرح و مقدر قَالَ قلت ینقض هذا بقولك زید قائما کعمرو قاعدا اذ عامل قائما التشبیه المستفاد من الکاف وقدم قائما علیه قلت هذه القاعدة منحصرة بما سوی مواضع الضرورة الی التقدیم وههنا ضرورة للتقدیم اذ کلما وقع حالان مختلفان من ذی الحالین مختلفین باعتبارین مختلفین وجب ان یلی کل من الحالین الی ذی الحال اذ فی التاخیر کما یقال زید کعمرو قائما قاعدا یلزم الاشتباه والالتباس فلا یعلم ان ای الحالین من اَیّ ذی الحال **بخلاف الظرف** قَالَ قلت ان المخالف عنه للظرف اما العامل المعنوی او ضمیر تتقدم الراجع الی الحال فان کان الاول فالظرف لا یخلو اما داخل فی العامل اللفظی کما هو مذهب الشارح اَو داخل فی العامل المعنوی کما هو مذهب المصنف فانکان داخلا فی العامل اللفظی فیکون معنی المتن ولا تتقدم الحال علی العامل المعنوی بخلاف الظرف الذی هو عامل لفظی مخالف عن العامل المعنوی حیث تتقدم الحال علی الظرف فیرد ان تخصیص الظرف بالذکر باطل لان الحال کما تتقدم علی العامل اللفظی الظرفی کذالك تتقدم علی العامل اللفظی غیر الظرف وَان کان داخلا فی العامل المعنوی فیکون معنی المتن ولا تتقدم الحال علی العامل بخلاف الظرف الذی هو عامل معنوی مخالف عن العامل المعنوی حیث تتقدم الحال علی الظرف الذی هو عامل معنوی فیلزم التناقض وَانکان الثانی فالظرف ایضا لا یخلو اما عامل لفظی او معنوی فانکان لفظیا فیکون معنی المتن ولا تتقدم الحال علی العامل المعنوی بخلاف الظرف الذی هو عامل لفظی مخالف عن الحال فان الظرف یتقدم علی العامل المعنوی لا فی تقدیر الظرف علی العامل المعنوی وَانکان معنویا فیکون معنی المتن ولا تتقدم الحال علی العامل المعنوی بخلاف الظرف الظرف الذی هو عامل معنوی مخالف عن الحال فان الظرف الذی هو عامل معنوی یتقدم علی العامل المعنوی فیلزم تقدیم الشئ علی نفسه وهو باطل قُلنا المخالف عنه للظرف العامل المعنوی والظرف داخل فی العامل اللفظی **وَ اُنقلت** تخصیص الظرف بالذکر باطل لان الحال تتقدم علی کل عامل لفظ ظرفیا کان او غیره قلت تخصیص الظرف

بالذكر لبيان الاختلاف فى الظرف فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى اتفاقا وتتقدم على العامل اللفظى غير الظرف اتفاقا وفى تقديم الحال على العامل اللفظى الظرف اختلاف فعند سيبويه غير جائز مطلقا قدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار وغير مقدم نحو قائما زيد فى الدار او قائما فى الدار زيد للاضمار قبل الذكر فى الفضلة فى الصورتين واعمال شبه الفعل بغير اعتماد فى الصورة الثانية وجائز عند الاخفش فى الصورتين لان الاعتماد ليس بشرط عنده ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وان كان الظرف داخلا فى العامل المعنوى فلا يجوز ان يكون المخالف عنه للظرف العامل المعنوى لمكان التناقض **أو نقول** ان المخالف عنه للظرف ضمير تتقدم الراجع الى الحال والظرف داخل فى العامل اللفظى فيكون المعنى بخلاف الظرف الذى هو عامل لفظى مخالف عن الحال فان الظرف يتقدم على العامل المعنوى **وانقلت** على هذا المعنى يلزم الخروج عن البحث **قلت** لما قال المص ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى وكان فى الحال معنى الظرفية فتوهم المتوهم ان الظرف ايضا لا يتقدم على العامل المعنوى فدفع ذلك الوهم بقوله بخلاف الظرف فانه يتقدم لتوسع النحات فى الظروف او داخل فى العامل المعنوى فيكون المعنى بخلاف الظرف الذى هو عامل معنوى مخالف عن الحال فان الظرف يتقدم على العامل المعنوى و **انقلت** يلزم تقديم الشئ على نفسه **قلت** العامل المعنوى على قسمين ظرف وغير ظرف وتقدم احد القسمين على الآخر لا يسمى بتقدم الشئ على نفسه كتقدم المعرب على المبنى لا يسمى تقديم الشئ على نفسه والله اعلم بالصواب **ولا تتقدم** الحال **على** ذى الحال **المجرور** سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر **فانقلت** المضاف اليه لا يقع ذا الحال نحو غلام زيد فلا يتصور تقديم الحال فكيف يصح نفى التقديم عن الحال اذ نفى الشئ يقتضى تصور وجود ذلك الشئ **قلت** المضاف اليه يقع ذا حال اذا كانت الاضافة لفظية او معنوية فيما يصح اقامة المضاف اليه مقام المضاف فانه كان مجرورا بحرف الجر بالاضافة لم تتقدم الحال على ذى الحال المجرور نحو جاء تنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد لان الحال تابع لذى الحال و

فرعه والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم فرعه وتابعه بطريق الاولى و ان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين فالاولون يمنعون التقديم للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولذا قال على الاصح و الكوفيون يجوزون التقديم بدليل عقلى ونقلى اما النقلى فلان حروف الجر مُعِدَّة للفعل اللازم كما يعد بهمزة الافعال و تضعيف التفعيل وهما من اجزاء الفعل فكذا من اجزاء الفعل فمجرورها فى الحقيقة منصوب لتعديتها الفعل اليه فذهبت راكبة بهندًا فى قوة اذهبت راكبة هندًا والجواب عن طرف البصريين عن هذا الدليل العقلى ان الدليل غير مطابق للمدعى لعمومه مطلق الحرف الجر سواء كان ياء او غيرها والدليل خاص بالياء اذ تعدية حرف الجر كهمزة الافعال والتضعيف مختص بالباء لا يوجد فى غيرها وليس فى الياء فى كل موضع بل اذا وقع بعد باب ذهب يذهب وفى احسن بزيد عند الاخفش وايضا ينبغى لهم ان يجوزون تقديم الحال على المضاف اليه فى الاضافة اللفظية لانه مرفوع او منصوب فى الحقيقة فلم حكموا بالامتناع فى الاضافة مطلقا وبالجواز فى حروف الجر واما الدليل النقلى فقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال عن الناس المجرور باللام وقد مر والجواب عن طرف البصريين ان كافة حال عن الكاف وانقلت لا يجئ المطابقة بين الحال وذى الحال فى التذكير والتانيث قلت التاء فى كافة للمبالغة لا للتانيث او نقول ان كافة منصوب على انه صفة مفعول مطلق محذوف اى رسالة كافة او مصدر بنفسه لفعل محذوف تقديره الا ان تكون كافة فانقلت لما صح هذه الاجوبة فلم قال الكوفيون بالحال عن الناس والتقديم خلاف الاصل ولم قال المص الاصح لانه مقابل الصحيح ولم يبق مذهبهم صحيحا على هذه الاجوبة قلنا ان هذه الاجوبة كلها تكلف وتعسف اما التكلف فى الجواب الاول فلان تاء المبالغة غير معلوم الوقوع فى غير فَعَّال وفَعُوْلٍ ومفعال والاستدلال بكافية وشافية غير سديد لان التاء فيهما ليست للمبالغة بل للتانيث باعتبار الموصوف اى رسالة كافية وشافية والتكلف فى الجواب الثانى احتياج الى التقدير والتقدير خلاف الاصل ففى الاول

احتياج الى تقدير الموصوف وفى الثانى الى العامل وايضً كون المصدر على هذا الوزن نادرا كالعاقبة والعافية والكاذبة فمع هذه التكلفات فى عدم كونه الكافة حالا من الناس احتمل كونه حالا من الناس فكان صحيحا غير اصح وكل ما دل اى لفظ دل على هيئة اى صفة جامدا كان الدال نحو هدى للمتقين اذا كان هدى حالا من ضمير فيه او مشتقا نحو راكبا فى جائنى زيد راكبا صح ان يقع حالا بغير تاويل الجامد بالمشتق والغرض من هذا المسئلة رد على جمهور النحات حيث شرطوا لاشتقاق فى الحال وان كان الحال جامدا يؤل بالمشتق ومنشأ اشتراطهم المشتق فى الحال كثرة وقوع الحال مشتقا ووجه الرد ان المقصود من الحال بيان هيئة الفاعل او المفعول فاذا حصل ذلك البيان بالجامد فلا حاجة الى التاويل بالمشتق مثل بسرا او رطبا فى قولهم هذا بسرا طيب منه رطبا فبسرا ورطبا جامدات وقعا حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية فلا حاجة الى تاويلهما بالمبسر والمرطب والجمهور يُاَوِّلُوْنَهَا بهما فان قلت كيف يا ولون البسر والرطب المجردان باسم الفاعل المزيد وايضً البسر والرطب والطيبة صفات للتمرة و المبسر والمرطب صفتان للنخل فكيف يصح تاويل صفة التمرة على صفة النخل نعم يصح هذا التاويل لوكان هذا اشارة للنخل ويابى عنه البسر والرطب والطيبه لانها صفات لما على النخل لا للنخل قلنا لما كان اسم الفاعل من المجرد اى الباسر والراطب غير مسموع ومن المزيد مسموع كما فى قولهم البسر النخل فهو مبسر فوضعو المسموع موضع المصنوع والجواب عن الثانى ان المبسر و المرطب صفتان للنخل اذا كانت همزة الافعال للتعدية بل هى للصيرورة وهى ما تضمن بها ماضى الافعال لمعنى صار ووضع المتضمن موضع المتضمن يكون مجرده من متعلقات المتضمن فيكون التقدير البسر النخل اى صار ما على النخل بسرا فالمجرد والمزيد كلاهما صفتان للتمرة واسناد المزيد الى النخل مجازا من قبيل اسناد صفة الحال الى المحل ثم العامل فى رطبا اطيب باتفاق النحات وبسرا خلاف بين العامة والمحققين فمذهب العامة العامل فى بسرا اسم

الاشارة لان اسم التفضيل بضعف عمله لايعمل فى ما قبله و مذهب المحققين ان عامله اسم التفضيل و تقدمه بناء على قاعدة تجوّز التقدم وهى اذا وقعت الحالان المختلفان من ذى الحالين المختلفين وجب ايلاء كل من الحالين الى ذى الحال اذ فى التاخير يلزم الاشتباه والالتباس فبسرا يتعلق بالمشار اليه لهذا باعتبار انه مفضل فيلى الحال اليه فانقيل قد اعتبرت حيثية المفضل فى المشار اليه بهذا بعد اضمار اطيب فينبغى ان يلى الحال الى ضمير اطيب ويقال هذا طيب بسرا منه رطبا و اما ايلاء الحال الى هذا فهو امر مشترك بين المفضل والمفضل عليه قلنا لما كان الضمير فى اطيب بالنسبة الى الظاهر وهو المرجع كالعدم فاقيموا الظاهر مقام المضمر فى حق ايلاء الحال اليه و رطبا يتعلق بالمشار اليه لهذا باعتبار انه مفضل عليه فيلى الحال الى ضمير منه ومذهب العامة غير صحيح بالاعتبارين اما اعتبار الاول فلان الحال قيد لعاملها و الاشارة غير مقيد بوقت البسرية لامكان الاشارة الى التمر اليابس او البسر او الرطب فلا يتحد زمان الاشارة والبسرية و اما الاعتبار الثانى لانه يصح ان يقع موضع هذا اسم لا يصح اعماله نحو تمرة نخلى بسرا اطيب منه رطبا فحينئذ اطيب عامل فكذا فيما نحن فيه والله اعلم بالصواب والبسر ما فيه حلاوة و بقى فيه حموضة والرطب ما فيه حلاوة صرفة مع اللّيونة والرطبية والتمر ما فيه حلاوة صرفة مع اليبوسة **وقد تكون الحال جملة** اذ المقصود من الحال بيان هيئية الفاعل او المفعول و ذلك كما يحصل بالمفردات يحصل بالجمل ولكن لا مطلقا بل حال كونها **خبرية** لان الحال يثبت لذى الحال و حكم بذى الحال والجملة الانشائية لا يصح كونها محكوما بها لشئ قوله **فالاسمية فانقلت** الفاء على الانحاء (اى انواع) فما هى من الانواع **قلت** هى تفصيلية او جزائية والاجمال والشرط مقدران فالتقدير و لما كانت الجملة مستقلة بنفسها غير رابطة لغيرها والحال مربوطة لذى الحال فاذا وقعت الجملة حالا لابد من رابط يربطها بذى الحال والرابط هو الواو والضمير والجملة لا تخلوا اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او منفيا او ماضيا

مثبتا او منفيا فيكون خمس جمل فالفاء فى قوله **فالاسمية** تفصيلية او جزائية اى الاسمية الواقعة حالا متلبسة **بالواو والضمير معًا** ركنا كان الضمير او غير ركن نحو جئت وانا راكب وجئت وغلامى راكب اذ الاسمية مؤكدة فى الاستقلال فلابد ان يكون الرابط فى غاية القوة وهو الواو والضمير معا اما نفس الاستقلال الاسمية لاشتمالها على المسند والمسند اليه و اما تاكيد استقلالها لان جزء اولها غير مقتضى للربط لانه خال عن الحدث المسند **او متلبسة بالواو** وحدها بلا ضعف لان الواو تقع فى اول الكلام وجوبا فتدل على الربط من اول الامر فجاز الاكتفاء بها نحو قوله عليه السّلام كنت نبيا وآدم عليه السّلام بين الماء والطين والاسمية حال من المستكن فى نبيا **فان قلت** يعلم من الحديث ان وجود نبينا صلى الله عليه وسلم مقدم على وجود آدم عليه السّلام وليس كذلك **قلت** معناه كنت نبيا فى عالم الارواح لا فى عالم الاجسام وفيه ان النبى هو انسان مبعوث الى المكلفين بتبليغ الاحكام فاطلاق الانسان على الروح غير جائز وايضا عالم الارواح ليس بعالم التكليف بالاحكام **قلنا** هذا التعريف للنبىّ فى عالم الاجساد واما تعريف مطلق النبىّ سواء كان فى عالم الاجساد او الارواح فهو مُبَلِّغٌ بالاحكام مبعوث بها ولا شك ان روحه المطهر مُبَلِّغٌ بحقيقة الاحدية الى الارواح ويجاب عن الثانى ان الارواح لا تخلوا عن التكليف لكن تكليفها ليس كتكليف عالم الاجسام فى تفصيل الاحكام الا ترى الى سجود آدم عليه السّلام والى قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى فمعنى الحديث نبوتى حاصل قبل وجوده بالجسم لا فى نبى فى الارواح وآدم عليه السّلام وكل نبى نبى فى عالم الاجساد لا فى الارواح **فان قلت** لا شك فيه جملة اسمية وقعت حالا من ضمير حق فى قوله هو الحق لا شك فيه ولا تجوز فيها **قلنا** الربط بالواو وجائزة فى الاحوال المنتقلة لا فى المؤكدة اذ الفصل بين المؤكد والمؤكد غير جائز بالواو والحال فى مادة النقض مؤكدة **او متلبسة بالضمير** وحده **على ضعف** لان الضمير لا يدل على الربط من اول الامر لعدم وجوب وقوعه فى اول الكلام فلابد من الواو بالصحيح نحو كلمته فوه الى

فِيَّ اى مضمومة الى فى حال من الفاعل فالعائد ياء المتكلم او المفعول فالعائد ضمير الغائب المجرور والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى وقعت حالا وفعلها يكون مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لانه مشابه بالاسم الفاعل الذى يستغنى عن الواو نحو جائنى زيد يسرع اى سارعا وما اى الجمل التى كانت سواهما اى سوى الاسمية او الفعلية المشتملة على المضارع المثبت وهى الفعلية المشتملة بالمضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى متلبسة بالواو والضمير معا او باحدهما بلا ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية و امثلتها جائنى زيد وما ينكلم غلامه و بلا واو نحو جائنى زيد ما يتكلم غلامه او بلا ضمير نحو جائنى زيد وما ينكلم عمرو جائنى زيد وقد خرج غلامه قد خرج غلامه وقد خرج ثم فى احد هذه الصور بيان كما قال المص ولابد فى الماضى المثبت وقع حالا من دخول لفظه قد لان قد وضعت لتقرب زمان الماضى الى زمان الحال حقيقةً اى اريد بالماضى الذى دخل به قد الماضى القريب الى الحال لا البعيد منه ولا المتوسط واذا وقع الماضى المثبت حالا لابد من دخول قد ليدل على قرب الماضى الذى وقع حالا الى زمان العامل تجوزا وانما كان هذا المعنى مجازى بالاستعمال قد فى جزء المعنى الموضوع له وهو القرب وجود عن جزء الآخر وهو زمان الحال او كان معنى مجازيا لان قد موضوعة للقرب الخاص وهو قرب زمان الماضى الى زمان الحال و استعمل فى مطلق القرب وهو قرب زمان الماضى الذى وقع حالا الى عامل الحال ماضيا كان نحو جائنى زيد وقد ركب غلامه او مضارعا نحو يجئ زيد وقد ركب غلامه فانقلت زمان الحال متحد مع زمان العامل ومقارن بزمان العامل فاذا وقع الماضى حالا والعامل مضارعا لابد من ايراد قد ليريد من الماضى الماضى القريب الى المضارع الدال بالحال فيقارن الزمانين واذا كان العامل ماضيا فاتحد زمان الحال والعامل فلا حاجة الى ايراد قد قلنا المتبادر من الماضى الماضى البعيد من الزمان الحال او المتوسط لا القريب الى الحال فلا يقارن الزمانان فاذا دخل به قد اريد به القريب الى الحال فيقارن الزمانان

و انما كان ماضيته بالنسبة الى العامل لانه اذا نسب الفعل او شبهه الى شئ مقيد بالقيد لابد ان يكون ذلك الشئ مقيدا بذلك القيد قبل نسبة الفعل او شبهه ايضا فمضية الماضى حالا مقدم على مضية الماضى عاملا فلا يقارن الزمانان و قيد بالماضى المثبت لانه لو كان منفيا فيستمر نفيه الى زمان العامل فيقارن بغير دخول قد **ظاهرة** نحو جائنى زيد قد ركب غلامه **او مقدرة** نحو قوله تعالى جاؤكم حصيرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم منصوبان على انهما حالان من قد او خبران لكان المحذوف والغرض من التعميم رد على مذهب سيبويه و المبرد فانهما لا يجوزان تقدير قد فسيبويه يأول الآية بقوما حصرت صدورهم فيكون الماضى صفة الحال المحذوف و عند المبرد الماضى وقعت جملة دعائية **و يجوز حذف العامل** فى الحال **لقيام قرينة** حالية **كقولك للمسافر** اى الشارع فى السفر **راشدا مهديا** اى سر راشدا مهديا فحذف سر بقرينة حال المخاطب او مقالية كراكبا فى جواب السوال كيف جئت فجاز فى جواب هذا السوال راكبا بحذف جئت و جاز جئت راكبا بذكر جئت ومن امثلة القرينة المقالية قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين على ان نسوى بنانه وراشدا مهديا منصوبان بان يكونا حالين مترادفين من ضمير سر او حالين متداخلين بان يكون الاول حالا من ضمير سر والثانى حالا من ضمير الاول او الثانى منصوب على انه صفة الاوّل **و يجب** حذف العامل **فى بعض** الاحوال **المؤكدة** التى وجد فيها شرائط الحذف الثلاثة والحال المؤكدة مالم تنتقل من صاحبها غالبا كالعطوفية لا تنتقل عن الاب غالبا وايضا الحال المؤكدة وتكون قيدا للعامل كما فى قولك هو الحق لاشك فيه اذ بتقدير شك كما هو للكفار ايضا حق والحال المنتقلة ضد المؤكدة فى الطرفين كراكبا فى جائنى زيد راكبا ينتقل غالبا عن ذى الحال ويكون قيدا للمجئ **مثل** زيد ابوك **عطوفا** فان عطوفا حال مؤكدة للمدلول الالتزامى لمضمون جملة اسمية وصاحب الحال و عاملها محذوف اى **احققه** وجوبا لقيام قرينة وسد المسد اما القرينة فان الخبر وهو ابوك اذا ثبت للمبتدأ يفهم منه ثبت يثبت وحق يحق فيدل

على معنى الثبوت والحقيقة واما سد المسد هو الحال المعمول قائم مقام العامل المحذوف بمعاونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لانه المدلول الا التزامى للجملة المتقدمة **فانقيل** اَحِقَّ لا يخلوا اما من المجرد بفتح الهمزة او من الافعال بضم الهمزة وتقدير كليهما غير صحيح اما الاول فيدل على الثبوت باليقين لانه مجرد خال عن زيادة الثبوت واما الثانى فيدل على الاثبات و الاحقاق والمقصود ههنا التحقق لا الاحقاق لان الموضوع للمبالغة هو التفعل لا افعال **قلنا** المراد هو الاول من باب حق يحق بفتح الهمزة لكن المجرد مستعملة بمعنى المزيد هو التفعل والمجرد يجئ بمعنى المزيد كصات يصوت بمعنى صَوَّتَ يُصَوِّتُ تصويتا فيكون مجازا بابيًّا مع اتحاد اللفظ اى المادة او المراد هو الثانى لكن الافعال بمعنى التفعل فذلك هو المجاز البابى مع اتحاد المادة واللفظ او المراد ان الاحقاق بمعنى اثبت يثبت وهو يدل على الثبوت بطريق المبالغة لانه مزيد يدل على زيادة المعنى لا على الثبوت فقط فيكون مجازا لفظيا مع اتحاد الباب فالحاصل ان للمجرد معنى واحدا وهو التحقق وهو الثبوت على اليقين وللمزيد معنيين وهما التحقق والاثبات وكلها معا ن مجازية **فانقلت** ضمير احقه آما الى زيد و آما الى ابوته فعلى الاول لا يصح مفعولية لان الثبوت والتحقق لا يقعان على الذات بل يقعان على الصفات لان مفعولهما هو المقدور والمقدور الصفات دون الذات وعلى الثانى الضمير غير مطابق للمرجع وايضا يلزم حمل الذات مع الوصف على صرف الوصف لان عطوفا فعول بمعنى العاطف **قلنا** الضمير الى زيد ونسبة الثبوت اليه مجاز لانه المشتمل على الابوة وهذا التقدير مذهب سيبويه وعند صاحب المفتاح التقدير يُحْنِيْ عطوفا مِنَ الْحَنِيِّ بمعنى نرم شدن وهذا حق التقديرات ووجه الاحقية خلوه عن الاعتراض المذكور فى احق واخذ المصنف على مذهب سيبويه لان فى تقديره تقدير الفعل العام وتقدير الفعل العام اولى من تقدير الفعل الخاص ويحنى من الافعال الخاصة **وشرطها** امور اربعة فالعبارة بحذف المضافات اى شرط وجوب حذف عامل الحال لان الشرط للاحداث والمعانى والحال من قبيل الالفاظ ان تكون **مقررة** اى مؤكدة

واحترز بهذا القيد عن المنتقلة فان الحذف فيها وان كان جائزا كما فى قولك راكبا فى جواب السائل كيف جئت اى جئت راكبا لكنه لم يجب لفقد شرط التاكيد لمضمون جملة واحترز بهذا القيد عن الحال المؤكدة لبعض اجزاء الجملة كتاكيد العامل فى قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فان رسولا حال مؤكدة لارسل فقط لا للجملة وهى ارسلنا لان كون الشخص رسولا يقتضى الارسال لا ارسال الله انكان الرسول محمولا على المعنى اللغوى فلا يجب حذف العامل وانكان الرسول محمولا على المعنى الاصطلاحى وهو النبى فايضا لا يجب حذفه لانه موكد لمضمون الفعلية لا الاسمية فيخرج بقيد الاسمية اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف العامل لان ذلك الجزء فى الاولى مذكور فى المرتبة الاولى وهو الفعل فى الفعلية وهو عامل فلا حاجة الى تقدير العامل الاخر نحو قوله تعالى شهد الله قائما فيه حال موكد ولم يحذف عاملها والشرط الرابع ان يكون عقد الجملة من الاسمين لا يصلح احدهما للعاملية كما فى مثال المصنف احترز به عن نحو قولك الله شاهد قائما بالقسط اعلم ان الحال على سبعة اقسام محققه ومقدرة ومترادفة ومتداخلة ومتواطية ومنتقلة وموكدة فالاول ما يكون معنى الحالى ثابتا لذى الحال بدون فرض الفارض وبغير اعتبار المعتبر مثل جائنى زيد راكبا والثانى ما يكون معنى الحالى ثابتا لذى الحال بفرض الفارض واعتبار المعتبر كما فى قوله تعالى فادخلوها خالدين والثالث ما يكون الاحوال متعددة وذو الحال واحد مثل سر راشد مهديا والرابع ما كان الحال الثانى حالا من تمييز فى الحال الاول كما فى المثال المذكور والخامس ما يكون الحال توطيئة لتوصيف ذى الحال كما فى قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون والسادس ما يكون منفكا عن صاحبه غالبا نحو جائنى زيد راكبا والسابع ما لا يكون منفكا عن صاحبه غالبا نحو زيد ابوك عطوفا التمييز فى اللغة مصدر بمعنى الفاعل اى مميز للابهام الجنسى السابق وفى اصطلاح النحات ما يرفع الابهام اى الاسم الذى يرفع الابهام فلا يرد ان التعريف غير مانع لصدقه على غير المحدود كما فى قولك قطع رزق فلان اى مات لان مات يرفع الابهام عن قوله قطع رزقه لانه مبهم بانه قطع بسبب الفقر او المرض او الموت مع انه ليس بتميز

لانه من الاسماء المنصوبة وهو الفعل فكلمة ما عبارة عن الاسم وهو الجنس وقوله يرفع الابهام فصل خرج به البدل لانه يترك المبدل منه ويراد به معين المستقرا ى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له فصل آخر خرج به قرينة المشترك واوصاف المبهمات وعطف البيان لانها ترفع الابهام لكن ليس ذلك الابهام فى المعنى الموضوع له فانقبل التعريف غير مانع عن دخول الغير دخل فيه قرينة المشترك نحو رأيت عينا جارية فجارية يرفع الابهام فى المعنى الموضوع له وهو ما وضع المبهم لمعان واجناس كثيرة بوضع واحد كلفظ رطل موضوع بوضع واحد لاجناس الموزونات ولفظ عشرون موضوع بوضع واحد لاجناس المعدودات وغير ذلك من المقادير ولفظ المشترك وضع بوضع واحد لمعنى واحد ثم وضع لمعنى آخر ففى كل وضع معنى واحد غير مبهم بل الابهام ثبت فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له لا نفس الموضوع له فالصفة ترفع ذلك الابهام الاستعمالى لا الوضعى فان قيل التعريف غير مانع عن دخول الغير دخل فيه اوصاف المبهمات نحو هذا متناول لكل محسوس ويسمى وصفا لا تمييزا قلنا فى اوصاف المبهمات وامثال الضمائر مذهبان مذهب المتقدمين فامثال الضمائر موضوعة لمفهوم كلى بشرط استعمالها فى الجزئيات وانما وضعت لمفهوم كلى لان الشرط فى الموضوع له ان يكون معلوما للواضع حين الوضع والمفهوم الكلى معلوم لانه امر واحد والجزئيات غير معلوم عند الوضع لان بعضها موجود عند الوضع وبعضها معدوم وبعضها حاضر وبعضها غائب فلا يمكن وضعها بمقابلتها فبالضرورة وضعت للمفهوم وانما استعملت فى الجزئيات لان المفهوم الكلى لا وجود له الا فى ضمن الجزئيات فيكون التعبير عندهم كل شئ مفرد مذكر محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لذلك المفهوم الكلى ومستعمل فى الجزى بان يراد منه الجزى واما مذهب المتاخرين فامثال الضمائر موضوعة للجزئيات بلحاظ المفهوم الكلى وانما وضعت للجزئيات لان المراد منها الجزئيات فوضعها ايضا للجزئيات واما لحاظ المفهوم الكلى لان الجزئيات غير منضبط غير متناه لا يمكن الوضع بمقابلتها بغير آلية المفهوم الكلى فيكون التعبير عندهم كلشئ مفرد مذكر محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لكل جزئى

جزئى منه بلحاظ المفهوم الكلى ومذهب المتأخرين اولى من مذهب المتقدمين لان امثال الضمائر يكون عندهم من قبيل المجاز متروك الحقيقة دائما فالحاصل لا ابهام فى المعنى الموضوع له لامثال الضمائر لانها موضوع لمفهوم كلى وهو امر واحد عند المتقدمين او موضوعة لكل جزئى جزئى عند المتأخرين لا ابهام فيه ايضا لكن الابهام نشأ من تعدد المستعمل فيه عند المتقدم ومن تعدد الموضوع له عند المتأخر لا من نفس الموضوع له والتميز ما يرفع الابهام هو ما وضع لاجناس كثيرة بوضع واحد من نفس الموضوع له فقط **فان قلت** التعريف غير مانع لصدقه بعطف البيان مثل ابى حفص عمر فان عمر رفع الابهام من ابى حفص وليس بتميز بل هو عطف بيان **قلت** ان عمرو حفصا اسمان لمسمى واحد وموضوعان لشخص معين لا ابهام فيه بل عمر زال خفاء عدم اشتهار ذلك المسمى بذلك الاسم ابى حفص فخرج عن تعريف التميز **عن ذات** لا عن وصف احترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن وصف الموصوف وذى الحال نحو رطل بغدادى فان فى رطل ابهامين من حيث الوصف كبرا وصغرا ومن حيث الذات والجنس باعتبار موزون الرطل فاذا اريد به رفع ابهام وصفه أُوتِيَ بصفة او حال فيقال عندى رطل بغدادى او بغداديا واذا اريد به رفع ابهام ذاته وجنسه باعتبار الموزون أُوتِيَ بتميز فيقال عندى رطل عسلا او زيتا **مذكورة او مقدرة** مجرورتان على انهما صفتان لذات واشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة طاب شئ منسوب الى زيد نفسا فنفسا يرفع عن ذلك الشئ المقدر وانما كان هذا التركيب فى قوة هذا التركيب لان نفسا تميز يقتضى الابهام السابق ولا ابهام سابقا لا فى المنسوب ولا فى المنسوب اليه فعلم من التميز ان طاب وان كان فى الظاهر منسوب الى زيد لكن فى المعنى منسوب الى شئ مقدر من متعلقات زيد ومتعلقات زيد امور كثيرة وقع الابهام فيها فرفع ذلك الابهام بالتميز **فان قلت** لما كان الشئ فاعلا لطاب فلم نسب الى زيد فى اللفظ **قلت** نسب الى زيد فى اللفظ ليكون تفصيلا بعد الاجمال وليكرر المدح

فی حق زید ولذا لم یقل طاب نفس زید فالاول ای القسم الاول من التمیز وهو ما یرفع الابهام عن ذات مذکورة یرفعه عن مفرد فانقیل المثال لایطابق الممثل لانه مفرد والمثال تثنیة وجمع قلنا المفرد ههنا مقابل الجملة والمضاف فالتثنیة والجمع مفردان بهذا المعنی فانقیل فی کلام المصنف تناقض لان المفهوم من قوله یرفع الابهام المستقر فی المعنی الموضوع له ان الامر المبهم هو المعنی الموضوع له والتمیز یرفع الابهام عنه والمفهوم من قوله عن ذات ان الامر المبهم هو الذات والتمیز یرفع الابهام عنه والمفهوم من قوله عن مفرد مقدار او غیر مقدار ان الامر المبهم مفرد مقدار وغیر مقدار والتمیز یرفع الابهام قلنا هذه الثلاثة متحدة بالذات لان المعنی الموضوع له عبارة عن الاجناس المختلفة وکذلک الذات عبارة عن الاجناس وکذلک المفرد المقدار المراد به المقادیر هی الاجناس المختلفة مقدار صفة مفرد صیغة آلة ای ما یعلم به قدر شئ ویبین به قدر شئ غالبا ظرف مکان مبهم منصوب بتقدیر فی ای فی غالب المواد واکثرها فانقلت فی عبارة المصنف تکرار لان الاول عبارة عن التمیز الذی یرفع الابهام عن ذات مذکورة وقوله عن مفرد مقدار وهو لا یکون الا ذات مذکورة فیلزم التکرار وایضا فی عبارة المصنف ظرفیة الشئ لنفسه قلنا لان رفع الابهام عن مفرد مقدار مظروف فی غالب المواد وغالب المواد لیس مفرد مقدار ویلزم ظرفیة الشئ لنفسه قلنا لا تکرار ولا یلزم ظرفیة الشئ لنفسه لان رفع الابهام عن ذات مذکورة عام عن مفرد مقدارا وفی غیر مقدار فذکر الخاص بعد العام لا یکون تکرارا بل تفصیلا بعد الاجمال واما الثانی فلان رفع الابهام عن ذات مذکورة مطلقا سواء کان فی المفرد المقدار او فی غیره یتحقق فی ضمن هذا الرفع الخاص وهو رفع الابهام من المفرد المقدار فیلزم ظرفیة الاخص للاعم ولا شک ان العام یوجد فی الخاص فانقیل المثال لتوضیح یحصل بالمثال الواحد فلا حاجة الی التعدد وغیر ملائم لمنصب الاختصار قلنا الممثل وهو المفرد المقدار خمسة کما فی هذا البیت نظم سه پنج اند جان من تو مقادیر را شناس ؛ کیل ست وزن عد ذرا عست هم قیاس - ثم المفرد المقدار جنس اما تحقق فی ضمن عدد من قبیل تحقق العام

فی ضمن نوع عدد **نحو عشرون درهما** فدرهم تمیز رفع الابهام عن ذات مذکورة وهو عشرون وهو مفرد لیس مضافا ولا مشابها له و لا جملة لکنه مبهم باعتبار المعنی الجنسی المجازی وهو المعدود بالعشرین فدرهما تمیز رفع ذلک الابهام وظهر نوع من المعدود الجنسی المعنی المجازی لعشرین **واما ثن** ضمن **غیره** ای غیر العدد کالوزن **نحو رطل زیتا** فزیتا تمیز رفع الابهام عن ذات مذکورة وهو رطل وهو اسم تام بتنوین عامل نصب زیتا مفرد لیس بمضاف ولا مشابه بالمضاف ولا جملة ولا مشابه به و لکنه مبهم باعتبار المعنی الجنسی المجازی وهو الموزون بالرطل تحته انواع الموزون فزیتا یرفع الابهام عنه بان یظهر نوع من الموزون الجنسی **و نحو منوان سمنا** فسمنا تمیز رفع الابهام عن ذات مذکورة وهو منوان وهو اسم تام بنون التثنیة عامل نصب سمن مفرد لیس مضافا ولا مشابها له ولا جملة ولا مشابه به مقدار یعلم به قدر الموزونات لکنه مبهم باعتبار معناه الجنسی المجازی و هو الموزون بالمنوان متناول لانواع الموزونات فسمنا یرفع الابهام وظهر به نوع من الموزون الجنسی و کالکیل نحو قفیزان برا بالتقریر المذکور وکالزراع نحو ذراع ثوبا بالتقریر المذکور وکالمقاس. **نحو علی التمرة مثلها زبدا فانقیل** المثال لایطابق المثل لانه مفرد و مثلها مضاف غیر مفرد **قلنا** زبدا تمیز عن المضاف وهو المثل لانه مبهم لاعن نسبة الاضافیة والمراد بالمفرد المقابل للنسبة الاضافیة لا المضاف فالمضاف داخل فی المفرد فزبدا تمیز یرفع الابهام عن ذات مذکورة و هو المثل وهو اسم تام بالمضاف الیه عامل نصب زبدا **مفرد** لانه خال عن النسبة ولکنه مبهم باعتبار معناه الجنسی المجازی وهو المقیس بالمثل تحته انواع المثل فزبدا رفع ذلک الابهام الجنسی وظهر نوع واحد من ذلک الانواع **فانقلت** لانسلم ان التمیز فی هذه الامثلة یرفع الابهام من هذه المقادیر لعدم الابهام فی لفظ هذه المقادیر ولا فی المعنی الموضوع له لان الموضوع له فی عشرین عدد معین فوق التسعة عشر وتحت العشرین

والواحد والموضوع له فى رطل نصف المن وفى منوان اثنان من المن وفى مثل مقدار التمرة فلا شك ان التمييز يرفع الابهام ولا ابهام فى هذه الاسماء التامة ولا فى معناها **قلنا** المراد بالمقادير المقدورات فى هذه الصور لان المراد بالعشرين المعدود به والرطل الموزون به والمنوان الموزون بهما والقفيزان المكيل بهما و ذراع المذروع به ومثل المقيس بالتمرة وانما كان المراد بالمقادير المقدورات لان التمييز الواقع بعدها يقتضى الابهام ولا ابهام فى لفظ هذه المقادير ولا فى معناها الحقيقى لها فعلم ان التمييز تمييز للمعنى المجازى المناسب للمعنى الحقيقى والمناسب للمقادير المقدورات **فانقلت** التمييز يرفع الابهام الكائن فى المعنى الموضوع له للاسم التام والمقدرات ليست معانى هذه الاسماء التامة كما ترى **قلنا** المقدرات وان لم تكن معانيَ للمقادير حقيقة لكنها معان مجازية للمقادير بوضع نوعى فى المجازات لان كل لفظ اذا قرن بقرينة صارفة فهو معين لمعنى مناسب للمعنى الموضوع له وههنا كذلك لان لفظ رطل قرن بقرينة صارفة وهى زيتا من الموضوع له وهو نصف المن الى معنى مناسب وهو الموزون للمعنى الموضوع له لان الموزون مناسب للوزن فعند ذكر قرينة صارفة عن الوزن يراد به الموزون لان المميز والمميز متحدان ذاتا والرطل من قبيل الوزن وزيتا من قبيل الموزون فاذا اريد من الرطل الموزون فاتحد اذاتا وبغير ذكر القرينة يراد به نفس الوزن مثل الرطل نصف المن **فانقيل** امثلة المفرد المقدار خمسة فلم ذكر البعض وترك البعض وهو الذراع والكيل وكرر البعض وهو مثال الوزن **قلنا** المقصود الاصلى للمص التبيينه على بيان مايتم به المفرد وهو الاسم التام الناصب للتمييز والمتممات امور اربعة التنوين كما فى رطل زيتا و نون التثنية كما فى منوان سمنا و نون الجمع كما فى عشرين درهما والاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا وقد بين المص متممات الاسم فى هذه الامثلة **فلو** ذكر ذراع ثوبا بالكر مثال التنوين ولو ذكر قفيزان بر الكر مثال نون التثنية **فانقلت** متمم الاسم انما كان حرفا اخيرا للاسم وتلك المتممات الاربعة خرجت عن الاسم **قلنا** متمم الاسم ذاتا هو حرف الآخر ومتمم الاسم حالا و

فانقلت لو ذكر مع منوان سمنا قفيزان برا كان مثالا لنون التثنية و مثالا للكيل ولم يعرف مثال الكيل ولو ذكر مثال الوزن فلما ذكر منوان سمنا لكفى استعمالا وشهرة

هيئة وتلك المتممات متممات حال الاسم وهيئة لان معنى تمام الاسم ان يكون الاسم على حالة ان لا تمكن اضافته معها ولا شك ان الاسم مستحيل الاضافة معها اما مع النونين والتنوين فانهما تدل على انقطاع الملحق به عما بعد والمضاف متصل لما بعد فبين اجتماع علامتي الاتصال والانقطاع تناف وانما مع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا وانما كان الاسم التام بهذه الاشياء عاملا في التمييز مع ان العامل اما الفعل او شبهه والاسم التام اسم جامد خال عن الحدث لان الاسم مع الابهام الجنسي اذا تم بالاشياء المذكورة فالاسم شابه الفعل في الوقوع موقع الاول والمتمم شابه الفاعل في الوقوع موقع الثاني والتمييز الآتي يشبه المفعول في الوقوع موقع الثالث والفعل اذا تم بالفاعل يقتضي نصب المفعول كذلك الاسم التام بهذه الاشياء مع الابهام الجنسي يقتضي نصب التمييز فانقيل كثير من الاسماء تام بمعنى انه مستحيل الاضافة كالمعارف باللام او العلم ولا ينصب التمييز منها مثلا لا يقال عندي الراقود خلا فالراقود مبهم الجنس باعتبار المظروف فيه وتام لانه لا يضاف المعرف باللام ولا يجوز نصب التمييز وهو الخل عنه قلنا هذه المتممات الاربعة انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم واللام وان كان متمما بهذا المعنى لكن لا يقع في آخر الاسم فلا يشابه الفاعل والاسم لا يشبه الفعل فلا ينصب التمييز فيفرد التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا انكان التمييز جنسا وله تعريفان الاول ما يتشابه اجزائه مع الكل في اطلاق الاسم كالماء والتمر والزيت والضرب تطلق على القليل والكثير منها والثاني ما يقع مجردة عن التاء على القليل والكثير كالامثلة المذكورة وان كان مع التاء فلا يكون جنسا صحيح الاطلاق على الكثير بل يكون اسم جنس صحيح الاطلاق على فردٍ فردٍ من ذلك الجنس كتمرة وضربة فالتمييز الجنسي اذا صح اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعية الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره فيفرد التمييز في جميع الاوقات انكان جنسا الا وقت قصد الانواع لان ان ناصبة مصدرية اولت مدخولها بتاويل المصدر وتقدير الاوقات قبل المصادر كثير شائع انكان المستثنى من جنس

المستثنى منه كما هو حال المفرغ ان يكون فى المتصل لا فى المنقطع **فانقيل** تمييز الجنسى كما يجمع وقت قصد الانواع كذلك يثنى وقت قصد التثنية والمفهوم من صيغة الجمع جواز جمعية وقت قصد الانواع لا النوعين **قلنا** الانواع محمول على الجمع اللغوى وهو ما فوق الواحد فيشمل المثنى ايضًا **فانقيل** تخصيص قصد الانواع بالاستثناء غير صحيح لانه كما يثنى ويجمع وقت قصدهما كذلك يثنى ويجمع وقت قصد الاعداد فينبغى ان يقول المص الا ان يقصد الانواع والاعداد كما يقال طاب زيد جلستين اوجلسات كذلك جاز يطاب زيد جلستًا اوجلسات **قلنا** المراد بالانواع حصص الجنس سواء كان بالقيودات الكلية فهى الانواع او بالقيودات الشخصية الفردية فهى الاعداد وانما يثنى ويجمع التمييز الجنسى لان لفظ الجنسى مفرد لايدل على الانواع وان دل على القليل والكثير فلابد وقت قصدهما كونه موافقا للمقصود **ويجمع فى غيره** اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا لا وجوبا حيث لم يقصد الوحدة فى غير التمييز الجنسى **فانقيل** ان التمييز الغير الجنسى كما يجمع يثنى ايضا فلابد ان يقول المص ويثنى ويجمع فى غير الجنس **قلنا** ويجمع متضمن لمعنى يورد والجمع محمول على الجمع اللغوى وهو ما فوق الواحد **فانقيل** لايجمع فى مقام الافراد بل يفرد كما يقال عندى عدل ثوبا فقوله ويجمع ليس على ما ينبغى **قلنا** تثنية التمييز الغير الجنسى يفرد حين قصد الافراد ويثنى حين قصد التثنية ويجمع حين قصد الجمعية فيقال عدل ثوبا اوثوبين اواثوابا **ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية فانقيل** ضمير كان لايخلوا اما ان يرجع الى التمييز او الى المفرد المقدار فعلى الاول يلزم مخالفة المقصود لان المقصود اتمام المفرد المقدار عليهما لا اتمام التمييز وعلى الثانى يلزم انتشار الضمائر لان ضمير يفرد وكان ويجمع راجع الى التمييز **قلنا** ضمير يفرد وكان ويجمع راجع الى المفرد المقدار والجار يتعلق بالمقدر اى تاما بتنوين وانتشار الضمائر باطل فى كلام واحد لا فى غيره فلا يلزم خلاف المقصود او **نقول** الضمير راجع الى التمييز والجار يتعلق بمتلبس فيكون المعنى ان كان التمييز متلبسا بتنوين المفرد المقدار **فانقلت** التمييز متلبس بتنوينه لا بتنوين المفرد المقدار **قلت** لما تم المفرد المقدار بهما

اقتضی التمیز فکانہ متلبس بھما **جازت الاضافۃ** ای اضافۃ المفرد المقدار الی التمیز **فانقلت** کیف یجوز الاضافۃ لان المضاف مغائر للمضاف الیہ بالذات والممیز والممیز متحدان بالذات **قلت** المغائرۃ فی الاضافۃ اللامیۃ وھھنا بیانیۃ والمضاف الیہ فی الاضافۃ البیانیۃ عین المضاف وانما جازت الاضافۃ لحصول الغرض وھو رفع الابھام بذکر المضاف الیہ مع حصول التخفیف بحذف التنوین ونون التثنیۃ نحو رطل زیت ومنوا سمن **والا** ای وان لم یکن تاما بالتنوین او بنون التثنیۃ بل یکون تاما بنون الجمع او الاضافۃ **فلا** ای فلا تجوز الاضافۃ اما فی الاضافۃ فلئلا تلزم اضافۃ المضاف لان المضاف لا یضاف ثانیا واما فی نون الجمع فلانہ قد یضاف الی غیر الممیز نحو عشرے رمضان اذا اریدبہ الیوم العشرین من رمضان فلو اضیف الی الممیز ویقال عشری رمضان واریدبہ عشرین شھرا من رمضان لزم الالتباس ان المراد بعشرین رمضان الیوم العشرون او عشرین شھرا من رمضان فلا تجوز الاضافۃ وان لم یلزم الالتباس فی عشرون درھما ایضا حملا لصورۃ عدم الالتباس بصورۃ الالتباس طردا للباب **وعن غیر مقدار** عطف علی قولہ مقدارا ای القسم الاول من التمیز کما یرفع الابھام عن مفرد مقدار کذلک یرفع الابھام عن مفرد غیر مقدار وھو ما لیس بعدد ولا کیل ولا وزن ولا ذراع ولا مقیاس **نحو خاتم حدیدا** فان الخاتم مبھم باعتبار الجنس متناول لاجناس کثیرۃ تام بالتنوین مقتضی التمیز وقولہ حدیدا یرفع ذلک الابھام وغیر مقدار لانہ لا یقدر بہ الشئ **والخفض** ای خفض التمیز باضافۃ غیر المقدار الیہ **اکثر** استعمالا لحصول الغرض وھو رفع الابھام بذکر المضاف الیہ مع الخفۃ بالحذف **فانقلت** علی ھذا ینبغی ان یکون الاضافۃ اکثر فی المفرد المقدار ایضا للوجہ المذکور **قلنا** المقادیر اصل فی المبھمات فتقتضی التمیز علی صورۃ التمیز وھی النصب وغیر المقادیر لیست کالمقادیر فی الابھام فلا تقتضی التمیز علی صورۃ التمیز وھو النصب لقصور غیر المقدار عن طلب التمیز لان المبھمات ای المقادیر متناولۃ لاجناس کثیرۃ وغیرھا متناولۃ لاجناس قلیلۃ اذا قبلت الطبع والصیاغۃ

والثانی ای القسم الثانی من التمیز وهو مایرفع الابهام عن ذات مقدرة یرفع الابهام عن نسبة فانقیل التفصیل مخالف للاجمال لان المذکور فی الاجمال ان القسم الثانی یرفع الابهام عن نسبة وایضا یلزم التناقض فینبغی ان یقول عن ذات مقدرة فی نسبة جملة قلنا القسم الثانی یرفع الابهام عن ذات مقدرة وعن نسبة ایضا فقال فی الاجمال عن الذات وفی التفصیل النسبة واقتصر علی ذکر النسبة ولم یقل کلیهما اشارة الی ان مقابلة القسم الثانی مع الاول فی النسبة فقط لان القسم الاول یرفع الابهام عن الذات المذکورة وفی القسم الثانی یرفع الابهام عن طرف وهو الذات المقدرة وعن نسبة جمیعا فالمقابلة بین القسمین فی النسبة واما فی الذات فمشترک بینهما فانقلت المقابلة فی ذکر الذات تقدیر الذات قلت ان الذات قد یکون فی القسم الاول ایضا مقدرا نحو ربه رجلا فلا یبقی المقابلة بینهما الا بالنسبة لاشتراکهما فی الذات فانقیل لما لم یکن المقابلة بین القسمین باعتبار ذکر الذات وتقدیره فلم قابل المص فی صدر الکتاب المقدرة مع المذکورة حیث قال عن ذات مذکورة او مقدرة قلت انما قابل الذات المذکورة مع المقدرة لان القسم الثانی یرفع الابهام عن النسبة ولا یحصل الابهام فی النسبة الا بابهام طرف النسبة وطرف المبهم فی جمیع موادالقسم الثانی هو الذات المقدرة وهو شئ منسوب فی النسبة فلذا جعلها مقابلة للذات المذکورة فی جملة ای نسبة کلمة فی جملة او ماضاهاها ای شابهها مفاعلة من ضمها مهموز اللام وابدل الهمزة بالالف مشترک بین المعنیین احدهما وهو اشتیاق المرءة الی الزوج والثانی المشابهة ولما کان المعنی الاول غیر مناسب بالمقام فسره الشارح بالثانی وشبه الجملة اما اسم الفاعل نحو الحوض ممتلی ماء ای شئ منسوب الی الحوض ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة ای شئ منسوب الی الارض عیونا او الصفة المشبهة نحو زید حسن ای حسن شئ منسوب الی زید وجها او اسم التفضیل نحو زید افضل ابا ای افضل شئ منسوب الی زید ابا او المصدر نحو اعجبنی طیبه ابا ای طیب شئ منسوب الیه ابا وکل مافیه معنی الفعل نحو حسبک زید

من ذات مقدرة والمذکور فی التفصیل ان القسم الثانی یرفع الابهام

رجلا ای حسبک شئ منسوب الی زید رجلا نحو طاب زید نفسا و زید طیب ابا اورد المثالین لان الاول مثال للنسبة الکائنة فی الجملة والتمیز فیه خاص بالمنتصب عنه والثانی مثال للنسبة الکائنة فی شبه الجملة والتمیز فیه محتمل للمنتصب عنه ولمتعلقه فانقیل الظاهر من المثالین ان النفس یقع تمیزا عن نسبة الجملة لا عن شبه الجملة وان ابا یقع تمیزا بالعکس مع ان العکس جائز قلنا لافرق فی التمیز بین الجملة و شبهها فیکون هذا ان المثالان فی قوة اربعة امثلة فکانه قال طاب زید نفسا و اب و زید طیب نفسا و اب و ابوة و دارا و علما فانقیل الظاهر ان قوله و ابوة معطوفة علی ابا لان العطف بالقریب اولی فیعلم منه ان ابوة الی آخره لا یقع تمیزا عن نسبة الجملة مع انه جائز قلنا انه معطوف علی نفسا و ابا علی حسب المعنی فهو مائل الی کل من المثالین غیر مختص بالاخیر فکان المصاورد لکل من التمیز عن نسبة الجملة او شبهها خمسة امثلة والمجموع عشرة امثلة فانقیل ما الفائدة فی تعدد الامثلة مع ان المثال للایضاح وهو یحصل بالواحد ومع ان الاختصار فی ذکر الواحد المطلوب فی المتون قلنا لو اکتفی بمثال واحد لتوهم اختصاص التمیز بنوع واحد مذکور فی ذلک المثال مع ان التمیز علی خمسة انواع عین وعرض کل واحد منهما اما اضافی او غیر اضافی فانقیل فعلی هذا ینبغی ان یکون التمیز علی اربعة اقسام عین اضافی و غیر اضافی و عرض اضافی و غیر اضافی فلم کرر مثال عین غیر اضافی وهو نفس و دار قلنا التمیز باعتبار المنتصب عنه علی ثلثة اقسام خاص بالمنتصب عنه و خاص بمتعلقه و محتمل لهما فنفسا تمیز عین لانه قائم بذاته غیر اضافی لان تعلقه غیر موقوف الی تعقل الغیر خاص بالمنتصب عنه بانه تعبیر عنه و اطلاق علیه ومتحد ذاتا معه و ذاتا تعین عین لانه قائم بذاته غیر اضافی لان تعلقه غیر موقوف الی تعقل الغیر خاص بمتعلق المنتصب عنه تعبیر عنه و اطلاق علیه ومتحد ذاتا معه و ابا تمیز عین لانه قائم بذاته اضافی لان تعلقه موقوف الی تعقل الابن محتمل لهما بان یکون تعبیرا المنتصب عنه او تعبیرا المتعلقه فتکرار مثال عین غیر اضافی باعتبار المنتصب عنه و ابوة مثال تمیز عرض لانه معنی قائم بالاب اضافی لان تعلقه موقوف الی تعقل البنوة خاص بالمتعلق بانه

تعبير عن متعلق المنتصب عنه لا تعبير عن عينه لانه عين والابوة عرض وعلما تميز عرض لانه معنى قائم بالعالم غير اضافى لان تعقله غير موقوف الى الغير خاص بمتعلق المنتصب عنه تعبير عن المتعلق و اطلاق عليه لا عين المنتصب عنه لانه ذات والعلم عرض والمميز والمميز متحدان فيما صدقا عليه او فى اضافة اى القسم الثانى اما يرفع الابهام عن نسبة كائنة فى اضافة مثل يعجبنى طيبه ابا وابوة ودارا وعلما وترك النفس لانه اظهر التميزات لاخفاء فى اتيانه وزاد على المذكور قوله وللّٰه درّه فارسا ولم يورد فى نسبة الجملة وشبهها للوجهين احدهما ان التميز قد يكون صفة مشتقة و ثانيهما لما اورد صاحب المفصل هذا المثال مثالا لتميز المفرد الغير المقدار على ان يكون الضمير فيه مبهما متناولا للفارس و غيره كضمير ربه رجلا متناول للرجل وغيره تميز بفارس ورجل فاورد المصنف تميز النسبة فانه يصلح تميزا عنها على ان الضمير فيه الى المعين كما هو المتبادر من احوال الضمائر والابهام فى نسبة الدار اليه فان قيل ان الدر فى الوضع اللبن فلا يصح اضافة الى المذكر فانه للمؤنث لا للمذكر قلنا نعم انه اللبن فى اللغة لكنه اريد منه الخير الكثير اللازم للبن مجازا بقرينة اضافة الدر اليه فيكون المعنى للّٰه خيره فارسا فان قيل الاضافة تفيد اختصاص الدر بمعنى الخير لمرجع الضمير واللام تفيد اختصاص الدر بمعنى الخير باللّٰه فكيف يقوم العرض الواحد بمحلين متغائرين والعرض اذا قام بمحل لا يقوم بآخر ولا ينتقل الى الآخر قلنا هذا المثال يستعمل فى كثرة الخير للمرجع والتعجب منها والشئ اذا كثر ويكون موجبا للتعجب والتخير فينسب الى اللّٰه تعالى جل جلاله لانه المظهر والمنشأ للعجائب فان قيل هذا المثال يستعمل فى مقام المدح للمرجع وهو يقتضى المبالغة والفارس صيغة اسم فاعل من الفراسة بفتح الفاء مصدر فرس بالضم اى حاذق فى امر الخيل وهو لا يقتضى الزيادة و المبالغة و المدح يفهم من الدر الذى هو بمعنى الخير الكثير او نقول ان الفارس صيغة اسم فاعل من الفراسة بكسر الفاء تقال للعلم القافية وهو علم يعرف به احوال الآدمى باطنا كالنصيب او غيره من احوال الآدمى ظاهرا كالخطوط فى اليد وغيرها فهذا المعنى يقتضى المبالغة والزيادة لكن المجرد

ههنا بمعنى المزيد بصيغة اسم الفاعل من التفرس اى متفرسا والتفعل وضع لكثرة الفعل **ثم** اى بعد تقسيم التمييز الى الخمسة باعتبار الذات تقسيم التمييز الى الثلاثة باعتبار المنتصب عنه وهو **انكان** اى التمييز **اسما** لاصفة فان حكمها سيجئ انشاء الله تعالى جلاله **يصح جعله لما انتصب عنه فانقيل** هذا التقسيم فى القسم الثانى من التمييز الذى من النسبة والعامل الناصب فيه هو الفعل او شبهه او المضاف الذى هو مصدر لا مطلق المضاف والمنتصب عنه عبارة عن فاعل هذه الامور وهو جامد لا يجئ منه النصب فكيف يصح اطلاق المنتصب عنه عليه **قلنا** اطلاق المنتصب عنه على ذلك الفاعل مجاز لانه لما نمت هذه الامور به مع الابهام اقتضى التمييز فكان نصب التمييز حاصل به **او نقول** كلمة ما بمعنى الاسم والعبارة بحذف مضاف عن الضمير فيكون التقدير **لما** اى للاسم الذى انتصب التمييز عن عامله **او نقول** كلمة عن بمعنى بعد كما فى قوله تعالى جل جلاله طبقا عن طبق اى بعد طبق **فان قيل** ان نفسا اسم جامد صحيح جعله للمنتصب عنه بان يكون اطلاقا عليه ولا يجوز ان يكون له ولمتعلقه بل له خاصة **قلنا** المراد بصحة الجعل له بطريق الاحتمال ونفسا صحيح جعلها له بطريق القطع والتنصيص **فانقلت** ان ابوة وادا وعلما صحيح جعلها للمنتصب عنه بان الاول و الثالث معنا فيه والثانى مسكنه مع انها لا يجوز كونها للمنتصب عنه بل خاصة بمتعلقه **قلنا** المراد بجعله للمنتصب عنه اطلاق التمييز عليه والتعبير عنه بالتمييز ولا يصح اطلاقها عليه والتعبير عنه بها **جاز ان يكون** التمييز **له** اى تمييزا له واطلاقا عليه وتعبيرا عنه تارة **و لمتعلقه** اى تمييز المتعلق المنتصب عنه وتعبيرا عنه واطلاقا به ولا يلزم الالتباس على المخاطب بان هذا التمييز متحد ذاتا مع المنتصب عنه او المتعلقه لان ذلك يعلم بحسب القرائن كالكلام فى احسنية احدهما والاحوال كحسن الخلق فى الناس من ايهما فالتمييز ايضا لذلك الاحد **و الا فهو لمتعلقه فانقلت** ان الفاء جزائية يقتضى الشرط سابقا والسابق كلمة الا ترتفع شرطا

لانه فعل والاحرف استثنائى قلت الا فى الاصل مركب من ان الشرطية ولم الجحدية وفعل الشرط محذوف بقرينة مقابلة للاول فيكون التقدير وان لم يكن التمييز اسما صحيح الجعل لهما فهو لمتعلقه ثم حذف فعل الشرط بقرينة مقابلة للاول بقى ان لم ثم ادغم النون فى اللام بقاعدة يرملون ولم يحذف الفعل المجزوم بلم غير صورته وابدل الميم بالالف فكان بصورة الا الاستثناءية فانقيل ان الجزاء لا يترتب بالشرط لان المستثنى منه شيئان صحيح الجعل للمنتصب عنه وغير نص فى المنتصب عنه فيكون معنى العبارة وان لم يصح جعله لما انتصب عنه وكان نصا فى المنتصب عنه فهو لمتعلقه اذا كان نصا فى المنتصب عنه فكيف يصح جعله لمتعلقه وكيف لم يصح جعله لما انتصب عنه فاجاب الشارح بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه يعنى ان المراد من المستثنى منه شئ واحد وهو المذكور فى المتن فانقيل لا يكون هذه الصورة مقابلة للاولى لان الاولى ايضا لمتعلقه قلنا المقابلة فى الخصوص التميز للمتعلقة ووجوب التميز له نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء لا يصلح ان تكون تعبير الزيد بل لمتعلقه وهو معنى قائم به فى الاول وحدث قائم به فى الثانى ومسكنه ومملوكه فى الثالث فهى متحدة ذاتا لمتعلقه لا لعينه ومتحدة للشئ المقدر المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما فانقلت المذكور امور ثلثة التميز الذى خاص لمنتصب عنه والتميز الذى خاص لمتعلقه والتميز الذى هو محتمل لهما فينبغى ان يقول المص فيهما ليطابق الراجع مع المرجع قلنا ضمير التثنية راجع الى قسمى التقسيم الاولى وهما ان يكون التميز للمنتصب عنه اولمتعلقه ثم ما كان للمنتصب عنه فهو على قسمين بطريق التصريح او الاحتمال ما قصد من وحدة التميز او تثنية او جمعية فانقيل ينبغى ان يقول المص لما انتصب عنه بدل ما قصد قلنا موافقة التميز فى الصورتين وعبارة ما قصد متناول لهما وعبارة لما انتصب عنه متناول لاحدهما فلذا اختار ما قصد على ما انتصب عنه والصورتين ان الموافقة اما لعين المنتصب عنه نحو طاب الزيدان ابوين او لمعنى فيه نحو طاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له ولزوم المطابقة لان

صيغة المفرد لا تصلح اطلاقها على المثنى والمجموع الا اذا كان جنسا مستثنى مفرغ والمستثنى منه محذوف فيكون التقدير فيطابق التمييز فيهما فى جميع الاوقات الا وقت كون التمييز جنسا لان التمييز الجنسى يطلق على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد او الزيدان او الزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الجنسى فى جميع الاوقات الا وقت قصد انواعه به فيثنى ويجمع لان الجنس اذا ذكر ويراد به انواع الجنس فيجوز تثنيته وجمعه نحو كتاب البيوع اذا اريد بالبيع انواعه صحيح وفاسد وباطل ومكروه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد لكل من الزيدين او الزيدون نوع آخر من العلم فان قيل الجنس ما يشتمل الانواع لا محالة فينبغى ان يثنى ويجمع وان لم تقصد الانواع به قلنا مجرد اشتماله بالانواع لا يستلزم تثنيته وجمعه بغير قصد المتكلم الى امتيازاتها النوعية فان صيغة المفرد لا تفيد امتيازاتها النوعية فالجنس اذا وجد فى ضمن الافراد النوعية يثنى ويجمع تبعية الافراد المتعددة وان كان التمييز صفة مشتقة كانت او مؤولة بالمشتق نحو كفى زيد رجلا اى كاملا فى الرجولية لان كفى اذا نسب الى شخص يراد به الشخص الكامل فى جميع الاكساب فيكون رجلا بمعنى كاملا فى الرجولية كانت الصفة صفة له فانقلت الجار والمجرور متعلق بصفة خبر كانت وفيه ضمير للصفة فيلزم حمل الشئ على نفسه ويفيد ما افاد اسم كان قلت المحمول المقيد بقوله له مغائر للموضوع ويفيد ما لا يفيد الموضوع له اى للمنتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة تقتضى الموصوف والمذكور اولى بالموصوفية من غيره نحو طاب زيد والدا كان الوالد زيد الا والدا وان كان المعنى الوالد والاب واحد وطبقه فانقيل الواو لعطف المدخول على قوله له اى صفة له وهو خبر كانت فالطبق ايضا خبر وهو المصدر فيلزم حمل صرف الوصف على الذات لان المراد من الصفة اسم صفتى لا المعنى المصدرى قلنا الواو بمعنى مع فالطبق مفعول معه لا المعطوف فالمعنى صفة له مع طبقه او للعطف على خبر كانت لكن المصدر مبنى للفاعل فالمعنى كانت صفة له ومطابقة له فان قيل ان المطابقة من الجانبين ويستعمل فى ذلك المعنى المفاعلية والطبق مجرد

ف الانواع مستثنى من مفهوم المستثنى الاول اى لا يطابق التمييز الجنسى

لا یدل بالفعل من الجانبین **قلنا** المصدر المجرد ههنا بمعنی المزید بمعنی المطابقة و اضافته الی ضمیر راجع الی المنتصب عنه اما من قبیل اضافة المصدر الی الفاعل والمفعول محذوف فیکون المعنی مطابق المنتصب عنه للصفة او من قبیل اضافة المصدر الی المفعول فیکون المعنی مطابقة الصفة المنتصب عنه **فانقیل** لا یوجد المطابقة فی ترکیب من التراکیب لان المنتصب عنه معرفة غالبا والتمیز نکرة دائما **قلنا** المراد بالمطابقة المطابقة فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث لان الصفة المشتقة حاملة لضمیر الموصوف والضمیر مطابق للمرجع فی هذه الامور **و احتملت** الصفة المذکورة الحال لاستقامتها المعنی علی الحالیة ایضًا نحو طاب زید فارسا ای من حیث انه فارس او حال کونه فارسا **فانقیل** ان کان استقامة المعنی علی التقدیرین فلم یورد الاحتمال بتقدیر الحالیة **قلنا** زیادة من علی التمیز الصفتی نحو لله دره من فارس یؤید التمیز لان من تزاد فی التمیز لا فی الحال لان من والتمیز متناسبان لوضع کلیهما لبیان الذات والحال وضعت لبیان الهیئة والصفة و ایضًا مقصود المتکلم بهذا الکلام مدح المنتصب عنه بالفروسیة لا مدحه فی وقت الفروسیة اذ یمدح المنتصب عنه وقت الفروسیة بصفة اُخری غیر الفروسیة و ذلک غیر مقصود فمن التمیز یفهم معنی المقصود لا من الحال فَاُوْرِدَتْ مثل طاب زید ن العالم فارسا فلا یعلم ان الطیب مسند الی زید باعتبار العلم او الفروسیة صیغة الاحتمال **ولا یتقدم التمیز علی عامله فانقیل** عبارة المصنف مشتمل بالتناقض لان المفهوم من قوله ولا یتقدم عدم صحة التقدم اصلا والمفهوم من قوله والاصح صحة التقدم لان نفی الاصحیة لا یستلزم لنفی الصحة **قلنا** الجملة الاولی مقیدة بالشرط ای ولا یتقدم التمیز اذا کان عامله اسما جامدا تاما باحد متممات الاربع بالاتفاق لانه اسم جامد خال عن الحدث ضعیف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعیفة فیعمل فی المعمول المؤخر لا المقدم و حکم الجملة الثانیة فی التمیز الذی عامله قوی وهو الفعل وغیره فحمل العبارتین مغایر فلا یلزم التناقض **والاصح** ای اصح المذاهب ان لا یتقدم التمیز **علی الفعل فانقیل** کما لا یتقدم التمیز علی الفعل کذلک لا یتقدم علی اسم الفاعل و اسم المفعول

قلنا المراد بالفعل هو العامل القوى صريحا او غيره فالاول الفعل والثانى هما لان التميز من الفعل و شبهه فاعل فى المعنى ولا يتقدم الفاعل الصورى على الفعل فلا يتقدم ما فى معناه فان طاب زيد نفسا فى قوة طاب نفس زيد فانقيل كثيرا من المواد لا يكون التميز فيها فاعلا للفعل كما يقال امتلاء الاناء ماء لان الامتلاء صفة الظرف لا ينسب الى المظروف فلا يقال امتلاء الماء الاناء وكما فى قوله تعالى فجرنا الارض عيونا فعيونا تميز عن نسبة فجرنا الى الضمير المتكلم مع الغير ولا يكون فاعلا فلا يقال فجر عيوننا لان التفجير صفة الله تعالى لا ينسب الى العيون بل العيون مفعول به قلنا التميز فاعل للفعل المذكور بعينه كطاب زيد نفسا فنفسا تميز للفعل المذكور بغير التاويل فى الفعل او فاعل للفعل بالتاويل اما بجعل اللازم كما يقال فى المثال الثانى انفجرت عيون الارض او نقول (متعد يا فى المثال الاول ملاء الاناء الماء او بجعل المتعدى لازما كما يقال)
نسبة الفعل الى الفاعل الحقيقى غير لازم اذ قد يكون نسبة الفعل الى الفاعل السببى فالماء وان لم يكن فاعلا للامتلاء حقيقة لكنه سبب للامتلاء فيكون فاعلا وعيونا وان لم يكن فاعلا للتفجير حقيقة لكنه سبب التفجير فقاعلية التميز فى هذين المثالين مجازية كما فى قولك ربح زيد تجارة فتجارة سبب الربح فيكون فاعلا فى المعنى وان كان الرابح الحقيقى هو زيد فعلى هذا الجواب لا حاجة الى تاويل اللازم بالمتعدى او المتعدى باللازم فى دفع الاعتراض المذكور الا ان يقال ان التاويل لحصول الفاعل الحقيقى و بغير التاويل فاعل مجازى والحقيقى اولى من المجازى والقائل بعدم جواز تقدم التميز على العامل القوى يخالف خلافا للمازنى والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز لقوة العامل فيعمل فى المعمول المقدم و المؤخر على العامل القوى و هو اسم الفاعل واسم المفعول والفعل اتفقا مع الجمهور فى عدم جواز تقديم التميز على العامل الغير القوى كالصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر و ما فيه معنى الفعل فانها ضعيف فى العمل فلا يعمل فى المعمول المقدم اما النقلى فقول الشاعر ؎ اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ؛ وما كاد نفسا بالفراق تطيبُ ؛ فان جملة و ما كاد الى آخره حال عن سلمى فينبغى ان يرجع ضمير كاد و تطيب راجع الى سلمى التى هى

ذوالحال لكن لما كان ضمير كاد مذكرا لا يرجع الى سلمى فيكون ضميره ضمير الشان و تفسيره بنفسا مفردٍ غير صحيح اذ تفسير ضمير الشان بالجملة لا بالمفردات فتصيب جملة مفسرة لضمير الشان وضميرها راجع الى سلمى ونفسا تميز عن نسبة تطيب الى ضمير سلمى مقدما عليه وَرد الشارح الهندى عليهما انّ وما كاد الجملة حال عن الحبيب وضمير كاد راجع الى الحبيب وضمير تطيب ايضا راجع الى الحبيب و نفسا تميز عن نسبة كاد الى ضمير سلمى مؤخرا بالفعل فلا تمسك لهما به و هذا الرد غير مرضى للشارح بوجوه الاول لعدم المطابقة بين اسم كاد و خبر كاد وهو تطيب لتذكير اسم كاد وتانيث خبره والثانى ازحالية الجملة عن الحبيب مخالف لسوق الكلام والسوق فى تعجيب سلمى لا الحبيب و هذا المعنى يحصل بالحالية عن سلمى لا الحبيب والثالث ان تطيب تانيث باعتبار نفسا التى وقعت تميزا عن نسبة كاد الى ضمير الحبيب وتانيث الفعل باعتبار تانيث التميز غير معهود فرَدّ الشارح على المازنى والمبرد ان استدلا لهما بناء على تقدير تانيث تطيب لِمَ لا يجوز ان يكون يطيب بصيغة المذكر وضمير كاد للحبيب و نفسا تميز عن نسبة كاد الى ضمير الحبيب فيكون التقدير وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا يكون التميز مقدما بالفعل ولا بد ان يكون الدليل صريحا فى المدعى والمدعى تقديم التميز على الفعل والتقديم على تقدير تانيث تطيب و فى يطيب احتمال تذكيره فلا يتم استدلالهما به المستثنى مرفوع تقديرا على الابتدائية والخبر محذوف مقدما واى منهما والمستثنى وهو المخرج عن شئ لغة و ما يطلق عليه لفظ المستثنى اصطلاحًا واللغوى اخص والاصطلاحى اعم فلا يرد عدم تناول المقسم القسم الثانى فانقيل تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع غير جائز لان الشرط فى التقسيم ان يكون للمقسم مفهومٌ مشترك صادق على كل قسم ليس قلنا المفهوم اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا و ههنا وجد الثانى و هو ما يطلق عليه لفظ المستثنى فانقيل تقسيم المستثنى الى المتصل و المنقطع تقسيم الشئ الى نفسه وهو المتصل وغيره و هو المنقطع لان المستثنى صيغة اسم المفعول بمعنى المخرج وهو الاوّل لا الثانى قلنا المستثنى وان لم يطلق على المنقطع

ص للمستثنى مفهوم مشترك ان يصدق على كل قسم ۱۲

بالمعنی اللغوی وھو المخرج یطلق علیہ بالمعنی الاصطلاحی وھو مایطلق علیہ لفظ المستثنی **فانقیل** المستثنی عبارۃ عن المتکلم بعد الثنایا کقولک علی عشرۃ الا درھما کانک قلت علیّ تسعۃ فھذا التعریف لا یکون صادقا الا بالمخرج فالتقسیم الی المتصل والمنقطع تقسیم الشئ الی نفسہ وغیرہ **قلنا** ھذا التعریف باصطلاح الاصولیین وعند النحات ما یطلق علیہ لفظ المستثنی وھو صادق علی القسمین **فانقیل** تقسیم المستثنی الی القسمین غیر صحیح لان التقسیم بعد التعریف والمصنف لم یعرف المستثنی فکیف یقسمہ **قلنا** لما کان معلومیۃ المستثنی بھذا التعریف اعنی ما یطلق علیہ لفظ المستثنی کاف لصحۃ التقسیم فلم عرف لکل واحد من القسمین تعریفا علیحدۃ ولم یکتف بذلک الوجہ **قلنا** لما کان لکل واحد منھما احکام خاصۃ ولا یمکن اجراؤھا علی کل واحد منھما الا بعد تعریفھما علیحدۃ علیحدۃ عرف لکل واحد منھما بتعریف علیحدۃ فقال **متصل و منقطع** ان کان الربط مقدما علی العطف یلزم حمل الخاص علی العام وان کان العطف مقدما علی الربط فالجمع بحرف الجمع کالجمع بلفظ الجمع فیعلوان مجموعھما مستثنی لا کل واحد منھما والامر لیس کذلک اذ کل واحد منھما مستثنی علیحدۃ **قلنا** العطف مقدم علی الربط وذلک الاعتراض انما یرد لو کان التقسیم من قبیل تقسیم الکل الی الجزئین بل ھذا التقسیم من قبیل تقسیم الکلی الی الجزئین والکلی کما یصدق علی جمیع الجزئیات کذلک یصدق و یطلق علی کل جزئی جزئی منہ **فالمتصل ھو** المخرج **عن حکم شئ متعدد** جزیاتہ واجزائہ الاول نحو ما جائنی احد الا زیدا والثانی اشتریت العبد الا نصفہ سواء کان ذلک المتعدد وھو المستثنی منہ **لفظا** ای ملفوظا کالمثال المذکور **او تقدیرا** نحو ما جائنی الا زید **فان نقلت** المستثنی منہ اما داخلا فیہ فعلی الاول ینبغی ان لا یکون مخرجا لان الاخراج بعد الدخول وھو غیر داخل قبل الاستثناء وان کان الثانی فیلزم التناقض **قلنا** المستثنی المتصل داخل فی المستثنی منہ قبل الاستثناء ولا یلزم التناقض باخراجہ بعد الاستثناء اذ التناقض انما یثبت لو کان حکم المجی فی المستثنی منہ واقعا قبل ذکر المستثنی بل الحکم فی المستثنی منہ موقوف علی ذکر المستثنی فیکون

المعنى القوم بغير زيد جائنى لان كل كلام فى آخره قيد مخالف من اول الكلام فالحكم فيه موقوف الى آخر الكلام لئلا يلزم التناقض كما فى قولك له على عشرة دراهم الا درهما فاول الكلام يقتضى وجوب العشرة و آخره يقتضى وجوب التسعة فالحكم بوجوب العشرة موقوف الى آخر الكلام فوجب التسعة على المقر وايضا فى كلمة التوحيد حكم النفى موقوف فى إله الى ذكر الله جل جلاله فيكون للمعنى المعبود بالحق غير الله ليس بموجود بالا فانقيل هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير لانه صدق على قوله الا الله فى قوله تعالى لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه اسم مخرج عن متعدد لفظا بالا مع انه ليس بمستثنى قلنا المراد بالا الا غير الصفة و حرف الاستثناء هناك بمعنى غير للصفة و اخواتها كغير وسوى وسواء و خلا و عدا و حاشا و ليس و لا يكون و احترز به عن المخرج بحرف العطف فانه يسمى بالمعطوف لا بالمستثنى نحو جائنى القوم لازيد و ما جائنى القوم لكن زيد جاء و المستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد لعدم دخوله فى المستثنى منه والخروج يقتضى سبق الدخول فانقيل لما كان غير داخل فى المستثنى منه فما الحاجة بذكره بعد الاخوات و الا قلنا ان ادوات الاستثناء فى المنقطع بمعنى لكن والمستثنى بعدها فى الحقيقة كلام مستقل مغائر من الاول جيئ به لدفع توهم الدخول فى المستثنى منه لملازمة بين المستثنى المنقطع و المستثنى منه فيكون المستثنى المتصل يقين الدخول و المنقطع متوهم الدخول فلذا ذكرا بعد ادات الاستثناء ليخرج يقين الدخول فى المتصل و متوهم الدخول فى المنقطع ثم اعلم ان فى المستثنى المتصل والمنقطع مذهبين مذهب المحققين و مذهب العامة فمذهب المحققين ان المتصل ما هو المخرج عن المستثنى منه سواء كان من جنسه نحو جائنى القوم الا زيدا مشيرا باللام الى القوم الذين كان زيدا فردا منهم او من غير جنسه كقولك جائنى القوم الا حمارا مشيرا باللام الى القوم الذين كانوا متلبسين بالحمار و المنقطع هو المذكور بعد الا و اخواتها غير مخرج سواء كان من جنسه كقولك جائنى القوم الا زيدا مشيرا الى القوم الذين ليس زيد

فردا منهم او من غير جنسه كقولك جائنى القوم الا حمارا مشيرا الى القوم الذين ليسوا مشتملين بالحمار ومذهب العامة ان المتصل ما هو من جنس المستثنى منه داخلا كان او غير داخل خارجا بالادوات او غير خارج بها والمنقطع ما ليس من جنس المستثنى منه داخلا او غير داخل خارجا بالادوات او غير خارج بها فالمعتبر فى المتصل والمنقطع خروج وعدمه وعند المحققين وجنسٌ وعدمه عند العامة والمختار عند المصنف مذهب المحققين فلذا عرفهما بالخروج وعدمه فلا يرد لم خالف المصنف عن تعريف المشهوران المتصل ما هو من جنس المستثنى منه والمنقطع عكسه لما فرغ المصنف عن تعريفهما شرع فى اخراجهما فقال **وهو منصوب** وجوبا ذكر الشارح وجوبا لمقابلة ما بعد الصور الخمسة لانه ايضا منصوب لكنه جوازا **فان قيل** ضمير هو ان كان الى مطلق المستثنى فهو غير مذكور يلزم الاضمار قبل الذكر وان كان راجعا الى احد القسمين فحكم النصب غير مختص باحدهما وان كان راجعا اليهما فلا يطابق الراجع مع المرجع ينبغى ان يقول وهما منصوبان **قلنا** ان الضمير الى المطلق وهو معلوم بالوجهين اوّلا بهذا التعريف ما يطلق عليه لفظ المستثنى وثانيا بالتفطن من تعريفهما يعلم تعريف المطلق وهو المذكور بعد ادوات الاستثناء مخرجا او غير مخرج والمعلومية المطلق من هذين التعريفين لم يعرف للمطلق رَوْمًا للاختصار **اذا كان** واقعا بعد الا لانه انكان بعد غير وسوى وسواء فمجرور **غير الصفة** **فان قيل** تقيد الا بغير الصفة غير جائز لان الواقع بعد الا الصفة ليس بمستثنى **قلنا** قيد به لئلا يغفل عن وقوعها صفة **فى كلام موجب** واحترز به عن وقوعه فى غير الموجب لانه ليس واجب النصب والكلام الموجب كما قال الناظم ؎

كلام موجب آن باشد كه باشد ؛ ز نفى نهى استفهام خالى ـ نحو جائنى القوم الا زيدا وانما كان منصوبا فى الموجب لان مُخِلّ النصب فى المستثنى هو الاستثناء الرفع والنصب والجر على البدلية والبدلية ههنا ممتنع لان البدل فى حكم تكرير العامل فان كررته يلزم فساد المعنى وان لم تكرر يلزم المخالفة عن قاعدة البدل **فان قيل**

هذه القاعدة منقوضة بقولنا قرئت الا يوم كذا الان المستثنى فى هذا القول فى كلام موجب ولم ينصب على الاستثنائية بل على الظرفية قلنا المراد بالموجب الموجب التام وهو ما ذكر المستثنى منه فيه وههنا لم يذكر المستثنى منه فيه ولذا نصب على الظرفية فان قيل لا بد من قيد موجب تام لاخراج هذا القول قلنا لاحاجة لاخراج هذا القول فان البحث فى نصب المستثنى بايّ وجه كان بالظرفية او بالاستثنائية او بالخبرية او بالمفعولية وههنا منصوب على الظرفية فان قيل لا يصح اطلاق الاستثنائية قلنا يصح اطلاق الاستثناء عليه لانه هو المخرج و يصح اطلاق الظرف عليه لانه اسم زمان مفعول فيه لقرئت فان قيل لابد من قيد موجب تام ليخرج عنه قولنا قُرِئَ الا يوم كذا فانه فى كلام موجب ولم ينصب بل هو مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله قلنا لاحاجة لاخراج هذا القول بقيد تام لان هذا المثال فرد من افراد المستثنى المفرغ والمفرغ خارج عن هذا القسم بقرينة المقابلة و هو بمنزلة المستثنى عن هذه القاعدة وهذا لم يقل فى كلام موجب تام ثم اعلم ان العامل فى المستثنى المنصوب لفظة الا كما قال صاحب النظم لمائة العامل واوُ ياوُ الخ وعند البصرية الفعل المتقدم بتوسط الا اذ للمستثنى نسبة الجزئية للمنسوب اليه للفعل ولا يكون معربا باعرابه اذ هو قد جاء بعد تمام الفعل بالفاعل او المفعول فشابه المفعول فى وقوعه بعد تمام الفعل بالفاعل فيكون منصوبا او مقدما على المستثنى منه فى موجب او غير موجب لان محل النصب بالاستثناء الرفع والنصب والجر على البدلية والبدلية ههنا ممتنع لان البدل لا يتقدم على المبدل منه او منقطعا نحو ما فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر اى فى اكثر اللغات و القبائل وهى قبائل الحجازية او فى اكثر مذاهب النحات فانهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع منصوب عندهم سواء كان فيه خاصة البدلية اولا اذ لا يتصور فيه بدل الكل ولا البعض ولا الاشتمال بغير بدل الغلط وهو ايضا غير متصور اذ مبنى بدل الغلط بالسهو والغفلة ومبنى المنقطع بالرؤية و الفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى القسمين اما ان يوجد فيه

خاصية البدل وهو حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه نحو ما جائنى القوم الاحمارا ففى هذا القسم يجوزون الاستثناء والبدل وآما ان لايوجد فيه خاصية البدل ففى هذا القسم موافقون مع الحجازيين فى وجوب نصبه كقوله تعالىٰ لاعاصم اليوم من امر الله الا من رحم فمن رحم هو المرحوم المعصوم غير داخل فى العاصم اليوم فيكون منقطعا واجب النصب محلا على الاستثنائية لعدم خاصية البدل فيه لانه ان اعيد العامل وهو لفظة لا يلزم نفى المعصوم والمقصود نفى العاصم من الطوفان اذ المعصوم موجود وهو اهل الفلك وايضا لايجوز حذف المستثنى منه وهو العاصم لان خبره موجود محذوف فلو حذف اسم لا ايضا يلزم الاجحاف فى الكلام او كان بعد خلا وعدا اى يجب النصب فيه اذا وقع بعدهما نحو جائنى القوم خلا زيدا او عدا زيدا لانهما من الافعال والمستثنى الواقع بعدهما مفعول لهما واعرابه النصب واطلاق المستثنى عليه لخروجه عن حكم المستثنى منه فانقيل نصب المستثنى بعد عدا مستقيم لانه فعل متعد وبعد خلا غير مستقيم لانه لازم يتعدى الى المفعول بواسطة من نحو خلت الديار من الانيس فكيف يكون منصوبا بعده قلنا انه متعد باعتبار متضمنه لانه متضمن لمعنى جاوز وهو متعد فكذا هذا وهذا من باب الحذف والايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم بواسطة حرف الجر ثم يحذف حرف الجر مع بقاء اثر حرف الجر وهو التعدى فى المجرورية ويوصل الفعل الى مفعوله بنفسه فيتعدى بنفسه فانقيل تضمنه معنى جاوز والحذف والايصال ليسا من الامور الواجبة بل من الامور الجائزة فيكون مجرورا بمن عند ذكره وعند عدم تضمنه فكيف يكون منصوبا وجوبا بعده قلنا النحات التزموا هذا التضمين والحذف والايصال فى باب الاستثناء ليكون المستثنى بعد خلا فى صورة المستثنى بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى النصب فانقيل لما كان المستثنى الواقع بعدهما مفعول لهما فما فاعلهما قلنا فاعلهما ضمير مستكن فيهما ولا يكون فاعلهما اسم ظاهر ولا ضمير بارز ليشبه مستثنا هما فى وقوعه متصلا بهما كاتصاله بالا فانقيل ضميرهما اما

راجع الى المستثنى منه فى قولك جائنى القوم خلا زيدا وعدا زيدا فلا يطابق الراجع مع المرجع فى الافراد والجمعية وان كان راجعا الى شئ آخر يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا انه اما راجع الى مصدر الفعل المذكور تقديره خلا مجيئهم زيدا او الى اسم الفاعل لفعل مذكور تقديره خلا الجائى منهم زيدا او الى بعض غير معين من المستثنى منه فبطريق التنكير يتناول الكل فلا يلزم خروجه من البعض وبقائه فى البعض تقديره خلا بعض منهم زيدا والجملة فى محل النصب حال عن القوم فانقيل الماضى المثبت اذا وقع حالا لابد فيه من قد قلنا قد ههنا مقدرة ولم تظهر قد ليشبها بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى عدم ذكر قد فى الاكثر اى النصب بهما فى اكثر الاستعمالات وفى بعض الاستعمالات مجرور لانهما حرفا جر والمستثنى مجرور بهما وايضا المستثنى منهوب وجوبا اذا كان واقعا بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة دخولها بالافعال فتعينتا للفعلية وازيل عنهما احتمال الجارية فلذا لم يقيد فى الاكثر كما قيد بقيد الاكثر فى خلا وعدا واما رواية الاخفش بجواز الجر بعدهما على ان ما زائدة فهذه الرواية اما غير ثابت عند المصنف اولم يعتمد بها فلم يقل فى الاكثر نحو جائنى القوم ماخلا زيدا وما عدا زيدا فالمستثنى بعدهما مفعول به لهما واطلاق المستثنى عليه لخروجه عن حكم ما قبلهما وفاعلهما ضمير فيهما راجع الى مصدر الفعل المذكور او الى اسم الفاعل لفعل مذكور او الى بعض غير معين من المستثنى منه فبطريق التنكير يتناول ذلك البعض الى الكل وليس براجع الى بعض معين فيوهم ان المستثنى خارج عن ذلك المعين وبقى فى ما عداه والمقصود خروجه عن الكل ثم الجملة فى محل النصب اما حال عن القوم او ظرف لجاء فانقيل لا يصح الحالية لان الحال محمول على ذى الحال وههنا غير صحيح لان ما مصدرية اوّل خلا بتاويل الخلو يلزم حمل صرف الوصف على الذات ولا يصح الظرفية ايضا لان الظرف اما زمان او مكان وليسا بزمان ومكان قلنا ان ماخلا وماعدا بتاويل الخلو والعدو والمصدر مؤول بتاويل اسم الفاعل فيكون المعنى جائنى

القوم خاليا مجيئهم زيدا او خاليا الجائى منهم زيدا او خاليا بعض منهم زيدا فيصح الحالية او النصب على الظرفية بتقدير مضاف لان كلمة ما مصدرية اول الفعل بتاويل المصدر وحذف الاوقات عن اول المصادر كثير شائع تقديره جائنى القوم وقت خلو مجيئهم زيدا او وقت خلو الجائى منهم او وقت خلو بعض منهم زيدا ثم حذف الوقت واقيم ما خلا وماعدا مقام المضاف ونصبا كنصبه ثم اعلم ان خلا وعدا وما خلا وماعدا لا يتصرف فيها بالتثنية والجمعية وبنقله الى المضارع لانها نائبة مقام الا فى الاستثناء ولا يتصرف فى الا فكذا فى نائبها واذا لم يستعمل فى الاستثناء يتصرف فيها كقوله تعالى جل جلاله واذا خلوا الى شياطينهم وكذا المستثنى منصوبا وجوبا بعد ليس ولا يكون لانهما من الافعال الناقصة والمستثنى بعدهما خبرهما وخبر الافعال الناقصة من المنصوبات واسمهما ضمير راجع الى اسم الفاعل لفعل مذكور نحو سيجئ اهلك ليس الجائى منهم زيدا او الى بعض منهم نحو سيجئ اهلك لا يكون بعض منهم زيدا ولا يجوز ان يرجع الى مصدر الفعل المذكور لئلا يلزم حمل الذات على صرف الوصف وخبرهما محمول على اسمهما فان قلت حمل الذات على صرف الوصف غير جائز فى الموجبات وههنا سالبة فيكون المعنى ليس المجئ زيد الصدق الحكم قلنا على هذا يفوت المقصود اذ المقصود خروج زيد عن حكم المجئ لا نفى المجئ عن زيد ولا نفى زيد عن المجئ ثم اعلم انهما يستعملان فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يستعمل ان فى المنقطع لان خبرهما محمول على اسمهما ولا يصح الحمل ههنا لان حمل الحمار على جائنى القوم او على بعض القوم غير جائز ولان الضمير لما كان راجعا الى المستثنى منه فتوهم الدخول فيه ولا يستعملان فى المفرغ لان المستثنى منه فى المفرغ لان المستثنى منه فى المفرغ غير مذكور وفى هذه الافعال ضمير للمستثنى منه فيلزم الاضمار قبل الذكر ولا يتصرف فيها مثل لم يكن وليست لان هذه الافعال من خلا الى ليس قائمة مقام الاولا يتصرف فيها لانه حرف فكذا لا يتصرف فى نائبها لما فرغ المصنف عن مواضع وجوب

النصب شرع فی مواضع جواز نصبه فقال **و یجوز فیه النصب** ای ویجوز فی المستثنی النصب علی الاستثنائیة **و یختار البدل** عن المستثنی منه **فیما بعد الا فان قیل** ان فیه و فیما متعلق بیجوز و تعلق الظرفین المتجانسین بالمتعلق الواحد غیر جائز لاستدراك احدهما فلا یقال مررت بزید بالبریة او باللیل **قلنا** ان قوله فیه ظرف لغو متعلق بیجوز و قوله فیما ظرف مستقر متعلق بواقعا مقدر حال من ضمیر فیه **فان قیل** ضمیر واقعا راجع الی المستثنی و کلمة فیما ایضاً عبارة عن المستثنی فیلزم ظرفیة الشئ لنفسه **قلنا** ان کلمة ما موصوفة عبارة عن المحل وقوله بعد بمعنی متاخر خبر لیکون المحذوف ویکون مع اسمه وخبره صفة لما فیکون المعنی حال کون المستثنی واقعا فی محل یکون متاخرا عن الاحتراز عما وقع بعد سائر الادوات اذ حکمها غیر ذلك کما مضی وسیجئ **فی کلام غیر موجب** احتراز عما اذا وقع فی موجب فحکمه ما مر وهو وجوب النصب لانا اذا ابدل فی موجب والبدل فی حکم تکریر العامل فیکون المعنی جائنی القوم الا زید فیلزم فساد المعنی ویلزم اتحاد حکم المستثنی والمستثنی منه ولابد من المغائرة بینهما فی الحکم بخلاف غیر الموجب فانه یمکن ان یکرر اصل العامل بغیر النفی فیکون معنی ما جائنی القوم الا زید الا الاجاء فیثبت المغائرة بینهما بالنفی فی المستثنی منه والاثبات فی المستثنی **و ذکر المستثنی منه فان قیل** الواو فی قوله وذکر للعطف یقتضی المعطوف علیه ولیس شئ ههنا صالحا للمعطوف علیه **قلنا** ان الواو للحال من الضمیر المجرور فی فیه ایضا کما ان فیما باعتبار المتعلق وقع حالا منه فیکونان حالین متداخلین ومترادفین من المستثنی ففی قوله ذکر المستثنی منه اما بالواو علی تقدیر انه لان الجملة الاسمیة اذا وقعت حالا تکون مشتملة علی الواو والضمیر معا او علی تقدیر **قد** و تقدیر العائد وهو **فیه** لان الماضی المثبت اذا وقع حالا لابد من قد **فان قیل** الضمیر فی انه لا یخلوا اما راجع الی المستثنی الذی رجع الیه ضمیر قوله فیه او راجع الی المستثنی منه فعلی الاول لا یوجد العائد فی الخبر الی اسم ان یعنی ان ان حرف مشبه بالفعل یقتضی الاسم والخبر فاسمها هو الضمیر المتصل بان والجملة التی وقعت بعده

اعنى قوله ذكر المستثنى منه خبرها والجملة اذا وقعت خبرا لابد فيه من عائد ولا عائد ههنا وعلى الثانى وان وجد العائد وهو وضع المظهر موضع المضمر لكن يلزم الخروج عن البحث لان البحث فى ان المستثنى قد يكون بدلا وقد لا يكون بدلا لا فى كون المستثنى منه بدلا اولا **قلنا** ان الضمير راجع الى المستثنى منه هو المستثنى فان المستثنى منه كما يطلق على المستثنى منه كذلك يطلق على المستثنى لانهما من الاسماء والمتضائفين فيصح استعارة احدهما للآخر فلا يلزم الخروج عن البحث ..... وبقيد ذكر المستثنى منه احترازعن المفرغ اذ اعرابه باعراب المستثنى منه المحذوف ولم يذكر المصنف كونه منقطعا او مقدما على المستثنى منه لان حكمهما وجوب النصب كما سبق **نحو ما فعلوه الا قليل** بالرفع على البدلية من الضمير المرفوع ببدل البعض **والا قليلا** بالنصب على الاستثناء وما مررت باحد الا زيدٍ بالجر على البدلية والا زيد بالنصب على الاستثنائيه وما رأيت احدا الا زيد بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار والبدل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة اذ هو بواسطة الاداة واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة **فان قلت** بدلية القليل من واو الجمع غير صحيح بوجوه الاول ان البدل مقصود بما نسب الى المتبوع والمنسوب ههنا الى المتبوع هو عدم الفعل وهو غير مقصود بالبدل والا لزم خلاف المقصود والثانى ان البدل بتكرار العامل فان تكرار العامل لزم المحذور المذكور والثالث ان البدل مقصود دون المبدل منه والمبدل منه فى هذا المقام مقصود بالعدم والبدل بالاثبات والرابع ههنا بدل البعض لعدم صحة باقى الاقسام وفيه لابد من ضمير الى المبدل منه كما فى ضربت زيدا راسه ولم يوجد ههنا والخامس ان النكرة اذا وقعت بدلا من المعرفة وجب نعتها ولا نعت ههنا **قلت** عن الاول ان البدل مقصود باصل النسبة ولا شك ان قليل مقصود باصل النسبة مع قطع النظر الى النفى وعن الثانى ان البدل بتكرار اصل العامل لا مع النفى فلا يلزم فساد المعنى وعن الثالث ان البدل مقصود باصل النسبة

ولیس المبدل منه مقصودا باصل النسبة وعن الرابع ان هذه القاعدة فیما اذا لم یکن البدل واقعا بعد الا واما اذا کان واقعا بعد الا فیفید البعضیة لان المتصل بعض من المستثنی منه وعن الخامس ان هذه القاعدة فی بدل الکل وههنا بدل البعض او نقول یصح ابدال النکرة من المعرفة بدون التوصیف عند البعض فلیکن الآیة محمولا علی مذهب البعض او نقول التقدیر الا اناس قلیل فالناس بدل ووصف بالقلیل کذا قیل والله اعلم بالصواب **و یعرب** المستثنی **علی حسب** العوامل معطوف علی قوله منصوب بحسب المعنی اذ معنی منصوب ینصب فیکون عطف المضارع علی المضارع وکذا قوله ویجوز فیه النصب و یختار البدل عطف علی قوله منصوب بحسب المعنی وقوله منصوب خبرهو فکذا قوله یجوز ویعرب خبر هو **فانقیل** ان الحسب عبارة عن القدر فیکون معناه و یعرب علی قدر العوامل وهو مستلزم لاجتماع العوامل علی معمول واحد **قلنا** ان الحسب ههنا عبارة عن الاقتضاء **فانقیل** اجتماع العوامل علی معمول واحد یفهم من جمعیة العوامل فی قوله علی حسب العوامل **قلنا** ان اللام فی العوامل جنسیة واللام الجنسیة اذا دخلت علی الجمع تبطل معنی الجمعیة ویراد منه فرده اذ الجنس خال عن التعدد والجمع یدل علی التعدد بینهما منافات ولا یبطل معنی الجنسیة لدفع التنافی لئلا یکون ذکر اللام لغوا وایضا کل لاحق ناسخ للسابق ولا یکون السابق ناسخا للاحق فیکون المعنی ویعرب المستثنی علی الاعراب یقتضیه العامل السابق لانه لما حذف المستثنی مقامه واعرب باعرابه وفرغ العامل السابق من عمل المستثنی منه الی عمل المستثنی ولذا یسمی هذا القسم بالمستثنی المفرغ لفراغ العامل لعمله فالمراد بالمفرغ المفرغ له کما یراد المشترک بالمشترک فیه بحذف الصلة فیهما فالضمیر مستتر فیهما و حذفت اللام و فی من باب الحذف والایصال **وهو** ای والحال ان المستثنی واقع **فی غیر** الکلام **الموجب فانقیل** قوله وهو فی غیر الموجب جملة اسمیة معطوفة علی قوله و یعرب فهذا من قبیل عطف الاسمیة علی الفعلیة وذا غیر جائز بخلاف العکس فانه جائز مع ضعف **قلنا** ان هذا الواو لیست للعطف بل للحال عن الضمیر المستکن فی یعرب **لیفید فانقیل** یتعلق لیفید بیعرب ودلیل له والدلیل مثبت للمدعی واعرابه غیر ثابت

بالافادة بل بقيامه مقام المستثنى منه **قلنا** ان قوله ليفيد غير الموجب فائدة صحيحة وهو صحة الحكم على تقدير عموم المستثنى منه لانه لما حذف ولم يوجد القرينة على خصوصه يقدر المستثنى منه العام ويصح الحكم بتقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب **مثل ما ضربني الا زيد** اذ لو قدر احد فالحكم صحيح اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد ولا يجوز الحكم بتقدير عموم المستثنى منه في الموجب نحو ضربني الا زيد اذ لو قدر احد فلا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة فرد منها في ذلك الانتفاء كثير غالب واما اشتراك جميع افراد الجنس في اثبات الفعل لها ومخالفة فرد منها في ذلك الاثبات فقليل **الا ان يستقيم المعنى** استثناء من مفهوم الكلام السابق فيكون التقدير وهو واقع في غير الموجب في جميع الاوقات ويقع في الموجب طريقان الاول صحة ثبوت الحكم على سبيل العموم في المستثنى منه نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح **فان قيل** تمثيل الشارح بهذا المثال ليس ملائما لما نحن فيه لان بحثنا في المفرغ وهو ما ليس فيه المستثنى منه وهو موجود فيه اى كل حيوان **قلنا** هذا النظير اورده لصحة الحكم فيه على سبيل العموم والشمول لا مثال للمفرغ والفرق بين النظير والمثال ان النظير لمجرد الايضاح وليس فرد الممثل والمثال لايضاح الممثل وفرد للممثل والثاني ان تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه العام بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا لوجود بعض المعين يصرف اليه العام مثل **قرئت الا يوم كذا** فان قيل ان المراد بالقرأة ارادة القرأة كما في قوله تعالى اذا قرئت القرآن فاستعذ بالله من الشيطن الرجيم والارادة مستقيمه في جميع العمر فلا حاجة الى التاويل بايام الاسبوع او الشهر **قلنا** ان القرأة ههنا القرأة بالفعل لا الارادة بها فمس الحاجة الى التاويل فيكون المعنى اوقعت القرأة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم بهذا الكلام جميع ايام الدنيا بل يريد ايام الاسبوع او الشهر او السنة **فان قيل** كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور كما في ضربني الا زيد كذلك لا يستقيم المعنى

على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا فى بعض الصور نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط استقامة المعنى فى غير الموجب ايضا ويقول هواى المفرغ يجئ فى الموجب وغير الموجب عند استقامة المعنى قلنا الاعتبار للغالب والغالب فى غير الموجب استقامة المعنى وفى الموجب عدم استقامة المعنى فلوجه غلبة استقامة المعنى فى غير الموجب لم يشترط استقامة المعنى فيه وانما كان ذلك لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بذلك الافراد ومخالفة فرد منها كثير غالب و اشتراك جميع افراد الجنس فى تعلق الفعل بها ومخالفة فرد منها قليل نادر فانقيل كما يصح قرئت الا يوم كذا اذا كان المراد بكل يوم ايام الاسبوع او الشهر او السنة ينبغى ان يصح ضربنى الا زيد اذا اريد بكل احد جماعة مخصوصة بواسطة القرائن فلا فرق بين المثالين فى انهما جائزان مع القرينة وغير جائزين بدونها قلنا لا فرق بين المثالين فى القرينة المعنوية بخصوص المستثنى منه وهو تعذر اجتماع الضاربين على ضرب شخص واحد فى قولك ضربنى الا زيد وتعذر ايقاع القرأة فى جميع ايام الدنيا لعدم وجوده فى جميع ايام الدنيا لكن هذه القرينة تفهم من نفس تركيب قرئت الا يوم كذا لان المتكلم لا يريد جميع ايام الدنيا لعدم وجوده فيها وكذا لا يريد ايام عمره بقرينة فعل ماض وهو قرئت فخرج الحال والاستقبال وخرج فى الماضى زمان الطفولية لعدم قابلية القرأة فيه فبقى من كل يوم زمان بعد البلوغ الى وقت التكلم ولهذا الزمان اجزاء الاسبوع والشهر والسنة فيصرف المستثنى منه العام الى ذلك الاجزاء المعينة لتصحيح الكلام ولم يوجد قرينة الخصوص بجماعة دون جماعة فى تركيب ضربنى الا زيد لفظا حتى يصرف المستثنى منه العام وهو كل احد الى ذلك الجماعة الخاص بل تفهم من خارجى وهو سوال السائل كما اذا قيل من ضربك من هذا القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالفرق بين المثالين بظهور القرينة لا بنفس القرينة وظهورها قرئت الا يوم كذا لانه مفهوم من تركيبه وليس ظهور القرينة فى ضربنى الا زيد لانه مفهوم من امر خارجى وهو سوال السائل فانقيل ضربنى الا زيد ايضا جائز عند وجود القرينة بالسوال فلم خص الاستثناء بقرئت ولم يعم الموجب عند استقامة المعنى

قلنا ان الغالب عدم وجدان القرينة الظاهرة فى الموجب غير قرئت فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم راى من اجل ان المفرغ لايكون فى الموجب الا عند استقامة المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ صورته وانكان غير موجب لكنه فى المعنى موجب اذ معناه ثبت زيد على جميع الصفات دائما الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى اذ بعض صفاته مناقض لبعض آخر كالجود والبخل والعلم والجهل والقيام والقعود والنوم واليقظه فلا يجتمعان فكيف يُؤَبَّدُ وانما كان معناه ثبت زيد على جميع الصفات دائما اذ فى معنى زال نفى واذا دخل عليه حرف النفى افاد الثبوت على الدوام اما نفس الثبوت لان نفى زال قد نفى بحرف النفى فلو لم يفد الثبوت يلزم ارتفاع النقيضين وهو باطل كما بطل اجتماع النقيضين واما الثبوت على الدوام فانه لو افاد نفس الثبوت فلا تجئ فائدة فى نفى النفى اذ الافعال الثبوتية كثيرة غيرها مثل كان واعترض الشارح الرضى يمكن ان يحمل الصفات على الصفات التى يمكن اجتماعها فى شخص واحد ثم يستثنى من جملتها العلم او يحمل على جميع الصفات ممكن الاجتماع او غير ممكن الاجتماع مبالغة فى نفى صفة العلم كانه يحصل فيه الصفات المتناقضة لكنه البعد عن صفة العلم وعلى هذين التاويلين يندرج هذا التركيب فى صورة استقامة المعنى فلم حكم المص بعدم جواز هذا التركيب قلنا مراد المص بعدم الجواز بغير التاويل واما مع التاويل فيرجع جميع مواد الايجابية الى صورة استقامة المعنى فلا فائدة فى اشتراط غير الموجب كما يؤل فى ضربنى الا زيد كل من يتصور منه الضرب فيصرف كل احد اليه او يراد غلوا المجتمعين وكثرتهم على ضربك من كل احد فانقلت قد تقرر فيما سبق ان المستثنى منه اذا كان مذكورا فى كلام غير موجب ففيه جواز جواز النصب واختيار البدل فهذا منقوض بمثل ما جائنى من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو ما زيد شيئا الا شيئا لايعبأ به ففى هذه الامثلة المستثنى منه مذكور فى غير الموجب مع انه لا يختار فيها البدل اذ لو كان اختيار البدل فيها لكان المستثنى مجرورا فى المثال الاول ومنصوبا فى الثانى والثالث مع انه مرفوع فى الكل فاجاب المصنف بقوله واذا تعذر البدل على اللفظ فانقيل

كلمة على لا تقع صلة التعذر بل صلة الباء **قلنا** الجار والمجرور متعلقان بالحمل المحذوف اى من حيث حمله على اللفظ اى على لفظ المستثنى منه **فعلى الموضع فانقيل** الجار والمجرور لايقع جزاء **قلنا** انهما متعلقان بيحمل المقدر اى يحمل على الموضع اى محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان **مثل ما جائنى من احد الازيد** فزيد بدل مرفوع محمول على محل احد وهو الرفع بالفاعلية لامجرور محمول على لفظ احد **ومثل لا احد فيها** اى فى الدار **الا عمرو** فعمرو مرفوع بدل محمول على محل احد لا منصوب محمول على لفظ احد **ومثل ما زيد شيئا الا شيئ لا يعبأ به** اى لايعتد به فشئ مرفوع بدل محمول على محل شئ لا منصوب محمول على لفظ شيئا **فانقيل** ما الفائدة فى ذكر لايعبأ به والمقصود بالمثال ما زيد شيئا الا شئ فقط **قلنا** ليس فى كثير من نسخ الكافية قوله لايعبأ به فلايرد الاعتراض على هذه النسخ ويرد على ما هو فيه فهو صفت الشئ المستثنى ووصف به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه بل يلزم استثناء الخاص من العام **فانقيل** لاحاجة له فى دفع استثناء الشئ من نفسه الى صفته بقوله لايعبأ به بل يمكن ان يجعل المستثنى بشئ منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشئية اولا وخص المستثنى بشئ لايزيد عليه صفة غير اطلاق الشئية فيكون استثناء الخاص من العام مع الاختصار **قلنا** هذه التصانيف بالنسبة الى المبتدئين وفهمهم لا يذهب الى هذه التوجيهات المثاره بغير قرينة لفظية وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاول **لان من** الاستغراقية **لا تزاد** اتفاقا **بعد الاثبات** سواء كان موجبا فى الاصل اوكان منفيا ثم صار موجبا بسبب دخول الالان من التاكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل من اللفظ وقيل ماجائنى من احد الا زيد الجر لكان فى قوة قولنا جائنى من زيد فتلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز واما تعذر البدل فى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب **فانقيل** ينبغى ان يبنى بالفتح كالمتبوع لانه مبنى بالفتح لان اسم لا لنفى الجنس اذا كان نكرة غير مضافة بلا فاصلة مبنى بالفتحة **قلنا** ان عمرا بالنصب بدل عن محل احد لان تابع المبنى تابع للمحل

ومحله النصب لان لا عامل النصب لكنه متضمن لمن الاستغراقية والاسم المتضمن لمعنى الحرف مبنى أو نقول ان فتحة احد مشابهة للنصب لانه يجئ عارضا بعد دخول لا كما ان النصب يجئ عارضا بالعامل فكانها نصب والاسم منصوب وبدل المنصوب منصوب فاذا كان عمرا بدلا من اللفظ والبدل فى حكم تكرير المعلول ليعمل فى البدل بهذا العمل فلا بد من تقدير لا وكذا فى قوله ما زيد شيئا المستثنى لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما لتعمل فيه والحال ان ما ولا لا تقدران لا حقيقة على مذهب من قال لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخول العامل على المبدل منه واعتبرت سراية حكمه اليه فانه فى قوة التقدير عاملتين حال من ضمير لا تقدران فى المستثنى المحمول على البدل بعده اى صار الكلام مثبتا لا تتقاضى النفى بالا لانهما عملتا للنفى اذ لا عملت لمشابهة أنّ لفظا فى فتح الاول ومعنى لان ان للتاكيد الاثبات ولا لنفى الجنس لتاكيد النفى فحمل النقيض بالنقيض فى العمل وكلمة ما عملت لمشابهته ليس فى النفى والدخول على المبتدأ والخبر وقد انتقض النفى بالا فلما تعذر البدل على اللفظ حمل على المحل عملا بالوجه المختار على قدر الامكان فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ مرفوع محمول على محل شيئا وهو الرفع بالحرية فان قلت لاحد فى هذا المثال لفظه وهو البناء على الفتح فلما تعذر البدل على اللفظ بقى له محلان محل قريب وهو النصب بكلمة لا وانما كان قريبا لحصوله بعد دخول كلمة لا فيكون قريبا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء وانما كان بعيدا لحصول الرفع قبل دخول كلمة لا فلما اعتبروا الحمل على محل بعيد لا قريب قلت ان محله القريب انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفى وقد انتقض النفى بالا واما محله البعيد لا دخل لعمل لا فيه بل هو مرفوع بالعامل المعنوى بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا جواب سوال ان نفى ليس منتقضة بالا مع ان المستثنى محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المص لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفى فالنفى وان انتقضت بالا لكن فعليتها باق كما قال المص فلا اثر لنقض معنى النفى فى عملها لبقاء الامر العاملة هى اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر

و هو الفعلية **فان قلت** ان النفي والفعلية كلاهما مدلولان لكلمة ليس فكيف ينتفي احد المدلولين وهو النفي ويبقى الآخر وهو الفعلية مع ان كلواحد منهما غير منفك عن الآخر **قلنا** هذا التركيب مأول بقوله ما كان زيد شيئا الاشياء فانتقض النفي الحاصل من ما وبقي فعلية المعبر بكلمة كان **ومن ثم** اى ومن اجل القاعدة المذكورة ان عمل ليس للفعلية و عمل ما ولا للنفي **جاز ليس زيد الا قائما** باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها **و امتنع ما زيد الا قائما** باعمال ما في قائما لان عمل ما للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى **مخفوض فان قيل** ان الخفض هو الجر الذي بالحركة فلا يتناول الجر الذي بالحرف نحو جائني القوم غير الزيدين **قلنا** ان المذكر خاصا وهو الخفض واراد العام وهو الجر فيكون المعنى والمستثنى مجرور **بعد غير و سوى** بالقصر مع الضم السين او كسرها **و سواء** بكسر السين او فتحها مع المد وانما كان المستثنى بعد الكلمات مجرورا لكون المستثنى بعدها مضاف اليه واعرابه الجر **و بعد حاشا في الاكثر** لكونها حرف جر و عمله الجر وانما قال في الاكثر لان بعض النحويين اجاز النصب بها على انها فعل متعد فاعله ضمير راجع الى الله تعالى وما بعده مفعوله فيكون منصوبا لا يقال على هذا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الله تعالى يعلم من معنى حاشا اذ معنى حاشا تبرية المستثنى و تنزيهه عن فعل سوء منسوب الى المستثنى منه اذ المستثنى منه لحاشا يكون دائما منسوبا اليه لفعل سوء والمستثنى برى عن ذلك الفعل والتبرية من الفعل السوء لا يقدر عليه احد الا الله بدليل قوله تعالى و ما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي وقوله تعالى لا حول ولا قوة الا بالله والفعل والفاعل والمفعول جملة فعلية حال عن المفعول مثل ضرب القوم عمرا اذا كان ضرب عمر ظلما بغير حق حاشا زيدا اى برّأه الله تعالى عن ضرب عمرو الذي هو الظلم والعائد في الحال وضع المظهر موضع المضمر في صلة حاشا وهي عن ضرب عمرو موضع عن ضربه **و اعراب غير فيه** اى في باب الاستثناء واما في الصفة فاعرابه باعراب موصوفه **كاعراب المستثنى بالا على التفصيل** المذكور في المستثنى بالا لانه لما انجر به المستثنى انتقل اعرابه الى غير الذي هو الجزء الفارغ عن الاعراب كما

نقل اعراب المضاف اليه الى المضاف فى عبد الله فالرفع والنصب والجر تجرى بالعبد منقولة عن الله لانه آخر الكلمة حال العلمية والباعث بالنقل مشغولية با لجر فى حال الاضافة والاعلام المنقولة عن المركبات تبقى باعراب السابق حال التركيب التفصيل هكذا جائنى القوم غير زيد بالنصب لانه يوجب وما جائنى القوم غير حمار بالنصب لانه منقطع وجائنى غير زيد زيد بالنصب لتقدمه وما جائنى القوم غيرُ غيرَ زيد بالوجهين وما جائنى غير زيد وما رئيت غيرَ زيد وما مررت بغير زيد **وغير** اى كلمة غير فى الاصل **صفة** لصدق تعريف الصفة عليها لانها دالة على ذات مبهمة قائم معنى المغائرة بها فالاصل والاكثر فى استعمالها ان تقع صفة فى التركيب كما تقول جائنى رجل غير زيد ولما كان استعمالها فى الصفة اصل واكثر وهو يقتضى استعمالها فى المعنى الآخر ايضا فقال **حملت على الا** مصدرة تلك الجملة لكن اث استعملت مثلها فى الاستثناء على خلاف الاصل ولما كان بين المحمول والمحمول عليه علاقة فقال الشارح لاشتراك كل منهما فى مغائرة ما بعدها لما قبلها **كما حملت الا عليها** اى استعملت الامكان غير **فى الصفة** فاستعمال غير بمعنى الاغير مشروط بالشرط واستعمال الا بمعنى غير مشروط بالشروط الثلاثة لكن شرطيتها فى غالب المواد واكثر المواد لا فى جميع المواد لكن لا تحمل الا عليها فى الصفة غالبا **الا اذا كانت الا تابعة** فانقيل التوابع من الاسماء معربة باعراب المتبوع والاحرف لايقبل الاعراب فكيف تكون تابعة **قلنا** المراد من التابع لازمه وهو البعدية اذ تابعة بمعنى واقعة واللام بمعنى البعد كما فى قوله تعالى لدلوك الشمس اى بعد دلوك الشمس **لجمع** فانقيل ان الا فى جائنى القوم الا زيد وجائنى رهط الا زيد وجائنى رجلان الا زيد فالا فى هذه الامثلة بمعنى غير وليست واقعة بعد جمع **قلنا** المراد بالجمع المتعدد افراده فدخل فيه الجمع واسم الجمع والمثنى فالمعنى واقعة بعد المتعدد الذى لايتقين بدخول ما بعد الا فيه ولا بخروج ما بعد الا منه وانما اشترط وقوعها بعد متعدد لكونها بمعنى غير ليوافق حال الا صفة حال الاستثنائية فى وقوعها بعد المتعدد فالمستثنى منه متعدد فوجب ان يكون موصوف الا ايضا متعدد مذكور فلا يقدر موصوفها اذ كون الا بمعنى غير صفة خلاف الاصل فلا يذهب الذهن الى كون

موصوفها مقدرا كما يقدر موصوف غير لكونها صفة فلو قدر موصوفها يذهب الذهن الى كونها صفة والى كون الموصوف مقدرا منكورا اى منكر تفسير غير المشهور . . . . بالمشهور صفة لجمع لان التعدد لو كان واحدا من المعارف الخمسة فما بعد الا اما داخلا فيه يقينا فيكون متصلا و اما خارجا منه فيكون منقطعا فلا يحمل على الا بمعنى غير وانكان التعدد و اللام ان كان اللام جنسيا او استغراقيا فيتناول ما بعد الا فيكون متصلا و انكان اللام للعهد الخارجي فما يشار باللام الى جماعة لم يكن زيد فردا منهم فلا يتعذر المنقطع وان اشير الى جماعة يكون زيد فردا منهم فلا يتعذر المتصل غير محصور لمّا يعرف الاشياء باضدادها فقال الشارح المحصور على نوعين جنس مستغرق لافراده وهو النكرة فى حيز النفى او النكرة الواقعة بعد كل نحو ما جائنى رجل او رجال الا زيد وكل رجل جائنى الا زيد و انما يقال له المحصور لانحصار جميع الافراد فيه او بعض من الجنس معلوم عدده نحو له علىّ عشرة او عشرون الا درهما او واحد و انما اشترط المتعدد غير محصور لانه انكان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء المتصل فلا تكون الا بمعنى غير لان الشرط لحمل الا بمعنى غير تعذر قسمى المستثنى فانقيل قوله لتعذر الاستثناء جار مجرور يقتضى التعلق و دليل يقتضى المدعى فما هما قلنا انهما مقدران كما قال الشارح و انما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء بالقسمين عند وجود هذه الشرائط كما ستعرف فلما تعذر الاصل وهو الاستثنائية حمل على خلاف الاصل وهو كون الا بمعنى غير لئلا يلزم الغاء الا فانقيل ضابطة المصلا جامعة ولا مانعة اما الاول لخروج جائنى رجال الا واحد او الا رجالا والا حمارا فان رجالا جمع منكور غير محصور ولا يتعذر فى الاولين المتصل وفى الاخير المنقطع و اما الثانى لدخول جائنى مائة رجل الا زيد فان مائة رجل محصور وتعذر الاستثناء فيه لانه لا يعلم ان مائة رجل مائة مع زيد او بغير زيد ففى المتصل الدخول يقينا وفى المنقطع الخروج يقينا فلما تعذرا حمل الا بمعنى غير قلنا ان هذه الضابطة غالبة اكثرية لا كلية يعنى تعذر الاستثناء غالبا يوجد عند وجود هذه الشرائط و اما التعذر و عدم التعذر فى مواد النقص من النوادر فانقيل

ينبغى ان يقيد المصنف هذه الضابطة بقيد غالبا كما قيد الشارح قلنا ان كون الا بمعنى غير عند عدم هذه الشرائط نادرا فلم يلتفت المصنف الى هذه النادر ولم يقيد بقيد غالبا نحو لوكان فيهما فكلمة فى بمعنى اللام لئلا يلزم ظرفية السماء والارض لله تعالى المنزه عن الظرف اى لوكان مالكا لهما آلهة والجمع محمول بمعنى المتعدد فيتناول النفى المستفاد من لو للالهين ايضا فلا يرد ان النفى الجمع لا يستلزم التوحيد لجواز الالهين فيهما الا الله اى غير الله لفسدتا لما كان الفساد يستعمل فى الاعراض كما يقال لفسد الصلوة والصوم والارض والسماء من الذوات فكيف يصح نسبة الفساد اليهما فلذا عبر الشارح عن الفساد بقوله لخرجتا عن الانتظام العجيبة لان الفساد لازم مع التعدد كما فى ملوك الارض فالاول فى الآية الكريمة صفة بمعنى غير والشرائط موجودة واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهى آلهة ويتعذر الاستثناء بالقسمين لعدم دخول الله فى آلهة باليقين وعدم خروجه منها باليقين وشرط صحة الاستثناء المتصل الدخول باليقين وفى المنقطع الخروج باليقين وفى الآية مانع آخر عن حمل الا بمعنى الاستثناء لانه لوكان للاستثناء لصار المعنى لوكان فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا فيوهم من هذا المعنى ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله فلا يثبت التوحيد فان قيل هذا الوهم جار فى غير ايضا لان المعنى لوكان فيهما آلهة غير الله فيوهم من هذا المعنى ان فيهما آلهة غير مغائر من الله نعوذ بالله قلنا لا يجرى هذا الوهم فى هذا المعنى لان المغائرة لازم والتعدد ملزوم فلما انتفى اللازم وهو المغائرة انتفى الملزوم فالحاصل ان كلمة لو شرطية تقتضى الشرط والجزاء فقوله كان فيهما آلهة شرط وقوله لفسدتا جزائه والجزاء لازم للشرط وجودا وعدما وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم فالفساد لازم مع التعدد والفساد منفى حسا فعلم منه نفى التعدد ايضا فان قلت لما تعذر الاستثناء فليحمل على البدل فتعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة قلت لا يحمل على البدل لانه غير الموجب فقط وايضا البدل لا يكون الا فى تركيب يجوز فيه الاستثناء وهذا منقوض بكلمة التوحيد ففيه تعين البدل ولا يجوز فيه الاستثناء كما قاله عصام الدين وضعف حمل الا على غير فى غيره اى غير الجمع المنكور غير المحصور

لصحۃ الاستثناء الذی ھو معنی اصلی لکلمۃ الا ومعنی غیر منہ خلاف الاصل والصیر الی خلاف عند تعذر الاصل والغرض من قولہ وضعف رد علی سیبویہ فانہ یجوز وقوع الا صفۃ مع صحت وضعف حمل الا علی غیر ھذا رد علی سیبویہ فانہ یجوز وقوع الا صفۃ مع صحۃ الاستثنائیۃ کما فی قولک ما اتانی احد الا زید جاز ان یکون الا بمعنی غیر مع انہ یجوز المتصل وتمسک فی ھذا الجواز بقول الشاعر ؎ کل اخ مفارقہ اخوہ ؎ لعمر ابیک الا الفرقدان فالفرقدان صفۃ لکل اخ لا استثناء منہ بغیر الشرائط والکان استثناء یجب فیھا النصب لانہ فی کلام موجب وحمل المصنف ذلک علی الشذوذ وقال لا یصح الاستدلال بھذا الشعر لانہ فیہ شذوذین اخرین وصف کل والمشھور وصف المضاف الیہ لکل لانہ المقصود والکل غیر مقصود اورد لاحاطۃ افراد المضاف الیہ والفصل بالخبر بین الموصف والصفۃ ولم یتعرض الشارح الی الفصل بالجملۃ القسمیۃ بین الموصوف والصفۃ لانہ تابع للخبر لانھا لتاکید الخبر وکذلک الخلاف فی کلمۃ التوحید فکلمۃ الا فیھا بمعنی غیر صفۃ محمول علی محل اِلٰہَ وھو الرفع لکن صورۃ الاحرف غیر قابل للرفع فنقل الی المدخول ھذا عند سیبویہ و عند المصنف ما بعد الا فیھا مستثنی لصحۃ الاستثناء لانہ وقع بعد الجنس المستغرق الشامل لما بعد اِلّا لان النکرۃ فی حیز النفی شاملۃ لجمیع افرادھا لکن المستثنی اذا وقع فی کلام غیر موجب بعد الا والمستثنی منہ مذکور جاز الاستثناء واختار البدل لکنہ تعذر البدل من لفظ اِلٰہٍ وایضا من محلہ القریب اذا جعل منصوبا لان البدل فی حکم تکریر العامل فیکون التقدیر لا الٰہ اِلّا اللّٰہُ فیلزم نفی الاِلٰہ الحق وھو کفر وایضا کلمۃ لا لا تعمل بعد انتقاض نفیہ بالا لانہ یعمل للنفی وقد انتقض النفی بالا فیحمل علی محلہ البعید وھو الرفع علی الابتدائیۃ وتعین البدل من محلہ البعید فی کلمۃ التوحید ولا یجوز فیھا النصب علی الاستثناء لانہ لا یعلم انہ منصوب علی الاستثناء او علی البدل من اللفظ او من المحل القریب وعامل لفظ اِلٰہ ومحلہ القریب کلمۃ لا فتعید کلمۃ لا فی لفظ اللہ فینتفی الحق نعوذ باللہ فتعین الرفع علی البدل من محلہ البعید لَا اِلٰہَ اِلَّا اللّٰہُ مُحَمَّدٌ رَّسُوْلُ اللّٰہِ فَانقیل المنفی بلا لا یخلوا اما الٰہ الحق او الباطل فعلی الاول یلزم استثناء الشئ من نفسہ لاتحاد المصداق بین الٰہ واللہ وعلی الثانی

لا يصح الحكم بالنفي لوجود الآلهة الباطلة الكثيرة قلنا انا نختار الشق الاول ولا يلزم استثناء الشئ من نفسه لان الله اعم من الله بحسب المفهوم لنكارته والله علم لذات الله تعالى خاص به وانكان فى الخارج متحدين والعموم بحسب المفهوم كافٍ لصحة الاستثناء كما قال عبيدى احرار الا زيدا و عمرا و خالدا ولم يكن لهذا القائل عبد غيرها فصح الاستثناء حيث لم يعتق احد منهم ولم يكن رجوعا من الاقرار لان عبيدا اعم بحسب المفهوم لانه جمع يطلق على الثلاثة وما فوقها غير منحصر فيها وانكان منحصرا فيها فى الوجود **واعراب سوى و سواء النصب على الظرف** فالجار والمجرور باعتبار المتعلق وهو بناء فى محل النصب على انه مفعول له لقوله النصب **فانقيل** المفعول له علة والعلة من الاعراض والظرف زمان او مكان وهما من الذوات فلا يصح كون الظرف مفعولا له **قلنا** ان الظرف مؤول بالظرفية والالف واللام فيه عوض عن حذف المضاف اليه فيكون التقدير بناء على ظرفيتهما وانما نصبا على الظرفية لانهما يعبران عنهما بالمكان كقولك جائنى القوم سوى و سواء زيد اى مكان زيد **فانقيل** فعلى هذا لا يكون من ادوات الاستثناء بل بمعنى المكان فيكون مفعولا فيه لا الاستثناء **قلنا** ليس المراد بالمكان المكان الحقيقى بل بمعنى البدل والبدل بمعنى الانعدام فيكون معنى قولك جائنى القوم سوى زيد اى مكان زيد ومكان زيد بمعنى بدل زيد وبدل زيد بمعنى انعدام زيد اى انعدم زيد عن المجئ فيكونان لازم الظرفية **على الاصح** وهو مذهب سيبويه والبصريون لان سوى فى الاصل صفة للفظ مكان كما قال الله تعالى مكان سويا اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه المكان مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان فى افادة معنى البدل كما تقول انت لى مكان زيد اى بدل زيد لان البدل كائن مكان المبدل منه استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جائنى القوم سوى زيد افاد ان زيدا لم ياتك ثم جرد عن معنى البدل واستعمل لمطلق الاستثناء فسوى الظرف بحسب الاصل و غير ظرف بحسب المعنى المراد وهو الاستثناء فالبصريون نظروا الى معناه الاصلى وهو المكان فيكون منصوبا على الاصل والكوفيون نظروا الى المراد وهو الاستثناء فجعلوه

كغير و مستمسكهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فان سوّى فيه وقع فاعل لم يبق فيكون مرفوعاً و عند البصريين منصوب على الاصل وان وقع بمعنى الاستثناء او بمعنى الفاعل لانه يجوز اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوباً جرياً على الحالية الاصلية كما فى تقطع بنصب البين وان وقع فاعلا لتقطع خبر كان واخواتها اى اشباهها فى عدم اتمام معناها بالمرفوع بغير المنصوب وهى الافعال الناقصة الباقية هو المسند اى الشئ المسند بعد دخولها اى بعد دخول كان او احد اخواتها فانقيل التعريف غير مانع عن دخول غير الخبر فيه كقائم ويضرب فى كان زيد ابوه قائم وكان زيد يضرب ابوه فانهما مسند ان بعد دخول كان وليسا بخبر كان لان الخبر هو مجموع الجملة فاجاب بعض الشارحين ان المراد بالمسند المسند الى اسمائها فخرجا لانهما ليسا بمسندين الى اسم كان بل قائم مسند الى المبتداء و يضرب مسند الى الفاعل وهذا الجواب ضعيف لان قوله بعد دخولها لاخراج المسندات الباقية فاذا اريد بالمسند المسند الى اسمائها فيخرج المسندات الباقية لانها مسندة الى اسمائها لا الى اسم كان فذكر قوله بعد دخولها مستدرك فلما كانا ضعيفين اجاب الشارح بجوابين الاول ان المراد بالدخول وارودها للعمل فى الاسم و الخبر و عمل كان فى مجموع الجملة لا فى قائم و يضرب فمجموع الجملة خبر لعل كان فيها وخرج قائم و يضرب لعدم عمل كان فيهما و الثانى ان المراد بالاسناد الاسناد الجديد بعد دخول كان وتجديد الاسناد حاصل لمجموع الجملة واما يضرب وقائم باقيين على الاسناد السابق لان العوامل اللفظية اذا دخلت على المبتداء والخبر تزيل الامور الاربعة العامل السابق والاسناد السابق والاعراب السابق و الاسم السابق وهذه الامور الاربعة زائلة فى الجملة بعد دخول هذه الافعال و باقية فى قائم و يضرب مثل كان زيد قائما فان قائما خبر كان مسند الى اسم كان بعد دخول كان و امره اى امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتداء فى اقسامه وهى المفرد والجملة والنكرة والمعرفة و احكامه وهى التعدد والواحد والمثبت والمحذوف وشرائطه وهى ان خبرها اذا كانت جملة لابد فيها من

عائد وقد يحذف ولكنه يتقدم حال كون الخبر معرفة على الاسم سواء كان الخبر معرفة حقيقة اوحكما كالنكرة المخصصة ولا يتقدم الخبر المعرفة على المبتدأ لان اختلاف الاعراب فى خبر كان يصلح دفع الالتباس بين الاسم والخبر و اتحاد الاعراب فى المبتداء والخبر موجب للالتباس بين المبتدأ والخبر فانقيل القاعدة منقوضة بقولهم كان الفتى هذا حيث لا يجوز تقديم الخبر فى مثل هذا التركيب قلنا جواز تقديم الخبر فيما اذا كان الاعراب فى الاسم والخبر او فى احدهما لفظيا واذا كان الاعراب فيهما منتفيا فلا يجوز تقديم الخبر على الاسم للبس وقد يحذف عامله اى عامل خبر كان وهو نفس كان لانه لا يجوز الحذف من هذه الافعال غير كان لان كان كثير الاستعمال فيسبق الذهن الى كونه محذوفا فالشهرة قرينة الحذف فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة واول الشارح التركيب المذكور بالصورة لا بالتركيب للمطابقة بين الراجع والمرجع وهى ان يجئ بعد ان الشرطية اسم ثم فاء ثم اسم فتناول المذكور وغيره كان راكبا فراكب وان ماشيا فماش اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى اما نصب الاول على انه خبر كان المحذوف واما رفع الثانى على انه خبر مبتداء محذوف فتقديره ان كان عملهم خيرا فجزائهم خير ونصبهما على ان خيرا فى الموضعين خبر لكان المحذوف فيكون التقدير انكان عملهم خير وكان جزائهم خيرا و رفعهما اما رفع الاول لانه اسم لكان المحذوف واما رفع الثانى فانه خبر مبتداء محذوف فالتقدير ان كان فى عملهم خير فجزائهم خير ورفع الاول و نصب الثانى اما رفع الاول لانه اسم كان اما نصب الثانى لانه خبر كان فيكون التقدير انكان فى عملهم خير فكان جزائهم خيرا و قوة الوجوه وضعفها باعتبار قلة الحذف وكثرته فيكون الاول اقوى الوجوه لان المحذوفات فيه قليلة لانها ثلثة ويكون الرابع اضعف الوجوه اذا المحذوفات فيه خمسة كان والجار والمجرور فى جانب الشرط وكان واسمه فى جانب الجزاء والثانى والثالث متوسطتان لان المحذوفات فيهما اربعة ويجب الحذف اى حذف عامل الخبر وهو كان فقط

فی مثل اما انت منطلقا انطلقت ای لان کنت ان کان امّا بفتح الهمزة فیکون تقدیره لان کنت علة متقدمة وانطلقت معلول مؤخر وان کان إما بکسر الهمزة فیکون الترکیب المذکور شرطا وجزاء فاصل امّا بفتح الهمزة لِأنْ کُنْتَ حذفت اللام حذفا قیاسیا لان حذف حرف الجر مِنْ أنْ وأنّ قیاسی ثم حذف لفظ کان اختصارا وانقلب الضمیر المتصل بالمنفصل لعدم مایتصل به وزیدت بعد ان لفظه ما یوضع کان عوضا عنه وخص زیادة ما لیکون وسیلة للادغام وغیر ما لا یصلح للادغام وادغمت النون فی المیم والبقی الخبر منصوبا علی حاله فصار اما ان کنت منطلقا انطلقت واصل إمّا بکسر الهمزة ان کنت منطلقا ان طلقت فیعمل به ما عمل بالاول بغیر حذف اللام فیه واقتصر المص علی فتح الهمزة لانه اشهر واکثر اسم ان اخواتها هو الاسم المسند الیه بعد دخولها ای بعد دخول احدها مثل ان زیدا قائم فان قیل هذا التعریف غیر مانع عن دخول غیر الاسم فیها کابوة فی ان زیدا ابوه قائم فان ابوه مسند الیه بعد دخول ان ولیس اسم ان بل جزاء الجملة الواقعة خبرا قلنا المراد بالمسند الیه المسند الیه الجدید بعد دخول ان وهو زید واما ابوه فباق علی الاسناد السابق ولم یجد دکونه مسندا الیه القائم بعد دخول ان او نقول ان المراد بالدخول عمل ان واخواتها فی الاسم والخبر وعمل ان موجود فی زید او مجموع جملة ابوه قائم لا فی ابوه فقط المنصوب بلا التی لنفی الجنس فقوله لا موصوفة والموصول مع الصلة المحذوفة صفة لا والتقدیر التی استعملوها فی محاوراتهم وقوله لنفی الجنس باعتبار المتعلق وهو الکائنة صفة ثانیة فان قیل ینقض بلا رجل قائم فان لا لنفی القیام لا لنفی ذات الرجل قلنا العبارة بحذف المضاف ای لنفی صفة الجنس ولم یقل هکذا لان الغالب فی خبر لا لنفی الجنس الفعل العام ای لا رجل موجود ثم توجه النفی الی الموجود و نفی وجود الرجل مستلزم لنفی ذات الرجل ولذا قال المص لنفی الجنس واعلم ان اسم لا علی ثمانیة اوجه وجه الحصر ان اسمه اما مفرد او مضاف وکل واحد منهما اما نکرة او معرفة

وکل واحد منهما اما موصول او مفصول فمثال المفرد النکرة الموصولة لا احد فی

الدار ومثال المفرد النكرة المفصولة لا فى الدار رجل ولا امرءة ومثال المفرد المعرفة الموصولة لازيد فى الدار ولاعمرو ومثال المفرد المعرفة المفصولة لا فى الدار زيد ولا عمرو ومثال المضاف المعرفة الموصولة لا غلام زيد ولا عمرو ومثال المعرفة المفصولة لا فيها غلام زيد ولا عمرو ومثال المضاف النكرة المفصولة لا فيها غلام رجل ولا امرأة ومثال المضاف النكرة الموصولة لا غلام رجل ظريف فيها فالاول مبنى على الفتح والثانى منصوب والصور الستة الباقية بينهما مرفوعة مكررة لا غير ولم يقل اسم لا الا كل من المنصوبات ولا اكثر من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة بان يكون كله من المنصوبات ولا مجازا بان يكون اكثره من المنصوبات كالمستثنى بل المنصوب منه اقل من ماعداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بلا واو واما غيره من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات مجازا اعطاء للاكثر حكم الكل فانقيل ينبغى ان يقول المصنف اسم لا اذا اسم لا ما هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو المبنى بالفتح واما ما هو مرفوع فليس اسمها لعدم عملها فيه قلنا ان المبنى بالفتح ليس منصوبا محلا عند سيبويه بل هو مرفوع على الابتدائية فلا يكون كله من المنصوبات فلا بد من التعبير بالمنصوب بلا وانما لم يكن منصوبا عند سيبويه ما هو المبنى بالفتح لان انتصابه مشروط بشروط وشرط الاضافة منتفى فى المبنى على الفتح هو المسند اليه بعد دخولها وخرج مثل ابوه فى غلام رجل ابوه قائم لعدم عمل لا فيه بل عمل فى الجملة والمراد بالدخول العمل او لكونه مسند اليه سابق على دخول لا لا انه مسند اليه بعد دخول لا فانقيل المقصود تعريف اسم لا وقد حصل بقوله هو المسند اليه بعد دخول لا فاشتغاله بقوله يليها الخ اشتغال بما لا يعنى قلنا مقصود المصنف تعريف المنصوب بلا لا تعريف اسم لا مطلقا وتعريف المنصوب بلا لا يحصل بذلك المذكور بغير ضم شروط ثلثة الاول قوله يليها وشرط الولى لان لا ضعيف العمل لا يعمل مع وجود الفاصل فانقيل الايلاء من الامور الاضافية ولو بعشر مراتب فينبغى ان يكون غلاما فى لا فى الدار غلام رجل ولا امرءة منصوبا بالوجود شرط النصب وهو الايلاء بمعنى البعدية مع انه مرفوع

قلنا المراد بالابلاء وقوع المسند اليه بلا فاصلة والثانى نكرة وشرطت لان لا لا يعمل فى المعارف لانها وضعت لنفى الجنس ويعمل فى الجنس ويدخل فى الجنس مضافا اومشبها به اى والشرط الثالث ان يكون اسم لا مضافا او مشبها به وهو الاسم الذى لايتم معناه بغير انضمام شئ كان من متعلقاته وانما اشترط كونه كذلك للنصب لان اسم لا اذا كان نكرة يكون متضمنا لمعنى من مفردا كان او مضافا لان اصل لا رجل فى الدار ولا غلام رجل فى الدار لامن رجل ولا من غلام رجل ثم حذف من تخفيفا مع بقاء معنى من وهو تاكيد استغراق النفى لجميع افراد الجنس والمتضمن لمعنى الحرف مبنى كخمسة عشر فبنى المفرد ونُصِبَ المضاف لان الاضافة من خواص الاسم تقوى جهة الاسمية وتضعف اقتضاء معنى الحرف والاصل فى الاسماء الاعراب وقوله يليها نكرة مضافا او مشبها به وهذه احوال اربعة مترادفة من ضمير اليه وهى التى تكون احوالا متعددة من ذى الحال الواحد وسميت بالمترادفة لان الترادف هو الركوب خلف الآخر وما بعد الاول ايضا ثابت لذى الحال كالاول فتكون كالراكبين عليه او احوال متداخلة بان الاولى حال من ضمير اليه او من الضمير المجرور فى دخولها او ما بقى من الضمير المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل مثال للمضاف مع الشرطين الاولين للنصب ولا عشرين درهما مثال لا مشبها بالمضاف مع الشرطين الاولين للنصب وانما يكون مشبها به لان معنى عشرين لايتم بغير انضمام المعدود وقوله لك على النسخة المشهورة خبر للمثالين وعلى غير المشهورة خبر للثانى وخبر الاول محذوف تقديره لا غلام رجل ظريف فيها فان كان الفاء لتفصيل الصور السبعة الباقية من الصورة النصب المذكورة مفردا فانقيل ضمير كان راجعا الى المسند اليه فى قوله هو المسند اليه فانقيل ينقض هذه القاعدة بلا حول ولا قوة لان اسم لا فيه مفرد مع انه ليس بمبنى بل جاز فيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمفرد مفرد غير مكرر بقرينة ذكره فيما بعد مخالفا عنه والمصنف اذا ذكر قاعدة كلية ثم ذكر بعض افراد القاعدة مخالفا عنها فيكون ذكر بعض الافراد بمنزلة الاستثناء عن تلك القاعدة وايضا الخاص اذا قوبل بالعام فالمراد

بالعام ما سوی افراد الخاص فان قیل ینقض بلا زید فی الدار ولا عمرو وبلا فی الدار رجل ولا امرءۃ لان المسند الیہ مفرد فیھما ولیس بمبنی بل مرفوع مکرر قلنا المراد بالمفرد المفرد الذی انتفی فیہ الشرط الاخیر وھو الاضافۃ مع بقاء الشرطین الاولین وھما الولی والنکرۃ وفی مادۃ النقض انتفی الشرطین فھو ای المسند الیہ مبنی علی ما ای الحرف والحرکۃ ینصب ذلک المسند الیہ بہ ای بتلک الحرف والحرکۃ قبل دخول لا علیہ فلا یجتمع المتنافیان فی زمان واحد وھو الفتح فی المفردات نحو لا رجل فی الدار والکسر فی الجمع المؤنث بلا تنوین نحو لا مسلمات فی الدار لا تنوین المقابلۃ مشابھۃ بتنوین التمکن فی الصورۃ وتنوین التمکن ممنوعۃ علیہ فکذا المقابلۃ والیاء فی التثنیۃ والجمع المذکر السالم نحو لا مسلمَیْن ولا مسلمِیْن لک فالمراد بالمفرد مقابل المضاف وشبھہ فالتثنیۃ والجمع داخلان فی المفرد بھذا المعنی وانما بنی اسم لا المفرد لتضمنہ معنی من اذ معنی لا رجل فی الدار لا من رجل فی الدار لانہ جواب لمن یقول ھل من رجل فی الدار والسوال اما حقیقۃ او تقدیرا فحذف من تخفیفا وانما بنی علی ما ینصب بہ لیوافق حالۃ بناء اسم لا حالۃ اعرابہ فان قیل اسم لا اذا کان مضافا ایضا متضمن لمعنی من اذ لا غلام رجل فی قوۃ لا من غلام رجل فلِمَ لم یبن علی الفتح بل ھو منصوب قلنا الاضافۃ من خواص الاسم ترجح جانب الاسمیۃ وتضعف جانب الحرفیۃ والاصل فی الاسماء الاعراب وان کان المسند الیہ بعد دخول لا معرفۃ مفردا کان او مضافا نحو لا زید فی الدار ولا عمرو ولا غلام زید فی الدار ولا غلام عمرو او مفصولا بینہ وبین لا ای المسند الیہ مفصولا نکرۃ کانت او معرفۃ وکلواحد منھما اما مضاف او مفرد فھذہ اربع صور نحو لا فی الدار زید ولا عمرو ولا فی الدار غلام زید ولا غلام عمرو ولا فی الدار رجل ولا امرأۃ ولا فی الدار غلام رجل ولا غلام امرأۃ فکلمۃ او لمانعۃ الخلو عن التعریف والفصل لا لمانعۃ الجمع بینھما وجب الرفع فی جمیع ھذہ الصور الست علی الابتداء اما فی المعرفۃ الغیر المفصولۃ فلامتناع اثر لا لنفی الجنس فی المعرفۃ واما فی المفصول النکرۃ فلان لا ضعیف العمل لا یعمل مع الفصل واما وجوب الرفع فی المعرفۃ

المفصولة مُدَلَّلٌ بالدليلين والتكرير اى تكرير اسم لامطلق لابعينه فلا يرد ان التكرير غير موجود فى المثال لان التكرير عبارة عن ذكر الشئ مرتين فاجاب ان المراد من التكرير تكرير نوعى لا شخصى اما التكرير فى المعرفة ليكون جبيرة عن مافات من الكثرة واما التكرير فى النكرة ليكون الجواب مطابقا للسوال كما قال السائل فى الدار رجل ام امرأة فلما كان السوال مرفوعا مكررا فأُورِدَ الجواب مرفوعا مكررا للمطابقة بين السوال والجواب واما التكرير فى المعرفة المفصولة مدلل بدليلين فانقيل قد تقرر تم ان اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير فينتقض هذه القاعدة بقولهم لا اباحسن فان اباحسن كنية على رضى الله عنه معرفة وليس مرفوعا ولا مكررا فاجاب المصنف و نحو قضية اى هذه قضية ولا اباحسن لها متاول بالنكرة بالوجهين اما بتقدير المثل اى لا مثل ابى حسن لها ثم حذف مثل واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه وهو النصب لان مثلا لتوغله فى الابهام لا يصير معرفة بالاضافة الى المعرفة واما بتاويله بالفيصل بين الحق والباطل فذكر العلم واريد منه الوصف المشهور صاحب العلم به كانه قيل لا فيصل لها اى لا قاطع لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير فاذا يُؤَوَّلُ العلم بالصفة فيكون نكرة بنفسه فيوقع التنوين موقعه وهو النكرة وحَذْفُ اللام دليل على التنكير واذا أُوِّلَ بتقدير المثل فيكون نكرة باعتبار الامر الخارج ونيابة المضاف اليه مقام المضاف النكرة لا باعتبار نفسه وحذف اللام ولحوق التنوين التنكير ظاهر ان العلم صار نكرة بنفسها بارادة الوصف لانه نكرة باعتبار النيابة مقام النكرة فان قلت قد تقرر تم فيما سبق ان اسم لا اذا كان نكرة مفردة بلا فاصلة فمبنى على الفتح فينتقض بقولهم لاحول ولا قوة الا بالله فان اسم لا فى الموضعين فيه كذلك وليس بمبنى بل يجوز فيه خمسة اوجه كما ستذكر فاجاب المص وفى مثل لاحول ولاقوة الا بالله خمسة اوجه وحاصل الجواب وجوب البناء على الفتح فى اسم لا غير مكرر نحو لا رجل فى الدار وفى المكرر خمسة

اوجه فان قلت اضافة المثل الى ما بعدها لكان لاميا فالمراد فى اللامية هو المضاف لا المضاف اليه فينبغى ان يجرى الوجوه الخمسة فى مثل هذا التركيب كما فى قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج لا فى لا حول الخ وانكان الاضافة بمعنى من فالمراد فى البيانية هو المضاف اليه فينبغى ان يجرى الوجوه فى لاحول الخ لا فى الآية الكريمة مع انها تجرى فيها ايضا قلنا ان اضافة مثل الى ما بعدها لامية لكن المراد بمثل قاعدة كلية شاملة للمضاف والمضاف اليه كليهما ويكونان فردين لها فيكون التقدير وفى تركيب كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز فيه خمسة اوجه بحسب اللفظ بان يغاير لفظ كل واحد من الوجوه فلا يرد ان الحصر فى الخمسة غير مستقيم لوجود وجه سادس وهو عكس الخامس بناء على اختلاف توجيههما باعتبار كونهما بمعنى ليس و كونهما ملغات فاجاب الشارح ان خمسة اوجه باعتبار تغاير اللفظ واما بحسب التوجيه تزيد عليها وعكس الخامس باعتبار اللفظ داخل فى الثالث فتحهما اى الاول لاحول ولا قوة الا بالله بناء على ان لا فى الموضعين لنفى الجنس واسم لا لنفى الجنس اذا كان نكرة مفردة بلا فاصل فهو مبنى على الفتح ولا قوة معطوف على لاحول من قبيل عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لاحول ولا قوة موجود الا بالله فان قيل كيف يكون الخبر المفرد خبرا لهما فينبغى ان يقال موجودان و ايضا يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر قلنا ان الاسمين باعتبار المماثلة فى الافراد والتنكير بمنزلة اسم واحد فيقتضيان خبرا واحدا وكلمة لا فى الموضعين باعتبار المماثلة فى كونهما لنفى الجنس بمنزلة عامل واحد فلا يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يجوز العطف على اسم إنّ بالرفع فى المعطوف بغير ذكر الخبر مقدما فى المعطوف عليه ويقال إنّ زيدا وعمرو ذاهبان فيكون ذاهبان خبرا لهما اى للمعطوف عليه وللمعطوف لان إنّ والعامل المعنوى متحدان اثرا فى رفع الخبر فلا يلزم توارد المؤثرين المختلفين على اثر واحد وهو رفع الخبر مع انه لا يجوز كما قال المصنف فيما بعد

قلنا ان مماثلة لا فيما بينهما فى الموضعين كاملة ذاتا و عملا فيكونان بمنزلة عامل واحد ومماثلة ان والعامل المعنوى وانكانت موجودة فى رفع الخبر لكنها ناقصة ذاتا وعملا فلا يكونان بمنزلة عامل واحد فيلزم توارد العاملين المختلفين على معمول واحد وهو الخبر ويجوز فى لاحول ولا قوة عطف الجملة على الجملة بناء على ان الخبر المذكور وهو الا بالله خبر للثانى و للاول محذوف اى لاحول الا بالله بقرينة المذكور والوجه الثانى فتح الاول ونصب الثانى اما فتح الاول لان الاولى لانفى الجنس الخ واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على محله القريب اوعلى لفظه لمشابهة حركة حركة الاعراب ذاتا وانكانا مختلفين صفة من حيث الاعراب والبناء وفى هذا الوجه ايضا يجوز عطف المفرد بالمفرد وعطف الجملة على الجملة بان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والوجه الثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثانى اما فتح الاول فلان لا لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على المحل البعيد للاول وهو الرفع على الابتداء ويجوز فى هذا الوجه ايضا عطف المفرد بالمفرد بان يقدر لهما خبر واحد اوعطف الجملة على الجملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والوجه الرابع رفعهما بكونهما مبتداء لان قول لاحولٌ ولا قوةٌ الا بالله جواب لقولهم الخير الله حولٌ وقوةٌ فلما كان السوال مرفوعا مكررا اوّرد الجواب كذلك ولوجه الخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى على ان تكون لا لنفى الجنس فضعف رفع الاول اذا كان لا بمعنى ليس وان كان رفع الاول للالغاء فهذا التركيب على الوجه الاول وهو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثانى على الوجه الاول وهو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثانى على ان يكون لا لنفى الجنس متعين لعطف الجملة على الجملة اذ لو عطف المفرد على المفرد يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا اذ لا بمعنى ليس يقتضى الخبر منصوبا ولا بمعنى لا لنفى الجنس يقتضى الخبر مرفوعا وكون الشئ الواحد مرفوعا ومنصوبا فى حالة واحدة محال وعلى الوجه الثانى وهو ان يكون لا فى الاول لنفى الجنس ملغاة عن العمل لوجود شرط الالغاء

* فلا ضعف لانه يجوز ان يكون رفع الاول لالغاء عمل لا لانه ينافى بالتكرير لان شرط صحة الغاء لا عن العمل التكرير فقبل ان علة الغاء عمل هو التكرير وفصل الالغاء بالتكرير فقد ان شرط صحة الالغاء والفصل والتعريف شرط وجوب الالغاء فهذا الخ

وهو التكرير وفى الثانى ايضا لنفى الجنس لكن غير ملغاة عن العمل بل هو عاملة
واذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا اى
تاثير لا فى مدخولها اعرابا وبناء فلا يرد ان الاعراب لا يتغير ويتغير الفحة البنائية
اذ العمل يستعمل فى الاعراب فاجاب انه ذكر الخاص واراد منه العام والغرض من
هذه المسئلة امران الاول ان حرف الجر اذا دخل على كلمة لا يتغير تاثير لا نحو وجد
وجدت زيدا هلا مال وكنت بلا مال فوهم الواهم ان الهمزة اذا دخلت على
لا ايضا يتغير العمل فاجاب بقوله واذا دخلت الخ والثانى ان معنى لا لنفى الجنس
النفى واذا دخلت عليها الهمزة يكون معناها التمنى او العرض او الاستفهام وقد ذكر
المصنف فى بحث المستثنى ان لا لنفى الجنس اذا انتقض نفيه بطل عمله فوهم
الواهم ان يتغير تاثيره بالهمزة ايضا لتغير معنى النفى عنه فدفع بقوله فحاصل
الجواب ان حرف الجر عامل اذا دخلت على كلمة لا العامل ينتقض عمل لا
اذ اللاحق ينسخ عمل العامل السابق وكلمات الاستفهام غير عاملة فلا تنسخ
عمل لا واما انتقاض النفى بالاصرية اذ الابعد النفى وضعت لانتقاض النفى
السابق واما الاستفهام والتمنى والعرض ليست كذلك لاحتمال النفى فيها باعتبار عدم
القبول فى الاخرين والجواب المنفى فى الاول ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة
على لا التى لنفى الجنس اما الاستفهام كما هو المعنى الحقيقى لهمزة الاستفهام
واما العرض مثل الا تنزلَ عندى فانقيل المصنف تبع فى اكثر قواعد هذا الفن
على مذهب سيبويه ولم يذكر سيبويه ان حال لا فى العرض كحال لا قبل الهمزة فى عدم
تغير العمل فلم خالف عنه قلنا ان المصنف ذهب ههنا الى مذهب السيرافى والجزولى
فانهم قالوا ان رجل فى الا رجل والا نزول والا ماء فان اسم لا فى الكل باق على الفتح
بعد الهمزة كما كان بالفتح قبل الهمزة وقد اعترض الاندلسى ان الا فى العرض
غير مركب من همزة الاستفهام ومن لا لنفى الجنس بل حرف اذا كانت لعرض
يكون من دواخل الافعال مثل ان الشرطية وحرف التحضيض ويكون اسم
لا منصوبا بعده على ما اضمر عامله نحو الا زيدا تكرمه واجيب عن اعتراضه
الا اذا كان للعرض يكون بالتخفيف واذا كان للتحضيض فيكون بالتشديد و

وجوب النصب بعد التحضيض وآما التمنى نحو الا ماء اشربه بمكان لا يرجى مائه
فآنقيل ينقض هذا القاعدة بقول الشاعر ۵ اَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللّٰهُ خَيْرًا ۞ يَدُلُّ عَلٰى
مُحْصِلَةٍ تَبِيْتُ :.قد غيرت فيه بدخول همزة الاستفهام من البناء الى الاعراب قلنا
ان الا فى هذا البيت ليست لا لنفى الجنس الداخلة عليها همزة الاستفهام لكنه حرف
تحضيض براسه فآنقلت ان حرف التحضيض من دواخل الافعال وجوبا فكيف
دخل على الاسم قلنا ان الا فى الشعر من حروف التحضيض بمعنى هلا ترو منفى
رجلا و لذلك نصب ونون وعند يونس لا لنفى الجنس دخلت عليها همزة الاستفهام
اتمنى والقياس الا رجل بالفتح لكنه نون لضرورة الشعر ثم آعلم ان التمنى والترجى
و العرض طلب الشئ على سبيل المحبة والاخيران مختصان بالممكن والاول يستعمل
فى الممكن والمستحيل كليهما نحو ليت الشباب يعود ونعت اسم لا
المبنى افرده بالذكر ولم يكتف بالنعت الذى يذكر بعد لسائر الاسماء ذوجهة واحدة
ونعت اسم لا المبنى لان نعت اسم لا المعرب تابع للفظ اسم لا فقط نحو لا غلام
رجل ظريفا الاول و احترز به عن النعت الثانى و ما فوقه فانه ذو وجهين
كما سنعرف نحو لا غلام ظريفٌ كريمٌ فى الدار مفردًا منصوب على انه حال
من ضمير مبنى هو خبر المبتداء وقدم على العامل وذى الحال ليكون
القيودات فى سلك واحد واحترز به عن نحو لا رجل حسن الوجه فانه
ذو وجهين يليه حال بعد حال اما متداخلة او مترادفة او صفة مفرد
احترز به عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف فانه ذو وجهين فآنقيل
لا حاجة الى ذكر قيد الاول لان كلما كان النعت يلى الى اسم لا فيكون اولا فيخرج
به ما يخرج بالاول مع ان مبنى المتون بالاختصار قلت استثناء قيد الثانى
عن الاول جائز و اما استثناء قيد الاول عن الثانى فغير جائز كما فى تعريف
الحيوان بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة لان كل متحرك حساس مع ان
ذكرهما معه ليس بمستدرك مبنى على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد
فيما صدقا عليه والاتصال ولم يبنى بالضم نعت المنادى كالمنعوت لهذا الوجه
لان توجه حرف النداء الى المنعوت لا الى النعت والضم اثر حرف النداء وتوجه

حرف النداء الى المنعوت لا الى النعت والضم اثر فيه اثرها فانقيل ينقض هذه القاعدة بقوله لا ماء ماء باردًا فان باردا نعت المبنى الاول مفردا يليه و مع وجود القيودات فيه اثرها فانقيل ينقض هذه القاعدة بقوله لا ماء ماء باردًا فان باردا نعت المبنى الاول مفردا يليه ومع وجود القيودات فيه جواز الوجهين اعرابا ولا يجوز بنائه قلنا ان المراد بنعت اسم لا المبنى بالفتح الاسم الذى هو مبنى بالاصالة وهو الماء الاول وباردا نعت للماء الثانى الذى هو مبنى بالفتح تبعا لا اصالة وانكان نعتا للاول فليس مما يليه فلذا لم يجز فيه البناء ومعرب لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب منصوبان على المفعول المطلق اى اعراب رفع ونصب آو على المفعول المطلق اى اعراب رفع ونصب آو على الظرفية اى حالة رفع ونصب آو على الحالية اى حال كونه مرفوعا ومنصوبا نحو لا رجل ظريف وظريفًا والا اى وان لم يكن النعت بالقيودات المذكورة فالاعراب اى فحكمه الاعراب رفعا ونصبا لا البناء وقد مرت الامثلة فى بيان فوائد القيود والعطف على اللفظ والمحل جائز فانقيل كلمة على اذا وقعت صلة العطف فيكون مدخولها معطوفا عليه واللفظ والمحل عبارتان عن البناء والاعراب وهما من الاوصاف فكيف يصح العطف عليه اذ المعطوف عليه من الاسماء قلنا العطف نسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وكلاهما مقدران وقوله على اللفظ متعلق بان يحمل مقدرا فيكون التقدير والعطف اى عطف الاسم على اسم لا المبنى بان يحمل على اللفظ ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لانه فى المتصل والمعطوف مفصول من كلمة لا بالعاطف وانقلت ان العاطف حرف واحد يصلح ان يجعل فى حكم العدم قلنا ان العاطف لم يجعل فى حكم المتصل والعدم اذ هو مظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف بالنفى تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة فان المعطوف كذلك وفيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمعطوف بغير تكرير لا فانقلت ينقض بقوله لا غلام لك والفرس فان المعطوف غير مكرر بلا ولا يجوز فيه الا الرفع لامتناع اثر لا

لنفی الجنس فی المعرفۃ مثل قول الشاعر ؎ لا اب وابنا مثل مروان وابنہ ؛ اذھو بالمجد ارتدی وتازرا ۔ فان قیل لم اقتصر المصنف بذکر تابع النعت والمعطوف و ترک ذکر باقی التوابع قلنا لانص عن النحات المتقدمین فیھا لکن ذکر الاندلیسی ان حکمھا حکم التوابع المنادی فان قلت قد تقرر فیما سبق ان اسم لا اذا کان مفردا نکرۃ بلا فصل یکون مبنیا علی الفتح فھذہ القاعدۃ منتقضۃ بقولھم لا اب لہ ولا غلامی لہ فان اسم لا فی ھذین الترکیبین نکرۃ مفردۃ بلا فصل ولیس بمبنی بل معرب منصوب الاول بالالف والثانی بالیاء قلت اجاب المصنف بقولہ ومثل لا اب لہ ولا غلامی لہ جائز بالامکان الخاص فاصل الاستعمال لا اب لہ ولا غلامین لہ فیکون اسم لا فیھما مبنیا علی ما ینصب بہ والجار والمجرور باعتبار المتعلق خبر لہ وقد جاء علی سبیل القلۃ بالنصب فیھما وان لم یکن مضافا لکنہ مشبہ بہ کما قال المص فان قلت کما جاز مثل المذکور کذلک لا اخالہ ولا فرسی لہ ایضا جائز قلت المراد بالمثل ھو القاعدۃ الکلیۃ فیکون المضاف والمضاف الیہ فردین لھا وھو کل ترکیب یکون فیہ بعد اسم لا التی لنفی الجنس لام الاضافۃ واجری علی ذلک الاسم احکام الاضافۃ من اثبات الالف فی نحو اب وحذف النون من نحو غلامی فدخل فیہ مثل والمضاف الیہ لہ تشبیھا لہ ای لاسم لا فی ھذین الترکیبین فلا یرد الضمیر راجع الی الترکیبین فلا یطابق الراجع المرجع وتشبیھا مفعول مفعول لہ لجائز والمصدر مبنی للمفعول فالمحد المسند الیہ لجائز والتشبیہ وھو الترکیب المذکور فحصل تقدیر اللام و النصب بالمضاف واجراء احکام المضاف علیہ باثبات الالف و حذف النون فیکون معربا للشبہ وان کان غیر مضاف فی الحقیقۃ وذلک التشبیہ انما ھو لمشارکتہ ای اسم لا وقت عدم اضافۃ لاجل اظھار للمضاف الیہ لہ ای للمضاف فی اصل معناہ المضاف فی الاختصاص فاخذ حکم المضاف ومن ثم ای لاجل ان جواز مثل ھذین الترکیبین لتشبیہ غیر المضاف بالمضاف فی معنی الاختصاص لم یجز ترکیب لا ابا فیھا ای فی الدار لانہ لا مضاف ولا مشبہ بہ فی الاختصاص فان الاختصاص فی الترکیب الاول بسبب ابوۃ الاسم للضمیر المجرور والابوۃ بالنسبۃ الی الدار غیر موجود فلا یقال

لا اباها ولا ابا فيها باثبات الالف بل يقال لا اَبَ فيها وليس اى اسم لاى هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد بالتركيبين لان مقصود المتكلم بهما نفى جنس الاب و جنس الغلامين لمرجع الضمير بالاستقلال بغير حاجة الى تقدير الخبر ولو كان مضافا حقيقة يلزم نفى الاب المعلوم والغلامين المعلومين للضمير المجرور لان المضاف معرفة وايضًا يحتاج الى تقدير الخبر لان المضاف والمضاف اليه جزء الكلام خلافا لسيبويه وتخصيص سيبويه بالذكر لانه رئيس النحات والا فالخلاف ثابت للخليل وجمهور النحات ايضًا او مقصود المصنف بيان الخلاف فى هذه المسئلة لا تعيين المخالفين وقد حصل بقوله خلافا لسيبويه فان المذكورين قائلون على ان الاسم فى هذين التركيبين مضاف حقيقة واما اقحام اللام فيما بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة والفصل بالتاكيد اللفظى جائز لانه عين الاول كما فى ياتيم تيم عدى فالفصل به كلا فصل ويحذف اى اسم لا كثيرا اى حذفا كثيرا فى مثل لا عليك والمراد به كل تركيب دخل كلمة لا على الحرف ودخول الحرف بالحرف ممتنع فعلم ان الاسم محذوف والمراد به كل تركيب كان الخبر فيه مذكورا فلا يحذف فى قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله تعالى الا من رحم لئلا يلزم الاجحاف فى الكلام وفى قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما بمعنى المثل فالخبر محذوف اى لا مثل زيد موجود والاسم محذوف والكاف خبره اى لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين فى النفى والدخول على الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا اسنادا جديدا بعد دخولها فخرج قائم فى ما زيد ابوه قائم فانه وان كان مسندا بعد دخول ما لكنه باق على الاسناد السابق ولم يجدد بعد دخول ما وبقى الجملة خبر التجديد اسنادها الى زيد بعد دخول ما او المراد بالدخول العمل وعمل ما فى مجموع الجملة الرفع وقائم مرفوع على العامل المعنوى فخرج بقيد الدخول بمعنى العمل وهى فان قيل الضمير راجع الى الخبر فلا يطابق الراجع مع المرجع فى التذكير والتانيث قلنا الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من الخبر او تانيث الضمير باعتبار تانيث الخبر فان قلت ان اسمية اسم

ما ولا ايضا لغة مجازية فلم اختص الخبر بالذكر قلنا العبارة بحذف المعطوف فيكون التقدير وهي اى خبرية خبر ما ولا وكذا اسمية اسم ما ولا لهما لغة مجازية و تخصيص الخبر بالذكر لان ظهور عملهما فى الخبر واما الاسم مرفوع قبل الدخول وبعد الدخول فلا يظهر عملهما فالحاصل فى عمليتهما خلاف فعند الحجازيين انهما عاملان لهما دليلان عقلى ونقلى اما الاول لانهما مشابهتين بليس فى النفى والدخول والمشبه به عامل فكذا المشبه وآما الثانى قوله تعالى وماهن امهاتهم بكسر التاء وماهذا بشرا بنصب بشرا فان لم يكن كلمة ما عاملة فَقُرِأَ برفعهما وآما بنو تميم فلا يعملون لهما اصلا لا فى الاسم ولا فى الخبر ولهما دليلان عقلى ونقلى آما الاول فلان الشرط فى العامل ان يختص دخوله بنوع واحد وهما غير مختصين كما يدخلان على الاسم يدخلان على الفعل نحو ما يضرب لا يضرب واما الثانى فقول الشاعر ؎ ومهفهف كالغصن فقلت له انتسب ؎ فاجاب ما قل المحب حرام برفع حرام - فان كانت كلمة ما عاملة فقيل بنصب حرام لكن مذهب الحجازيين اولى من مذهب بنى تميم لموافقتهم التنزيل والجواب عن الدليل العقلى ان ما ولا على قسمين عاملتين فهما مختصتان بالاسماء واما الداخلتان على الافعال فهما غير عاملتين والجواب عن الدليل النقلى فان الشاعر من قبيل بنى تميم مدعى لا يكون قوله حجة واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم واختص زيادتها مع ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا اولان كلمة ما قوية فى العمل فلما بطل العمل بزيادة العامل القوى يبطل العمل بزيادة عامل الضعيف فانتقلت كلمة ما نافية وان ايضا نافية ودخول النفى بالنفى يفيد الاثبات وهو غير مراد فى ما ان زيد قائم قلت ان ليست بنافية بل زيدت للتاكيد عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين للنفع السابق او انتقض النفى بالا نحو ما زيد القائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما مع احد الامور الثلثة آما الاول فلان ما ضعيف العمل فلا يعمل مع الفصل واما الثانى فلان عملها للنفى وقد انتقض النفى بالا والثالث فلانها يعمل بالترتيب وقد فات وقد جاز يونس اعمال ما بعد انتقاض النفى بالا متمسكا بقول الشاعر ؎ وما الدهر

الا منجنونًا باهله ؛ وما صاحب الحاجات الا معذبا ؛ - باعمال ما فى الموضعين بعد انتقاض النفى بالا و الجواب عن الجمهور ان منجنونًا مفعول به للفعل المحذوف اى الا ان يشبه منجنونا آو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره الا ان يدُوْرُ دَوْرَانَ منجنون باهله وقوله معذبا مصدر ميمى مفعول مطلق فيكون التقدير وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا كما انت الا سيرا فقط اعلم بالصواب **واذا عطف عليه** اى على خبرهما **بموجب** بكسر الجيم اى بحرف موجب يفيد الايجاب بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافرو ما عمر قائما لكن قاعد **فالرفع** اى فحكم المعطوف الرفع لا غير فلا يرد ان الجزاء جملة والرفع ههنا مفرد لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفى - اللهم اغفر لعبد الله ولوالديه . آمين ولصاحب تصفية هذا الكتاب محمد قاسم الافغانى ثم الكنزى خصوصا غازى ابادى اللهم آمين ثم آمين ولابويه برحمتك يا ارحم الراحمين ؛

بسم الله الرحمن الرحيم

بحث فى بيان المجرورات

المجرورات اما بالرفع على انه مبتداء خبره قوله وهو ما اشتمل الخ او خبره محذوف اى المجرورات هذه وهو مبهم اشارة الى المذهون او الى ما بعد او بالرفع على انه خبر مبتداء محذوف اى هذه المجرورات او بالوقف على انه لفظا ورد للفصل بين انواع المنصوبات والمجرورات لا محل له من الاعراب فيكون داخلا فى القسم الثانى من المبنى فان قلت المجرورات انكانت جمع المجرور فهى جمع المؤنث ومفرد مؤنث كمسلمات جمع مسلمة وان كانت جمع المجرورة فلا تطابق الموصوف و هو الاسم فى التذكير و التانيث قلت انها جمع المجرور و مفرد الجمع المونث السالم مؤنث كمسلمات جمع مسلمة وقد يكون مذكرا اذا كان صفة لمذكر غير

عاقل كايام معدودات جمع معدود وهو صفة مذكر غير عاقل وهو اليوم فجُمِعَ بالالف والتاء هو فانقيل ضمير انكان راجعا الى المجرورات فلا يطابق الراجع المرجع فى التذكير والتانيث ولافى الافراد والجمعية و انكان راجعا الى مفردها فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا انه راجع الى مفردها وهو المجرور وهو فى ضمن المجرورات و يجوز ارجاع الضمير الى المرجع الضمنى كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب التقوى فان هو راجع الى العدل وهو ضمنى لانه جزء مدلول اعدلوا فانقلت فعلى هذا يلزم تعريف الفرد لان المجرور هو المفرد قلنا المجرور كما يلاحظ بالفردية كذلك يلاحظ بالجنسية فالتعريف له بلحاظ الجنسية لا بلحاظ الفردية فانقيل المرجع المذكور اولى بالمرجعية من الضمنى فينبغى ان يرجع الضمير الى المذكور بتاويل المذكور او برعاية الخبر قلنا على هذين التاويلين يلزم تعريف الافراد لان الملحوظ فى الجمع هو الافراد فانقيل لما كان المعرف هو المجرور فلم ذكر المجرور بصيغة الجمع قلنا ذكر صيغة الجمع دلالة على تعدد الانواع اى على تعدد الافراد نوعية او شخصية فيكون المعنى هو اى المجرور الذى هو فى ضمن المجرورات من قبيل دلالة الجمع بالجنس لا من دلالة الجمع بالفرد ما اى اسم اشتمل من قبيل اشتمال الموصوف بالصفة لا من قبيل اشتمال الكل بالجزء فانقيل كلمة ما عبارة عن الشئ فيصدق التعريف على الحرف الاخير من المعرب كالدال فى مررت بزيد لانها شئ مشتمل على علامة المضاف اليه وهو الجر وليس بمضاف اليه قلنا كلمة ما عبارة عن الاسم لا عن الشئ فخرج الحرف الاخير ودخل الاسم والباعث على اخراج المشتمل الحقيقى وهو الحرف و ادخال المشتمل المجازى وهو الكل اصطلاح النحات لانهم يطلقون المرفوع والمنصوب والمجرور على الاسماء لا على الحروف فانقيل يصدق تعريف المجرور بالمجرور الذى اعرابه بالحرف لايصدق على المجرور الذى اعرابه بالحركة لان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل بالجزء و ذلك يوجد فى الحروف لجزيتها من الاسماء ولا يوجد فى الحركات لعدم جزيتها من الاسماء قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف بالصفة كما ان الصفة لا توجد بدون الموصوف و قائمة بالموصوف كذلك الجر حرفا كان او حركة لا يوجد بدون الاسم وقائم به على علم المضاف اليه فانقيل انكان العلم

بمعنى المصطلح فعلم الشئ محمول بالشئ والعلم ههنا عبارة عن الحرف والحركة وهما لا يحملان على المضاف اليه فلا يقال المضاف اليه حرف او حركة لانهما نقيضان وانكان بمعنى المكان المرتفع كما فى قول الله عزوجل فى البحر كالاعلام فلا يستقيم المعنى ههنا وانكان بمعنى العلامة فيلزم اخذ المعنى من معانى اللفظ المشترك بغير قرينة وهو غير جائز قلنا العلم بمعنى العلامة ههنا والقرينة عليه تعذر المعنيين الاخرين فان قيل لفظ زيد فى صورة بزيد موجود فى جاءنى زيد و مضاف اليه لمررت وليس بمشتمل على علم المضاف اليه فى التركيب الثانى قلنا الاعتراض انما يرد لوكان الجر علامة لذات المضاف اليه ولفظه بل هو علامة لكونه مضافًا اليه بوصف المضاف اليه وهذا الوصف فى التركيب الاول موجود فكان مجرورًا وغير موجود فى الثانى فلايكون مجرورًا وعلامة المضاف اليه امور ثلثة كسرة فى المفردات وجمع المؤنث السالم وفتحة فى غير المنصرف والياء فى الاسماء الستة والتثنية وجمع المذكر السالم وكل واحد منها اما لفظية او تقديرية ولم يقل الشارح المحلى لان البحث فى الجر بالحرف او بالحركة والجر بالحرف غير موجود اولان التقديرى متناول للمحلى اذ ايراد منه غير الملفوظ اولان المراد ههنا بيان اعراب اسم المعرب مثال الكسرة مررت بزيد وبفتى ومثال الفتحة باحمدَ وموسىٰ ومثال الياء بابيك وابى القوم فان قيل تعريف المجرور غير جامع لافراده لخروج المجرور بحرف الجر الزائد نحو كفى بالله والمجرور بالاضافة اللفظية لانهما مجروران ولم يشتملا على علم المضاف اليه لانه هو المنسوب اليه بواسطة حرف الجر لان مجرور حرف الجر الزائد منسوب اليه قبل دخول حرف الجر لا بعد الدخول والمضاف اليه بالاضافة اللفظية هو المنسوب اليه بالقيام او بالوقوع قبل الاضافة لا بعد الاضافة لانهما لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فالحاصل ان بين الحد والمحدود مساوات فيما صدقا عليه يعنى افراد كل واحد منهما افراد للآخر وههنا المحدود اعم من الحدِّ فيلزم تعريف الاعم بالاخص قلنا هذا الاعتراض انما يرد لوكان المشتمل على علامة المضاف اليه هو المضاف اليه فقط بل المشتمل على علامة المضاف اليه اعم منه ومن المشبه به والمجرور بحرف الجر الزائد والمضاف اليه بالاضافة اللفظية مشبهان به فى الاشتمال على الجر كما ان المشتمل على علم الفاعل والمفعول اعم منهما فى الاشتمال على الجر كما ان المشتمل على علم الفاعل والمفعول اعم

منہما فی الاشتمال علی الرفع والنصب فیکون بین المجرور والمضاف الیہ عموم و خصوص مطلقًا فکل مضاف الیہ مجرور ولایکون کل مجرور مضاف الیہ فیقتضی المادتان فمادۃ الاجتماعیۃ مررت بزید ومادۃ الافتراق من جانب المجرور کفی باللہ والمضاف الیہ کل اسم الخ فانقیل لِمَ خالف المص فی تعریف المضاف الیہ عن الجمہور حیث قالوا فی تعریفہ المضاف الیہ کل اسم نسب الیہ اسم بواسطۃ حرف الجر اللفظی قلنا المراد ہہنا من المضاف الیہ ہو غیر المصطلح عندہم بل المصنفؒ ذہب فی تعریفہ الی مذہب سیبویہ حیث اطلق المضاف الیہ علی المنسوب الیہ بواسطۃ حرف الجر اللفظی ایضا کما یطلق المضاف الیہ علی المنسوب الیہ بواسطۃ حرف الجر التقدیری الاول مررت بزید والثانی غلام زید لِصدق معنی اللغوی علیہما قولہ کل اسم حقیقۃ او حکما فانقیل یخرج عن التعریف المضاف الیہ فی قولہ تعالی یوم ینفع الصادقین صدقہم لان المضاف الیہ ہو الجملۃ قلنا ان الاسم اعم من الحقیقی والحکمی وہہنا الثانی فان الجملۃ ہہنا بتاویل نفع الصادقین نسب الیہ شئ اسما کان نحو غلام زید او فعلا نحو مررت بزید بواسطۃ حرف الجر لفظًا او تقدیرًا خبران لکان المحذوف مؤلان باسم المفعول لصحۃ الحمل والمثالان المذکوران مثالان لہما مرادًا حال من ضمیر کان المحذوف فانقیل ذکر مرادًا بعد التقدیر مستدرک اذ التقدیر اسقاط من اللفظ ومرادًا فی النیۃ فیکونان متحدین فی المعنی قلنا فرق بینہما اذ التقدیر ومراد فی الذات والمراد ہہنا مراد فی العمل فلا استدراک فانقیل تعریف المضاف الیہ غیر مانع عن دخول الغیر لانہ یصدق علی المفعول فیہ والمفعول لہ لان کلا منہما اسم اضیف الیہ الفعل بواسطۃ حرف الجر المقدر والمراد من حیث العمل وہو فی الاول واللام فی الثانی وہما مرادان للعمل وہو الظرفیۃ الاول والعلیّۃ فی الثانی ولیسا بمضاف الیہما قلنا ان المراد من العمل ابقاء اثر حرف الجر وہو الجر والجر موجود فی المضاف الیہ لا فیہما فصح التعریف جمعًا و منعًا ثم قولہ کل اسم جنس شامل لکل الاسماء نسب الیہا شئ کالمبتداء والفاعل وغیرہما اوّلا کالحال والتمیز وغیرہما وقولہ نسب الیہ شئ خرج بہ الاسماء غیر المنسوبۃ الیہا وقولہ بواسطۃ

حرف الجر وقوله مرادا خرج به المفعول فيه والمفعول له لان النسبة الفعل اليهما بواسطة حرف الجر لكنه غير مراد لابقاء اثر الجر فيهما فالمضاف اليه اما ان يضاف اليه اسم بظهور حرف الجر او بتقديره مثل غلام لزيد و غلام زيد واما ان يضاف اليه فعل بظهور حرف الجر نحو مررت بزيد او بتقدير حرف الجر وذلك مجرد احتمال العقلي غير موجود في الاستعمال لان الاضافة بتقدير الحرف الجر مختص بالاسم لايوجد في الفعل ولذا قال المصنف فالتقدير اى تقدير الحرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من التلفظ به نحو مررت بزيد مجردا التنوينه فانقيل عبارة المصنف غير مؤد لمراده اذ المراد بقاء الاسم المضاف واسقاط التنوين والعبارة تدل على العكس قلنا ان مجردا بمعنى منسلخا و نسبت الانسلاخ تكون للعوارض لا للمعروض كما يقال انسلخ شعره فالتنوين عارض للاسم فيكون المعنى منسلخا عن الاسم تنوينه و ما قام مقامه من نون التثنية والجمع ويبقى الاسم المضاف فانقيل قوله مجردا يقتضى تلبس المضاف بالتنوين قبل الاضافة و ذلك غير لازم كما يضاف غير المنصرف نحو مررت باحمدكم و حواج بيت الله فيلزم الاضافة بغير التجريد قلنا ان التجريد مقيد بالشرط فيكون المعنى مجردا ان كان متلبسا بالتنوين او نقول في غير المنصرف اسقاط تنوين الغرضي والحكمي لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل على تام هي فيه والمضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يحذف فيلزم اجراء التنوين في وسط الكلمة حكما فانقيل اى تعريف المضاف اليه لايكون جامعا لافراده اذ خرج منه المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانهم غير قائلين بتقدير حرف الجر الى النوعين لفظية و معنوية و قسم الشئ لا يخالف عن المقسم لكن منشأ خطأ غير القائلين بالتقدير تلاميذ المصنف ولم يبين المصنف تقدير حرف الجر فيها كما بين في المعنوى بمعنى اللام بمعنى من بمعنى في لا في المتن ولا في الشرح فظنوا بعدم تقدير حرف الجر فيها وقد تكلف بعض التلامذة بتقدير اللام في اضافة الصفة الى المفعول لتقوية العمل لا للتعدية مثل ضارب زيد اى ضارب لزيد لانه متعد بنفسه وانما قال الشارح لهذا التقدير تكلفا لان اللام

التی کانت لتقویة العمل تکون زائدة لمجرد ربط ما قبلها بما بعدها فینبغی ان یکون ذلك اللام فی اللفظ فی التقدیر وتکلف فی اضافة الصفة الی الفاعل مثل حسن الوجه بتقدیر من البیانیة فان ذکر الوجه فی جائنی زید الحسن الوجه بمنزلة التمیز فان فی اسناد الحسن الی زید ابهاما لایعلم ای شئ منه حسن فاذا ذکر الوجه فکان المتکلم قال من حیث الوجه فانقلت هذا فی الحقیقة تخصیص فلا یصح ان الاضافة اللفظیة لا تفید الا تخفیفا قلنا هذا التخصیص واقع قبل الاضافة فلا یکون من فوائد الاضافة وهی فانقیل الضمیر راجع الی مطلق الاضافة فالحصر فی القسمین باطل لوجود القسم الثالث کمررت بزید لان مررت مضاف الی زید ولیست تلك الاضافة لفظیة ولا معنویة قلنا الضمیر راجع الی الاضافة بتقدیر حرف الجر لا مطلق الاضافة فالقسم لهما احد قسمی الاضافة لا مطلقا معنویة ولفظیة ووجه الحصر فیهما ان المضاف اما صفة عاملة فی المضاف الیه قبل الاضافة اولا فالاول لفظیة والثانی معنویة وسمی المعنویة بها لافادتها معنی التعریف او التخصیص فی المضاف وسمی الاضافة اللفظیة باللفظیة لافادتها تخفیفا فی اللفظ لا المعنی بحذف التنوین او ما قام مقامه من نونی التثنیة والجمع فالمعنویة الفاء للتفصیل بعد الاجمال ان یکون المضاف صفة فانقیل الماخوذ فی تعریف المضاف الیه نسب الیه شئ فینبغی فی التعریف ان یقال فالاضافة المعنویة نسبة شئ الی شئ بتقدیر حرف الجر مرادٍ للمعنی والعمل وایضا فالمعنویة ذات مع الوصف مبتداء وقوله ان یکون بتاویل الکون خبره فیلزم حمل صرف الوصف علی الذات مع الوصف قلنا هذا تعریف رسمی لاتحقیق فیکون هذا التعریف تعریف بالعلامة کما قال الشارح فالمعنویة علامتها ان یکون المضاف فیها غیر صفة مضافة الی معمولها سواء لم یکن صفة اصلا کغلام فی غلام زید اوکان صفة لکن غیر مضافة الی معمولها وهو الفاعل او المفعول قبل الاضافة بل اضیف الی غیر المعمول نحو لله رب العلمین او ملك یوم الدین وهی ای الاضافة المعنویة علی ثلثة اضرب بالحصر الاستقرائی وحصر الشئ اذا دار بین النفی والاثبات فان کان العقل مجوز القسم آخر یسمی حصرا استقرائیا کحصر الکلام فی القسمین وان لم یکن العقل مجوز القسم آخر یسمی حصرا عقلیا کحصر

الكلمة فى الاقسام الثلثة والحصر ههنا فى الثلاثة بالاستقراء لعدم وجود غيرها فى التتبع والاستقراء وان كان العقل يقتضى ان يكون الاضافة بحرف جر غير اللام ومن وفى اما بمعنى اللام اوردت اما وجوبا لتصدرها فى المعطوف وانما سميت هذه الاضافة بالاضافة بمعنى اللام لان فيها حصول اختصاص المضاف بالمضاف اليه وهو مدلول اللام والجار باعتبار المتعلق وهو كائن خبر المبتداء وقوله فيما عدا جنس المضاف وظرفه متعلق بمتعلق بمعنى اللام وكلمة ما موصوفة او موصولة وعدا فعل ماض وفاعله ضمير فيه راجع الى كلمة ما وقوله جنس المضاف وظرفه منصوب مفعول عدا فان قيل غلام زيد المضاف والمضاف اليه كلاهما من جنس واحد لاشتراكهما فى الرجولية مع ان هذه الاضافة لامية قلنا المراد بالجنس الجنس المنطقى وهو الذى يطلق ويصدق على المضاف وغيره فحاصل المعنى لايكون المضاف اليه امرا كليا صادقا على المضاف وغيره ولايكون ظرفا للمضاف لان المضاف اليه لو كان كذلك لكان الاضافة فى الاول بمعنى من وفى الثانى بمعنى فى واما بمعنى من البيانية فى جنس المضاف اى فى المضاف اليه الذى هو امر صادق على المضاف وغيره ويكون المضاف ايضا امر كلى صادق على المضاف اليه وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة يقتضى ثلث مادة اجتماعية كالخاتم من الفضة ومادة الافتراق من جانب الخاتم من الحديد ومادة الافتراق من جانب الفضة كالدراهم واما بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف المضاف ثم اعلم ان المضاف اليه لايخلو اما ظرف للمضاف اولا فان كان ظرفا كصلوة الليل وضرب اليوم يسمى بالاضافة بمعنى فى لان فى هذه الاضافة المضاف اليه ظرف للمضاف والظرفية مدلول فى وان لم يكن المضاف اليه ظرفا للمضاف فهما لايخلوان اما ان يكون بينهما مرتبة تباين او مرتبة المساوات او مرتبة عموم وخصوص مطلقا او مرتبة عموم وخصوص من وجه فالاول كغلام زيد يسمى بالاضافة اللامية لان فى هذه الاضافة يحصل اختصاص المضاف العام بالمضاف اليه الخاص والاختصاص مدلول اللام والثانى كليث

اسد فهذه الاضافة ممتنعة لافادة المضاف اليه ما افاد المضاف فيكون ذكر المضاف اليه لغوًا بلا فائدة فانقلت فيها فائدة وهو التخفيف بحذف التنوين من المضاف قلنا هذه الفائدة لايكفى فى الاضافة المعنوية بغير حصول معنى التعريف او التخصيص وذلك غير موجود ههنا بل هو فائدة الاضافة اللفظية فقط والثالث كعلم الفقه وشهر رمضان فهذه الاضافة لايخلوا اما ان يضاف العام الى الخاص كعلم الفقه يسمى بالاضافة اللامية لافادتها مدلول اللام وهو الاختصاص او يضاف الخاص الى العام كفقه العلم ورمضان شهر فهذه الاضافة ممتنعة لافادة المضاف اليه ما افاد المضاف فيكون ذكر المضاف اليه لغوًا بلا فائدة والرابع كخاتم فضة فهذه الاضافة لاتخلوا اما ان يكون المضاف اليه اصلا بان يكون المضاف متخذًا من المضاف اليه فليس هذه الاضافة بمعنى من لان المضاف اليه فيها بيان المضاف العام والبيان معنى من او يكون المضاف اصلا بان يكون المضاف اليه متخذًا من المضاف نحو فضة خاتمى خير من فضة خاتمك فيكون بمعنى اللام لافادة هذه الاضافة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فانقيل ان الاضافة اللامية هى التى يصح اظهار اللام فيها ولو لم يصح لم يصح جعلها لامية فعلى هذا لا يصح عند اضافة العام الى الخاص من قبيل اضافة اللامية كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك لعدم صحة اظهار اللام فيها لان المعنى على تقدير الاضافة فى شجر الاراك شجر له خصوصية ومناسبة بالاراك بان يكون الاراك فردًا له وكذلك المعنى فى علم الفقه ويوم الاحد ولو اظهر اللام ويقال الاراك اى شجر كائن للاراك لفسد المعنى لان الاراك شجر بنفسه لانه شجر آخر ثابت للاراك وكذلك فى البواقى وايضا قيل فى الاعتراض ان اضافة الكل الى رجل فى قولك كل رجل لامية ولا يقال فيه كل لرجل باظهار اللام والا يلزم فك الاضافة والكل لازم الاضافة قلنا لايلزم فى مواد الاضافة اللامية التصريح باللام بل يكفى فيها افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام ولهذا قال المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وهذا الجواب مختاره الشارح ورَدَّ بهذا الجواب جواب بعض الشارحين ان كل لاحاطة افراد

المضاف اليه فيؤل بالافراد فيكون التقدير افرادٌ لرجل فيصح اظهار اللام لان الافراد غير لازم الاضافة ووجه الرد ان التاويل خلاف الاصل فيصار اليه عند الضرورة ولا ضرورة ههنا كما عرفت ان اظهار اللام فى اللامية غير واجب بل يكفى فيها افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام وهو فانقيل الضمير راجع الى الاضافة فلا يوجد المطابقة بين الراجع والمرجع فى التذكير والتانيث قلنا الاضافة مؤل بكون الاضافة بمعنى فى لا المطلق بقرينة القرب قليل فى استعمالاتهم اذ ردها اكثر النحات الى الاضافة بمعنى اللام فانقيل كيف يردونها الى اللامية لتغائر مفادهما اذ مفاد اللامية اختصاص المضاف بالمضاف اليه ومفاد الظرفية ظرفية المضاف اليه للمضاف قلنا معنى الاختصاص موجود فى الاضافة بمعنى فى لان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص وقوعى فيه لا الاختصاص الصدرى اذ هو بالضارب فانقيل فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا فرق بين الاضافة بمعنى من وبمعنى فى فان الثانى قليل وقوعها فرد ها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلاً للاقسام والاول كثير الوقوع فى كلامهم فالاولى جعلها نوعا عليحدة نحو غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية فالضمير فى تفيد راجع الى المعنوى لا الى قسم آخر ولا المقسم بقرينة قوله تعريفا اذ الاضافة اللفظية لا تفيد التعريف تعريفاً التنوين عوض عن حذف المضاف اليه اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة واراد الشارح تعريف المضاف لا المضاف اليه لان مكتسب التعريف هو المضاف من المضاف اليه بقرينة قول المصنف وشرطها تجريد المضاف من التعريف وانكان المكتسب المضاف اليه من المضاف فينبغى ان يقول وشرطها تجريد المضاف اليه من التعريف وانما تفيد الاضافة المعنوية التعريف فى المضاف لان نسبة شئ غير معين الى معين تفيد التعين فى المنسوب كذا قال الشارح الهندى فى دليل المتن وذلك غير مرضى للشارح فرد عليه ان ذلك غير لازم الا ترى ان نسبة . . . . الفعل الى فاعل معين لا تفيد التعين فى الفعل كما قيل

ضرب زيد لايعلم ان الضرب قليل اوكثير شديد اوخفيف بل افادة الاضافة المعنوية تعريف المضاف وضعي كافادة اللام التعريف في المدخول بالوضع فان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف فانقيل ذالك الملازمة غير موجود في بعض مواد الاضافة المعنوية كما في قولك جائني غلام زيد عند تعدد غلمان زيد ولم تُشِرْ الى واحد معين فالاضافة المعنوية موجودة ولم تفد التعريف وكذلك قولك ابن عمر عند تعدد ابناء عمرو عدم اشارة الى واحد معين قلنا حال الاضافة كحال اللام فانها وضعت لتعيين المدخول وقد تستعمل بغير اشارة الى معين كما في قوله ؎

ولقد امر على اللئيم يسبني ٭ فمضيت ثم قلت لايعنيني ∴ وذلك الاستعمال خلاف الوضع فانقيل ينقض هذه القاعدة باضافة غير ومثل نحو جائني رجل غير زيد اومثل زيد فان الاضافة المعنوية موجودة ولا تجد فيهما التعريف ولذلك وقعا صفتين للنكرة قلنا تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة بغير غير ومثل اذهما لا يعرفان لتوغلها في الابهام لعدم خصوصيتهما بشئ دون شئ فانقيل لانسلم انهما لا يعرفان بالاضافة الى المعرفة بل يفيد التعريف كما يقال عليك بالحركة غير السكون او في قوله تعالى غير المغضوب عليهم فان غير قد افاد التعريف في هذين الموضعين لوقوع فيهما صفة للمعرفة وهو الحركة والموصول قلنا عدم تعرفهما اذا لم يكن للمضاف اليه لغير ضد واحد واذا كان له ضد واحد يعرف بالاضافة وفي مادة النقض له ضد واحد لان ضد السكون هو الحركة وضد المغضوب عليهم المرحومين والمنعمين فيعرف غير لضدية المضاف اليه فيهما الموصوف غير وكذلك يعرف مثل اذا كان للمضاف اليه لمثل مثل يشتهر بمماثلة في وصف من الاوصاف كما يقال للقاضي جائني مثلك فيعلم منه قاض آخر وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع مضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل و غلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت شركاء الغلام

وشرطها تجريد المضاف من التعريف فانقيل ينتقض بقولنا الضاربا زيد والضابو زيد ولاحسن الوجه فان المضاف في هذه الامثلة غير

مجرد عن اللام قلنا ضمير شرطها راجع الى الاضافة المعنوية والمضاف فى هذه الامثلة مضاف بالاضافة اللفظية فانقيل تجريد المضاف من التعريف يقتضى سبق تلبس المضاف بالتعريف نحو غلام زيد يعلم ان اصله الغلام ثم جرد عن اللام للاضافة ولا يضاف اذا كان اصله غلام زيد بدون اللام وليس الامر كذلك قلنا التجريد بمعنى التجرد والخلو وهذا المعنى عام سواء كان المضاف متلبسا باللام ابتداء او نقول ان التجريد مشروط بشرط وجود التعريف قبل الاضافة واذا لم يكن المضاف معرفة قبل الاضافة جازة الاضافة وان لم يوجد التجريد فالتجريد فى المعرفة انكان باللام حذف لامه وانكان علما نكر بان يراد من العلم فردا واحدا من الجماعة التى سميت بذلك العلم وقد يكون تنكير العلم بارادة اشهر اوصاف المسمى بالعلم من ذكر العلم وقد يكون بالتثنية والجمع كالزيدان والزيدون ويدل على تنكيرهما دخول اللام عليهما ولم يذكر الشارح تنكير العلم بهذين الطريقين لان الغالب فى تنكير العلم هو الطريق الاول ولم يذكر الشارح المضمرات والمبهمات مع انها ايضا من المعارف لانها لا تضاف اصلا لامتناع سلب التعريف عنها لوضعها على التعريف فانقيل تجريد المنادى المضاف ليس بشرط فى الاضافة مع انها معرفة بحرف النداء فينبغى ان لا يدخل حرف النداء وانكان للتعريف لكنه ليس بمطلق بل موقوف الى القصد وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكانت طالبة للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضييع الاضافة بحيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فانقيل ينبغى ان يضاف غير الاكمل فى التعريف الى الاكمل فيه ويكون المضاف الغير الاكمل مكتسبا للاكملية من المعرفة الاكمل نحو الغلامنا فلا يلزم تحصيل الحاصل او نقول لما لم يجز الاضافة فى صورة المساوات فحمل عليها صورة اعرفية المضاف فى امتناع الاضافة طردا للباب فانقيل قد جوزوا جعل المعرفة علما فى مثل النجم والصعق والثريا وابن عباس مع انه يلزم تحصيل الحاصل فينبغى ان يجوز اضافة المعرفة الى المعرفة ايضا قلنا فى هذه الامثلة زوال تعريف حاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية لان التعريف العلمى قوى من اللامى

والاضافی فلما جاء القوی ارتفع الدونی فلا یلزم تحصیل الحاصل بل یلزم تبدیل ضعیف بالاکمل واللہ اعلم بالصواب والیہ المرجع والمآب اللھم اغفر لنا من سوء الحساب آمین یا تواب فانقیل قد قررتم فیما سبق وجوب تجرید المضاف من التعریف فی الاضافۃ المعنویۃ فھو منقوض بقولھم الثلاثۃ الاثواب فان الاضافۃ فی ھذا التراکیب معنویۃ ولم یجرد المضاف من اللام فاجاب المصنف بقولہ وما اجازہ الکوفیون من الثلاثۃ الاثواب حاصل الجواب ان جواز اضافۃ العدد المعرف باللام الی المعدود المعرف باللام لیس باتفاقی بل عند الکوفیین فقط عند البصریین یجرد المضاف من اللام ثم یضاف ودلیل جواز الکوفیین بغیر التجرید ان المضاف فی الاعداد ھو المضاف الیہ لان الثلاثۃ ھی اثواب لا غیر وشرط کسب المضاف التعریف من المضاف الیہ التغائر بین المضاف والمضاف الیہ وھو مفقود فلا یلزم تحصیل الحاصل لکن مذھبھم ضعیف بالوجھین الاول انہ علی ھذا یلزم ان یجوز الخاتم فضۃ بغیر التجرید لاتحادھما فی الذات و الثانی ان شرط کسب المضاف التعریف من المضاف الیہ ھو التغائر فی اللفظ وھو موجود فی الثلاثۃ الاثواب فیلزم تحصیل الحاصل وشبھہ من العدد المعرف باللام المضاف الی معدودہ نحو الخمسۃ الدراھم والمأۃ الدینار ضعیف قیاساً واستعمالاً اما قیاساً فلما ذکر من تحصیل الحاصل واما استعمالاً فلما ثبت من الفصحاء من ترک اللام کما قال ؎ ذوالرمۃ ثلث الاثافی والدیار البلاقع ؛ یا منزلی سلمی سلام علیکما ؛ ھل الازمن اللاتی مضین رواجع ؛ وھل یرجع التسلیم او یکشف العمی ؛ ثلاث الاثافی والدیار البلاقع ۔ واما ما جاء من الحدیث اغسلوا یوم الجمعۃ ولو اشتریتم کأسًا بالالف الدینار فمحمول علی البدل دون الاضافۃ فانقیل لما خالف الثلاثۃ الاثواب قیاساً واستعمالاً فینبغی ان یقول المصنف ممتنع موضع ضعیف لانہ یدل علی الجواز مع الضعف قلنا الثلاثۃ الاثواب شبہ فی الصورۃ بالمأۃ الدینار التی فی الحدیث فلم یقل ممتنع رعایۃ للادب والاضافۃ اللفظیۃ علامتھا ان یکون المضاف صفۃ احترازعما اذا لم یکن صفۃ نحو غلام زید فانہ لیس بلفظی بل معنوی مضافۃ الی معمولھا قبل الاضافۃ والمعمول اما فاعل الصفۃ نحو حسن الوجہ او مفعولھا

نحو ضارب زيد واحترز بالمعمول اضافة الصفة الى غير الفاعل او المفعول كاضافة الصفة الى المفعول فيه نحو كريم البلد ومضارع مصر ومالك يوم الدين فانه معنوي افاد التعريف ولذا وقع صفة للمعرفة مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفاً لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال نظرًا الى المعنى لانها لا تفيد التعريف ولا التخصيص بل هى باقية بعد الاضافة على التنكير الذى قبل الاضافة فيكون ضارب زيد فى قوت ضارب زيدًا بالانفصال وفى تقدير الاتصال نظرا الى اللفظ لحصول التخفيف فى هذه الاضافة والتخفيف اما فى جانب المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة نحو ضارب زيد او حكمًا نحو حاج بيت الله او بحذف نونى التثنية او الجمع نحو ضاربا زيد ضاربو زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه للتخفيف واستتر فى القائم لئلا يخلو اشبه الجملة عن عائد المعتمد فهذا التخفيف فى جانب المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف اليه معًا نحو زيد قائم الغلام كان اصله قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة ومن ثم اى من جهة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفًا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثانى لكون المعرفة صفة للمعرفة فان قيل المشار اليه بثم مجموع امور الثلاثة من انتفاء التعريف والتخصيص ووجود التخفيف والحال ان جواز الاول مبنى على انتفاء التعريف ووجود التخفيف ولا دخل لانتفاء التخصيص وامتناع الثانى مبنى على انتفاء التعريف ولا دخل للتخفيف فكيف يشار بثم الى مجموع الامور الثلاثة قلنا المشار اليه بثم مجموع الامور الثلاثة ولا يلزم منها ان لكل واحد منها دخلًا فى جواز الاول وامتناع الثانى اذ ربما ينسب الفعل

الى الكل والحال انه مصدور عن البعض كقتل بنو فلان والقتل مصدور عن بعضهم فالجواز والامتناع هنا منسوبان الى الثلاثة وصادران عن امتناع التعريف ومن جهة انها تفيد التخفيف جاز تركيب الضارباً زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون فى المضاف وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب سقط بالالف واللام لا بالاضافة وسقوط النون فى الاولين بالاضافة لا باللام لان اللام لا يسقط النون بل يسقط التنوين فان قيل هذا تفريع بالاصل المذكور الصريح وهو التخفيف والاول تفريع بالاصل الضمنى غير الصريح والمذكور اولى من الضمنى فينبغى ان يقدم المصنف الثانى بالاول قلنا اخره لكثرة لواحقه بقوله خلافاً للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد بوجوه اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة والتنوين سقط بالاضافة قبل دخول اللام فحصل التخفيف ورد عليه المصنف فى شرحه بالكافية المسمى بامالية الكافية ان القول بتاخر اللام المتقدمة حسًا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع فى شعر الاعشى من قوله الواهب المأة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المأة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وهو جائز بغير حصول التخفيف فاجاب المصنف عن دليله بقوله وضعف الواهب المأة الهجان وعبدها فاراد الشارح الهندى شرح الكافية هذا المعنى قوله وضعف الواهب الخ ان هذا القول ضعيف لا يقوى فى الفصاحة غير لائق فى الاستدلال لان هذا القول والتركيب مثل الضارب زيد فهو ممتنع فكذا هذا لعدم الفائدة فى الاضافة فرد الشارح على هذا المعنى بوجهين الاول ان نسبة الضعف الى هذا القول والشعر غير صحيح لانه قول الفصحاء وايضا فى هذا المعنى شوب مصادرة على المطلوب لان قول المصنف على هذا المعنى يكون اثبات المدعى وامتناع الضارب زيد موقوفاً على ابطال دليل الخصم وهو الفراء وابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى موقوفاً على اثبات المدعى وهو امتناع الضارب زيد فقال الشارح فى معنى قول المصنف وضعف استدلال الفراء بجواز الضارب زيد لان استدلاله بناءً على جر عبدها معطوفاً على المأة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب ولا نص على جر عبدها اذ يحتمل النصب حملا

على محل مأة او على انه مفعول معه او مجرور على انه معطوف بالمأة لكنه فرق بينه وبين الضارب زيد اذ فيه اضافة الصفة المعرف باللام بالذات بلا واسطة العطف وفى الواهب المأة الهجان وعبدها الاضافة بواسطة العطف وكثيرا ما يجوز شئ بواسطة العطف ولا يجوز بالذات الا ترى جاز رب شاة وسخلتها ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بغير العطف وانما قال الشارح شوب مصادرة على المطلوب لا عين مصادرة على المطلوب لانه ياخذ المدعى فى الدليل بل يوخذ فى ابطال دليل الخصم وهو ليس بمصادرة اذ المصادرة فى اللغة حمل بر مطلوب راگویند و فى الاصطلاح على اربعة انواع جعل المدعى عين الدليل او جزء الدليل او جعل المدعى موقوفا عليه للدليل او لجزئه وليس ههنا واحد منها وشوبها موجودة لاثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو قول اعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب ومجموع البيت الواهب المأة الهجان وعبدها ؛ عوذا يزجى خلفها اطفالها ؛ اى ممدوحى الواهب الخ فانقيل توصيف المأة بالهجان غير صحيح لان المأة جمع معنى والهجان مفرد كحمار وايضا المأة مؤنث والهجان مذكر قلنا الهجان جمع بمعنى بيض جمع ابيض لان كسرة الهجان ان فرضت ككسرة حمار يكون مفردا وان فرضت ككسرة رجال يكون جمعا والجمع بتاويل الجماعة فكان مونثا فانقيل اضافة العبد الى ضمير الهجان غير جائز لان اضافة العبد يكون الى مالكها وسيده والهجان مملوك لا مالك قلنا المراد بالعبد حقيقة لكن المضاف محذوف اى عبد صاحبها او مجازا اى راعيها والعلاقة بينهما ان الراعى قائم بخدمت المواشى كما ان العبد قائم بخدمت المالك اى المولى عوذا جمع عائذ اى حديثات النتائج حال من المأة ويزجى اما بصيغة المعلوم من الافعال كقوله تعالى يزجى لكما الفلك على صيغة المعلوم المذكر بمعنى يسوق و فاعله ضمير راجع الى العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله فانقيل على هذا لا يعلم حال رفع الاطفال ونصبها قلنا حقيقه اعرابها وصيغة الفعل يعلم من حركة حرف الروى من القصيدة غير معلوم الى الشارح ولذا لم يجزم بتعين الصيغة واعرابها

او جواز الفراء الضارب زيد بغير حصول التعريف لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله **وانما جاز الضارب الرجل** يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف فى هذه الاضافة لزوال التنوين باللام لكنه جاز **حملا على الوجه المختار فى حسن الوجه** فان فى الوجه فى الحسن الوجه وجوه ثلثة رفع بالفاعلية الصفة وهو ضعيف لخلوشبه الجملة عن عائد الموصوف و هو قبيح كما تقرر فى محله ونصبه وهو بناء على التشبيه بالمفعول فى وقوعه الموقع الثالث لا بالاصالة لان الصفة لازمة لا تقتضى المفعول وجره باضافة الحسن اليه وهو المختار لاشتماله على العائد للمبتداء او الموصوف وحصول التخفيف بحذف الضمير فى الوجه واستتارة فى الصفة وقلب الضمة كسرة فلما كانت هذه الاضافة جائزة مختارة ووجد فيها التخفيف فى جانب المضاف اليه حمل على هذا التركيب الضارب الرجل ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مقصود بين الضارب زيد والحسن الوجه لان المضاف وان كان صفة معرفا باللام لكن المضاف اليه ليس باسم جنس فقياس الضارب زيد على الضارب الرجل قياس مع الفارق واجاب المص عن حمل الفراء الضارب على الضاربك بقوله **والضاربك وكذا شبهه** وهو الضاربى والضاربه وان كان القياس فيها عدم الجواز لعدم التخفيف فيها لا فى جانب المضاف ولا المضاف اليه لكنه محمول على ضاربك فلما جاز الاضافة فيها بغير حصول التخفيف جاز الضارب زيد بغير حصول التخفيف فيه **فيمن قال** جواب سوال كيف يقيس الفراء الضارب زيد بالاضافة على الضاربك لعدم الاضافة فيه فان الكاف ضمير منصوب على المفعولية متصل باسم الفاعل فاجاب المص بقوله **فيمن قال** يعنى استدلاله بناء على قول من قال **انه** اى الضارب فى الضاربك **مضاف** والضمير مجرور المحل على الاضافة واما على قول من قال انه غير مضاف فلا يحتاج جوازه الى الحمل على ضاربك **حملا** يعنى جوازه لحموليته **على ضاربك** فان قاعدتهم اذا اتصلوا اسمى الفاعل والمفعول المجردين عن اللام بمفعولاتهما وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى حصول التخفيف فى هذه الاضافة لان

التنوين فى مثل ضاربك محذوف للاتصال لا للاضافة وانما التزموا الاضافة ليبقى الضمير المجرور المتصل دائما لعدم جواز انفصاله ولو كان منصوبا ولم يضف اليه اسم الفاعل قد يكون متصلا عند عدم تعذر المتصل وقد يكون منفصلا عند تعذر المتصل لوجود منفصله فلم يبق اتصاله فيلزم المخالفة عن قاعدتهم المفروضة ثم انهم لما لم يعتبروا التخفيف وجوزوا ضاربك بغير التخفيف حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد لان المضاف وان كان اسم فاعل لكن المضاف اليه ليس بضمير فان قيل ما الدليل على ان التنوين فى ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة قلنا الدليل عليه انه لو سقط التنوين فى ضاربك بالاضافة لتصورا ولا ضاربك بالتنوين كما يتصور ضاربٌ زيدا ولا ولم يتصور ذلك فعلم ان التنوين فى ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة فان قيل يجوز ان يكون ضاربك فى الاصل ضارب اياك ثم سقط التنوين بالاضافة وابدلت المنفصل بالمتصل فصار ضاربك فحصل فيه التخفيف جدًّ الوجود التخفيف فى الجانبين ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى ضمير متصل وتنوينهما محذوف قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد قلنا لو كان كذلك لسمع ولم يسمع وايضا التخفيف فى الاضافة اللفظية على قسمين احدهما فى جانب المضاف وهو يحصل بحذف التنوين وقائم المقام ثانيهما فى جانب المضاف اليه وهو يحصل بحذف الضمير واستتاره فى الصفة واما ابدال المنفصل بالمتصل ليس منهما فان قيل ينبغى ان يجوز الضارب زيد محمول على ضارب زيد والعلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم قلنا لو جاز الضارب زيد محمولا على ضارب زيد فلم يبق فى اشتراط التخفيف فائدة فقط

ولا يضاف موصوف الى صفة فان قيل ينقض بالامثلة الآتية فان فيها اضافة الموصوف الى صفة قلنا عدم الجواز وقت بقاء معنى التوصيفى وفى تلك الامثلة زالت معنى التوصيفى وانما لم يجز اضافة الموصوف الى الصفة لان لكل واحد من التركيب

التوصيفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر لان الصفة محمولة على الموصوف والمضاف اليه لا يحمل بالمضاف وايضا بين الموصوف والصفة اتحاد في المصداق وبين المضاف والمضاف اليه مغايرة في الذات وايضا على تقدير الاضافة يلزم اجتماع المتضادين لان الصفة تابع للموصوف في الاعراب والمضاف اليه يكون مجرورا ابدا فلم يبق وجوب التبعية وايضا الموصوف اخص او مساو والمضاف اما اعم او مباين ولا صفة الى موصوفها بالدلائل المذكورة خلافا للكوفيين فانهم يجوزون بالدليل وهو امثلة الآتية ويرد على البصريين في القاعدة الاولى مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب المصنف ان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وجانب الغربي متاول بجانب المكان الغربي و صلوة الاولى متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بالبقلة الحبة الحمقاء فان قدر تلك الموصوفات تلك الصفات في نظم الكلام ر تكون المضافات مضافة الى تلك الموصوفات فيدفع الاعتراض بوجهين الاول ان الصفات ليست مضافة اليها لتلك المضافات ولا صفات للمضافات وثانيهما ان تكون الموصوفات محذوفة نسيا منسيا وتكون الصفات قائمة مقام الموصوفات وتصير مضافة اليها لتلك المضافات فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الصفات ليست صفات للمضافات فانقيل هذا التاويل يجري في الامثلة كلها لكن لا يجري في جانب الغربي لان توصيف المكان بالغربي اذ ليس كل مكان غربيا قلنا المكان على قسمين كل وجزء والاول جميع الدنيا وهو ليس بغربي فلا يصح توصيفه بالغربي والثاني يجوز ان يكون موصوفا للغربي ومضافا اليه للجانب واضافة الجانب الى هذا المكان الجزء اضافة بيانية فلا يرد ان بين المضاف والمضاف اليه مغايرة وليست ههنا والمراد ههنا مكان الجزء فيصح التاويل ويرد على البصريين في القاعدة الثانية مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه فاجاب المصنف عن الايراد انه متاول بانهم حذفوا قطيفة التي هي الموصوف في قطيفة جرد فبقي جرد بمعنى كهن متناول للقطيفة وغيرها

فلما ارادوا تخصيصه اضافوا الى نوعه الذى يتخصص به فيكون هذه الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص لا من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وكذا التقرير فى اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه كليث واسد مثال للمرادفين فى الاعيان والجثث وحبس ومنع مثال للمرادفين فى المعانى والاحداث فان قيل المماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين فى النوع كاشتراك زيد وعمر فى الانسانية والعموم والخصوص من قبيل الاوصاف فكيف يصح ظرفيتهما للمماثلة قلنا المراد بالمماثلة المشابهة والعلاقة بينهما ان المشابهة والمماثلة قسمان لمقسم واحد وهو المناسبة فيكون ذكر نوع ويراد منه نوع آخر ولا شك ان المشابهة اشتراك الشيئين فى الوصف والكيفية فان قيل المشابهة اشتراك الشيئين فى الوصف اللازم لاحدهما والمشهور به احدهما كاشتراك زيد مع الاسد فى وصف الشجاعة التى هى لازمة للاسد ومشهور بها الاسد ومتغايرين فى الذات فكيف يصح التمثيل بليث واسد لاتحادهما فى الذات قلنا المراد بالمشابهة ههنا شمول الصدق وعدمه بان كلما يصدق عليه الليث يصدق عليه الاسد وهذا معنى العموم وكلما لا يصدق عليه الليث لا يصدق عليه الاسد وهذا معنى الخصوص وهذه المشابهة موجودة فى الليث والاسد فان قيل المتبادر بالمماثلة الترادف فينقض على الانسان والناطق فان اضافة احدهما الى الآخر غير جائز مع انهما ليسا مترادفين قلنا المماثلة اعم من ان يكونا مترادفين كما فى المثالين اولا كالانسان والناطق فانهما متحدان فيما صدقا عليه ومتغايران فى المفهوم فالمترادفان ما يكون متحدا فى الصدق والمفهوم كليث واسد فكلما يصدق عليه الليث يصدق عليه الاسد ومفهومهما ايضا متحد وهو الحيوان المفترس والمتغايران ما يكون متحدا فى الصدق ومتغايرا فى المفهوم كالانسان والناطق فكلما يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وهذا المعنى معنى اتحاد الصدق ومفهومهما متغايران مفهوم الانسان الحيوان الناطق ومفهوم الناطق ذات من له النطق فان قيل لما لم تجز الاضافة لا يصح اطلاق الصنف المضاف اليه على ذلك الاسم فى قوله للمضاف اليه قلنا المراد بالمضاف اليه فى الارادة فيكون معنى قوله ولا يضاف اسم مماثل للاسم الذى اريد كونه مضافا اليه لعدم ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رئيت ليث اسد فالمضاف اليه افاد ما افاد الليث

المضاف فيكون ذكر المضاف اليه لغوا لا يقال فيه افادة التخفيف بحذف التنوين من المضاف قلنا مفاد الاضافة المعنوى التعريف او التخصيص وهو مقصود ههنا ايضا التخفيف بحذف المضاف اليه اكثر من التخفيف بحذف التنوين فان قيل ان القاعدة منقوضة لكل الدراهم وعين الشئ لان الكل عين الدراهم والعين هو الشئ فاجاب المصنف بقوله بخلاف كل الدراهم وعين الشئ فانه اى المضاف فيهما وان كان عاما قبل الاضافة لصلاحية كل للدراهم وغيرهما والعين يصلح للشئ وغيره فقد صار خاصا بعد الاضافة بالمضاف اليه والمماثلة المتنعة للاضافة المماثلة قبل الاضافة كما فى ليث واسد كما قال المصنف يختص به اى بالمضاف اليه فان قيل كلمة كل نكرة والدراهم معرفة والعين نكرة والشئ معرفة واضافة النكرة الى المعرفة تفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قول المصنف يختص به قلنا ان الخصوص على قسمين احدهما مقابل للعموم والثانى مقابل للتعريف والمراد بقوله هو الاول فيكون معنى العبارة يصير العام خاصا بسبب اضافة العام الى الخاص غير باق على العموم سواء افاد الاضافة التعريف او التخصيص اذا كان اللام للجنس او الاستغراق فيكون الاول وانكان للذهن فيكون الثانى فان قيل اعمية العين من الشئ ظاهرة اذا كان اللام للعهد واما اذا كان للجنس او الاستغراق ففيها خفاء لان الشئ يتناول الجوهر والعرض والموجود والمعدوم وكذا العين لا عين الشئ نفس الشئ قلنا هذا الاعتراض مسلم ان اريد بالشئ الموجود بالعين ايضا وان اريد بالشئ الموجود وبالعين الموجود والمعدوم فلا شك فى اعمية العين من الشئ فان قيل ان المصنف فى بيان الكليات وقوله كل الدراهم وعين الشئ فى غاية القلة فيكون فى بيان الجزئيات قلنا ان المراد بكل شئ هو اضافة العام الى الخاص كما عرفت لما تقرر فيما سبق ان شرطها تجريد المضاف عن التعريف فينقض هذه القاعدة بسعيد كرز ونحوه فان سعيد اضيف الى الكرز مع عدم تجريده من العلمية وايضا قد تقرر تم انه لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص فينقض هذه القاعدة بسعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انا اضيف احدهما الى الاخر فاجاب المصنف بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ والدال بان وجد القرينة على الاول بالمدلول يراد من الاول المدلول ويراد من الثانى

الدال کالمجئ فی قول القائل جائنی سعید کرز وان المجئ یتصور من المدلول لا من الدال فیحمل الاول بالمدلول والثانی بالدال فیکون المعنی جائنی سعید کرز ای مدلول هذا اللفظ و مدلول هذا الدال وان وجد القرینة بالاول الدال والثانی بالمدلول یراد من الاول الدال ومن الثانی المدلول کقولك تلفظت بسعید کرز فالتلفظ قرینة بالاول الدال لان التلفظ یقع علی الالفاظ والدوال لا بالمدلولات فیکون المعنی تلفظت بلفظ هذا المدلول ودال هذا المدلول فان قیل ان کرز اوسعیدا مماثلان فکما یجوز سعید کرز کذلك یجوز کرز سعید بالتاویل المذکور قلنا انه غیر جائز لانه غیر مسموع لان قصدهم بالاضافة التوضیح واللقب اوضح من الاسم المحض غالبًا ولاشك ان کرز القب اذ معناه رجل قوی مشهور فی البلد بالقوة وان صار علما ههنا فیکون فیه صفة حُسن ولا یجوز هذا التاویل فی لیث واسد لان الجواز یکون بعد الوقوع فی کلامهم وهو غیر واقع وسعید کرز واقع فی کلامهم ولما کان للاسم المضاف الی یاء المتکلم احکام خاصة فی المضاف وهو الکسر و فی المضاف الیه وهی الفتح او السکون ولا یعلم هذا الاحکام من باقی المضاف والمضاف الیه فلذا افرد المصنف ذکر ذلك المضاف ولم یکتف بدخوله فی باقی المضاف والمضاف الیه فقال **واذا اضیف الاسم الصحیح** فان قیل ینقض ثوبی وداری لیس من الصحیح مع ترتب الجزاء علیهما قلنا ان المراد بالصحیح هو عند النحاة وهو ما لیس فی آخره حرف علة **او الملحق به** وهو ما فی آخره واو او یاء قبلهما ساکن وسمی هذا الاسم بالملحق بالصحیح لان حرف العلة بعد السکون مشابه بحرف العلة بعد السکوت لا یثقل علیها وضع الحرکات کوعد یسر فکذا لا یثقل وضع الحرکات علی حرف العلة بعد السکون یعنی وضع الحرکات علی حرف العلة غیر ثقیل فی الابتداء والسکون **الی یاء المتکلم کسر آخره** لحصول التناسب بین آخر المضاف والیاء مثل ثوبی وداری ووعدی فی الصحیح وظبیی ودلوی فی الملحق به **والیاء مفتوحة او ساکنة** السکون جاز للاخفیة والفتح اولی اذ الاصل فی کل کلمة کانت علی حرف واحد هو الحرکة لئلا یلزم الابتداء بالساکن حقیقة کالکلمة التی وقعت فی الابتداء مثل واو العطف وهمزة الاستفهام او حکمًا کما فی یاء المتکلم اذا وقعت مضافة الیها وهی ان کانت فی آخر المضاف لکنها حکمًا فی الابتداء لانها لاستقلالها فی حکم الابتداء بها والاصل

فى المبنى بالحركة الفتح للخفة وان لم يكن المضاف صحيحا او ملحقا به فان كان آخره اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت الالف لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى هذا فى اللغة الفصيحة وهذيل تقلبها اى الالف حال كونها كائنة لغير التثنية فالظرف باعتبار المتعلق حال من مفعول تقلبها ياء ليحصل بالقلب يا مشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلة الياء الكسرة القبلية فلما تعذر الكسرة التزم الياء التى هى اختها وتدغم فى الياء فيكون الانقلاب وسلية للتخفيف فيقال عصى ورحى ولا تقلب هذيل الف التثنية كغلاما اى لالتباس المرفوع بغيره لان الرفع التثنية بالالف والياء علامة النصب والجر فلو قلبت الالف ياء لالتبس المرفوع بغيره بسبب القلب فانقيل ينبغى ان لا يقلب الواو ياء فى الجمع السالم المذكر مضافا الى ياء المتكلم نحو مسلمى لانه يلزم التباس حالة رفعه بغيره قلنا ان القلب لعلة قياسية وهى اجتماع الواو والياء ولا يترك قاعدة كلية لالتباس فى بعض الصور كما تقول مختار بصيغة الفاعل ويلتبس بسبب الاعلال بصيغة اسم المفعول واما قلب الالف بالياء فى التثنية للمشاكلة فليست بامر كلى فيترك المشاكلة للالتباس وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة نحو مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة وادغمت الياء فصار مسلمى وان كان آخره واو قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة بها فقيل مسلمى وان كانت قبل الواو والياء فتحة يبقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفى لخفة الفتحة وفتحت الياء المتكلم فى الصور الثلاث للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتحة للخفة فانقيل قد تقرر ان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت وان كان واوا تقلب وان كان ياء تدغم فينتقض بالاسماء الستة فان فى آخر هذه الاسماء الستة الحروف الثلاثة فى الاحوال الثلاث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففى الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة فى الحروف الثلاثة فاجاب المصنف بقوله واما الاسماء الستة التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم

حاصل الجواب الاسماء الستة مستثناة عن القاعدة المذكورة لحذف اعجازهن وهي الحروف الثلاثة نسيا منسيا قلها حكم الاسماء الصحيحة فاخي وابي فانقيل قوله فاخي وابي جزاء الشرط والجزاء يكون جملة واخي وابي مفردان قلنا اخي وابي مقولة لقول المحذوف وهو خبر لمبتداء محذوف فيكون التقدير فالعال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي بالرد والقلب والادغام اي برده لام الكلمة وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك المبرد في ذلك بقول الشاعر ؎ قَدْ رَ اَحَلَّكِ ذا الجاز وقد أُرى ؎ وَأَبِيَّ مالك ذو الجاز بدار ۔ وحمل المبرد الاخ على الاب في الرد والقلب والادغام وان لم يوجد الدليل المسموع في الاخ لتقاربهما لفظا ومعنى لان الاخ والاب ولدان من اصل الواحد وهو ابهما واجاب المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء بل استعمالهم بلا رد المحذوف وايضا يحتمل التشديد في ابي من غير الرد بان الواو للقسم وابي المقسم به جمع اب اصله ابين بالجمع المذكر السالم ثم سقطت النون بالاضافة الى ياء المتكلم فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي فانقيل كيف جمع الاب بالجمع المذكر السالم ولا يجيء من مذكر علم عاقل والاب ليس بعلم قلنا قد جاء جملة شاذا كما في قول الشاعر ؎ فلما تبين اصواتنا ۔ وبكين وفدينا بالابينا ۔ اي النساء المحبوسات لما سمعن وعلمن اصواتنا وبكين وقلن لنا ابائنا فدائكم وتقول اي امرأة قائلة يعني الشارح ان تقول صيغة مؤنث لا صيغة المذكر المخاطب لامتناع اضافة الحكم الى المذكر حمى وهنى بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي ولم يذكرهما مع اخي وابي لان حكمهما مغائر من اخي وابي لشهرة خلاف المبرد في اخي وابي وعدم شهرة خلاف المبرد في حمى وهنى ويقال في فم حال كونه مضافا الى ياء المتكلم فِيَّ بالرد والقلب الادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخٌ وابٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء افصح منهما من الضم والكسر وجاء حم مثل يدٍ حين الافراد والاضافة بلا رد المحذوف بجعله

نسيًا منسيًا كيدٍ فيقال هذا حم وحمك ورئيت حمًا وحمك ومررت بحم و حمك فاعرب بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث ومثل حبأ بالهمزة حين الافراد والاضافة وبالحركات الثلاث و مثل دلو بالواو حين الافراد والاضافة وبالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث لكن حركاته تقديرية لوجود الالف المقصورة فى آخره مطلقاً اى جوازا استعمال حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقًا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يدٍ مطلقاً فى الافراد والاضافة بلا رد الى الاصل فالحاصل ان اعراب هذه الاسماء الخمسة بالحروف حين الاضافة كما مر فى بحث الاعراب ليس بامر واجب بل يقرب بالحركات مطلقًا فى الافراد والاضافة واما كلمة ذو منها فمعرب بالحروف ابدا وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وسيلة لتوصيف شئ باسم الجنس فلا يضاف الا الى اسم الجنس والضمير ليس باسم جنس واما قول الشاعر ؎ وَاَهْنَأُ المعروف ما لم يتبذل فيه الوجوه ؛ انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه :- بالاضافة الى الضمير كذلك لا يضاف الى مطلق المعرفة فلو قال وذو لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل قلنا لما كان لباقى الاسماء الستة غير ذو احكام خاصة عند اضافتها الى ياء المتكلم وذو لا يضاف الى ياء المتكلم فلا يجرى عليه احكام خاصة فالعبارة المقصودة ههنا ان يقول المصنف ذو لا يضاف الى ياء المتكلم لكن حصل فى اضافة ذو الى ياء المتكلم فى ضمن نفى نوع ياء المتكلم وهو الضمير ولو قال ذو لا يضاف الى معرفة لحصل نفى اضافة ذو الى ياء المتكلم فى ضمن نفى الجنس وهو المعرفة وذلك بعيد ولا يقطع ذو عن الاضافة لان جعلها وسيلة الى توصيف اسم الجنس لا يحصل الا باضافة ذو الى اسم الجنس التوابع خمسة ووجه الحصر فيها فان التابع لا يخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة اولا فالاول لا يخلو اما ان يكون المتبوع ايضًا مقصودًا بالنسبة اولا فالاول هو المعطوف بالحرف الثانى هو البدل وان كان الثانى فلا يخلو اما ان يكون دالا على معنى فى متبوعه اولا فالاول هو النعت والثانى لا يخلو اما يكون مقررًا لامر المتبوع فى النسبة او الشمول اولا فالاول هو التاكيد والثانى عطف البيان فان قيل التوابع صفة الاسماء وتوصيف الجمع بالجمع يستلزم توصيف المفرد بالمفرد اى اسم تابعة لان التوابع جمع تابعة فلا يطابق الصفة بالموصوف

قلنا ان التوابع تبع تابع لا تابعة فانقيل التوابع على وزن فواعل و مفرده فاعلة كضوارب جمع ضاربة لا ضارب قلنا ان التابع نقل عن معنى الوصفية و صار اسمًا للتوابع الخمسة وفاعل الاسمي يجمع على فواعل كاهل على كواهل فانقيل تعريف التوابع لا يكون جامعًا لافراده لخروج ان ان وضرب ضرب لان الثاني في المثالين تاكيد للاول وليس بمعرب باعراب سابقه لعدم الاعراب في التابع والمتبوع قلنا المراد بالتوابع توابع الاسماء لاطلاق التوابع بقرينة البحث فلما لم يكونا من افراد المحدود فلا باس بخروجهما عن الحد كل ثان فانقيل خرج عن التعريف التابع الثاني والثالث مثل جائني زيد وعمرو بكر لانهما ليسا بثانيين قلنا المراد بالثاني المتاخر وهو متناول لكل ما بعد المتبوع فانقيل خرج عن التعريف التابع المقدم على المتبوع كقولهم ورحمة الله عليكم السلام اصله السلام عليكم و رحمة الله كما جاء في الاشعار وايضًا خرج المتوسط كعمر جائني زيد وعمرو وبكر وايضا لما كان المراد من الثاني المتأخر فلم اطلق على المتأخر الثاني قلنا التابع المقدم والمتوسط والمتأخر متى لوحظ مع المتبوع يكون في المرتبة الثانية وان كان غير ثان في التلفظ باعراب سابقه فالجار والمجرور باعتبار المتعلق اي متلبس صفة ثان فانقيل ينقض بابوه في قولك جائني زيد وابوه فان ابوه ثان وليس بمعرب باعراب سابقه لان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التابع بالحرف قلنا المراد ان التابع معرب بجنس اعراب المتبوع بان كان اعراب كل منهما متحدًا في جنس الرفع او النصب او الجر اما بالنوع بالحركة والحرف قد يكون موافقا وقد يكون مغايرًا من جهة واحدة اي ناش اعرابهما من جهة واحدة شخصية مثل جائني زيدن العالم فرفعهما ناش من جهة واحدة شخصية وهي فاعلية زيد ن العالم لان الجئ المنسوب الى زيد ملحوظ مع التابع لا اليه مطلقا ثم اعلم ان كل ثان جنس شامل للتوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل لتغاير الاعراب فيها غير مفعولي ظننت واعطيت وخبر المبتداء لاتحاد الاعراب فيها وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر هو المعنوي المعبر بالتجريد للاسناد وهو يقتضي مسندًا و مسندا اليه فيعمل في المبتداء من حيث انه مسند اليه ويعمل في الخبر من حيث انه مسند فلا يكون نشأ اعرابهما من جهة واحدة شخصية وكذلك ظننت يقتضي

مفنونا ومظنونا فيه فيعمل فى المفعول الاول النصب على انه مظنون فيه ويعمل فى الثانى على انه مظنون فلا يكون نصبهما من جهة واحدة واعطيت يقتضى المعطى والمعطى له فيعمل فى الاول النصب على انه المعطى له ويعمل فى الثانى على انه المعطى فلا يكون انتصابهما من جهة واحدة شخصية وانكانا مشتركين فى المفعولية فان قيل تعريف التوابع غير جامع لافراد التوابع اذ يخرج منه التوابع فى هذه الامثلة هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفًا وجائنى موسى العاقل فان كلا من هذه التوابع توابع مع انها ليست بمعربة باعراب السابق لان السابق الذى هو المتبوع فى كلها مبنى قلنا ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا ثم اللفظى اما حقيقة او حكمًا فالمتبوع فى المثال الاول مرفوع محلا فالتابع ايضا مرفوع والمتبوع فى يا زيد العاقل ولا رجل ظريفًا معرب باعراب اللفظى الحكمى لان ضمة زيد وفتحة لا رجل اعرابان حكما اذ هما يشبهان الاعراب فى العروض والمتبوع فى جائنى موسى العاقل معرب مرفوع تقديرًا فان قيل ان فى تعريف التوابع خللا فى جانب الحد والمحدود اما فى جانب المحدود لانه جمع والملحوظ فى الجمع الافراد واما فى جانب الحد كلمة كل فان كلمة كل لاحاطة افراد المضاف اليه فيلزم تعريف الافراد بالافراد والحال ان التعريف للجنس بالجنس قلنا ان اللام فى المحدود للجنس واللام الجنسى اذا دخلت على الجمع بطلت معنى الجمعية ويراد منه الجنس اى التابع وكلمة كل فى الحد زائدة فالمحدود فى الحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان فان قيل لما كان المحدود لفظ التابع مفردا والحد مدخول كل لا كل فلا حاجة الى ذكر التوابع بصيغة الجمع ولا حاجة الى ذكر كلمة كل فينبغى ان يقول التابع ثان معرب باعراب سابقه قلنا ذكر المص التوابع بصيغة الجمع اشارة الى كثرة انواع التوابع ولما ذكر كل افاد صدق المحدود على جميع افراد الحد فيكون مانعًا عن دخول الغير لان معنى المنع ان كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود فكان المص قال ان كل ما هو ثان باعراب سابقه فهو تابع. فان قيل سلمنا ان الحد مانع لكن لا يكون جامعًا قلنا الظاهر من تقسيمه وبيانه انحصار المحدود فى التوابع الخمس لعدم ذكر غيرها ولو كان فرد من افراد التوابع غير الخمسة لذكره المص ذلك الفرد ايضا فحصل للتعريف جمع ومنع فان قيل ان الجمعية

والمنعية تفهم من نفس التعريف اذلا بد فى كل التعريف ان يكون جامعًا ومانعًا فلا حاجة الى ذكر كلمة كل قلنا نعم ذلك لكنه ذكر كلمة كل ليكون الجمع والمنع كالمنصوص عليه لان كلمة كل قائمة مقام كل فرد من افراد المضاف اليه فكانه قال كل فرد من افراد المضاف اليه فكانه قال كل فرد من افراد هذا المفهوم فهو تابع النعت قدم النعت على سائر التوابع لانه اكثر استعمالًا فى كلامهم من التوابع الاخر او فرتبعيته اذهو يتبع المتبوع فى عشرة امور وباقى التوابع يتبع فى الاعراب فقط واعظم فائدة اذ فائدة النعت خمسة كما سيجئ واكثر بحثا والعزة للتكاثر تابع يدل على معنى فى متبوعه فانقيل ان الاسماء المشتقة تقع نعتا نعتًا ولا تدل على معنى فى متبوعها بل تدل على معناها حين الانفراد بغير الانضمام مع الموصوف قلنا ان الاسماء المشتقة بغير الانضمام مع الموصوف لا تسمى نعتا مثل ضارب مفردًا بل تسمى صفة فيكون معنى العبارة يدل على هيئية تركيبية مع متبوعه على معنى فى متبوعه لا بالانفراد فانقيل خرج النعت الذى فى قالب القضية الكاذبة نحو جائنى زيد ن المضروب لكل شخص فان المضروب نعت لزيد ولا يدل على معنى فى متبوعه لان معناه مضروبيته وذا لا يتصور فى زيد قلنا المراد بالدلالة الالتزامية على فهم المعنى الكائن فى المتبوع و مضروبية زيد فهم من هذا التركيب وان لم يتصور فى الواقع مطلقا منصوب على انه مفعول مطلق لقوله يدل باعتبار حذف الموصوف فيكون التقدير يدل على معنى فى متبوعه دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد و تركيب من التراكيب ثم اعلم ان فى كل تعريف لابد من جنس و فصل بقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى فى متبوعه احترازعن سائر التوابع لانها لا تدل على معنى فى متبوعاتها بل تدل على معنى ستعرف فى مفهوماتها وقوله مطلقًا احترازعن بعض التوابع فى بعض الامثلة مثل اعجبنى زيد علمه واعجبنى زيد وعلمه و جائنى القوم كلهم فان البدل فى المثال الاول والمعطوف فى الثانى والتاكيد الذى يدل على معنى الشمول فى القوم فالكل توابع تدل على معنى كائن فى متبوعاتها وليست نعتا للمتبوعات لان دلالتها على معنى فى المتبوعات فى هذه المواد الخاصة لا مطلقا

ولو جردت عن هذه المواد الخاصة لا تدل على معنى في المتبوعات كما يقال اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجائني زيد نفسه واما الصفة فان هيئة التركيبية بين الموصوف والصفة تدل على معنى في متبوعها في كل مادة من المواد وفائدته اى النعت غالبا تخصيص في النكرات او توضيح في المعارف فالتخصيص عبارة عن قلة اسري وفي النكرات كرجل عالم والتوضيح عبارة عن رفع الابهام الوصفي في المعارف كزيدن الظريف ولما كان مفاد النعت هذين المعنين غالبًا اورد كلمة قد المفيدة للتقليل في المضارع مقابلة للاولين وقال وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم فهذان النعتان لمجرد مدح الله تعالى ولا يراد منهما التخصيص اذ التخصيص يجري في النكرات والمنعوت والنعتان ههنا معارف ولا التوضيح اذ هو يجئ لرفع الابهام الوصفي من الموصوف الذي يحتمل الوصفين المتضادين ولا احتمال عدم الرحمة في الله تعالى او لمجرد الذم بغير قصد تخصيص وتوضيح نحو اعوذ بالله من الشيطن الرجيم والدليل ما مر في التسمية او لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة ان الوحدة تفهم من تاء نفخة فاكدت بالواحدة وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين المؤكد والكاشفة ان الاول مقررة والكاشفة موضحة مفسرة والفرق بين الايضاح والتقرير ظاهر ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اى ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى فانقيل اضافة الغرض الى المعنى غير صحيح لان غرض الشئ يكون مرتبا مؤخرا عن الشئ كالاضطجاع في السرير غرض من اتخاذ السرير مؤخر عن اتخاذ السرير والمعنى غير مؤخر عن الوضع اذ المعنى مقدم على الوضع قلنا عبارة المصنف محمول بالاختصار فيكون المعنى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع وحاصل الجواب ان نفس المعنى مقدم على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى مؤخر عن الوضع عموما منصوب على الظرفية

اى فى جميع الاستعمالات وجميع الازمنة مثل تميمى وذى مال فان التميمى اى الملحق بالياء دائما يدل على ان لذات ما نسبةً الى قبيلة بنى تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال ولذا وجب ان يكون لهما موصوف لفظا او تقديرا او خصوصا اى بعض الاستعمالات فان قيل انه يلزم التناقض فى كلامى المصنّف لانه يعلم من قوله مطلقا ان النعت يدل على معنى فى المتبوع فى جميع المواد وان دل فى بعضها على معنى فى المتبوع فهو ايضا نعت وما هذا الا تناقض قلنا لا تناقض لان قوله عمومًا فيما اذا كان النعت مشتقيا او ملحقا بالمشتقى وهو الملحق بالياء النسبتية او ذو فانهما ملحقان بالمشتقى فى اقتضاء الموصوف فلا بد للمشتقى والملحق من الموصوف اللفظى او التقديرى فكلما وجدت هيئية التركيبية بين الموصوف اللفظى او التقديرى فكلما وجدت هيئية التركيبية بين الموصوف وذلك المشتقى او الملحق به تدل على معنى فى الموصوف واما خصوصًا ففى النعت الذى لا يكون مشتقيا ولا ملحقا به كما فى بعض الجوامد وبعض التراكيب فان وجدت هيئية التراكيب ذلك البعض مع المنعوت تدل على معنى كائن فى المتبوع كما فى الامثلة الآتية وان جردت عن ذلك التركيب لا تدل على معنى فى متبوعه لعدم وجود متبوعه لا لفظًا ولا تقديرًا ولا يقدر لها الموصوف كما يقدر الموصوف للقسم الاول لعدم اصالتها فى معنى الوصفية مثل مررت برجل ايّ رجل فاىٌّ جامد اذا وقع فى مثل هذا التركيب اى بين النكرتين المتجانستين اوليهما موصوفة ايّ وثانيتهما مضافة اليه لِاَيٍّ فاىٌّ فى مثل هذا التركيب يدل على معنى الكمال فى الرجل اى كامل فى الرجلية فيصح ان يقع نعتًا لرجل لوجود الموصوف واذا جرد عن هذا التركيب كما يقال اىُّ رجل عندك لا يدل على معنى فى المتبوع لعدم وجود الموصوف بل هو مبتداء والظرف خبره ولا يقدر له موصوف ومثل مررت بهذا الرجل فان الرجل فى هذا التركيب وان كان وقع نعتًا لهذا فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل يدل على ذات معينة باعتبار اللام وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فيصح ان يقع الرجل صفة لهذا وان جرد عن هذا التركيب كما يقال جائنى الرجل او الرجل قائم فلا يقدر له الموصوف فلا يقع نعتًا لعدم المنعوت لا لفظًا ولا

تقديرا وذهب بعضهم الذين شرطوا الاشتقاق فى النعت الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة بدل الكل وليس بصفة لانه يدل على الذات لا على الصفة وايضا تعريف اللام ازيد من تعريف اسم الاشارة عندهم فلا يكون الموصوف اخص او مساو و

ذهب بعضهم الذين شرطوا الاشتقاق فى النعت انه عطف بيان ومررت بزيد هذا المشار اليه فهذا فى هذا التركيب يدل على حصول معنى فى ذات زيد فوقع صفة لزيد اى بزيد هذا وهو كونه مشارا اليه ولو جرد عن هذا الموضع ويقال هذا زيد لا يصح ان يقع نعتا و

توصف النكرة بالجملة الخبرية ههنا ثلثة مقاصد الاول ان الجملة تقع صفة ولم يلزم الافراد لمطابقة الموصوف والثانى الجملة الخبرية لا انشائية والثالث ان تلك الجملة تقع نعتا للنكرة لا للمعرفة ووجه الاول ان الغرض من النعت الدلالة على معنى فى المتبوع وهذا الغرض كما يحصل من المفردات كذلك يحصل من الجمل ووجها لمدعى الثانى ان النعت يدل على معنى كائن فى المتبوع قبل وقت التكلم والانشاء ايجاد ما لم يوجد يوجد بعد وقت التكلم لا قبل التكلم ووجه المدعى الثالث ان بين النكرة والجملة تناسب لان النكرة تفيد الفرد المبهم كذلك الجملة تفيد الحكم المبهم فان ضرب زيد تفيد مضمون المبهم وهو ضَرْبُ زيد وهو مبهم من حيث التغليظ والتخفيف والقلة والكثرة فان قيل قد يقع الانشاء نعتا للنكرة كما فى قوله جائنى رجل اِضْرِبْهُ فلم لم يتعرض للبيان قلنا لم يتعرض له لان الانشاء لا تقع نعتا الا بتاويل بعيد اما نفس التاويل هو مقول فى حقه اضربه واما بعده فان فى هذا التاويل خروجا عن الانشائية الى الخبرية ومن الجملة الى الافراد وهو مقول فان قلت لما كان التاويل بالمفرد فكيف يصح قول الشارح لا تقع الجملة الانشائية بالتاويل قلنا انه حاصل معنى اضربه كانها وقعت صفة وكذلك التاويل اذا وقعت الانشائية جزاء نحو قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوٰة فاغسلوا اى مقول فى حقكم اغسلوا وكذلك اذا وقعت خبرا عن المبتدأ نحو الزانية والزانى فاجلدوا اى مقول فى حقهما اجلدوا فان قيل هذا التاويل مقول فى حقه اضربه انما يستقيم لو صدر هذا القول من احد قبله فيدل على معنى فى متبوعه وان لم يصدر هذا القول من احد قبله فلا يستقيم اذ هو لا يدل على معنى كائن فى الموصوف قلنا ليس المراد من

القول المقول بالفعل بل المراد استحقاق المقولية لان يؤمر بضربه ويلزم في الجملة التي وقعت نعتًا الضمير الراجع الى تلك النكرة الموصوفة لربط الجملة بالموصوف لان الجملة مشتملة بالمسند والمسند اليه غير مقتضية للربط مع الغير والصفة مربوطة بالموصوف فاذا وقعت صفة فلابد من الضمير الى الموصوف فيحصل الربط وخص الضمير للربط ولم يجعل الرابط عاما كما في الجملة الخبرية اربعة وضع الظاهر موضع المضمر والالف واللام والتفسير كما في ضمير الشان والضمير الى المبتداء لان الصفة في الجملة ليست بركن اصلي كالخبر فلا ترتبط بالموصوف بعائد ضعيف بل بعائد قوي وهو الضمير واما الخبر فهو ركن اصلي في الكلام لانه المسند الى المبتداء فيربط باد ني عائد قويا كان او غيره مثاله جائني رجل ابوه قائم وان لم يكن الضمير كما يقال رجل الاب قائم فيكون الجملة اجنبية من الموصوف غير مبنية لحاله ولا لمتعلقه ويوصف بحاله الموصوف اى بصفة قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفة قائمة به و بحاله متعلقه اى متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى صفتي في الموصوف والمكان اعتباريا ثم اعلم ان النعت على قسمين احدهما يسمى بنعت حال الموصوف والثاني بحال متعلق الموصوف فالاول ما يكون النعتي قائما بعين الموصوف و علامته ان يكون مسندًا الى ضمير الموصوف قائما اى فاعل النعت ضمير راجع الى الموصوف والثاني ما يكون معنى النعتي والصفتي قائما بمتعلقه حقيقة وللموصوف اعتباريا ومجازيا و علامته ان يكون مسندا الى الاسم الظاهر الذي يكون من متعلقاته فما ذكر في تعريف النعت تابع يدل على معنى في متبوعه اعم سواء ذلك المعنى ثابت للموصوف حقيقة و بالذات كما في القسم الاول او مجازا وبالواسطة كما في القسم الثاني فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب منها اربعة لا الباقي في الضدية بعضها مع بعض في الاعراب رفعًا و نصبًا وجرًا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانقيل ينتقض بامرأة صبور وبامرأة جريح او رجل علامة فان الموصوف والصفة غير مطابق في التذكير والتانيث في هذه الامثلة قلنا المطابقة

بين الموصوف والصفة لازمة فى الاسماء التى لا يستوى فيها المذكر والمؤنث كضارب وضاربة ومضروب ومضروبة وآما فعول بمعنى الفاعل كصبور بمعنى صابرا وفعيل بمعنى المفعول كجريح وقتيل بمعنى المجروح والمقتول فيستوى فيهما المذكر والمؤنث يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح بلا فرق بين المذكر والمؤنث وآما رجل علامة فالتاء للمبالغة جار على المذكر لوجود العلم فى المذكر بسبيل المبالغة من المرأة والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف ينتبعه فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منهما فى كل تركيب اثنان لا الباقى لضدية بعض مع بعض وفى البواقى كالفعل وهى ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لانه يشبه بالفعل فياخذ حكم الفعل والفعل اذا اسند الى الظاهر كان مفردا ابدا واذا اسند الى الضمير يفرد للمفرد ويثنى للتثنية الضمير ويجمع بجمعه واذا اسند الفعل الى الظاهر المؤنث غير الحقيقى او الى الظاهر المؤنث الحقيقى مع الفصل ففيه جواز التذكير والتانيث فهذه الاحكام تجرى فى النعت بحال المتعلق الموصوف والامثلة كلها مذكورة فى الشرح فان قيل ما وجه الفرق بين القسم الاول والثانى ان القسم الاول يتبع متبوعه فى عشرة امور والثانى يتبع متبوعه فى الخمسة الاول وفى الخمسة الباقية بناء على ما اسند اليه وما جرى عليه والمسند اليه فى القسم الاول واحد وهو المنعوت لان اسناد الشئ الى ضمير شئ كاسناد الشئ الى ذلك الشئ فالنعت يتبع متبوعه فى عشرة امور وفى القسم الثانى ما جرى عليه غير من المسند اليه لان ما جرى عليه هو المنعوت والمسند اليه هو المتعلق فالنعت يتبع متبوعه فى الخمسة الاول وفى الخمسة الباقية كالفعل ومن ثم اى من اجل كون الوصف الثانى الخمسة البواقى كالفعلى حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الغلمان جمع بتاويل الجماعة مؤنث غير حقيقى وفى المؤنث الغير الحقيقى جاز الوجهين التذكير والتانيث فى الفعل وشبه الفعل كما تقول قام رجل تقعد غلمانه وضعف قام رجل رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى الاسم الظاهر فضعف لصورة تعدد الفاعل ويجوز

من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وانكان قعودٌ جمعًا ايضًا كقاعدٍ لانك اذا كسرت الاسم المشابه لفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبة الفعل لا يجمع على صورة جمع التكثير فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى هو ضعيف لتعدد الفاعل فيه فى الظاهر فانقيل تعدد الفاعل ممتنع لانه ضعيف لان الضعيف يدل على الجواز مع الضعف قلنا سُمِّيَ هذا التركيب ضعيفًا لتعدد الفاعل فى الصورة وليس التعدد فى الواقع لاحتمال ان تكون الواو فى يقعدون حرفًا دالا على جمعية الفاعل البعدى وليست بضمير او تكون ضميرًا فاعلًا والمظهر بدل من الضمير او المظهر مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية خبر مقدم على المبتدأ فعلى هذه الاحتمالات الثلاثة لا يلزم تعدد الفاعل فلا يمتنع لكنه ضعيف اذ صورته صورة تعدد الفاعل والمضمر لا يوصف لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجت لهما الى التوضيح وآما ضمير الغائب فمحمول عليهما وقد جاز ابن كيسان توصيف المضمر الغائب بالعقلى والنقلى اما العقلى لانه ليس اعرف المعارف فله الحاجة التوضيح والنقلى قوله تعالى لا اله الا هو الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل كما قاله عبد الغفور فانقلت ينبغى ان يورد للضمير الصفة المادحة والذامة وان لم يحتج الى الايضاح قلنا انهما محمولان على الوصف الموضح فى المنع طرد للباب ولا يوصف به لان النعت يدل على معنى وصفى فى المتبوع والضمير يدل على الذات لا على المعنى الوصفى فانقيل لم قال الشارح الرضى فى عذر ترك المصنف حيث قال ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو مع انه مذكور فلا حاجة الى الاعتراض ولا الى الجواب قلنا ان المصنف لم يذكر قوله ولا يوصف به فى بعض النسخ فالاعتراض والجواب محمولان على بعض النسخ الذى لم يذكر فيه ولا يوصف به والموصوف اخص او مساو فانقيل ينتقض بقولهم رجل عالم فى النكرتين والحيوان الناطق فى المعرفتين فان الموصوف فى المثالين اعم صدقا من الصفة لا اخص ولا مساو قلنا المراد بالاخص اكملية الموصوف فى التعريف فى المعرفتين والمراد بالمساوات المساوات فى التعريف لا الخصوصية والمساوات فيما صدقا عليه فعلم من هذه العبارة تفاوت المعارف فى

التعريف فيما بينهما وهي خمسة كما جمعت في هذا النظم ؎ معارف همه پنج هست
زان نه بيش ونه كم ؛ مضاف مضمر ذو اللام مبهم هست علم ؛ فاعرفها المضمرات اما كون ضمير
المتكلم والمخاطب اعرف فظاهر واما ضمير الغائب اعرف بالوجهين اما محمول عليهما
واما لانه محتاج الى لفظ يعبر هذا الضمير عنه ولهذا الاحتياج جعل الضمير الغائب
بمنزلة وضع اليد فكان هذا الضمير وضع يده على ذلك اللفظ واما كون العلم اعرف
من اسم الاشارة فلان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال
بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يكون تعيينه بالاشارة
الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية لكثرة المشار اليه واما كون
الاسم اعرف من المعرف باللام فلان المخاطب يعرف مدلول الاسم الاشارة بالقلب والعين معا
ومدلول المعرف يعرف باللام يعرف بالقلب فقط والموصوف لكن اللام في التعريف واما المضاف الى احد الاربعة
فتعريفه بمنزلة تعريف المضاف اليه لانه مكتسب منه التعريف ومن ثم اي من اجل ان الموصوف
اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله في التعريف وهو ذو اللام الآخر او الموصول
لانه مماثل لذي اللام في التعريف نحو جائني الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس او
بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام نحو جائني الرجل صاحب الفرس واما في المعارف فانها
اكمل من ذي اللام فلو وقع الاكمل نعتا لغير الاكمل فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب فان
قيل انكم قلتم ان الموصوف اكمل من الصفة فينقض بمثل جائني زيد صديقك عند سيبويه لان
المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وايضا ينقض بمثل مررت بزيد هذا عند ابن سراج
لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وايضا ينقض بمثل مررت بالرجل الذي قام ابوه عند الكوفيين
لان تعريف الموصول ازيد عندهم من المعرف باللام فاجاب الشارح بقوله فلو وقع الاخص الاكمل
في التعريف نعتا لغير الاكمل فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب اي عند من قال ان الموصوف
اكمل من الصفة ومن لم يشترط اكملية الموصوف من الصفة فلا باس ان يكون الوصف اكمل من الموصوف
فان قيل ان القاعدة السابقة تقتضي جواز توصيف الاسم الاشارة بستة امور باسم الاشارة الآخر او
بالمضاف الى اسم الاشارة الآخر فيكون الموصوف في تلك الصورتين مساويا للصفة في التعريف او
بذي اللام او بالموصول اللذان هما انقص من اسم الاشارة في التعريف او بالمضاف الى احدهما فيكون الموصوف
في هذه الصور الاربعة اكمل من الصفة في التعريف ومع هذا القياس التزم توصيف اسم الاشارة بذي

اللام او الموصول فاجاب المصنّف بقوله وانما التزم وصف باب هذا الخ باب اسم الاشارة بنائي اللام والموصول محمول عليه مثل مررت بهذا الرجل او مررت بهذا الذي كرم اى الكريم لان الموصول مع الصلة مثل ذى اللام للابهام الواقع فى باب اسم الاشارة بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفع ذلك الابهام فلا يتصور بمثله لان المبهم لا يرفع الابهام عن المبهم الآخر والمضاف فى الصور الثلاث مكتسب للتعريف من المضاف اليه فلو رفع ابهام اسم الاشارة بالمضاف لكان استعارة من المستعير والسوال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه والموصول محمول عليه لانه مع الصلة مثل ذى اللام فسقطت اربع صور وبقيت اثنتان فان قيل قد قال الشارح فى بحث التمييز لابهام فى اسماء الاشارة بحسب اصل الوضع فكيف قال ههنا للابهام الواقع فى باب اسم الاشارة بحسب اصل الوضع فيكون فى هذا الكلام تناقض قلنا لا تناقض فانما ذكر فى بحث التمييز من انتفاء الابهام باعتبار الوضع الحقيقى فان اسم الاشارة موضوع لكل جزئى جزئى على مذهب المتأخرين او موضوع لمفهوم كلى عند المتقدمين ولابهام فى ذلك الجزى او المفهوم الكلى لانه امر واحد ودعوى الابهام ههنا فى باب اسم الاشارة باعتبار الوضع الحكمى وهو تعدد المستعمل فيه عند المتقدمين او تعدد الموضوع له عند المتاخرين ومن ثم اى من اجل التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان لان العالم نوعه بل يعلم انه رجل لان العلم غالب فى الرجال ولتذكير الموصوف والصفة فان قيل ان العلم موجود فى الملئكة والجن ايضا فكيف يفهم ان المشار اليه انسان قلنا ان المراد بالعالم عالم الانسان بقرينة قوله مررت لان المرور بالملئكة والجن لا يعلم لنا العطف فان قيل العطف مصدر وهو صرف الوصف مبتداء وتابع خبره وهو ذات مع الوصف فيلزم حمل الذات الذات مع الوصف على صرف الوصف وايضا لا يصدق التعريف على فرد من افراد المعطوف لان عمرا فى جائنى زيد وعمر معطوف لا عطف وايضا عن العطف من التوابع غير جائز لانه امر معنوى والتوابع اسماء من قبيل الالفاظ قلنا العطف مصدر مبنى للمفعول اى المعطوف فاندفع الثلاثة فان قيل ان التعريف ليس بجامع لافراده لانه خرج عنه العطف البيان لا يكون مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة المبين وايضا لا يتوسط احد حروف العشرة بين المبين والمبين قلنا المراد ههنا المعطوف بالحرف بقرينة ذكر عطف البيان فيما بعد ولو كان المعطوف ههنا اعم من المعطوف بالحروف وغيره لم

يذكر عطف البيان فيما بعد تابع مقصود فان قيل ان مقصودًا صفة تابع والضمير في مقصود راجع الى التابع مفعول القصد والقصد يقع على الاحداث والمقدورات والتابع ذات ليس من مقدورات المتكلم قلنا ان المقصود صفة التابع باعتبار حال متعلقه وهو النسبة فيكون التقدير قصدت نسبة التابع الى شئ اذا كان المعطوف عليه منسوبا الى ذلك الشئ او قصدت نسبة الشئ الى التابع اذا كان المعطوف عليه منسوبًا اليه لذلك الشئ بالنسبة فان قيل الجار والمجرور متعلق بمقصود والباء للاستعانة فيكون المعنى قصدت نسبة بالنسبة فيلزم نسبة الشئ لنفسه قلنا المراد بالنسبة الاولى النسبة الاصلية الصادرة الواقعة عن الفاعل والمراد بالنسبة الثانية النسبة التي وقعت في الكلام حكاية عن النسبة الاصلية الصادرة عن الفاعل فتثبت المغايرة بين النسبتين مع متبوعه فان قيل ان قوله مع متبوعه متعلق بالنسبة لقربه فيكون المعنى المعطوف تابع قصد نسبة فعل او شبه الفعل اليه التي هي مع متبوعه فلا يحصل الاحتراز عن البدل قلنا انه متعلق بالقصد لا بالنسبة فيكون المعنى كما يكون المعطوف مقصودًا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضًا مقصودًا بها نحو جائني زيد وعمرو فانهما مقصودان بنسبة المجئ الصادر عنهما فقوله تابع جنس شامل لكل التوابع وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن التوابع غير البدل لانها غير مقصودة وخرج البدل بقوله مع متبوعه لان المتبوع في البدل غير مقصود فان قيل تعريف المعطوف لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج عنه المعطوف بلا وبل ولكن واو واما لان المقصود مع هذه الحروف احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما قلنا ان المراد بكون المتبوع مقصودًا بالنسبة ان لا يذكر لطوطية ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع الجاري على المتبوع من غير الاستقلال بالتابع بل المعطوف مستقل لان المتكلم اخبر عن حالهما ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى فان قيل ان المقصود من التعريف هو الاحتراز عما عدا المحدود والاحتراز حاصل بما سبق فالاشتغال بقوله بتوسط اشتغال بما لا يعني قلنا اردف بالتعريف قوله وبتوسط لزيادة التوضيح وبتوسط بينه اي بين التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو فان قيل المصنف في صدر الاختصار فينبغي ان يقول في تعريف المعطوف تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة قلنا لو اكتفى بهذا القدر لم يكن التعريف مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الصفات المتوسط بينها وبين موصوفها احد الحروف العشرة كما في قوله جائني زيد ان العالم والشاعر

والدبير فانقيل العاطف توسط بين الصفات لا بين الموصوف والصفات قلنا ان الصفة الثانية والثالثة اذا وقعتا بعد حرف العطف ففيهما لحاظين لحاظ العطف بالصفة الاولى ولحاظ بالموصوف فانهما صفتان للموصوف فبالحاظ الثاني ليستا معطوفتين وصدق عليه تعريف المعطوف لانهما تابعتين لان الصفة تابعة للموصوف ووقعتا بعد حرف العطف فتوسط حرف العطف فتوسط حرف العطف بين الموصوف والصفة ولا يقال لهما المعطوف فانقيل كيف يلاحظ بالاسم الذي وقع بعد حرف العطف بالصفة لان توسط حرف العطف بين المعطوف و المعطوف عليه لا بين الموصوف والصفة قلنا توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودًا بالنسبة مع متبوعه لم يبق مانعًا لدخول هذه الصفات في تعريف المعطوف واذا عطف على الضمير المرفوع احترز عن المنصوب والمجرور لجواز العطف على المنصوب بغير التاكيد بالمنفصل وفي العطف بالمجرور يعاد الجار المتصل بارزًا كان او مستترًا احترز عن المرفوع المنفصل لجواز العطف عليه بغير تاكيده اكد بمنفصل فانقيل ان قوله واذا عطف جملة شرطية وقوله اكد جزائه ووجود الجزاء مؤخر عن وجود الشرط وههنا بالعكس لان التاكيد مقدم على العطف قلنا اما الشرط وهو قوله واذا عطف متضمن لمعنى اريد فيكون التقدير واذا اريد العطف اكد بمنفصل فلا شك ان ارادة العطف مقدم على التاكيد واما الجزاء مقيد بقيد اولا فيكون التقدير كذا اولا من العطف بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل كالجزاء مما يتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فلانه متصل لا يجوز انفصاله واما معنى فلانه فاعل والفاعل كالجزاء من المسند فلو عطف الاسم عليه بلا تاكيد يلزم عطف الكلمة المستقلة على جزء الكلمة وهو غير جائز مثل ضربت انا وزيد مثال لتاكيد الضمير البارز المرفوع وزيد ضرب هو وغلامه مثال لتاكيد الضمير المرفوع المستكن فانقيل المعطوف الواقع بعد التاكيد لا يخلو اما معطوف على الضمير فيلزم المحظور المذكور واما معطوف على التاكيد وهذا ايضا باطل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه تاكيد والمعطوف لا يصلح التاكيد لان المؤكد والمؤكد متحدان في الذات والمعطوف

علیه تاکید والمعطوف لا یصلح التاکید لان المؤکد والمؤکد متحدان فی الذات والمعطوف مغائر بالذات من المؤکد وهو انا قلنا ان المعطوف بعد التاکید بالمنفصل علی الضمیر المرفوع المتصل ولا یلزم عطف الکلمة المستقلة علی جزء الکلمة لانه ظهر بالتاکید نوع الاستقلال فی المتصل انه وان کان متصلاً لکنه منفصل حقیقة بدلیل جواز افراده بالتاکید من غیر العامل وان کان المتصل کالجزء الحقیقی مما یتصل به لا یجوز افراده بالتاکید من غیر ما یتصل به **الا ان یقع فصل** مستثنی عن المستثنی منه المحذوف فیکون التقدیر اکد بمنفصل فی جمیع الاوقات الا وقت وقوع الفصل بین الضمیر المرفوع المتصل وبین المعطوف **فیجوز ترکه** بالوجهین احدهما لما طال الفصل بین المعطوف والمعطوف علیه فحسن الاختصار بترک التاکید وثانیهما المعطوف فاعل لان المعطوف بالفاعل فاعل والاصل فی الفاعل ان یلی الفعل فلما بعد عن الفعل یکون ذلک المعطوف الاسم الظاهر ضعیفا فعطف علی الضعیف وهو الضمیر والفصل اعم سواء کان قبل حرف العطف او بعده الاول **نحو ضربت الیوم وزید** والثانی کقوله تعالی وما اشرکنا ولا آبائنا والجواز ههنا بمعنی الامکان الخاص الذی فیه سلب الضرورة عن الجانبین فیجوز تاکیده بالمنفصل مع الفصل ایضا کقوله تعالی فکبکبوا فیها هم والغاوون کما یجوز ترکه والامران متساویان فان قیل حکم المصنف علی وجوب التاکید عند عدم الفصل مخالف عن الفریقین البصریین والکوفیین لان مذهب البصریین ان التاکید بالمنفصل هو الاولی ویجوزون العطف بلا تاکید ولا فصل ولکن علی قبح ومذهب الکوفیین انه جائز بلا قبح قلنا المراد بالوجوب المفهوم من قوله واذا عطف علی الضمیر المرفوع المتصل اکد بمنفصل الوجوب الاستحسانی کما قاله جمال الدین **واذا عطف علی الضمیر المجرور اعید الخافض** حرفا کان او اسما لان اتصال الضمیر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم یکن ضمیرا متصلا جاز انفصاله لوجود المنفصل له والمجرور لا ینفصل عن جاره لعدم وجود المنفصل له فلو عطف علی الضمیر المجرور لکان العطف علی بعض حروف

الكلمة وهو غير جائز فان قيل لاحاجة فى هذا العطف الى الاعادة بل ينبغى ان يؤكد بالمنفصل كما فى المرفوع المتصل قلنا لا يؤكد بالمجرور المنفصل لانه ليس للضمير المجرور منفصل ولا يؤكد بالضمير المرفوع المنفصل لان فيه استعمال الاشرف فى موضع الارذل ولا يؤكد بالمنصوب المنفصل لان فيه توهم عدم استعمال المنصوب المنفصل لامتصليهما لما كان متحدين فى الصورة نحو بك وضربتك توهم المتوهم ان منفصليهما ايضا متحدين فان قيل ينبغى ان لايعيد الخافض ويكتفى بالفصل كما فى المرفوع قلنا تاثير الفصل فى ترك التاكيد بالمنفصل ولم يوجد للمجرورى منفصل فكيف يتصور له الاثر وهو الفصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينى وبين زيد الاول مثال لاعادة الخافض الحرفى والثانى لاعادة الخافض الاسمى فان قيل لما اعيد الخافض فيلزم عطف المركب على المفرد وهو الضمير المجرور قلنا ان المعطوف هو المجرور فقط فان قيل ان عامل المعطوف عليه عامل فى المعطوف ايضا فيكون ذكر الخافض الثانى مستدركا قلنا ان ايراده بجواز العطف لا للعاملية اذ المعطوف تابع للاول فاعرابه بعامل المتبوع فان قيل يلزم فى المعطوف توارد العاملين قلنا جر المعطوف بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبين زيد اذ بين لايضاف الا الى المتعدد ولو لم يكن الثانى زائدا فيضاف كل من البينين الى الواحد وقيل الخافض الاول مضاف اليهما معا والخافض الثانى زائد ولكن جره بالثانى كما فى الحرف الزائد فى قوله تعالى كفى بالله ولزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم ترك الاعادة اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة والاضطرار اما فى حال السعة كما فى قوله يسئلون به والارحام اما ترك الاعادة المتفق عليه بين الفريقين فى حال الضرورة كما قال الشيخ الفاضل سعد الدين شيرازى فى مدح رسول الثقلين صلى الله عليه وسلم * بلغ العلى بكماله * كشف الدجى بجماله * حسنت جميع خصاله صلوا عليه واله * فقوله واله معطوف على المجرور فى قوله عليه بلا اعادة الجار وكما فى الشاعر اليوم قربت تهجونا وتشتمنا * فما بك والايام من عجب * والجواب عن جانب البصريين ان فى الاشعار جواز ما لا يجوز فى غيرها فلا

تقاس عليها حالة السعة لان الشعر حالة الضرورة والضرورة مستثنى من القواعد والجواب من الآية ليس التصريح فيها ان الواو للعطف بل يحتمل ان يكون للقسم ان كان قوله تعالى والارحام بالجر ويحتمل ان يكون الواو للعطف ونصب الارحام مفعولا لفعل محذوف وهو التقوا معطوف على تقوا السابق فان قيل ان البدل والتاكيد كلاهما من التوابع كالمعطوف فينبغي ان لا يقعان عن المرفوع والمجرور بدون سبق التاكيد وبدون اعادة الخافض كالمعطوف مع انه جاز تاكيد المرفوع المتصل نحو القوم جاءوا كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك بغير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وايضا جاز تاكيد الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك وايضا جاز الابدال منه اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا المؤكد عين المؤكد والبدل اما كل المبدل منه او بعضه او متعلقه والغلط نادر فهما ليسا باجنبيين من متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف فانه يغاير المعطوف عليه بالذات فلا بد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التاكيد بالمنفصل في صورة المرفوع واعادة الجار في صورة المجرور وانما يحصل المناسبة بالاعادة بان المعطوف منضم بالجار كما ان المعطوف عليه منضم بالجار والمعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل ينقض بجائني زيد وموسى وجائني زيد وهندا فان المعطوف ليس في حكم المعطوف عليه في المثالين لانه المعطوف في المثال الاول معرب لاعراب التقديري والمعطوف عليه معرب باعراب اللفظي والمعطوف في المثال الثاني كمتى والمعطوف عليه معرب قلنا المراد باشتراك حكمهما فيما يجوز ويمتنع لا الاشتراك في جميع الامور مثال اشتراك ما يجوز جائني زيد وعمرو فلما ثبت وجاز اللحق للمعطوف عليه فكذلك ثبت وجاز للمعطوف فاشتركا في الفاعلية وامتنع المفعولية فان قيل ينقض بقولهم جائني انسان وبقر فان النطق يجوز للمعطوف قلنا المراد بما يجوز ويمتنع الذي هو من الاحوال العارضة والنطق داخل في مفهوم الانسان فيكون من ذاتياته لا من عوارضه فان قيل ان القاعدة منقوضة بكون الاسم معربا

و مبنيًا و مفردًا و مذكرًا و مؤنثا و مثنى و مجموعًا اذا لكل من الاحوال العارضة ولا يشترط ان يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى هذه الامور بل يجوز ان يعطف كل واحد منها بضده قلنا الاشتراك لازم فى الاحوال العارضة للمعطوف عليه من قبله و هذه الاحوال عارضة من نفسه لا من قبله فان قيل ينقض بيا رجل والحارث فان الحال العارضة للمعطوف عليه هو البناء بالضمة حاصل مما قبله وهو حرف النداء وليس فى المعطوف البناء بالضمة بل الرفع والنصب واجب قلنا ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة للمعطوف عليه من قبله بشرط ان لا يكون المقتضى لتلك الاحوال منتفيا فى المعطوف وهنا مقتضى الضمة فى المعطوف عليه مباشرة حرف النداء مع المعطوف عليه وذلك المباشرة منتفيا فى المعطوف لفظًا وتقديرًا اما انتفاء اللفظى فظاهر واما انتفاء التقديرى فلانه قد رحرف النداء فى قوله والحارث لزم اجتماع حرف النداء مع اللام فالحاصل ان الضمة اثر حرف النداء وهو منتف فى المعطوف لفظًا وتقديرًا فان قيل قد تقرر ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه اذا لم يكن المقتضى للاحوال منتفيا فى المعطوف واذا انتفى المقتضى للاحوال فى المعطوف فلم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه كما لا يجب الضمة فى والحارث لانتفاء حرف النداء معه لا لفظًا ولا تقديرًا فهذه القاعدة منتقضة بنحو رب شاة وسخلتها فان المعطوف شريك مع المعطوف عليه فى الاحوال العارضة له من قبل وهى الجر والتقليل والتكثير اذ هى حاصلة من قبل وهو رب مع ان مقتضى تلك الاحوال وهو رب والتنكير فى مدخولها منتف فى المعطوف لتعرفها بالاضافة قلنا ان لا نسلم ان التنكير منتف بل هو موجود لان سخلتها مؤولة بالنكرة لقصد عدم التعيين اى سخلة لها او الضمير نكرة اى رب شاة وسخلة شاة فان قيل الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكف له مرجع واذا كان له مرجع فلا وجه للتنكير وههنا راجع الى الشاة قلنا الضمائر كلها نكرات اذا لم يكن لها مرجع كرب رجلا او كان مرجع له لكن لم يوجد الاختصاص بحكم وصفة نحو رب رجل اخيه فان اخيه بدل من رجل وهو المقصود بدخول رب و هو جائز وان كان له مرجع ورب تدخل على النكرة وههنا معرفة لوجود المرجع لكنه لم يختص

يختص بحكم او صفة وان وجد المرجع ووجد له اختصاص فالضمير معرفة فلو قلت رب رجل كريم اخيه بابدال اخيه لم يجزلان اخيه بدل من رجل موصوف بكريم فيكون الضمير معرفة فالاخ معرفة ومدخول رب يكون نكرة لامعرفة فلا يرد الاعتراض على رب شاة وسخلتها اذ الضمير نكرة لعدم توصيف مرجعه والله اعلم بالصواب فانقيل قد تقرتم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة لاحوال الذاتية فينتقض بمثل يا زيد وعمرو لان عمرو امعطوف على زيد وهو فى حكمه فى البناء على الضمة والبناء من الاحوال الذاتية لا فى الاحوال العارضية قلنا ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة لا فى الذاتية اذ الم يكن المعطوف مثل المعطوف عليه واما اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه فحينئذ المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى مطلق الاحوال وههنا المعطوف مثل المعطوف عليه فى كون كل واحد منهما مفردا معرفة فلذلك امتنع بناء المعطوف فى يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز فى تركيب فا زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرا الا الرفع فى ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائما او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتداء وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولم يبين الشارح احتمال كون قوله ولا ذاهب مبتدأ مسندا اليه اذ هو واقع بعد حرف النفى ورافع للظاهر وهو عمرو لانه على هذا التقدير على قوة الفعلية فيلزم عطف الفعلية الاسمية وهو غير حسن فانقيل قد تقررتم اذا كان فى المعطوف عليه ضمير راجع الى ما قبله فلابد ان يكون فى المعطوف ايضا ضمير راجع الى ذلك الشئ فينتقض ذلك القاعدة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد ان الذباب فان يطير ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ضمير فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد ان الذباب لانها اى الفاء فى هذا التركيب فاء السببية جواب بالمنع اى لانسلم ان الفاء للعطف بل للسببية فلا يرد الاعتراض على تلك القاعدة او اجيب بالتسليم انه للعطف مع السببية لكن السببية تجعل الجملتين جملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى

لان الموصول اذا کان صلۃ جملۃ فعلیۃ ووقع مبتدأ یکون متضمنا لمعنی الشرط وھو السببیۃ فصارت الجملتان جملۃ واحدۃ فیکفی بالربط الواحد فیھا او للعطف لکنہ یفھم منھا سببیۃ الاولی للثانیۃ فالمعنی الذی یطیر فیغضب زید بسببیۃ الذباب او نقول ان الضمیر محذوف فی متعلق یغضب فیکون التقدیر الذی یطیر فیغضب زید یطیر انہ الذباب فالحاصل ان قولہ لانھا فاء السببیۃ اربع ترجمات الاول لیست للعطف بل معناھا السببیۃ فقط والثانی ان معناھا السببیۃ مع العطف والثالث ان معناھا ھو العطف فقط لکن یفھم منھا سببیۃ الاولی للثانی و الرابع ان الضمیر فیہ مقدر واذا عطف فانقیل الشرط یدل علی وقوع العطف فاذا وقع العطف فکیف یترتب علیہ الجزاء بقولہ لم یجز قلنا ان قولہ عطف یسند الی مصدرہ فیکون التقدیر واذا عطف العطف والفعل اذا اسند الی مصدرہ یکون الفعل متضمنا لمعنی اوقع فیکون التقدیر واذا اوقع العطف والایقاع صفۃ المتکلم قبل الوقوع فیکون المعنی واذا اوقع المتکلم ذلک العطف ای احدث ذلک العطف ولم یثبت بل یثبت بعدہ علی وجود عاملین فانقیل کلمۃ علی اذا وقعت صلۃ للعطف فیکون مدخول علی معطوفا علیہ فلا یطابق المثال المثل لان فی المثال عطف الاسمین علی المعمولین لا علی العاملین فاجاب الشارح عنہ بثلثۃ اجوبۃ الاول بقولہ بناء والثانی بقولہ وقال بعض الخ والثالث بقولہ واکثر الشارحین الخ وحاصل الجواب الاول ان قولہ علی عاملین لیس صلۃ لقولہ واذا عطف بل صلۃ لبناء المحذوف فالمتعلق والمتعلق مفعولا لہ لعطف فانقیل العطف یقتضی المعطوف والمعطوف علیہ ولم یوجد ھھنا قلنا ان کلیھما ھھنا محذوفان فیکون التقدیر واذا عطف بناءً علی وجود عاملین بان عطف اسمان علی معمولی عاملین بعاطف واحد وتشریح الجواب الثانی ان العطف ھھنا محمول علی معناہ اللغوی وھو الامالۃ وکلمۃ علی بمعنی نحو فیکون معنی العبارۃ واذا امیل الاسمین نحو العاملین بان یجعلا معمولیھما ولا شک ان فی المثال الاسمین وھما الجحرۃ وعمر وجعلا معمولین للعاملین السابقین وتشریح الثالث ان العبارۃ علی حذف المضاف فیکون المعنی واذا عطف الاسمین علی معمولی عاملین وفی المثال ھکذا فطابق المثال مع المثل وانما قال المصنف علی معمولی عاملین لا علی معمولی عامل واحد فانہ جائز بالاتفاق نحو قولہ تعالیٰ ھو الذی جعل لکم الارض فراشا والسماء بناء ولم یقل علی اکثر من اثنین فانہ غیر جائز بالاتفاق نحو ثبت زید فی الدار ضاربا اباہ وعمر البیتِ غلامہ مختلفین فانقیل ینبغی ان لا یجوز ترکیب ضرب ضرب زید عمرا وبکر خالدا لانھما مختلفین لفظا ومعنی اما لفظا اذ التلفظ

بالاول اول وبالثانی ثان واما معنی فلان الاول مؤکد والثانی موکد قلنا المراد بالمختلفین غیر متحدین فی الذات بان لایکون الثانی عین الاول وههنا الثانی عین الاول فهما متحدان فی الذات ومختلفان فی الصفة ای المؤکد والمؤکد والمراد بالمختلفین المختلفان فی الذات فان قیل یفهم من قوله واذا عطف جواز العطف فهو مناقض لقوله لم یجز قلنا جواز العطف فی الصورة الواحدة بحسب الظاهر وعدم الجواز بحسب الحقیقة والصورة الواحدة ما تقدم المعمول المجرور علی المرفوع والمنصوب فی جانب المعطوف والمعطوف علیه فهذه الصورة جائزة بحسب الظاهر والسمع کما وقع فی قولهم ما کل سوداء تمرة وبیضاء شحمة وکما وقع فی قول الشاعر اکل امرأ تحسبین امرأ ونار توقد باللیل نارا :- فهذه الصورة وان کان بحسب الظاهر جائز لوجود السمع لکنه لم یجز عند الجمهور بحسب الحقیقة لان حرف الواحد العاطف لم یقوان یقوم مقام عاملین مختلفین خلافا للفراء عنهم فان الجمهور لایجوزون هذا العطف فی الصور الثالث بالدلیل المذکور والفراء یجوز ذلک العطف فی کلها اما فی الصورة المذکور لوجود السمع فیها واما الصورتین الاخریین فمحمولتین علیهما والجواب عن جانب الجمهور ان الشرط فی المحمول والمقیس ان یکون المحمول علیه والمقیس علیه بالقیاس والقاعدة وجواز الصورة الاولی بالسمع بغیر القیاس وکل شئ اذا جاز بالسمع من غیر القیاس یکون منحصرا علی مورده ومورده الصورة الاولی وبقیت الصورتان الاخریان علی اصل القیاس وهو عدم الجواز الا فی نحو فی الدار زید والحجرة عمرو فان قیل ان المتبادر ان الاستثناء من قوله خلافا للفراء لانه قریب فیفهم منه ان الفراء لا یجوز هذا العطف فی هذه الصورة والامر لیس کذلک بل هو یجوز مطلقا فی هذه الصورة وغیرها قلنا هذه الاستثناء من عدم الجواز عند الجمهور ومن خلاف الفراء ایضا فیکون حاصل معنی الاستثناء الاول ان عدم جواز هذا العطف عند الجمهور فی الصورتین والجواز فی هذه الصورة وحاصل معنی

الاستثناء الثانی خلاف القراء عنهم فی الصورتین والاتفاق معهم فی هذه الصورة فی الجواز ولما کان الاستثناء منهما قدم الخلاف علی الاستثناء ولو اخر الخلاف وقدم الاستثناء لوهم الواهم ان خلاف الفراء عن صورة الجواز ولیس کذلک والمراد بمثل فی الدار زید والحجرة عمرو کل ترکیب عطف فیه الاسمان علی معمولین عاملین مختلفین ذاتا عملا والمحمول المجرور مقدم علی المحمول المرفوع او المنصوب فی جانب المعطوف والمعطوف علیه کلیهما فهذه الصورة جائزة عند الجمهور بحسب الظاهر لوجود السمع فیها ولم یجز بحسب القیاس لان حرف العطف

الواحد لايقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين ويوصل اثر العاملين الى المعطوفين وعند الفراء هذه الصورة جائزة لوجود السمع والصورتان الاخريان قياس عليهما مثالهما زيد فى الدار وعمر الحجرة وان زيدًا فى الدار وعمر والحجرة فهما غير جائزتين عند الجمهور جائزة عند الفراء خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف لا بحسب الحقيقة ولا بحسب الظاهر فى جميع الصور اما فى صورة السمع فيحمل على حذف الجار وابقاء المجرور على الجر وهذا جائز كما جاء فى بعض القرأة فى قوله تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة. بجر الآخرة فالتقدير عرض الآخرة التأكيد اى المؤكد فسر به لانه نقل عن المعنى المصدرية جعل اسمًا لثان معرب الخ او باق على المصدرية لكن فسر باسم الفاعل لصحة الحمل له ولتطبيق المثال مع الممثل او لصحة عده من التوابع تابع يقرر امر المتبوع فقوله يقرر متضمن لمعنى يجعل فيكون المعنى يجعل امر المتبوع اى اى حال المتبوع وشانه مقررًا ثابتا عند السامع كان متوهما قبل التاكيد عند السامع ويكون ثابتا مقررًا عنده بعدم التاكيد فى النسبة او الشمول فالنسبة مصدر مبنى للمفعول اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه فان قيل المراد بالامر شان المتبوع وحاله وكونه منسوبًا او منسوبا اليه ايضًا شانه وحاله فيلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا ان كلمة فى بمعنى من البنائية فيكون المعنى يقرر ويتحقق امر المتبوع من كونه منسوبا او منسوبا اليه فى التركيب اللذان غير متحققين عند السامع فيثبت التاكيد ان المنسوب والمنسوب اليه فى هذا التركيب هو المتبوع لا غير ثم اعلم ان التاكيد اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ الاول نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع بالمتكلم المجاز اما فى المنسوب نحو زيد قتيل قتيل دفعًا لتوهم السامع ان يريد المتكلم بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضًا تكرير اللفظ الاول حتى لايبقى شك السامع فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شئ والمراد نسبة الفعل الى متعلقات ذلك الشئ كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب حينئذ ايضا تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هولاهن يقوم مقامه او تكريره معنى ضرب زيد نفسه او عينه او فى الشمول اى شمول المتبوع جميع افراده دفعًا لظن السامع بالمتكلم تجوز الا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه ويريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع اخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم فهذا هو الغرض من الفاظ التاكيد فقوله تابع جنس شامل لكل التوابع وقوله يقرر امر المتبوع خرج غير عطف البيان لانه ليس بموضع لهذا المعنى وخرج عطف البيان بقوله فى النسبة او فى الشمول فانه يقرر امر المتبوع ويوضحه لكن لا

فى النسبة والشمول وهو لفظى سمى به لحصوله من تكرير اللفظ الاول ومعنوى سمى به لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى تكرير اللفظ الاوّل اى مكرر اللفظ الاول اوّل التكرير بالمكرر لصحة الحمل ولتطبيق المثال مع الممثل لان زيدًا فى جائنى زيد زيد مكرر لا تكرير فانقيل التكرير شنيع قلنا التكرار شنيع اذا كان بلا فائدة والاعادة ههنا لفوائد مذكورة فانقيل التعريف غير جامع لافراده لان انت تاكيد فى قولك ضربت انت ولم يكرر لفظ الاول وهو التاء فى ضربت قلنا اعادة اللفظ الاول اما حقيقة نحو جائنى زيد زيد او حكمًا نحو ضربت انت فان انت فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول اذا لضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلًا لان المتصل اذا كان متصلا فلا يجوز انفصاله من العامل و يجرى فانقيل ضمير يجرى اما راجع الى التكرير مطلقا فيوافق بقوله فى الالفاظ كلها لكن يلزم الخروج عن المبحث اذ البحث فى التاكيد اللفظى الاصطلاحى الذى هو من توابع الاسماء لا فى مطلق الالفاظ اسماءً كانت او افعالًا او حروفًا مفردات او مركبات واما راجع الى لتكرير الذى هو يسمى بالتاكيد اللفظى الاصطلاحى فيوافق البحث لكن يابى عن هذا الارجاع قوله فى الالفاظ كلها لانه يقتضى جريان التكرير فى الالفاظ كلها اسماءً نحو زيد زيد او افعالا نحو ضرب ضرب او حرفًا نحو إنَّ إنَّ او جملا نحو زيد قائم او مركبات تقييدية كالمضاف والمضاف اليه او الموصوف والصفة او غير تقييدية كالمركبات التعدية والمزاجية فان التكرير اللفظى يجرى فى كليهما قلنا ضمير يجرى راجع الى مطلق التكرير البحث عن المطلق باعتبار بعض الافراد وهو التاكيد الاصطلاحى او نقول ضمير يجرى راجع الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى المبحوث عنه والمراد بالالفاظ الاسماء فانقيل لما كان المراد من الالفاظ الاسماء لم اكدت بقوله كلها قلنا المقصود فى هذا العموم عدم اختصاص التاكيد اللفظى بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوى مختص ببعض الاسماء وفى الجوابين خدشة اما فى الاول خلاف المتبادر لان المتبادر ارجاع الضمير الى التاكيد الاصطلاحى واما فى الثانى ارادة الخاص مع وجود قرينة العام والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة محدودة مسموعة لا يتجاوز عنها وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث فى حال الافراد مثل حسن وسبن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى رَوِىَ وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة المعز فانقيل لما كان هذه الالفاظ منقولة عن المعنى الاصلى الى المعنى التاكيدى فلا بد حينئذ من المناسبة بين المعنى المنقول والمنقول عنه قلنا يمكن استنباط مناسبات خفية بين المعانى الاصلية و

معناها التاكيدى بالتامل الصادق فالاولان اى النفس والعين يعمان فانقيل انهما ليسا بشاملين لجميع الالفاظ والمعانى فكيف يفهم منهما العموم قلنا لقوله يعمان معنيان المشهور وهو العموم وغير المشهور وهو الوقوع والمراد ههنا غير المشهور اى يقعان على الواحد والمثنى والجموع والمذكر والمؤنث فانقيل يلزم الالتباس فاجاب باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلافا فاضميرها العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد ونفسها فى المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما وهذا الاستعمال موافق للقياس واما استعمال الاول فلانهم يكرهون اجتماع التثنيتين اللتين فيهما اتصال لفظا ومعنى اما اتصال اللفظى بان تكون التثنية الاولى مضافة الى التثنية واما اتصال المعنوى بان تكون التثنية الاولى جزءا من الثانية فيعبرون عن التثنية الاولى بالجمع كما فى قوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما اصله يداهما عبر الله تعالى عن التثنية الاولى بالايدى وكما فى قوله تعالى فقد صغت قلوبكما اصله قلبا كما لان للاثنين قلبين لا القلوب لكن لما كره اجتماع التثنيتين عبر الله تعالى عن الاولى بالجمع ولم يعبر عن الاولى بالمفرد لدفع التثنيتين للمناسبة بين التثنية الاولى بالمفرد كما فى قوله تعالى لعن الذين كفروا على لسان داود وعيسى ابن مريم وانفسهم فجمع المذكر العاقل و انفسهن فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثانى فانقيل الثانى هو العين وحكمه مذكور فكونه للمثنى مخالفا عن المذكور وتناقض فى الحكم قلنا المراد بالثانى لفظ كل وهو وان كان ثالثا لكن لما سمى النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقى بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرئت الكتاب كله وكلها نحو قرئت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى وهى اكتع وابتع وابصع بالمهملة والجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد وجمعاء فى المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون فى جمع المذكر وجمع فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذا اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه فانقيل لا بد ان يذكر فى المتن الا ذا اجزاء وافراد لانه يؤكد بهما ذوا افراد ايضا كما يقال جائنى الانسان كله واجمع قلنا لا حاجة الى ذكر ذوا فراد لان الكلى ما لم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع حاصله ان الكلى اذا اخذ

افراده مجتمعة من حيث انها مجتمعة فيكون ذو الافراد بهذه الحيثية كلا وكل واحد من الافراد اجزاء فيكون قوله ذو اجزاء مشتملا لذى اجزاء وافراد كليهما ويجب ان تكون ذالك الافراد بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع فائدة دفع وهم التبعيض مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزأ فى حق الاشتراء وان لم يتجزأ فى حق المجئ فيصح تاكيدا بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فى حق المجئ واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان ومستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيدهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد التاكيد الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفس الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى صورة استكان الضمير اجريت عليها صورة ابراز الضمير طردا للباب وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمع واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا فيصح وقوعهما فاعلا فيحتاج الى التاكيد لوقوع الالتباس عند عدم التاكيد واكتع واخواه يعنى ابتع وابصع اتباع لاجمع فانقيل اكتع واخواه مبتداء وانتباع بكسر الهمزة مصدر من باب الافعال فيلزم حمل صرف الوصف على الذات لان المبتدأ يكون من قبيل الالفاظ والاتباع مصدر معناه حدث فيكون من قبيل المعانى قلنا ان الاتباع بفتح الهمزة جمع تابع فلا يلزم حمل صرف الوصف على الذات فانقيل اجمع ايضا تابع تاكيد لما قبل فيكون هذه الكلمات تابع تابع فيكون كالمصغر للمصغر وذلك غير جائز قلنا المراد بالاتباع ان هذه الكلمات لا تستعمل بدون اجمع لا المعنى الاصطلاحى بل هى تابعة لمؤكد اجمع بواسطة اجمع لكون اجمع اول بمعنى الجمعية منها المقصودة منها فلما كانت اتباعا فيحصل لها خاصية التابع فلا يتقدم اكتع واخويه عليه اى على اجمع اذ التابع لا يتقدم على المتبوع وذكرها اى اكتع وابتع وابصع دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر التابع بغير المتبوع البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع فانقيل ان اخوك فى قوله جائنى زيد اخوك بدل وليس بمقصود

اذ القصد يقع على المعانى والاحداث قلنا مقصود صفة تابع بحال متعلقه وهو الحدث من مقدورات المتكلم فيكون المعنى تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع فان قيل ان التعريف غير مانع لدخول المعطوف فيه لان المقصود فى جائنى زيد بل عمرو التابع لا المتبوع مع انه ليس ببدل قلنا المتبوع فى توالى البدل غير مقصود ابتداء بل ذكر المتبوع طوطية وتمهيد الى ذكر التابع و المعطوف عليه بل غير مقصود انتهاء ومقصود ابتداء فان قيل المتبادر بما نسب الى المتبوع ما نسب الى المتبوع بطريق الاسناد فخرج من التعريف ضربت زيدًا اخاك لان ما نسب الى المتبوع بطريق الوقوع ههنا مع انه من افراد البدل قلنا ما نسب الى المتبوع مسندًا نحو جائنى زيد اخوك او غير مسند نحو ضربت زيد اخوك فقوله تابع جنس شامل لكل التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع احتراز عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست بمقصودة بالنسبة بل المتبوع فيها مقصود بالنسبة وقوله دونه احتراز عن المعطوف بالحرف لان المتبوع والتابع كليهما مقصودان فى النسبة ولما قال الشارح ابتداء خرج المعطوف بل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدأ له عرض عنه وقصد المعطوف فالمتبوع مقصود ابتداء والتابع مقصود انتهاء فان قيل تعريف البدل غير متناول لافراده اذ خرج عنه البدل الواقع بعد الا نحو ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل وليس بمقصود بما نسب الى المتبوع لان ما نسب الى المتبوع نفى القيام والمنسوب الى التابع ثبوت القيام قلنا البدل مقصود باصل المنسوب وهو قام منسوب فى الظاهر اولا الى المتبوع وثانيا الى التابع فى القصد وان كان مخالفا بالصفة وهو النفى فى الاول والاثبات فى الثانى فالحاصل ان كلمة ما فى قوله ما نسب الى المتبوع عبارة عن فعل وشبه فعل ففى التركيب المذكور الفعل هو قام منسوب الى احد وزيد كليهما وغيّر كلمة ما والا وصفهما وليتا بمنسوبتين فان قيل لما كانت النسبة الاولى نفيا فكيف تكون طوطية للنسبة الثانية المثبتة وما هذا الا طوطية النقيض الى النقيض قلنا الغرض من الطوطية ايقاظ الغافل وهو يحصل بالنقيض ايضا وهو اى البدل انواع اربعة قد رالشارح الاجمال ليشتمل العبارة على الاجمال والتفصيل ويشير الى ان العطف مقدم على الربط ويشير ان هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكلى الى الجزى وتقسيم الجنس الى الانواع لا من قبيل تقسيم الكل الى الجزء فلا يرد الاعتراضات بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه و بدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما بيانية اذ خاصة الاضافة البيانية ان يحمل المضاف اليه على المضاف وههنا كذلك و بدل الاشتمال اى بدل مسبب اى ذكر مسبب وسبب ذكره اشتمال احد المبدلين بالآخر والسبب مؤثر فى المسبب ولا شك ان ذلك الاشتمال مؤثر فى ذكر البدل لان الاشتمال لا بد له من المشتمل والمشتمل

فاذا ذكر احدهما ذكر الآخر مثال اشتمال البدل على المبدل نحو سلب زيد ثوبه ومثال اشتمال المبدل منه على البدل يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه و بدل الغلط اى بدل سبب ذكره غلط المتكلم بذكر المبدل منه فالاضافة فى الاخرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول فانقيل المراد بالمدلول هو المعنى الموضوع له فينبغى ان لا يكون اخوك فى جائنى زيد اخوك بدل الكل لتغائر مفهوميهما لان معنى زيد حيوان ناطق مع هذا التشخص ومعنى اخوك اخ المخاطب قلنا المراد باتحاد المدلول اتحاد المصداق بان يكونا متحدين ذاتا مع تغائرهما لفظا فدخل فيه جائنى زيد اخوك لاتحاد مصداقهما وان اختلفا مفهوما وخرج جائنى زيد زيد لعدم تغائر اللفظى وان اتحدا ذاتا ومفهوما واما اتحاد المفهوم غير لازم اذ هو قد يكون كما فى زيد ضربته اياه وقد لا يكون كما فى جائنى زيد اخوك خوا ياه فى زيد ضربته اياه واما بدل نظرا الى تغائر اللفظ و اما تاكيد نظرا الى اتحاد المفهوم والمفهوم والمصداق فانقيل ينبغى ان يكون التوابع خمسة والبدل ثلثة وبدل الكل داخل فى عطف البيان او يكون التوابع اربعة والبدل اربعة وعطف البيان داخل فى بدل الكل قلنا لم يفعل المصنف هكذا لوجود الفرق بينهما اذ المقصود فى البدل التابع لا المتبوع وفى عطف البيان المقصود المتبوع لا التابع فلما لم يدخل احدهما فى الآخر مفهوما لم يدخل احدهما فى الآخر لفظا ذكرا والثانى اى بدل البعض جزئه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة علاقة بحيث توجب نسبة الفعل الى المتبوع النسبة الى الملابس والتابع اجمالا ولا يكون النسبة الى المتبوع تاما بل لابد فى تصحيحها من اعتبار غير المتبوع نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته اذ التعجب يحصل من الصفات لا من الذوات وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه لان نسبة سلب الى زيد توجب نسبة الى الثوب اجمالا ولا يكون نسبة سلب الى زيد تاما بل لابد فى تصحيح النسبة الى زيد من اعتبار غير زيد لان سلب الذوات غير معهود فانقيل فى تعريف بدل الاشتمال صور بدل الغلط نحو ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان زيد والحمار والغلام ملابسة علاقة المالكية والمملوكية من غير احدهما جزء من الآخر وليست هذه الصور من صور بدل الاشتمال لانها من صور بدل الغلط قلنا المراد بالملابسة الملابسة المذكورة لا مطلق الملابسة لان نسبة الضرب الى زيد تام ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد لانه يقع مضروبا فيكون من صور بدل الغلط لا من صور بدل الاشتمال بغيرهما فانقيل الجار والمجرور باعتبار المتعلق صفة ملابسة و

الضمير المجرور الى بدل الكل والبعض فيكون التقدير تكون تلك المناسبة من غير كون البدل كل المبدل منه اوجزأ المبدل فخرج منه بدل الاشتمال فى مثل نظرت الى القمر فلكه لان الملابسة بين القمر والفلك من حيث الكلية والجزئية لان القمر جزء من الفلك قلنا المنفى الكلية والجزئية بان يكون البدل كل المبدل منه اوجزئه فدخل ما فيه المبدل منه جزء والبدل كل فان قيل كيف يكون هذا المثال من صور بدل الاشتمال لان النظر الى القمر تام ربكون بغير الفلك كما نظر الى ضوء القمر فى الارض قلنا هذا المثال يستعمل فى ايام اختفاء القمر فالنظر اليه غير تام بدون الفلك فان قيل لانسلم ان القمر جزء الفلك بل هو كوكب ليلى مركوز فى السماء الاول قلنا هذا مناقشة فى المثال وهو ممتنع لان المثال لتوضيح المثل فيكفى فيه مجرد الفرض والاعتبار ويمكن ان يورد لمثال البدل جزء والمبدل منه كلا مثل رئيت درجة الاسد برجه فانه لا محال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وهو ثلثون اذ الدرجة عبارة عن موضع طلوع الشمس ولاشك ان فى جانب المشرق ستة بروج وكذا فى جانب المغرب ستة بروج وفى كل برج ثلثون درجة اى سوراخا ومطلعا للشمس والاسد اسم لبرج واحد فان قيل لم لم يجعل المصنف هذا القسم من البدل لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة من العجم لا من العرب والرابع اى بدل الغلط ان تقصد انت اليه فان قيل ان تقصد بتاويل القصد خبر مبتدأ ولا يصح الحمل لان المبتداء وهو البدل من قبيل الالفاظ والقصد من قبيل المعانى قلنا ليس قوله ان تقصد خبر المبتدأ بل خبر المبتداء محذوف وهو يكون وهو متعلق الجار المحذوف من أنْ فيكون التقدير والرابع يكون بان تقصد اليه وانْ فى قول الشارح ان يكون سهو من الناسخ وزاد قوله انت اشارة الى ان تقصد بصيغة المخاطب المعلوم بقرينة قوله غلطت من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيدٌ اخوك ونكرتين نحو جائنى رجل غلام لك ومختلفين نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقصد من غير المقصود من كل وجه فاتوافيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة فان قيل ينقض هذه القاعدة بقوله مررت بزيد حمار فانه جائز قلنا هذه القاعدة فى بدل الكل وهذا القول من صور بدل الغلط فان قيل ينقض هذه القاعدة بقوله جل جلاله انك بالواد المقدس طوى فان طوى نكرة بدل الكل من الواد المقدس ولم يوصف البدل قلنا يفهم ههنا من البدل ما لم يفهم من الواد المقدس لان معنى طوى التقديس مرتين فيكون

التكرير كالجابر ويكونان ظاهرين نحو جائني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ويجوزان يكون الثاني تاكيدًا للاول ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدًا واخوك ضربت زيدًا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدًا لان مدلول البدل والمبدل منه متحد والظاهر من الغوائب فلو ابدل الظاهر الغائب من ضمير المتكلم او المخاطب فلا يتحد مدلولاهما وايضا ضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزمان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع اتحاد مدلوليهما واما بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود لعدم اتحاد مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي ضربتك الحمار وضربتني الحمار

عطف البيان تابع جنس شامل لجميع التوابع غير صفة احترز عن النعت يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ثم اعلم ان بعض النحات يشترطون في عطف البيان ان يكون اوضح من المتبوع لانه لا يضاح المتبوع والايضاح يحصل بالاوضح ويقولون عطف البيان اسم اشهر من اسمي مسمى الواحد نحو ابو حفص عمر فعمر اوضح من ابي حفص وعند بعض النحات لا يلزم ان يكون عطف البيان اوضح من المتبوع بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني ويقال عمر ابو حفص مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيد واني راكب على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبًا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول ويمشي خلف بعيره شعر ولم يذكر الشارح في قصة قسم عمر رضي مع انه واقع في الشعر وواقع في المتن حفظا للادب اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر اي كاذبا في قسمه وعمر رضي مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال الاعرابي اغفر له اللهم ان كان فقال صدق صدق صيغة امر مقصود بالنداء اي يا الله صدق صدق الاعرابي في سوال غفرانه لي فاني فجرت بمنع السوال عنه بمضمون قوله تعالى واما السائل فلا تنهر والمعنى صدق الاعرابي في قوله اني على ناقة دبراء حتى النقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفا فحمله على بعيره وزوده وكساه وانما قال الاعرابي ان كان

فجر بان الشرطيه الدالة على التشكيك مع انه فجر على القسم خلاف الواقع ادبًا او ظنًا منه انه قسم على يقينه ان الاعرابي كاذب فى قوله فلا يا ثم بقسمه او نقول ان كلمة ان مخففة من المثقلة ليست شرطية فتكون من قبيل قوله تعالى انكان وعد ربنا لمفعولا فانقيل يلزم فى خبران المخففة من المثقلة اللام قلنا لزوم اللام فى خبران المخففة اذا لم يكن ماضيا وان كان ماضيا لا تدخل اللام كما فى قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فانقيل لا فرق بين عطف البيان وبدل الكل كما فى قوله جائنى زيد اخوك يحتمل كلاهما فاجاب وفصله اى فرقه اشار ان المراد بالفصل الفرق لا مقابل الجنس من البدل لفظا من حيث الاحكام اللفظية اى الفرق بين البدل وعطف البيان باعتبار المعنى واقع فى جميع المواد بان التابع مقصود فى بدل الكل لا المتبوع وفى عطف البيان المتبوع لا التابع واما الفرق اللفظى بينهما ثابت فى بعض المواد لا فى جميع المواد والتراكيب وهذا البعض واقع فى مثل قول الشاعر ؎ انا ابن التارك البكرى بشر ـ فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز هذا التركيب لان عطف البيان لا يكون فى حكم تكرير العامل فلا يكون التارك بشر وان جعل بدلا من البكرى لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر فيكون من قبيل الضارب زيد وهو غير جائز لعدم حصول فائدة التخفيف لا فى جانب المضاف ولا المضاف اليه وآخر البيت ؎ عليه الطير ترقبه وقوعا ـ وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال من البكرى الذى هو مفعول التارك وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا للظرف وهو عليه لان الظرف يقتضى المتعلق وهو مجتمعا فالطير فاعل مجتمعا وشبه الجملة حال من البكرى وان كان الطير مبتدأ فترقبه حال من الضمير المستكن فى عليه الراجع الى المبتدأ ووقوعا جمع واقع كصور جمع ناصر حال من فاعل ترقبه فحاصل المعنى واقفة حوله مترقبة منتظرة الى ان زهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فالطير لا تقربه والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما ثم من هذا الباب اى كل ما خالف حكما ذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيدٌ زيدٌ بالتنوين مرفوعا ومنصوبا حملا على اللفظ والمحل اذا جعلة عطف بيان ويا غلام زيد بالضم بغير تنوين اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد يعنى كل ما خالف جنس عامل ان اريد به المخالفة فى الصحة اذا كان عطف بيان وعدم الصحة اذا كان بدلا يكون نوعا فيسمى اشتراك النوعى وان اريد به نفس المخالفة سواء كان بالاعراب او بالصحة وعدم الصحة يكون جنسا ويسمى اشتراك الجنسى

قد فرغت من تصفية هذا الكتاب يوم الاحد سبع عشرين مضت من محرم الحرام سن هجرى ۱۳۱۱ الساعى محمد قاسم افغانستانى

تمت بالخير جلد اول من خادمة الكافيه مولدہ غازى آباد

ماشاء الله لا قوة الا بالله

الحمد لله والمنة على ان الكتاب المستطاب الموسوم به

خادمة الكافيه

جلد ثانی

فی بحث المبنی

من تصنيف احقر العباد المسمّی به

مولوی حاجی عبد المنان

المعروف به لاخار بابا عفی عنه سکنه لاخار علاقه جنکی خیل تحصیل فتحپور

ریاست سوات

بسم الله الرحمن الرحيم

المبنی اعلم ان الاصل فی الاسماء الاعراب والاصل فی الافعال والحروف البناء لان الاسماء محل المعانی المعتورة وهی تقتضی العلامات لئلا یلتبس البعض بالبعض وهی لیس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف فانهما لیسا محلا للمعانی المعتورة فلا یحتاجان الی الاعراب وایضا الفعل ثقیل لانه موضوع للحدث والنسبة والزمان فالمناسب مع الخفة والبناء خفیف من الاعراب لان السلوك علی طریقة واحدة اسهل من السلوك علی طرائق مختلفة بخلاف الاسم فان ما هو موضوع له غیر متعدد فیکون خفیفا فالاعراب علیه لا یفید الثقل بخلاف الفعل فانه لو ثبت الاعراب علیه یفید الثقل علی الثقل فان قیل الثقل انما یعتبر علی اللسان والاسم والفعل سواء فی التلفظ اللسانی بل الفعل ثقیل من جهة تعدد الموضوع له علی الذهن وهو غیر مراد فی الثقل قلنا الثقل بالذهن مستلزم للثقل علی اللسان لان الذهن اذا وقع فی التشویش وقع التردد فی اللسان ثم المبنی المطلق عبارة عما کان حرکاته وسکناته من غیر العامل وهو علی قسمین احدهما مبنی الاصل والآخر مبنی الاسم فالاول عبارة عن الماضی والامر لحاضر والحرف والثانی عبارة عن الامرین احدهما ما ناسب مبنی الاصل باحد المناسبات الست والثانی ان یقع الاسم غیر مرکب مع الغیر ترکیبا یتحقق به العامل کالاسماء المعدودة ثم حکم مبنی الاصل ان لا یتحقق الاعراب فیه اصلا لا لفظا ولا تقدیرا ولا محلا فان قیل الماضی قد یقع موضع الخبر مثل ضرب فی زید ضرب موضع زید ضارب فیکون له ایضا محل من الاعراب یعنی تحقق العامل فیه قلنا لانسلم انه واقع موضع ضارب بل الجملة وقعت موقع ضارب والمراد عدم وقوع الفعل الماضی فقط وانما اعرب المضارع لانه واقع موقع اسم الفاعل مثل زید یضرب فی موقع زید ضارب

لان الاصل فی الخبر الافراد **فان قيل** فعلى هذا ينبغی ان يعرب الماضی ايضا وقع موقع اسم الفاعل مثل زيد ضرب فی موضع زيد ضارب **قلنا** ان المضارع مشابه باسم الفاعل من جهة اخرى وهو مثلية مع اسم الفاعل فی عدد الحروف والحركات والسكنات والماضی ليس كذلك فلما شابه المضارع باسم الفاعل مشابهة كاملة ثبت له عين الاعراب والماضی مشابه به مشابهة ناقصة ثبت له ما كان مشابها للاعراب وهو البناء على الحركة وانما اختير الفتحه لانه اخف الحركات **فان قيل** فعلى هذا ينبغی ان يعرب الامر الحاضر لمشابهة مع اسم الفاعل فی الحركات والسكنات **قلنا** لا اعتبار لهمزة الوصل لسقوطها فی الدرج فلما لم يكن مشابها به لا تاما ولا ناقصا فلا يثبت له الا الاعراب ولا البناء على الحركة بل صار مبنيا على السكون كما هو الاصل **المبنی** اى الاسم المبنی ففی تقدير الاسم اشارة الى ان المبنی صفة الاسم لا اللفظ لان المعتبر فی التعريفات هو الجنس القريب وهو الاسم واللفظ هو الجنس البعيد واشارة الى دفع ان التعريف لا يكون جامعا لافراد الخروج الحرف والامر والماضی عن تعريف المبنی لانها غير مناسبة لمبنی الاصل لان الشئ لا يناسب نفسه حاصل الدفع ان هذا الاعتراض انما يرد لو كان هذا التعريف المبنی بل التعريف للاسم المبنی فهی غير داخلة فی المحدود فلا باس بخروجها عن الحد **فان قيل** تعريف الاسم المبنی بالمبنی الاصل غير جائز لانه غير معلوم ايضا فيلزم تعريف المجهول بالمجهول **قلنا** هذا التعريف بالنسبة الى من يعرف ماهية المبنی المطلق وهو ما كان حركاته وسكناته من غير العامل ولكن لا يعرف ماهية الاسم المبنی ولذا لم يتعرض الى ماهية المبنی المطلق **ما** اى اسم **ناسب** **فان قيل** تعريف المبنی لا يكون مانعا عن دخول الغير لصدقه على المضارع لانه لفظ او شئ مناسب لمبنی الاصل وهو الماضی لاشتقاقه منه مع انه ليس بمبنی **قلنا** هذا الاعتراض انما يرد لو كان كلمة ما عبارة عن اللفظ او الشئ بل هی عبارة عن الاسم **مبنی الاصل** اى المبنی الذی هو الاصل فی البناء وهی الامور الثلاثة على الاتفاق والجملة من حيث هی عند صاحب المفصل **فان قيل** ان المبنی مقابل للمعرب وكل قيد يوخذ فی احد المتقابلين نفيا ذكر فی الاخر اثباتا فينبغی ان يقول المصنف ما شابه مبنی الاصل **قلنا** المراد بالمشابهة المنفية فی تعريف المعرب هی هذه المناسبة لانه لو بقيت على حقيقتها لا

یصدق تعریف المبنی علی الاسماء المبنیة التی وجه بنائها غیر المشابهة کالاسماء المتضمنة لمعنی همزة الاستفهام او معنی حرف الشرط او الواقعة موقع مبنی الاصل کنزال وغیر ذلك ویدخل فی تعریف المعرب فلایکون تعریف المعرب مانعا ولاتعریف المبنی جامعا فانقلت ان المراد بالمناسبة اما المطلقة او المؤثرة فی البناء او القویة فان کان الاول فینبغی ان یکون کل فرد من المعرب مبنیا لانه مناسب لمبنی الاصل فی التلفظ والتکلم وان کان الثانی فیلزم اخذ المحدود فی الحد وان کان الثالث فهو مجهول قلنا المراد بالمناسبة المناسبة القویة وهی لیست بمجهولة لان المناسبة اذا ذکرت مطلقا فی بحث المبنیات یکون نصا فیما ذکر صاحب المفصل وهی احد الامور الستة وهی قد تحصل بتضمن الاسم معنی مبنی الاصل تحقیقا لا وهما کتضمن اسماء الاستفهام والشرط لمعنی حرف الاستفهام والشرط وقد تحصل بمشابهة الاسم لمبنی الاصل کالمبهمات فانها مشابهة لمبنی الاصل وهو الحرف فی الاحتیاج وقد تحصل بوقوع الاسم موقع مبنی الاصل کنزال واقع موقع انزل وقد تحصل بمشاکلة الاسم المبنی للاسم الذی وقع موقع مبنی الاصل کفجار مشاکل عدلا ووزنة لنزال الذی وقع موقع انزل وقد تحصل بوقوع الاسم موقع الاسم الذی شابه مبنی الاصل کالمنادی المفرد الواقع موقع کاف الضمیر الذی شابه صورة لکاف حرف الخطاب فی ذلك وقد تحصل باضافة الاسم الی مبنی الاصل بلا واسطة نحو یوم ینفع الصادقین صدقهم او بالواسطة مثل عذاب یومئذ او وقع ذلك الاسم المبنی غیر مرکب مع غیره علی وجه یتحقق معه عامله اعلم ان الاسم اما مضموم مع الغیر اولا فالثانی مبنی کالاسماء المعدودة والاول اما مشابه لمبنی الاصل اولا فالاول مبنی کجاء هؤلاء والثانی اما تحقق معه عامله اولا فالثانی مبنی کغلام زید والاول معرب کجاء زید فانقیل تعریف المبنی غیر مانع عن دخول الغیر لدخول المعرب فیه هو زید فی نحو قام زید فانه لیس بمرکب لانه جزئه لایدل علی جزء معناه مع انه لیس مبنیا قلنا المراد بالمرکب المنفی فی هذا المقام المرکب اللغوی ای المضموم مع الغیر بقرینة ان الاسم لایکون مرکبا اصطلاحا وزید فی مقام زید وان لم یکن مرکبا اصطلاحا لکنه مرکب لغة والمرکب اللغوی یراد منه احد المضمومین لامجموع المضمومین وعلامته ان یتعدی

بکلمۃ مع مثل زید فی جائنی زید مرکب من الکلمتین فان قیل ان التعریف غیر جامع لافرادہ اذ خرج منہ غلام فی غلام زید اذ ھو مرکب مع المضاف الیہ مع انہ مبنی قلنا المراد بالمرکب المبنی الذی یتحقق معہ عاملہ سواء لا یکون مرکبا اصلا کزید وعمرا ومرکبا لکن لا یتحقق معہ عاملہ نحو غلام فی غلام زید فان قیل کلمۃ اولاحد الامرین فلا یصدق التعریف علی ھذا فانہ اجتمع فیہ ھذان الامران ای المناسبۃ وعدم التراکیب قلت کلمۃ او ھھنا لمنع الخلو لا للجمع ولا للانفصال الحقیقی فان قیل کلمۃ او مشترکۃ بین المعانی الثلاثۃ ففی اخذ بعضھا ترجیح بلا مرجح وھو باطل قلنا الترجیح ھھنا بالقرینۃ وھی ان المبنی مقابل للمعرب و اعتبر فی المعرب امران التراکیب وعدم المناسبۃ فالمبنی ما انتفی فیہ ھذان الامران نحو ھذا او التراکیب نحو زید او عدم المناسبۃ نحو جائنی ھؤلاء فان قیل التغیر اذا وقع فی عبارۃ العمدۃ لا یخلوا عن نکتۃ فما النکتۃ فی اختلاف الترتیب فی ذکر المشابھۃ والترکیب فی تعریفی المعرب والمبنی تقدیما وتاخیرا ایثار التقدم ما مفھومہ وجودی لشرفہ والقاب بضم وفتح وکسر للحرکات الثلاث ووقف للسکون عند البصریین واما الکوفیون فیطلقون القاب المبنی فی المعرب وبالعکس وانما قال ھھنا القاب وقال فی المعرب انواعہ لان الاعراب یدل علی انواع المعانی فلما کان مدلولاتھا انواعا سمی دوالھا ایضا انواعا بخلاف البناء لانہ غیر متنوع فکذا دالہ فان قیل اضافۃ الالقاب الی ضمیر المبنی غیر جائز لان لقب المبنی مضموم ومفتوح ومکسور لا الضم الخ وایضا لقب الشئ محمول علیہ کما یقال السعید کرز ولا یصح حمل ھذہ الاسماء علی المبنی لانھا اسماء حرکات المبنی قلنا ھذہ الاضافۃ لادنی ملابسۃ لان ھذہ الاسماء القاب لحرکات المبنی فیکون من قبیل اضافۃ القاب المشتمل الی المشتمل فان قیل اطلاق الالقاب علی ھذہ الاسماء غیر جائز لان لقب الشئ مختص بذلک الشئ وھذہ الاسماء کما یطلق علی الحرکات البنائیۃ کذلک یطلق علی الحرکات الاعرابیۃ کما قال المصنف بالضمۃ رفعا الخ وفیہ نظر لان الشاھد یخالف المدعی لان فی المدعی الضم الخ بلا تاء وفی الشاھد ضمۃ الخ مع تاء وھی مشترکۃ واجیب ان الضم والضمۃ مراد فان عند البصریین فیکون الشاھد بالمرادف شاھد بعینہ قلنا عن اصل الاعتراض اللقب یستعمل علی الوجھین بالوجہ الخاص وھو ما یکون الخصوص فیہ من جانبی الاسم والمسمی وبالوجہ العام وھو ما یکون فیہ الخصوص

من جانب المسمى لا من جانب الاسم ولا شك ان المسمى وهى الحركات فى أخر الاسم لا يعبر عنها الا بهذه الاسماء لان هذه الاسماء لا تطلق الا بهذه الحركات وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتب على البناء المبنى ان لا يختلف آخره حين البناء لاختلاف العوامل اذ قد يختلف لا لاختلاف العوامل مثل من الرجل من أمرء من زيد فان قيل اضافة الحكم بمعنى الاثر الى ضمير المبنى غير جائز لان اثر الشئ صادر عن ذلك الشئ وعدم الاختلاف غير صادر من المبنى بل هو صادر من البناء فى المبنى قلنا الاضافة لادنى ملابسة وهو ان عدم الاختلاف وان لم يكن صادرا عنه لكنه مرتب واقع عليه فان قيل لا نسلم ذلك لان ترتب الاحكام على العلة و علة عدم الاختلاف هو البناء لا المبنى بل هو محل الحكم قلنا اضافة الحكم الى ضمير المبنى من قبيل اضافة اثر الحال الى المحل فان قيل هذا الحكم غير شامل للقسم الثانى من المبنى لانه يختلف بدخول العوامل قلنا عدم الاختلاف حين البناء يعنى قبل العوامل واذا جاء العامل لا يبقى مبنيا او نقول هذا الحكم للقسم الاول لا للثانى وهى اى المبنى وتانيث الضمير باعتبار تانيث الخبر لان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى لانه محل الفائدة فى الكلام ولانه داخل والمرجع خارج ورعاية الداخل اولى من رعاية الخارج المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات فان قيل عد كل الكنايات من المبنيات غير صحيح لان فلانا وفلانة من الكنايات وليسا بمبنيين قلنا انه من باب تغليب الاكثر على الاقل فعد الكل منه مجازا ولم يقل بعض الكنايات كما هو الاطلاق الحقيقى وهو الاولى من الاطلاق المجازى قلنا يجوز للمصنفين الاتيان بالامر غير الاولى فى بعض المواضع و ان لم يوجد المانع من من جانب الاولى لانهم لو اتوا فى جميع المواضع بالامر الاولى لتوهم الوجوب واسماء الافعال والاصوات بالرفع معطوف على اسماء الافعال لا على الافعال ردّ على الهندى حيث قال يجوز فيه الرفع والجر ووجه الرد انه لو كان مجرورا معطوفا على الافعال يكون التقدير اسماء الاصوات فيلزم المخالفة بين الاجمال و التفصيل لانه قال فيما بعد الاصوات لا اسماء الاصوات وانما لم يقل فيما بعد الاسماء الاصوات لعدم صحة اطلاق

الاسماء عليها لعدم الوضع فيها فانقيل لما لم يكن فيها وضع فكيف ذكرت فى بحث الاسماء المبنية قلنا انها ملحقة بالاسماء المبنية لجريها مجرى الاسماء المبنية فى البناء او التكلم وان لم تكن اسماء فى الحقيقة لعدم الوضع فيها فانقيل ينبغى ان يقول الشارح بالرفع فى الموصولات لانه قال فيما بعد الموصولات لا اسماء الموصولات قلنا انه وان لم يصدر الموصولات والمركبات والكنايات بالاسماء لكن صح اطلاق الاسماء عليها فلا باس بان تكون مجرورة مضافة اليها الاسماء وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية فلا بد من التقيد بالبعض ولم يقيد الموصولات واسماء الاشارة بالبعض مع ان ذان ذين تان تين اللذان اللذين اللتان اللتين معربة عند البعض لعدم اعتبار المصنف اختلاف البعض فى اعرابها لان اختلافها ليس لاجل العوامل بل تلك الاسماء موضوعة لتثنية المرفوع بالالف ولتثنية المنصوب بالياء فالوضع وافق حالة الاعراب ولم يقل بعض الموصولات مع ان ايّ واينَ معربتان بالاتفاق لان اعرابهما فى بعض الاحوال اى عند حذف صدر الصلة ولا اعتبار لبعض الاحوال فانقيل حصر المبنى فيما ذكر غير مستقيم لان المنادى المفرد المعرفة واسم لا اذا كان نكرة مفردة بلا فاصل ومن والشرطيتان والاستفهاميتان والموصوفتان كلها مبنيات وليست بداخلة فى شئ مما ذكر قلت هذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية فالمظروف منحصر والظرف غير منحصر لان الظرف يقتضى غير المظروف ايضا واعلم ان الاصل فى الاسماء الاعراب لانها محل لورود المعانى المعتورة عليها فلا بد من الاعراب ليكون علامة للمعانى واذا كانت مبنية تكون فارة عن الاصل فلا بد فيها من علة البناء ثم اذا كانت مبنية فالاصل فى البناء السكون لاجل الخفة فاذا كانت مبنية على الحركة فتكون فارة عن الاصل فلا بد من علتين اخريين احديهما لاختيار الحركة دون السكون والثانى لتعيين الحركة دون الباقيتين المضمر وخالف التفصيل عن الاجمال فى الافراد والجمعية لان المنظور فى الاجمال هو الجمعية للدلالة على الانواع وفى التفصيل الافراد لانه مقام التعريف والتعريف انما يكون للجنس وبالجنس وهو يحصل بصيغة المفرد وقدم المضمر على باقى المبنيات لعدم الاختلاف

فى بناء افراده كما كان الاختلاف فى بعض افراد باقى المبنيات وسمى المضمر ضميرا لانه الاستتار والاستكان والضمير ايضا يستتر ويستكن اولانه مشتق من الضمور وهو قلة اللحم والضمير ايضا قليل الحروف بالنسبة الى الظاهر غالبا وبُنِيَ لان الغائب محتاج الى المرجع وهو اللفظ والمتكلم والمخاطب الى تقدم المكنى عنه الدال وهو اللفظ لان وضع الضمائر للايجاز والاختصار فى مقام الظواهر مَا وضع اى اسم وضع وعبر عن كلمة ما بالاسم ليخرج اللام العهد الخارجى وكاف كذلك لانهما موضوعان للمخاطب لكنهما ليسا باسمين بل هما حرفان لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه وخرج بقيد الحيثية زيد اذا تكلم مسماه فانه وان كان موضوعا لذلك المسمى المتكلم لكنه ليس بمقيد بوقت التكلم لانه موضوع له سواء كان المسمى غائبا او مخاطبا او متكلما وخرج بقيد الحكاية عن نفسه او غيره او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فبقيد الحيثية خرج زيد اذا خوطب بمسماه فانه وان كان موضوعا لذلك المسمى المخاطب لكن ذلك الوضع ليس بمقيد بوقت الخطابة به بل هو اعم من انه مخاطب او غائب او متكلم او ساكت وخرج بقيد التوجه للفظ المخاطب لان وضعه وان كان مقيدا بقيد المخاطب لكن ذلك الوضع ليس بمقيد بوقت الخطابة به بل هو اعم من انه مخاطب او غائب او متكلم او ساكت وخرج بقيد التوجه للفظ المخاطب لان وضعه وان كان مقيدا بقيد المخاطب لكن ذلك الوضع ليس بطريق توجه الخطاب اليه لان توجه الخطاب يكون بالضمائر والمخاطب ظاهرا او غائب تقدم ذكره ويخرج بقيد تقدم ذكر المرجع الاسماء الظاهرة لانها موضوعة للغائب لكن تقدم ذكر الغائب ليس شرطا فيه لفظا او معنى او حكما فالتقدم اللفظى ما يكون مرجع الضمير ملفوظا وتقدمه اما حقيقة كضرب زيد غلامه او حكما كضرب غلامه زيد لتقدم رتبة الفاعل على المفعول والتقدم المعنوى ما لا يكون المرجع ملفوظا لكن المرجع مفهوم من حيث المعنى وذلك المعنى اما يفهم من اللفظ كالعدل يفهم من لفظ اعدلوا فى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وانما يفهم العدل من اعدلوا

لہ الحروف قوله المرجع لعل المراد بالمرجع الدال عليه لا المدلول بمعنى الضمير والاحتياج اليه لا يوجب البناء وان اراد تمام الاطلاع على تمام هذا البحث فعليكم المتاب الى حل المشكلات ١٢ - ١٢ - ١٢ - ١٢ - ١٢

عبد الحليم الكوهستانى

لانه جزء من مفهوم اعدلوا ويفهم من سياق الكلام مثل قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس فضمير ابويه راجع الى الميت المفهوم من سياق الآية لان السوق فى الميراث ولابد للميراث من الميت والتقدم الحكمى ما لايكون المرجع مقدما لا لفظا ولا معنى بل يكون له حكم تقدم الذكر كما فى ضمير الشان والقصة فانه أتى بهما مبهما ليحصل تعظيم الشان والقصة بذكرهما كرتين كرة مبهما وثانيا تفسيرا فيكون اوقع فى الذهن من ذكره اولا تفسيرا فيكون كالراجع الى الحديث المعهود المتقدم فى الذهن ولم يصرح به لقصد الابهام اولا ثم التفسير ثانيا **وهو** اى الضمير باعتبار ما قبله على قسمين **متصل ومنفصل** هذا تقسيم الضمير بالنظر الى ما قبله والاول تقسيم باعتبار ذاته فلا يرد انه لم لم يكتف فى تقسيم الضمير بالتقسيم الاول وقسم الى المتصل والمنفصل **فالمنفصل** قدم المتصل فى الاجمال لانه الاصل لوضع الضمائر للايجاز والاختصار وقدم المنفصل فى التفصيل لان مفهومه وجودى والوجودى اشرف من العدمى فهو اولى بالتقديم **المستقل بنفسه** غير محتاج فى التلفظ الى كلمة اخرى هو العامل بل يكون كالاسم الظاهر **والمتصل غير المستقل بنفسه** بل هو محتاج فى التلفظ الى كلمة اخرى وهو العامل **فان قيل** تعريف الضمير المتصل بغير المستقل غير صحيح لان عدم الاستقلال من صفات الحروف **قلنا** غير المستقل على نوعين غير مستقل فى التلفظ و مستقل فى المعنى والحرف غير مستقل فى المعنى **وهو** اى الضمير باعتبار الاعراب اقسام ثلثة **مرفوع ومنصوب ومجرور** لانه قائم مقام الظاهر و هو منقسم الى هذه الاقسام الثلاثة فكذا هذا لكن الاعراب فى الاول لفظى او تقديرى او محلى وفى الثانى محلى فقط **فالاولان** اى كل واحد من المرفوع والمنصوب قسمان **متصل** لانه الاصل **و منفصل** لمانع من الاتصال كما ستعرف لما سمى الاول و الثانى و بالاولان مجازا سمى الثالث بالثالث حقيقة ولم يسم بالثانى كما فى بحث التاكيد لان الحقيقة اولى من المجاز فقال **و الثالث** وهو الضمير المجرور **المتصل فقط** لعدم وجدان المانع من الاتصال الذى هو الاصل لان المجرور لاينفصل عن العامل الجار **فذلك** اى المضمر **خمسة انواع** المرفوع المتصل ووجه الحصر ان الضمير اما مرفوع او منصوب او مجرور وكل واحد منها اما متصل او منفصل فيكون على ستة اقسام لكن سقط من بين الانواع الستة مجرور منفصل لعدم وجوده فى كلام العرب لان المجرور لاينفصل عن

الجار فبقی خمسة انواع ثم القیاس یقتضی ان یکون لکل واحد من الانواع الخمسة ثمانیة عشر لفظا ستة للمتکلم وستة للمخاطب وستة للغائب فیکون لمجموع الانواع الخمسة تسعون لفظا لکن وضع فی المتکلم لفظان موضع ستة الفاظ بان اشترک المذکر والمؤنث فی صیغة الواحد المتکلم مع الغیر والحال یعلم بالمشاهدة واشترک بین المذکر والمؤنث فی تثنیة الغائب والمخاطب فبقی اثنا عشر لفظا وطرح ستة الفاظ فلما کان اثنا عشر لفظا من نوع واحد فیکون لمجموع الانواع الخمسة ستون لفظا قائمة مقام تسعین لفظا اے معنے النوع الاول وهو المرفوع المتصل المشتمل علی اثنا عشر لفظا یبدء بالضمیر الواحد المتکلم الملحق بالفعل الماضی المعلوم ضمیر ضربت ینتهی اولها الی ضمیر جمع المونث الغائب الملحق بالفعل الماضی المعلوم کضربن او الملحق بالفعل الماضی المجهول کضربن وانما بدء من المتکلم لانه اعرف المعارف اخر الغائب لانه دون الکل وانما سمی هذا النوع مرفوعا لانه ضمائر الفاعل الحقیقی او الحکمی و متصلا لاتصاله بالعامل الثانی وهو المرفوع المنفصل المشتمل علی اثنی عشر لفظا یبدأ من الضمیر الواحد المتکلم وهو انا ینتهی الی ضمیر جمع المؤنث وهو هن وسمی هذا النوع مرفوعا لوقوعه موقع الاسماء المرفوعة و منفصلا لعدم اتصاله بالعامل والثالث وهو المنصوب المتصل علی قسمین متصل بالفعل مشتمل علی اثنا عشر لفظا یبدأ من الضمیر الواحد المتکلم الملحق بالفعل المعلوم نحو ضربنی وینتهی الی ضمیر جمع المؤنث الملحق بالفعل الماضی المعلوم نحو ضربهن وسمی هذا النوع بالمنصوب لانها ضمائر المفعول و متصلا لاتصاله بالعامل والثانی متصل بالحرف نحو انهن الی انهن منصوب لانه اسم ان متصل لاتصاله بالعامل والرابع وهو المنصوب المنفصل المشتمل علی اثنا عشر لفظا یبدأ بالضمیر الواحد المتکلم نحو ایای وینتهی الی ضمیر جمع المؤنث الغائب نحو ایاهن وسمی هذا النوع منصوبا لانه یقع موقع الاسماء المنصوبة و منفصلا لانفصاله عن العامل والنوع الخامس وهو المجرور المتصل علی قسمین متصل بالمضاف والحرف یبتدأ من الضمیر الواحد المتکلم نحو غلامی ولی وینتهی الی ضمیر جمع المؤنث الغائب نحو غلامهن ولهن وسمی هذا النوع مجرورا لدخول العامل الجار علیها وهو المضاف والحرف الجر و متصلا لاتصاله بالعامل واعلم ان فی ایای اختلافات کثیرة والمختار وهو مذهب سیبویه ان الضمیر هو ایا واللواحق فی آخره لدلالته علی احوال

المرجع من التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فالمرفوع لا المجرور والمنصوب المتصلان المتصل لا المرفوع المنفصل يستتر خاصة لان الضمير المرفوع المنفصل كالجزء من الفعل فجوزوا فيه الاستتار الذى هو الاخصر والاكتفاء بلفظ الفعل لكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى صيغتين فى الفعل الماضى للغائب الواحد المذكر والواحد المؤنث الغائبة ان لم يكونا مسندين الى الظاهر وفى خمسة صيغ المضارع الكائن للمتكلم مطلقا واحدا وفوقه مذكرا كان او مؤنثا والواحد المخاطب المذكر والواحد المذكر الغائب والغائبة الواحد المؤنث اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر ولم يوخذ هذا القيد فى المتكلم والمخاطب لعدم جواز اسنادهما الى الظاهر لان فعل المتكلم والمخاطب لا يسند الى الظاهر لان الظواهر كلها غوائب وفى الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول وافعل التفضيل او الصفة المشبهة وسواء مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا ومونثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر فانقيل الاستتار فى حالة التثنية والجمع غير مسلم بل الالف والواو ضميران بارزان فى تثنية الصفات وجمعها كما كان الضميرين فى تثنية الافعال وجمعها قلنا لو كانا ضميرين لم يتغيرا بدخول العوامل لان الضمائر لا تختلف فعلم ان الضمير فيهما مستكن فانقيل ان الضمائر تختلف الا ترى الى هو فانه يصير ربعد دخول العامل ضاءً نحو انه ضربه وكاف ضربتك صار تاءً فى نحو ضربت فى المجهول قلنا عدم التغير عند عدم تغير العامل فانقيل قد تغير العامل نحو جائنى الضاربين و رئيت الضاربين و مررت بالضاربين قلنا فى الامثلة المذكورة تغير عامل عامل الضمير واما عامل الضمير وهو صفة باق على حاله لاسناده الى الضمير فالضمير ايضا باق على حاله وهو الرفع بالفاعلية سواء كانت الصفة مرفوعة او منصوبة او مجرورة - فانقيل هذا مخالف عما سبق ان المبنى لا يختلف آخره قلنا المراد بعدم الاختلاف عدم اختلاف الوصف وهو الحركة والسكون واما ذاته فيختلف باختلاف العوامل كما فى المثالين المذكورين ولما كان وضع الضمائر للايجاز والاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يجوز المنفصل كما قال المص ولا يسوغ المنفصل مرفوعا كان او منصوبا فانقيل نسبة السوغ الى الضمير المنفصل غير جائز لان السوغ شراب در گلو رفتن وهذا المعنى يوجد فى الانسان قلنا انه جاء بمعنى الجواز ايضا الا لتعذر المتصل فانقيل يلزم استثناء

الدليل من المدعى ومن الفعل وذلك جائز قلنا ان المستثنى منه محذوف وهو لاجل شئ فيكون استثناء الدليل من الدليل ومن الاسم لان وضع الضمائر للاختصار ولا يجاز فمتى امكن الاتصال لا يجوز الانفصال **وذلك** اى تعذر المتصل يحصل باحد الامور الستة **اما بالتقديم** اى بتقديم الضمير على عامله اذا الاتصال يجئ بآخر العامل لا بالاول **واما بالفصل** الواقع بين العامل والضمير **لغرض** لا يحصل الا بذلك الفصل لانه ان ترك الفصل يفوت الغرض وان اوردت الفصل فالفصل ينافى الاتصال **او بالحذف** اى بحذف عامل الضمير لعدم وجود ما يتصل به **او بكون العامل** اى عامل الضمير **معنويا** لان الاتصال اللفظى بالمعنوى محال **او بكون عامله حرفا والضمير** المعمول له **مرفوع** لان اتصال المرفوع بالحرف خلاف لغتهم لان فيه اتصال القوى بالضعيف وهو باطل واحترز بالمرفوع من المنصوب فانه جائز نحو انك وانني **او** اى الضمير **مسند اليه** اى الى ذلك الضمير **صفة جرت على غير من هى له** اى على غير الموصوف لان عند الاتصال يلزم الالتباس فى بعض الصور مثل زيد عمر ضاربه هو وبعد الانفصال لا يلزم الالتباس لان المنفصل خلاف الاصل فيدل على المرجع خلاف الاصل وهو البعيد ولما وقع الالتباس فى بعض الصور فيحمل عليه صورة عدم الالتباس طردا للباب كما فى مثال المتن **فان قيل** كلمة من لذوى العقول فيعلم انه لا ينفصل فى غير ذوى العقول فينتقض بقوله غنم نا لجبه هو **قلنا** هذا من باب الاقتصار على الاشرف لا من باب الاحتراز عن الارذل . **مثل اياك ضربت** مثال لتقدم الضمير على عامله وكان فى الاصل ضربتك فلما قدم المفعول لاجل الحصر صار منفصلا **وما ضربك الا انا** مثال الفصل لغرض وهو التخصيص وكان فى الاصل ضربتك فلما قصد المتكلم تخصيص ضربه بالمخاطب وذا لا يحصل الا بادوات الحصر وهى ما والا فاورد النفى فى الاول وادخل الا بين العامل وضمير المتكلم فصار منفصلا **واياك والشر** مثال لحذف العامل وكان فى الاصل اتق نفسك والشر فلما حذف اتق والنفس لم يوجد ما يتصل به فصار منفصلا **وانا زيد** مثال كون العامل معنويا فلا يقال زيد **وما انت قائما** مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوعا لانه اسم ما **وهند زيد**

ضاربته هی مثال الضمير الذی اسند اليه صفة جرت على غير الموصوف لانها صفة هند لقيام معنى الضرب بها وجرت على زيد لانها خبره ولايلزم المطابقة بين المبتدأ والخبر وانكان مشتقا لانه غير حامل لضمير المبتدأ فان قيل المثال لايطابق الممثل لانه انما يصح لو كان هی فاعلا للصفة واذا كان تاكيدا للمستكن فلا يصح المثال بل هو داخل فی صورة الفصل لغرض التاكيد لان الفصل لغرض على نوعين الاول ان يكون بين العامل والضمير فاصلة كالمثال المذكور والثانی ان يكون ايراد الضمير المنفصل لغرض سواء كان لغرض التاكيد نحو ضربتُ انا وزيد او البدل او العطف نحو قوله تعالى نرزقكم و اياهم و لقيتهم اياهم والمراد ههنا هو الاول وان قلت فی الجواب يكفی فی المثال احتمال وهذا المثال كما يحتمل التاكيد كذلك يحتمل الفاعلية ايضا فليكن هذا المثال بلحاظ الفاعلية قلت هی فی المثال تاكيد لازم لا فاعل بدليل قولهم نحن الزيدون ضاربوهم نحن فنحن الثانی تاكيد للمستكن فی ضاربوهم لا فاعل للصفة والا لايجوز جمعيتها لان الفعل والصفة اذا اسندا الى الظاهر يكونان مفردين ابدا اجيب عن اصل الاعتراض ان عمدة الفن هو الزمخشری و روی عنه افراد الصفة ای ضاربهم نحن فيكون فاعلا واختار بالتمثيل صورة عدم الالتباس ليثبت حكم الانفصال فی صورة الالتباس بالطريق الاولى ولما فرغ من بيان اتصال الضمير الواحد وانفصاله شرع فی بيان الاتصال والانفصال فی ضميرين فقال واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان مرفوعا وجب اتصال الثانی نحو اكرمتك لان الفصل بالمرفوع كلا فصل لانه كالجزء من الفعل لفظا ومعنى فان كان احدهما اعرف وقد منته على غير الاعرف فلك الخيار فی اتصال الضمير الثانی وانفصاله نحو اعطيتكه واعطيتك اياه اما الاول فنظرا الى اللفظ لان الفصل بالضمير المتصل كلا فصل وان كان منصوبا واما الثانی فنظرا الى المعنى لانه فضلة فيعتبر بها الفصل و ضربيك وضربی اياك الاول بالنظر الى الاتصال اللفظی فالفصل بالمتصل كلا فصل والثانی بالنظر الى المعنى لانه المجرور

وهو فضلة فيعتبر به الفصل والاتصال وان لم يكن احدهما اعرف ويكون اعرف لكن ما قد منه على غير الاعراف فهو منفصل اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فى تقديم احد المثليين على الآخر بلا عذر الانفصال واما على تقدير الثانى فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى بلا عذر الانفصال نحو اعطيته اياه واعطيته اياك والمختار فى خبر باب كان الانفصال نحو زيد قائم وكنت اياه لان خبر باب كان فى الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ اذا كان ضميرا وجب الانفصال لكون عامله معنويا وبعد دخول كان صار شبيها بالمفعول فى وقوعه بعد المرفوع المتصل و ضمير المنصوب بعد الضمير المرفوع واجب الاتصال ففى الشبيه وان لم يكن واجب الاتصال لكنه جائز لكن المختار فيه الانفصال لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة والاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا كما تقول لولا انت الى اخرها لان ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ اذا كان ضميرا يكون واجب الانفصال وكذلك الاكثر فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع المتصل بعد عسى لان ما بعد عسى فاعل له والضمير المرفوع الفاعل واجب الاتصال كما تقول عسيت الى اخرها ولم يقل بغاية واحدة كما قال فيما بعد لتغاير الضميرين فى الاتصال والانفصال فى الاول واتحد الغاية فى ما بعد لاتحادهما فى الاتصال و غيّر الاسلوب فى الابتداء من المخاطب وخالف الفريقين اشارة الى ان السلوك بطريقتهما ليس بامر ضرورى وجاء فى بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما بالاتصال لكن فى المتصل خلافا فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع فى موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض مثل ما انا كانت وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام حرف جر لان لبعض الكلمات خاصة عند اتصال البعض كما ان للدن خاصة انتصاب غدوة عند اتصال غدوة وكذلك للولا خاصية جارية الضمائر عند اتصال الضمائر بها يعنى مجرور والكاف ضمير مجرور واقع موقعه واما عسيك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وذهب سيبويه الى ان عسى محمول على لعل لقربهما فى معنى الرجاء فالاخفش تصرف فى الضمير فى الموضعين وسيبويه فى العامل ولما كان من الضمائر ياء المتكلم وكان لاحقها فى اخر الفعل خاصة دون ما سويها من الضمائر اشار الى تلك

الخاصة بقوله ونون الوقاية مع الياء لازمة فى الماضى ليتقى آخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم فاضافة النون الى الوقاية اضافة السبب الى المسبب وفى المضارع حال كونه عريا عن نون الاعراب ليتقى آخر المضارع عن الكسرة المختصة بالاسم وهو اخت الجر واما كسرة تضرب بين فتى الوسط لان الياء ضمير الفاعل فهى كالجزء واما كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق عارضة لا اعتبار لها فانقيل ان كسرة ما قبل ياء المتكلم ايضا عارضة لعارض الياء فينبغى ان لا يدخل نون الوقاية قلنا العروض على نوعين الاول من جهة الممتنع وهو التقاء الساكنين والثانى من جهة الامر الملائم وهو اقتضاء الياء كسرة ما قبلها فالاول معتبر كما فى لم يكن الذين والثانى غير معتبر كما فى الماضى وانت مع النون الاعرابية فيه الكائنة فى سبع صيغ ايضا ومع لدن وان واخوتها مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج واما ترك النون فى ليت وان لم يكن فيه اجتماع النونات فهو محمول على الاخوات ويختار لحوق نون الوقاية فى ليت لعدم مانع فى ذاتها والحمل على الاخوات خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف وعكسها لعل لثقل التضعيف وكثر الحروف اعلم ان ترك النونات كما كان مختارا فى لعل كذلك فى كان ولكن لكن المصنف لم يذكرهما اكتفاء بلعل لانه لما اختير الترك فى لعل مع تضعيف النونات فيه حكما فاولى ان يختير فيهما اذا التضعيف فيهما حقيقة فلا يرد الخ وكذا قال الله تعالى فى ليت يا ليتنى مت قبل هذا او يا ليتنى لم اوت كتابيه وقال فى لعل لعلى اعمل صالحا ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها فانقيل التوسط وقوع الشئ فى البين فذكر بين بعده مستدرك قلنا ذكر بين بعد التوسط مبنى على تجريد التوسط من معنى البين ومستعمل فى الوقوع او بين تاكيد لمعنى التوسط والتاكيد لدفع الوهم وهو ثابت لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل فانقيل اطلاق المبتدأ والخبر عليهما قبل العوامل اللفظية حقيقة وبعد دخولها مجاز باعتبار ما كان فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هذا الجمع بطريق عموم المجاز بان يراد من المبتدأ المسند اليه ومن الخبر المسند او نقول ان الجمع بين الحقيقة والمجاز ممتنع اذا لم يوجد القرينة على الحقيقة والمجاز ههنا

القرينة على الحقيقة قوله قبل العوامل اونقول ان المصنفؒ مالكى المذهب والجمع بينهما جائز عنده صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع للاختلاف فى ضميريته واختير الفصل بما هو فى صورة الضمير ليبعد عن كونه صفة لان الضمير لايوصف ولا يوصف به واختير صورة المرفوع لتناسب اصل الطرفين منفصل لعدم اتصاله بالعامل مطابق للمبتدأ لانه عبارة عنه والمطابقة فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة وليسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا فيما يصلح لهما نحو زيد هو القائم وادخل فيما لايصلح لهما كما فى صورة اختلاف الاعراب مثل ان زيدا هو القائم اوكون المبتدأ او الخبر ضميرا مثل كنت انت الرقيب حملا على صورة الالتباس وشرطه اى شرط الفصل ان يكون الخبر معرفة لان الاحتياج الى الفصل فى المعرفة او افعل من كذا لان اسم التفضيل المستعمل بمن معرفة حكما لامتناع دخول اللام عليه كما فى المعرفة واما اسم التفضيل المستعمل باللام او الاضافة فداخل فى المعرفة ولم يذكر تعريف المبتدأ مع انه ايضا شرط لانه يعلم من الخبر لان الخبر اذا كان معرفة فلا بد من تعريف المبتدأ ولا يجوز تنكيره واذا اجتمع فى الكلام معرفة ونكرة فيجب الحكم بابتدائية المعرفة وبخبرية النكرة ولم يدخل بين النكرتين مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وان كان القياس يقتضى ذلك لدفع الالتباس قلنا ان الشرط فى القياس ان يكون الاصل المقيس عليه معقولا موافق الاصل واذا كان غير معقول مخالف الاصل فيكون مقتصرا على المورد وههنا كذلك لان الاصل ان لا يقع بينهما فصل مثل كان زيد وهو افضل من عمرو اقتصر على مثال اسم التفضيل بعد دخول العوامل ولم يذكر مثال الخبر المعرفة قبل العوامل وبعد العوامل ولا مثال الخبر افعل من قبل العوامل لاستغنائهما من المثال لكثرتهما او نقول اختار المصنف مثالا لا يلزم الالتباس فيه ليثبت ايراد الفصل فى صورة الالتباس بالطريق الاولى ولا موضع له من الاعراب عند الخليل لانه حرف ولا محل من الاعراب للحرف وبعض العرب يجعله مبتدأ يستعمل بحيث يحكم النحات عليه مبتدأ بان يرفع مابعد الضمير مع اقتضاء العامل السابق النصب وما بعده خبره الواو للحالية فالموصول مع الصلة الظرفية مبتدأ وقوله خبره خبر الموصول والجملة حال من المفعول الاول من يجعل او عاطفة فالموصول مع الصلة معطوف على المفعول الاول وخبره

منصوب معطوف على المفعول الثانى و يتقدم قبل الجملة فانقيل ان ذكر قبل مع ذكر يتقدم مستدرك لاتحاد معناهما قلنا يتقدم مجرد عن معنى التقدم مستعمل بمعنى يقع قبل الجملة او نقول لفظ قبل لتاكيد التقدم و انما احتيج الى التاكيد لان تقدم الضمير على المرجع غير معهود فاحتاج الى التاكيد او نقول معنى يتقدم يقع متقدما على المرجع وهذا بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة وبعدها او قبل المفرد او بعده فقال قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان الضمير مذكرا و تذكيره فيما اذا كان العمدة فى الجملة مذكرا وكان فى الجملة بيان المذكر والقصة اذا كان الضمير مؤنثا و تانيث الضمير فيما اذا كان فى الجملة بيان التؤنث او العمدة فيها المؤنث و انما سمى الاول ضمير الشان و الثانى قصة رعاية للاسم والمسمى لا ان الضمير راجع الى الشان والقصة كما قال الفاضل الهندى يفسر بالجملة بعده فانقيل ان الشئ اذا ذكر مرة اظهارا يذكر ثانيا اضمارا فينبغى ان يقول يفسر بها قلنا هذه القاعدة فيما اذا كانا واحدين و ههنا ليس كذلك لان المراد بالاولى جنس الجملة و بالثانية نوعها فيكون تخصيصا بعد التعميم وهى الجملة الخبرية لان التفسير لا يكون الا بالخبرية ولما قال الشارح الهندى ان قوله ويسمى ضمير الشان والقصة صفة الضمير الغائب فرد الشارح عليه انه جملة معترضة وقع بين الموصوف وهو قوله ضمير غائب وبين صفة وهو قوله يفسر بالجملة بعده ووجه الرد انه لو كان صفة لدخلت فى القاعدة وليس كذلك اذ الحكم المتقدم وهو قوله و يتقدم قبل الجملة ثابت سواء وقعت ..... هذا التسمية اولا و ايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده لانه لخروج ما عدى ضمير الشان وهو يخرج بقوله ويسمى ضمير الشان فلا حاجة الى قوله يفسر الخ فانقيل لم يدخل قوله يفسر فى القاعدة انتقت بقوله الشان هو زيد قائم فانه ضمير غائب مقدم بالجملة المفسرة له وليس بضمير الشان قلنا هذا خرج برجوعه الى الشان لان الضمير الشان ما لا يكون له مرجع واعلم ان لايراد ضمير الشان شروطا اربعة الاول انه لا يدخل فى كل كلام الا ما كان الحكم فيه معظما فلا يقال هو زيد قائم اذا لم يكن قيام زيد حكما معظما و انما شرط هذا الشرط لانه لما كان الحكم فيها عظيما فلا بد من ايراده

ليدل على تعظيم الحكم بذكره مرتين اولا ابهاما وثانيا تفسيرا فيكون اوقع فى الذهن من ذكره اولا تفسيرا والثانى انه متقدم على الجملة لانه لتعظيم الحكم والحكم فى الجملة لا فى المفرد والثالث انه ضمير غائب لان المتكلم والمخاطب لا يكونان مبهمين والرابع انه يفسر بالجملة لا بها مه ويكون الضمير الشان والقصة متصلا و منفصلا والمتصل على قسمين بارزا و مستترا على حسب العوامل اى على اقتضاء العوامل فالعامل ان كان معنويا فمنفصل وان كان لفظيا فاما صالح للاستتار فيستتر او لا يصلح للاستتار تبارز مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمستتر لان العامل صالح له وانه زيد قائم مثال الابراز وحذفه عن اللفظ مع بقائه فى النية منصوبا لا مرفوعا لانه فاعل ضعيف جائز مع الضعف آما الجواز فلانه على صورة الفضلات و آما الضعف فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل فان قلت ان الدليل عليه هو الخبر و الخبر يقتضى المبتدأ قلنا ان الخبر كلام مستقل لا يقتضى ان يربط بغيره مثال حذف ضمير الشان كما فى قول الشاعر ان من يدخل كنيسة يوما ؛ يلق فيها جاذرا وظبياً ؛ وذلك الحذف فى جميع الاوقات الا مع ان اذا خففت اى وقت مقارنة ضمير الشان مع ان المفتوحة المخففة فانه لازم لا جائز مثل وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العلمين لان ان بعد التخفيف يوجد عاملا فى الملفوظ مثل وان كلا لما ليوفين هم وان بعد التخفيف لم يوجد عاملا فى الملفوظ فيلزم مزية الفرع على الاصل لان ان اقوى فى الشبه مع الفعل فى فتح الاول فقدروا عملها فى المحذوف لئلا تزيد المكسورة على المفتوحة فى العمل فان قيل فعلى هذا ايضا يلزم مزية المكسورة على المفتوحة لان الاول عامل فى الملفوظ والثانى عامل فى المقدر والعمل فى المقدر اسهل من العمل فى الملفوظ قلنا المفتوحة عامل فى المقدر دواما ولزوما والمكسورة عامل فى الملفوظ احيانا جوازا والعمل فى المقدر دواما اولى من العمل فى الملفوظ احيانا اسماء الاشارة فان قيل ان التعريف غير جامع ولا مانع اما الاول فلخروج اسم الاشارة لانه من افراد المحدود وليس داخلا فى الحد لانه غير موضوع لمعنى مشار اليه وآما الثانى فلدخول لفظ المشار اليه لانه موضوع للمشار اليه مع انه ليس من الحدود قلنا المراد باسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات فلا باس بخروجه لانه من المعربات فان قيل تعريف اسم الاشارة بالمشار اليه تعريف بنفسه وايضا يلزم الدور اما الاول لان معرفة الحدود موقوفة الى معرفة جميع اجزاء الحدود بعضها

المشار اليه وهو مشتق من الاشارة ومعنى المبادى مراعى فى المشتقات فيكون تعريف الاشارة بالاشارة واما الثانى فلان معرفة اسم الاشارة موقوفة الى المشار اليه لكونه مأخوذا فى تعريفه ومعرفة المشار اليه موقوفة الى معرفة الاشارة لان تعيين المشتقات وخفائها باعتبار تعيين المبادى وخفائها قلنا الاسم الاشارة فى جانب الحدود مفائر من الاشارة فى المشار اليه لان الاول نقل عن معنى مصدرى وصار اسما للكلمات المعينة فى الاصطلاح والثانى هو المصدر فلا يلزم تعريف الشئ بنفسه ولا يلزم الدور ايضا ما وضع فان قيل ان اريد من كلمة ما الاسم صح ارجاع ضمير وضع اليه لكن لا يصح الحمل على اسماء الاشارة لانه حمل الواحد على الجمع وان اريد الاسماء صح الحمل ولكن لا يصح ارجاع الضمير الواحد الى المتعدد قلنا كلمة ما عبارة عن الاسماء و افراد ضمير وضع باعتبار لفظ ما او مؤل بتأويل كل واحد منهما او نقول كلمة ما عبارة عن جنس الاسم لان حال الاضافة مثل حال اللام يعنى به اضافة الحسية لمشار اليه لمعنى مشار اليه هو المدلول الخارجى لا لفظ المشار اليه اشارة حسية لا ذهنية حقيقة كما هو الظاهر او حكما كما فى قوله تعالى ذلكم الله ربكم فالله ان لم يكن محسوسا حقيقة لكنه محسوس حكما لظهور كمال قدرته ففى كل تعريف لابد من الجنس و الفصل فقوله ما جنس شامل لكل الاسماء وقوله لمعنى مشار اليه فصل خرج به سائر الاسماء غير الضمائر الغائبة والموصولات فانها موضوعة لمعانى اشير اليها بها فخرج بقوله اشارة حسية لانها موضوعة لتلك المعانى اشارة ذهنية ووجه بنائها مشابهتها بالحروف فى الاحتياج وهى ذا للمذكر فان قيل الجار والمجرور اذا وقع فى الكلام لابد له من الاعراب فما الاعراب فيه قلنا الاعراب فيه النصب بناء على الحالية من ذا فان قيل ذا لا فاعل ولا مفعول بل هو جزء من الخبر والحال ما يبين هيئتهما قلنا ذا مفعول ما لم يسم فاعله لفعل معنوى يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ فيكون التقدير ينسب ذا الى اسماء الاشارة حال كونها كائنا للمذكر ولمثناه ذان وذين اى ينسب ذان وذين الى اسماء الاشارة حال كونهما كائنين لمثناه فان قيل فعلى هذا يلزم تقدم الحال على العامل المعنوى قلنا قدم الحال ليقرب الضمير الى المرجع وهو جائز عند الاخفش لتقدم المبتدأ كما قال المصنف بخلاف الظرف وللمؤنث تا وذى وقد متا على سائر لغات المؤنث للاختلاف فى اصالتهما اما اصالة تا فلانه لم يثنى منها الا وتان واما اصالة ذى فهى فى مقابلة ذا للمذكر وتى وته وذه وتهى وذهى فيكون المعنى وتنسب الى اسماء الاشارة

هذه اللغات حال كونها كائنة للمؤنث **ولمثناه تان وتين** اى ينسب تان وتين حال كونهما كائنتين لمثناه وقدم الحال ليقرب الضمير الى المرجع او هو جائز عند الاخفش لتقدم المبتدأ كما قال المصنف بخلاف الظرف والاختلاف فى تثنية المذكر وللمؤنث ليس للعامل والاعراب بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور فالوضع وافق حالة الاعراب عند الجمهور وليس بمعرفة كما قيل لوجود علة بناء فيهما **ولجمعهما اولاء** اى ينسب الى اسماء الاشارة اولاء حال كونه كائنا لجمعهما قدم حال للوجهين المذكورين **مدا وقصرا** اى حال كونه ممدودا او مقصورا والفرق بين أولا اذا كان مقصورا من اسماء الاشارة وبين الموصولات ان الاول يكون منكرا ابدا والثانى معرفا ابدا **وليحقها** اى يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها **فانقيل** اللحوق عبارة عن ذكر الشئ فى الآخر وحرف التنبيه انما يكون فى الاول لا فى الآخر **قلنا** المراد باللحوق هو الدخول من قبيل الذكر الخاص وايرادة العام ولم يقل يدخل لان هذا الدخول على سبيل اللحوق والعروض يعلم من لفظ يلحق لا قتضائه الملحق به المقدم على اللاحق ولا يعلم من لفظ يدخل لانه اعم سواء زائد او غيره **حرف التنبيه** للتنبيه على المشار اليه قبل ذكر لفظ المشار اليه وانما احتاج الى التنبيه لئلا يلغوا عن الاشارة الحسية عند غفلت السامع **ويتصل بها حرف الخطاب** وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وليس هذا الكاف ضمير الامتناع وقوع الظاهر موقعه **فانقيل** عدم وقوع الظاهر موقع الشئ لا يقتضى حرفيته الا ترى ان الظاهر لا يقع موقع ضمير الفعل ولا تفعل مع ان الضمير من الاسماء **قلنا** عدم وقوع المظهر يقتضى الحرفية اذا لم يكن علامة اخرى على الاسمية وههنا وجدت القرينة الاخرى وهو الاسناد اليه **وهى خمسة** والقياس يقتضى الستة الا ان تشترك تثنية المذكر والمؤنث **فى خمسة** انواع اسم الاشارة لانها زيدت على الخمسة **فيكون** الحاصل من ضرب خمس فى خمس **خمسة وعشرين وهى** المجموع المشتمل على خمسة صور لمفرد مذكر الذى الحق به حرف الخطاب يبتدأ من الواحد المذكر وينتهى الى جمع المؤنث المخاطب فيقال **ذاك الى ذاكن** يعنى اذا اشرت الى الواحد المذكر وخاطبت مع الواحد المذكر

فقلت ذاك الى آخره وعلى هذا المعنى المذكور قياس **ذلك الى ذلكن وكذا البواقى** من المؤنث مفردا كان او تثنية وكذا جمعها **ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط** وانما كان كذلك لان قلة الحروف يدل على قلة المسافة وكثرتها على كثرتها وتوسطها كذلك واخر التوسط وانكان القياس يقتضى تقدمه لان تحقق التوسط لا يجئ الابعد تحقق الطرفين وانما قال ويقال ولم ينقل هذا الحكم عن نفسه كما نقل سائر الاحكام عن نفسه لان المصنف لما رأى كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الاخريين لم يتخذ هذا الفرق مذهبه واحاله الى غيره فقال ويقال **و تلك وتانك وذانك مشددتين مثل ذلك واولالك** فى افادة البعد وفى تشديدها خلاف عند المبرد وغيره فعند المبرد التشديد بدل عن اللام فى الواحد لان اصلهما تانك وذانك فاجتمع القريبان فى المخرج قلبت اللام نونا واد غم النون فى النون ولا يقال هذا مخالف عن قاعدة الادغام لانها قلب الاولى الى الثانية وههنا قد عكس لانا نقول هذه المخالفة لنكتة وهى بقاء النون الدالة على التثنية ولم يدخل اللام قبل النون ولم يوافق قاعدة الادغام لئلا يلزم دخول اللام المفيدة للبعد قبل تمام كلمة الاشارة واما عند غير المبرد فالتشديد بدل عن الف محذوفة فى الواحد لان الف ذانك الف تثنية والف الواحد محذوفة عند التقاء الساكنين وعوض عنه النون وادغمت فى النون وهذا المذهب اولى لوجود التشديد فى هذا ان مع الهاء واللام لا تدخل فى الاخر اذا دخلت الهاء فى الاول **واما ثمّ وهنا وهنا وهنّا فللمكان** ولم يعد هذه الاسماء فى تعداد اسماء الاشارة مع انها ايضا منها لانها اشير بها الى المكان خاصة وسائر اسماء الاشارة اعم من ان يكون المشار اليه بتلك مكانا او غيره **خاصة** لا يستعمل فى غيره الا مجازا حين يستعار المكان لتعبير الزمان كما فى قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق كما يستعار الزمان لتعبير المكان كما فى قول الفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضع الاحرام **الموصول** وخالف التفصيل عن الاجمال فى الافراد والجمعية لان هذا المقام مقام التعريف والتعريف انما يكون للجنس وبالجنس والملحوظ فى الجمع الافراد وذكر فى الاجمال صيغة الجمع لدلالته على كثرة الافراد **فان قيل** ان التعريف لم يصدق على لفظ الموصول لانه يتم بدون الصلة والعائد مع انه من الحدود **قلنا** المراد بالموصول المعدود من المبنيات وهى الكلمات التى

تذكر فيما بعد ولفظ الموصول ليس منها فانقيل معرفة المحدود موقوفة على معرفة جميع اجزاء الحد وبعض اجزاء الحد الصلة وهى مصدر الموصول فثبت الصلة فى جانب المحدود فلزم تعريف الصلة بالصلة وذلك غير جائز قلنا الموصول وانكان مشتقا من الصلة لكن نقل عن الوصفية وصار اسماء للكلمات التى ستذكر فى الاصطلاح والعرف فليس فيه الصلة لانه اسم لا اسم المفعول والصلة ايضا نقلت عن معنى المصدرية وصارا سما للجملة التى تذكر بعد الموصول فلا يلزم التعريف الشئ بنفسه فقوله ما جنس شامل لكل الاسماء وقوله لا يتم جزء فصل خرج به كل الاسماء سوى اذ واذا وحيث لعدم اتمامها بدون الجملة المضاف اليها وخرج بقوله وعائد لانها تتم بتلك الجملة بلا عائد فانقيل ان كان قوله جزءً منصوبا على المصدرية فالفعل غير مشتمل عليه وانكان منصوبا على التميز من نسبة الفعل يكون المعنى لا يتم جزئه فيفهم منه انه تام بنفسه لكن جزئه غير تام وذلك غير مقصود اذ المقصود عدم اتمام الموصول لا عدم اتمام جزئه وان كان على المحالية فيفهم منه انتفاء الجزؤ بقاء اتمام على ان النفى اذا دخل على الكلام المقيد فيتوجه النفى الى القيد ويبقى الكلام مثبتا وذلك غير جائز اذ لما كان الموصول والصلة جزء تاما من الكلام يكون الموصول وحده جزء الجزء وجزء الجزء وان لم يكن تاما لكنه ناقص قلنا انه منصوب على التميز انكان يتم من الافعال التامة لكن الجزء مؤول بالجزئية وبعد التاويل يراد منه نفسه لا جزئه فيكون المعنى لا يتم جزئيته من الكلام او على الخبر انكان يتم من افعال الناقصة فيكون متضمنا لمعنى صار فيكون المعنى لا يصير جزء تاما الا بصلة وعائد ولما حمل الشارح الرضى الجزء التام على ركن الكلام يعنى لا يقع الموصول مسندا او مسندا اليه فى الكلام بدون الصلة فرد الشارح عليه ان المراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءً اوليا الى انضمام امر اخر عمدة كان او فضلة والجزء الاولى ما يحتاج اليه المركب اولا ووجه الرد ان الموصول كما لا يقع جزء عمدة من الكلام كذلك لا يقع جزء فضلة من الكلام بدون الصلة الا بصلة وعائد فانقيل ان المراد من الصلة اما لغوية او اصطلاحية فالاول حقيقة مهجورة تشبه المجاز فى استدعاء القرينة فما القرينة ههنا على ايرادة المعنى اللغوى والثانى مجاز متعارف يشبه الحقيقة فى عدم استدعاء القرينة وانكان الثانى فاما يؤخذ الموصول فى تعريفها بان الصلة جملة مذكورة بعد الموصول اولا يؤخذ

بان یقال الصلة هی جملة خبریة فعلی الاول یلزم الدور و علی الثانی یلزمان یسمی کل جملة خبریة صلة قلنا المراد بالصلة معناها اللغوی وهو الجملة المذکورة بعد شئ لایتم ذلک الشئ بدون هذه الجملة فیتناول جملة التی وقعت بعد الموصول او اذ واذا وحیث لان کلا منها لایتم الابتلک الجملة فخرج بقوله وعائد لانها لا تحتاج الی العائد و القرینة علی ارادة المعنی اللغوی ذکر عائد لانه لو اریدبها معناها الاصطلاحی لکان ذکر العائد مستدرکا اذ الصلة الاصطلاحیة مشتملة علی العائد او نقول ان المراد بها معنا الاصطلاحی ولا یلزم الدور لانه یمکن تعریف الصلة تعریف لا تؤخذ فیه الموصول بان یقال الصلة جملة متصلة باسم لایتم جزء الا مع هذه الجملة مشتملة علی عائد الیه فان قیل فعلی هذا یلزم استدراک قوله وعائد لانه ماخوذ فی مفهومها الاصطلاحی قلنا انه تصریح بما علم ضمنا مبالغة فی الاحتراز عن اذ واذا وحیث ولما کان الصلة بحسب المفهوم اعم من ان یکون جملة خبریة او انشائیة والعائد اعم من ان یکون ضمیرا او غیره والواقع ان یکون خبریة لا غیر والعائد ضمیر لا غیر ثم الضمیر اعم من ان یکون للموصول او غیره والواقع ان یکون له فبین تلک الامور بقوله وصلته ای الموصول الصریح جملة خبریة اما نفس الجملة لان الذی والتی ومثناهما و مجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فحمل اخواتها علیها وانما وجب ان یکون خبریة لان ماعداها کالامر و النهی و غیرهما غیر موضح للموصولات والصلة تجب ان تکون موضحة لها والعائد ضمیر له لانه اظهر العوائد وصلة الالف واللام الموصولیة اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولیة تشبه اللام الحرفیة فیکون صلتها ما کان جملة معنی ومفردا صورة عملا بالحقیقة والشبه جمیعا وهی ای المعطوف علیه مع المعطوفات الذی للمفرد المذکر والتی للمفرد المؤنث والذان للتثنیة المذکر واللتان للتثنیة المونث بالالف والیاء والاولی لجمعهما والذین لجمع المذکر و اللائی واللاء واللای بکسر الیاء او بالسکون فان قیل یلزم التقاء الساکنین علی غیر حده قلنا ههنا جری الوصل مجری الوقف والتقاء الساکنین جائز عند الوقف لان امتداد الصوت قائم مقام الحرکة فلذلک جاز فی

مجری الوقف واللاتی واللواتی لجمع المؤنث وما بمعنی الذی بغیر ذوی العقول غالبا ومن بمعنی الذی لذوی العقول غالبا ویستوی فیهما المذکر والمؤنث والمفرد والجمع والمثنی وای بمعنی الذی وایة بمعنی التی وذا الطائیة اے ذوالمنسوبة الی قبیلة طی لاختصاص مجیئها موصولة علی لغتهم والفرق بین ذو من الاسماء الستة وذو من الموصولات ان الاول مضاف الی اسم الجنس ابدا ومعرب والثانی بمعنی الذی فی المذکر والتی فی المؤنث و بعدها تکون جملة صلة لها کما فی قول الشاعر ؎ فان الماء ماء ابی وجدی ؛ وبیری ذو حفرت وذوطویت ؛ ای التی حفرتها والتی طویتها فالعائد محذوف وذا من اسماء الاشارة اذا وقع بعد ما الکائنة للاستفهام وکذا کل من الاسماء الاشارة اذا وقع بعد ما ماعند الکوفیین نحو قوله تعالی وما تلک بیمینک یا موسی عم و مجموع الالف و اللام بمعنی الذی والتی والذان واللتان والذین واللتین باعتبار اختلاف الصفة التی هی صلتها والعائد المفعول الراجع الی الموصول واحترز به عن نحو سمع الله لمن حمده لان العائد وان کان مفعولا لکن لا یرجع الی الموصول فلا یجوز حذفه یجوز حذفه لانه فضلة عند عدم المانع ومن الموانع اجتماع ضمیرین فی الصلة نحو الذی ضربته فی دارک لانه لو حذف احدهما یلزم حذف ضمیر مراد بلا دلیل لان الموصول دلیل علی ضمیر واحد فی الصلة وهی موجود ومن الموانع کون العائد المفعول منفصلا بعد الا نحو جائنی الذی ضربت الا ایاه لعدم دلالة الموصول علی المنفصل واعلم ان النحاة قد وضعوا بابا یسمی بباب الاخبار بالذی ومن والمقصود من وضعه تمرین المتعلم فی مسائل هذا الفن لیعلم انه من ای اسم یصلح الاخبار ومن ای اسم لا یصلح کما لا یصلح الاخبار بالذی فی الحال والتمیز فاراد المص الاشارة الی هذا الباب فقال واذا اخبرت بان اردت الاخبار عن جزء جملة بالذی باستعانة کلمة الذی فیکون الذی آلة للاخبار لا انه مخبر به لانه فی المثال وقع مخبرعنه لا مخبر به صدرتها ای اوقعت کلمة الذی فی صدر الجملة الثانیة وجعلت موضع المخبر عنه بالذی والمراد بالموضع الذی کان له فی الجملة الاولی ضمیر لها واخرته حال کونه خبرا عنه عن الذی لما فرغ المص عن بیان قاعدة الاخبار علی وجه کلی اراد ان یبینها علی وجه جزئی فی مثال جزءی فقال

فاذا اخبرت عن زيد الكائن من جملة ضربت زيدا قلت بعد التصدير ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخره خبرًا الذى ضربته زيد وكذلك الالف و اللام فى صحة الاخبار بها فى الجملة الفعلية خاصة لا الاسمية وانما اختص الاخبار بالالف واللام الجملة الفعلية ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها لان صلتها لا تكون الا احدهما فانقيل ينبغى ان يخبر بها عن الجملة الاسمية لوجود اسم الفاعل او المفعول فيها كما قلت زيد ضارب وزيد مضروب قلنا لا يمكن الاخبار عن زيد باللام فى هذا الجملة لانه ان اخبر عنه فالضمير لا يخلو اما ان يتقدم على اسم الفاعل او يتأخر ففى الاول يلزم دخول اللام على الضمير وفى الثانى لا يكون وضع الضمير موضع المخبر عنه ولا بد ان يكون فعل الفعلية متصرفا فلا يخبر باللام ان كان غير متصرف اذ لا يمكن اشتقاق اسم الفاعل منه نحو نعم الرجل ولا بد ان لا يكون ذلك الفعل مصدرا بحرف الاستقبال اذ بعد اشتقاق اسم الفاعل منه يمتنع دخول حرف الاستقبال عليه فيفوت معنى الاستقبال فان تعذرا مرمنها من الامور الثلاثة هى تصدير الموصول ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخرا لمخبر عنه خبرًا تعذر الاخبار لان الاخبار مشروط بالشرط الثلاثة والمعلق بالشرط يوجد بوجود الشرط و ينعدم بانعدامه ومن ثم اى لاجل ان تعذر امر من الامور الثلاثة يستلزم تعذر الاخبار امتنع الاخبار فى ضمير الشان لفوات الشرطين فيه امتناع تصدير الذى و تاخير الضمير لان ضمير الشان مقدم على الجملة وجوبا والموصوف بدون الصفة و الصفة بدون الموصوف فلا يقال فى ضربت زيدا العاقل الذى ضربته العاقل زيد ولا الذى ضربت زيدا اياه عاقل لفوات شرط الثانى فيه وهو وضع الضمير موضع المخبر عنه لان ذلك الوضع يستلزم كون الضمير موصوفا فى الصورة الاولى وصفة فى الثانى والضمير لا يوصف ولا يوصف به ويجوز الاخبار من مجموعهما نحو الذى ضربته زيد العاقل والمصدر العامل بدون المعمول فلا يقال فى عجبت من دق القصار الثوب الذى عجبت منه الثوب دق القصار لانه لا يصلح وضع الضمير فى موضع المخبر عنه لانه يستلزم كون الضمير عاملا فى الثوب والضمير معمول لا عامل ويجوز من المصدر والمعمول معا فيقال الذى عجبت منه دق القصار الثوب وايضا يجوز من مصدر غير عامل فيقال فى عجبت من ضربك الذى عجبت منه ضربك والحال لامتناع وضع الضمير موقعها لعدم جواز وقوع

المعرفة موضع النكرة **والضمير المستحق لغيرها** اے واجب الرجوع لغير كلمة الذى لفوات الشرط الاول والثالث فيه وهو تصدير الذى لانه يستلزم عود الضمير الى الموصول فبقى الغير بلا عائد وان رجع الى الغير فبقى الموصول بلا عائد فلا يقال فى زيد ضربته هو **والاسم المشتمل عليه** اے على المستحق لغيرها نحو زيد ضربت غلامه فلا يقال فيه الذى زيد ضربته غلامه لوجه مذكور **فان قيل** ينبغى ان يجوز ذلك الاخبا فى الموضعين لوجود الضميرين فيرجع احدهما الى الموصول والاخر الى غيره **قلنا** ان كلا من الموصول والغير يقتضى ارجاع الضمير الاول الى نفسه لان الموصول يقتضى العائد فى موضع المخبر عنه وهو الاول والغير وهو المبتدأ يقتضى العائد فى الجملة الخبرية وهو قوله ضربته واما قوله هو او غلامه خارج عن الجملة الخبرية والصلة **وما الاسمية** لا الحرفية لان الحرفية ثلثة اقسام نافية كافة مصدرية **موصولة** نحو عرفت ما اشتريته **واستفهامية** نحو ما عندك **وشرطية** نحو ما تصنع اصنع **وموصوفة** بمفرد نحو مررت بما معجب لك او بجملة نحو قول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر؛ له فرجة كحل العقال **وتامة** بمعنى شئ منكر عند ابى على لان ما فى نعما تميز عن نسبة نعم الى الضمير المبهم والتمييز نكرة ابدا و معرف عند سيبويه لان ما فى نعما فاعل نعم وهو خال عن الضمير وفاعل فعل المدح لا يكون الا معرفة فيكون التقدير على المذهب الاول نعم شيئا وعلى الثانى نعم الشئ **وصفة** وهى ما يلحق بالنكرة لزيادة الابهام فيها فيسد منها طرق التخصيص يشمل لكل الافراد على سبيل الاستغراق نحو **مثلا ما** اى اى مثال واعط كتابا ما اى اى كتاب **ومن كذلك** موصولة مثل اكرمت من جائك واستفهامية نحو من غلامك و شرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة بمفرد نحو قول الشاعر كفى بنا فضلا على من غيرنا؛ حب النبى محمد ايانا اى على شخص غيرنا او بجملة نحو من جائك قد اكرمته **الا فى التامة والصفة** فان من لا يجئ تامة ولا صفة **واى وآية كمن** فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة **فان قيل** تشبيه اى بمن غير صحيح لان اى تقع صفة اتفاقا نحو مررت برجل اى رجل بمعنى كامل فى الرجولية وكلمة من لا تقع صفة اتفاقا **قلنا** اى فى هذا التركيب استفهامية فى الاصل لان

مفاد الباب الاول تكرير مفاد الباب الثانى فى مثل هذا التركيب

معنی مررت برجل ای رجل عظیم والعظمة منشاء السوال لانه لا یعرفه کل احد لعظمة شانه والسوال یدل علی کونه استفهامیة ثم نقلت من الاستفهام الی الصفة وهی ای کل من ای و ایة معربة بالاتفاق وحدها غیر مشارك لها فی الاعراب سائر الموصولات الا علی اختلاف فی تثنیتها وذو عند بنی طی لان ای لازم الاضافة الی المفرد والاضافة الی المفرد من خواص الاسم فیلحق الاسم بحالة الاصل فیه وهو الاعراب الا اذا کانت موصولة وحذف صدر صلتها کقوله تعالی لننزعن من کل شیعة ایهم اشد علی الرحمن عتیا ای هو اشد لتاکد مشابهتها الحرف فی الاحتیاج اولا الی نفس الصلة ثم الی صدر الصلة و بنیت علی الضم تشبیها لهما بالغایات فی حذف بعض الموضح ولم یتحسن الموصوفة البنائیة کالموصولة لان الموصوفة البنائیة لا تجیء الا فی المنادی المعرفة وقد ذکرت فی بحث المنادی فلا حاجة الی ذکره ثانیا وفی قولهم ماذا صنعت وجهان والغرض من هذه المسئلة ان ذا بعد ما الاستفهامیة لا یلزم ان یکون موصولة فقط بل قد یکون للاستفهام بدون معنی الموصول والمراد به کل ترکیب وقع فیه ذا بعد ما الاستفهامیة دون بعدها فعل غیر مشتغل عنه بضمیره لانه لو کان مشتغلا بالضمیر لدخل فی قاعدة الرفع وجوبا احدهما ما الذی فیکون ذا من الموصولات فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعکس علی اختلاف المذهبین فیکون السوال جملة اسمیة وح جوابه وهو الاکرام رفع ای مرفوع علی انه خبر مبتدأ محذوف لیکون الجواب مطابقا للسوال فی کون کل واحد منهما جملة اسمیة والاخری ای شئ بمعنی ان ما ذا بکمالها بمعنی ای شئ او ما بمعنی ای شئ وذا زائدة فیکون السوال جملة فعلیة لکون ما ذا مفعولا مقدما وح جوابه وهو الاکرام نصب ای منصوب لیکون الجواب مطابقا للسوال فیکون کل منهما جملة فعلیة فیکون التقدیر فی الاول الذی صنعته الاکرام وفی الثانی صنعت الاکرام اسماء الافعال لما کان الاصل فی الاسماء الاعراب لکن لما انتقل اسماء الافعال الی معنی الماضی او الامر لم یبق لها محل من الاعراب کالحرف کذلك فانه فی الاصل له اعراب لکونه اسماء فلما انتقل الی معنی الحرفیة لم یبق له محل من الاعراب فیعبر عن اسم الفعل وفاعله بالجملة الفعلیة ما ای اسم کان بمعنی الامر او الماضی فانقیل کلمة ما لا یخلوا اما عبارة عن الاسماء او الاسم والسوال والجواب من مکورات فانقیل کلمة ما لا یخلوا اما عبارة عن الاسماء الافعال مع انهما

ليسا بمعنى الامر او الماضى بل بمعنى المضارع وهو تفجر واتوجع قلنا المراد بذلك المضارع الماضى وهو تفجرت وتوجعت فان قيل لما كان المراد من ذلك المضارع الماضى فما الباعث فى التعبير عن الماضى بالمضارع قلنا عبر عنه بالمضارع الحالى لان المعنى على الانشاء والانسب ان يعبر عنه بالمضارع الحالى فان قيل لما كان اللفظ والمعنى كلاهما بمعنى المضارع فمن اين يعلم ان المراد منه الماضى قلنا لما كان استعمال اسماء الافعال بمعنى الامر والماضى كثيرا فعلم انهما بمعنى الماضى كيلا يخالف عن الاستعمال الكثير مثل رويد زيدا اى امهله وهيهات ذلك بمعنى الماضى اى بَعُدَ وقدم ما هو بمعنى الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر فان قيل لما كان معنى اسماء الافعال معنى الامر او الماضى لم سمى باسماء الافعال الا بالافعال قلنا انها اسماء للافعال مثل رويد اسم للفظ امهل وهيهات اسم للفظ بعد لكن هذا الجواب مخدوش لان العربَ اكثر ما يطلق على لفظ رويد و لم يرد منه لفظ امهل بل يريد منه معنى امهل فعلم انه موضوع لمعنى امهل لا لفظ امهل وتسميتها باسماء الافعال لا بعين الافعال لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولا تتصرف فيها كتصرف الافعال من التثنية والجمع والتذكير والتانيث وفعال اى الموزون بفعال فلا يرد ان المثال لا يطابق الممثل الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس فاسماء الافعال على قسمين سماعى وهو ما لا يكون موزونا بفعال وقياسى وهو ما كان موزونا به كنزال بمعنى انزل و فعال مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجور منصوب على الحالية من ضمير مبنى قدم بناء على قاعدة فى قولهم هذا بسرًا اطيب منه رطبا وصفة للمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبنى كلواحد منهما لمشابهته له عدلا وزنة اما الوزن فظاهر و اما العدل فلان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى كذلك فساق معدول عن فاسقة و فجار معدول عن الفجرة فان قيل لا نسلم ان اسماء الافعال معدول عن الفاظ الفعلى لان العدل تغير اللفظ فقط فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية فينبغى ان يقول المص لمشابهته له مبالغة وزنة لان المبالغة موجودة فى جميع اسماء الافعال قلنا عدم خروج نوع الى نوع آخر انما هو فى العدل اللفظى فقط والمراد ههنا هو العدل اللفظى والمعنوى جميعا او نقول ان المراد بالعدل هو

الاشتقاق و به یخرج المشتق عن حقیقة المشتق منه او نقول لانسلم ان العدل لا یخرج
کضرب من الضرب
المعدول عن نوع المعدول عنه لان ثلث ومثلث خرجا بالعدل عن ثلثة ثلثة من التركيب
الى الافراد فان قيل كيف يثبت العدل ولا دليل لهم بالعدل قلنا الدليل بالعدل
الاشتراك المعنوى بين الفاظ الفعل وفعال والاشتراك فى المعنى بين الشيئين لايكون
الا باحد الامرين اما بالترادف او بالعدل والاول غير مستقيم لوجود الزيادة فى احدهما
وهو المبالغة فتعين العدل و فعال علما للاعيان لعين من الاعيان فلا يرد ان
المثال لا يطابق الممثل لانه علم للاعيان والمثال قطام ليس بعلم للاعيان بل تعين
واحد واحترز بقوله علما عن فعال صفة نحو يا فساق واحترز بقوله للاعيان عن
نحو فجار فانه علم للاحداث فان حكمهما ذكر مؤنثا قيد واقعى لا احترازى لان فعال
العلمى لايكون الا مؤنثا كقطام وغلاب علمين للمؤنثين مبنى فى استعمال اهل
الحجاز لمشابته له بفعال بمعنى الامر عدلا وزنة و معرب فى استعمال بنى تميم
الا ما كان فى اخره راء نحو حضار فالحاصل انهم يقسمون فعال العلمى الى
قسمين ذوات الراء وغير ذلك ذوات الراء ففى الاول يوافقون مع الحجازيين فى البناء
لان الراء حرف ثقيل كالمكرر فى المخرج فاختاروا فيها البناء للخفة لان السلوك بطريق
واحد اسهل من السلوك بطرق مختلفة و فى الثانى يخالفون عن الحجازيين فيعربونها
لفوات كمال المشابهة بفعال الامرى لعدم تصور المبالغة فيها لان المبالغة لا يتصور
فى اعلام الاعيان والمراد ببنى تميم اكثرهم لان اقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء
و غيرها بل يحكمون باعراب الكل الاصوات اعلم ان الاصوات على خمسة اقسام
وجه الحصر ان الاصوات لا يخلوا اما منقولة عن الصوتية الى المصدرية نحو واها
للتعجب او عن الصوتية الى المصدرية و عن المصدر الى اسم الفعل نحو صه مه نقل
صه من الصوتية الى معنى السكوت ومنه الى اسكت و نقل مه من الصوتية الى
معنى المنع ومنه الى امنع واما غير منقولة فهو على ثلثة اقسام الاول ما يعرض للانسان
عند عروض المعنى كقول المتندم والمتعجب وى وح والثانى ما يجرى على لفظ الانسان على
سبيل الحكايات من صوت الغير والثالث ما يصوت به الانسان البهائم او الغير و لم
يذكر المصنف الا القسمين الاخيرين لان المراد غير منقولة اما القسم الاول من المنقول

فداخل فی المصادر والثانی فی اسماء الافعال فلا حاجۃ الی ذکرھما ثانیا ولم یذکر القسم الاول من غیر المنقول لانہ لما کان ھذان القسمان الاخران ملحقین بالاسماء المبنیۃ مع تعلقھما بغیر الانسان کان ذلک القسم الاول ملحقا بالاسماء المبنیۃ بطریق الاولی لعدم تعلقہ بالغیر وبنیت الاصوات لانتفاء التراکیب فیھا واذا رکب مع العامل کما اذا قلت قال زید غاق مبنی ایضًا علی سبیل الحکایت کل لفظ ولم یقل اسم لعدم الوضع فیھا وانما ذکر فی بحث الاسماء المبنیۃ مع انھا لیست بأسماء لجریھا مجری الاسماء المبنیۃ فی البناء او اللسان حکی بہ صوت کما حکی الانسان بذلک اللفظ عن صوت الغراب وقال غاق او صوّت بہ البھائم فالاول کغاق والثانی کنخ لاناخۃ البعیر المرکبات فان قیل ان التعریف غیر جامع لافرادہ لخروج التراکیب الاسنادی والاضافی والتوصیفی لوجود النسبۃ فیھا وایضًا خرج لفظ المرکب لانہ لیس بمرکب من کلمتین قلنا المراد من المرکبات المعدودۃ من المبنیات فلا باس بخروجھا لان المعرفۃ اذا اعیدت معرفۃ فالثانیۃ عین الاولی کل اسم وانما صرح بالاسم ھھنا ولم یکتف بقرینۃ مباحث الاسم کما اکتفی فی نظائرھا لان فی اسمیتھا شبھۃ لکونھا مرکبات والاسم قسم من الکلمۃ من کلمتین فان قیل کلمۃ من للتبعیض لانھا داخلۃ علی المتعدد فیکون المعنی کل اسم مرکب من بعض الکلمتین فلا یصح اطلاق المرکب علیہ بعض الکلمتین کلمۃ واحدۃ وھی لیست بمرکبۃ قلنا الجار باعتبار المتعلق وھو حاصل صفۃ الاسم والمجرور المضاف الی الکلمتین محذوف فیکون التقدیر کل اسم حاصل من ترکیب کلمتین وجعلھما کلمۃ واحدۃ فلا یکون للتبعیض لعدم دخولھا علی المتعدد و الکلمتین اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما مثل سیبویہ لان الجزء الثانی کلمۃ حکما لاجرائھا مجری الاسماء المبنیۃ او اسمین او فعلین او حرفین او مختلفین لیس بینھما نسبۃ اصلا لابعد العلمیۃ ولاقبل العلمیہ فخرج بھذا القید المرکبات المشتملۃ بالنسبۃ قبل العلمیۃ مثل التراکیب الاضافی والاسنادی والتوصیفی فان قیل خروج الاسنادی مناقض لما سبق محمول علی انہ داخل فی جنس المبنی علی الحکایت و خروجھا ھھنا من نوع المبنی المرکب فبنائھا لیس لاجل التراکیب بل لاجل الحکایت فالقیل قد تقرر فیما سبق ان التراکیب سبب لمنع الصرف وقد تقرر ھھنا ان التراکیب موجب للبناء فلابد من الفرق بین التراکیبین قلنا ان التراکیب علی نوعین نوع بین

اجزائه نسبة والثانی ما لا یکون بین اجزائه نسبة فالاول لا یوجب منع الصرف و
لا بناءً والثانی لا یخلوا اما ان یتضمن الجزء الثانی منه لحرف العطف اولا فالاول
یوجب البناء فی الجزئین خمسة عشر فان لم یکن متضمنا لحروف العطف فلا یخلوا
اما ان یکون مبنیا قبل التركیب اولا فالاول مبنی کسیبویه والثانی موجب للبناء فی
الجزء الاول وموجب لمنع الصرف فی الجزء الثانی وهو المسمی بالتركیب الامتزاجی
کبعلبك فان قیل یخرج بقوله لیس بینهما نسبة خمسة عشر عن الحد لوجود نسبة العطف
بینهما قبل العلمیة قلنا المراد بالنسبة نسبة ما سوی العطف لکن هذا الجواب مخدوش
لان النسبة نکرة وقعت فی حیز النفی تفید العموم والشمول فیکون التخصیص فیها مع وجود
قرینة العموم اصعب من ظاهر الهیئة التركیبیة کما تفهم من ظاهر الهیئة التركیبیة
لعبد الله النسبة الاضافیة لجر الله وکما تفهم من ظاهر الهیئة التركیبیة لتابط شرا
النسبة التعلیقیة لوجود النصب فی شرا ولا تفهم من ظاهر الهیئة التركیبیة النسبة اصلا
فی خمسة عشر فان تضمن الجزء الثانی حرفا حرف العطف اوغیره بنیا لوقوع الجزء
الاول فی الوسط والوسط لیس محلا من الاعراب والثانی لتضمنه الحرف لخمسة عشر و
وحادی عشر واخواتها وانما اورد مثالین لیعلم ان البناء ثابت فی هذا
المرکب سواء کان احد اجزائه العدد الزائد علی العشرة او صیغة اسم الفاعل المشتقة منه
فان قیل ان المثال الاول قد تضمن معنی حرف العطف لان معناه مجموع الجزئین والثانی
غیر متضمن لان معناه واحد من احد عشر واقع فی المرتبة الواقعة بعد العشرة لا مجموع
الواحد والعشرة قلنا تضمن الحرف العطف اعم من ان یکون الثانی متضمنا بنفسه اوباعتبار
الماخوذ عنه والمراد ههنا الثانی لا الاول الا اثنی عشر فمبنی الثانی فیه لتضمنه حرف
العطف ویعرب الاول لشبهه بالمضاف فی سقوط النون وانما سقط النون لاجل اتصال
التركیب والنون مؤذن للانفصال کما سقط الواو والوذنة للانفصال والا اعرب عراب
الثانی مع منع صرف الثانی ان لم یکن قبل التركیب مبنیا احترازعن سیبویه کبعلبك
فتعدده من قبیل المبنیات باعتبار الجزء الاول وبنی الاول لتوسطه والتوسط لیس
محلا للاعراب علی الفتح للخفة علی الاصح واحترز به عن غیر الاصح وهو لغتان
اخریان لان فیه ثلث لغات احدها المذکور وهی الفصیحة الکثیرة ولهذا قال

فيها على الاصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى

الكنايات جمع كناية وهو فى اللغة والاصطلاح تعبير عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة على ذلك الشئ كقولك فلان وتريد به زيد لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين **فانقيل** عد الكنايات من المبنيات غير صحيح لانها جمع كناية وهى معنى مصدرى والمبنيات من اقسام الالفاظ وايضا الكنايات مبتدأ وقوله كمالى آخره خبره فيلزم حمل الذات على صرف الوصف **قلنا** المراد بها فى بحث المبنى مايكون به لا المعنى المصدرى والمعبر به من قبيل الالفاظ والذوات **فانقيل** ان اريد بها كل الكنايات فيدخل فيها فلان مع انه معرب **قلنا** المراد بها بعضها لا كلها **فانقيل** المراد بالبعض لا يخلو اما بعض مطلق او بعض معين فان كان الاول فيدخل فيه فلان وان كان الثانى فهو غير جائز لعدم قرينة على ذلك البعض المعين **قلنا** المراد به الثانى والقرينة عليه اصطلاحهم لانهم اذا ذكروا الكنايات فى بحث المبنيات يريدون بها ذلك البعض المعين المذكور فى المتن وهو الاربعة **فانقيل** لم لم يذكر المصنف تعريف الكنايات بل ذكر افرادها **قلنا** لما كان المراد بها بعض الكنايات وليس لذلك البعض تعريف بخصوصه بغير دخول المعرب فيها قال الشارح فلم يمكن تعريف البعض ولا معرفته بالمفهوم الكلى الا بتصريح بالافراد وتعريف مطلق الكنايات غير مقصود فاعرض عن تعريف مطلق الكنايات وتعرض لافراد ذلك البعض وهى اربعة فقال **كم** وبنى لوضعه وضع الحرف وهو الثانى او الاستفهامية متضمنة لمعنى حرف الاستفهام والخبرية محمولة عليها **وكذا للعدد** وبنى لانه مركب من كاف التشبيه وذا اسم الاشارة وأنحى منها معنى التركيبى وصار بمعنى كم وبقى ذا اسم الاشارة على اصل بنائه **وكيت وذيت للحديث** كناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كلواحد منهما كلمة وقعت موقع الجملة وهى اذا لم تقع موقع المفرد لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها لم يجز خلوه عنهما فرجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب وانما قال لا تستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق فرع التركيب ... والجملة من حيث هى لا تركيب لها مع العامل ولا غيره اما استحقاق البناء فرع المناسبة بمبنى الاصل ولا مناسبة للجملة مع المبنى الاصل مناسبة معتبرة فى البناء

وايضًا ان المستحق لهما هي الكلمة والجملة ليست كلمة فانقيل من الكنايات المبنية كاين فلم لم يذكره المص قلنا ان مرتبته منحط في البناء عن اخواتها فلذا لم يذكره المص ووجه الانحطاط انه مركب من كاف التشبيه واى الموصولة المعربة لكنه انمحى عنها معناها الافرادى وصار كلمة واحدة بمعنى كم الخبرية فهو المعرب باعتبار الاصل ومبنى في الحال واما كذا مبنى في الحال وفي الاصل فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها فانقيل اضافة التمييز الى كم غير صحيح لانه نقيض الابهام ولا ابهام في كم لا في الصورة وهو الكاف والميم ولا في المعنى لانه للعدد قلنا هذا الاضافة لادنا ملابسة لانه للجنس المسئول عنه بكم منصوب لانه تمييز واعرابه نصبٌ مفرد لانها للعدد مطلقا فاعطى لها تمييز العدد الاوسط لان في اعطاء تمييز احد الطرفين يلزم الترجيح بلا مرجح وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى اما الافراد لانها كناية عن العدد الكثير ومميزه كذلك واما الجمعية فلان العدد على قسمين صريح وكناية وفي الصريح وجد كثرة العدد صراحة وليس في العدد الكنائي تصريح بكثرة العدد فجعل جمعية تمييزها نائبة مناب مافات من صراحة الكثرة وتدخل من فيهما اى في تمييز كم الاستفهامية والخبرية لان من موافقة في الجر مع التمييز المضاف اليه كم وايضا قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة دليل على جواز دخول من فيهما لان كم في هذا الاية يحتمل الاستفهامية والخبرية ولهما استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام اما الاستفهامية فلتضمن معنى الاستفهام وله صدر الكلام واما الخبرية فلانه يدل على انشاء التكثير وهو ايضًا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما ولم يقل كلتاهما لانه مؤل بتاويل هذين النوعين اى كل واحد منهما يقع مرفوعا تارة ومنصوبا تارة ومجرورا تارة فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه كان منصوبا معمولا على حسبه ولما رجع الشارح الرضي ضمير حسبه الى اقتضاء الفعل فرد عليه الشارح ورجع الضمير الى عمل هذا الفعل ووجه الرد انه على تقدير رجوع الضمير الى الاقتضاء ينتقض بقوله كم يوم مررت فان كم ههنا منصوب

على الظرفية لا على اقتضاء الفعل لان الفعل يقتضى معمولات كثيرة ولا يعين بالتميز وكيف يكون منصوبا على نصب جميع المنصوبات لاقتضائه الى توارد الحركات المختلفة صفة لان الاقتضاء لا يعين بالتميز واما اذا رجع الى العمل وهو ايضا يصلح لامور كثيرة لكن العمل يتعين بالتميز فان التميز ان كان صالحا للظرفية فنصب كم على الظرفية وان كان صالحا للمفعولية او المصدرية فكم منصوب كذلك لان كم مع التميز وقع فى موضع الظرف او المفعول او المصدر لكن التميز مشغول باعراب التميز فنقل اعراب المصدرية او المفعولية او الظرفية الى جزء فارغ وهو كم فالحاصل ان الفعل وان كان مقتضيا لمنصوبات كثيرة لكن تعين كم من احد المنصوبات باعتبار التميز واما اقتضاء الفعل لا يعين بالتميز مثال كم المنصوب على الظرفية نحو كم يوما سرت وكم رجلا ضربت مثال كم المنصوب على المفعولية وكم ضربة ضربت على المصدرية هذا امثلة للفعل اللفظى واما مثال الفعل التقديرى نحو كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار اى كم رجلا ضربت ضربته وان لم تجعله من قبيل الاضمار فيكون داخلا فى قاعدة الرفع **وكل ما قبله** اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله **حرف جر** نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجلا مررت **او مضاف** نحو غلام كم رجلا اشتريت او غلام كم رجلا ضربت **فمجرور** لوجود عامل الجر فيه انما جاز تقديم حرف الجر او المضاف على كم الاستفهامية والخبرية مع ان لهما صدر الكلام لان هذا التقديم للضرورة لان تاخير الجار من المجرور غير جائز لضعفه عن العمل مع الفصل او نقول الجار مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر فعلى الاول يفوت الصدر ضرورة وعلى الجواب الثانى لا يفوت الصدر اصلا **والا** اى ان لم يكن بعده فعل لفظا ولا تقديرا ولا شبهه كذلك ولا قبله حرف جر ولا مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية **فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا** نحو كم رجلا اخوتك فى الاستفهامية وكم رجل اتى فى الخبرية فكم مرفوع على الابتدائية عند سيبويه والخبرية عند غيره **وخبرا ان كان ظرفا** نحو كم يوما سفرك فكم اولا منصوب على الظرفية باعتبار الاعمال الكائن المتعلق فيه فيكون التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع ثانيا باعتبار نيابته مقام المتعلق المحذوف ولا يصلح الرفع على الابتدائية لكونه مجردا

عن العوامل اللفظية لا يخلوا عنها وكذلك اى مثل كم فى تأتى الوجوه الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام اى باقى الاسماء الاستفهام من كم فلا يلزم تشبيه شئ لنفسه لان كم ايضا من اسماء الاستفهام والشرط فان قلت لا يجئ هذه الوجوه الاربعة فى اسم من هذه الاسماء الا فى اىّ فكيف يصح قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قلنا ان المراد ان مجموع هذه الوجوه يجرى فى جميع هذه الاسماء لا ان الكل يوجد فى كل واحد من الاسماء اعلم ان اسماء الاستفهام والشرط باعتبار ذاتها على ثلثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهى ستة مَن وما وأى واين وانى ومتى وقسم يختص بالشرط وهو اذا وقسم يختص بالاستفهام وهو كيف وايان وهذه الاسماء التسعة بحسب جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيها على اربعة اقسام ووجه الحصر ان هذه الاسماء اما ظرف او غير ظرف فان كان ظرف فلا يخلوا اما متضمن لمعنى الاستفهام او الشرط فالاول خمسة اسماء وهو اين وانى ومتى و كيف و ايان فيجرى فيها الوجوه الثلثة الجر نحو من اين انت والنصب على الظرفية مثل اين جلست والرفع على الخبرية نحو اين زيد ولا يحتمل الرفع على الابتداء لان الرفع بالابتداء مختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف والظرف لا يقع مبتدأ اذ لابد له من متعلق عامل فيه وهو الفعل اوشبهه والفعل لا يقع مبتدأ اذ المبتدأ هو المسند اليه والفعل لا يقع مسندا اليه بل هو مسند ابدا وان كان المتعلق شبه الفعل فلا بد ان يكون موصوفا بصفة القسم الثانى من المبتدأ و ان كان متضمنا لمعنى الشرط فيجرى فيه الوجهان الجر نحو آتيك فى اذا طلعت الشمس والنصب نحو آتيك اذا طلعت ولا يجرى فى هذا القسم الرفع لا على الابتدائية ولا على الخبرية اما الاول لانه ظرف وهو غير صالح للابتدائية واما الثانى لانه لو كان مرفوعا على الخبرية فيقضى المبتدأ و ما بعده فعل لا يصلح للابتدائية وان كان غير ظرف فايضا لا يخلو اما لازم الاضافة اولا فالاول نحو اىّ و يجرى فيه الوجوه الاربعة الجر نحو بايهم مررت والنصب نحو ايهم لقيت والرفع على الابتدائية بشرط كون ما بعده ظرفا نحو ايهم فى الدار والرفع على الخبرية بشرط كون ما بعده غير ظرف نحو ايهم اخوك

والثانی نحو مَن ومَا فیجری فیہما الوجوہ الثلثۃ سواء کانا متضمنین لمعنی الشرط او الاستفہام الجر نحو غلام من ضربتَ وبمن مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر وبما تمرر امرر وبما مررتَ والنصب علی المفعولیۃ نحو من ضربت وما اشتریت ومن تضرب اضرب وما تشتر اشتر والرفع علی الابتدائیۃ نحو من ابوك وما دنیك ومن ضربتہ ضربتہ وما تشترہ اشترہ ولا تحتمل الرفع علی الخبریۃ لان الرفع علی الخبریۃ مختص بالظرف وہذہ القسم لیس بظرف فان قیل ان مَن ومَا وقعا خبرین عند الجمہور فکیف لا تحتمل الرفع علی الخبریۃ قلنا الممنوع فیہما الرفع علی الخبریۃ ما یحصل بالظرفیۃ لا مطلق الرفع علی الخبریۃ و فی مثل کم عمۃ لك یا جریر وخالۃ والمراد بالمثال کل ترکیب یحتمل فیہ کم الاستفہامیۃ والخبریۃ وذکر المیز وحذف ثلثۃ اوجہ وہہنا نسختان احدہما مذکورۃ فی المتن وہی المشہورۃ وثانیہما غیر مذکورۃ لعدم شہرتہ و فی تمیزکم عمۃ الخ فعلی الاول یحتمل ان تعتبر الاوجہ الثلثۃ فی نفس کم لا فی تمیزکم احدہا رفعہ علی الابتداء استفہامیۃ کانت او خبریۃ وہذہ الوجہ بناءً علی ان تمیزہ مذکور منصوبا کان او مجرورا وقولہ وخالۃ منصوب او مجرور معطوف علی عمۃ وقولہ فدعاء صفۃ لہما وقولہ قد حلبت علیّ عشاری جملۃ فعلیۃ خبر للمبتدأ وثانیہا نصب کم علی الظرفیۃ استفہامیۃ کانت اوخبریۃ وہذا الوجہ بناء علی ان تمیزہ ظرف محذوف وہو مرۃ منصوبا کان او مجرورا فکم ظرف لحلبت قدم لانہ یقتضی التصدیر وقولہ عمۃ مرفوع علی الابتداء والجملۃ الفعلیۃ خبرہا وثالثہا نصب کم علی المصدریۃ استفہامیۃ کانت او خبریۃ وہذا الوجہ بناءً علی ان تمیزہ مصدر محذوف منصوبا کان او مجرورا فکم مفعول مطلق لحلبت قدم لاقتضاء الصدارۃ وقولہ عمۃ مرفوع علی الابتداء والجملۃ الفعلیۃ خبرہا و یحتمل ان تعتبر ہذا الاوجہ الثلثۃ فی تمیزکم لا فی نفس کم احدہا الرفع بالابتداء واطلاق التمیز علیہا باعتبار بعض الوجوہ وہذا الوجہ بناءً علی ان تمیزکم استفہامیۃ کانت او خبریۃ محذوف ظرفا کان او مصدرا من متعلقات حلبت والجملۃ الفعلیۃ خبر للمبتدأ وثانیہا النصب علی التمیز علی تقدیر کونہا استفہامیۃ وثالثہا الجر علی تقدیر کونہا خبریۃ والاحتمال

الاول اولیٰ من الثانی لان البحث فی وجوہ اعراب کم والثانی ماءٌ علی جواز حذف التمیز وھو غیر مذکور ھھنا فکان الاَلیَقُ تاخیر ھذہ المسئلۃ عن قولہ وقد یحذف فی مثل کم مالك لیکون من متفرعات الحذف واما النسخۃ الاخیرۃ فصریح فی الوجہ الاخیر فقط لوجود تصریح لفظ التمیز فیھا وتمام البیت قد جاء قد حلبت علی عشاری وقولہ قد جاء صفۃ عمۃ وخالۃٍ مرفوع ان کانتا مرفوعتین ومنصوب او مجرور بالفتح ان کانتا منصوبتین او مجرورتین ومعناہ منقلبۃ الکف او القدم فَاِنْ قیل مقصود الشاعر القبح والذم وھما لا یحصلان بقد جاء لانہ یحتمل ان یکون ذلك الانقلاب لکثرۃ العبادۃ فلا یدل علی الھجو قُلنا ان المراد انھما لکثرۃ الخدمت صارت کذلك اَو نقول ان الشاعر ینسبھما الی سوء الخلقۃ یعنی انھما منقلبۃ الکف او القدم خلقۃً فکانتا ضعیفتین ومع ضعف الاعضاء لما خدمتا فعلم انھما احوج الناس وافقر الناس فَاِنْ قیل ان کلمۃ علی لا تقع صلۃ لحلبت لفساد المعنی لان المعنی انھما باعتنتا علی الحلب لنا وھو خلاف المقصود وایضا ان الحلب متعدی بنفسہ فلا حاجت الی التعدیۃ بعلی قُلنا انہ متضمن لمعنی ثقلت وھو لازمی یتعدی بعلی یعنی انھما خدمتانی وکنتُ کارھًا لخدمتھما لاجل قباحتھما لا لاجل شرافتھما فَاِنْ قیل ان القبح یحصل بمطلق الخدمت فلم اختار خدمت المواشی علی الاناسی وھو الحلب قُلنا ان خدمت المواشی ابلغ فی الذم من خدمت الاناسی والعشار جمع عشراء وھی الناقۃ التی مضی علی حملھا عشرۃ اشھر واختار للذم حلب العشار مع انہ یحصل لحلب غیرھا لان فی حلبھا زیادۃ مشقۃ وتکلف لا فی غیرھا واختار للذم خدمتھا اشارۃ الی رذالۃ طرفیھما ابیہ وامہ فَاِنْ قیل مقصود الشاعر الذم وھو یحصل بتقدیر کم الخبریۃ لا الاستفھامیۃ لانہ غیر عالم بعدد متھما فکیف یصح جعل کم استفھامیۃ وخبریۃ کلیھما قُلنا انہ عالم بعدد العمات والخالات فی الخدمت فالخبریۃ تکون واقعیا وتحقیقیا والاستفھامیۃ تکون علی سبیل التھکم والمسخرۃ والاستھزاء فکانہ ذھل عن کمیات عدد عماتہ وخالاتہ فسئل عنھما وقد یحذف تمیز کم استفھامیۃ کانت او خبریۃ فی مثل کم مالك کم وضربت فی ای کل موضع قامت قرینۃ دالۃ علی التمیز المحذوف

وهنا كك لانه اذا سئل بعد العلم بنفس المال عن كمية مالك او اخبر عن كثرة مالك فظاهر الحال قرينة على انه سوال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرة الدراهم او الدنانير لا غير لان المال اذا ذكر فى عرفهم مطلقا يراد منه الدراهم والدنانير وايضا الدراهم والدنانير من الاموال الباطنة والسوال والاخبار غالبا يكون فى الاموال الباطنة لا غير لانه يعلم بالمشاهدة فلا حاجت الى السوال او الاخبار فيكون التقدير كم درهما او دينارا مالك فى الاستفهام وكم درهم او دينار مالى فى الخبر واما القرينة فى الثانى فلانه اذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرة الضرب فظاهر ان السوال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك او الى ضرباتك لانه لما ثبت العلم السائل بنفس الضرب علم ان السوال ليس من نفس الضرب بل من شئ آخر وهو مرات ضربك او ضرباتك او المضروب فيكون التقدير فى الاول كم مرة ضربتُ وفى الثانى كم ضربة ضربتَ فانقيل لا فرق بين المعنيين لان المرات موجودة فى الضربات وكذا العكس فلا حاجت الى حذف الاثنين قلنا ان المرات للعدد والضربات بكسر الضاد للنوع وان جعلتها على وزن فَعْلة بفتح الضاد للعدد فالمقصود فى المرات هو الزمان اولا فيكون المرة عبارة عن الزمان الذى فيه الحدث والمقصود فى ضربة هو الحدث اولا فيكون معناه الحدث فى الزمان ويحتمل ان يكون التميز المحذوف فى المثال الثانى رجلا رجل تقديره كم رجلا رجل ضربتَ وانما ذكر الشارح الثانى بصيغة يحتمل لان التميز فيه ليس من جنس الملفوظ وفى الاول من جنسه الظروف فان قيل يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لانها مصدرة فى الاجمال بالبعض قلنا اللام للعهد اما لقصد الظروف المبنية واما لقصد البعضية فلا حاجت الى ذكر البعض مع اللام العهد فانقيل عد مذ ومنذ من الظروف غير صحيح لان الظرف ما وقع فيه الحدث ومذ ومنذ مبتدأ كما يصرح عليه قلنا المراد بالظروف اسماء الزمان والمكان سواء اعتبر ظرفيتهما اولا فانقيل لا يصح عد كيف من الظروف لانه اسم الصفة والحال لا اسم الزمان والمكان قلنا الظروف اعم من ان يكون حقيقة او حكما وكيف ظرف حكما لانه يحتاج الى المتعلق كالحقيقى اولانه يؤل بالجار والمجرور اشبه بالظروف او نقول ذكره كذكر فعال غير الامر فى بحث اسماء الافعال واما ذكر غير و مثل وحسب فمن قبيل ذكر

الشئ فی باب ما یناسبہ واعلم ان الظروف جائز البناء کقبل وبعد لا یخلوا اما
ان یذکر المضاف الیہ اولا فان ذکر المضاف الیہ فمعرب وان حذف المضاف الیہ
فحذفہ لا یخلوا اما ان یکون من اللفظ والنیۃ معا او من اللفظ فقط دون النیۃ فالاول
معربۃ کسائر الاسماء المفردۃ والثانی لا یخلوا اما ان یکون مع العوض او بدون العوض
فالاول معربۃ والثانی مبنیۃ منہا ای من تلک الظروف ما ای ظرف فسر بالمفرد
یصح حملہ علی منہا قطع عن الاضافۃ بان یحذف المضاف الیہ من اللفظ دون
النیۃ فانکان محذوفا منہما اعرب مع التنوین نحو رب بعدٍ کان خیرا من قبلٍ۔ وسمیت
الظروف المقطوعۃ عن الاضافۃ غایات لانہا صارت غایۃ الکلام بعد حذف المضاف
الیہ و بُنِیَتْ لتضمنہا معنی حرف الاضافۃ وشبہہا بالحروف فی الاحتیاج الی المضاف
الیہ و اختیر الضم لانہ حرکۃ قویۃ فیکون جبیرۃ عن تغیر کثیر وہو حذف
المضاف الیہ کقبل و بعد وغیرہما من الظروف المسموع قطعہا عن الاضافۃ
مثل فوق و تحت وغیرہما وبنیت ہذہ الظروف وان لم یعوض التنوین واعربت
ان عوض عنہا التنوین کما قال الشاعر ؎ فساغ لی الشراب وکنت قبلا ؛ اکاد اغص
بالماء الفرات و اجری مجراہ ای مجری الظروف المقطوعۃ عن الاضافۃ لا
غیر ولیس غیر فی حذف المضاف الیہ والبناء علی الضم لشبہہ بالغایات لشدۃ
ابہام غیر کما ثبت فیہا ولا یجوز حذف المضاف الیہ الا بعد لا ولیس لکثرۃ
استعمال غیر بعدہا والکثرۃ مقتضٍ للتخفیف وحسب ای وکذلک اجری مجری
الظروف المقطوعۃ حسب لشبہہا بغیر فی کثرۃ الاستعمال وعدم تعرفہا بالاضافۃ
ومنہا ای من الظروف المبنیۃ حیث للمکان ولا یضاف الا الی الجملۃ
اسمیۃ کانت او فعلیۃ فی الاکثر ای اکثر الاستعمالات وقد جاء مضافا الی المفرد
نحو قول الشاعر ؎ اما تری حیث سہیل طالعا ؛ نجم یضیئ کالشہاب ساطعا۔ وانما
بنیت بالضم کالغایات لانہ غالب الاضافۃ الی الجملۃ والمضاف الی الجملۃ فی الحقیقۃ
مضاف الی مضمون الجملۃ وہو غیر مذکور فلا اضافۃ کلا اضافۃ فشابہت الغایات
فی قطع الاضافۃ فبنیت مثلہا بالضم و اما حین الاضافۃ الی المفرد فمعرب
عند البعض لزوال علۃ البناء و مبنی عند بعضہم لان الاضافۃ

الی المفرد شائعا لا اعتبار لها وقال الاخفش قد تستعمل للزمان کما فی قول الشاعر
وللفتی عقل یعیش به حیث تهدی ساقیه ؛ ای زمانا یکون حیا وانما یکون ههنا
حیث زمانا لان انتهاء الحیوة بانتهاء الزمان لا بانتهاء المکان ومنها ای من الظروف
المبنیة اذا زمانیة کانت او مکانیة لعدم تقید المضاف باحدهما ووجه بنائها ما ذکر فی حیث
وهی اذا کانت زمانیة للمستقبل ای للزمان المستقبل وانما کان داخلة علی الماضی
لان الاصل فی استعمالها ان یستعمل لزمان من ازمنة المستقبل مختص بوقوع الحدث
فیه مقطوع بوقوعه فی اعتقاد المتکلم ولما لم یوجد هذا المعنی غالبا فی کلام العباد
ووجد هذا المعنی فی کلام علام الغیوب لانه عالم بالامور الآتیة کثر استعمال اذا فی
کلام علام الغیوب وقل فی کلام العباد نحو اذا طلعت الشمس واذا الشمس کورت
وفیها معنی الشرط وهو ترتب مضمون جملة جزئیة علی مضمون جملة شرطیة
او سببیة الاولی للثانیة فیکون متضمنة لمعنی حرف الشرط فهذا علة اخری لبنائها
ولذلک ای یوجد معنی الشرط فیها اختیر بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط
وجوز الاسم ایضا لعدم تأصلها فی الشرط مثل ان ولو وقد تکون للمفاجات
وهو ملاقات الشئ بالشئ بلا شعور احدهما بالآخر فیلزم المبتدأ بعدها فرقا بین
اذا المفاجاتیة والشرطیة فان قیل لما لزم بعدها المبتدأ ینبغی ان یرفع الاسم بعدها
لزوما لا مختارا مثل خرجت فاذا زید یضربه عمر قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها الغلبة
فان اللزوم قد جاء بمعنی الغلبة واعلم ان فی اذا مذاهب اربعة اولها اذا ظرف
مکان خبر عن السبع فیکون المعنی خرجت فمکان خروجی السبع وهو ضعیف لان
العرب قد یصرح بالخبر فی هذا المثال نحو خرجت فاذا السبع بالباب فلا معنی لهذا
القول وانما کان الباب بدلا عن المکان فهو تکلف لفظا ومعنی اما لفظا فلان البدل ههنا
بحرف الجر وهو غیر موجود فی المبدل منه واما معنی فلانه لا یسبق الذهن الی البدلیة
وثانیها ان اذا ظرف زمان وهو مذهب الزجاج فیکون المعنی خرجت ففی وقت خروجی السبع
وهو ضعیف ایضا لان ظرف زمان لا یقع خبرا عن الجثث والاحیان وعلی هذین
المذهبین العامل فیها المعنوی وهو استقر او مستقر متعلق اذا والثالث وهو مذهب
الاصح کما صرح به صاحب اللباب انها ظرف زمان للخبر المحذوف والعامل فیها

ذلك المحذوف وعلى هذه المذاهب الثلاثة اذا مقطوعة عن الاضافة والرابع وهو مذهب الزمخشري وابن الحاجب انها ظرف زمان مضاف الى ما بعده اعني الجملة المحذوفة الخبر فانقيل ان كلمة اذا لما كانت مضافة الى ما بعده لا يعمل فيها الخبر المحذوف لانه خبر المضاف اليه و لا يعمل في المضاف ولا خرجت لوجود الفاصل وهو الفاء فبقي بلا عامل قلت العامل فيها معنى المفاجات التي تفهم من اذا فيكون التقدير خرجت ففاجئت زمان وقوف السبع فان قيل على هذا يكون اذا مفعول فاجئت فخرج من الظرفية فلا يصح عدها من الظروف قلنا انها غير لازم الظرفية وعدها من الظروف باعتبار الاغلب او نقول انه اسم زمان لكنه يقع ظرفا ابدا في تراكيبهم او نقول انه مفعول فيه بتقدير في والمفعول به محذوف وتقديره فاجأت في زمان وقوف السبع اياه وعلى المذاهب كلها الفاء للعطف فان قيل فعلى هذا يلزم عطف الاسمية على الفعلية على الثلاثة الاول وهو غير مختار او عطف معمول معنى الفعل على الفعلية على المذهب الرابع وهو غير جائز قلنا انها للعطف من جهة المعنى لا من جهة اللفظ او الفاء للسببية فلا ورود ومنها اي من الظروف المبنية اذا الكائنة للماضي وبعضي لما مر في حيث ولكون وضعها وضع الحرف ثنائيا ويجئ للمستقبل قليل كما في قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ولذا لم يذكره المص ويقع بعدها الجملتان اي الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي للاختصاص بالفعلية و يجئ للمفاجات قليلا ولذا لم يذكره المص ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا حال كونهما للاستفهام والشرط منصوبان على الحالية من الضمير في الظرف وحملهما على الضمير مبالغة لرسوخهما في معنى الاستفهام والشرط ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط وايان للزمان استفهاما والفرق بين ايان ومتى ان الاول مختص بالامرين احدهما ان يكون ذلك الامر عظيما وثانيهما ان يكون مستقبلا بخلاف متى فانه اعم منهما وكيف الكائنة للحال اي حال شئ وصفة شئ فالمراد بالحال صفة لا زمان الحال فان قيل على هذا علاه من الظروف غير جائز لان الظرف اما مكان او زمان وكيف لحال الشئ او صفة الشئ قلنا عدها على مذهب الاخفش او نقول انه جار مجرى الظروف لانه مؤول بتاويل الجار والمجرور كما ان الظرف مؤول بالجار والمجرور فصمت يوم الجمعة اي في يوم الجمعة او نقول انه محتاج الى المتعلق كالظروف فلذا عدها من

الظروف **ومنها مذ ومنذ** بنيا لموافقتهما لمذ ومنذ حرفين اولان كل واحد منهما متضمن لمعنى حرف الاضافة لان مذ يوم الجمعة بتاويل الاضافة اى اول مدة زمان الفعل السابق يوم الجمعة والفرق بين منذ ومذ حرفين واسمين ثابت فى اللفظ والمعنى اما فى اللفظ فلان ما بعد الاسمين مرفوع وما بعد الحرفين مجرور واما فى المعنى فلانهما اذا كانا اسمين يكونان بمعنى اول المدة وجميع المدة وهما معينين اسمين واذا كانا حرفين يكونان بمعنى من فى الماضى وهو ابتداء الشئ الخاص عن الشئ الخاص كابتداء المسافرة من السنة الماضية فى قولك سافرت من البلد من سنة كذا او يكونان بمعنى فى الحاضر والحال وهو ظرفية الشئ الخاص للشئ الخاص كظرفية زمان الحاضر لعدم الرؤية فى قولك ما رئيته مذ شهرنا ومنذ يومنا وكل من الابتداء الخاص والظرفية الخاص معنى حرفى ويكونان تارة **بمعنى اول المدة** اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رئيته مذ يوم الجمعة اى اول مدة زمان عدم رؤيتى اياه يوم الجمعة اذا كانا صالحين جوابا لمتى **فيليهما** اى يقع بعدهما بلا فاصل **المفرد** اى الاسم المفرد حقيقة كاليوم فى المثال المذكور او حكما كالمثنى والمجموع الواقعين بعدهما نحو ما رئيته مذ اليومان الذان صاحبنا فيهما فاليومان وان لم يكونا مفردين حقيقة لكنه مفرد ان حكما لانهما اذا لم يلاحظا امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة عبارة عن امر واحد لا عن شيئين او اشياء **المعرفة** حقيقة كاليوم فى المثال المذكور او حكما نحو ما رئيته مذ يوم لقيتنى فيه فاليوم وان كان نكرة لكنه حصل فيه التعين المقصود من التعريف اذ المقصود التعين لا التعريف الحقيقى والتعين حاصل بيوم وانما كان التعين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة **ويكونان تارة بمعنى جميع المدة** اى جميع مدة زمان الفعل اذا كانا صالحين جوابا لكم **فيليهما المقصود** اى الزمان الذى قصد بيانه حال ذلك الزمان متلبسا **بالعدد** اى بعدده المستغرق جميع اجزائه **فان قيل** المقصود صفة الزمان فالضمير فيه راجع الى الزمان والقصد لا يقع الا على مقدور المتكلم والزمان ليس بمقدور **قلنا** المقصود خالى الضمير بل هو نعت بحال متعلق الموصوف وهو بيانه وهو مقدور للمتكلم **فان قيل** قوله بالعدد ظرف لغو متعلق بالمقصود فيكون المعنى يليهما اسم الزمان المقصود بالعدد والحال ان الاسم لا يقصد بالعدد بل العدد يقصد من الثلاثة

التی وقعت بعدهما وکذا الاثنین مثل یومان اذا وقعا بعدهما لایقصد بالعدد بل العدد یقصد
من الیومان فینبغی ان یقول المصاحب العدد موضع قوله بالعدد قلنا هذه الاعتراض انما
یرد لو کان بالعدد ظرفا لغوا بل هو ظرف مستقر متعلق بمتلبسا حال من الضمیر فی المقصود
وقد یقع یعنی ان الکثیر الواقع بعدهما الامران المذکوران ووقوع هذه الثلاثة
خلاف الاصل لحاجته الی التقدیر المصدر مثل ما خرجت مذ ذهابك او الفعل
مثل ما خرجت مذ ذهبت او ان مثقلة کانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب
او ما خرجت مذ ان ذهبت فیقدر بعدهما زمان مضاف الی احد هذه الاشیاء
لیصح حمل ما بعدهما علیهما وهو ای کل واحد منهما مبتدأ لانهما وان کانا نکرتین
صورة لکنهما کانا معرفتین معنی لوجود الاضافة فی معناهما وخبره ما بعده
خلافا للزجاج فان عنده العکس لان ما بعده معرفة صورة والجواب عنه وقوع
المعرفة بعدهما غیر لازم فیلزم کون المبتداء نکرة والخبر معرفة فی مثل قولك ما رأیته مذ یومان
فان قیل لما وقع مبتداء فلا یصح عدهما من الظروف المبنیة قلنا المراد بظرفیة هما
کونهما من اسماء الزمان او المکان لانهما یقعان ظرفا فی تراکیبهم ومنها ای من
الظروف المبنیة لدی ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد ولدا ولدا
ووجه بنائها ان بعضها موضوع بوضع الحرف والبقیة محمولة علیه وکلها بمعنی عند و
الفرق بینهما انها تستعمل فی ما هو حاضر نحو المال لدی زید ولا یستعمل فیما هو غائب
عنه وعند یستعمل فی کلیهما وحکمها ان یکون مدخولها مجرورا باضافتها الیه ویجوز نصب
بلدن لابسائر اللغات لغدوة خاصة لا بکرة و سحرة لوجوه ثلثة الاول السمع والثانی ان
نونها مشابهة لتنوین رطل زیتا والثالث ان غدوة اکثر استعمالا من البکرة والسحرة
فیکون للدن عاملا وان کان الظروف معمولا لان لبعض الکلمات خاصة عند اتصال
لبعض الاخری فیکون للدن خاصة انتصاب غدوة عند اتصال عدوة کما کان للولا خاصة
جاریة الضمیر عند اتصال الضمائر المجرورة نحو لولاك ومنها قط قطك قطك قطی قطکما قطکم قطکن فهذه
خمس لغات کلها للماضی المنفی فان قیل ان موصوف الماضی لا یخلوا اما زمان او
فعل فان کان الثانی فیکون قط من اسماء الافعال ولا قائل به واحد وان کان الاول
فلا یصح توصیفه بالمنفی لان الزمان الماضی موجود لا منفی قلنا ان موصوفه فعل لکن

النفی الخ
الظرف متعلق بیستعمل لا بموضع فیکون تقدیره کلها یستعمل لاجل ظرفیة الفعل الماضی
او موصوفه زمان والظرف متعلق بموضوع لکن المنفی نعت للزمان باعتبار المتعلق فیکون
التقدیر کلها موضوعة للزمان الماضی المنفی وقوع حدث فیه یستغرق النفی جمیع الازمنة
الماضیة ووجه بنائها ان بعضها موضوع بوضع الحرف والبقیة محمولة علیه **ومنها**
عوض بفتح العین وضم الضاد هذا اشهر اللغات **للمستقبل المنفی** ای یستعمل لاجل
ظرفیة الفعل المستقبل او موضوع للزمان المستقبل المنفی وقوع حدث فیه یستغرق
النفی جمیع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض العائضین ای دهر الداهرین فهو مبنی
ان کان مقطوعا عن الاضافة نحو لا اراه عوض کالغایات ومعرب عند الاضافة
کالمثال المذکور مثل الغایات وسمی الزمان المستقبل بعوض لانه کلما مضی جزء
یجئ فی عوضه جزء آخر لما فرغ المصنف عن بیان الظروف التی وجب بنائها شرع فی بیان
الظروف التی جاز بنائها فقال **والظروف** ای الظروف المعربة کیوم وشهر وسنة
المضافة جوازا الی الجملة بلا واسطة اذ مثل یوم ینفع الصادقین صدقهم او بواسطة
اذ نحو من عذاب یومئذ بفتح المیم **یجوز بنائها** لاکتساب الظروف البناء من الجملة
التی اضیفت الیها ویجوز اعرابها ایضا لکونها اسماء مستحقة للاعراب واکتساب البناء من
المضاف الیه غیر لازم وانما قید الظروف بالمعرب وقید الاضافة بالجواز لان الظروف
المبنیة واجب الاضافة الی الجملة مثل آذ وآذا حیث یجب بنائها لانه لما وجبت الاضافة
وجب البناء واذا جازت الاضافة جاز البناء **وکذلك** ای کالظروف المذکورة فی
جواز الاعراب والبناء **مثل وغیر** مذکورین **مع ما وان** مشددة کانت او
مخففة نحو قیامی مثل ما قام زید او غیرُ ما قام زید او قیامی مثل انك تقوم او غیر
انك تقوم او قیامی مثل ان تقوم او غیر ان تقوم وانما جاز اعرابهما لکونهما اسمین
مستحقین للاعراب وجاز بنائها لمشابهتهما آذ وآذا وحیث فی لزوم الاضافة لکن اضافتها
الی الجملة واضافتهما الی المفرد فتکون المشابهة بعیدة اذ فی المشبه به الاضافة الی الجملة
وفی المشبه الی المفرد اذ المشبه من الاسماء الصریحة ولا یجوز اضافة الاسماء الصریحة الی
الجملة فوضعوا طریقا لصحة اضافة مثل وغیر الی الجملة **لیزداد** مشابهتهما مع الظروف
فدخلوا مثل وغیر علی الجملة المصدرة بحرف المصدر فیکون المضاف الیه فیهما جملة صورة

ومفردا تاويلا عملا بالحقيقة والشبه جميعا المعرفة والنكرة خبر بحذف المضافين لمبتدأ محذوف فيكون التقدير هذا باب بيان المعرفة والنكرة لما كان الاسم نوعين معرب و مبنى وكلاهما يعمان من الاسم والفعل والمعرفة والنكرة ايضا نوعان من الاسم فوهم الواهم انهما ايضا يعمان من الاسم والفعل والحال انهما مختصان بالاسم فقال الشارح من اقسام الاسم المعرفة ما اسم فسر من كلمة ما بالاسم لا بالشئ ولا باللفظ ولا بالكلمة لان المعتبر فى التعريفات هو الجنس القريب والجنس القريب للمعرفت هو الاسم لا غير و ايضا احترازعن الفعل مثل ضرب لانه موضوع لمعنى معين و هو الحدث الخاص اى الضرب لكنه غير داخل فى الجنس فلاحاجة الى اخراجه بقيد اخر وضع بوضع جزئى اوكلى واعلم ان الوضع على قسمين خاص و عام الاول مايكون تعلقه بامر واحد[1] سواء كان الموضوع له شخصيا كما فى الاعلام الشخصية او امرا كليا كما فى الاسماء الاجناس او الاعلام الجنسية كالاسد واسامة الموضوعين المفهوم كلى و هو الحيوان المفترس فالوضع فيهما خاص لتعلقه بامر واحد و هو المفهوم الكلى والموضوع[2] له عام و هو ذلك المفهوم الكلى لصدقه على افراد كثيرة و الثانى مايكون تعلقه بامر متعددة سواء كان الموضوع له امرا جزئيا كما فى المضمرات و اسماء الاشارة والموصولات او امر كليا كما فى المشتقات فيكون عمومية الوضع و خصوصية الوضع باعتبار تعلقه بامر واحد اوامور متعددة وعموم الموضوع له و خصوصه باعتبار كونه ملحوظا بعمومه وخصوصه فعلم من هذا اقسام اربعة الوضع العام و الموضوع له عام و الوضع الخاص والموضوع له خاص والوضع الخاص والموضوع له عام لشئ[3] متلبس بعينه اى بذاته المعينة المعلومة المعهودة بين المتكلم والمخاطب فلا يتم التعريف بعلم المتكلم وحده بدون علم المخاطب لان المتكلم عالم بالنكرات كلها فقوله ما وضع جنس شامل للمعرفة والنكرة و قوله لشئ بعينه احترازعن النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع المضمرات اى الاول المضمرات و قدمها على سائر

---

[1] قوله بامر واحد الخ المراد بالامر الواحد مايمكن انضباطه بدون مرآتية المفهوم الكلى ۱۲ عبد الحليم عفى عنه ۱۲ [2] قوله والموضوع العام الخ لايقال الوضع الخاص والموضوع له العام تنعكس كما هو المقرر عندهم لان المراد الاستاذ ههنا بالموضوع له العام لايكون الا بمعنى الاصطلاحى اعنى الكثير بما هو الكثير بل المراد ههنا بالعام الكلى المقابل للخاص بمعنى الفرد ۱۲ عبد الحليم عفى عنه ۱۲ [3] قوله المراد بالعموم الكثير بما هو الكثير كما فى ۱۲.

المعارف لانه اشار فی ترتیب ذکرها الی ترتیبها الرتبی فی التعریف فیکون المضمرات اعرف المعارف فالوضع فیها عام لتعلقه بامور متعددة وایضا بعموم آلة الموضوع والموضوع له **والاعلام** ای والثانی من المعارف الاعلام شخصیة ای کلیة کانت او جنسیة فالاول ما یکون الموضوع والموضوع له ملحوظان بخصوصه والثانی ما یکون الموضوع له ملحوظا بعمومه ای بالمعنی المذکور فالاول الوضع الخاص والموضوع له الخاص والثانی الوضع الخاص والموضوع له عام ای الکلی والفرق بین اسم الجنس وعلم الجنس ان الاول ما وضع بازاء مفهوم کلی بلا معهودیة بین المتکلم والمخاطب کما ان لفظ اسد موضوع بازاء الحیوان المفترس مع الاخبار الواضع للمتخاطب بوضعه وایضا الاول یجری علیه احکام النکرة والثانی یجری علیه احکام المعرفة ولهذا لا یدخل اللام علی اسامة ویکون غیر منصرف للتانیث والعلمیة **والمبهمات** ای الثالث من المعارف المبهمات وهی اسماء الاشارة والموصولات وسمیت مبهمات لان الاول من غیر اشارة مبهم والثانی من غیر صلة مبهم وهذا القسم من قبیل الوضع العام والموضوع له الخاص **وما عرف باللام او بالنداء** ای والرابع والخامس من المعارف المعرف باللام العهدیة والجنسیة والاستغراقیة فیکون الموضوع له فی الاول واحدا حقیقیا وفی الآخرین واحدا حکما لان المجموع من حیث المجموع کشئ واحد ولم یقل المصاما دخله اللام لئلا یدخل فیه مدخول اللام الذهنیة والزائدة ولم یقل ما عرف باللام والمیم لان مدخول المیم لیس قسما آخر من المعارف اذ المیم بدل اللام فی لغة الحمیری واما المعرف بالنداء نحو یا رجل عند قصد التعین ولا یصیر معرفة عند عدم القصد نحو یا رجلا لغیر معین **والسادس** ای النوع السادس من المعارف **المضاف الی احدها** ای احد الامور الخمسة المذکورة **فان قیل** المنادی واحد من الامور الخمسة المذکورة ولا یصلح اضافة الاسم الیه لوجود الفاصل بحرف النداء بین المضاف والمضاف الیه **قلت** المراد باحدها ما یصلح کونه مضافا الیه والمنادی لا یصلح له والمضاف الی احدهما اعم من ان یکون بالذات نحو غلام زید او بالواسطة نحو غلام ابیک فلا یخرج الثانی من المعرفة **فان قیل** هذا منقوض بغیر ومثل زید فان غیر زید ومثل زید لا یختص بالذات دون ذات فلذا وقعا صفتین للنکرة **قلنا** انهما وشبههما

مستثنى من هذه القاعدة **معنى** منصوب مفعول مطلقا باعتبار المضاف اى اضافة معنى احترز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لاتفيد التعريف وخص العلم بالتعريف لان تعريف بعض المعارف مذكور فيما سبق والبعض مستغن عن التعريف نقال **العلم** بالاقسام الثلاثة **ما وضع لشئ بعينه** شخصا اوجنسا **فان قيل** التعريف ليس بجامع لافراده لخروج الاعلام الغالبة عنه لان التعين فيها بحسب غلبة الاستعمال فى فرد من افراد جنسه لا بوضع واضع **قلنا** الاعلام الغالبة داخلة فى التعريف لان استعمال المستعملين بمنزلة وضع الواضعين والاعلام الغالبة هى التى لها معان كثيرة او لا بحسب الوضع لكن لايستعمل الا فى فرد منها نحو النجم والصعق والسريا وابن عباس **غير متناول غيره** منصوب على الحالية عن ضمير وضع ولا يجوز جره على انه صفة لشئ لوجهين الاول ان التناول صفة اللفظ لا المعنى والثانى خروج اعلام الجنسية لان معناها متناول لكثير فيكون المعنى حال كون ذلك الاسم غير متناول غير ذلك الشئ **بوضع واحد** الجار والمجرور فى محل النصب مفعول مطلق باعتبار المتعلق فيكون التقدير تناولا بوضع واحد وقيد بهذا لئلا يخرج الاعلام المشتركة لان تناولها غيره باوضاع متعددة لا بوضع واحد لما فرغ من بيان مراتب تعريف الانواع بترتيب ذكرها شرع فى بيان مراتب تعريف اصنافها الا المضاف وبيان تعريف اصناف المضاف معلوم من المضاف اليه فان تعريف المضاف مساوٍ بتعريف المضاف اليه فقال و **اعرف المعارف فان قيل** ان اعرف صيغة اسم التفضيل فيكون معناه ليس فيه شئ من اللبس وليس كذلك لان المتكلم اذا كان وراء الجدار مع الغير وقال انا اشتبه على المخاطب ايهم متكلم **قلنا** ان المراد بالاعرف اقل اللبس لا عديم اللبس عند المخاطب **المضمر المتكلم** لبعد وقوع الالتباس فيه **ثم المضمر المخاطب** فانه دون المتكلم لانه يشتبه عند تعدد المخاطبين ايهم مخاطب فالاول اقل اللبس والثانى قليل اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره المصنف لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه دونهما **النكرة ما وضع لشئ لا بعينه** اى لابذاته المعينة المعهودة بين المتكلم والمخاطب فقوله ما وضع لشئ جنس وقوله لا بعينه احترازعن **اسماء العدد فانقيل** بعضها مبنى وبعضها معرب فالمبنى منها داخل فى المبنيات والمعرب داخل فى المعربات

فلاحاجة الى ذكرها ثانيا قلنا ان لها احكاما خاصة سوى الاعراب والبناء كالتذكير عند التانيث والتانيث عند التذكير فافرادها بالذكر لبيان احكام خاصة واخذ اسم الفاعل من الجوامد مختص بها واضافة المركب الى المركب مختص بها وهي ما وضع اى اسماء العدد الفاظ فسر من كلمة ما بالالفاظ بصيغة الجمع لا بالمفرد ليصح الحمل بالمبتداء وفسر بالالفاظ لا بالاسماء يشتمل الكل لان بعضها اسماء وهي الآحاد والف ومائة والمركبات بغير العاطف وبعضها ليس باسماء كالمركبات مع العاطف لان العاطف دليل الانفصال واطلاق الاسماء عليها لان اصولها اسماء والمركبات بغير العاطف ايضا اسماء لعدم دلالته على جزء المعنى المقصود وعدم وجود دليل الانفصال كما في المركبات مع العطف لكمية آحاد الاشياء اى الفاظ وضعت لمعلومية مقدار آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فقوله ما وضع جنس شامل للاعداد وغيرها وقوله لكمية احتراز عن ما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد المعين نحو زيد وعمر فانه يدل على واحد معين او على عدد غير المعين كصيغ الجمع ولفظ العدد وقوله آحاد احتراز عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف والثلث والربع والخمس وباضافة الاحاد الى الاشياء احتراز عما وضع لكمية الآحاد في نفسها من غير نسبة الآحاد الى الجنس نحو لفظ بضع ونفر فانهما يدلان على عدد معين من غير نسبة الى الجنس ويذكران يتبع اسم عدده تمييز نحو عشرة رجال وبضع وتجميم الاحاد من الافراد والاجتماع دخل في تعريف اسماء العدد الواحد والاثنان لانهما وان لم يدلا على الاحاد مجتمعة بل يدلان على احد واحدين لكنهما يدلان على الآحاد منفردة والدلالة على الاحاد مجتمعة مايكون بدفعة واحدة كثلاثة مثلا في جواب كم رجلا عندك والدلالة على الاحاد منفردة مايكون بدفعات وذلك يحصل بتكرار السوال كالواحد في جواب كم رجلا درهما دينارا عندك او بتكرير الجواب نحو كم رجلا عندك فيقال في الجواب واحد واحد واحد فالاشياء عبارة عن المعدودات والآحاد عبارة عن واحد واحد من تلك المعدودات والكمية عبارة عن المرتبة التي تقع في جواب كم اذا سئل عن واحد واحد من تلك المعدودات او اكثر من واحد بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات اسماء العدد فان قيل العدد ما يقع نصف مجموع الحاشيتين فخرج الواحد لعدم وجود الحاشية الدونيه وان وجد الحاشية الفوقية قلنا هذا تعريف اهل الحساب واما عند النحات فالعدد ما يقع في جواب كم والواحد كذلك

فان قيل ان التعريف غير مانع عن دخول الغير لانه دخل فيه رجلا و رجلان وذراع وذراعان ومن ومنان لانها تدل على الوحدة والاثنينيه وليست من اسماء الاعداد قلنا ان الموضوع له الاسماء الاعداد نفس الكمية بدون لحاظ الجنسية ومن هذه الامثلة تفهم الوحدة والاثنية مع الجنسية اصولها اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها بالحاق التاء او باسقاطها او بالتثنية او بالجمع او بالتركيب اضافيا كان او امتزاجيا اثنتا عشرة كلمة يبتداء من واحد وغيره وينتهى الى عشرة ومأة والف تقول فى الاعداد واحد اثنان فى المذكر واعلم ان هذه الاعداد مقروة بالوقف محكية على ما هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ويدل على ذلك ترك الواو بين هذه الاعداد وترك الالف فى واحد ومنصوبة محلا على انها مفعول تقول ومقولة القول جملة اذا لم يرد بالمقولة لفظها واذا اريد بها لفظها لا يشترط ان يكون جملة كما فى قوله تعالى ولا تقل لهما اف وانما ذكرها بسبيل التعداد لان الاعراب لا دخل له فى بيان استعمالها بل يكفى ذكر الادنى وهو ذكر العدد بغير الاعراب واحدة واثنتان واثنتان فى المؤنث قياسا بالتذكير للمذكر والتانيث للمؤنث وتقول ثلثة الى عشرة بالتاء للمذكر لان المعدود جمع والجمع بتاويل الجماعة مفرد مؤنث فانث العدد ليطابق العدد المعدود ثلث الى عشرة باسقاط التاء للمعدود المؤنث ليحصل الفرق بين عدد المعدود المذكر وبين عدد المعدود المؤنث ولم يعكس لكون المذكر المقتضى للتانيث اسبق فاعطى التانيث للمذكر السابق فبقى التذكير للمؤنث فرقا بينه وبينها واذا اجاوزت عشرا تقول احد عشر اثنى عشر فى المذكر احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة فى المؤنث بتذكير الجزئين فى المذكر اما الجزء الاول فلان فى الواحد والاثنين قياسا سواء كان فى المفردات او المركبات واما تذكير الجزء الثانى فمحمول على الباقى من المركبات وبتانيث الجزءين فى المونث اما فى الاول فلبقائه على اصل القياس واما فى الثانى فلحمله على الجزء الثانى من المركبات الباقية فى التانيث وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر وتقول ثلث عشرة الى تسع عشرة بتانيث الجزء الاول وتذكير الجزء الثانى فى المذكر وفى المؤنث بعكس المذكر اما تانيث الجزء الاول فلان المركبات نوع المفردات وفيها خلاف القياس ففى المركبات مثل ذلك واما تذكير الجزء الثانى فى المذكر لئلا يجتمع علامتا التانيث فيما هو كالكلمة

الواحدة من جنس واحد واما فی احدی عشرة فليسا من جنس واحد واما فی ثنتان فالتاء
ليست متمحضة للتانيث بل هو بدل من اللام المحذوفة واما فی اثنتان فمحمول علی ثنتان واما
تانيث الجزء الثانی فی المؤنث فلان التذكير فی الجزء الاول للفرق بين المذكر والمؤنث و
قد حصل بتذكير الجزء الاول فلا مانع من تانيث الجزء الثانی مع ان فيه موافقة العدد
مع المعدود **وتميم تكسر الشين** عند التركيب **فی المؤنث** من لفظ عشرة تحرزا عن
توالی اربع فتحات مع ثقل التركيب والحجازيين يسكنونها لان السكون اخف من الفتحة و
مذهب التميم ضعيف لان فی مذهبهم عدول من الفتحة الاخف الی الكسرة الاثقل و
تقول عشرون و اخواتها وهی العقود السبعة الباقية **فيهما** ای فی المذكر والمؤنث
من غير فرق بينهما لان التاء اما تورد قبل الواو او بعدها ففی الاول يجری علامة التانيث
فی الوسط واما الثانی يجری علامة تانيث كلمة علی كلمة اخری حقيقة وايضا لو اورد
التاء يلزم اجتماع علامة التذكير وهو الواو والياء والنون والتانيث و**تقول** فيما زاد **علی**
كل عقد من تلك العقود **احد وعشرون** فی المذكر **احدی وعشرون** فی المؤنث
بالقياس فيهما فی الجزء الاول وبلا فرق فی الثانی **فان قيل** لم ذكر احد واحدی مع العشرون
ولم يدخلهما تحت قاعدة العطف بل خصهما بما سوی هما قلنا لما غيّر الواحد والواحدة
فی التركيب والعطف الی احد واحدی لم يكن العطف فيهما علی لفظ ما تقدم خص قاعدة
العطف بما سوی هما ولم يدرجهما تحت قاعدة العطف **ثم بالعطف** ای تقول بعد التركيب
احد مع عشرين بعطف تلك العقود علی الزائد علی العقود **بلفظ ما تقدم** ای حال كون
الزائد كائنا بلفظ عدد تقدم فی الآحاد من غير تغيير وخص عطف العقود علی الزائد ولم
يعكس اشارة الی انه الاصل لان القليل يقدم علی الكثير فی التلفظ كما فی احد عشر الی **تسعة**
وتسعين فی المذكر وتسع وتسعين فی المؤنث **وتقول** فيما زاد علی تسعة وتسعين مما جاوزت
من عدد المتوسط **مائة والف** فی الواحد **ومائتان والفان** فی تثنية **فيهما** ای فی
المذكر والمؤنث بلا فرق بينهما لان المائة موضوعة بالتاء فلو زيدت التاء يلزم اجتماع التانيث
وهو مستكره والالف محمول عليها لاشتراكهما فی كثرة العدد **ثم** تقول فيما زاد علی المائة والالف
وتثنيتهما **بالعطف** ای يعطف الزائد عليهما او بعطفهما علی الزائد وانما جاز الاستعمالان
لان العدد الكثير ثقيل من حيث المعنی فجوز فيه الاستعمالان للخفة يختار المتكلم ايهما شاء ولم

یقید باحد الاستعمالین **علی** صورة **ما تقدم** من اسماء العدد من غیر تغیر و تبدیل فی الواحد و الواحدة ایضاً و انما لم یتغیر الی احد واحدی کما فی المرکبات لان العدد الکثیر ثقیل من وجه نظرا الی المعنی فخفف بالاستعمالین و خفیف من وجه نظرا الی قلة الوقوع فلم یتغیر الواحد و الواحدة الی احد و احدی **و فی ثمانی عشرة** للمؤنث اختلافات و اقوال اربعة احدها **فتح الیاء** و هو الاصل لبناء صدور الاعداد المرکبة بالفتح کثلاثة عشر و الثانی اسکانها کما قال المصنف **و جاز اسکانها** لتثاقل المرکب بالترکیب و الثالث حذف الیاء مع فتح النون کما قال المصنف **و شذ حذفها بفتح النون** لانه حذف بلا دلیل و هو الکسرة و الرابع کسر النون للدلالة علی الیاء المحذوفة لکن الفتح اولی من الوجوه لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الا واخر و الوجه الاول اصل و الثانی و الرابع لا اصل و لا شاذ و الثالث شاذ و الاختلاف فیه لکونه ناقصا یائیا و لما فرغ المصنف عن بیان اسماء العدد شرع فی بیان حال ممیزاتها و ابتدأ من الثلاثة لانه لا ممیز لها دونها فقال **و ممیز الثلاثة الی العشرة** و کذا الثلاث الی العشر **مخفوض** ای مجرور **و مجموع لفظا او معنی** اما الجر لانه لما کثر استعمال العدد الاقل و الکثرة تقتضی التخفیف فخففوا بالاضافة لاجل حذف التنوین و القائم مقامها و اما کونه مجموعا لیطابق المعدود العدد **الا فی ثلاثمائة الی تسع مائة** استثناء من مجموع فیکون المعنی مجموع فی جمیع الاوقات الا فی وقت کون تمیزها لفظ مائة **و کان قیاسها** ان یجمع علی **مئین او مأت** لان للمأة اجمعین احدهما فی صورة جمع المذکر السالم و الثانی بصورة جمع المؤنث السالم فالاول متروک لانه لا یجوز اضافة العدد الی جمع المذکر السالم نحو ثلاثة مسلمین لانه یلزم اجتماع علامة التذکیر و التانیث علی تقدیر تانیث العدد و یلزم المخالفة عن قاعدة العدد علی تقدیر تذکیر العدد و الثانی متروک ایضاً لان المأت ان کانت تمیز الثلاثة مثلا فالمأة عدد ایضاً یقتضی التمیز و وقوع التمیز بعدها مستکره عندهم لان التمیز تعود بالوقوع بعد عدد کان فی صورة جمع المؤنث السالم و لما تعذر الجمعان فاقتصر علی المفرد مع کونه اخصر **و ممیز احد عشر الی تسعة و تسعین** لما فرغ من بیان تمیز عدد الاقل شرع فی بیان تمیز عدد الاوسط فقال **و ممیز الخ منصوب مفرد** اما النصب فی العقود لتعذر

الاضافة ای اضافة العقود اذ لا یستقیم ابقاء النون ای نون عشرون واخواتها معها اذ هی فی صورة نون الجمع ولاحذفها اذ لیست هی فی الحقیقة نون الجمع اما النصب فیما سوی العقود لتعذر الاضافة وایضا لئلا تصیر الکلمات الثلاثة کلمة واحدة لان المضاف والمضاف الیه بمنزلة کلمة واحدة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر الافراد لتکون الفضلة قلیل الحروف ولما فرغ من بیان تمیز عدد الاوسط شرع فی بیان تمیز عدد الاکثر فقال **ومیز مأة والف** ومیز تثنیتهما **وجمعه** ای جمع الالف ولم یقل جمعهما کما قال تثنیتهما لان جمع المأة مرفوض فی الاعداد **مخفوض مفرد** اما الجر فلانه لما کان من الاصول کالآحاد فناسب ان یکون تمیزهما مطابقا للاحاد فی الجر واما الافراد لان العدد الکثیر ثقیل من حیث المعنی لدلالته علی الافراد الکثیرة والقلیل خفیف من حیث المعنی لدلالته علی الافراد القلیلة فاختیر فی تمیز الاول الافراد وفی الثانی الجمعیة رعایة للتعادل لما فرغ المصنف عن بیان عدد ذی جهة واحدة فی التذکیر والتانیث لکون تمیزه ذا جهة واحدة شرع فی بیان عدد ذی وجهین لکون تمیزه ذا جهتین فقال **واذا کان المعدود مؤنثا واللفظ** المعبر به عنه مذکرا کلفظ الشخص اذا عبرت به عن المؤنث کما اذا قلت ثلثة الشخص او ثلث الشخص مریدا النساء من الشخص او **بالعکس** کما کان المعدود مذکرا واللفظ المعبر به عنه مؤنثا کلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذکر اذا قلت ثلثة انفس او ثلث انفس مریدا للمذکور **فوجهان** ای ففی العدد وجهان التذکیر والتانیث ففی الاول التذکیر باعتبار المعنی والتانیث باعتبار اللفظ وفی الثانی العکس لکن اعتبار اللفظ اکثر لان اللفظ وظیفة النحو **ولا یمیز واحد** ولا واحدة ولا **اثنان** ولا اثنتان وثنتان **فان قیل** فات المطابقة بین المدعی والدلیل لان المدعی وهو قوله ولا یمیز یدل علی ذکر الواحد والاثنین وترک التمیز والدلیل وهو قوله استغناء بلفظ التمیز یدل علی ذکر التمیز وترک الواحد والاثنین **قلنا** لا یمیز متضمن لمعنی لا یورد فیکون المعنی لا یورد الواحد ولا الاثنان مع التمیز بل یذکر ما یصلح التمیز ویطرحون العدد **استغناء بلفظ التمیز فان قیل** فی عبارة المصنف تناقض اذ المفهوم من قوله ولا یمیز نفی التمیز ومن قوله استغناء بلفظ التمیز

وجود التميز **قلنا** المراد بالتميز صالح التميز على تقدير ذكر التميز معهما وهو المفرد في الواحد والمثنى في الاثنين واحترز به عما لا يصلح للتميز كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع والواحد في الاثنين **عنهما** اى عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى **مثل رجل و رجلان** فان من صيغة رجل يفهم الوحدة والجنسية ومن صيغة رجلان ايضا الاثنية والجنسية فلا حاجت الى ذكر الواحد والاثنين على حدة **فان قيل** تميز الواحد مغن عن ذكر الواحد لكن لا نسلم ان تميز الاثنين مغن عن الاثنين نعم لو كان التميز مثنى لم لا يجوز ان يكون مفردا نحو اثنا رجل **قلنا** لم يجئ تميز المثنى الا مثنى لانه لما التزموا الجمعية في تميز الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يحصل فيه الجمعية ما هو الاقرب الى الجمعية وهو الاثنية **واعلم** ان في توضيح دليل المصنف وجهين الاول باعتبار المعنى والثاني باعتبار اللفظ وبيان الاول ان المراد بالتميز صالح التميز الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية فاستغنى صالح التميز عن ذكر العدد **و بيان الثاني** ان المراد بالتميز جوهر حروفه القابلة للحوق علامة الافراد وهي التنوين وقابلة للحوق علامة التثنية وهي الالف والنون فاما ان يذكر العدد معه او يلحق به العلامة فاختاروا العلامة للاختصار والخفة ولا شك ان رجل ورجلان اخف من واحد رجل واثنان رجل واستغنوا عن ذكر العدد على حدة بخلاف ما فوق الاثنين لان التميز جمع يطلق الثلاثة وما فوقها فلا بد من ذكر العدد المعين وذلك الاستغناء انما يكون **لا فادت** لفظ التميز **النص المقصود** اى التصريح على العدد **بالعدد** اى بذكر اسم العدد فلا حاجت الى ذكر العدد ثانيا واعلم ان اسم الفاعل من اسماء العدد يستعمل بمعنيين احدهما معنى التصيير والثاني معنى الحال والاول ما يجعل ويصير عددا انقص من العدد الذي اشتق اسم الفاعل منه بواحد او زيد بمرتبة واحدة وعلامته ان يبتدأ من الاثنين لا من الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون الواحد مصيره واحدا وايضا يضاف الى الاقل لا الى المساوي ولا الى الاعلى لان معناه الجعل والتصيير وهذا الاثر يظهر في الاقل والمساوي والاكثر حاصل بنفسه فلا اثر لجعله وتصييره فيه وايضا لا يجئ من ما فوق العشرة لان اسم الفاعل لا يجئ منه كما اذا قلت ثالث اثنين اى مصير الاثنين ثلثة بانضام ذلك المصير

مع الاثنين والثانی يدل على الواحد الذی وقع فی مرتبة واقعة بعد العدد على العدد الذی اشتق منه ذلك الاسم الفاعل وعلامته ان يبتدأ من الواحد ايضا لانه يدل على المرتبة و المرتبة للواحد ايضا ويضاف الى المساوی وما فوقه لا الى الادنى لئلا يلزم الكذب ويتجاوز عن العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بما دونها كما قال المصنف **وتقول فی المفرد** ای فی الواحد **من المتعدد باعتبار تصييره** المصدر مضاف الى الفاعل ومفعولان محذوفان فيكون التقدير بسبب اعتبار تصييرك ذلك الواحد عددا انقص منه المشتق منه بمرتبة ازيد عليه بمرتبة **الثانی** فی المذكر **والثانية** فی المونث مقولة القول **الى العاشر والعاشرة لاغير** ای لا تقول غير ذلك فلا يجری فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها لانه اشتق من الفعل والفعل يجئ من الآحاد لا من المركبات واما اسم الفاعل بمعنى الحال فليس معنى الحدث بل صورته صورة اسم الفاعل كالحائط تدل على وقوع موصوفه فی مرتبة فلا باس بان يشتق ويبنى من الجوامد وهو احد عشر وما فوقه ولذا عبر عن ثالث اثنين باسم الفاعل المصير وعن ثالث ثلثة باحدها لا باسم الفاعل لعدم اشتماله على المعنى الحدثی و تقول فی المفرد **باعتبار حاله** ای مرتبة **من المتعدد الاوّل والثانی** فی المذكر **والاولى والثانية** فی المونث اذا وقع فی المرتبة الاولى والثانية ولم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة بل يدلان على ذات و ابدلا بالاوّل والاولى لانهما يدلان على المرتبة وهكذا الخ وهكذا تقول **الى العاشر و العاشرة والحادی عشر والحادية عشرة والثانی عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة** واعلم ان اسم الفاعل من اسماء العدد سواء كان بمعنى التصيير او الحال كحكم سائر اسماء الفاعلين فی التذكير والتانيث فيقال مذكر للمذكر والمؤنث للمونث وانما ذكر والجزئين لانه اسم واحد فلا معنى للتانيث فيه **ومن ثم** ای من اجل اختلاف اعتبار التصيير والحال اختلف اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما اختلف القول **قيل فی الاوّل ثالث اثنين** بالاضافة الى المساوی او الفوق ای **احدها** لاكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة **و تقول** فی اضافة ما زاد على العشرة **حادی عشر احد عشر** بالاضافة المركب الاول الاول الى المركب الثانی ومعناه واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء **على الاعتبار الثانی خاصة** لان اعتبار الاول

لا تجاوز العشرة **وان شئت قلت** فی اداء هذا المعنی **حادی احد عشر الی تاسع تسعة عشر** بحذف الجزء الاخیر من المرکب الاوّل بقرینة ذکره فی الثانی **فیعرب الجزء اوّل** من المرکب الاول لانتفاء الترکیب الموجب البناء ویبنی الجزءان الباقیان لوجود موجب البناء فیهما و هو التّرکیب **المذکر والمؤنث** قدم المذکر فی الاجمال لاصالته واخر تعریفه لانه عدمی و تعریف المؤنث وجودی **المؤنث ما فیه** ای اسم کان فیه **علامة التانیث** عبر الشارح عن کلمة ما بالاسم اشارة الی دفع توهم انحصر علامة المؤنث فی التاء والالف غیر مستقیم لوجود علامة اخری وهو الفرج فاجاب الشارح ان المراد علامة اسم المؤنث هو الالف والتاء والفرج علامة الذات وایضا المذکر والمؤنث قسمان من الاسم والمعتبر فی تعریف القسم المقسم و هو الجنس القریب **لفظا** ای ملفوظة کانت تلک العلامة حقیقة کامرأة وناقة و غرفة اوحکما کعقرب اذا الحرف الرابع فی المؤنثات السماعیة فی حکم تاء التانیث ولهذا لا تظهر التاء فی تصغیر المؤنثات السماعیة لئلا یلزم اجتماع النائب والمنوب **او تقدیرا** ای مقدرة غیر ظاهرة فی اللفظ کدار ونار وقدم و نعل **والمذکر ما بخلافه** ای اسم متلبس بمخالفته بان لا یکون فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا **وعلامته** ای علامة التانیث التاء وهی ما تبدل بالهاء حالة الوقف وعلامتها ان یکون مدورة لا مطولة وتکون متحضنة للتانیث وایضا مفتوحة ما قبلها فخرجت تاء اخت وبنت ومسلمات **والالف** حال کونها **مقصورة** کحلی فی الاسم وحبلی فی الصفة **او ممدودة** کصحراء فی الاسم وحمراء فی الصفة **فان قیل** هذا منقوض بالعصی والرحی وارطی وقبعثری فان فی آخرها الف مقصورة ولیست بمؤنثات وکذا منقوض بکساء ورداء وعلیاء فان فی آخرها الف ممدودة ولیست بمؤنثات **قلنا** انه لیس مطلق المقصورة علامة التانیث بل ما تکون زائدة لغیر الالحاق و غیر تکثیر الابنیة فخرج عصی ورحی لان الفهما لیست بزائدة بل هی منقلبة عن لام الکلمة وخرجت الف ارطی لان الفه للالحاق بحبلی وخرجت الف قبعثری لانها لتکثیر الخماسی وایضا لیس مطلق الممدودة علامة التانیث بل ما تکون بعدها همزة زائدة لغیر الالحاق فخرجت الف کساء ورداء لان الهمزة فیهما منقلبة عن واو فی الاوّل وباء فی الثانی وهما لام الکلمة وخرجت الف علیاء لان الهمزة فیها للالحاق

بقرطاس و اختلفوا فی علامة التانیث فی المدود والصحیح و هو مذهب سیبویه والجمهور انها الهمزة لان صحراء وحمراء فی الاصل صحراحمرا بالف مقصورة زیدت قبلها الف لاستداد الصوت فالتقی الساکنان قلبت الثانیة التی للتانیث همزة وهو ای الاسم المؤنث حقیقی ق لفظی فالحقیقی ما ای اسم یا زائه ای فی مقابلة مدلوله ذکر من جنس الحیوان کامرءة فی مقابلة رجل وناقة فی مقابلة جمل ولم یقل ان المؤنث الحقیقی ما له فرج لکراهیة التلفظ به اولان الخنثی مذکر بان غلب علامات التذکیر معانه صاحب فرج و اللفظی متلبس بخلافه ای بخلاف المؤنث الحقیقی بان لا یکون فی مقابلته ذکر من الحیوان بل تانیثه منسوب الی اللفظ لوجود علامة التانیث فی لفظه حقیقة او تقدیرا او حکما فالاول کظلمته والثانی عین فان علامة التانیث فیها مقدرة بدلیل التصغیر علی عُیَیْنَة ولم یورد مثال الثالث کعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل ای العامل المتصرف بلا فصل کما هو الاصل فدخل شبه الفعل فیها لان حکمه ایضا کذلک وخرج الفعل لغیر المتصرف لان حکمه کذلک وخرج الفعل الغیر المتصرف لان حکمه جواز الوجهین وخرج المؤنث الحقیقی المفعول فانه ایضا جائز الوجهین والتقید بقوله بلا فصل وهو الظاهر لان الاصل فی الفاعل الایلاء الی العامل المسند الیه ای المؤنث مطلقا حقیقیا کان او لفظیا مظهرا کان او مضمرا فالتاء ای فذلک الفعل متلبس بالتاء وجوبا اشعارا بتانیث الفاعل من اول الامر واعلم ان فی ضمیر الیه مذهبین مذهب الشارح الهندی و مذهب الشارح الجامی فمذهب الشارح الهندی ان ضمیر الیه راجع الی المؤنث الحقیقی او الی ضمیر المؤنث لانه ان رجع الی المؤنث مطلقا یلزم التناقض بین قوله فبالتاء وجوبا وبین قوله بالخیار ومذهب الشارح الجامی ان ضمیر الیه راجع الی المؤنث مطلقا لان البحث فی مطلق المؤنث والتعریف لمطلق المؤنث وایضا یکون عبارة المص علی هذا التقدیر مشتملة علی التفصیل بعد الاجمال ولا یلزم التناقض لان قوله وانت فی ظاهر الخ بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة لان المصنف اذا ذکر القاعدة الکلیة ثم ذکر بعض الافراد مخالفة لها فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة ایضا الخ وایضا الخاص اذا ذکر مقابلا للعام فیکون المراد بهذا العام ما سوی افراد الخاص ومذهب الاول مردود لانه مخالف للسوق وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار فی التذکیر والتانیث ان شئت قلت طلع

الشمس وان شئت قلت طلعت الشمس واحترز بالظاهر عن اسناد الفعل الى ضمير غير الحقيقى لانه بالتاء وجوبا لعدم المشعر بالتأنيث لفظا فلا بد من تانيث المسند ليشعر بتانيث الضمير اما الاول فتانيثه غير قوى فلا يجب ان يكون مسنده بالتاء وجوبا لوجود المشعر بالتانيث فى اللفظ وهو الفاعل المؤنث ايضا فان قيل ينبغى ان يستثنى المصنف صورة الفصل بالخيار ليستوفى احكام جميع اقسام المؤنث قلنا لا يحتاج الى تقييد عبارة المصنف بذلك اذ الحمل على المعانى المتبادر واجب فان قيل هذه القاعدة منتقضة بقوله جائتنى اليوم زيد اذا سمى به مؤنثا فانه يجب تانيثه مع الفصل قلنا هذا الخيار ربما لم يكن المؤنث الحقيقى منقولا عن الاسم الذى غلب استعماله فى المذكر وان كان منقولا عنه فيجب تانيث الفعل لئلا يشتبه الحال على المخاطب وحكم **ظاهر الجمع** اى حكم الفعل فى التذكير والتانيث حين اسناده الى ظاهر الجمع احترازعن اسناده الى ضمير الجمع فانه فيه اما الحاق التاء به او ضمير الجمع **غير جمع المذكر السالم** لانه لو كان سالما لم يجز تانيث الفعل لانه اشرف الجموع فلا يجوز تاويله بالمؤنث وهو الجماعة واما قوله آمنت به بنوا اسرائيل فلتغير الكثير فى بنوعومل فى الفعل المسند اليه معاملة جمع التكثير وهى تانيث الفعل **مطلقا** اى جمعا سالما مؤنثا او جمعا تكثيرا **حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى** فى جواز التذكير والتانيث **وضمير** جمع الذكور **العاقلين** من جموع التكثير **غير جمع المذكر السالم** فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت **فعلت** اى ضمير مستكن فى الفعل المقرون بالتاء بناء على التاويل **وافعلوا** اى ضمير **فعلوا** وهو الواو لانها موضوعة لجمع الذكور العقلاء **والنساء** اى ضمير الذى اسند اليه الفعل الراجع الى جمع المؤنث سالما كان او تكثيرا **والايامر** اى الضمير الذى اسند اليه الفعل الراجع الى جمع المذكور الغير العقلاء **فعلت** اى ضمير فعلت وهو المستكن المقرون بالتاء على التاويل **وفعلن** اى ضمير فعلن وهو النون اما فى جمع المونث لان النون موضوعة لجمع المؤنث واما فى جمع المذكر الغير العاقل فلانه محمول على جمع المؤنث من قبيل حمل عديم العقل على ناقص العقل او النون موضوعة لجمع المذكر الغير العاقل وجمع المؤنث العقلاء محمول عليه من قبيل حمل ناقص العقل على عديم العقل **المثنى ما لحق آخره** اى اسم لحق آخر مفرده من حيث انه آخر مفرد المثنى فالمراد من المثنى وقع معرفا بحسب الاصطلاح

والمراد من المثنى الذى وقع فى التعريف بمعنى اللغوى وهو دوكردن فيكون ايراد هذا المعنيين بطريقة الاستخدام فانقيل يصدق التعريف على المفرد لانه اسم يلحق فى آخره الالف اوالياء والنون للتشبيه ولم يكن مثنى قلنا العبارة على حذف المضاف اى آخر مفرده فخرج المفرد اذ الالحاق به لا بمفرده لعدم وجود مفرده و المثنى اسم لحق بآخر مفرده الالف الخ اونقول المثنى اسم لحق آخره الف اوياء و نون مع لواحقه اى اسميته مع لواحقه واسمية المفرد بدون اللواحق ولم يذكر المصنف احد هذين القيدين لظهور المراد ان المثنى عبارة عن مجموع اللاحق والملحوق به فلا حاجت الى هذين التكليفين اونقول ان الحق بمعنى يكون اى المثنى مايكون آخره الف الخ الف حالة الرفع اوياء مفتوح ما قبلها حالتى النصب والجر للفرق بين المثنى والجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة اوالتنوين اما نفس العوض فلان الاسم العارى عن البناء لا يجوز خلوه عن الحركة اوالتنوين وكان فى آخره الف لا يقبل الحركة ولا التنوين فعوض النون عند البعض عن الحركة دون التنوين لانه يثبت مع اللام وانكان عوضا عن التنوين لم يثبت مع اللام وعند البعض عوض عن التنوين لانه يسقط عند الاضافة وانكان عوضا عن الحركة لم يسقط و عند البعض عوض عنهما لان التثنية فرع الواحد والحركة والتنوين كلاهما ثابتان فى الواحد فيثبتان فى التثنية فان قلت العوضية فى الالف مسلم لانه لا يقبلهما وفى الياء غير مسلم لانه يقبلهما قلنا الياء فى التثنية حرف اعرابى وهو ساكن ابدا مكسورة لئلا يلزم توالى فتحات اربعة فى صورة الرفع فتح ما قبل الالف والالف بمنزلة الفتحتين وفتح النون ليدل فانقيل ضمير يدل راجع الى الالف والياء والنون فلا يطابق الراجع مع المرجع قلنا الضمير راجع الى اللحوق اواللاحق وحده او مع الملحوق فانقيل لما كان الضمير راجعا الى اللحوق وهو مشتمل بالنون ايضا وهو عوض عن الحركة اوالتنوين الممنوعين فى التثنية هو غير دال على ان معه مثله من جنسه بل علامة التثنية هو الالف والياء اجيب عنه بجوابين الاول منعى بانه لا نسلم ان الضمير الى اللحوق المشتمل بالنون بل الضمير الى اللحوق المشتمل بالالف والياء لان عموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما فى قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن

فالضمير الى المطلقات وهى اعم من ان تكون بائنة اورجعية والراجع خاص بالمطلقات الرجعية أو اجيب ان الضمير راجع الى اللحوق المشتمل بالنون لكن لا نسلم عدم دلالة النون على ان معه الخ اذ كون النون عوضا عن الامرين ليس بمانع عن الدلالة بذلك اذ الشئ الواحد قد يصلح لامور كثيرة كما ان الالف فى التثنية علامتها وايضا علامة الرفع أو اجيب تسليما ان اللحوق مشتمل بالنون وهو غير دال على ذلك لكنه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح نسبة الدلالة الى الامور لان للاكثر حكم الكل على انه معه اى مع مفرده مثله فى العدد حال كون ذلك المثل من جنسه باعتبار دخول ذلك المثل تحت المفهوم الكلى الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما فان قيل ذكر الجنس بعد المثل مستدرك لافاده معناها قلنا ان المراد بالمثل المثل فى العدد وبالجنس دخول المثل تحت المفهوم الكلى هو الموضوع له لذلك المفرد سواء كانا متفقين فى الذات كرجلين او مختلفين فى الذات كابيضين لبقر وحجر اذ هما داخلين تحت مفهوم واحد وهو ذات من له البياض فلا يثنى الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن اذا اريد بهما الطهر والحيض لعدم دخولهما تحت المفهوم المشترك بينهما ولو اريدا بالمثل المثل فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قلنا الظاهر من المثل المثل فى الكمية وحمل الكلام على الظاهر واجب خصوصا فى التعريفات فلذا ذكر الجنس فان قيل التعريف قد تم بما سبق فما الحاجت الى قوله ليدل قلنا فى ذكره فائدتان الاول الدلالة على انه معه مثله والثانى انه لا يثنى الاسم باعتبارين مختلفين وهو مفهوم من قوله من جنسه فان قيل عدم جواز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين منقوض بالابوين للاب والام فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين غيرداخل تحت مفهوم واحد لان مفهوم الاب الوالد المذكر و مفهوم الام الوالدة المؤنث وكذا القمرين غيرداخل تحت المفهوم المشترك بل مفهوم القمر كوكب ليلى ومفهوم الشمس كوكب نهارى۔ قلنا هذا التثنية من باب التغليب و معنى التغليب ان يجعل اللام مسماة باسم الاب مجاز القوة التناسب بينهما لكونهما والدين للولد ثم يؤول الاب بمسمى بالاب يحصل المفهوم المشترك بينهما الذى هو الشرط فى التثنية فيكونان متجانسين فى المفهوم لا مختلفين فيه اذ معناهما مسميان بالاب وهما فردان لهذا المفهوم وكذا حال القمرين

فانقيل ينبغى ان يجرى هذا التاويل فى القرآن بالطريق الاولى لان القرء موضوع للطهر والحيض حقيقة لا مجازا والاب موضوع للاب مجازا فلما صح التاويل فى الاب يصح فى القرء بالطريق الاولى فلا يكون التثنية باعتبار معنيين مختلفين قلنا لاشك فى صحة التثنية (فى القرآن بعد التاويل اى الحكم بعدم جواز التثنية) بمجرد اشتراك اللفظى بدون الاتفاق فى المعنى وبعد التاويل يحصل الاتفاق المعنوى وكذا يجوز التثنية فى الاعلام المشتركة بعد التاويل عند الجمهور حقيقة كزيد مثلا علما للكثير ثم يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع . . . . . او مجازيا كعمر اذا صار علما لابى بكر ثم يأول بالمسمى بعمر فيثنى ويجمع وعند البعض يجوز التثنية فى الاعلام بدون هذا التاويل لكون الاعلام اكثر استعمالا فالمطلوب فيها الخفة والاختصار بالتثنية واما اسماء الاجناس فقد اتفق فى جواز تثنيتها بعد التاويل ولا يجوز قبل التاويل ولما كان آخر الاسم قد يعرض اليه التغير عند الحاق علامة التثنية فاراد المصنف بيان هذا التغير ومواضع التغير فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما كان فى آخره الف مفردة لازمة فبالافراد احترازعن مقرونة بالهمزة كحمراء وبالمزوم عن الف زيدا فى حال النصب وقفا فانه لا يسمى زيد . . . بمثل هذا الالف مقصورا اذ لا يثبت فى حال الوصل وسمى المقصور مقصورا لانه ضد الممدود والمقصور مشتق من القصر وهو الحبس وهو ايضا محبوس عن الحركات انكان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بانكان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى وهو ثلاثى اى ذلك الاسم المقصور ثلاثى لازائد به قلبت الفه واوا اعتبار للاصل الحقيقى او الحكمى وخفة الثلاثى وانكان غير الثلاثى لا يرد لمكان الثقل والا اى وان لم يكن منقلبة عن واو بل تكون منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بانكان مجهول الاصل او عديم الاصل وقد اميل فيه كمتيان فى متى او كان على اربعة احرف سواء كانت الالف اصلية كالاعلى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالفه منقلبة بالياء عند التثنية اعتبارا للاصل الحقيقى او الحكمى وتخفيفا فيما زاد على الثلاثة والاسم الممدود انكانت همزته اصلية اى همزته لام الكلمة تثبت فى الاشهر لاصالتها كقراء لجيد القراءة وان كانت للتانيث فانقيل همزة التانيث غير موجودة فى كلام العرب قلنا اطلاق التانيث بالهمزة باعتبار انها منقلبة عن الف التانيث كحمراء اصلها

حمرا بالف التانيث زيدت قبلها اخرى لمد الصوت فصار بالالفين او لهما لمد الصوت وثانيتهما للتانيث فقلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين قلبت واوا لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف مستكره وقوعه بين الالفين مع انها غير اصلية ولم يبدل بالياء لان الواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلهما والا اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بل تكون للالحاق كهمزة علباء لالحاق قرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فالوجهان اى الوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الصورة الاخرى منقلبة عن واو او ياء اصلية فشابهتا همزة قراء فثبت فى الصورتين كما ثبت فى قراء

. . . . . وثانيهما قلب الهمزة واوا

لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشابهتا همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وتحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اذ النون والتنوين توجبان تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها والاضافة توجب اتصال المضاف مع المضاف اليه فبينهما تناف والمتنافيان لا يجتمعان وحذفت تاء التانيث حذفا غير قياس فى خصيان واليان ويجوز اثباتها ايضا على القياس كما فى ضاربتان وشجرتان ووجه الحذف ان كلواحدة من الخصيتين والاليتين شديدة الاتصال بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع باحدهما بدون الآخر فصارتا بمنزلة الاسم المفرد وتاء التانيث لا تقع فى حشو المفرد فان قيل التغير اذا وقع فى عبارة العمدة لا يخلوا عن نكتة فما الوجه انه اورح الفعل المضارع فى حذف النون والماضى فى حذف التاء قلنا ان حذف النون قاعدة مستمرة اتى فى بيانه بالفعل المضارع للاستمرار لان الاغلب فى المضارع الاستمرار الا بقرينة واما حذف التاء فليس بقياس وقاعدة بل وقع فى مادة مخصوصة على خلاف القياس فاتى فيه بالفعل الماضى لان الاغلب فيه الانقطاع عن الاستقبال دون الاستمرار المجموع اى اسم واطلاق الاسم على المجموع مع ان جزء لفظه يدل على جزء معناه باعتبار شدة الاتصال والامتزاج بين الملحق والملحق به وعبر عن كلمة ما بالاسم احترازا عن لام الاستغراق فانها ايضا دال على آحاد مقصودة لكن ليست باسم دل دلالة مطابقة احترز

عن تثنيه اسم الجمع والجمع كطائفتين ورجالين فانهما وان دلتا على آحاد لكن هذه الدلالة تضمنية لا مطابقة اذ المدلول المطابقى لهما اثنان من الجماعة ثم كل جماعة منزلا اثنين تشتمل على الآحاد **على آحاد** اى على جملة آحاد احترز به عن الكل الافرادى نحو كل نفس ذائقة الموت او كل نار حارقة فانه يدل على الآحاد لا جملة بدفعة واحدة بل يدل على الآحاد بدفعات كثيرة **مقصودة** اى يتعلق قصد المتكلم بتلك الآحاد فى ضمن ذلك الاسم احترز عن الكل المجموعى نحو كل نمل يا كل الاسد وكل رجل يطيق رفع هذا الحجر فانه يدل على جملة الآحاد لكن ليس فى ضمن ذلك الاسم بل فى ضمن المضاف اليه لانه لاحاطة افراد المضاف اليه **بحروف مفردة** ظرف لغو متعلق بقوله دل او مقصودة او كليهما بطريق التنازع ولم يقل بمفرده لان المتبادر منه الهيئة مع المادة وهيئة المفرد وصيغته لا يبقى حال الجمع والمفرد اعم من ان يكون تحقيقا كرجل الرجال او تقديرا كنسوة لنساء ولم يفرض المفرد لتمر وركب وهو تمرة وراكب لانهما ليسا من اوزان جموع القلة ولا من اوزان جموع الكثرة ولانهما يصغران بنفسهما فيقال تميرو وركيب ولو كانا اجمعين يردان الى المفرد **فان قيل** اخذ المفرد فى تعريف الجمع مستلزم للدور لان الجمع ماخوذ فى تعريف المفرد بان يقول المفرد ماليس بمثنى ولا مجموع **قلنا** المفرد ملحوظ بتعريفين الاول كما قيل والثانى المفرد هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد وههنا ملحوظ بلحاظ المفهوم الثانى فلا يلزم الدور فيكون المعنى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد **بتغير ما** الجار والمجرور ظرف مستقر منصوب محلا على الحالية من الحروف متعلق بمتلبسة اى حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة لا بحسب المادة والا لخرج كثير من الجموع وهذا التغير اما بزيادة كرجال ومسلمين ومسلمات او بنقصان ككتب فى كتاب او حمر فى حمار او باختلاف فى الحركات كأُسْدٍ أَسَدٍ او اختلاف فى الحركات مع السكنات كنُذُر فى نَذْر حقيقة كالمذكور او حكما كالفلك وقوله ما دل على آحاد جنس شامل للمجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل واسماء الجموع كرهط ونفر وقوم وبعض اسماء العدد كثلاثة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الجموع والعدد لعدم المفرد لهما واما اسماء الاجناس فخرجت بقوله مقصودة ان ريد بها نفس الجنس لا الافراد وخرجت بقوله

بحروف مفردہ ان قصد بہا الافراد استعمالا لعدم وجود المفرد لہا واعلم ان کلواحد من اسماء الاجناس واسماء الجموع علی قسمین قسم لہ مفرد من لفظہ کتمر وتمرۃ ونخل و نخلہ وکلم وکلمۃ فی اسماء الاجناس وجامل وجمل وباقر وبقر وراکب وراکب فی اسماء الجموع وقسم لایکون لہ مفرد من لفظہ نحوابل وغنم و مفرد الاول بعیر فی اسماء الاجناس واسماء الجموع لیس بجمع اتفاقا لان الجمع لابد لہ من مفردہ ولا مفرد لہ و اما القسم الاول فہو محل الخلاف کما بین المص بقولہ علی الاصح والاشتباہ بالجمع لوجود المفرد لہ فخص المصؒ التفریع بالاسم الجنس والاسم الجمع الذان لہما مفرد من لفظہ لیظہر محل الخلاف والاشتباہ فقال فنحو تمر المراد بہ کل اسم جنس کان الفارق بینہ وفردہ التاء وراکب والمراد بہ الاسم الجمع الذی کان لہ مفرد من لفظہ لیس بجمع علی الاصح لانہ لو کان جمعا فلا یخلوا اما ان یکون جمع قلۃ اوکثرۃ فالاول غیر مسلم لانہ علی اوزان مخصوصۃ وہما لیسا بتلک الاوزان والثانی لانہما یصغران بنفسہما والجمع لا یصغر بنفسہ بل یرد الی المفرد فیصغر المفرد احتراز عن اجتماع الفرعیتین وایضا حروف الجمع لاتسع غالبا فی صیغۃ التصغیر وہی فعیل والفرق بین الجنس واسم الجنس و الجمع واسم الجمع ان الجنس ما یقع علی القلیل والکثیر کالتمر واسم الجنس ما یقع ویطلق علی الواحد لا بالکثیر و بالکثیر بسبیل البدلیۃ لادفعۃ واحدۃ کالرجل والجمع ما یطلق علی الکثیر دفعۃ واحدۃ ولہ مفرد من لفظہ کالرجل لجماعۃ الرجال واسم الجمع ما یطلق علی الکثیر ولکن لیس لہ مفرد من لفظہ فان قیل تعریف الجنس واسم الجنس منقوض بالکلم لانہ جنس اواسم جنس ولا یقع علی الواحد والاثنین قلنا عدم اطلاقہ علی الواحد والاثنین استعمالا لا وضعا او نقول انہ اسم جمع وانما قال علی الاصح وہو قول سیبویہ لان مذہب الاخفش ان کل اسم الجمع لہ مفرد من لفظہ جمع وقال الفراء اسم الجنس کذلک ایضا جمع و نحو فلک والمراد بہ کل جمع متحد مع المفرد فی الصورۃ جمع ہذا التفریع علی عمومیۃ المفرد والتغیر لان المفرد للجمع تحقیقا او تقدیرا او التغیر اعم من ان یکون تحقیقا او تقدیرا فضمۃ فلک اذا فرضت کضمۃ قفل یکون مفردا واذا فرضت کضمۃ اُسُدٍ یکون جمعا وہو ای الجموع علی نوعین صحیح و مکسر فالجمع الصحیح یکون لمذکر تارۃ ویکون المؤنث

* ومفرد الثانی ثانی فی اسماء الجموع فالقسم الثانی من اسماء الاجناس

تارة فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اى آخر مفرده واو ومضموم ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب والجر ونون عوض عن الحركة او التنوين مفتوحة لانه لو كسر النون يلزم ثقل الكسرة مع ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اى مع المفرد اكثر منه اى من المفرد ولم يقل من جنسه اكتفاء بما سبق فان قيل ان اكثر اسم التفضيل واسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفعل عليه والاكثرة فى الواحد قلنا ثبوت اصل الفعل اما ان يكون تحقيقا او تقديرا مثل فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اى آخر المفرد ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت الياء عند الحاق علامة الجمع الياء والواو لالتقاء الساكنين مثل قاضون حالة الرفع وقاضين حالتى النصب والجر وان كان آخره اى آخر المفرد الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما اى حرف كان قبلها اى قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا لتدل الفتحة على الالف المحذوفة مثل مصطفون حالة الرفع ومصطفين حالتى النصب والجر وشرطه اى شرط صحة الجمع المذكر السالم انكان ذلك الاسم المفرد اريد جمعيته بهذا الجمع اسما محضا من غير معنى الوصفية فيه فمذكر علم يعقل من حيث المعنى فان قيل قوله فمذكر لا يخلو اما ان يكون خبرا عن قوله وشرطه ففيه محظورات الاول ان قوله فمذكر علم خبر والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان الشرط هو التذكير والعلمية لا نفس المذكر والعلم والثانى ان هذا الخبر جملة لانه شبيه بالجزاء فلابد فيه من عائد وهو غير موجود والثالث ان دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى الشرط غير جائز والرابع ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر غير جائز عند الجمهور الا عند الضرورة واما ان يكون جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر للمبتدأ بتقدير الضمير الراجع الى المبتدأ فى جانب الجزاء اى فهو مذكر ففيه محظوران

الاول ان الشرط هو التذكير لا نفس المذكر والثانى انه يلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتداء وهو غير جائز قلنا باختيار الشق الاول والجواب عن الاول ان فى عبارة الملخص مسامحة ذكر المشتق وارادة المبدأ اى كبير والعلمية وعن الثانى ان الخبر مفرد بتاويل الكون فيكون التقدير فكونه مذكرا علما وعن الثالث ان المبتدأ وان لم يتضمن معنى الشرط لكنه مقيد بالشرط وهو قوله ان كان وعن الرابع ان الشارح ذهب فى ذلك الى مذهب الهندى وعنده يجوز الغاء الشرط بين المبتداء والخبر او ايجاب باختيار الشق الثانى والجواب عن الاول بانه مؤول كونه مذكرا علما والجواب عن الثانى ان حذف الضمير المرفوع جائز كما قال الرضى فى بحث كلم المجازات انه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ وانما اشترط كونه مذكرا علما يعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرءة او واحد نحو اعوج للفرس فلا يجمع بهذا الجمع فان قيل هذا القاعدة منتقضة بطلحة فانه مذكر علم للصحابى يعقل مسماه ولم يجمع بهذا الجمع وايضا منتقضة بورقا وسلمى فانهما يجمعان بالواو والنون اسمى رجلين مع انها غير مذكر قلنا المراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة فخرج نحو طلحة لانه بالتاء ودخل ورقا وسلمى اسمى رجلين لان العلامة القوية للتانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع الالف جمعية الاسم بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمسخ علامة التانيث فى الصورة والمقصورة قد يحذف ويبقى الفتح قبلها دالة عليها وأى وشرط الاسم الذى اريد جمعته بالجمع الصحيح المذكر ان كان صفة من الصفات من غير محض العلمية فيه كاسم الفاعل واسم المفعول فمن كر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الذى كان صفة واريد جمعيته بالجمع المذكر السالم افعل فعلاء فان قيل ان اريد من افعل وزنه فيكون المعنى لا يجمع وزن افعل بهذا الجمع فموزونه ايضا لا يجمع بهذا الجمع مثل احمر واسود وابيض وان اريد موزونه فيكون المعنى لا يجمع اسم موزون بافعل فلا يصح اضافة افعل الى

فعلاء لان كلما... ذكر الوزن واريد به الموزون فيكون ذلك الوزن علما لذلك الموزون و العلم لايضاف قلنا المراد بافعل موزونه وافعل وان كان علما للموزون لكنه صار نكرة بارادة الوصف المشهور اى لايجمع مذكر فان قيل كثير من المذكرين يجمع بهذا الجمع نحو ضارب ومضروب وشديد وندمان قلنا ليس المراد نفى المذكر مطلقا بل المراد نفى المذكر الذى هو غير مستوٍ فى صيغة الصفة مع المؤنث بل يكون صيغة المذكر مغائرة من المؤنث بدون التاء كما فى افعل التفضيل وافعل الصفة مؤنثها مغائر من افعل بالصيغة واما الامثلة المذكورة فمذكرها ومؤنثها مستويان مشتركان فى الصيغة ليسا مغائرين فيها بل الفارق بينهما هو التاء فقط ولذا تجمع بالجمع المذكر السالم فان قيل ان المذكر غير المستوى مع المؤنث فى صيغة الصفة الا افعل التفضيلى والا افعل الصفتى كلاهما مع ان افعل التفضيل يجمع بهذا الجمع نحو انصر انصرون قلنا ليس المراد من عدم الاستواء عدم الاستواء مطلقا بل المراد منه عدم الاستواء الخاص بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء واسم التفضيل المذكر وان كان على صيغة افعل لكن مؤنثه على صيغة فعلى لا فعلاء مثل احمر حمراء فلا يقال احمرون للفرق بين افعل الصفة وبين افعل التفضيل لانه يجمع بهذا الجمع كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى الافعل التفضيلى كامل من الافعل الصفتى لانه يدل على الصفة مع الزيادة فاعطى له اشرف الجموع و الشرط الثالث ان لايكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستوٍ فى ذلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على وزن فعلان والمؤنث على وزن فعلى مثل سكران سكرى فلا يقال سكرانون للفرق بين فعلان فعلى وفعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اصل من الفرق بالف اذا الالف المقصورة توجد فى آخر الاسم ولم يكن مؤنثا مثل فتى ورحى وعصى فاعطى اشرف الجموع للاسم الاشرف والشرط الرابع ان لايكون ذلك الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذا الوصف مع المؤنث مثل جريح و صبور فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع بسويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لايكون الاسم

المذكور متلبسا بتاء التانيث مثل علامة فلا يقال علامتون لئلا يجتمع علامة التذكير و التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية فان قلت ان سنين وارضين اسمان جامدان قد فقد الشروط كلها فيهما وجمع بالواو والنون فاجاب المصنف وقد تشذ نحو سنين جمع سنة وارضين جمع ارض لعدم وجود الشرائط فيهما فان قيل الحكم بالشذو ذ مخالف عن صاحب اللباب فانه قال كل اسم فى آخره تاء منقلبة عن حرف العلة يجمع بالواو و النون سواء وجد الشروط المذكورة فيه اولا نحو سنة فح لا يدخل سنة فى الشذوذ بقى ارضين فيه قلنا ان المصنف عمل بقول الجمهور و هم لا ينظرون الى هذه القاعدة بل يعتبرون فى هذه الجمعية السماع الجمع المؤنث الصحيح ما لحق اى جمع لحق اخره اى اخر مفرده حيث انه مفرد الجمع المؤنث الف وتاء و شرطه اى شرط جمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله مذكر اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والواو والنون لئلا يلزم مزايدة الفرع على الاصل وان لم يكن له اى المفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى شرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لان المتلبس بالتاء اعنى حائضة جمعت بالالف والتاء فلو جمعت مجردة التاء ايضا بهذا الجمع لزم الالتباس لان معنى المجرد عن التاء هى القابلة للحيض بان تكون بالغة والمتلبس بالتاء هى الحائضة بالفعل والا اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع بهذا الجمع مطلقا واعترض الشيخ الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد بل لا بد من قيد السمع لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس و نحوهما مما كان تانيثها غير حقيقى لا يجئ هذا الجمع فيها بل هذا الجمع مسموع فيها كالسموات و الكائنات والكائسات لان تانيثها غير حقيقى ولا ظاهر العلامة فيكون خفيا فلا بد فى تانيثها من شاهد السمع قلنا اطلاق المصنف من اعتبار الشروط لا من السمع فيكون المعنى جمع جمعا مطلقا من غير اعتبار الشروط مثل طلحات زينبات هندات وانما لم يحتج الى الشروط لان الجوامد موضوعة برأسها فلا يظهر الفرعية والاصيلة فيها حتى يلزم زيادة الفرع على الاصل جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده

من حيث نفسه وامورة الداخليّة فيه **فان قيل** التعريف غير مانع لدخول جمع السلامة فيه لانه تغير بناء واحدة بلحوق الحروف الزائدة به **قلنا** المراد بالتغير التغير فى نفس المفرد وذاته والتغير فى جمع السالم باعتبار الامور الزائدة عليه **فان قيل** هذا التعريف غير مانع لدخول جمع السالم فيه بمصطفون لتغير بناء الواحد فيه بحذف اللام **قلنا** المراد بالتغير المتغير فى المفرد لحصول الجمعية والتغير بعد الخ بعد حصول الجمعية بقاعدة صرفية **فان قيل** لما كان التغير فى تعريف جمع التكسير من حيث نفسه وامورة الداخلة فيه فالتغير فى تعريف مطلق الجمع ايضا من حيث ذاته الخ فحينئذ لا يتناول تعريف مطلق الجمع نحو مسلمون ومسلمات **قلنا** المراد بالتغير المذكور فى تعريف مطلق الجمع اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث امورة الخارجة الزائدة عليها بقرينة ما الابهامية المفيدة للعموم فى قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال و افرس او اعتباريا كفلك **جمع القلة** يعنى الجمع على قسمين كثرة وقلة فالجمع القلة ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما وله اوزان اربعة فى جمع التكثير اولها **افعل** **فان قيل** يخرج عنه افلس جمع فلس لانه جمع قلة وليس افعل **قلنا** ان المراد بافعل جمع على وزن افعل فيكون المراد منه الموزون **فان قيل** خرج عنه افعل لانه ايضا جمع **قلنا** جمعيته ثبت بطريق الدلالة لانه لما ثبت الجمعية فيما يوزون به فثبت فى الوزن بالطريق الاولى وثانيها **افعال** اى جمع يكون على وزن افعال كالفراس جمع فرس وثالثها **افعلة** اى جمع على وزن افعلة كارغفة جمع رغيف ورابعها **فعلة** اى جمع يكون على وزن فعلة كغلمة جمع غلام كما قال الناظم جمع قلة راچهار هست ابنيه ٭ افعل افعال فعلت افعلة ٭ با تو گويم هريكى را امثلة ٭ افلس افراس غلمت ارغفته **والجمع الصحيح** مذكرا كان او مؤنثا **فان قيل** هذا مخالف لما قال الرضى انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما **قلنا** ما قال المصنف محمول على حال تنكير الجمعين وما قال الرضى محمول على تعريف جمعى السلامة والسند هو الاستعمال **وما عدا ذلك** المذكور من الاوزان الاربعة فى التكسير والجمع الصحيح **جمع كثرة** وهو ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له **فان قيل** هذا القاعدة منقوضة بقوله تعالى ثلثة قروء لانه جمع كثرة مستعملة فى القلة **قلنا** قد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله ثلثة قروء

مع وجود اقتراء **لها فرع** المصنف من تقاسيم الاسماء ليس فيها لحاظ معنى الحدث شرع فى تقسيم آخر للاسم الذى فيه لحاظ الحدث وهو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واخر هذا التقسيم من جميع تقاسيم الاسم ليكون الاسماء المتصلة والمشتملة بالحدث متصلة بحث الفعل وقدم المصدر بسائر الاسماء المشتملة على الحدث لكونه مظنة الاصالة لوجود الاختلاف فيه فانه عند البصريين اصل فى الاشتقاق و الباقى فرع بالاتفاق **واعلم** ان الاسماء المتصلة بالفعل ثمانية المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ومعنى الاتصال انها لا ينفك عن معنى الفعل لان المصدر جزأ الفعل واسم الفاعل من يقوم به الفعل بطريق الحدوث واسم المفعول من يقع عليه الفعل والصفة المشبهه من يقوم به الفعل بطريق الثبوت واسم التفضيل من يقوم به الفعل بطريق الزيادة واسم الزمان والمكان ما يقع فيه الفعل واسم الآلة ما يوجد به الفعل **المصدر اسم الحدث فان قيل** ان المتبادر من الحدث الصادر من الغير لان للحدث لا بد من الحدث فالتعريف غير جامع لافراده نحو الطول والقصر فانهما مصدران مع انهما ليسا بصادرين عن الغير او طريق السوال هكذا ان للحدث معينين احدهما ان الحدث بمعنى الحدوث المقابل للثبوت والآخر ان الحدث عبارة عن المعنى قائم بالغير فبالنظر الى المعنى الاول لا يصدق التعريف على الطول و القصر لانهما ليسا بحادثين بل ثابتين للصاحب بطريق الدوام **قلنا** المراد بالحدث المعنى القائم بالغير سواء صدر عن ذلك الغير كالضرب والشئ او لم يصدر عنه كالطول و القصر **الجارى على الفعل فان قيل** ان جريان الشئ على الغير عبارة عن كون الآخير خبرا للاول او صفة له او حالا له او صلة له والفعل لا يصح ان يكون مبتداء او موصوفا او ذا حال او موصولا للمصدر فلا يصدق هذا التعريف على فرد من افراد المصدر **قلنا** المراد بجريانه على الفعل وقوعه تاكيدا للفعل او بيانا لنوعه وعدده **فان قيل** القادرية بمعنى القدرت والعالمية بمعنى العلم وويلا وويحا بمعنى الهلاك فان كل واحد منها يدل على الحدث وليس بمصدر **قلنا** المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل والفعل مشتق منه فخرج الاولان بقيد الجارى لانهما لا يقعان تاكيدا

الفعل بل التأكيد هو القدرة والعلم وخرج الاخيران بقيد الاشتقاق لان الفعل لم يشتق منهما وان كان الاخيران يقعان مفعولا مطلقا لان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا من وجه فالمادة الاجتماعية ضربت ضربا ومادة الافتراق من جانب المصدر الضرب واقع على زيد ومادة الافتراق من جانب المفعول المطلق ويحا ويلا فكلما لم يشتق منه الفعل ويدل على الحدث فهو اسم مصدر لا مصدر **وهو** اى المصدر **من الثلاثى المجرد سماعى** اى سماعى ويرتقى الى اثنين وثلاثين وزنا **ومن غيره** وهو الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه **قياس** اى قياسى داخل تحت قاعدة كلية مثلا كل فعل كان ماضيه على وزن افعل فمصدره على وزن افعال وهكذا ما سواه **ويعمل** المصدر **عمل فعله** المشتق منه حال كونه **ماضيا او غيره** حالا كان او استقبالا وانما لم يشترط فى عمله الحال او الاستقبال كاسم الفاعل لان عمله لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار المشابهة وهذه المناسبة قوية بنفسه فلم يحتج الى تقويتها بشرط آخر فلم يشترط فيه الزمان **اذا لم يكن مفعولا مطلقا** لانه ان كان مفعولا مطلقا يجئ حكمه **ولا يتقدم معموله** اى معمول المصدر **عليه** لان المصدر حين العمل فى قوة ان مع الفعل وان موصول حرفى وما بعده صلة والصلة لا يتقدم على الموصول فعموله لا يتقدم بالطريق الاولى وانما كان ان موصولا حرفيا لان كما ان الموصول الاسمى مع الصلة جزء من الكلام كذلك ان مع مدخوله بتاويل المفرد جزء من الكلام **ولا يضمر فيه** لانه لو اضمر فى المفرد لاُضْمِرَ فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل نحو ضربا نان وهو مستكرهٌ اى لو فرض استتار الفاعل فلا بد من العلامة بان يدل على ان المستتر الفاعل مثنى او مجموع ان أُتى بالعلامتين بان يقال للذان ضربا نان عمرا ان يلزم اجتماع التثنيتين وان حذفت احدهما يلزم الالتباس فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر او تثنية الفاعل **فان قيل** يجوز ان يحتمل المصدر ضمير المثنى والمجموع لا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يقال الزيدان هيهات والزيدان فى الدار ويعلم حال الضمير من المرجع فلا لبس ولا استثقال **واجاب**

عنه الشارح الهندی بان القول بالاستتار فی اسم الفعل والظرف مجاز بمعنی الاستتار فی منوبهما اعنی الامر والماضی منوب اسم الفعل والمتعلق منوب الظرف **فان قیل** هذا الجواب انما یتم علی القول بان الظرف واسم الفعل لیسا عاملین فی المستتر بنفسهما بل باعتبار المتعلق واما علی القول بانهما عاملان فیه بنفسهما فلا وقال جمال الدین الاخصران یقال فی وجه عدم الاضمار فی المصدر ان حذف الفاعل عن المصدر جائز فلو استتر فیه فلا یعلم ان الفاعل مستتر فیه او محذوف لکن یرد علیه ان القول بالحذف مبنی علی عدم الاستتار اذ علی تقدیر الاستتار لاحذف کما فی الفعل **قلنا** الالتباس بین الحذف والاستتار بحسب الصورة لان الحذف فیه جائز لعدم النسبة فیه **فان قیل** هذه القاعدة منقوضة بضربی زیدا حاصل فان الیاء قد اضمر المتکلم فی هذا المصدر فینبغی ان یذکر قید الاستتار بان قال ولا یضمر فیه بطریق الاستتار لیخرج هذا المثال لان الضمیر فیه بارز **قلنا** لاحاجة الی هذا القید لانه قال ولا یضمر فیه مع کلمة فی والاضمار فیه یستلزم الاستتار فیه فان الضمیر اذا کان بارزا لا یقال یضمر فیه بل یقال یضمر فقط **ولا یلزم ذکر الفاعل** ای ذکر فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا لان النسبة الی فاعل ماغیر ماخوذة فی مفهوم المصدر لان مفهومه هو الحدث السازج فلا یتوقف مفهوم المصدر علی الفاعل بخلاف الفعل والصفات فلا یجوز حذف فاعلها لان النسبة ماخوذة فی مفهومیهما الی الفاعل فان حذف الفاعل یلزم وجود النسبة بدون المنسوب الیه **ویجوز اضافته الی الفاعل** وان کان اعماله مُنَوَّنًا اولی لانه حینئذ اقوی مشابهته للفعل لکونه نکرة کما ان الفعل یدل علی حدث غیر معلوم مثال الاضافة کما فی قوله تعالی ولولا دفع الله الناس **وقد یضاف** المصدر **الی المفعول** ولم یقل ویجوز اضافته الی الفاعل والمفعول کما هو المختصر لتفاوت الاضافة الیهما لان الاضافة الی الفاعل کثیرة والی المفعول قلیلة والمفعول اعم من ان یکون مفعولا به او فیه او له **واعماله** ای اعمال المصدر **باللام** متلبسا بلام التعریف **قلیل** نقلا عقلا اما عقلا لان المصدر حین العمل فی قوة ان مع الفعل حکما ولا تدخل اللام علی ان مع الفعل مثلا لا یقال الان ضَرَبَ لدخوله

على الاسم الصريح وجوبا ينبغي ان لا تدخل على المصدر المؤول بان مع الفعل وجاز اللام فيه على القلة فرقا بين شئ صريح وبين المؤول به اما نقلا فقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء لان الجهر مصدر معرف باللام عامل فى السوء بواسطة حرف الجر وهو الباء ولم يجئ المصدر المعرف باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح **فان كان** اى المصدر **مفعولا مطلقا فان قيل** كيف يصح مقابلة هذا بما بعده من قوله وان كان بدلا مع ان المصدر فى كلا الصورتين مفعول مطلق **قلنا** ان المراد من هذا المصدر مفعول مطلق صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل ومن الثانى مفعول مطلق مع البدلية **فا العمل للفعل** ولا يجوز اعمال المصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى ولانه لا يصلح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا يوكد بالمصدر التاويلى بل بالمصدر الصريحى والمفعول المطلق الفرق على قسمين ما يكون فعله مذكورا او محذوفا بالحذف غير لازم **وانكان** المصدر **مفعولا مطلقا** واقعا بدلا **منه** اى من الفعل وهو ما حذف فعله لزوما نحو سقيا له **فوجهان** اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة والمراد من الوجهان عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجهان و جهان **فان قيل** لم فصل المصنف بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر مع ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمى المصدر فينبغى ان يؤخرها عنهما **قلنا** بانه ذكر عقيب القسم الاول لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت على القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء وهذا باطل لان لهذه الاحكام مزية الاختصاص بالقسم الاول الا ترى ان قوله ولا يتقدم معموله مختص بالقسم الاول واما فى القسم الثانى فيجوز التقديم لعدم كونه مؤولا بان مع الفعل حين كونه بدلا **اسم الفاعل ما** اى اسم **اشتق من فعل** اى من حدث **فان قيل** يلزم القول على مذهب الكوفيين انه مشتق من الفعل وهو مذهب مرجوح **قلنا** المراد بالفعل المعنى اللغوى لا الاصطلاحى فلا يكون المتن بناء على مذهب الكوفيين **فان قيل** الحدث عبارة عن معنى قائم بالغير فيكون معنى لا لفظا والاشتقاق يجرى فى الالفاظ **قلنا** ان المراد من الحدث هو المصدر

لانهما اثبتوا صفات الدال للمدلول فانقيل لم لا يجوز ان يراد من الحدث هو المصدر الذى هو جزء الفعل الاصطلاحى فيشمل مذهب البصريين والكوفيين جميعا قلنا صفات الدال يجرى على المدلول اذا كان المدلول مطابقيا لا تضمنيا فذكر الحدث واراده المصدر من هذا القبيل اذ الحدث مدلول مطابقى للمصدر بخلاف ما ذكرت لان ثمه ذكر المدلول وهو الحدث واريد منه دال تضمنى وهو لا يجوز كما لا يجوز العكس بان يكون المدلول تضمنيا فانقيل ان قوله لمن صلة اشتق فصدق التعريف على اسم التفضيل لانه ايضا اشتق لمن قام قلنا انه صلة لمتضمنه وهو موضوعا حال من ضمير اشتق فيكون قوله من قام به الموضوع له ثم المتبادر من الموضوع له الموضوع له التام فخرج اسم التفضيل لانه موضوع لمن قام به لكن من قام به ليس الموضوع له التام بل الموضوع له من قام به مع الزيادة فيكون التقدير موضوعا ذلك الاسم لمن قام الاسم به اى بذات ما قام به الفعل فانقيل يخرج عنه صاهل فى قوله فرس صاهل او مفترس فى قوله حيوان مفترس لان من يستعمل فى ذوى العقول قلنا المراد بكلمة من هو الاعم من ذوى العقول وغيره ولم يذكر كلمة ما مع ان ما جهل امره يذكر بلفظ ما تغليبا لذوى العقول على غيره بمعنى الحدوث لا بمعنى الثبوت فانقيل ان للحدث معنيين احدهما التجدد المقابل للثبوت والثانى المعنى القائم بالغير كالعرض فبالنظر الى المعنى الثانى صدق التعريف على الصفة المشبهة لانها موضوعة لذات ما قام بها الفعل بمعنى الحدوث اى العروض وهو الحدث قلنا ان المراد من الحدوث هو المعنى الاول لان قيام الفعل باسم الفاعل بطريق التجدد والتحدث وقيام الفعل بالصفة المشبهة بطريق الثبوت والدوام والاستمرار ولا يتصور منه التجدد لان شرافة زيد لا يتجدد منه بل هو خلقى قائم به بطريق الدوام فانقيل يخرج عنه بعض اسماء الفاعلين لانه لا يدل على الحدوث مثل دائم وخالد وثابت وصفات الله تعالى ايضا نحو خالق ورازق قلنا الاول يدل على حدوث الخلود والدوام والثانى ان الدوام فى صفات الله تعالى ليس بمفهوم من الصيغة بل باعتبار الموصوف القديم ثم فى كل تعريف لابد من الجنس والفصل فقوله ما جلس شامل لكل الاسماء وقوله اشتق من فعل فصل خرج به الجوامد وبقى المشبهة لانها وقوله

لمن دام به فصل خرج منه اسم المفعول واسماء الزمان والمكان والآلة وقوله بمعنى الحدوث فصل آخر خرج به الصفة المشبهة لان قيام الفعل فيها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث واما اخراج اسم التفضيل فقد اختلف فيه فقال المصنف فى شرحه انه خرج بقوله لمن قام به لان الاشتقاق متضمن لمعنى الوضع فيكون التقدير ما وضع لمن قام به وحده وقال اكثر الشارحين ان خروج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدوث لان قوله لمن قام به متناول له ووجه الرد عليهم ان حمل التعريفات على المعنى المتبادر ان من قام به تمام الموضوع له و فى اسم التفضيل ليس ذلك تمام الموضوع له وايضا اسم التفضيل على قسمين بمعنى الحدوث كالضرب وبمعنى الثبوت كاحسن يخرج بقوله بمعنى الحدوث الثانى لا الاول فانقيل لما كان من قام به مع المبالغة والزيادة قلنا لا بأس بخروجها لانها ليست باسم الفاعل بدليل جعل المصنف احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل ومثل الشئ لا يكون عين الشئ وايضا حصر المصنف صيغ اسم الفاعل على وزن فاعل فى ثلاثى مجرد وعلى وزن المضارع من غيره مع ميم مضمومة وصيغ المبالغة مخالفة عنها وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثى على وزن فاعل و من غيره وهو على ثلاثة اقسام ثلاثى مزيد فيه ورباعى مجرد ومزيد فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا و مع كسرة ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر نحو مدخل و مستغفر الاول مثال لميم مضمومة موضع حرف المضارعة المضمومة والثانى مثال لميم مضمومة موضع حرف المضارعة المفتوحة فانقيل المناسب ان يقول فى موضع مستغفر متضارب ليكون مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا مذكورا قلنا لم يذكر متضارب لان المضارع الذى كان ما قبل الآخر مفتوحا لم يوجد الا فى ثلثة ابواب فكان قليلا فلذا لم يذكره تمام الموضوع له لاسم الفاعل فالتعريف ليس بجامع لافراده لخروج صيغ المبالغة منه لان معناها من قام به مع قيد عمل اسم الفاعل فى التسهيل بغير المصغر والموصوف وانما لم يعمل المصغر لفوات المشابهة اللفظية بالفعل وايضا ان الفعل لا يصغر وانما لم يعمل موصوف لكونه اسما محضا لان التوصيف من خواص الاسم وايضا ان الفعل لا يقع موصوفا فلا يقال زيد ضارب شديد

۳ الاسم الفاعل

عمروا ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله المشتق منه لازما يعمل عمل الرفع فقط وان كان فعل المشتق منه متعديا الى مفعول واحد يعمل الرفع فى الفاعل والنصب فى مفعول واحد وقس على هذا فوقه وكذا يعمل فى سائر معمولاته بشرط معنى الحال او الاستقبال الجار والمجرور منصوب المحل على الحالية باعتبار المتعلق عن ضمير يعمل اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط فان قيل ان الشرط مضاف الى المعنى بمعنى من وبين المضاف والمضاف اليه فى الاضافة البيانية حمل والحمل ههنا غير صحيح لان الشرط مصدر فيكون وصفا محضا والمعنى بمعنى المقصود قلنا ان الشرط بمعنى شئ فيصح حمل احدهما على الآخر فان قيل مطلق الشئ ليس موقوفا عليه لعمل اسم الفاعل فلا يصح وضع الشئ موضع الشرط قلنا المراد بالشئ الذى يشترط عمله به لا مطلق الشئ فيكون موقوفا عليه والاضافتان بيانيتان فلا يرد ان المضاف والمضاف اليه مغايران والشرط ليس الا معنى والمعنى ليس الا الحال والاستقبال وانما اشترط لعمله احدهما لان عمله لمشابهة المضارع فيلزم ان لا يكون مخالفا عنه فى الزمان فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فانه بمعنى الماضى لانه اخبار عن الواقع بعد مضى الف سنة عليه وعمل فى ذراعيه النصب على المفعولية قلنا المراد من الحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية وههنا الحال حكاية وهو ان يفرض ذلك الزمان الماضى كانه موجود الان لا يقال ينبغى ان يصح عمل كل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى اذ حكاية الحال تجرى فى الكل قلنا اعتبار حكاية الحال انما يكون فى الضرورة والضرورة انما يتحقق بعد العمل والعمل قد تحقق فى الآية الكريمة وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحب فان قيل اضافة الصاحب الى ضمير اسم الفاعل غير صحيح لانه يستعمل فى ذى الروح قلنا المراد به المتصف به فان قيل المتصف به هو الموصوف فلا يصح اعتماده على غير الموصوف قلنا المراد منه اعم من الموصوف والمبتدأ وغيره من المعتمدات فان قيل المتصف به حقيقة فى الموصوف ومجاز فى غيره فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هذا الجمع بطريق عموم المجاز اى ما قام به وانما اشترط الاعتماد لعمل اسم الفاعل على عمله لمشابهته الفعل وبهذا الاعتماد يقوى جهة الفعل فيه بحيث يشتمل اسم الفاعل على ما لا بد له منه وهو هذه الاشياء كما ان الفعل مشتمل

على مالابد له منه وهو الفاعل فانقيل ان اسم الفاعل ايضا مسند الى الفاعل ولا بد له منه فينبغى ان يكفى لعمله هذه المشابهة بالفعل فى الاسناد الى الفاعل فلا حاجة الى الاعتماد بهذه الاشياء قلنا ان اسم الفاعل ضعيف فى العمل فلا يقوى بمالا بد له منه وهو الفاعل المؤخر وهو لا يتقدم عليه فلابد لعمله من معتمد مقدم و مالا بد له منه مقدما وهو احد هذه الامور الاربعة و انما كان هذه الاشياء مالابد له لاسم الفاعل لانه ان كان خبرا فلا بد له من المبتدأ و انكان صفة فلا بد له من الموصوف وقس على هذا ما بقى فشابه الفعل فى الاشتمال فى نفس ما لابد منه وانكان مالا بد منه لاحديهما غير مالابد منه للآخر او اعتماده على الهمزة الاستفهامية و غيرها من الالفاظ الاستفهام او ما النافية و نحوها من حروف النفى لان الاستفهام او النفى بالفعل اولى لانها يقتضى الحكم غالبا و هو يكون فى الجملة فازداد بهما شبهه بالفعل فانكان اسم الفاعل المتعدى و انما قيد بالمتعدى لان اسم فاعل اللازمى يعمل عمل الرفع فى الفاعل وان كان ماضيا لان اشتراط الحال والاستقبال بالنسبة الى المفعول لان الفاعل جزء من اسم الفاعل فلا يحتاج الى قوة العامل بخلاف المفعول فانه فضلة فلا بد فيه من قوة العامل للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر المفعول مع اسم الفاعل وهو لا يعمل لانه لو لم يذكر المفعول جازان يضاف نحو هذا ضارب امس فقوله ضارب يجوز فيه الاضافة الى امس بان يسقط التنوين و يجوزان لا يضاف بان يثبت التنوين فاذا كان ماضيا فيكونان بلا ربط وجبت الاضافة اى وجبت اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى مفعول مطلق لقوله الاضافة بتقدير المضاف اى اضافة معنى اما نفس الاضافة لانه لما تعذر نصبه لفوات الشرط فلو لم يضف الى المفعول فلا يحصل الربط بينهما فيكون كوضع الجر فى جنب الانسان فلما اضيف حصل الربط بطريق الجر فيه و اما معنى لفوات شرط الاضافة

اللفظيه وهوكون الصفة مضافا الى معمولها مثال الماضى بالاستقلال زيد ضارب عمرا امس الحمد لله فاطر السموات والارض ومثال الماضى فى ضمن الاستمرار الحمد لله رب العلمين خلافا للكسائى فانه ذهب الى عدم وجوب الاضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز نصبه على المفعولية وجره على الاضافة اللفظية لانه مضاف الى معموله عنده ونمسك فى ذلك بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وعند الجمهور محمول على حكاية الحال فان كان له معمول آخر غير المفعول المضاف اليه بان كان الاسم الفاعل متعديا الى المفعولين او فوقهما فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فان المتكلم لما قال زيد معطى عمرو فكان السائل قال ما اعطاه فقال المتكلم درهما لا مجرور باسم الفاعل لان المضاف لا يضاف ثانيا فان دخلت اللام الموصولة على الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة لعمله ماضيا كان او غيره لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم دخول اللام على الفعل وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله واعلم ان فى صيغ المبالغة اختلافا فعند البعض خارج عن حد اسم الفاعل وعند البعض داخل فيه فعند قول من هو قائل بخروجها عنه يكون كلمة من فى قوله منه ابتدائية وهى ما يكون مدخولها امرا كليا وينتزع منه الجزئيات ولا شك ان مدخولها ههنا اسم فاعل ينتزع عنه صيغ المبالغة بتغيير صيغة اسم الفاعل الى صيغة اخرى فيكون معنى عبارة المتن على هذه المذهب هكذا وما اى صيغ وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغة اسم الفاعل الى صيغة اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق منه مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراط الزمان والاعتماد فعلى هذا المعنى لا يلزم تشبه الشئ لنفسه وعند من هو قائل بدخولها فيه فيكون كلمة من فى قوله منه بيان لكلمة ما فى قوله وما وضع فيكون معنى المتن وما اى اسم الفاعل كان للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل لغير المبالغة

فيكون تشبه احد القسمين بالآخر فان قيل ان صيغ المبالغة لاتخلوا اما ان يكون داخلة فى اسم الفاعل اولا فان كان الاول فلا يصح تشبه صيغ المبالغة باسم الفاعل لانه تشبه شئ بنفسه وان كان الثانى فلا يصح بيان كلمة ما من البيانية لان المبين والمبين فى الحقيقة شئ واحد قلنا انها خارجة عنه وكلمة من ابتدائية لا بيانية كما مر او نقول انها داخلة فيه ولا يلزم تشبه شئ لنفسه لان اسم الفاعل على قسمين احدهما للمبالغة والآخر لغير المبالغة فشبه المص اسم الفاعل للمبالغة لاسم الفاعل الذى كان لغير المبالغة فى اشتراط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الامور الستة فان قلت ان اسم الفاعل يعمل لجهة المشابهة بالفعل المضارع فى عدد الحروف والسكنات وقد فات هذه المشابهة فى بعض صيغ المبالغة قلنا ان معنى المبالغة فى صيغها يقوم مقام ما فات من المشابهة اللفظية فان قلت لما لم يكن الزيادة مانعا من العمل فى صيغ المبالغة ينبغى ان لا يكون الزيادة فى اسم التفضيل مانعا من العمل فى الفاعل الظاهر والمفعول قلنا لان الزيادة فى صيغ المبالغة فى نفس الفعل فيكون كالفعل المكرر كما فى باب التفعيل والزيادة فى اسم التفضيل على الغير سواء كان الفعل بنفسه قليلا او كثيرا والمثنى من اسم الفاعل ومن المبالغة والمجموع منهما صحيحا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل المفرد فى العمل والشرط لعدم عروض خلل الى صيغة المفرد من حيث الذات بالحاق علامتى التثنية والجمع الصحيح واما التكسير فمحمول عليه ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بالنصب على المفعولية وقيد بالنصب لانه اذا كان مجرورا بالاضافة فحذف النون واجب وَ مع التعريف تخفيفا لطول الصلة بها وهذا الحذف مشروط بشرطين وهو نصب المعمول وتعريف العامل كقوله تعالى المقيمى الصلوٰة على قرأة نصب الصلوٰة فان فقد النصب فيكون مجرورا فيجب حذف النون للاضافة وان فقد التعريف فلا يحذف النون الا على ضعف مثل ولذائقوا العذاب الاليم بنصب العذاب على قرأة غير معتبرة اسم المفعول هو ما اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما وقع الفعل عليه فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله اشتق من فعل فصل خرج به الجوامد وقوله لمن وقع عليه فصل آخر خرج به ماسوى المحدود

وايضا اسم التفضيل الذى لتفضيل المفعول لان من وقع عليه تمام الموضوع له لاسم المفعول والموضوع له لاسم التفضيل من وقع عليه الفعل مع الزيادة وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى من غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول فان قيل ان الكثرة فى المفعول لا فى اسم المفعول وكلامنا فيه قلنا ان كثرة المفاعيل يستلزم كثرة اسم المفعول لان بناء اسم المفعول كما يكون للمفعول به كذلك يكون لسائر المفاعيل وان كان للمفعول به حقيقة وللغير مجازا وايضا انما فتح لموافقة المضارع المجهول كيستخرج ومدخل بفتح الراء والخاء وامره اى حاله و شانه فى العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط احد الزمانين والاعتماد على احد الامور الستة لعمله كامر اسم الفاعل واذا كان معرفا باللام الموصولة يعمل ايضا وان كان بمعنى الماضى وعمله الرفع فى المفعول ما لم يسم فاعله ولو كان متعديا الى المفعولين فالاول يقوم مقام الفاعل والثانى يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث مثله ما اى اسم اشتق من فعل لازم ابتداء او اشتقاقا لمن قام به اى لما قام به على معنى الثبوت وضعا فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره و قوله اشتق من فعل خرج الجوامد و قوله لازم خرج به على معنى الثبوت خرج به اسم الفاعل اللازم نحو قائم و ذاهب لانه قام الفعل بهما على معنى الحدوث لا بمعنى الثبوت واذا كان اللازم اعم من ان يكون عند الابتداء او الاشتقاق دخل فى التعريف رحيم لانه مشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى رَحُمَ بضم العين و لان المشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى رَحُمَ بضم العين ولان المشتق من رَحِمَ بكسر العين اسم الفاعل وهو الراحم الذى يدل على الحدوث والتجدد لا على الرحم على الدوام فلما اريد الرحم على الدوام نقل من هذا الباب الى رَحُمَ بضم العين لان هذا الباب موضوع للطبائع والعادات الغير المنفكة فلا يقال رحيم الا لمن صار الرحم طبيعة له لا بان قد يوجد وقد لا يوجد ولما كان

المراد من الثبوت ان يكون بحسب الوضع كضرب وطالق لانهما فى اصل الوضع للحدوث لانه يقال للمرأة كانت فى النكاح ثم طلقت فعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال و صيغتها اى صيغة الصفة المشبهة فانقيل ينبغى ان يقول المص صيغها بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد لان صيغة صفة المشبهة جنس ولها انواع وافراد اما الانواع فهى اوزانها مثل فعل وفعيل وفعل وغير ذلك واما الافراد فهى الموزونات مثل صعب وشديد وغير ذلك الخ قلنا جاز ايراد صيغة المفرد مع اختلاف انواعها لان الصيغة اسم جنس تطلق على الكثير والقليل مخالفة لصيغة اسم الفاعل فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كانت على قدر السماع لا تجاوز من مواضع السمع وانما قال على قدر السماع لانه ليس لها وزن مخصوص حتى يجئ عليه دائما كاسم الفاعل يجئ على وزن فاعل دائما او على صيغة المضارع قال صاحب الغاية المجار والمجرور مرفوع المحل خبر بعد خبر للمبتدأ فرد الشارح عليه ان تخصيصه بالخبرية غير مستقيم لانه كما يصلح الخبر كذلك يصلح ان يكون منصوبا على الحالية من المستكن فى مخالفة باعتبار المتعلق كما مر تقديره او صفة المصدر المحذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع فانقيل كما ان صيغها مخالفة عن صيغة الفاعل كذلك مخالفة عن صيغة اسم المفعول فلم خص المخالفة عن صيغة الفاعل قلنا خص بيان المخالفة باسم الفاعل لزيادة اختصاصها به فى معنى القيام ولكون عملها لمشابهتها اياه فى التذكير والتانيث والتثنية والجمع فيكون مشابهتها به فى شيئين لا يقال انها بعمل لمشابهة الفعل كما قال المص وتعمل عمل فعلها مطلقا قلنا لانسلم ان عملها لمشابهة الفعل اذ الفعل بمعنى الحدوث وفيها معنى الثبوت بل عملها لمشابهة اسم الفاعل فى الامور المذكورة وكل واحد منهما يدل على معنى القيام ومعنى قوله وتعمل عمل فعلها ان عملها مقتصر فى الفاعل كفعله لا يعمل فى المفعول لعدم وجوده كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا فانقيل ان اطلاق الصفة من الاعتماد غير جائز لانه شرط لعملها كما هو الشرط لعمله قلنا هذا الاطلاق بالنسبة الى الزمان فيكون المعنى مطلقا من غير اشتراط زمان الحال او الاستقبال لانها بمعنى الثبوت فكيف يشترط فيها الحال والاستقبال واما شرط الاعتماد فمعتبر فيها بالاشياء الخمسة غير اللام الموصولة فانها لا تدخل عليها اتفاقا لانها تدخل على ما يدل بالحدوث

من الصفة والصفة المشبهة تدل بالثبوت لا بالحدوث **وتقسيم مسائلها فانقيل** اضافة التقسيم الى المسائل غير جائز لان التقسيم عبارة عن انضمام القيودات المبائنة المخالفة الى الامر المشترك بحيث يحصل بضم كل قيد قسم عليحدة وههنا قد انضم القيودات الى الصفة المشبهة لا الى المسائل فى المسائل بنفسها قيودات قلنا التقسيم متضمن لمعنى الجعل فيكون المعنى وجعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم مسئلة لانه يسئال عن حكمه بانه داخل فى الممتنع او القبيح او المختلف او الاحسن او الحسن **ان تكون الصفة** متلبسة **باللام او مجردة** عنها وعلى كل التقديرين معمولها **اما مضاف** او متلبس **باللام او مجرد عنهما** اى عن اللام او الاضافة **فهذه الاقسام ستة** حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة **والمعمول** اى معمول الصفة المشبهة **فى كل واحد منها** اى من هذه الاقسام الستة **مرفوع** تارة **ومنصوب** تارة **ومجرور** تارة فعلى هذا صارت اقسام مسائلها **ثمانية عشر قسما** حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة الاعرابية فى الاقسام الستة الحاصلة من قبل **فالرفع فى** المفعول **على الفاعلية** اى على فاعلية المعمول للصفة **والنصب على التشبيه** اى تشبيه معمول الصفة **بالمفعول فى** المعمول **المعرفة وعلى التمييز فى** المعمول **النكرة والجر فى** المعمول **على الاضافة** اى اضافة الصفة الى المعمول فكلمة على فى المواضع الاربعة للتعليل كما فى قوله تعالى لتكبروا الله على ما هديكم اى لاجل هدايتكم **وتفصيلها فان قيل** وتفصيلها مبتدأ وحسن وجهه خبره والخبر محمول على المبتدأ والحمل ههنا غير صحيح لعدم الاتحاد لان التفصيل نسبة بين المفصِّل والمفصَّل **وقوله** حسن وجهه طرف النسبة وحمل الطرف على النسبة غير جائز لان الطرف من الذوات والنسبة من الاعراض **قلنا** ان التفصيل بمعنى مفصل مبنى للفاعل او مبنى للمفعول فيكون المعنى مفصل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية لان المذكورة على وجهه الكلية و ههنا على وجه الجزئية **فان قيل** خبرية حسن وجهه ثالثة لقوله وتفصيلها لا يصح من وجه آخر وهو ان الخبر اذا وقع جملة لا بد له من عائد ولا عائد ههنا الى المبتداء **فاجاب** بقوله قولنا يعنى ان الخبر ليس بجملة بل هو مفرد وهو قوله قولنا وقوله حسن وجهه مقولة القول والمقولة ليست الا جملة لعدم اتمام المقولة بدون الجملة

وهو لا يقتضى العائد فان قيل ان الخبر لما كان قوله قولنا فهو ليس الا مصدر فيصح حمله على التفصيل فلا حاجة الى التاويل بالمفصل قلنا المراد من القول المقول ههنا ليصح تفسيره حسن وجهه ثلثة بتنوين الصفة ورفع المعمول ونصبه او بحذف التنوين وجر الوجه للاضافة قوله بتنوين الصفة الخ جواب عن سوال وهو ان شريف غلامه ايضا مفصل لهذا الاقسام فلم لم يتعرض المصنف اليه وايضا ان المصنف فى بيان الكليات فينبغى ان يذكره مثالا كليا لا الجزئى اجاب بقوله بتنوين الصفة يعنى المراد بحسن وجهه كل صفة كانت منونا ومعموله مضافا فهو صار كليا لا جزئيا فان قيل ان قوله ثلاثة خبر لقوله حسن وجهه ابتدائيته غير جائز لان المبتدأ لا يكون الا مفردا باعتبار انه قسم من الاسم وهو قسم من الكلمة قلنا انه مؤل بالتركيب فانه مفرد وقوله ثلثة فى حسن وجهه ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة الثانية عشر وكذلك حسن الوجه اى فى مثل التركيب المذكور هذا التركيب فى اشتماله بوجوه الثلاثة المذكورة الاعرابية وحسن وجه ايضا بالوجوه الثلاثة فيكون المجموع فى الصفة المجردة عن اللام تسع صور الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة بوجوه الثلاثة الاعرابية فى المعمول وترك العاطف اشعارا بانه شروع فى قسم آخر من الصفة لان السابق مجرد عن اللام وهذا مع اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الاعرابية الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه فيكون المجموع فى الصفة المتلبسة باللام تسع صور وقدم الصفة باللام فى الاجمال على الصفة المجردة عن اللام وعكس الترتيب فى التفصيل لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا فيه مختلف فيه وباقى الاقسام صحيح واما اقسام الذات اللام فقسمان فيها ممتنعان كما قال المصنف اثنان منها ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى المعمول المضاف الى الضمير مثل الحسن وجهه بجر الوجه على اضافة الصفة لان المقصود من الاضافة اللفظية تخفيف فى جانب المضاف بحذف التنوين والتنوين ههنا حذفت باللام وفى جانب المضاف اليه بحذف الضمير الراجع الى الموصوف من فاعل الصفة وهو موجود ههنا او بحذف فيهما معا ولم يوجد ههنا وثانيهما كون

الصفة باللام مضافة الى المعمول المجرد عن اللام **مثل الحسن وجه** لان هذه الصورة تشبه عكس المعهود فى الاضافة المعنوية لان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة و ههنا اضافة المعرفة الى النكرة و هى لا تجوز فى المعنوية فكذا فى اللفظية لانها فرع المعنوية فلا يخالفها من كل وجه كذا قال صاحب التكملة يعنى فى اضافة المعرفة الى المعرفة فى اضافة لفظية كانت مخالفة من الاصل و هو اضافة معنوية مثل الحسن الوجه فلو خولف فى هذا الحكم ايضا اى باضافة المعرفة الى النكرة كانت مخالفها من كل وجه **فان قيل** فى مثل الحسن الوجه ايضا مخالفة عن الاصل مع انه محسوب من الاحسن **قلنا** الحسن الوجه محمول على القائم الغلام لعلاقة ان فى كل منهما المضاف و المضاف اليه معرفة فى كل تركيبين و لم يحمل الحسن وجه لعدم تعريف المضاف اليه **فان قلت** ان فى القائم الغلام ايضا اضافة المعرفة فينبغى ان لا يجوز هذا التركيب ايضا **قلت** ان الالف و اللام فى القائم موصولى و الموصولى لا يفيد التعريف فلذا صح القائم الغلام **فان قلت** لما كان الالف و اللام موصولى فيكونان بمعنى الذى و القائم بمعنى قام صلة و الموصول مع الصلة معرفة فيلزم ايضا اضافة المعرفة فينبغى ان لا يجوز ايضا **قلت** اضافة القائم الى الغلام قبل تقرر الصلة فلهذا يجوز القائم الغلام **واختلف** فى صورة واحدة و هى الصفة المجردة عن اللام مضافة الى المعمول المضاف الى الضمير **مثل حسن وجهه** فسيبويه و البصريون يجوزنها على قبح فى الشعر و لا يجوزنها فى السعة و الكوفيون يجوزنها بلا قبح فى السعة و وجه الاستقباح ان مقام الاضافة يقتضى كمال التخفيف فى جانب المضاف و المضاف اليه فاستبقى الاقتصار على احد ن التخفيفين مع امكان اعظم التخفيفين و وجه عدم الاستقباح عن الكوفيين ان التخفيف موجود و ان كان غير كامل **و البواقى** من الاقسام الثمانية عشر و هى خمسة عشر قسما فهذه على ثلثة اقسام احسن و حسن و قبيح كما صرح بالمصنف بقوله **ما كان فيه ضمير واحد** منها اى من تلك البواقى فالضمير الواحد اما فى جانب الصفة او فى جانب المعمول فالذى فى جانب الصفة هو على سبعة اقسام الصفة المعرفة باللام و المعمول ايضا معرف باللام منصوبا كان او مجرورا نحو

الحسن الوجه او الصفة المجردة عن اللام و المعمول معرف باللام منصوبا كان المعمول او مجرورا نحو حسن الوجهِ او الصفة المعرفة باللام و المعمول نكرة منصوبة نحو الحسن وجها او كلاهما نكرتين و المعمول منصوب او مجرور نحو حسن وجها او حسن وجهٍ والذی فی جانب المعمول فهو علی قسمین الصفة المعرفة باللام او المجردة عنها و المعمول فی کلیهما مضاف الی الضمیر و مرفوع نحو الحسن وجهه و حسن وجهه بالرفع فیهما فیکون المجموع المشتمل علی الضمیر الواحد تسعة أحسن لان الضمیر فی هذه التسعة بقدر الحاجة من غیر زیادة و لا نقصان **وما کان فیه ضمیران** ای القسم الذی کان فیه ضمیران احدهما فی الصفة و الاخر فی المعمول فهو علی قسمین الصفة المجردة عن اللام او المتلبسة بها و المعمول منصوب مضاف الی الضمیر نحو حسن وجهَه و الحسن وجَهه بالنصب فیهما حسن آما الحسن فلاشتماله علی الضمیر المحتاج الیه و غیر احسن لاشتماله علی ضمیر زائد بقدر الحاجة **و ما لا ضمیر فیه** منها فهو علی اربعة اقسام الصفة المعرفة باللام و المعمول معرف باللام او مجرد عنها نحو الحسن الوجه و الحسن وجه او الصفة المجردة عن اللام و المعمول معرف او مجرد نحو حسن الوجه و حسن وجه برفع المعمول فی الکل قبیح لعدم الربط بالموصوف لفظا فیکون المجموع الثمانیة عشر قسما و باعتبار صفة الامتناع و الاختلاف و الاحسنیة و الحسنیة و القبح خمسة اقسام کما قال الناظم احسن دو باشد و احسن نهه و قبیح چهار ده و ممتنع یک مختلف بشمار ده و لما کان وجود الضمیر ظاهرا فی جانب المعمول لکونه بارزا و غیر ظاهر فی جانب الصفة لکونه مستترا فیها احتیج الی قاعدة لیظهر بها وجود الضمیر و عدمه فقال **و متی رفعت** معمول الصفة **بها فلا ضمیر فیها** ای فی الصفة لان معمولها حین رفعه فاعل لها استتر الضمیر فیها یلزم تعدد الفاعل فلما کان المعمول فاعلا **فهی کالفعل** فکما ان الفعل لا یثنی و لا یجمع کذلک الصفة لا تثنی و لا تجمع بتثنیة معمولها و جمعه **والا** ای وان لم ترفع معمول الصفة بها بل صار مجرورا او منصوبا **ففیها ضمیر الموصوف** لیکون فاعلا لها **فتؤنث** الصفة بتانیث الموصوف **وتثنی** الصفة بتثنیة الموصوف **و تجمع** الصفة بجمعیة الموصوف لانها کالفعل و الفعل اذا اسند الی الضمیر فیطابق الضمیر مع المرجع فی هذه الامور فی الفعل فکذا فی شبه الفعل مثل

زید حسن وهند حسنة والزیدان حسنان والهندان حسنتان والزیدون الحسنون والهندات الحسنات وجها او وجه واسما الفاعل والمفعول غیر المتعدیین الی المنصوب مثل الصفة المشبهة فی ذلك ای فیما ذکر من الاقسام الثمانیة عشر فیرفعان الفاعل ومفعول ما لم یسم فاعله وینصبانهما ویضافان الیهما مثل زیدن القائم ابوه اباه ابیه وزیدان القائم الاب والاب والاب وزیدن القائم ابٌ وابًا واب وزیدن المضروب ابٌ وابًا واب وهکذا الصور التسع فی الصفة النکرة وانما قال غیر المتعدین احترازا عن المتعدیین فانه لا یجوز اضافتهما الیهما ولا نصبهما بهما لئلا یلزم الالتباس بالمفعول فی مثل ضارب ابوه فلو قلنا اباه ابیه لم یعلم ان الاب فاعل نصب علی التمیز او المجرور بالاضافة والمفعول محذوف او الاب مفعول والمستکن فاعل وایضًا یلزم الالتباس فی اسم المفعول مثل زید معطی غلامه فلو قلنا غلامَه بالنصب او الجر لم یعلم انه مفعول ما لم یسم فاعله منصوب علی التمیز او مجرور بالاضافة والمفعول الثانی محذوف او منصوب علی انه المفعول الثانی والمستکن فی معطی مفعول ما لم یسم فاعله اسم التفضیل ما اشتق من فعل ای حدث لموصوف ای موضوعا لموصوف قام به الفعل او وقع علیه الفعل فیشتمل التعریف لقسمی اسم التفضیل المبنی للفاعل والمبنی للمفعول بزیادة علی غیره فهو اما ظرف لغو متعلق بموصوف والتنوین فی زیادة عوض عن المضاف الیه وهو الفعل فیکون المعنی موضوعا لذات متصفة بزیادة الفعل علی غیر الموصوف فی اصل ذلك الفعل فیکون الموصوف والغیر مشترکین فی اصل الفعل او ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للموصوف فیکون المعنی لموصوف متلبس بتلك الزیادة فقوله ما جنس شامل لکل الاسماء وقوله اشتق من فعل خرج الجوامد وقوله لموصوف یخرج اسم الظرف لان الموصوف عبارة عن ذات مبهمة مثلا ضارب ذات من له الضرب فلا یعلم انه من ای نوع ولا ابهام فی نوع اسم الظرف بل هو معلوم وهو المکان والابهام فی الافراد واجزاء المکان لا فی نوعه وقوله بزیادة علی غیره یخرج اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لعدم دلالتها علی الزیادة بالغیر کما فی صیغ المبالغة وهو ای اسم التفضیل

فان قيل حمل افعل على اسم التفضيل غير صحيح اذ أفعل اخص من اسم التفضيل فيلزم حمل الاخص على الاعم وايضا خرج اضرب واضرب لانهما اسما التفضيل وليسا بافعل قلنا المراد من افعل هو من حيث الصيغة والهيئة لا من حيث المادة ولا شك ان هيئة افعل غير مختص بافعل لانها كما توجد فى افعل كذلك توجد فى اضر وغيره فلا يلزم حمل الاخص على الاعم افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لانهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لارباعى مجرد لامزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه لان هذه الصيغة لا تسع فيها حروف غير الثلاثى وان سقط بعضها لا يعلم ما هو المشتق منه فلا يتعين المحذوف ايضا ليس بلون ولا عيب جملة صفة للثلاثى فان قيل القاعدة منقوضة باجهل وابلد من العيوب وجاء اسم التفضيل منه قلنا المراد بالعيوب هى الظاهرة وهذا من العيوب الباطنة فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يكون احمق من الحمق بلا شذوذ ولانه من العيوب الباطنة ايضا مع انهم حكموا بشذوذه فاجاب الشارح الهندى ان المراد من الحمق ما يبدأ اثره الحماقة فى الظاهر كما ظهر فى هبنقة فكان كالعيوب الظاهرة والاسم التفضيل لا يجئ من العيوب الظاهرة فلذا حكموا بشذوذه لكنه هذا الجواب ضعيف لانه يقتضى ان الحمق على قسمين ما يبدأ آثاره فى الظاهر وما لا يبدأ آثاره فى الظاهر فيكون الاول من العيوب الظاهرة فان اتى منه اسم التفضيل فهو شاذ والثانى من العيوب الباطنة فيجئ منه بلا شذوذ ولم يقل بهذا الفرق احد وايضا يعلم من هذا الجواب ان الجهل والبلادة اذا بلغ علاما تهما الى الظهور فيبنى منهما اسم التفضيل بالشذوذ ولم يقل به احد فالحق فى الجواب ان الفرق بين اجهل وابلد وبين احمق ان الاولين يستعملان فيمن لا يظهر اثر بلادته وجهله والثالث يستعمل فيمن يظهر اثر حماقته فى الظاهر لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل اى للصفة فقط بدون الزيادة فلو اشتق اسم التفضيل منهما فلا يعلم من احمر ان المراد به صاحب الحمرة ان كان صفة

او زائدا الحمرة على الغير ان كان اسم التفضيل **فان قيل** ينبغى ان يبنى اسم التفضيل منهما اولا ولم يبنى افعل للصفة منهما فرقا بينهما **قلنا** افعل للصفة يدل على ثبوت مطلق الصفة وافعل التفضيل يدل على الصفة مع الزيادة والدال بالصفة مقدم بالطبع على الدال بالصفة مع الزيادة **فيبنى** افعل صفة مقدما على افعل تفضيلا موافقة للوضع مع الطبع **مثل زيد افضل الناس** فان افضل مشتق من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل **فان قصد غيره** اى فان قصدا داء المعنى التفضيلى فى غير الثلاثى المجرد او فى الثلاثى الذى بمعنى اللون او العيب بان يراد الدلالة على ان لاحد زيادة فى اللون او العيب على الغير او فى غير الثلاثى على الغير **توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا** مثال لغير الثلاثى **وبياضا** مثال اللون **عمى** مثال للعيب والحاصل ان قصد بناء اسم التفضيل من الثلاثى المجرد الذى فى معناه الشدة او الزيادة او القوة او الكثرة مثل اشد او ازيد او اقوى او اكثر ويذكر مصدر الفعل الذى لا يمكن بناء اسم التفضيل منه منصوبا على التميز والتميز عن نسبة اشد الى الضمير يكون فاعلا فيكون التقدير هو اشد استخراجه من الغير **وقياسه** اى قياس اسم التفضيل الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه **للفاعل** لا للمفعول فلانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وهو الفاعل **و قد جاء للمفعول** على خلاف القياس فى مواضع قليلة **نحو اعذر** بمعنى المعذور **والوم** بمعنى الملوم **واشغل** بمعنى المشغول **واشهر** بمعنى المشهور **واعرف** بمعنى المعروف **ويستعمل** اسم التفضيل **على احد ثلثة اوجه اما مضاف** نحو زيد افضل الناس **او بمن** نحو زيد افضل من عمر **او محرفا باللام** نحو زيد الافضل وانما يستعمل باحد هذه الوجوه لان وضعه لتفضيل الشئ على الغير فلا بد من ذكر الغير وهو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر حقيقة واما مع اللام فهو فى حكم المذكور الظاهرى لانه يشار باللام الى معين بتعين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما **فلا يجوز** الجمع بين اثنين منها **نحو زيد الافضل من عمر** لان الغرض من الامور الثلاثة معلومية

المفضل عليه قلنا علم من احدها فذكر الآخر يكون لغوا واما قول الشاعر و لست بالاكثر منهم حصى ؛ و انما العزة للتكاثر فاجاب عنه الشارح الهندي ان كلمة من ليست تفضيلية بل للتبعيض فيكون المعنى ليست من بينهم بالاكثر حصى اى ادخل من على المتعدى هو بين لانها للتبعيض وقال الشارح ان اللام زائدة فلا جمع بينهما و قال بعضهم ان كلمة من بمعنى فى و لا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض و هو معلومية المفضل عليه نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر فالمحذوف فيه هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ او المحذوف فيه من مع المجرور اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوف اسم التفضيل المقصودة باسم التفضيل على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه و هذه الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ على الغير فالاولى فيه ذكر المفضل عليه فيشترط فى استعمال اسم التفضيل بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام فان قيل ظهر من قول الشارح الواقع لتفسير قول الماتن هو على من اضيف اليه و هو اى على ما اضيف اليه اسم التفضيل باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم اى تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل فى ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل وهو موصوف اسم التفضيل والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه اى ان لم يكن باعتبار تحقق من اضيف اليه و هو المضاف اليه فى ضمن البعض يلزم تفضيل الشئ على نفسه على دخول الموصوف فى المضاف اليه وظهر من قول الماتن فيشترط ان يكون بعضا منهم على دخول الموصوف فى المضاف اليه فلا يكون بين الكلامين الا التناقض قلنا موصوف اسم التفضيل داخل فى المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ العام وخارج عنه بحسب الارادة فلا يلزم التناقض اما الدخول فلان المقصود من هذا الاستعمال تفضيل الموصوف على مشاركيه فى هذا المفهوم العام و اما الخروج بحسب الارادة فلئلا يلزم تفضيل الشئ بنفسه مثل زيد افضل الناس فزيد بعض من الناس و داخل فى مفهوم الناس

وخارج عن الناس بحسب الارادة فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى لخروج يوسف عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان تقصد به زيادة مطلقة غير مقيدة بالمضاف اليه بل يكون بالمضاف اليه غيره ايضا فانقيل لما كان المراد منه زيادة مطلقة فلم اضيف الى المضاف اليه الخاص مع ان المضاف اليه هو المفضل عليه و ما الفائدة فى هذه الاضافة فاجاب المصرح و يضاف اسم التفضيل الى المضاف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخفيفه كما يضاف باقى الصفات للتخصيص والتوضيح نحو مصارع مصر وحسن القوم فلا يشترط فى هذا الاستعمال كون الموصوف داخلا فى المضاف اليه وبعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى اضافة اسم التفضيل الى احد الامور الثلثة آما الى جماعة الموصوف داخل فيها نحو ذلك نبيا صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم افضل قريش اى افضل كل الناس وفى اضافته الى القريش فائدة معلومية النسب انه من القريش واما يضاف الى جماعة الموصوف غير داخل فيها كقولك يوسف احسن اخوته وآما يضاف الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد فالاضافه لمعلومية المسكن ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى قصد به الزيادة على المضاف اليه فقط الافراد اى افراد اسم التفضيل وتذكيره اسم التفضيل وانكان الموصوف مثنى او مجموعا او مؤنثا لان هذا القسم مشابه فى ذكر المفضل عليه مع اسم التفضيل المستعمل بمن وهو مفرد مذكر لا غير فكذا هذا والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل فى هذا الامور لمن هو اى اسم التفضيل صفة له لان هذا النوع مشابه فى التعريف لاسم التفضيل المستعمل باللام وهو مطابق لموصوفه فكذا هذا واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف هو الذى قصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلابد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل مع الموصوف فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان الصفة لابد ان تكون مطابقة لموصوفها فى هذه الامور لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه كمن التفضيلة لفظا كما فى افعل من او معنى كما فى اسم التفضيل المضاف من النوع الاول فى ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذى يستعمل بمن مفرد

من ذكر لا غير اى لاغير المذكر لان ايراد علامة التثنية والجمع والتانيث اما قبل كلمة من او بعدها فان كان بعدها يلزم اجراء علامة كلمة فى كلمة اخرى حقيقة وان كان قبلها فيلزم اجراء العلامة المختصة بالآخر فى وسط الكلمة حكما وانما كان قبل كلمة من وسطا حكما لان كلمة من فارقة بين افعل التفضيل وبين افعل للصفة فافعل تفضيلا لايكون الا بكلمة من فتكون كالجزء من اسم التفضيل ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر فانقيل المراد بنفى العمل لايخلوا اما نفى مطلق العمل سواء كان عمل النصب او الرفع او نفى عمل الرفع فقط فعلى الاول لا يصح الحكم لانه يعمل النصب فى الظرف والحال والتميز وعلى الثانى الحكم صحيح لكنه تقييد مطلق بلا قرينة وهو غير جائز قلنا المراد بالعمل المنفى الرفع على الفاعلية بقرينة الاستثناء وهو قوله الا اذا كان صفة لان العمل فى المستثنى عمل الرفع فعلم ان العمل المنفى فى المستثنى منه ايضا عمل الرفع ليثبت المجانست بين المستثنى والمستثنى منه وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى القوة العامل واعلم ان عمل اسم التفضيل على قسمين عمل النصب وعمل الرفع فعمل النصب على قسمين عمل النصب على المفعولية وعمل النصب على الظرفية والحالية والتميز اما عمل النصب على المفعولية غير واقع فى كلامهم فانقيل هذا منقوض بقولهم هو اعلم من يضل عن سبيله فاعلم اسم التفضيل وقد عمل فى من النصب على المفعولية قلنا ان من مفعول به لفعل محذوف تقديره هو اعلم من كل واحد يعلم من يضل عن سبيله واما عمل النصب على الظرفية والحال والتميز فواقع بلا شرط اما فى الظرف والحال فلانه كان لعملهما ادنى رائحة الفعل وهو ايضا مشتمل على الحدث مثل زيد احسن منك اليوم راكبا واما فى التميز فلانه ينصبه اسم خال عن معنى الفعل كرطل زيتا مع ان فيه معنى الفعل مثل زيد افضل منك ابا واما عمل الرفع فهو على قسمين عمل الرفع فى المظهر وعمل الرفع فى المضمر فالثانى واقع بلا شرط لان العمل فى المضمر العمل فى المقدر والعمل فيه اسهل فلا يكون محتاجا الى قوة العامل واما عمل الرفع فى المظهر فممنوع بدون الشرط لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة يعمل عمله فانقيل ينبغى ان يعمل

اسم التفضيل الرفع بالفاعلية لمشابهته باسم الفاعل كالصفة المشبهة قلنا ان الكامل والقوى فى اسم التفضيل هو المستعمل بمن وهو غير مشابه باسم الفاعل لايثنى ولا يجمع للزومه مفردا مذكرا ابدا فان قيل ان النوع الثانى من اسم التفضيل المضاف والمعرف باللام يشابه باسم الفاعل لانهما يثنى ويجمع فينبغى ان يعملا لمشابهته قلنا ان هما محمولان على افعل من يضعفهما منه وانما كان اسم التفضيل بمن اصلا من سائر الاقسام لذكر المفضل عليه فيه بخلاف المضاف فانه يحتمل المعنيين المذكورين فلا يقوى فيه جهة المطابقة واما المعرف باللام فظاهر وجائز بشروط اما الشرط الاول فهو ان يكون اسم التفضيل* معتمدا على ذلك الصاحب وفى المعنى صفة لمسبب ليحصل له مظهر من متعلقاته حتى يعمل فيه كما اشار المصنف الى ذلك بقوله الا اذا كان الخ والشرط الثانى ان يكون المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات ومتغائرين لاعتبار ليضعف الزيادة التفضيلة التى هو مقتض للمغائرة بين المفضل والمفضل عليه فى الذات كما اشار اليه بقوله مفضل الخ والثالث ان يكون اسم التفضيل منفيا بحرف النفى ليزيل زيادة التفضيل بحرف النفى ويبقى اصل الفعل كما اشار اليه المصنف بقوله منفيا الا اذا كان اسم التفضيل صفة فى اللفظ لشئ معتمدا عليه بان يكون نعتا او خبرا او حالا له وهو فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ وغيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقيده بالشئ الاول على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغير ذلك الشئ الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا عليه منفيا منصوب على انه خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رئيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فاحسن فى اللفظ صفة لرجل نعت بحال متعلق الموصوف وفى المعنى صفة للكحل حيث اسند اليه وهو مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد هذا باعتبار التركيب وبالعكس باعتبار القصد وانما كان اسم التفضيل بوجود هذه الشروط بمعنى

* فى اللفظ صفة لشئ وانما اشترط ذلك ليحصل له صاحب ويكون اسم التفضيل

الفعل لانه اے احسن فی هذا المثال بمعنی حسن وکذا کل افعل فی المواد الآخر بهذه الشرائط بمعنی فعل وانما کان بمعنی فعل باعتبار وجهین الاول ان النفی اذا توجه الی اسم التفضیل یتوجه الی الزیادة وبقی اصل حسن کحل عین رجل مقیسا الی زید اما بالمساوات او بالدونیة والقیاس بالمساوات لایناسب مقام المدح فیکون المعنی حسن کحل عین کل احد دون حسنه فی عین زید فیکون المعنی حسن کحل عین کل احد دون حسنه فی عین زید فیکون احسن مع النفی عرفا لان النفی الزیادة لا یلائم المدح ثم توجه النفی الی المساوات لان النفی الدونیة لایناسب المقام فیکون المعنی ما رئیت رجلا حسن فی عینه الکحل کحسنه فی عین زید فان قیل لو کان الزیادة التفضیلیة بالنفی مقتضیة لجواز عمل اسم التفضیل فی المظهر فینبغی ان یجوز عمل اسم التفضیل فی المظهر فی قولك ما رئیت رجلا افضل ابوه من زید مع انه غیر جائز قلنا فرق بین المثالین فان المفضل والمفضل علیه فی المثال المذکور فی المتن متحدان بالذات فبعد من الاصل اذ الاصل فی اسم التفضیل ان یکون المفضل والمفضل علیه مختلفین فی الذات ففی صورة الاتحاد کما فی مثال المتن ضعف المعنی التفضیلی لبعد وقوعه عن الاصل (ابتداء لعدم الاضافة ۱۲) فلما زال بالنفی زال بالکلیة ولم یبق له قوة عود حکمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فی المظهر واما فی مثال النقض فالمفضل والمفضل علیه فیه مختلفان فی الذات فبقی علی الاصل فلا ضعف فی معناه التفضیلی فیکون له قوة عود عود حکمه بعد الزوال بالنفی وهو عدم جواز عمله فی المظهر واعلم ان سیبویه جعل قوله لانهم لو رفعوا دلیلا لجواز عمل اسم التفضیل فی المظهر وجعل هذا القول مؤیدا بالدلیل وهو قوله لانه بمعنی حسن لا عین الدلیل رد علیه ووجه الرد انه کما یجری فی النفی کذلك یجری فی المثبت فلا حاجة الی اشتراط النفی مع انه سیبویه ایضا شرط النفی مثل رئیت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید مع انهم لو رفعوا احسن بالخبریة والکحل علی الابتدائیة لفصلوا بین احسن وبین معموله فان قیل المعمول مشتق من العمل وهو الاثر فالمعمول هو المؤثر وهو الاعراب والمفضل بین احسن واعرابه غیر ممکن

قلنا المراد بالمعمول المعمول فيه والفصل بينه وبين احسن ممكن وهو منه فان نقيل ان المعمول فيه لاحسن على تقدير كون الكحل مبتدأ واحسن خبره هو الضمير المستكن فى احسن والفصل بين احسن والمستكن فيه غير ممكن ايضا قلنا ان المعمول فيه لاحسن على قسمين احدهما المعمول فيه من حيث انه اسم التفضيل وفيه معنى الزيادة والثانى معمول فيه من حيث انه اسم التفضيل وفيه معنى الفعلية والمراد ههنا الثانى دون الاول وهو بهذا الاعتبار قوله منه فى عين زيد والفصل بينهما ممكن وانما كان منه فى عين زيد معموله باعتبار معنى الفعلية لان اسم التفضيل بالاعتبار الاول يعمل فى المفضل لان اسم التفضيل يفيد الفضل فى المفضل فيعمل فى لفظه ايضا من حيث الزيادة وبالاعتبار الثانى يعمل فى المفضل عليه ولا يعمل فيه باعتبار الزيادة لان الزيادة موجود فى المفضل دون المفضل عليه باجنبى وهو الكحل فان قيل ينبغى ان يكون الكحل مبتدأ واحسن خبره المقدم عليه ولا يلزم الفصل بالاجنبى لان المبتدأ ايضا من معمولات الخبر عند البعض قلنا كون الخبر عاملا فى المبتدأ ليس مذهب الجمهور بل مذهب بعض وهو غير راجح او نقول معمول احسن على قسمين احدهما انه معمول لاسم التفضيل وفيه معنى الفعلية والثانى معمول له باعتبار كون الخبر عاملا فى المبتدأ وكل معمول ليس معمولا له من الحيثية الاولى فهو اجنبى لمعموله كان من حيثية الاول ولا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية فان نقيل ينبغى ان يكون الكحل مبتدأ واحسن خبره والمبتدأ ليس اجنبيا من الخبر لاشتراكهما فى العامل المعنوى فلا يلزم الفصل بالاجنبى قلنا كون المبتدأ والخبر معمولين لعامل واحد لا يخرجه عن هذه الاجنبية ولا يثبت القرابة باشتراكهما فى العامل المعنوى لان المراد بالقرابة ان يكون اسم التفضيل عاملا فيه وهو غير عامل فيه على مذهب التحقيق وان كان عاملا عند البعض فليس بالحيثية المذكورة بخلاف ما اذا كان الكحل مرفوعا بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من الحيثية المذكورة بانه فيه معنى الفعلية فان قيل ينبغى ان يكون الكحل مرفوعا بالابتداء واحسن خبره ولا يلزم الفصل بين احسن ومعموله وهو قوله منه فى عين زيد لو قدم منه فى عين زيد على الكحل قلنا لو قدم وقيل ما رئيت رجلا احسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل وان لم يلزم الفصل لكن

یلزم فیه تعقید رکیك والتعقید عبارة عن کون اللفظ غیر ظاهر الدلالة علی معناه والرکیك مالیس له لطافة یعنی سُست وبے مزه و لزوم التعقید بوجوه ثلثة الاول الاضمار قبل الذکر والثانی لما قلنا ما رأیت رجلا احسن فی عینه فینظر السامع الی انه ای شئ احسن فیه فینبغی ان یذکر بعده الکحل بلا واسطة لا بعد قوله منه فی عین زید والثالث انه علی هذا التقدیر یلزم تقدیم المفضل علیه علی المفضل وهو غیر ظاهر الدلالة علی المعنی فان قیل ینبغی ان یقال ما رأیت رجلا احسن من الکحل فی عینه هو فی عین زید فلا یلزم الاضمار قبل الذکر قلنا وان لم یلزم الاضمار قبل الذکر فی هذا الترکیب لکن لا یخلوا عن تعقید للزوم تقدیم المفضل علیه علی المفضل وایضا لا یکونان من قبیل العبارة المشهورة المسموعة من العرب بل مصنوعین فلا یجب علینا تصحیحهما ولما قرر مسئلة الکحل وبیّن شرائطها وما عبر به عنها علی وجه مطابق للمقصود بلا زیادة ولا نقصان اراد ان ینبه علی ان التعبیر عنها غیر منحصر فیما ذکر بل یمکن ان یعبر بعبارة مختصرة منه والدلیل علی اثبات هذه العبارة ما ذهب الیه سیبویه بقول الشاعر فیما سیأتی واشار الی المختصر بقوله ولك ان تقول ما رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل من عین زید فهذه العبارة مختصرة عن الاولی بقدر ضمیر منه وکلمة فی وهذا توجیه المصنف فی بیان الاختصار ولو رفع لفظ العین من البین واکتفی بمن زید کان اخصر مع ظهور معنی المقصود لان المفضل والمفضل علیه لابد ان یکونا من جنس واحد فهذا اخصر من المتن لان فیه اسقاط امور ثلثة وهذا توجیه من الشارح فی بیان الاختصار ولم یتعرض المصنف الی هذا التوجیه لکثرة المحذوفات فلم یسبق الذهن او نقول انه لم یوجد فی کلام العرب کذلك فان قیل علی کلا التوجیهین یرد الاعتراض اما علی المتن فلان المقصود تفضیل حسن کحل عین الرجل علی حسن کحل عین زید والمعلوم من المتن تفضیل الکحل علی عین زید وفی توجیه الشارح یعلم تفضیل الکحل علی زید فلا یحصل الاتحاد الذاتی بین المفضل والمفضل علیه وهو شرط لهذا العمل فاجاب الشارح الرضی انه علی حذف المضاف ای ما رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل من کحل عین زید واجاب الشارح انه علی کلا توجیه بقی المعنی بعد الاختصار علی ما قبل هذا الاختصار علی ما قبل هذا الاختصار لا ان العبارة بحذف المضاف

اذ لو کان کذلک لا یکون من قبیل تفضیل الشئ بنفسه بل یتعدی الکحل فانقدمت علی اسم التفضیل ذکر العین التی کان الکحل فیها مفضلا علیه قلت ما رئیت کعین زید احسن فیها الکحل هذا الوجه ایضا فی بیان الاختصریة فیکون فی المثال المذکور عبارات ثلثة الاول طویل والثانی قصیر والثالث اقصر کان اصل هذه العبارة ما رئیت عینا احسن فیها الکحل منه فی عین زید فلما ذکر عین زید مقدما علیه علی سبیل التشبیه استغنی عن ذکره ثانیا واعترض الشارح الرضی انه لما قدم عین زید علی وجه التشبیه فیفهم منه المماثلة وکیف یکون مثل الشئ فی الوصف زائدا علیه فی ذلک الوصف فی حالة واحدة فاجاب الشارح عنه ان المماثلة فی اصل التکحل والزیادة فی الحسن فتقدیره ما رئیت عینا مماثلة لعین زید فی اصل التکحل احسن فیها الکحل من عین زید او نقول ان احسن باعتبار حذف الجار والمجرور وجه المماثلة والتشبیه فلا یدل علی الزیادة فکان تقدیره ما رئیت عینا کعین زید فی کونها احسن فیها الکحل منه فی غیرها فانقیل لا ضرورة فی اعمال اسم التفضیل فی هذه العبارة اذ یمکن ان یکون احسن مرفوعا علی الخبریة والکحل علی الابتدائیة ولا یلزم الفصل بین العامل والمعمول لعدم المعمول ههنا وهو منه فی عین زید قلنا هذه العبارة مختصرة من الاولی ففی المطولة یلزم الفصل حقیقة وفی المختصرة حکما لانها فرعها والفرع حکم الاصل او نقول ان من التفضلی مع المجرور مقدر فیها ایضا مثل ولا اری فقوله مثل منصوب علی انه صفة مصدر محذوف فیکون التقدیر قلت ما رئیت کعین زید قولا یماثل قول الشاعر فانقیل ان ابتداء البیت من قوله مررت علی وادی السباع فعدول المصنف الی وسط البیت یکون للنکتة فما هی قلنا انما ترک صدر البیت لیکون مبدیا بما هو مبدأ المماثلة وهو ولا اری فی مقابلة ما رئیت فانقیل لم ترک المصنف موصوف احسن وهو عینا فی المثال المذکور مع ان المماثلة الکاملة بین المثال المذکور والبیت فی ذکر الموصوف اذ موصوف احسن فی مقابلة قوله وادیا وهو مذکور فی الشعر قلنا انما ترک موصوف احسن لانه کان فی مقام بیان الاختصار فی المثال المذکور ففی هذا الشعر ایضا تجری العبارات الثلاثة اما الطویلة ولا اری وادیا اقل به رکب منهم فی وادی السباع واما الاقصر ولا اری کوادی السباع حین یظلم وادیا اقل به رکب ولما قسم المصنف الکلمة الی اقسامها الثلاثة علی وجه یعلم من دلیل الحصر حد کلواحد

منها ولم يكتف المصنف في الاسم بالتعريف الحاصل في ضمن وجه الحصر بل صدر مباحث الاسم بالتعريف الصريح فلما وصلة النوبة الى مباحث القسم الثاني وهو الفعل سلك بتلك الطريقة وصدر مباحث الفعل بتعريف صريح فقال الفعل ما اى كلمة دل على معنى في نفسه اى على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل يعني الكلمة فان قيل ان كلمة ما عبارة عن اللفظ او الشئ فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه جملة ضرب زيد لانه شئ او لفظ دل على معنى في نفسه مقترن الخ ولم يكن فعلا بل هو جملة وان كان عبارة عن الكلمة فلا يطابق الراجع مع المرجع لتذكير ضمير دل وفي نفسه قلنا كلمة ما عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير بناء على لفظ ما وفي تقدير كائن اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لمعنى وردّ على بعض الشارحين حيث قالوا انه ظرف لغو متعلق بقوله دل و وجه الرد ان صلة الدلالة تكون كلمة على او الباء لا كلمة في وان كانت في بمعنى على او الباء يلزم المجاز وهو خلاف الاصل والتقدير وان كان خلاف الاصل بالنسبة الى الذكر لكنه شائع كثير وفي جره ردّ على بعض الشارحين الآخرين حيث قالوا انه ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال من المعنى ووجه الرد ان الحال قيد لعامل ذي الحال وهو دل و الاصل هو اطلاق الدلالة لا تقييدها ليشمل الجنس الاسم والفعل والحرف فان قيل كما ان الحال قيد كذلك الصفة قيد فلم اختار تقييد الصفة على تقييد الحال قلنا ان الحال قيد للعامل فلا يوجد الجنس والصفة قيد للموصوف فلا يلزم المحظور المذكور فان قيل ان الضمير المجرور في نفسه ضمير غائب يرجع الى ما تقدم ذكره وهو امور ثلثة الفعل وكلمة ما والمعنى فان كان راجعا الى الفعل يلزم اخذ المحدود في الحد وايضا يلزم المخالفة عن صاحب المفصل لانه رجع الضمير الى المعنى وايضا يلزم المخالفة من النهج السابق لان الضمير في وجه الحصر راجع الى الكلمة وايضا يلزم ظرفية الفعل للمعنى والظرف اما زمان او مكان والفعل ليس بواحد منهما وايضا لا يصح تعريف الحرف لان الضمير لما رجع في تعريف الفعل الى المحدود ففي تعريف الحرف الى الحرف فيكون المعنى الحرف ما دل على معنى حاصل في غير الحرف والحرف لا تدل على معناه بدون الضميمة فكيف تدل على معنى كائن في غيره وان كان راجعا الى كلمة ما فلا يطابق الراجع مع المرجع وايضا يلزم المخالفة

عن صاحب المفصل وايضاً يلزم ظرفية الكلمة للمعنى والظرف زمان او مكان و الكلمة لا زمان ولا مكان وايضاً لا يصح تعريف الحرف لانه يكون المعنى الحرف كلمة تدل على معنى كائن فى غيرها والكلمة الحرفية لا تدل على معنى ها فكيف تدل على معنى فى غيرها وان كان راجعاً الى المعنى يلزم المخالفة عن النهج السابق لان الضمير فى نفسها فى وجه الحصر راجع الى الكلمة وايضاً يلزم ظرفية المعنى للمعنى وظرفية الشئ لنفسه غير جائز وايضاً لا يصح تعريف الحرف لان كينونة المعنى فى غير المعنى محال **قلنا** الضمير فى نفسه راجع الى الكلمة ما التى هى عبارة عن الكلمة وتذكير ضمير بناء على تذكير المعبر به وهو لفظ ما بغير اعتبار المعبر عنه وهو الكلمة ولا يلزم المخالفة عن صاحب المفصل لاتحاد مفاد الارجاعين لان مرجع كينونة المعنى فى نفس الكلمة كما هو المفهوم من عبارة الكافية و مرجع كينونة المعنى فى نفس المعنى كما هو المفهوم من عبارة الكافية الى امر واحد هو الاستقلال بالمفهومية **واما الجواب** عن الظرفية ان الكلمة وان لم تكن ظرفاً حقيقة لكنها ظرف تشبيهاً كما ان الظرف مشتمل على المظروف وغير محتاج الى شئ اخر كذلك الكلمة الفعلية مشتملة على معناها غير محتاجة فى الدلالة على معناها الى انضمام شئ اخر وصح تعريف الحرف ايضاً لانه لما كان المراد من معنى كائن فى نفسه الاستقلال فيكون المراد من معنى كائن فى غيرها عدم الاستقلال **او نقول** الضمير راجع الى المعنى والموافقة بالنهج السابق ليست بامر ضرورى **والجواب** عن الظرفية ان كلمة فى نقلت عن الظرفية للمعنى الى الظرفية للنظر والاعتبار فيكون المعنى يدل على معنى باعتبار فى نفسه ان يكون المعنى معتبراً بذاته ومنظوراً اليه بذاته لا ان يكون ملحوظاً فى احوال غيره كالمعنى الحرفى وصح تعريف الحرف ايضاً لانه لما كان المراد من هذا المعنى هو المعنى المعتبر فكان المراد من المعنى فى تعريف الحرف غير المعتبر وغير المستقل منهما اما فى الاول فلموافقة وجه الحصر واما فى الثانى فلتذكيره وقربه **فان قيل** لما كان الضمير فى عبارة الكافية محتملاً للارجاعين فلم جزم المصنف فى الايضاح شرح المفصل بارجاع الضمير الى المعنى **قلنا** عبارة المفصل ظاهر فى ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقية عبارة المفصل بما يدل على كينونة المعنى فى نفس الكلمة اى ليس تعريف الاسم ولا تعريف الفعل مسبوقاً بوجه الحصر اذ

ليس فى المفصل وجه الحصر حتى يوافق صاحب الفصل التعريف بوجه الحصر فى ارجاع الضمير الى الكلمة كما هو فى الكافية فان قيل المعنى المأخوذ فى تعريف الفعل لايخلوا اما معنى مطابقى او تضمنى او التزامى او المراد به مطلق المعنى من هذه الثلاثة فان كان الاول فلا يصح توصيفه بالاستقلال المفهوم من قوله كائن فى نفسه لان معناه المطابقى غير مستقل لانه مركب من المستقل وهو الحدث والزمان وغير المستقل وهى النسبة اذ هى محتاجة الى تصور الطرفين وهما المنسوب والمنسوب اليه والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل لان النتيجة تابعة للاخص الارذل وان كان الثانى فلا يخلوا اما النسبة فيلزم المحظور المذكور وان كان الزمان فلا يصح توصيفه بالاقتران لانه ليس فى مفهوم الفعل زمانين حتى يقتران احدهما بالآخر فى مفهومه وايضا يقترن الزمان بالزمان وان كان الحدث فيلزم الترجيح بلا مرجح وان كان الثالث فهو معنى التزامى وهو مهجور فى التعريفات وان كان المراد مطلق المعنى فلا يوجد المطلق الا فى ضمن المقيد فيرد على المطلق ما يرد على المقيد قلنا المراد بالمعنى هو المعنى المطلق اذ فى اخذ احد المعانى الثلاثة ايراد كما عرفت ولكن هذا المعنى المطلق متحقق فى ضمن التضمنى وهو الحدث وهو معنى يصح توصيفه بالاستقلال والاقتران لانه يفهم من لفظ الفعل بدون انضمام كلمة اخرى معه واذا فهم هذا الحدث من لفظ الفعل يفهم من ذلك الفعل الزمان مقارنا له لان كلا هما مدلولان للفعل والمدلول يفهم من دالله وما قلت ان الوارد بالمقيد وارد على المطلق لان المطلق لا وجود له الا فى ضمن المقيد قلنا بحثنا فى الارادة لا فى الوجود وارادة المطلق ممكن بدون المقيد كما يراد ويتصور مفهوم العام بدون لحاظ الخاص ولا يتحقق ذلك المطلق فى ضمن النسبة لعدم صحة توصيفه بالاستقلال ولا فى ضمن الزمان لعدم صحة توصيفه بالاقتران **مقترن** وضعا **باحد الازمنة الثلاثة** فى الفهم لا فى الوجود عن لفظ الدال عليه فان قيل تعريف الفعل غير جامع لافراده لخروج الافعال المنسلخة عن الزمان منه لانها غير مقترنة بها وغير مانع عن دخول الغير لدخول اسماء الافعال فيه لانها غير مقترنة باحدها قلنا ان المراد بالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع اى الوضع الاول فخرج اسماء الافعال لانها غير مقترنة بحسب الوضع الاول لان بعضها منقول

عن المصادر و بعضها منقول عن الظروف و بعضها منقول عن الجار والمجرور و ليس شئ منها مقترن باحد الازمنة الثلاثة و دخل الافعال المنسلخة عن الزمان لانها مقترنة بحسب الوضع الاول كما يدل تسميتها بالافعال المنسلخة عن الزمان اذ الانسلاخ بعد التلبس **فان قيل** ان التعريف غير مانع عن دخول الغير لدخول المصادر فيه لان معناها مقترن باحد الازمنة الثلاثة لانها يوجد فى احدها **قلنا** المراد بالاقتران اقتران معنى الحدث فى فهم ذلك الحدث عن لفظ الفعل باحدها المصادر مقترنة بها فى الوجود لا فى الفهم لان الزمان ليس جزء من مفهوم المصادر اذ مفهوم المصدر هو الحدث فقط لا الزمان **فان قيل** يصدق التعريف على اسم الفاعل فى قولنا زيد ضارب عمرا الآن او امس او غدا لاقتران معنى الحدث فيه باحد الازمنة الثلاثة **قلنا** المراد بالاقتران باحدها فى الفهم عن ذلك اللفظ الدال بالحدث و معنى الحدث المفهوم من لفظ الضارب غير مقترن باحدها لعدم جزئية الزمان للضارب بل هو مفهوم من امر خارج وهو الآن او امس او غدا **فان قيل** ان التعريف غير جامع لافراد المضارع منه لانه مقترن بالزمانين الحال و الاستقبال **قلنا** احد الازمنة اعم صريحا او ضمنا المضارع مقترن باحد ضمنى لوجود الواحد فى ضمن الاثنين **او نقول** انه مقترن بحسب كل وضع بواحد و الاشتراك عارض له بتعدد الوضع **ومن خواصه** اى الفعل **دخول قد** لانها تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه و كل من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل **و دخول السين و سوف** لان الاولى تدل على الاستقبال القريب والثانية على البعيد والاستقبال قريبا كان او بعيدا لا يوجد الا فى الفعل **و دخول الجوازم** لانها اما وضعت لنفى الفعل كلم و لما او لطلب الفعل كلام الامر والنهى الفعل كلا النهى او التعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل **ولحوق تاء التانيث** مرفوع معطوف على الدخول لا مجرور معطوف على مدخول الدخول ولا يلزم استدراك اللحوق لان الدخول متناول له و الاختصار فى ترك اللحوق بان عطف تاء التانيث بقد والدخول متناول له لانه ذكر الشئ فى الاول واللحوق فى الآخر لانه محمول ههنا على المعنى المتبادر وهو ذكر الشئ فى الاول فوقع الحاجة الى ذكر اللحوق و انما اختص هذا اللحوق بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له

فاعل والفاعل للفعل فان قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون للصفات فلا تختص بالفعل قلنا ان الصفات مستغلية عن الحاق التاء الساكنة التاء المتحركة بالصفات ساكنة منصوب على الحاق عن تاء التانيث احترز بها عن المتحركة لانها مختصة بالاسم ولم يعكس لان الفعل ثقيل والاسم خفيف فاعطى الساكنة الخفيفة للفعل الثقيل والمتحركة الثقيلة للاسم الخفيف رعاية للتعادل ولحقوق نحو تاءفعلت فان قيل ان كان فعلت متكلما تخرج تاء المخاطب المذكر والمؤنث ولحوقهما ايضا من خواص الفعل قلنا المراد بالتاء هي المقرونة بالفعل الماضي اعم من ان يكون متكلما او مخاطبا والمراد بنحو تاء اتصال الضمائر البارزة المرفوعة لان اتصال الضمائر لا يكون الا بما له فاعل والفاعل يكون للفعل وفروعه لكن حط الفرع عن اصله يمنع احد نوعي الضمير وهو البارز احترازا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وذلك الحط وان حصل بمنع المستكن من الفرع ايضا لكنه خص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة فان قيل ان كلمة ما عبارة عن الشئ واللفظ او الكلمة فالتعريف غير مانع لدخول امس فيه لانه كلمة تدل على زمان قبل زمانك مع انه ليس بماض بل هو ظرف قلنا كلمة ما عبارة عن الفعل فخرج امس فان قيل ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه المضارع المجزوم بلم لانه يدل على زمان آه مع انه ليس بماض وغير جامع لافراده لخروج ان ضربت فانه ماض ولم يدل على زمان آه بل يدل على الاستقبال قلنا المراد بالدلالت بحسب اصل الوضع فخرج الاول لانه لا يدل بحسب الوضع على زمان آه بل يدل بحسب الوضع على الاستقبال والحال والدلالت بالزمان الماضي بعارض دخول لم ودخل الثاني لانه يدل بحسب اصل الوضع على الزمان الماضي وان بخومن له الاستقبال بعارض دخول حرف الشرط و القرينة عليه التبادر لان المتبادر من الدلالة هو الدلالة بالوضع على زمان قبل زمانك فان قيل ينقض القاعدة بنحو ضرب زيد في الامس فانه ماض مع انه لا يدل على زمان قبل زمانك لان زمان المخاطب من وقت التولد الى وقت الموت وضرب زيد ليس قبل التولد قلنا المراد من القبلية القبلية من زمان حاضر في المخاطب

ولا شك ان ضرب زيد فى الامس قبل زمان الحاضر فان قيل لما كان المراد بالزمان المضاف الى ضمير المخاطب الزمان الحاضر وهو عبارة عن اليوم والليل لان كل واحد منهما حاضر الى الناس الى وقت الغروب فلا يكون التعريف جامعا لافراده لانه خرج ضرب فى ضرب زيد والحال ان الضرب صدر منه فى وقت الضحى واخبر عنه شخص فى وقت العصر او الغروب بقوله ضرب لانه ليس قبل اليوم وايضا لا يصح اضافة الزمان الى ضمير المخاطب لانه ليس له زمان قلنا المراد بالزمان الحاضر هو الذى انت فيه وهو جزء اليوم والليل لا كلهما فالاضافة لادنى مناسبة وهو ظرفية الزمان للمخاطب فان قيل ان قبل ظرف زمان باعتبار المتعلق وهو ثابت صفة للزمان وهذا الاتصاف غير جائز للزوم كون الزمان من الزمانيات اى من الامور الواقعة فى الزمان وتسكن فى الزمان والزمان لا تسكن فى الزمان لان الظرف مغائر عن المظروف وايضا يلزم ظرفية الشئ لنفسه وظرفية الزمان للزمان قلنا قبل مركب من الزمان والتقدم والمراد به ههنا هو نفس التقدم لا الزمان المتقدم بتجرده عنه كما اشار الشارح اليه بقوله قبلية فان قيل على تقدير تجرده عن الزمان ايضا يلزم ظرفية الزمان للزمان لان ذلك الزمان انما يكون قبل زمانك اذا وجد فى زمان قبل زمانك قلنا القبلية على قسمين ذاتية وزمانية وما ذكرته انما شرط فى الزمانية والمراد ههنا الذاتية كما اشار اليه الشارح بقوله ذاتية فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان مبنى على الفتح خبر مبتدأ محذوف اى هو مبنى على الفتح لفظا او تقديرا نحو ضرب ورمى اما البناء على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لان البناء ضد الاعراب والسكون ضد الحركة فلما اعتبر الحركة فى الاعراب اعتبر السكون فى البناء لضرورة التقابل فلم شابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موقع زيد ضارب وشرطا وجزاء واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مع الضمير المرفوع مبنى على السكون نحو ضربن الى ضربنا لدفع توالى اربع حركات

له التقدم الذاتى ما لا يكون بين المتقدم والمتأخر زمان واسط وحكمه ان يجتمع ويتصل المتأخر مع المتقدم كتقدم زمان آدم عليه السلام على زماننا والتقدم الزمانى بخلافه كتقدم آدم علينا ۱۲ منهاج الدين . الراقم انوار الحق ۱۲

متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الضمير المرفوع كالجزء من الفعل لفظا ومعنى لشدة احتياج الفعل الى الفاعل واعلم ان الماضي لا يخلوا اما مع الضمير او بدون الضمير فان كان بدون الضمير فهو مبني على الفتح نحو ضرب وضربت وان كان مع الضمير فالضمير لا يخلوا اما ساكن او متحرك فان كان متحركا فهو مبني على السكون لدفع توالي اربع حركات نحو ضربن الى ضربنا وان كان ساكنا فلا يخلوا اما واو او الف فان كان واوا فهو مبني على الضم لمناسبة الواو وان كان الفا فهو مبني على الفتح لمناسبة الالف **ومع غير الواو** فانه يضم معها لمناسبة الواو لفظا او تقديرا كضربوا ورموا **المضارع** اى فعل **اشبه الاسم** عبر عن كلمة ما بالفعل احترازا عن نحو يزيد ويشكرون صدق عليه التعريف لكنه ليس بفعل حال كون ذلك الفعل متلبسا **باحد حروف نايئت** اوائله فقوله باحد حروف نايت احتراز عن نحو ضرب فانه وان كان فعلا مشتركا بين المسير والفعل المشهور والبيان والتقسيم لكن لم يوجد فيه احد حروف نايئت وقوله في اوائله احتراز عن ضربت وضربن وضربا ويسرفان حروف المضارع وان كانت موجودة فيها لكن ليست في اوائل الافعال وهذه المشابهة . . . . . انما يكون **لوقوعه** اى لوقوع المضارع **مشتركا** بين زماني الحال والاستقبال كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين **وتخصيصه** اى وهذه المشابهة لتخصيص الفعل المضارع باحد من زماني الحال والاستقبال **بالسين وسوف** وبالحال في دخول اللام الابتدائي كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن **فان قيل** لم يعرف المضارع بما عرفه القوم ان المضارع ما دل على زمان الحال والاستقبال او بانه في اوله احد الزوائد الاربع **قلنا** اختار هذا التعريف لانه يعلم منه وجه تسمية المضارع بالمضارع ويعلم منه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لان المضارع في اللغة مشتق من المضارعة وهي المشابهة ولا شك انه مشابهة للاسم كما عرفت والمضارعة مشتقة من ضرع ولا شك ان كلا الشبيهين اى المضارع والاسم ارتفعا من ضرع واحد وهو وجه الشبه فيكونان اخوين رضاعا **فالهمزة للمتكلم مفردا** مذكرا كان او مؤنثا **والنون له** اى للمتكلم اذا كان **مع غيره** واختص الهمزة بالمتكلم الواحد والنون للمتكلم مع الغير لان تختمهما انا ونحن مضمران فصار جزء الاخير من الضمير المنفصل علامة حرف المضارعة **والتاء للمخاطب** مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا **وللمؤنث** الواحد **والمؤنثين غيبة** اى حال كون ذلك المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوي غيبة **والياء للغائب غيرهما**

ای غیر الواحد المؤنث والمؤنثین **فان قیل** غیرهما اما بدل من الغائب اوصفة وکلاهما غیر صحیح اما البدل فلانه اذا کان نکرة من المعرفة وجب توصیفه ولم یوصف غیر واما الصفة فللزوم المطابقة بین الصفة والموصوف فی التعریف والحال ان الغائب معرفة وغیر نکرة **قلنا** انه مجرور علی انه بدل من الغائب وغیر وان لم یصر بالاضافة معرفة لکنه فی قوة النکرة الموصوفة فی التقیید **او نقول** انه منصوب علی انه حال من الغائب والحالیة اولی لموافقة السابق لما فرغ من بیان ذوات حروف نایت شرع فی صفاتها فقال **وحروف المضارعة مضمومة فی الرباعی فان قیل** ان المراد بالرباعی لایخلوا اما ان یراد به الرباعی المجرد او المطلق من المجرد والمزید فیه فان کان الاول یبطل الحکم الثانی وهو **مفتوحة فیما سواه** لان الافعال والتفعیل والمفاعلة ماسوی الرباعی المجرد وحروف المضارعة لیست مفتوحة فیها وان کان الثانی فیبطل الحکمین اما الثانی فلان الافعال والتفعیل والمفاعلة لیست من الرباعی لامجرد اولامزید اما ان حرف المضارعة لیس مفتوحا فیها واما الاول فینتقض بالرباعی المزید فیه مثل یتدحرج فانه الرباعی المزید فیه مع ان حرف المضارعة فیه لیس مضموما **قلنا** الرباعی صفة للماضی فمعنی قول المصنف وحروف المضارعة مضمومة فی المضارع الذی کان ماضیه علی اربعة احرف اصلیة کیدحرج او غیر اصلیة کالابواب الثلاثة ومفتوحة فی المضارع الذی لیس ماضیه علی اربعة احرف سواء کان ثلاثیا مجردا اومزیدا فیه غیر الابواب الثلاثة اورباعیا مزیدا فیه **ولا یعرب من الفعل غیره** ای غیر المضارع لعدم علة الاعراب فیه وهی قابلیة ورود المعانی المعتورة کما فی الاسم او المشابهة التامة بالاسم کما فی الفعل المضارع **اذا لم یتصل به نون تاکید** ثقیلة اوخفیفة **ولا نون جمع المؤنث فانقل** ان اذا ظرف لقوله لایعرب غیره فیعلم منه اعراب فعل غیر المضارع وقت اتصال النونین والحال ان غیر المضارع لایصیر معربا اصلا اتصل به النونان اولا **قلنا** ان المدعی مرکب من جزئین سلبی وایجابی والاول صریح والثانی مقصود بالبحث لان البحث فی بیان احوال المضارع والاول غیر مقصود بل هو تابع فی البحث للثانی فالظرف متعلق بالجزء الثبوتی المقصود غیر الصریح فیکون اللحن ولایعرب غیر المضارع ویعرب المضارع اذا لم یتصل به نون تاکید ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدیهما یکون مبنیا اما مع

وقد صحح هذا النسخة علی یدا حقر العباد محمد قاسم افغانی المولود فی الغازی اباد قریة من قراشعب وورد کما مزار رکنز اللهم له ولوالدیه

نون التاكيد فلانه لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب على ما قبل النون يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل على النون لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة وآما مع نون جمع المؤنث فلان نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهة نون جمع المؤنث فى المضارع نون جمع المؤنث فى الماضى وما قبل النون فى الماضى ساكن لدفع توالى اربع حركات فما قبل النون فى المضارع ايضا يصير ساكنا حملا عليه **واعرابه رفع ونصب** وهما مشتركان فى الاسم والمضارع **وجزم** مختص بالمضارع كالجر مختص بالاسم **فالمضارع الصحيح** الذى لم يوجد فى آخره **المجرد عن ضمير بارز مرفوع** متصل به **للتثنية** مذكرا كان او مؤنثا **و الجمع** المذكر والمؤنث غائبا كان او مخاطبا **والمخاطب المؤنث** فهذه اربعة صيغ **بالضمة** حال الرفع **و الفتحة** حال النصب **لفظا** اى حال كونهما لفظتين **و السكون** فى حال الجزم **مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب** والمضارع **المتصل به ذلك** الضمير بارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع لان نون جمع المؤنث غائبا كان او مخاطبا ليس باعراب وتضربان فى ثلثة مواضع فبقى خمسة مواضع **يعرب بالنون** فى حال الرفع وانما اعرب المضارع فى وقت اتصال الضمير البارز المرفوع لان علة الاعراب وهى المشابهة باقية بعد الاتصال واعرب بالنون لا بالحركة لان آخر المضارع بعد اتصال الضمير صار وسطا والوسط ليس محلا للاعراب وايضا بعد لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامى فان كسرة ما قبل الياء غير لازمة فَقُدِّرَ فيه الاعراب ولا يمكن الاعراب بزيادة حرف العلة بعده الضمير لانه يلزم اجتماع حرفى العلة فلا جرم زيد النون بدل الرفع لمشابهته بالواو فى الضمة وتكسر بعد الالف وتفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه **وحذفها** اى النون فى حال الجزم والنصب **فإن قيل** حذفها بعد الجازم مستقيم لانه فى المفردات يسقط الحركة ففى غير المفردات تسقط النون لكن بعد الناصب غير مستقيم لانه لم يسقط فى المفردات شيئا قلنا الجزم فى الافعال كالجر فى الاسماء فى الاختصاص والنصب فى تثنية الاسماء وجمعها تابع للجر فى تثنية الافعال وجمعها تابع للجزم وفى الجزم سقط النون فسقط فى النصب **والمضارع المعتل بالواو والياء يعرب بالضمة تقديرا** فى حال الرفع

لان الضمة ثقيلة على الواو والياء **والفتحه لفظا** فی حال النصب لخفة الفتحة **والحذف** اے حذف الواو والیاء فی حال الجزم لان الجازم لما لم یجد حرکة اسقط الحرف المناسب للحرکة نحو یغزُو ویرمِی ولن یغزو ولن یرمی ولم یغز ولم یرم ی **والمضارع المعتل** الآخر **بالالف یعرب بالضمة والفتحة تقدیرا** لان الالف لا تقبل الحرکة نحو یرضی ولن یرضی **والحذف** اے حذف الالف حال الجزم نحو لم یرض لما فرغ المصنف من بیان المواضع المختلفة لاعراب المضارع شرع فی بیان عوامله فقال **ویرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو یقوم زید واعلم** ان فی العامل الرافع للمضارع مذهبین مذهب الکوفیین وهو التجرد عن العوامل اللفظیة ومذهب البصریین انه یقع موقع الاسم المرفوع والمنصوب والمجرور مثل زید یضرب ومررت برجل یضرب ورأیت رجلا یضرب ای ضارب وضاربا وضارب وکل شئ وقع موقع الغیر فله حکم الغیر لکنه اعطی للمضارع اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وانما کان الرفع اسبق اعراب الاسم لانه اعراب الفاعل والفاعل مقدم علی سائر معمولات الفعل واقوی معمولاته ومذهب الکوفیین اولی ولذلک اورد المصنف فی المتن لانه خال عن الاعتراضات ویرد علی مذهب البصریین ان المضارع مرفوع فی کل المواضع ولا یصح وقوع الاسم موقع ذلک المضارع کما وقع المضارع فی الصلة نحو الذی یضرب فلا یقال الذی ضارب او وقع بعد السین وسوف نحو سیقوم وسوف یقوم ولا یقال سقائم وسوف قائم او وقع المضارع خبر کاد نحو کاد زید یقوم ولا یقال کاد زید قائم وکذلک یقال یقوم الزیدان ولا یقال قائم الزیدان **اجیب** نحو الذی یضرب و یقوم الزیدان ان المضارع وقع موقع الاسم لانه یجوز ان یقول الذی ضارب هو علی ان ضارب خبر مقدم علی المبتدأ وکذا قائمان الزیدان علی ان قائمان خبر مقدم علی المبتدأ **فان قیل** کیف یقع الاسم المثنی موقع الفعل الواحد لان اعرابه بالحرکة واعراب الاسم بالحرف مع انه ینبغی ان یکون اعرابهما من جهة واحدة حتی یقوم احدهما مقام الآخر **قلنا** جاز وقوع الفعل موقع الاسم وان کان اعرابهما مخالفا فی النوع لکنه متفق فی الجنس وهو الرفع والاتحاد فی الجنس کاف لصحة وقوع احدهما موقع الآخر واجیب عن نحو سیقوم وسوف یقوم ان المضارع مع السین واقع موقع الاسم لا المضارع

وحدها والسين صار كاحد اجزاء الكلمة واما سوف فى حكم السين واجيب عن نحو كاد زيد يقوم ان يكون الاصل فى خبر كاد ان يكون اسما وان مجرهذا الاصل فى كاد استعالا فكان المضارع فى خبرها واقع فى موضع يصلح الاسم باعتبار الاصل كذا قاله صاحب الغايات وينتصب المضارع بان ملفوظة ولن وكى واذن وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخل البلد وبعد لام كى نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهى اللام الجارة الزائدة الداخلة فى خبر كان المنفى نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة حروف جارة تدخل على الاسم ولما دخلت على الفعل لابد لتقدير انْ ليجعل الفعل مؤولا بالمصدر ويصح دخول حرف الجر عليه وبعد الفاء نحو زُرْنى فاكرمك وبعد الواو العاطفة نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك اوتعطينى حقى فان الواو والفاء العاطفتان واقعتان بعد الانشاء ولا يجوز عطف الخبرية على الانشائية فلابد من تقدير ان يجعل الخبرية مؤولا بتاويل المفرد فيكون من قبيل عطف المفرد المؤول على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى فى قوله زُرْنى فاكرمك لتكن منك زيارة فاكرام منى اياك لما فرغ المصنف من بيان النواصب اجمالا شرع فى بيانها تفصيلا فقال فان التى ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الىّ مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون فان قيل القاعدة منتقضة بقوله تعالى علم ان سيكون وقوله تعالى اولا يرون ان لا يرجع اليهم قولا ولا يملك لهم ضرا ولا نفعا فَاَنْ غير ناصبة للمضارع فيهما فاجاب المصنف بقوله وكلمة ان ان التى تقع بعد العلم هى ان المخففة من ان المثقلة فلان اَن المخففة للتحقيق فتناسب العلم وليست ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة للمضارع لان اَن الناصبة المصدرية للطمع والرجاء فلا تناسب العلم يدل على التحقيق اى على تحقيق المدخول باليقين والطمع والرجاء ليسا لتحقيق المدخول باليقين نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان جعلها مصدرية ومخففة من المثقلة لان الظن باعتباره لا لته على غلبة وقوع الفعل يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن فيه يلائم ان المصدرية ولن مثل لن ابرح ومعناها نفى المستقبل بالنفى التاكيدى لا التابيدى لانه لو

كانت للتابيد يلزم التناقض فى قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى لان لن يقتضى التابيد و عدم الانتهاء وحتى تقتضى الانتهاء واذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها بان لا يكون ما بعدها متمما لما قبلها و ذلك فى ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك و الثانى ان يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو ان تاتنى اذن اكرمك والثالث ان يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لا ضربنك لان مدخول اذن لو كان متمما لما قبلها باحد هذه الوجوه لا ينتصب باذن لان اذن لضعف عملها لا تقدر ان تعمل فى المضارع الذى يكون متمما لما قبلها لانه سابق عليها حكما واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا للكلام الاول وجزاء له وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال اما الجواب لانه عدة والعدة لا يوجد الا فى الاستقبال واما الجزاء ايفاء بالعدة فلا يوجد الا فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين او كلاهما وجب الرفع مثل قولك فى جواب من قال اسلمت فقلت اذن تدخل الجنة مثل بمثال مختص بالاستقبال فان قيل تمثيل اذن لا يكون على طريقة الاخوات وهى انها مبتدأ ومثل خبره وخبر اذن جملة شرطية وهى قوله اذا لم يعتمد معطوف عليه وكان الفعل معطوفه وكلاهما خبر اذن و مثل خارج عن هذه الجملة قلنا اذن مبتدأ ومثل اذن تدخل الجنة خبره وقوله اذا لم يعتمد مع المعطوف ظرف للانتصاب الملحوظ مع اذن و اشير الى ذلك بقول الشارح التى ينتصب بها المضارع وليس خبر اذن فيكون تمثيل اذن مثل تمثيل اخواتها فى ان كلا منهما مبتدأ و لفظ مثل خبره ولما كان الانتصاب ملحوظا مع اذن و مشروطا بشرطين فاورد المصنف هذين الشرطين فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء العاطفتين لما بعدهما على ما قبلهما الذى يكون متمما لما قبله فيكون مدخول اذن ايضا متمما بالتبعية لما قبله فالوجهان جائزان النصب منه على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة فكان مفيدا مستقبلا من غير نظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبله والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف نحو ان تزرنى ازرك و اذن احسن اليك وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة و معناها السببية

ای سببیة ما قبلها لما بعدها کسببیة الاسلام لدخول الجنة فانقیل السبب المسبب متلازمان لا ینفك احدهما عن الآخر والاسلام قد یسلب عن المرء العیاذ بالله ایضا الاسلام فی الدنیا ودخول الجنة فی العقبی فلا یکونان متلازمین قلنا السببیة بحیث یمکن ان یؤدی حصول جملة متقدمة الی حصول مضمون جملة بعدکی او الجواب ان الاسلام سبب عادی لله تعالی لادخال المؤمنین فی الجنة کذا فهم من شرح الشرح والله اعلم بالصواب وحتی التی ینتصب المضارع بعدها بتقدیر ان وهو مشروط بشرطین الاول اذا کان المضارع مستقبلا بالنظر الی ما قبلها وانکان بالنظر الی زمان التکلم ماضیا اوحالا او مستقبلا والثانی ان یکون بمعنی کی ای حال کون حتی بمعنی کی السببیة اوالی لانتهاء الغایة وانما شرط الاستقبال لیتحقق معنی ان لانها علم للاستقبال لانها للطمع والرجاء وهما لا یجیئان الا فی المستقبل وانما شرط ان یکون حتی بمعنی کی اوالی لیتأتی الاستقبال لان السبب وانتهاء الغایة لا یکونان الا بعد السبب والابتداء وکون حتی بمعنی کی اوالی یعلم من قصد المتکلم لان المتکلم لو قصد سببیة ما قبلها لما بعدها یکون بمعنی کی وان قصد انتهاء السیر بدخول البلد تکون بمعنی الی واعلم ان مدخول حتی یکون مضارعا مشترکا بین الحال والاستقبال فان اریدمنه الاستقبال فالاستقبال لا یخلوا اما بالنظر الی ماقبلها والی زمان التکلم معا مثل اسلمت حتی ادخل الجنة مثال لحتی مختصة بمعنی کی واستقبال المضارع بالنظر الی الاسلام والی زمان التکلم لانهما فی الدنیا ودخول الجنة فی العقبی واما بالنظر الی ماقبلها فقط واما بالنظر الی زمان التکلم فیحتمل ان یکون المضارع ماضیا کما کان الاخبار بعد الدخول او حالا کما کان الاخبار وقت الدخول او مستقبلا کما وجد مانع من الدخول فی وقت التکلم وکان قاصد الدخول بعد زوال المانع مثل وکنت سرت حتی ادخل البلد مثال لحتی محتملة لمعنی کی اوالی واستقبال المضارع بالنظر الی ما قبلها وبالنظر الی زمان التکلم محتملة للماضی والحال والاستقبال وکرر مثال استقبال المضارع بالنظر الی ما قبلها وبالنظر الی زمان التکلم معا بقوله واسیر حتی تغیب الشمس لانه مثال لحتی مختصة بمعنی الی ففی الاول مختصة بمعنی کی وفی الثانی محتمل وفی الثالث مختص بمعنی الی وان اریدمنه الحال کما بینه المص بقوله فان اردت بالفعل

الذی دخله حتی **الحال** ای زمان الحال **تحقیقا او حکایة** فالحال الحقیقی مایکون زمان التکلم بعینه والحال الحکائی مایکون مدخول حتی ماضیا فی وقت التکلم لکن اریید به الحکایة عن الحال الماضی فی وقت التکلم مثل قولك کنت سرت امس حتی ادخل البلد فکانك فرضت فی الامس السیر ودخولك فی البلد فی زمان واحد ثم هیئات هذه العبارة ثم مرفوعه لکونها حالا ثم نقلت وحکیت عن هذه العبارة مرفوعة فی وقت الحکایة کما کانت **کانت** حتی عند ارادة معنی الحال **حرف ابتداء** ای یبتدأ بها کلام مستانف ولا تکون حتی جارة **ولا عاطفة** لان الجارة لاختصاصها بالاسم لا تدخل علی الفعل الا بتقدیر ان وقد امتنع تقدیر ان ههنا لانه علم الاستقبال وههنا اریید الحال واذا لم تکن جارة لا تکون عاطفة ایضا لان الجارة لثلاثة معان لانتهاء الفعل بالجزء القوی او الضعیف او بالملاقی بالجزء الاخیر والعاطفة تستعمل فی المعنیین الاولین فلا یقال نمت البارحة حتی الصباح بالنصب وانتفاء العام یستلزم انتفاء الخاص والفرق بین حتی الجارة والعاطفة والابتدائیة ثابت فی اللفظ والمعنی اما الاول فظاهر من اعراب مدخوله واما معنی فبان سببیة ما قبلها لما بعدها ضروریة فی حتی الابتدائیة دون الجارة والعاطفة وفی العاطفة یشترط ان یکون ما بعدها جزأ قویا او ضعیفا ولیس ذلك شرطا فی حتی الجارة والابتدائیة **فیرفع** ما بعد حتی لعدم الناصب والجازم و **تجب السببیة** ای سببیة ما قبلها لما بعدها یحصل الاتصال المعنوی وان فات الاتصال اللفظی لانها اذا کانت جارة تعلق بما قبلها فعند فوات التعلق اللفظی وجب ان یکون سببا ومسببا لحصول تعلق المعنوی **مثل مرض فلان حتی لایرجونه** مثال للمضارع الذی اریید منه الحال تحقیقا فانه قصد به نفی الرجاء فی زمان التکلم فانقیل الشرط لتقدیر ان هو الاستقبالیة بالنظر الی ما قبلها وهو موجود فیه لان زمان عدم الرجاء مستقبل بالنظر الی المرض وان کان حالا بالنظر الی وقت التکلم فینبغی ان یکون منصوبا لا مرفوعا قلنا معنی الاستقبالیة ان یفرض المتکلم مدخول حتی متوقب الحصول وقت حصول ما قبلها وغیر جامع لما قبلها کدخول الجنة والبلد وغیبة الشمس فی الامثلة المذکورة غیر جامع مع الاسلام والسیر بل هی متوقبة وقت حصولهما

فیکون مدخول حتی مستقبلا بالنظر الی ما قبلها واما زمان عدم الرجاء فهو مجامع لزمان شدة المرض غیر مترقب فیکون مدخول حتی حالا فلا یصح تقدیر ان فیکون مرفوعا والله اعلم بالصواب **ومن ثم** ای من اجل ان حتی عند ارادة الحال من مدخولها حرف ابتداء ووجوب سببیة ما قبلها لما بعدها **امتنع الرفع** فی مدخولها نظرا الی انتفاء الامر الاول فی قولك **کان سیری حتی ادخلها** فی وقت حصول کان **الناقصة** فی هذا المثال لانها لما کانت حرف ابتداء فیکون مدخولها جملة مستانفة وانقطع عما قبلها فبقی الناقصة بلا خبر فیفسد المعنی **وامتنع** الرفع نظرا الی انتفاء الامر الثانی فی قولك **اسرت حتی تدخلها** لانه لما کان مستانفا مقطوعا بوقوع السیر وما قبلها مشکك الوقوع فیلزم الحکم بوقوع المسبب مع الشك فی وقوع السبب وهو محال **وجاز** فی وقت حصول کان **التامة نحو کان سیری حتی ادخلها** فان معناه ثبت سیری لان کان التامة لا یقتضی خبرا فلا یلزم المحذور المذکور **فانقلت** الاستفهام موجود فی قولك ایهم سار حتی یدخلها بالرفع فاجاب المصنف **وجاز ایهم سار حتی یدخلها** بالرفع وانما جاز هذا التترکیب لان السیر فی هذا المقام محقق والشك فی تعین الفاعل فیجوز ان یکون المسبب متحقق الحصول **فانقیل** قوله وایهم سار معطوف علی قوله کان سیری فیکون المعنی وجاز فی التامة ایهم سار فلا یصح تقیده بقوله فی التامة لعدم وجود کان فیه قلنا ان قوله وایهم سار بتقدیر وجاز من قبیل عطف الجملة الفعلیة علی الفعلیة **او نقول** انه قوله فی التامة متاخرة فی بعض النسخ لان التقدیر هکذا وجاز فی کان سیری حتی ادخلها فی التامة فیکون وایهم سار معطوفا علی کان سری ولا یلزم تقید المعطوف بالتامة لان قیودات المتأخرة عن المعطوف علیه غیر مرادة فی المعطوف **ولام کی** التی ینصب المضارع بعدها بتقدیر ان وانما تقدران بعدها لانها جارة تدخل علی الاسم الصریح او التاویلی والتاویل لا یکون الا بتقدیر ان مثل **اسلمت لادخل الجنة** وسمیت هذه اللام بلام کی لتضمنها معناها وهو سببیة الاولی للثانیة **ولام الجحود** التی ینتصب المضارع بعدها بتقدیر ان وسمیت بلام الجحود لان الجحود ماخوذ من الجحد وهو النفی وهذا اللام اذا دخلت علی خبر کان المنفی صار تاکیدا للنفی هی لام تاکید للنفی **بعد النفی** لکان لفظا **مثل**

وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا ايضا جارة فيقدر بعدها
ان فان قيل اذا قدر بعدها ان يصير الفعل بتاويل المصدر فلا يصح حمله على اسم كان قلنا
انه يتقدير المضاف فى جانب الاسم فيكون التقدير وما كان صفة الله تعذيبهم او من
جانب الخبر فيكون التقدير وما كان الله ذا تعذيبهم او المصدر مؤول باسم الفاعل فيكون
التقدير وما كان الله معذبهم الفاء التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان مشروط
بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول من
الرفع الى نصب الذى هو الاصل فى الافعال المنتصبة بعد فاء السببية ليدل الرفع
على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف بعدها
الكلام للتنصيص على السببية التى غير اصل فى معناها اذ الاصل فى معناها هو
التعقيب مع الوصل فيدل تغير اللفظ من الرفع الى النصب على تغير المعنى وهو العطف الى
السببية فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها
قبل الفاء احد الاشياء الستة لتبعد بتقدير الانشاء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك فالمعنى ليكن منك زيارة فاكرام منى اياك او نهى
نحو لا تشتمنى فاضربك ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز او استفهام نحو
هل عندكم ماء فاشربه او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا وايضا التحضيض نحو لولا انزل عليه
ملك فيكون معه نذيرا او التمنى نحو ليت لى مالا فانفقه او وقع ذلك التمنى
على صيغة الترجى نحو قوله تعالى لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا فانقيل قد
ان ونصب المضارع فى قول الشاعر سه ساترك منزلى لبنى تميم ؛ والحق
بالحجاز فاستريحا ۔ وليس فيه تقدير احد الامور الستة قلنا هذا
محمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير
ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية فانقيل
ان الواو للجمع فتقيدها بالجمعية باطل ولغو قلنا المراد بالجمعية المصاحبة
لما قبلها بما بعدها من قبيل ذكر العام وارادة الخاص وثانيهما ان يكون
قبلها اى قبل الواو مثل ذلك فانقيل وقوع المثل قبل الواو باطل

لان المثل امر معنوی ووقوع الشئ قبل الشئ من خواص الالفاظ قلنا المراد بالمثل المماثل ونسبة الوقوع اليه صحيح ثم المماثل صفة لابد له من الموصوف والمماثل له فالموصوف هو كلمة ما و المماثل له احد الامور الستة الواقع قبل الفاء فيكون التقدير ان يكون واقعا قبلها ما هو مماثل لاحد الامور الستة الواقعة قبل الفاء و امثلتها بعينها امثلة الفاء بادال الفاء بالواو و نحو زرنی و اكرمك الخ واوالتی ينصب المضارع بعدها بتقدير اَنْ و تقدير اَنْ بعدها مشروط بشرطين بمعنی الی اَنْ او الا اَنْ فانقيل يفهم من العبارة ان او مركب من كلة الی واَنْ او الا واَنْ فاِنْ قُدِّرَ بعد او اَنْ يلزم من تقدير اَنْ تكرار اَنْ وهو شنيع قلنا كلمة او بمعنی الا او الی الداخلتين علی ان المقدرة بعدها لا اَنْ ايضا داخلة فی مفهومها فلا يلزم تكرار اَنْ مثل لالزمنك او تعطينی حقی فسيبويه يقدر بالا بتقدير مضاف فيكون التقدير لالزمنك فی جميع الاوقات الا وقت ان تعطينی حقی وغيره يقدرها بالی فما بعدها بتاويل المصدر مجرورا بواو التی بمعنی الی فيكون التقدير لالزمنك الی اعطائك حقی و العاطفة مرفوع معطوف علی اول المعدودات المفصلة الناصبة بتقدير ان اعنی قوله حتی اذا كان مستقبلا او علی آخرها وهو او بشرط معنی الی ان فيكون المعنی الحروف العاطفة التی ينتصب المضارع بعدها بتقدير اَنْ مشروط بشرط وهو اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا آو مجرور معطوف علی حتی فی قوله وبان مقدرة بعد حتی فيكون المعنی وينتصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة فانقيل ان المراد بالحروف العاطفة هو المطلق سواء كانت مذكورة او لا كثم فحصار فيما بين كلامی المتناقض من حيث الاشتراط لانه يفهم من الكلام الاول ان الشرط فی انتصاب المضارع بعد الفاء ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها وان يكون الواحد من الاشياء الستة المذكورة مقدما عليها ويفهم من هذا الكلام ان الشرط فی انتصاب المضارع بعد الفاء كون المعطوف عليه اسما صريحا لاغير وهكذا الاعتراض فی الواو وحتی واو قلنا المراد من الحروف العاطفة اعم مما ذكر وغيره كثر لكن المراد من الحروف العاطفة المذكورة ههنا ما لم يكن الشروط المذكورة موجودة فيها فح لابد لانتصاب المضارع

بعدها بتقدير ان يكون المعطوف عليه اسما صريحا كالشتم فی قوله اعجبنی ضربك زيدا و تشتم فالشتم عطف علی الاسم الصريح و هو الضرب فان قلت ان قوله والعاطفة اما مجرور معطوف علی حتی فی قوله و بان مقدرة بعد حتی او مرفوع معطوف علی اول المعدودات الناصبة بتقدير ان و هو قوله وحتی اذا كان مستقبلا او علی آخرها و هو قوله واو بشرط معنی الی ان فالجر باطل للبعد بين المعطوف و المعطوف عليه بحسب اللفظ وايضا لا بد ان يذكرها مرتين مرة فی الاجمال و مرة فی التفصيل كما ذكر الواو و الفاء و حتی و او كررتين كرة فی الاجمال و كرة فی التفصيل لانه لما عطف علی الاجمال يكون قوله والعاطفة اجمالا فلا بد الخ والرفع باطل ايضا لان المراد بالحروف العاطفة لا يخلو اما ان يكون اعم مما ذكر فيما قبلها وغيره او مختص بما ذكر فعلی الاول يلزم فی التفصيل ذكر ما لم يكن فی الاجمال لانه لما عطف علی التفصيل يكون تفصيلا فلا بد من ذكره اولا فی الاجمال كما هو دأب الفصحاء وعلی الثانی يلزم تخصيص الحكم بالمذكور وليس هذا الحكم مخصوصا بما ذكر لان انتصاب المضارع بتقدير ان يجئ بعدا ثم ايضا قلت جاز الرفع والجر فی قوله والعاطفة لكن المختار الجر وان قلت يلزم البعد بين المعطوف و المعطوف عليه قلت انه وان كان ابعد من حيث اللفظ لكنه اقرب من حيث المعنی لعدم ورود الاعتراض الذی ورد علی تقدير الرفع وانقلت لا بد من ذكرها مرتين قلت الحروف العاطفة فی حق تقديران علی قسمين احدهما ما يكون البعض ممتازا عن البعض فی الشرط كالعاطفة الاربعة المذكورة وبعضها مشترك فی الشرط مثل هذه الحروف العاطفة لانها مشتركة مع المذكورة فی كون المعطوف عليه اسما صريحا ففی الاول لا بد من ذكرها مرتين مرة فی الاجمال ومرة فی التفصيل لبيان الشرائط واما الثانی فيكفی فيه ذكره مرة واحدة فی بيان الشرائط **ويجوز اظهار ان مع لام كی** لما فرغ المصنف عن بيان مواضع تقدير ان شرع فی بيان المواضع التی يجوز فيها اظهار ان والمواضع التی يجب فيها الاظهار فما بقی مواضع الامتناع كما تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها ولام كی هی التی لسببية ما قبلها لما بعدها وكذا اللام المحوقة باللام كی و هی اللام الزائدة بعد فعل الارادة او الامر لتاكيدهما نحو يريد الله ليذهب عنكم وامرت لا

لله قوله ان يذكرها مرتين الخ ای ذكر افرادها و هی ثمرة وغيرة كما ذكر حتی الخ لا لفظ العاطفة لان تفصيل العاطفة واجمالها باعتبار افرادها لا باعتبارها ای لفظها لانه لو اريد من لفظ العاطفة الحروف المذكورة (ای فی المتن) فقط صارت تفصيلا مع انها لم تذكر

عدل **ومع الحروف العاطفة** نحو اعجبنی قیامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على الاسم الصریح فجازان یظهر معها ان المصدریة التی تقلب الفعل الی الاسم الصریح واما لام الجحود فلا یدخل علی اسم الصریح لم یظهر بعدها ان وکذا حتی لان الاغلب استعمال حتی بمعنی کی وهی بهذا المعنی لا یدخل علی اسم صریح واما حتی بمعنی الی فهو محمول علیه واما الواو والفاء واو اقتضت نصب ما بعدها للتخصیص علی معنی السببیة والجمعیة والانتها فتکون مثل عوامل النصب فلا یظهر الناصب بعدها لئلا یکون بمنزلة توارد العاملین علی معمول واحد **ویجب اظهار ان مع لا** الداخلة علی المضارع المنصوب بها **فی** صورة دخول **اللام** التی بمعنی کی **علیها** ای علی ان لاستکراه اللامین المتوالین نحو قوله تعالی لئلا یعلم **فان قیل** حصر تقدیر ان بتلك المواضع المذکورة باطل لانها تقدر بغیر هذه المواضع مثل قول الشاعر: تسمع بالمعیدی خیر من ان تراه: ستعرف قدرة ان انفتح فاه **قلنا** تقدیر ان فی المواضع المذکورة مع العمل ولهذا ذکر وبغیر هذه المواضع تقدر ان بدون العمل لانه بدون النیابة وفی المواضع المذکورة مع النیابة وهی الاشیاء الستة **فان قیل** هذا منقوض بقول الشاعر: الا ایهذا اللائمی احضر الوغی: وان اشهد اللذات هل انت مخلدی- بنصب احضر بتقدیر ان مع العمل بدون المواضع المذکورة **قلنا** انه شاذ لا یقاس علیه غیره **وینجزم المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فی معنی النهی** احترازا عن لا فی معنی النفی وهذه الکلمات تجزم فعلا واحدا **وکلم المجازات** ای کلمات الشرط والجزاء اسماء کانت او حروفا والمجزوم بها فعلان **وهی ان ومهما واذما وحیثما واین ومتی وما ومن وای وانی وامّا** انجزام المضارع **مع کیفما واذا فشاذ** امامع کیفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت کیفما تقرأ اقرأ ای علی ای حال وکیفیة تقرأ انت اقرأ انا ومن المعتذرات استواء قرأة القاریین فی جمیع الاحوال والکیفیات فالحاصل ان هذه الاسماء تکون جازمة اذا کانت متضمنة لمعنی الشرط وهو سببیة الشرط للجزاء وههنا لا تکون قرأة المخاطب سببا لقرة المتکلم علی جمیع الکیفیات والاحوال واما اذا فلان اسماء الشرط وانما تجزم لتضمنها معنی ان التی هی موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر الخ للامر المقطوع فبینهما منافات فلا یتضمن اذا المعنی ان فلا یجزم **وبان مقدرة** ای ویجزم المضارع بان مقدرة **فلم لقب المضارع ماضیا ونفیه ای**

نفى المضارع او نفى الماضى **ولما مثلها** اى مثل لم فى هذا القلب والنفى **وتختص لما بالاستغراق** اى باستغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما ولا يجئ الاستغراق فى لم فمعنى ندم فلان ولم ينفعه الندم انتفاء نفع الندامة عقيب الندم غير مستمر الى وقت التكلم ومعنى ندم فلان ولما ينفعه الندم انتفاء نفع الندامة من عقيب وقت الندم مستمر الى وقت التكلم بها **وجواز حذف الفعل** اى تختص لما بجواز بحذف الفعل المنفى بها عند وجود القرينة نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها وايضا تختص بعدم دخول ادوات الشرط عليها لكون لما كثير الحروف فيكون كالفاصل القوى من العامل وهو حرف الشرط و معموله و هو المضارع فلا يعمل لضعفه فى العمل وايضا تختص بنفى الفعل الترقب الحصول غالبا ولم تستعمل عاما **ولام الامر** هى اللام **المطلوب بها الفعل فان قيل** ان حصر الجوازم فيما ذكر غير صحيح لان لام الدعاء نحو ليغفر الله لنا ولام الالتماس من الجوازم ولم يدخلا فى لام الامر لان الامر عبارة عن طلب الفعل على سبيل الاستعلاء كما مر استبد بعبده ولام الدعاء هى التى يطلب بها الفعل على سبيل الخضوع ولام الالتماس يكون على سبيل التساوى **قلنا** هذان لامان داخلان فى لام الامر والفرق المذكور غير معتبر عند النحات لان الامر عندهم طلب الفعل مطلقا **او نقول** ان المراد بلام الامر صورة اللام فصورة الكل صورة لام الامر **وهى مكسورة ابدا** فرقا بين لام الامر والابتداء وتشبيها للام الجارة فى حصول العمل المختص باحد النوعين وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا تفثهم لان من الزوائد حصلت كلمة على وزن فعل وكل كلمة على وزن فعل بكسر العين يجوز فيها سكون الاوسط نحو فخذوا ما ثم محمول عليها **ولا النهى هى لا المطلوب بها الترك** اى الفعل معلوما كان او مجهولا مخاطبا او غائبا او متكلما **وكلم المجازات** المذكورة من قبل **تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى فان قيل** ان سببية الاولى للثانية انما يحصل بجعل المتكلم واعتبار المتكلم بين الاولى والثانية فكيف يصح نسبة تلك السببية الى كلم المجازات **قلنا** ان الجعل والاعتبار فعل المتكلم الا ان المتكلم جعل كلم المجازات دالة على السببية فكانها حصلت بجعلها **فان قيل** لانسلم ان المتكلم اعتبر

السببية بين الجملتين ولا كلم المجازات والة عليها كما فى قولك ان تشتمنى فاكرمك لان الاول ليس سببا للاكرام بل الاول سبب للاهانة قلنا ان السبب على نوعين واقعى وجعلى اى فرضى والمراد ههنا الثانى ولا شك ان المتكلم فرض الشتم الذى هو سبب للاهانة عند الناس سببا لضد الاهانة هو الاكرام اظهارا لمكارم اخلاقه فان قيل سببية الاول للثانى غير مستقيم فى مثل قولك ان تكرمنى الآن فقد اكرمتك امس وفى مثل قوله تعالى وان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم قلنا تقدر الجزاء على علة الجزاء فيكون التقدير ان تكرمنى الآن فقد اديت حقى لانى قد اكرمتك امس وان تعذبهم فلا تظلم بشئ لانهم عبادك وان تغفر لهم فانك حق به لانك انت العزيز الحكيم **ويسميان** اى هذان الفعلان اولهما **شرطا** لانه شرط لتحقق الثانى وجودا وثانيهما **جزاء** لانه يبتنى على الاول كابتناء الجزاء على فعل المتعدى من الجانى **فان كانا** اى الشرط والجزاء **مضارعين او الاول** فقط مضارعا **فالجزم** واجب لدخول الجازم مع صلاحية المحل وهو المضارع **وان كان الثانى مضارعا فالوجهان** اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم مع صلاحية المحل والرفع لضعف تعلق المضارع لحيلولة الماضى وايضا يلزم الفصل بغير المعمول **واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى** بيان للماضى او قد فالماضى اللفظى نحو ان خرجت خرجت و المعنوى المضارع المنفى بلم نحو ان خرجت لم اخرج و مثال قد حال كونها ملفوظة كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل و مثال قد حال كونها معنوية مقدرة نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت **لم يجز الفاء** فى الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فى الجزاء الماضى لقلب معناه الى الاستقبال فلا حاجة الى الفاء الرابطة بين الشرط والجزاء وانما قال بغير قد لانه لو كان معه قد فيكون ماضيا محققا وهو الذى كان التكلم والاخبار به بعد الواقعة نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل فلا تاثير لحرف الشرط فيه بالنقل من الماضى الى الاستقبال فيجب دخول الفاء فيه **وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا** احتراز عن المضارع المنفى بلم فانه داخل فى الماضى واحتراز عن المنفى بلن حيث وجب فيه دخول الفاء لعدم تاثير ادوات الشرط فيه بالنقل الى الاستقبال لتخصيصه بالاستقبال بلن **فالوجهان** اى

ففيه الوجهان الاتيان بالفاء لعدم تاثيرادوات الشرط فی المضارع تاثيرا قويا وهو النقل من الماضی الی الاستقبال فيأتی بالفاء الرابط واثرت من وجه وهو التغير من محض الاشتراك الی التخصيص بالاستقبال فيترك الفاء مثال الترك كما فی قوله تعالی وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومثال الاتيان وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّٰهُ منه والا ای وان لم يكن الجزاء الماضی والمضارع المذكورين فالفاء لان الجزاء اذا لم يكن ماضيا او مضارعا مذكورين فلا يخلوا اما ماض بقد لفظا او تقديرا والماضی المثبت بقد ما فيه الاخبار بعد الواقع وهو الماضی المحقق فان كان قد لفظا فظاهر والا فهی المقدرة وعلی كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط فی الماضی المحقق بالنقل من الماضی الی معنی الاستقبال فيحتاج الی رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهی او دعاء او استفهام او مضارع غير مذكور او التمنی او العرض وفی المواضع كلها لا تاثير لحرف الشرط فی الجزاء فاجتاج الی الفاء اما الاسمية فلا تقترن باحد الازمنة الثلاثة واما غيرها من المذكورات فيختص بالاستقبال بدون ادوات الشرط فلا تاثير لحرف الشرط فيها وتجیء اذا للمفاجات علی قلة مع الجملة الاسمية وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنی الفاء وانما اختص وقوع اذا موضع الفاء مع الجملة الاسمية لان الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت المفاجية بالاسمية فرقا بينهما مثل قوله تعالی وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون موضع فهم يقنطون وان التی يجزم المضارع بها حال كونها مقدرة وتقديرها مشروط بشرطين الاول ان يكون بعد احد الامور الخمسة والثانی ان يكون المضارع الواضع الواقع بعد هذه الامور صالحا للسببيه وما تقدم من المضارع سببا لذلك المضارع كما بينه المص بقوله بعد الامر انما كانت مقدرة اذا وقعت بعد الامر والنهی والاستفهام والتمنی والعرض اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية ای سببية ما تقدم للمضارع وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل علی الطلب والطلب يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة وهو الاكرام يكون ذلك المطلوب وهو الزيادة سببا لها وهی مسببة له والدال بالسببية والمسببية لا تكون الادوات الشرط ولما لم يكن فی اللفظ تكون مقدرة

نحو زرنی اکرمك نحو اسلم تدخل الجنة فالمضارع الواقع بعد الامر مجزوم بان مقدرة مع فعل الشرط المجانس للاخر المذكور فيكون التقدير اسلم ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة ای ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهی قرينة الفعل المنفی لا المثبت وامتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائی اما دليل الجمهور لان التقدير ان لا تكفر تدخل النار وعدم الكفر ليس سببا لدخول النار فيكون ممتنعا واما دليل الكسائی فان التقدير بحسب العرف ان تكفر تدخل النار والكفر سبب لدخول النار فان قيل كثيرا ما وقع المضارع بعد الامر ولم يكن مخبرا وما نحو قوله تعالى فهب لی من لدنك وليا يرثنی وقوله تعالى فذرهم فی طغيانهم يعمهون وقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجری بمقدار - قلنا الجزم فيما اذا قصد السببية واما اذا لم تقصد وجب الرفع اما بالصفة كما فی المثال الاول او بالحال كما فی الثانی او بالاستيناف كما فی الثالث الامر هكذا فی بعض النسخ وفی بعض النسخ مثال الامر ويرد على هذه النسخة ان هذا التعريف لا يكون لعين الامر بل لمثال الامر والمقصود التعريف لعين الامر وايضا لا يصح حمل صيغة على مثال الامر لان المثال يكون امرا لجزئيا وقوله صيغة يطلب الخ مفهوم كلی لا جزی فلا يصح الحمل قلنا ان المراد بالمثال الصيغة لانهم يقولون فصل فی امثلة الماضی والمضارع ويريدون بها صيغهما فان قيل لما كان المراد بالمثال الصيغة فينبغی ان يقول المصداق الامر لئلا يرد الاعتراض المذكور قلنا لم يقل الامر لان الامر كما يطلق على هذا النوع من الفعل كذلك يطلق على المصدر من باب امر يأمر فاراد النص بالمقصود من اول الامرين المراد به صيغة الامر لا لفظ الامر فان قيل الامر مطلق من قيد اللام وقوله صيغة يطلب الی اخره خاص لان مفهومه خاص وهو امر الحاضر فيكون هذا تعريف العام بالخاص وهو غير جائز قلنا الامر اذا ذكر مطلقا عن قيد اللام فيكون مخصوصا بالامر بالصيغة فی اصطلاح النحويين والاصوليين ولا يريدون منه الامر باللام صيغة يطلب بها الفعل هذا جنس شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما كان او مجهولا وقوله من الفاعل

احترازعن المجهول فان فيه طلبا عن المفعول لاعن الفاعل **المخاطب** احترازعن الغائب والمتكلم **بحذف حرف المضارعة** احترازعن قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وعن صه ورويد **وحكم اخره** اخرالامر فى الحقيقة عند البصريين البناء على السكون لعدم وجود علة الاعراب فيه لان علة الاعراب اما محلية الاسم للمعانى المقتضية والامر ليس محلا لها واما المشابهة التامة بالاسم لفظا ومعنى وتلك المشابهة بسبب حرف المضارعة وقد حذفت حرف المضارعة فى الامر وفى الصورة **حكم المضارع المجزوم** فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لان الامر مشابه بالمضارع المجزوم بلام الامر فى معنى الطلب فاعطى له حكمه وعند الكوفيين ان الامر معرب مجزوم بلام مقدرة **فان كان بعده** اى بعد حرف المضارعة **ساكن** لانه لوكان متحركا بعده اسكن آخره وجعل ما بقى امرا نحو عِدْ **وليس المضارع برباعى فان قيل** ان المراد بالرباعى لايخلوا اما مع حرف المضارعة اوبدونها فان كان الاول يخرج جميع المضارعات من الثلاثى المجرد لانها رباعية مع حرف المضارعة مع انها زيدت فيها همزة وصل وان كان الثانى يداخل فيه مضارع باب الافعال لانه ليس برباعى بدون حرف المضارعة ولايزاد فيه همزة وصل بل يُرَدُّ فيه همزة قطع **قلنا** ان المراد من الرباعى ما يكون الماضى على اربعة احرف وانما هو باب الافعال لاغير **زدت همزة وصل** لدفع الابتداء بالساكن ولم يتحرك الساكن لئلا يتلبس بالماضى المعلوم او المجهول فى بعض الابواب والباقى محمول عليه طردا للباب حال كون تلك الهمزة **مضمومة ان كان بعده** اى بعد الساكن **ضمة** لانه لوفتحت لالتبس الامر بالمضارع المتكلم وان كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة **ومكسورة فيما سواه** اى سوى ساكن بعد ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة لانه لوضم فى مكسور العين التبس الامر بالماضى المجهول من باب الافعال ولوفتح التبس بامر باب الافعال ولوضم فى مفتوح العين لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولوفتح لالتبس بالماضى المعلوم من باب الافعال **مثل اقتل** مثال لما بعد الساكن ضمة **واضرب** مثال لما بعد الساكن كسرة **واعلم** مثال لما بعد الساكن فتحة **وانكان رُباعيا فمفتوحة** لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين فى المتكلم الواحد لاهمزة وصل **مقطوعة** للاصالة **فعل**

مالم يسم فاعله فان قيل ان كلمة ما لا يخلوا اما يراد بها المفعول فلا يصح اضافة الفعل اليه لان الفعل يضاف الى الفاعل لا الى المفعول وايضا لا يصح اضافة الفاعل الى ضمير راجع الى الموصول لان الفاعل للفعل لا للمفعول واما ان يراد بها الفعل فيصح اضافة الفعل الى الموصول لانه يلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا بد بين المضاف والمضاف اليه من المغائرة قلنا ان كلمة ما عبارة عن المفعول واضافة الفعل اليه لادنى ملابسة لانه فاعل فعل واقع على المفعول وان لم يصدر عنه واما اضافة الفاعل اليه فايضا لادنى ملابسة لانه فاعل فعل واقع على المفعول او العبارة بحذف المضاف اى فاعل فعله الذى وقع على المفعول او نقول ان كلمة ما عبارة عن الفعل والمغائرة بين المضاف والمضاف اليه فى الاضافة اللامية وهذه الاضافة بيانية فان قلت لا بد فى البيانية من عموم وخصوص من وجه بين المضاف والمضاف اليه ولم يوجد ههنا وايضا لا بد ان يكون المضاف اليه اصلا للمضاف والمضاف متخذ عنه ولم يوجد هذين الشرطين قلنا هذا اضافة العام الى الخاص وفى اضافة العام الى الخاص مذهبان مذهب العلامة التفتازانى ومذهب غيره فمذهب العلامة انها بيانية ولا يشترط فيها هذان الشرطان وعلى مذهب غيره انها لامية ان لم يوجد هذان الشرطان كعلم الفقه وبيانية ان وجد فيه الشرطان كخاتم فضة وهو اى فعل حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر المصنف هذا القيد اكتفاء بما سبق فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره فالثقيل الجزاء غير مرتب بالشرط لان ضمير كان راجع الى الفعل المجهول وهو لا يكون الا بضم الاول وكسر ما قبل الآخر فلا حاجة الى قوله ضم اوله وكسر ما قبل اخره قلنا ان ضمير كان راجع الى الفعل المعلوم والجزاء محذوف وقوله ضم اوله بيان الجزاء المحذوف فيكون التقدير فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغة الفعل المعلوم دفعا للالتباس بين المعلوم والمجهول وقوله ضم بيان التغيير بحذف حرف المصدر مع الجار يعنى بان ضم الخ وانما اختير هذا النوع من التغير للامتياز من المعلوم لان اسناد الفعل الى المفعول معنى غريب لا بد له من وزن غريب لتدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى واللفظ . . . . الغريب على قسمين الاول ثقيل والثانى اثقل فالثقيل ما فيه الخروج من الضمة الى الكسرة والاثقل ما فيه الخروج من الكسرة الى الضمة فلما حصل المقصود بالثقيل فلا حاجة الى اختيار الاثقل وهذا التغير فى الماضى المجرد ثلاثيا كان او رباعيا او ثلاثيا مزيدا بالحرف وان كان مزيدا بالحرفين او اكثر فاما فى اوله

همزة وصل او تاء فانكان فى اوله همزة ضم الهمزة والثالث وانكان فى اوله تاء ضم التاء مع الثانى كما اشار اليه بقوله ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق لئلا يلتبس فى الدرج بامر ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء فى الماضى المجهول من التفعل والتفاعل والتفعلل لانه لو اكتفى بضم التاء لالتبس الماضى المجهول من هذه الابواب بالمضارع المعلوم من باب التفعيل والمفاعلة والفعللة مثل تُعُلِّمَ وَتُضُوْرِبَ وَتُدُحْرِجَ خوفا للبس مفعول له لقوله ويضم الخ ومعتل العين فان قيل ان طُوِىَ وَرُوِىَ معتل العين ولايجوز فيهما الاعلال والاوجه الثلاثة كما جاز فى قيل قلنا المراد بالمعتل العين ما يكون عينه معتلا وهذان من اللفيف فلواعل عينهما يعل فى مضارعهما وهو يَرْوِىُ ويطوى فيلزم اجتماع الاعلالين لكن ..... هذا الجواب مخدوش لانه ينتقض نحو عور وصيد فانهما معتل العين فقط ولم يعل فيهما فالحق فى الجواب عن الاعتراض المذكور ان المراد بالمعتل العين ما يكون عينه منقلبة الفا فى المعلوم فخرجت هذه الصيغ الاربع لعدم اعلال عينها فى المعلوم وانما لم يقيد المصنف بقيد ولا بعينه منقلبة الفا فى المعلوم لان المصنف ذكر لفظ المعتل والمعتل مايقع فيه الاعلال والاعلال غير واقع فى كل واحد منها وانما لم يقع طوى وروى لئلا يجتمع الاعلالان فى مضارعهما ولم يعل فى عُوِرَ وصُيِدَ لعدم الاعلال فى معلومهما ولم يعل فى معلومهما لان العين فى حكم السكون لان الاصل فى الالوان والعيوب هو المزيد فيكون الاصل فيه اِعْوَرَّ وانما خص ذكر الماضى المجهول من الاجوف مع انه داخل فى مطلق الماضى المجهول المذكور لزيادة غموض واختلاف فيه اما الغموض لان فى اعلاله نقلا وابدالا ليس فى غيره واما الاختلاف فلاختلاف اللغات فيه وذكر المضارع المجهول من الاجوف وان لم يكن فيه زيادة غموض واختلاف بتبعية الماضى المجهول الافصح فيه قيل وبيع بالنقل والقلب فى الاول والنقل فقط فى الثانى وجاء الاشمام فيه ايضا وهو فصيح والاشمام ميلان كسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة الواقعة بعدها نحو الواو اذ هى تابعة لحركة ماقبلها والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل فى الفاء الضم والدليل للافصح موافقة قواعد الاعلال وجاء الواو على ضعف اى قُوْلَ وبُوْعَ باسكان العين فيهما وابدال الياء بالواو

فی الثانی وانما ضعف لان فیه النقل من الخفیف الی الثقیل **ومثله** ای مثل باب الماضی المجهول من الاجوف من الثلاثی المجرد **باب** الماضی المجهول من الاجوف من باب الافتعال والانفعال **نحو اختیر وانقید** فی جمیع اللغات الثلاثة فیه لوجود علة جریان هذه الوجوه وهی کسرة حرف العلة مع ضمة ما قبلها **دون استخیر واقیم** لعدم وجود الضمة فیما قبل حرف العلة وان وجد الکسرة فی الحرف العلة بل یجری فیه لغة واحدة وهو النقل والقلب فی الثانی **وانکان** الفعل الذی اردت حذف فاعله واقامة المفعول مقامه **مضارعا ضم اوله** وهو حرف المضارعة نحو یضرب ویکرم ویستخرج ویتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزیادة **ومعتل العین** المحض للمفعول وذکره بتبعیة الماضی المجهول لعدم الغموض والاختلاف فیه **تنقلب العین فیه الفا** یاء کانت اوواوا نحو یقال ویباع ویستخار ویقام ویختار وینقاد لتحرک حرف العلة حقیقة کما فی یختار وینقاد او حکما کما فی الاربعة الاول لانها متحرکة قبل النقل وان صار ساکنا بعد النقل فسکونه عارضی فی حکم التحرک وانفتاح ما قبلها **المتعدی وغیر المتعدی** خبر مبتدأ محذوف ای هذا بیان الفعل المتعدی والتعدیة فی اللغة التجاوز وفی الاصطلاح تجاوز الفعل من الفاعل الی المفعول به واما التجاوز الی غیر المفعول به لایسمی متعدیا فی الاصطلاح **فالمتعدی** من الفعل **مایتوقف فهمه علی منعلق فانقیل** هذا التعریف غیر مانع لدخول الفعل اللازم فیه لتعلقه بالفاعل ای لتوقف فهمه علی متعلق وهو الفاعل **قلنا** ان المتعلق فی اصطلاحهم امر غیر الفاعل ویتوقف فهم الفعل به فخرج اللازم من الحد لان فهمه موقوف الی الفاعل وهو لایسمی متعلقا فی اصطلاحهم **فانقیل** دخل فی التعریف الفعل اللازم لانه موقوف کالمتعدی الی الزمان والمکان والغایة والحال وهی امور غیر الفاعل **قلنا** توقف الفعل الی هذه الاشیاء فی الوجود لا فی الفهم والمراد بالمتعلق الذی یتوقف فهم الفعل به وذلک لیس الا المفعول به **کضرب فان فهم** الضرب کما یتوقف بالضارب کذلک یتوقف بالمضروب **وغیر المتعدی** متلبس **بخلافه** بان لایکون فهمه موقوفا علی المفعول به **کقعد** فانه تعلق بکل واحد من الزمان والمکان وغیر ذلک لکن فهمه بدون هذه الاشیاء جائز **والفعل المتعدی** یکون متعدیا الی **واحد کضرب والی اثنین** ثانیهما غیر الاول **کاعطی**

والی اثنین ثانیهما عین الاول فی الذات نحو علم والی مفاعیل ثلثة کاعلم واری وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث حال کونها مشتملة علی معنی الاعلام وهذه الافعال المتعدیة الی ثلثة مفاعیل مفعولها الاول کمفعول باب اعطیت فی جواز حذف الثانی والثالث وابقاء الاول وحذف الاول وابقاء الثانی والثالث کما یجوز حذف احد مفعولی اعطیت بدون الآخر نحو اعلمت زیدا عمرا منطلقا والثانی والثالث من مفعولها کمفعولی علمت فی وجوب ذکر احدهما عند الآخر وجواز ترکهما معا افعال القلوب خصها بالذکر بعد دخولها فی مطلق الفعل لبیان احکام خاصة فیها لاتوجد فی غیرها واشارة الی ان الفعل اما یصدر من الاعضاء او یصدر من القلب فالاول یسمی فعل العلاج والجوارح والثانی بفعل غیر الجوارح وغیر العلاج وفعل القلب لانه یصدر من القلب وتسمی افعال الشك والیقین ایضا من قبیل اضافة الدال الی المدلول لانها بعضها للشك وبعضها للیقین فان قیل ان التسمیة بالشك غیر جائز لان الشك عبارة عن تساوی الطرفین ولیس بفعل من هذه الافعال بمعنی الشك المقتضی للتساوی قلنا ان المراد بالشك الظن من قبیل ذکر قسم من العلم وارادة قسم آخر منه لان الیقین والظن والوهم من اقسام العلم او نقول ان المراد بالشك عدم الجزم فیتناول الظن والوهم فیکون من قبیل اطلاق الخاص وارادة العام وهی ظننت و حسبت وخلت للظن وزعمت مشترك بین الظن والیقین الاول نحو زعمت الشیطان شکورا والثانی نحو زعمت الله غفورا وعلمت ورئیت ووجدت للعلم تدخل هذه الافعال علی الجملة الاسمیة لبیان ماهی ای لبیان العلم والظن اللذان هی ای الجملة ناشیة عنه ای من ذلك العلم والظن فتنصب هذه الافعال الجزئین ای جزئی الجملة الاسمیة المسند والمسند الیه علی انهما مفعولان لها ومن خصائصها جمع خصیصة وهی ما یختص بالشئ ولایوجد فی غیره انه اذا ذکر احدهما ذکر الآخر ولا یجوز الاقتصار علی احد المفعولین لان مفعولی افعال القلوب بمنزلة مفعول واحد لان مفعولها فی الحقیقة مضمونهما فلو حذف احدهما کان کحذف بعض اجزاء الکلمة مع بقاء البعض فانتقلت هذه القاعدة منتقضة بقوله تعالی ولا یحسبن الذین یبخلون بما آتاهم الله من فضله

هو خيرا لهم فالموصول مع الصلة فاعل لا يحسبن والمفعول الاول و بخلهم محذوف و الثانی قوله خيرا لهم و قد يحذف الثانی كما فی قول الشاعر لا تحلنا على غراتك انا طالما قد وشی بنا الاعداء :- فقاعل لا تحل ضمير المخاطب و نا مفعوله الاول و جاز عين مفعوله الثانی محذوف فيكون التقدير لا تحلنا جاز عين على غراتك انا قلنا ان الحذف غير جائز عند عدم القرينة و القرينة ههنا موجوده آما فی الاول مقالية و هو قوله يبخلون آما فی الثانی حالية او آجيب ان مفعول لا يحسبن هو الضمير المرفوع وقع موقع المنصوب كما فی قوله تعالى انك انت العزيز الحكيم و الضمير راجع الى البخل لكن وضع الضمير موضع الاسم الظاهر بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على المعطى و حذف المعطى له ليدل على عموم المعطى له او على العكس فيدل على عموم المعطى و يجوز حذفهما ايضا ليدل على عمومهما و لا يجوز حذف المفعولين فی باب علمت بدون القرينة و يجوز مع القرينة نحو من يسمع يخل اى يخل سمعه صادقا و منها اى بعض خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اللفظی و المعنوی و لا يجوز الغاء غير هذه الافعال لفساد المعنى على تقدير الالغاء فی غيرها اما الجواز فيها لصحة المعنى فيها على تقدير الالغاء نحو زيد ظننت مقيم بمنزلة زيد مقيم فی ظنی و اما عدم الجواز فی غيرها لفساد المعنى فلا يقال زيد اعطيت درهم لانه لا يصح زيد درهم فی اعطائی فيصح ظرفية هذه الافعال للمفعولين و لا يجوز ظرفية غير هذه الافعال للمفعولين اذا توسطت بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم او تاخرت نحو زيد قائم ظننت و انما جاز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لكونهما مبتدأ و خبرا كلاما تاما على تقدير الغاء او مفعولين لها على تقدير الاعمال فالحاصل ان الالغاء جائز لضعف عملها بالتوسط و التاخر فان قيل هذه من الافعال و قد جاز تقديم المفعول على الفعل لقوة الفعل فی العمل قلنا ان افعال القلوب ضعيفة فی العمل لان تاثيرها ليس بظاهر كالعلاج و هذه الافعال على تقدير الغائها فی معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم فی ظنی فان قيل كما يلغى هذه الافعال عن العمل على تقدير

التوسط و التاخر کذلک یلغی عملها اذا توسطت بین الفعل و مرفوعه او توسطت بین اسم الفاعل و معموله او توسطت بین معمولی إنّ او بین سوف و مصحوبها او بین المعطوف و المعطوف علیه نحو ضرب احسب زید ولست بمکرم احسب زیدا و ان زیدا احسب قائم و سوف احسب یقوم زید و جائنی زید احسب و عمر فلم خص الالغاء علی تقدیر التوسط و التاخر قلنا المراد بالالغاء علی سبیل الجواز و الالغاء فی هذه المواضع واجب فان قیل لم خص هذه الالغاء الخاص بالذکر مع ان مطلقه واجبا کان او جائزا ایضا من خواصها کما رئیت فی الامثلة قلنا تخصیصه بالذکر لکثرة وقوعه و شیوعه لا للحصر منها ای من خصائص افعال القلوب انها تعلق والتعلیق وجوب ابطال عملها لفظا لا معنی بسبب وقوعها قبل معنی الاستفهام بلا واسطة او مع الواسطة و قبل النفی الداخل علی معمولها و قبل اللام الابتداء الداخلة علی معمولها مثل علمت ازید عندک ام عمر و علمت ما زید فی الدار و علمت لزید منطلق و انما تعلق هذه الافعال قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة منطلق و انما تعلق هذه الافعال قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع فی صدر الجملة وضعا فتقتضی بقاء صورة الجملة لتدخل علی الجملة و لو غیرت الجملة بنصب الجزئین فتدخل هذه الاشیاء بین العامل والمعمول فتفوت صدارتها و هذه الافعال توجب تغیر الجملة بنصب جزئی الجملة فوجب التوفیق بالاعتبارین احدهما لفظا و الآخر معنی فمن حیث اللفظ روعی الاستفهام و النفی و لام الابتداء ببقاء مقتضیها و هو بقاء الجملة علی حالها و صورتها و من حیث المعنی روعیت هذه الافعال ببقاء المفعولیة اذ لا تصیر ظرفا لهما کما فی الالغاء و التعلیق ماخوذ من قولهم امرءة معلقة ای مفقودة الزوج لا مع الزوج و معنی التعلیق فیها انها لا عاملة نظرا الی اللفظ و لا غیر عاملة نظرا الی المعنی بل معنی علمت لزید قائم علمت قیام زید کما کان عند انتصاب الجزئین والفرق بین الالغاء و التعلیق ان الالغاء جائز لا واجب والتعلیق واجب وایضا ان الالغاء ابطال العمل فی اللفظ و المعنی و التعلیق ابطال العمل فی اللفظ لا فی المعنی و منها انها یجوز ان یکون فاعلها و مفعولها ضمیرین متصلین لشئ واحد و انما قال متصلین احترازا عما اذا کان احدهما منفصلا لم یختص جواز اجتماعها

بهذه الافعال نحو ایاك ظلمت مثل علمتنی منطلقا ولا یجوز اجتماع الضمیرین المتصلین الراجعین فی غیر هذه الافعال فلا یقال ... ضَرَبْتُنِیْ لان الاصل فی الفاعل ان یکون مغائرا للمفعول فی الذات لان الفاعل مؤثر والمفعول متأثر و المؤثر غیر المؤثر فاذا اتحدا ذاتا فلا بد فیهما من المغائرة بقدر الامکان بزیادة النفس فیقال ضربتُ نفسی فان النفس لما کان مضافا الی الضمیر والغالب المغائرة بین المضاف والمضاف الیه فکان النفس غیر الضمیر او المغائرة حاصل بین الفاعل والمفعول لان النفس ظاهر والفاعل ضمیر واما افعال القلوب فمفعولها مضمون الجملة لا کلواحد من الجزئین ومضمون الجملة غیر الفاعل فیکون التقدیر علمت انطلاقی فلا یکون الفاعل والمفعول متحدین فی الذات **فان قیل** لا نسلم ان یکون الفاعل والمفعول ضمیران راجعان الی المتکلم مع انهما لیسا من افعال القلوب **قلنا** انهما محمولان علی وجدتنی من باب حمل النقیض علی النقیض لانهما نقیضا وجدتنی **فان قیل** قد اجتمع ضمیران متصلان راجعان الی شئ واحد فی قول الشاعر ؎ ولقد اراني للرماح دریة ؛ من عن یمینی تارة واما می ۱۰ وکذلك فی قوله تعالی انی ارانی اعصر خمرا فلا یکون ذلك من خواص افعال القلوب **قلنا** ان الرؤیة البصریة والحلمیة محمولة علی الرویة القلبیة والاول الرؤیة البصریة والثانی الحلمیة ولبعضها ای ولبعض افعال القلوب وهو ما عدا حسبت وخلت وزعمت **معنی آخر فان قلت** تخصیص البعض بالمعنی الآخر باطل لان لکلواحد معنی آخر فان خلت قد یکون بمعنی صرت ذا خال وحسبت بمعنی صرت ذا حسب وزعمت بمعنی کفلت **قلنا** المراد بمعنی آخر لیس مطلقا بل المعنی الذی هو قریب الی المعنی الاول بحیث یتوهم منه ان هذا الفعل بهذا المعنی ایضا متعد الی المفعولین والافعال المذکورة بالمعانی المذکورة لیست بمتوهمة لتعدیتها الی المفعولین (ای واحدا) **یتعدی به** ای بذلك المعنی الآخر **الی** مفعول واحد لا اثنین **فظننت بمعنی اتهمت** مشتق من الظنة وهی التهمة والتهمة قریب الی المعنی الاول لان الوهم نوع من العلم مثل قوله تعالی وما هو علی الغیب بظنین ای بمتهم ان کان بالظاء وان کان بالضاد فمعناه بخیل **وعلمت بمعنی عرفت** مثل علمت زیدا ای عرفت شخصه والمعرفة

العلم بنفس الشئ من غير الحكم عليه فانه قريب الى العلم لانه العلم بنفس الشئ مع الحكم عليه ورئيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب الى المعنى الاول لانه العلم بالحاسة والاول العلم بالقلب كما جاء فى قوله تعالى فانظر ماذا ترى بمعنى اى شئ الذى ترى او بمعنى اى شئ ترى متعد الى مفعول واحد ووجدت بمعنى اصبت كما تقول وجدت الضالة اى اصبت الضالة بمعنى علمت الضالة بالحاسة الافعال الناقصة سميت بالافعال الناقصة للنقصان فى معانيها لانها لا تتم بمرفوعها بدون المنصوب لان مرفوعها فى الحقيقة مضمون الجملة فمعنى كان زيد قائما كان قيام زيد بخلاف باقى الافعال لانها تتم بمرفوعها بغير انضمام المنصوب لان مرفوعها هو المسند اليه لان المسند اليه مركب من المرفوع والمنصوب كما فى الافعال الناقصة ما وضع افعال وضعت لتقرير الفاعل على الصفة فان قيل اللام اذا وقعت صلة الوضع فيكون مدخولها موضوع لها والافعال الناقصة مشتملة على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال فى صار والدوام والاستمرار فى ما زال وما برح وما انفك وفتئ فكيف وضعت هذه الافعال لتقرير الفاعل على صفة فقط قلنا ان تقرير الفاعل على صفة هو العمدة فيما وضعت لها لا انه تمام الموضوع له لتلك الافعال فوجه العمدية انه موجود فى الكل وانه مقصود بالاخبار فان قلت ان التعريف لا يكون مانعا لدخول الافعال التامة فيه لانها ايضا وضعت لتقرير الفاعل على صفة قلنا ان الصفة مقيدة بقيد زائد فيكون التقرير هكذا على صفة غير مصدره والصفة فى الافعال التامة عين مصدرها كما قاله الشارح الرضى واجاب الشارح عنه بثلاثة اجوبة الاول انها وضعت لتقرير الفاعل على صفة والصفة خارجة عن ذلك التقرير لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج الافعال التامة عن الحد لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها وحاصل الثانى ان الافعال الناقصة وضعت لجزئيات ذلك التقرير الكلى فصار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى ولاشك ان كل جزئ تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها لان الصفة داخلة فيها وحاصل الثالث ان اللام فى قوله لتقرير

الفاعل للغرض لاصلة الوضع ولاشك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها ووجه الرد على الشارح الرضي ان التعريف قد يصح بدون قيد زائد وهو قول الشارح الرضي على صفة غير مصدره وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك وما فتئ ومابرح وما دام وليس فانقيل لم خالف المصنف سيبويه لانه غير قائل لحصرها في المذكورات لانه قال الافعال الناقصة كان وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الافعال التي هي غير مستغنية عن الخبر فالظاهر من هذه العبارة عدم الحصر في المذكورات ولهذا قد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما يقال تم التسعة بهذا عشرة اى تصير التسعة بانضمام هذا الشئ عشرة تامة قلنا ان ما ذكره المص للاشتهار لا للحصر وقد جاء لفظ جائت في قول الخوارج من جائت حاجتك ناقصة بان تكون ما نافية و جائت بمعنى كانت واسمها ضمير راجع الى الغيرارة بكسر الغين عبارة عن الغفلة او الى اسم مؤنث آخر لتانيث الفعل مقدم تقديرا معنويا وحاجتك خبرها والمعنى ما جائت غفلتنا حاجتك اى لم تجدنا غافلين كما تريدنا فغفلتنا ليست على قدر تحتاج اليه فلا يحصل مقصودك على هذه القدر من الغفلة منا هي مغلوبيتنا او كلمة ما استفهامية مبتدأ و جائت بمعنى صارت الضمير فيها راجع الى المبتدأ و تانيث الضمير باعتبار الخبر كما في قوله من كانت أمك و معناه اية حاجة صارت حاجتك وايضا جاء لفظ قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير و اختلف الفراء والاندلسي بان جاء وقعد ناقصة في هذين التركيبين فقط عند الاندلسي وفي غيرهما ايضا عند الفراء تدخل الافعال الناقصة على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها كما ان معنا صار الانتقال و الاثر المترتب على الانتقال كون الشئ منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية صار الاسم منتقلا والخبر منتقلا اليه فترفع الجزء الاول

لکونہ فاعلا وتنصب الجزء الثانی لشبہہ بالمفعول فی توقف الفعل علیہ
مثل کان زید قائما فکان تکون ناقصۃ کائنۃ لثبوت خبرہا لاسمہا
ثبوتا ماضیا ای کائنا فی الزمان الماضی دائما من غیر دلالۃ علی عدم سابق و
انقطاع لاحق نحو کان زید فاضلا لعدم وجود القرینۃ علیہما او منقطعا نحو کان
زید غنیا فافتقر اشارۃ ان الانقطاع محتاج الی القرینۃ فانقیل ان توصیف
الثبوت بالماضی والدوام اجتماع المتنافیین فی مدلول کان وذا لا یجوز قلنا ان مدلول
کان ثبوت خبرہا لاسمہا والدوام ناش من امر آخر وہو عدم کونہ دالا علی انتفاء
ثبوت الخبر لاسمہا لا سابقۃ من الاخبار ولا لاحقا من الاخبار وبمعنی صار فانقیل
ان قولہ بمعنی صار باعتبار المتعلق معطوف علی قولہ ناقصۃ فتکون کان بمعنی صار مقابلا
للناقصۃ ولا یکون ناقصۃ والامر لیس کذلک قلنا الجار والمجرور معطوف علی قولہ
لثبوت فالجاران متعلقان بمتعلق واحد وہو کائنۃ فہو عطف احد القسمین علی
الآخر لا علی المقسم کما جاء کان بمعنی صار فی قول الشاعر بتیہاء قفر والمطی
کانہا ؛ قطا الحزن قد کانت فراخا بیوضہا ۔ ای صارت فراخا بیوضہا ولا یکون
کان بمعناہ لان بیوضہا لم یکن فراخا فی الماضی بل انتقلت الی الفراخ ویکون
فیہا ضمیر الشان فانقیل یفہم من اعادۃ تکون انہا معطوفۃ علی تکون السابق
فیکون مقابلا للناقصۃ دون الناقصۃ قلنا انہا معطوفۃ علی قولہ لثبوت من قبیل
عطف المضارع علی اسم الفاعل المقدر فیکون المعنی وکان تکون وقد یکون فیہا ضمیر
الشان اسما لہا والجملۃ الواقعۃ بعدہا خبرا مفسرا للضمیر کقول الشاعر اذا متُّ کان
الناس صنفان شامت ؛ والآخر مثنٍ بالذی کنت اصنع وتکون تامۃ فانقیل
لما کان المعطوفان السابقان معطوفین علی قولہ لثبوت خبرہا فہو ایضا معطوف
علیہ فیکون تحت ناقصۃ فلزم اجتماع النقیضین قلنا انہ معطوف علی قولہ تکون ناقصۃ
والتامۃ ما تتم بالمرفوع من غیر حاجۃ الی المنصوب بمعنی ثبت نحو کان فیکون ای ثبت
فثبت وتکون زائدۃ وہی ما لا یحل سقوطہ بالمعنی الاصلی کقولہ تعالی کیف
نکلم من کان فی المہد صبیا ای من ہو فی المہد حال کونہ صبیا ولیس المعنی علی
المضی لان المعنی انہ صبی الآن لا انہ صبی فی الماضی بل ہو زائدۃ لتحسین

اللفظ فانقيل بحثنا فى اللغة فى الناقصة لا يذكرهما لانهما ليس من الناقصة قلنا ذكرهما استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من ذات الى ذات نحو صار الطين خزفا فانتقل من ذات اللبن الى ذات الخزفونة او من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اى انتقل من صفة الجهل الى صفة العلم وقد تكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات والقرينة على هذا الاستعمال تعديته بالى واصبح و امسى واضحى لاقتران مضمون الجمله باوقاتها فانقيل اختصاص هذه الافعال الثلاثة بهذا المعنى غير مستقيم لان هذا المعنى موجود فى غير هذه الافعال ايضا مثل ضرب زيد لاقتران مضمون ضرب زيد بالزمان الماضى قلنا المراد باوقاتها التى هى مدلول عليها لموادها لا الاوقات التى هى المدلول عليها لصورها فان الاوقات الاول هى الصبح والمسا والضحى فالافعال التامة لا تدل عليها واما الثانية فمشتركة بينها وبين غيرها وهو الزمان الماضى نحو اصبح زيد قائما يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بالصباح وبمعنى صار للانتقال اى وتكون هذه الثلاثة بمعنى صار للانتقال نحو اصبح زيد غنيا اى انتقل من الفقر الى الغناء وليس المعنى انه صار غنيا فى الصباح وتكون هذه الثلاثة تامة بمعنى الدخول فى الصباح او المسا او الضحى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما الذان هما مدلولان لمادتهما لا لصورهما فمعنا ظل زيد ساثرا حصل سير زيد فى النهار ومعنا بات زيد نائما حصل نوم زيد فى جميع ليله وبمعنى صار للانتقال من حال الى حال نحو ظل زيد غنيا فانقيل لم لم يذكر المصنف ظل وبات تامتين مع انهما يجئ تامتين ايضا قلنا ان مجيئهما تامتين فى غاية القلة فكان كالعدم فلذا لم يذكرهما وانما يتصل بالثلاثة الاول مع انهما مشتركان معها فى الاحكام الثلاثة وهو الاقتران وبمعنى صار والتامية لان مجيئهما تامتين نادر فيهما وغير نادر فى الثلاثة الاول واما آض وعاد وغدا وراح ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض وعاد من سفره اى رجع وغدا اذا كان بمعنى المشى وقت الغدات وراح اذا كان بمعنى المشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال فانقيل لم ذكر المصنف هذه الافعال فى مقام الاجمال ولم يذكر فى مقام التفصيل قلنا انها غير ناقصة من وجه فلم يذكرها فى التفصيل وناقصة من وجه

لانها من ملحقات الناقصة فذكر فى الاجمال **وما زال وما برح وما انفك لاستمرار خبر لفا علها** سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس قسما على حدة من المرفوعات ولذا لم يذكر المص اسمها قسما على حدة فى المرفوعات واما خبرها قسما على حدة من المنصوبات ليس بداخل فى المفعول به ولا فى غيره من المنصوبات **فانقيل** كيف يكون خبرها ثابتا لفا علها على الاستمرار لعدم وجود الفاعل فى جميع الازمان وفى بعض الازمان وان وجد لكنه غير قابل للخبر كما فى حال الطفولية فاجاب المص بقوله **من قبله** ظرف للاستمرار اى استمرار الخبر للفاعل من وقت قابلية الفاعل للخبر لادائما افاد هذه الافعال الدلالة ثبوت الخبر على الاستمرار لان فى معانيها نفيا فلما دخل النفى عليها **فنفى** النفى ونفى النفى ثبوت على الدوام **اما** نفس الثبوت لانه لو لم يفد الثبوت يلزم ارتفاع النقيضين وارتفاع النقيضين باطل كاجتماع النقيضين **واما** الثبوت على الدوام ليحصل الفائدة فى نفى النفى لان نفس الثبوت كان فى الافعال الثبوتية ايضا **فانقيل** ان المقصود بيان الافعال الناقصة وكلمة ما فى زال وغيره ليست منها فاجاب المص **ويلزمها** اى الافعال الاربعة **النفى فانقيل** انه منقوض بزال زيد عن مكان وفك عمر عن زيد **قلنا** لزوم النفى حين ارادة استمرار الثبوت لا مطلقا والنفى اما لفظا فكما فى الامثلة المذكورة واما تقديرا فكما فى قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه الغرض من وضعها الاستمرار وذلك لا يحصل الا بنفى النفى **و مادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفا علها** لان كلمة ما فى مادام مصدرية فاول دام بتاويل الدوام واضاف الدوام الى الجملة المدخولة والاضافة غير صحيحة لان الاسماء الصريحة لا تضاف الى الجملة فاول الجملة بمضمون الجملة فيكون التقدير فى اجلس مادام زيد جالسا دوام جلوس زيد ثم تقدر مدة قبل الدوام وتكون تلك المدة ظرف زمان لاجلس لان تقدير الاوقات قبل المصادر كثير شائع واذا قدر الزمان قبله فيكون مع اسمه وخبره فضلة فلا بد هناك من ايراد كلام آخر شامل على المسند والمسند اليه كما اشار المص الى هذا بقوله **ومن ثم** اى من اجل انه توقيت شئ بمدة ثبوت خبرها لفا علها **احتاج الى** وجود **كلام مستقل بالافادة لانه** مع اسمه وخبره **ظرف** والظرف فضلة غير مستقل بالافادة **وليس لنفى** ..... **مضمون الجملة حالا** اى فى زمان الحال كما هو مذهب الجمهور **وقيل**

و هو سیبویہ لنفی مضمون الجملة مطلقاً ولذلك قد یتقید بزمان الحال وتارة بزمان المستقبل اوّل نحو لیس زیدقائماً الآن والثانی نحو لیس خلق الله تعالیٰ مثله والثالث نحو قوله تعالیٰ الا یوم یاتیهم لیس مصروفا عنهم ویجوز تقدیم اخبارها کلها علی اسمائها نحو کان قائماً زید اذلیس فیه الا تقدیم المنصوب علی المرفوع وذلك جائز فیما عامله قوی وهو الفعل ولا یجوز ذلك التصرف فی المعمولین بالتقدیم والتاخیر فی الحروف المشبهة بالفعل وفی خبر ما ولا لضعفها فی العمل فان قیل ان اردید بجواز التقدیم الامکان الخاص المقتضی لسلب الضرورة من الجانبین فجانب تقدیم الخبر منقوض بقوله کم کان مالك فان کم فی هذا التراکیب خبر واجب ..... التقدیم علی الاسم لاقتضاءه صدارة الکلام وجانب عدم تقدیم الخبر علی الاسم لاقتضاءه صدارة الکلام وجانب عدم تقدیم الخبر علی الاسم منقوض بقوله صار عدوی صدیقی فان صدیقی فی هذا التراکیب خبر واجب التاخیر لا واجب التقدیم لان الاسم والخبر اذا کان الاعراب فیهما منتفیا لفظا فتاخیر الخبر لازم وان اردید بجواز التقدیم الامکان العام المقید ههنا بجانب الوجود فیسلب الوجوب عن جانب عدم التقدیم فینتقض بقوله صار عدوی صدیقی فان عدم التقدیم ههنا واجب قلنا المراد بالجواز الامکان الخاص عند عدم وجود مقتضی التقدیم والتاخیر وفی المثال الاول وجد مقتضی التقدیم وهو الاستفهام وفی الثانی وجد مقتضی التاخیر وهو الالتباس فان قیل لما کان قید مقتضی التقدیم والتاخیر مردا فینبغی ان المصنف بهذا القید وقال الجواز وقت عدم وجود مقتضی التصدر فان عند وجود مقتضی التصدر التقدیم لازم ووقت عدم المانع فان عند وجود المانع التاخیر لازم قلنا تقید عبارة المصنف بالقید الاول ظاهر لان العوارض مستثنات بالاستثناء العقلی وایضا تقید العبارة بالقید الثانی ظاهر لان الموانع مستثنات وهی فی تقدیمها ای تقدیم اخبارها علیها ای علی تلك الافعال واقعة علی ثلثة اقسام قسم یجوز تقدیم اخبارها علیها وهو احد عشر فعلا من کان الی راح لانها افعال قویة ویجوز تقدیم المعمول المنصوب علی المرفوع فیها لقوتها فی العمل وقسم لا یجوز تقدیم اخبارها علیها وهو ما فی اوله ما ای کلمة ما نافیة کانت او مصدریة اما فی النافیة فلانها المقتضی التصدر فلو قدم الخبر یفوت التصدر واما فی المصدریة فلان معمول مصدر

او يقدم على المصدر خلافا مفعول مطلق لفعل محذوف اى ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان فان الخلاف واقع ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور لانه متاخر عن زمانهم و مخالفة المتاخر عن المتقدم متصور والعكس غير متصور ولذا اورد مصدر باب المفاعلة التى تقتضى ثبوت الفعل من احد الجانبين صريحا والآخر التزاما بخلاف باب التفاعل فانه يقتضى ثبوت الفعل من الجانبين صريحا وذلك الخلاف منه فى غير ما دام و دليل ابن كيسان ان النفى اذا دخلت على ذلك الفعل الذى فى معناه النفى يفيد الاثبات فصار بمنزلة كان و تقديم خبر كان على كان جائز فكذا هذا وقسم مختلف فيه وهو ليس فانقيل ينبغى ان يذكر ههنا صيغة اسم الفاعل من باب التفاعل بان يقول و قسم متخالف فيه لان الاختلاف ههنا من الجانبين والتفاعل موضوع للاشتراك فى الفعل من الجانبين صريحا قلنا الافتعال ههنا بمعنى التفاعل افعال المقاربة ما اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصول الخبر للفاعل رجاءً او حصولا او اخذا فيه اى دنو رجاء اودنو حصول اودنو اخذ فنصبها على المصدرية لقوله لدنو الخبر لان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل فالدنو مشتمل على دنو رجاء الخ والاول ما يكون للمتكلم طمع فى حصول الخبر للفاعل من غير جزم والثانى ما يكون للمتكلم يقين فى حصول الخبر من غير الشروع فى الخبر والثالث ما يكون للمتكلم يقين فى حصول الخبر من غير الشروع فى الخبر ولثالث ما يكون للمتكلم جزم فى حصول الخبر مع الشروع فيه فالاول وهو ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى وخبره لا يكون الا فعلا مضارعا مع انْ اما كونه مضارعا لان معنا عسى مقاربة شخص الى فعل فى الاستقبالية ولا يتحقق ذلك المعنى الا فى المضارع واما كونه مع انْ للطمع والرجاء فيقوى بها معنى الترجى المقصود فى عسى وهو غير متصرف لا يجئ منه مضارع ولا مجهول ولا امر ولا نهى لان عسى متضمن لانشاء الطمع والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف و الحروف غير متصرف لان التصرف فى الفعل انما يكون باعتبار الفاعل والزمان والحروف عاريه عنهما ثم فى عسى استعمالان احدهما ان يذكر بعده صريح ثم فعل مضارع مصدر بان المصدرية المفيدة للاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال والثانى ان يذكر بعده اسم صريح ثم فعل مضارع مصدر بان

فعلی الاستعمال الاول الافعل کان عسی من الافعال الناقصة بمعنی قارب و علی الاستعمال الثانی کان عسی من الافعال التامة بمعنی قرب تقول علی الاستعمال الاول عسی زید ان یخرج فزید اسم عسی وان یخرج فی محل النصب خبره فیکون عسی ناقصة فانقیل خبر عسی محمول علی اسمه ولا یصح الحمل ههنا لانه یلزم حمل صرف الوصف علی الذات قلنا هذه العبارة محمولة علی تقدیر المضاف اما فی جانب الاسم ای عسی حال زید ان الخروج او فی جانب الخبر ای عسی زید ذا الخروج وقیل المضارع مع ان مشبه بالمفعول و لیس بخبر لعدم صحة الحمل علی الاسم ولا فی الخبر والمشابهة باعتبار معناه الاصلی الوضعی انه فعل متعد بمنزلة قارب عملا و معنی ثم نقل الی انشاء طمع حصول معنی الفعل لمرفوعها فلم یبق معنی الفعل المتعدی فیها وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو قبل النقل کالفعل المتعدی وبعد النقل کاللازم فالمضارع مع ان وان لم یبق فی صورة الانشاء علی المفعولیة فهو مشبه بالمفعول الذی کان فی صورة الخبر فعلی هذا یکون تامة وعند الکوفیین ان الفعل فی محل الرفع بدل عما قبله ببدل الاشتمال لان فیه تفصیل بعد الاجمال وهو اوقع فی النفس وعلی هذا عسی ایضا یکون تامة وهذا اولی عند شارح الرضی لخلوه عن تکلیف تقدیر المضاف کما فی قول البصریین وکون المضارع مع ان مشبه بالمفعول کما فی قول البعض وتقول علی الاستعمال الثانی عسی ان یخرج زید بان یذکر اسم عسی اسما تاویلیا ففی هذا الاستعمال احتمالات احدها ان اسم عسی مشتمل علی المنسوب والمنسوب الیه فان قصد اقامة ذلک الاسم التاویلی مقام المرفوع والمنصوب یکون عسی ناقصة وان اقتصر علی المرفوع وهو الاسم التاویلی بدون قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنی قرب خروج زید فهی تامة والاحتمال الثانی ان یکون زید مرفوعا بانه اسم عسی وفی یخرج ضمیر الی زید فیخرج مع الضمیر فی محل النصب خبر عسی والاحتمال الثالث ان هذا الترکیب من باب التنازع بین عسی و یخرج فی زید فان عمل الثانی کان اسم عسی الضمیر المستکن فیه الراجع الی زید وخبره ان یخرج زید فان اعمل الاول کان زید اسم عسی وان یخرج مع الضمیر الراجع الی زید المتاخر فی محل النصب خبر له مقدما علیه وتکون عسی علی هذین الاحتمالین ناقصة ایضا وقد تحذف ان عن المضارع فی الاستعمال الاول اما فی الثانی فلا یحذف لانه فاعل عسی والفعل لایکون فاعلا الا مع ان وانما تحذف

ف: وانقیل ان المضاف فکیف یکلف اسم ظهوره فی اللفظ لافی جانب الاسم

اَنْ لان عسی مشابہ بکاد وخبرہ فعل مضارع بدون ان فکذا خبر عسی قد یکون بدون ان کما فی قول الشاعر :- ؎ عسی لھم الذی امسیت فیہ ؛ یکون ورائہ فرج قریب :- و الثانی ما وضع لدنو الخبر دنو حصول کاد تقول کاد زید یجیئ ولہ استعمال واحد وھو ان یکون فاعلہ اسم محض وخبرہ فعل مضارع بدون اَنْ لانہ یدل علی قرب حصول الخبر المضارع فی الحال بالجزم والیقین وکلمۃ ان تدل علی استقبالیۃ المضارع وطمع المضارع وبین الحال والجزم وبین الاستقبالیۃ والطمع منافات وقد تدخل ان علی خبر کاد لانہ مشابہ بعسی وخبر عسی مع اَنْ فخبر کاد ایضا مع ان کما فی قول الشاعر ؎ رسم عفی من بعد ما قد انمحی ؛ قد کاد من طول البلی ان یمصحا ؛ ولما کان کل منہما مشابہا للآخر اعطی لکل منہما حکم الآخر واذا دخل النفی علی کاد فھو کالافعال کباقی الافعال فی افادۃ نفی مضمونہا علی القول الاصح ماضیا کان او مستقبلا وانما ذکرھذا الحکم فی کاد دون عسی لان فی نفیہ اختلافا وامّا فی نفی عسی فلا اختلاف فیہ بل نفیہ کسائر الافعال وقیل نفیہ یکون للاثبات مطلقا ماضیا او مستقبلا امّا فی الماضی فلان النفی فی الماضی لولم یکن للاثبات بل یحصل بہ النفی یلزم التناقض فی قولہ تعالی وما کادوا یفعلون لانہ یدل علی انتفاء فعل الذبح وقولہ تعالی فذبحوھا یدل علی فعل الذبح وبین الترک والفعل منافات واما فی المضارع بوجوہ ثلثۃ بدلیل تخطیۃ الشعراء قول ذی الرمۃ وھو قولہ لم یکد رسیس الھوی من حب میۃ یبرح وبیان التخطیۃ ان مقصود ذی الرمۃ عدم زوال رسیس الھوی وقولہ لم یکد الخ یدل علی زوال رئیس الھوی لان النفی فی یکاد للاثبات وبدلیل تسلیم ذی الرمۃ تخطیتہم وبدلیل تغیر ذی الرمۃ قولہ لم یکد بلم اجد ولولم یکن فی المضارع للاثبات فلم اخطأوہ ولم یسلم تخطیتہم ولم یغیر قولہ لم یکد بلم اجد والجواب عن جانب الاصح فی الماضی ان قولہ وما کادوا یفعلون یدل علی انتفاء فعل الذبح فی وقت قبل المشیۃ وقولہ فذبحوھا یدل علی اثبات فعل الذبح فی وقت آخر وھو بعد المشیۃ والاستثناء بقولہم وانا انشاء اللہ والانتفاء فی وقت والثبوت فی وقت آخر لا یعد تناقضا لان شرط التناقض اتحاد زمان المتناقضین وفی المضارع لتخطیۃ بعض الفصحاء مخطئ ذی الرمۃ فی الاعتراض علیہ وذی الرمۃ فی تغیرہ لم یکد بلم اجد و

قال انما هو كقوله تعالیٰ اذا اخرج يده لم يكد يراها فالمقصود فی الآية الكريمة نفی رؤيته لا الاثبات قيل يكون النفی الداخل علی كاد فی الماضی للاثبات وفی المستقبل كالافعال ای سائر الافعال فی افادة حرف النفی نفی مضمون الجملة تمسكا فی الدعوی الاولی بقوله تعالیٰ وما كادوا يفعلون وفی الدعوی الثانية بقول ذالرمة شعر۔ اذا غير الهجر المحبين لم يكد ۔ رسيس الهوی من حب مية يبرح فالمراد بالنفی الداخل علی يكاد انتفاء قرب رسيس الهوی عن البراح فيكون كالافعال فی حصول النفی لكن مدعی القائل الثالث مركب من كلا الجزئين الاثبات فی الماضی والنفی فی المضارع فالثانی مسلم والاول غير مسلم لان المقصود فی الآية الكريمة نفی فعل الذبح ولا يلزم التناقض اذ نفی الشئ فی وقت لا يستلزم نفی ذلك الشئ فی وقت آخر كما عرفت فمدعی القائل الثالث احسن من مدعی القائل الثانی لان مدعی الثانی باطل بكلا الجزئين ومدعی الثالث باطل باحد الجزئين والثالث وهو ما وضع لدنو ثبوت الخبر للفاعل ، نوشروع فيه طفق بمعنی اخذ وشرع كقوله تعالیٰ وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة ای شرعا بالخصف وكرب نحو كربت الشمس تغرب اذا دنت للغروب وجعل بمعنی طفق واخذ بمعنی شرع وهی ای هذه الافعال الاربعة فی الاستعمال مثل كاد فی كون خبرها المضارع بغير اَنْ لان معناها هو القرب الشروعی و اَنْ تدل علی الطمع المنافی للجزم و الشروع واوشك بمعنی اسرع وضعا ثم استعمل بمعنی قرب وهی مثل عسی وكاد فی الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسی فی كون خبرها فعلا مضارعا مع اَنْ وتارة تستعمل استعمال كاد فی كون خبرها فعلا مضارعا بغير اَنْ نحو اوشك زيد ان يجئ او يجئ فانقبل اوشك لا يخلو اما من القسم الثالث فلا يصح استعماله بان اولا يكون من القسم الثالث فلم ذكر فی القسم الثالث فاجاب فی بعض الشروح انه ليس من القسم الثالث اذ لو كانت منها لامتنع استعمالها مع اَنْ ولا من الاول اذ لو كانت منها لامتنع استعمالها بدون اَنْ بل هی مشتركة بين مقاربة الخروج رجاء وحصولا ولذا ذكر بعد الفراغ من القسم الثالث لان المتعدد بعد الواحد ولذلك استعملت بان وغيرها و اجاب الشارح انها من افراد القسم

الثالث ولذا ذكر فی القسم الثالث وعطفه علی طفق ووجه الرد انه لم يستعمل اوشك بمعنى رجاء وحصول واما استعمالها بان المنافی للقسم الثالث فلانه بتقدير حرف الجر اى او شك زيد فی ان يخرج ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال **فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب** نقلا واما اصلا فانه وضع للاخبار وفی بعض النسخ افعال التعجب وفی اكثر النسخ فعلا التعجب اما افراد الفعل فبالنظر الی ان التعريف للجنس والجمعية بالنظر الی كثرة افراده وتثنية الفعل بالنظر الی نوعی صيغتی التعجب **فان قيل** نسخة الافراد مستقيم ونسخة التثنية والجمعية غير مستقيم لان التعريف للجنس وبالجنس والملحوظ بينهما هو الافراد **قلنا** علی كل تقدير التعريف للجنس المفهوم فی ضمن التثنية والجمع لا للافراد والنوعين **فان قيل** ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه لله دره فارسا لانه لانشاء التعجب اذا تعجبت من خير شخص فقلت لله دره اى خيره وايضا دخل فيه واهاله اذا تعجبت من طيب شئ قلت واهاله **قلنا** كلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ وهما ليسا من الافعال لان الاول اسم والثانی صوت **فان قلت** قائله الله من شاعر فعل التعجب اذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك ليس من افعال التعجب ولا شل عشرة يقال ذلك لمن اجاد الرمی والطعن والخياطة والكتابة فی وقت التعجب ولا يقال له فعل التعجب مع انه فعل **قلنا** هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت للتعجب بعد الوضع للدعاء اى لا يبوسته له فی الاصابع العشرة وگويا ساخته كند زيد را از جهت شاعری ويا غالب ساخته كند زيد را از جهت شاعری **او نقول** ان فعل التعجب ما وضعه لانشاء التعجب فقط ولا يستعمل فی غيره وما ذكر من مواد النقض يستعمل فی الدعاء ايضا **وله** اى لفعل التعجب بناء علی انه المقصود لان الاصل ان كلما ورد عليه التعريف ورد عليه التقسيم اولما وضع لانشاء التعجب علی انه القريب مع اتحاد المعرف والمعرف **صيغتان** احديهما صيغة الفعل الذی تضمنه تركيب **ما افعله** واخريهما صيغة الفعل الذی تضمنه تركيب **افعل به فان قيل** ان قوله صيغتان مبين وقوله ما افعله وافعل به عطف بيان له والمبين والمبين متحدان بالذات وههنا ليس كذلك لان الصيغتان عبارة عن فعل التعجب وما افعله ليس بفعل اذ هو مركب من الكلمات الثلاث والفعل لا يكون الا مفردا **قلنا** افعل التعجب الذی هو ضمن هذين التركيبين وهو أَفْعَلَ

وافعِلْ فانقيل لما كان افعل وافعل من صيغتي فعل التعجب ينبغي يكون اكرم هي اكرم زيدا عمرًا واكرم في اكرم زيدًا من افعال التعجب لانها ايضا على افعل وافعل ... قلنا ان افعل وافعل من صيغتي التعجب بشرط ان يكون في هذين التركيبين بزيادة كلمة ما مع المفعول في الاول وبزيادة الجار والمجرور الثاني وهما غير متصرفين لانهما انقلا الى معنى التعجب جريا مجرى الامثال ولا يتصرف في الامثال فكذا فيهما فلا يجيء منهما مضارع ومجهول ولا تأتيت ولذا صح العين في ما اقوله وما ابيعه ولا يجوز الادغام في اشدد به مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل لشابهتهما اسم التفضيل في ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد فان المقصود في قولنا ما احسن زيدا اثبات الحسن على وجه الكمال وكذا المقصود من قوله زيد افضل الناس اكماله في الفضل فيكون فيهما المبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل جاء للفاعل فانقيل هذه القاعدة منتقضة بمثل ما اشهى الطعام وما امقت الكذب فلان الاول التعجب في حسن لطعم الطعام والثاني في مبغوضية الكذب قلنا هذا شاذ لا اعتبار له ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه كالغير الثلاثي او الثلاثي الذي فيه اللون والعيب بمثل ما اشد استخراجه او اشدد باستخراجه فيبنى فعلا التعجب من الثلاثي الذي فيه الشدة والقوة والكثرة والزيادة ويذكر مصدر الفعل الممتنع البناء مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير فانقيل هذا المقام يقتضي بيان احكام خاصة بهما وعدم التصرف بتقديم وتاخير ليس من خواصهما اذ لا يجوز تقديم الفاعل والتمييز على الفعل ولا يجوز تاخير الفعل عنهما في جميع الافعال قلنا المراد بالتقديم التقديم الجائز فيما عداهما كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل والمراد بالتاخير التاخير الجائز فيما عداهما كتاخير الفعل عنهما وانما لا يتصرف فيهما لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال وانما جريا مجرى الامثال لان كلواحد قد خرج عن موضعه الاصلي الى المثال كتأبط شرا والى التعجب كما احسن زيدا الان الموضع الاصلي للمثال الممثل والموضع الاصلي لفعل التعجب هو الاخبار ثم نقل الى انشاء التعجب فلا يقال ما زيدا احسن ولا يزيدا احسين فانقيل عدم التصرف

بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس فينبغي ان يكتفي بذكر احدهما قلنا ان ذكر التاخير للتاكيد لا للتاسيس كقوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون **او نقول** ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عن الآخر بالقصد فكانه اعتبر القصد اوقد يكون القصد الى تقديم المعمول ويكون تاخير الفعل بتعاقب غير قصد وقد يكون القصد الى تاخير الفعل ويكون تقديم المعمول بتعاقب قصدا **ولا فصل** اى لا يتصرف بهما بوقوع فصل بين العامل والمعمول لاجرائهما مجرى الامثال فلا يقال ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد **وجاز المازنى الفصل بالظرف** لانه مسموع من العرب نحو ما احسن بالرجل ان يصدق و اما الفصل بين ما والفعل فيجئ كثيرا عند الاكثرين بكلمة كان نحو ما كان احسن زيدا وهى زائدة للدلالة على ثبوت الحكم فى الزمان الماضى وانقطاعه فى الحال و **ما ابتداء فان قيل** ان ما مبتدأ وابتدأ خبره والخبر محمول على المبتدأ ولا يصح الحمل ههنا لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان الابتداء مصدر بمعنى المفعول اى مبتداء او على تقدير المضاف اى ذو ابتداء او على حذف ياء النسبة اى ابتدائية **نكرة** بمعنى شئ لان النكارة مناسب للتعجب لان التعجب يكون فيما خفى سببه **عند سيبويه وما بعدها الخبر فان قيل** ان ما نكرة بمعنى شئ لا يصلح الابتدائية قلنا انه من باب شرا هرذا ناب يعنى تخصيص بالوصف المقدر فيكون التقدير عند سيبويه باعتبار اصل التركيب شئ خفى سبب للحسن اَحْسَنَ زيد او المعنى شئ من الاشياء لا اَعْرِفُهُ جعل زيد احسنا لان الهمزة للجعل والتصيير ثم نقل الى انشاء التعجب و اُكْتُفِىَ عنه معنى الجعل فيكون المعنى بالفارسية چه عجب حسن زيد هست فجاز استعماله فى شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلم الله ج بالفارسية چه عجب قدرت وعلم الله هست **وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف** فيكون المعنى على اصل التركيب عندى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية وبعدها خبرها والجملة الاسمية سوال جوابه محذوف فيكون المعنى اىّ شئ احسن زيدا فجوابه شئ عظيم اى هو شئ عظيم وهذا المذهب قوى من حيث المعنى كان المتكلم جهل سبب حُسنه فاستفهم عنه وقد يستناد من الاستفهام

معنی التعجب اذ نشا کل منها من الجهل نحو وما ادراك ما یوم الدین و لم یلتفت المصالی
مذهب الفراء لانه لا یکون احسن حینئذ فعل التعجب بل یکون التعجب من فوائد الاستفهام
کذا قال عصام الدین و اعلم هذه التقدیرات کلها باعتبار الاصل و بعد النقل صار کالعلم
لانشاء التعجب والاعراب بحسب التوکیب السابق لما تقرر ان المنقولات المرکبة تبقی علی
اعرابها الاصلی کما فی عبد الله و اعلم ان مذهب سیبویه ضعیف من وجه و هو ان
استعمال نکرة غیر موصوفة نادر علی قول نحو نعما هی اولم یَرُدِ مع کونه مبتداء وظهر من
وجه و هو انه لا تقدیر فیه و لم ینقل من انشاء الی انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان
فیه لزوم حذف الخبر و بخلاف مذهب الفراء فان فیه النقل من انشاء الاستفهام الی
انشاء التعجب وهو بعید و ما قیل ان الاستفهام قد یستعمل فی التعجب کثیرا فلیس بطریق
النقل بل بطریق المجاز و الکنایة و اما اصل احسن بزید فافعل صورته امر ومعناه الماضی
لان التعجب لا یکون الا مما تحقق واستمر من فعل زید بمعنی صار زید ذا فعل علی ان الهمزة
للصیرورة کَاَحَمَّ بمعنی صار ذا الحمی و به ای مجروره فاعل عند سیبویه فیکون احسن
خالیا عن الضمیر لئلا یلزم تعدد الفاعل والباء زائدة لازمة کما فی کفی بالله الا اذا کان
التعجب منه ان مع الصلة نحو احسن ان یقول ای بان یقول فلا ضمیر عند سیبویه فی
افعل لان الفاعل واحد و به ای مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن و
الهمزة للصیرورة فیکون المعنی صر ذا احسن و الباء للتعدیة بمعنی الخاص فیکون المعنی
صر زید اذا احسن او الباء زائدة علی ان الهمزة للتعدیة کاخرج ففیه ضمیر هو
فاعله فیکون المعنی احسن انت بزید او زیدا ای اجعله حسنا ای وصفه بالحسن افعال
المدح و الذم ما وضع لانشاء مدح و ذم فان قیل ان التعریف غیر
جامع لافراده لان فعل بضم العین ملحق بنعم و بئس فی سائر الاحکام مثل حُسن الخلق
و غیر ذلك فهو من افعال المدح فی عرفهم والحال انه لم یوضع لانشاء مدح بل
استعمل فی المدح قلنا المراد بافعال المدح الذی هو المشهور بهذا اللقب عندهم
وملحقات نعم وان کانت من افعال المدح لکنها غیر مشهورة بهذا اللقب قوله لانشاء
مدح بان تنشئ المدح بقولك نعم الرجل زید لا ان تخبر بالمدح فی احد الازمنة
کما فی قوله مدحته وزمهته لانه اخبار عن المدح و الذم حصلا فی زمان سابق فلا یکونان

لانشاء مدح او ذم فلا يكونان من افعال المدح والذم **فنعم وبئس فانقيل** عدهما من الافعال غير جائز لانها اما ماض او مضارع او امر وهي على اوزان مشهورة وهما ليسا على اوزان مشهورة **قلنا** انهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين واذا كان فائه مفتوحا وعينه حلقيا يجوز فيه اربع لغات نَعِمَ على الاصل نَعْمَ باسكان العين لثقل الكسرة على الحرف الحلقي نِعْمَ بنقل كسر العين الى الفاء ليدل على انه مكسور العين نِعِمَ اتباعا للعين فانه يورث الخفة باعتبار تماثل الحركتين لكن الاكثر في فعل المدح والذم كسر الفاء واسكان العين **وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام** للعهد الذهني وانما يكون معرفا باللام الذهني ليوافق الملفوظ مقصود لان المقصود منهما مدح او ذم للفرد المذهون فلابد ان يكون ذلك الفرد المذهون في اللفظ معرفا باللام الذهني فيكون اولا لغير معين ويصير معينا بذكر المخصوص بعده فيوجد في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد **او يكون مضافا الى المعرف بها** سواء كان بغير واسطة او بواسطة او بواسطتين فصاعدا **او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة** مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية وانما يكون الضمير مميز الابهام الضمير لعدم المرجع وانما يكون نكرة لان التمييز واجب التنكير وانما يكون منصوبة لان اعراب التمييز هو النصب **او مميزا بها مثل فنعما هي** فكلمة ما منصوب المحل على التمييز بمعنى شئ لانه تمييز واجب التنكير لا بمعنى الشئ المعرفة عند الاكثرين **فان قيل** كلمة ما مساوية للمضمر في الابهام فلا يميزه لان التمييز لبيان الجنس **اجيب** بمعنى المساوات لان المراد بما شئ عظيم لكن هذا الجواب ضعيف لان تفسيرهم بمطلق الشئ يابى عنه والحق في الجواب ان الضمير مبهم من حيث الوجود دل على وجوده التمييز ومذهب الفراء وابو علي بمعنى الذي فاعل لنعم والصلة محذوفة بجميع اجزائها اى فنعم الذي فعله هي اى الابتداء بالصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشئ فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام واختار المصنف المذهب الاول لان مذهب الفراء ضعيف لقلة وقوع الذي مصرحا فاعل نعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها ومذهب سيبويه ضعيف لعدم مجي ما التامة بمعنى المعرفة في غير هذا الموضع فيكون قليلا **وبعد ذلك**

الفاعل المخصوص بالمدح والذم والبعدية بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص نحو زيد نعم الرجل فان قيل كيف يتقدم المخصوص والحال ان نعم وبئس للانشاء وهو يقتضى التصدر قلنا ان الانشاء يقتضى التصدر فى الجملة التى هو فيها وانما يكون البعدية غالبا لان المخصوص للتعيين بعد الابهام فينبغى ان يكون بعده وهو اى المخصوص مبتداء وما قبله اى الجملة التى وقعت قبل المخصوص غالبا خبره فيكون جملة واحدة اسمية وانما قال غالبا لجواز استعمال الآخر وهو ما بين المصنف بقوله او خبر مبتداء محذوف وهو فعلى هذا الاستعمال يكون التركيب جملتان الاولى فعلية والثانية اسمية مثل نعم الرجل زيد فزيد اما مرفوع على الابتداء او على الخبر والمبتداء محذوف على تقدير السوال فكانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد شرطه اى شرط صحة وقوع المخصوص مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة المخصوص الفاعل او مطابقة الفاعل المخصوص فان قيل المثال لا يطابق الممثل لان المخصوص فى المثال معرفة والفاعل نكرة قلنا ان المراد بالمطابقة المطابقة فى الجنس الانسانية وهو موجود فيهما فان قيل ينقض بنعم الاسد زيدا لعدم الاتحاد فى الجنس قلنا الاتحاد فى الجنس اما حقيقة كما فى المثال المذكور او تاويلا وههنا تاويلا فان الاسد مؤل بالرجل الشجاع وهو متحد مع زيد فى الجنس وذلك المطابقة بينهما فى الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى فان قيل هذه القاعدة منتقضة بقوله تعالى وبئس مثل القوم الذين كذبوا فان المخصوص وهو الذين كذبوا جمع والفاعل مفرد وهو المثل فاجاب المصنف بقوله وقوله تعالى وبئس مثل القوم الذين كذبوا شبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بالوجهين اما بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين كذبوا صفة القوم وحذف المخصوص فيكون التقدير بئس مثل القوم المكذبين مثلهم والقرينة على حذف المخصوص الآية المتقدمة وهى قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراية وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب والقرينة على حذف ايوب ان الآية الكريمة وقعت فى قصة ايوب على نبينا وعليه السلام وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن والقرينة

علیه نسبة الفعل السابق الی ضمیر المتکلم مع الغیر فی قوله تعالیٰ والارض فرشناها فنعم الماهدون وساء مثل بئس فی افادة الذم والشرائط والاحکام ومنها حب فی حبذا والمعنی ان حبذا مرکب من حب المتعدی کما یقال حَبَّهُ یحبه بالکسر فهو محبوب بعد نقله الی فعل بضم العین لانه قد تقرر انه اذا جعل المتعدی من النعوت حُوِّل الی ذُلَّ کما فی رحم او من حب اللازم بکسر العین او ضمها ومن ذا فاعله ای فاعل حب ذا وانما خص ذا لما فی اسماء الاشارة من الابهام المقصود فی هذا الباب و المشار الیه علی ما ذکر الامر الذهنی وان کان وضع اسماء الاشارة للمشار الیه فی الخارج ولا یتغیر حبذا او فاعل حب او ذا عن الافراد والتذکیر وان کان المخصوص مثنی او مجموعا او مؤنثا لجریها مجری امثال التی لا تغیر فیها فی نقلها عن المواضع الاصلیة لان حب فی الاصل فعل ماض معلوم نقل عند الی انشاء المدح وبعده المخصوص واعرابه ای مخصوص حبذا کاعراب مخصوص نعم علی الوجهین المذکورین ویجوز ان یقع قبل المخصوص ای مخصوص جندا او بعده تمیزا او حال علی وقف مخصوصه فی الافراد والتثنیة والجمع والتانیث نحو حبذا رجلا زید وحبذا زیدا رجلا وحبذا راکبا زید وحبذا زیدا راکبا والعامل فی التمیز والحال هو حب فی حبذا وذو الحال هو ذا لا زید لان زیدا مخصوص والمخصوص یجیئ بعد تمام المدح والرکوب من تمام المدح واعلم ان کان المخصوص مبتداء فنعم الرجل جملة فعلیة خبر مقدم والعائد الی المبتداء الالف واللام وفی حبذا العائد هو اسم الاشارة بمنزلة لام التعریف فی التعریف والاشارة۔

تمت بحث الفعل والله اعلم بالصواب

الحرف ما ای کلمة دل علی معنی حاصل فی غیره ای متعقل متصور بالنسبة الی ذلک الغیر ولا یکون مستقلا بالمفهومیة من تلک الکلمة الحرفیة بدون ضم ذلک الغیر الدال علی متعلق مخصوص ویکون تلک الدلالة علی معنی فی غیره فقط فان قلت کلمة ما لا تخلو اما عبارة عن الکلمة او عن الحرف او عن الشئ فان کان الاول فلا یطابق الراجع فی دل مع المرجع

وان کان الثانی یلزم اخذ المحدود فی الحد وان کان الثالث فالتعریف غیر مانع لدخول القرطاس الذی کتب فیہ من والی فانہ یدل باعتبار المکتوب فیہ ای من والی علی معنی فی غیرہ مع انہ لیس بحرف **قلت** ان کلمۃ ما عبارۃ عن الکلمۃ لان المعتبر فی تعریف النوع مقسمہ و مقسم الحرف الکلمۃ و اما تذکیر الضمیر باعتبار لفظ ما و فی تقدیر حاصل اشارۃ الی فی غیرہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفۃ للمعنی و لیس بلغو من متعلقات دل لئلا یلزم المجاز **فان قیل** ان بین کلامی المصنف تناقض لان المفہوم من قولہ دل علی معنی ان ہذا المعنی انما ہو معنی لتلک الکلمۃ الحرفیۃ لان القاعدۃ اذا نسب المعنی الی الکلمۃ بواسطۃ علی تفید مدلولیۃ المعنی لذلک الغیر **قلنا** ان المراد بحصول المعنی فی غیرہ انہ لا تستقل الانتقل ذلک الغیر و تصورہ وضم غیرہ **فان قیل** ان التعریف غیر مانع لدخول اسماء المتضائفۃ فیہ کالابوۃ والبنوۃ فان معنی الابوۃ لا یتصور الا بعد تصور معنی الابن مع انہا لاتسمی حرفا **قلنا** ان المراد بالتعقل عدم الاستقلال بالمفہومیۃ والاسماء المتضائفۃ تکون مستقلۃ **فان قیل** تعریف الحرف غیر مانع لدخول الفعل فیہ فانہ یدل باعتبار معناہ المطابقی علی معنی فی غیرہ و ان دل باعتبار معناہ التضمنی علی معنی فی نفسہ و کذا الاسماء المتضمنۃ لمعنی الشرط والاستفہام تدل علی معنی غیرہ باعتبار معناہا المطابقی و ان دلت باعتبار معناہا التضمنی علی معنی فی نفسہ **قلنا** قید فقط مراد فی تعریف الحرف یعنی الحرف ما دل علی معنی فی غیرہ فقط و الفعل و تلک الاسماء وان دلت علی معنی فی غیرہا کذلک تدل علی معنی فی نفسہا **و من ثم** ای و من اجل ان الحرف یدل علی معنی فی غیرہ **احتاج فی جزئیتہ للکلام** رکنا کان او غیرہ الاول نحو زید فی الدار و الثانی نحو سرت من البصرۃ الی الکوفۃ **الی اسم** ینتقل معناہ بالنسبۃ الیہ نحو من البصرۃ **او فعل** کذلک نحو قد ضرب **حروف الجر ما وضع للافضاء بالفعل** لما فرغ المصنف عن تعریف الحرف شرع فی اقسامہ و ہو علی نوعین عامل و غیر عامل فالعامل علی نوعین عامل فی الاسم و عامل فی الفعل فعامل الاسم سبعۃ انواع حروف الجر وحروف المشبہۃ

بالفعل وما ولا المشبهتان بليس ولا لنفي الجنس وحروف النداء وآلا استثنائية والواو بمعنى مع ولم يذكرهنا ما ولا المشبهتين بليس ولا لنفي الجنس والواو بمعنى مع والا لذكرها فيما سبق واما عامل الفعل فنوعان جازمة وناصبة ولم يذكر المص ههنا لذكرها في بحث الفعل وقدم المص حروف الجارة على سائر الحروف لانها كثيرة والعزة للتكاثر وعرف المص لبعضها كالحرف الجارة والتنوين ولم يعرف باقي الحروف لان للحروف الجارة مفهوما مشتركا بين جميعها وكذا التنوين بين جميع اقسامها بخلاف باقي الحروف لانه ليس لبعضها مفهوم اصلا كالحروف المشبهة والعاطفة ولبعضها ليس مفهوم اصطلاحا بل مفهومه المعنى اللغوي مثل حروف الردع والتحضيض فانقيل ليس فرد من افراد حروف الجارة موضوعا لوصول قلنا الافضاء بمعنى الوصول لكن لما عدى بالباء صار معناه الايصال والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعلق معنى الفعل بالاسم كتعلق المرور بزيد في مررت بزيد وعلامة الايصال واثره تعدية الفعل الى الاسم حتى يكون المجرور مفعولا لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولذا جاز العطف على المجرور بالنصب في قوله تعالى وارجلكم او معناه وهو كل شئ استنبط منه الفعل كاسم الفاعل نحو انا مار بزيد او المفعول نحو انا ممرور بزيد او الصفة المشبهة نحو زيد شريف بالعلم والمصدر نحو انا على ذهاب به لقادرون والظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك لاكرامك او في دارك لاكرامك فاللام في الاكرامك معد للظرف والجار والمجرور للاكرام اللذان سدا مسدا مستقرا او استقر او يا حرف النداء القائم مقام اَدْعُو واُنادِي نحو يا لزيد او ها التنبيه واسم الاشارة الى ما يليه سواء كان اسما صريحا كالامثلة المذكورة او تاويلا نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف بحروف الاضافة لانها تضيف الفعل او معناه الى الاسم وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسم او لان اثرها الجر في الاسم وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتائه وبائه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فهي باعتبار الذات على ثلثة اقسام احدها مختص بالحرفية وهي العشرة الاول وثانيها مشترك بين

الحرفية والاسمية وهى الخمسة التى بعد العشرة وثالثها مشترك بين الحرفية والفعلية وهى الثلاثة الاخيرة لما فرغ المصنف من بيان اجمال هذه الحروف شرع فى بيان تفصيلها فقال **فمن تجئ للابتداء** اى لابتداء الغاية **فانقيل** اضافة الابتداء الى الغاية غير جائز لان الابتداء عبارة عن اول الشئ والغاية عبارة عن آخر الشئ والغاية عبارة عن آخر الشئ فهما فى طرفى النقيض **قلنا** المراد بالغاية المسافة من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل او المراد بالغاية الفعل وسمى الفعل بالغاية لان الغاية الغرض والمقصود والفعل ايضا غرض الفاعل ومقصوده **او نقول** ان من لابتداء اى هى الامور التى لها غاية فلا تستعمل فى الامور الابدية كذاته وصفاته تعالى ومن الابتدائية التى تجعل مدخولها مبتدأ منه مكانيا او زمانيا للفعل السابق الاول نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثانى نحو صمت من يوم الجمعة الى الاثنين وعلامته صحة ابتداء الى او ما يفيد فائدة معنى الى فى مقابلتها الاول كالمثالين المذكورين والثانى نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان اعوذ بمعنى افر والباء بمعنى الى فيكون التقدير افر من الشيطان الرجيم الى الله **والتبيين** اى تجئ للتبيين هى ما تكون مدخولها بيانا لامر مبهم سابق وعلامته صحة وضع الموصول مقامها نحو قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الرجس الذى هو الوثن **والتبعيض** وهو ما يجعل بعض مدخوله مفعولا لفعل نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وعلامته ان يصح وضع بعض مقامه ومدخولها امور متعددة **وزائدة** مرفوع معطوف على قوله للابتداء لا مجرور معطوف على الابتداء لصحة خبريته بخلاف الاولين وهى ما لا يختل بسقوطها المعنى الاصلى للكلام وزيادتها لا تكون الا فى الكلام الغير الموجب عند البصريين **خلافا للكوفيين والاخفش** فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقوله تعالى جل جلاله يغفر لكم من ذنوبكم لانه لو لم يكن زائدة فى الآية يلزم المتناقض فى قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وبقولهم قد كان من مطر **فاجاب** المصنف عن استدلالهم بقوله **وقد كان من مطر** وشبهه المتوهم فيه زيادة من فى الموجب **متاول** بكونها للتبعيض كما فى الآية الكريمة

او للتبيين كما فی من مطر ای يغفر لكم بعض ذنوبكم وقد كان ای وجد شئ من مطر ولا يلزم التناقض لان قوله تعالیٰ يغفر لكم من ذنوبكم وارد فی حق امة نوح علی نبينا و عليه السلام وقوله تعالیٰ ان الله يغفر الذنوب جميعا وارد فی حق امة نبينا صلی الله عليه وآله واصحابه وسلم فلا يلزم من غفران جميع ذنوب امة نبينا وسلم غفران جميع ذنوب امة نوح علی نبينا عليه السّلام فلا يلزم التناقض لان شرط التناقض اتحاد مكان المتناقضين او المراد بالجميع ما فيه حق الله تعالیٰ لا للعباد والمراد بالبعض ايضا ما فيه حق الله تعالیٰ لا للعباد والی للانتهاء اے تجیٔ لانتهاء الغاية فانقيل فعلی هذا يلزم اضافة الشئ الی نفسه والجواب ما مر وهی ما تجعل مدخولها منتهيا اليه مكانيا كان او زمانيا للفعل السابق الاول كما فی قوله سرت من البصرة الی الكوفة والثانی كما فی قوله تعالیٰ ثم اتموا الصيام الی اللیل و علامتها ان تذكر فی مقابلة من الابتدائية و بمعنی مع قليلا نحو قوله تعالیٰ ولا تاكلوا اموالهم الی اموالكم ای مضموما مع اموالكم و حتی كذلك فی كونها لانتهاء الغاية و بمعنی مع كثيرا ولم يكتف بالتشبيه فی كونها بمعنی مع كما اكتفی فی كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقعة بينهما فی القلة والكثرة و تختص ای حتی بالاسم الظاهر فلا يقال حتی كما يقال اليه لانها لو دخلت علی المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها لان حتی مشتركة بين الجارة والعاطفة فلما لم يعلم حالها فلم يعلم حال الضمير الذی هو مدخولها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها علی المضمر مستدلا بما فی قول الشاعر ؎ فلا والله لا يبقی اناس ؛ فتی حتاك يا ابن ابی زياد ؛ قلنا انه محمول علی الشذوذ و فی للظرفية وهی ما تجعل مدخولها ظرفا حقيقيا او مجازيا للشئ الاول نحو الماء فی الكوز والثانی النجاة فی الصدق والفرق بالحسنة و بمعنی علی قليلا كقوله تعالیٰ ولاصلبنكم فی جذوع النخل ای علی جذوع النخل لان المعنی علی الاستعلاء لا بالظرفية والباء للالصاق وهی ما تجعل الشئ الآخر ملصقا بمدخولها اما بطريق المخالطة نحو به داء او المجاورة نحو مررت بزيد فالاول يسمی بالالصاق الحقيقی والثانی بالمجازی ای لصوق مروری بمكان يقرب منه زيد والاستعانة وهی ما تجعل مدخولها معاونا للفاعل فی صدور الفعل فی

تدخل على الآلات فلذا سمى بالآلات والاستعانة والمصاحبة وهى ما تجعل مدخولها مصاحبا للمفعول فى وقوع الفعل عليهما نحو اشتريت الفرس بسرجه فإن قيل ذكر المصاحبة بعد الالصاق مستدرك لاتحاد معناهما قلنا لانسلم الاتحاد بل المصاحبة اعم من الالصاق فكل الصاق مصاحبة لا العكس والمقابلة وهى ما تجعل مدخولها مقابلا عوضا ثمنا لشئ آخر ولذا سمى بالباء العوضى والتعدية فإن قيل تخصيص التعدية بالباء غير مستقيم لان كل حرف جر موضوع لافضاء الفعل الى ما يليه وهذا معنى التعدية قلنا التعدية على قسمين التعدية بمعنى العام والتعدية بمعنى الخاص فالاول افضاء الفعل وشبهه الى الاسم وهذا موجود فى جميع حروف الجارة والثانى ما تجعل الفعل اللازم متضمنا لمعنى الجعل والتصيير بعد ادخال الباء على اصل الفاعل ويورد للمفعل للفاعل الآخر ويوضع المتضمن موضع المتضمن بالباء وفى بعض التراكيب لافى الجميع نحو ذهب الله بنورهم او احسن منه زيد اصله ذهب نورهم فلما دخل الباء على النور وذكر الفاعل له لفظ الله صار معناه صير الله نورهم ذاهبا والظرفية نحو جلست بالمسجد لان بعض الحروف الجارة يجئ بمعنى البعض وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بمل لامطلقا نحو هل زيد بقائم والنفى بليس وبما نحو ليس زيد براكب وما زيد براكب قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا اصلا فهو على قسمين مرفوع نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا او منصوب نحو ألقى بيده اوكان خبرا لكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص وهى ما تجعل الشئ الآخر مختصا بمدخولها سواء كان ذلك الاختصاص بملكية نحو المال لزيد او بغير ملكية نحو الجل للفرس والمعاقبة وهى ما تدل على حصول مجرورها لفاعل الفعل المتعلق بعد وجود صدور الفعل عن الفاعل نحو لزم الشر للشقاوة والتعليل وهى ما تجعل مدخولها علة لشئ آخر سواء كان العلية ذهنا مقدما على ذلك الشئ فى التصور ومؤخرا فى الوجود ويكون العلة مرتبا على ذلك الشئ نحو ضربته للتاديب او خارجا مقدما على ذلك الشئ فى الوجود باعثا على ذلك الشئ نحو خرجت لخافتك وبمعنى عن مقارنا مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه لان اللام اذا وقعت صلة القول فكون

مدخولها مخاطبا و مقولا له لذلك القائل فينبغی ان يقال قلت لزيد انك لم تفعل الشر موضع انلم يفعل وزائدة وهی مالا يختل بسقوطها المعنی الاصلی نحو ردف لكم اے ردفكم بعض الذی تستعجلون لانه متعد بدون اللام بل زاد لتاكيد الردف وبمعنی الواو فی القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل فی الامور العظام ای اذا كان الجواب امرا عظيما لا فی الامور الحقيرة لان التعجب انما يكون فيما هو عظيم الشان لا فی حقير الشان فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اے لانشاء التقليل و لذا وجب له صدر الكلام مختصة بنكرة لعدم احتياجها الی المعرفة لان مدلولها ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيتمنع دخولها علی المعرفة بخلاف سائر الحروف فانها معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل علی القبيلتين موصوفة لتحقق مدلول رب وهو التقليل لان الشئ اذا وصف يصير اخص واقل من ذلك الشئ اذ المراد بوصف وايضا الغرض من وضعها تقليل نوع من جنس وهذا المعنی لا يتحقق الا بكون مدخولها نكرة موصوفة فان النكرة تدل علی الجنس والوصف يخصصه فيصير نوعا و رب تفيد تقليله واشتراط كون النكرة موصوفة انما هو علی المذهب الاصح وهو مذهب ابی علی والمبرد وابن سراج وقيل لا يجب ذلك والقائل هو الفراء والاخفش والمختار عند المصنف الوجوب فانقيل لما كان رب فی معنی التقليل اصلا يكون فی معنی التكثير مجازا لعدم القائل بالاشتراك فيلزم ان لا يحتاج فی معنی التقليل الی القرينة وفی معنی التكثير يحتاج الی القرينة والامر بالعكس قلنا استعمالها فی معنی التكثير شائع مشهور فيكون كالحقيقة فشهرته بمنزلة القرينة واستعمالها فی معنی التقليل ليس بشائع فيحتاج الی القرينة فالاول مجاز متعارف مشابه بالحقيقة فی عدم استدعاء القرينة والثانی حقيقة مهجورة مشابه بالمجاز فی استدعاء القرينة وفعلها الذی تعلق رب به فعل ماض لفظا او معنی قبل لحوق ما الكافة فلا يرد ربما يود الذين لانها لانشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به ولا يتصور ذلك التقليل المحقق الا فی الماضی اللفظی نحو رب رجل كريم لقيته او المعنوی نحو رب رجل كريم لم افارقه محذوف غالبا لان الكلام الذی فيه رب جواب الكلام الآخر ظاهرا او مقدرا مثل ان يقول لك رجل ما لقيت رجلا فتقول فی الجواب

رب رجل کریم بحذف لقیت لدلالة الکلام السابق علیه وقد تدخل رب علی
مضمر مبهم لامرجع له فیکون نکرة حکما فلایرد ان مدخوله نکرة والضمیر معرفة
مبین لرفع الابهام بنکرة لان التمیز واجب التنکیر منصوبة علی التمیز فانقیل
مدخولها نکرة موصوفة والضمیر لایکون نکرة ولا یوصف قلنا تنکیره حکما لعدم المرجع
وتفسیره بالنکرة قائم مقام التوصیف والضمیر مفرد وان کان المیز مثنی او مجموعا
مذکرا وان کان المیز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلین او رجالا او امرءة او امرأتین او
نساء وانما کان مفردا لان الاصل فی مدخولها ان یکون مبهما والضمیر المفرد المذکر الغیر
المطابق للتمیز اشد ابهاما من الغیر فیکون اولی مع الامن من اللبس بالتمیز والضمیر
راجع الی المعهود فی الذهن والمعهود فی الذهن مفرد مذکر خلافا للکوفیین فی مطابقة
التمیز فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث لان التمیز کالمرجع لها والمطابقة
بین الراجع والمرجع شرط والجواب عن جانب المصنف ان تثنیة التمیز وجمعه وتذکیره
وتانیثه معنی عن تثنیة الضمیر وجمعه وتذکیره وتانیثه وتلحقها ای رب
ما الکافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما علی الجمل نحو ربما یود الذین
کفروا لانها لما کانت مکفوفة عن العمل لایجب ان یکون مدخولها شیئا صالحا لعملها
وهو الاسم فانقیل ینقض هذا بقول الشاعر ربما ضربة بسیف صیقل
فان رب دخلت علی کلمة ما ولیست بمکفوفة عن العمل ولا داخلة علی الجملة بل
دخلت علی الاسم المفرد المجرور بها قلنا ان ما لیست بکافة بل هی زائدة ولذا دخلت علی الاسم
وجرت له وواوها ای واورب فی حکمها ولم یقل وواوها فی حکمها بل زاد قوله تدخل الخ
مع انه اختصر لئلا یفید لحوق ما الکافة بالواو ودخولها علی ضمیر مبهم تدخل علی نکرة
موصوفة کما فی قول الشاعر وبلدة لیس لها انیس ✤ الا الیعافیر والا العیس فانقیل
ان سیبویه رئیس النحات وهو قائل بکون هذا الواو للعطف فکیف یصح القول بالجاریة
قلنا ان المصنف فی هذا الواو ذهب الی مذهب الکوفیین وهم قائلون بکونها للعطف ثم
صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصیرورتها بمعنی رب لان مذهب سیبویه
محل الاعتراض بان کون هذا الواو للعطف ظاهر اذا کانت فی وسط الکلام واما
اذا کانت فی اول الکلام فلابد له من تقدیر المعطوف کما فی ذلک الشعر سرت وقطعت

بلدة و بلدة ليس لها انيس والتقدير خلاف الاصل والجواب عن سيبويه ان هذا التقدير شائع كثير لا يعد خلاف الاصل ولا تعسفا وهو الخروج من السبيل **و واو القسم** استعمالها مشروط بشروط ثلثة الاول ما اشار اليه المص بقوله **انما تكون عند حذف الفعل** اى فعل القسم فلا تكون فعل القسم معه فلا يقال اقسمت والله لوجوه الاول ان الواو مشهورة فى حروف القسم فينتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم والثانى انها فرع الباء فيختص استعمالها بحذف الفعل وعم الاصل وهى الباء من حذف الفعل وذكره حطا لدرجة الفرع عن الاصل والثالث انها اكثر استعمالا من اصله وهى الباء وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف والتخفيف بحذف الفعل والشرط الثانى ما اشار المص اليه بقوله **لغير السوال** خبر بعد خبر لتكون فلا تستعمل فى الانشاء فلا يقال فى جوابها والله اخبرنى لانها فرع الباء فيعم الباء من الجواب الانشاء والاخبار و تختص الواو بالاخبار حطا لدرجة الفرع عن الاصل والشرط الثالث ما قاله المص **مختصة بالظاهر** سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال ولك لافعلن وذلك الاختصاص لان الواو فرع الباء فتعم الباء من الظاهر والضمير وخص الواو باحد القسمين حطا لدرجة الفرع عن الاصل وخص الظاهر لاصالة وامكان الاقتطاع يحصل باختصاص الواو بالضمير ايضا **والتاء مثلها** اى مثل الواو فى اشتراط استعمال التاء بحذف الفعل وكونها لغير السوال والفرق بين الواو والتاء انها **مختصة** باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لرتبة التاء عن اصلها وهو الواو لان الواو اعم باسم الله وباسم الصفة نحو ورب الكعبة فخصت التاء باسم الله لانه اصل فى باب القسم **والباء اعم منهما** اى من الواو والتاء **فى الجميع** اى فى جميع ما ذكر من الامور المختصة بهما فانقبل لما كان الباء اعم منهما فى الجميع فواحد من الجميع اختصاص الواو بالاسم الظاهر فاعميت الباء بان يكون مختصا بالظاهر وكان فى غير الظاهر ايضا فكانه قبل الباء مختصة بالظاهر وغير مختصة به وقس عليه الباقى من حذف الفعل وكونها لغير السوال بان يكون الباء مختصة بحذف الفعل ولغير السوال وغير مختصة بهما **وَمَا هٰذَا إِلَّا تناقض** قلنا المراد بالجميع هو جميع الامور المذكورة ففيه احتمالان احدهما جميع ذوات الامور المذكورة والآخر جميع الامور المذكورة

بملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول لا الثانی والاعتراض انما یرد علی الثانی فقط **ویتلقی القسم فانقیل** یتلقی من الملاقات وهذا المعنی غیر مراد **قلنا** ان یتلقی ههنا بمعنی یجاب **فانقیل** ینقض بقوله بالله اخبرنی القسم ولم یتلقی باللام **قلنا** المراد بالقسم القسم لغیر السوال وهو قسم السوال باللام **وان وحروف النفی فانقیل** ان من حروف النفی ولم یصدر جواب القسم به **قلنا** المراد بها ما ولا فقط فاللام فی الموجبة الاسمیة او الفعلیة نحو والله لزید قائم ووالله لافعلن کذا وان فی الاسمیة نحو ان زید القائم وما ولا فی المنفیة اسمیة کانت او فعلیة نحو والله ما زید بقائم ولا یقوم زید **فانقلت** ینقض بقوله تعالی تالله تفتؤ تذکر یوسف لانه قسم لغیر السوال مع انه لم یصدر جوابه باحد الحروف الثلاثة **قلنا** ان تقدیر جواب القسم بها اعم من ان یکون حروف النفی لفظا او تقدیرا وههنا حرف النفی مقدر یعنی تالله لا تفتؤ تذکر یوسف واما قسم السوال فلا یتلقی الا بما فیه معنی الطلب نحو بالله اخبرنی **واعلم** ان الاصل فی حروف القسم الباء لان تعلق فعل القسم بالمقسم به الصاقی والباء اصل فی الالصاق ثم آلوا ولانها لانها للجمعیة مستلزم للالصاق ثم التاء لقربها فی المخرج الی الواو ولانها حرف تؤدی فی راس اللسان عند اصول الاسنان **وقد یحذف جوابه اذا اعترض** ای توسط القسم بین اجزاء الجملة الدالة علی جواب القسم وتکون من جنس جملة الجواب **او تقدمه** ای تقدم القسم **مایدل علیه** ای جوابه الاول نحو زید والله قائم والثانی زید قائم والله لاستغناء الدال علی الجواب عن الجواب ولم یسم الدال بالجواب وانکان الدال مودیا لمعنی الجواب لان الجواب لا یقدم علی القسم لا کل ولا بعض ولذا لم یصدر بحروف جواب القسم **وعن المجاوزة** وهی ما تجعل الشئ الآخر مجاوزا عن مدخولها و مجاوزة ذلک الشئ اما تحصل بزواله عن المدخول و وصوله الی الغیر نحو رمیت السهم عن القوس الی الصید و اما تحصل بوصول ذلک الشئ بدون الزوال عن المدخول نحو اخذت عنه العلم و اما تحصل بزوال ذلک الشئ بدون الوصول الی الغیر نحو ادیت عنه الدین فان الدین

و قلنا اخبرنی بجواب

زال عن المديون ولم يصل الى المديون ولا الى دائنه لان الدين وصف شرعی ثابت بالذمت غير قابل للنقل بل يقضى بمثله **وعلى للاستعلاء** وهی ما تجعل الشئ الآخر عاليا على مدخولها بالاستعلاء الحقيقی نحو زيد على السطح او المجازی نحو عليه دين كان المديون يحمل ثقل الدين على عنقه **وقد تكونان اسمين** ويعلم اسميتها **بدخول من** عليهما نحو قول الشاعر ؎ ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامی ۱۲ ای جانب يمنی ومن عليه ای من فوقه **والكاف للتشبيه** وهی ما تجعل الشئ الآخر مشبها بالمدخول والمدخول مشبها به لذلك الشئ الآخر والمشبه به يجب ان يكون اقوى فی وجه التشبيه من المشبه به نحو زيد كالاسد لان الغرض من التشبيه كون الناقص بواسطة اللحوق بكامل كاملا فان **قيل** ينقض هذا بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما الخ ففيه شبه صلوٰة نبينا بصلوٰة ابراهيمؑ ومن المعلوم ان صلوٰة نبينا فوق من صلوٰة ابراهيمؑ **قلنا** هذا التشبيه ليس من قبيل الحاق الناقص بالكامل بل من قبيل الحاق ما لا يعرف بما يعرف وقد ظهر صلوٰة ابراهيمؑ على نبينا عليهماؑ بسبب وقوعها فی زمان سابق على نبيناؐ وايضا قد يكون التشبيه لمجرد وجه التشبيه فی التشبيه فی الشيئين لا فی المقدار كما فی قوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح والنبيين فالتشبيه فی اصل الوحی لا فی المقدار **وقد تكون الكاف اسما** بمعنى المثل كقول الشاعر ؎ هن نساءٌ بيضٌ كناعبر جم ؛ يضحكن عن كالبرد المنهم ۱۲ ای يرفعن شفواتهن عن الاسنان مثل البرد المنهم ای الذائب للطافة **وزائدة نحو ليس كمثله شئ** لان المقصود نفی المثل لا نفی مثل المثل لانه يستلزم وجود المثل له تعالى فلا يثبت التوحيد وانما نسب الزيادة الى الكاف لا الى المثل مع انه ثان ونسبة الزيادة تكون الى الثانی لانها حرف ونسبة الزيادة الى الحرف اولى من نسبة الزيادة الى الاسم **وتختص** الكاف **بالظاهر** عند الجمهور فلا تدخل على الضمير لئلا يجتمع الكافان فی المخاطب نحو قولك لرجل فلان كذا فطرد المنع فی الكل واما دخولها على المضمر المرفوع فی ما انا كانت قليل ولا يدخل على المجرور كيلا يتكرر النقش خلافا للمبرد فانه اجاز دخول الكاف مطلقا فی السعة والضرورة وفی الظاهر والضمير المرفوع والمنصوب والمجرور نظرا

عه اعلم ان الغرض من التشبيه اما اثبات امكان وجه الشبه فی المشبه واما بيان الحال واما بيان المقدار واما الحاق الناقص بالكامل فالمعتبر فی الثلاثة الاول هو الشهرة فقط دون الاكملية وفی الرابع كما اعتبرت الشهرة كذلك

الاكملية ۱۲ عبد الحليم الكوهستانی عفی عنه ۱۲

الی ما جاء فی بعض الاشعار والجمهور یحکمون بها بالشذوذ **ومذ** مبنی بالسکون **ومنذ** مبنی بالضم **للزمان** الماضی او الحاضر **فان قیل** اذا وضعا للزمان فیکونان من الاسماء الظروف فکیف یحکم بحرفیتهما فاجاب المصنف بقوله **للابتداء و الظرفیة** یعنی قوله للابتداء و الظرفیة بدل اشتمال عن قوله للزمان فالمقصود فی الکلام هو الابتداء و هو معنی حرفی وضع له لفظ فی فلما کان مدلولا هما معنیین حرفیین فلذا حکم بحرفیتهما فهما **للابتداء** بمعنی من الابتداء **فی الزمان الماضی** ای اذا اریید بمدخولها الزمان الماضی **و الظرفیة** ای بمعنی فی للظرفیة **فی الزمان الحاضر** ای اذا اریید بمدخولها الزمان الحاضر فالحاصل ان مدخولهما لا یکون الا زمانا فذلک الزمان لا یخلوا اما ماض او حال فان کان ماضیا فمعناهما من الابتدائیه فیجعلان الزمان الماضی الذی هو مدخولهما مبدأ زمان الفعل السابق مثبتا کان او منفیا نحو سافرت من البلد مذ سنة و ما رئیت فلانا مذ سنة اذا کانت السنة ماضیا فالمعنی مبدأ مسافرتی او عدم رویتی ایاه کان هذه السنة الماضیة و امتد ذلک الزمان الی وقت التکلم ولا یکون مدخولهما جمیع مدة الفعل السابق ولا وسطه ولا آخره و ان کان معناهما فی للظرفیة فیجعلان الزمان الحال الذی هو مدخولهما ظرفا للفعل السابق مثبتا کان نحو سافرت مذ شهرنا او منفیا **نحو ما رئیته من شهرنا و منذ یومنا** فالمعنی جمیع مدة مسافرتی او عدم رویتی ایاه هذا الشهر الحاضر او الیوم الحاضر عندنا ولم یکونا ماضیین لانهما لم ینقضیا الآن و لم یبتدا التفعل زمان الی ما وراء مدخولهما **فان قیل** لم لا یجوز ان یکون مذ و منذ فی هذین المثالین للابتداء فی الزمان الماضی **قلنا** هذا الشهر و الیوم حاضران عندنا و لم یکونا ماضیین لانهما لم ینقضیا الآن و لم یدخل فیه زمان آخر فکیف یصح اعتبار ماضیتهما اذ الشرط فی کونهما للابتداء فی الزمان الماضی ان یکون کل مدخولهما ماضیا و یحتمل ان یکون الاول مثالا للابتداء بتقدیر المضاف ای ما رئیت مذ دخول شهرنا و الدخول عام صالح للابتداء **فان قیل** کیف یکون هذان المثالان مثالا للظرفیة لان الظرفیة انما یکون فی الحاضر و جمیع اجزاء الشهر و الیوم لیس بحاضر عند المتکلم بل بعضها **قد مضی قلنا** الحضور اعم من ان یکون حقیقیا او اعتبار یا فجمیع اجزاء الشهر و الیوم و ان لم تکن حاضرة عند المتکلم حقیقة

لكنها حاضرة اعتبارا بجعل المتكلم حاضرا وان مشى بعضها وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فان كان ما بعدها منصوبا فهى افعال فذكرت فى باب الاستثناء وان كان ما بعدها مجرورا فهى حروف جارة فذكرت هنا الحروف المشبهة بالفعل اخرت عن الجارة وان كان الاصل مقتضيا لتقدمها على الجارة لان المرفوع مقدم على المنصوب و المنصوب على المجرور لاصالة حروف الجر فى العمل وفرعية هذه الحروف عنها لان عملها للمشابهة بالغير وعملها بنفسها كالمشابهة غيرها و وجه مشابهتها بالفعل لفظا و معنى اما لفظا فلانقسامها الى الثلاثية و الرباعية والخماسية كالفعل ولبنائها على الفتح مثله و اما معنى فلان معانيها لازمة لمعانى الافعال لان معانيها جزئية ومعانى الافعال كلية والكلى ملزوم للجزى لان معنى انّ وانّ حققت الخ فلا يرد ان معانى هذه الحروف جزئية و معانى الافعال كلية فكيف تكون معانى الحروف معانى الافعال فان قيل ان هذه الحروف ستة فينبغى ان يورد صيغة جمع القلة اى الاحرف المشبهة بالفعل والحروف جمع كثرة يطلق على العشرة وما فوقها قلنا لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة عبروا عن هذه ايضا بصيغة جمع الكثرة طردا للباب ولم يختاروا تغيير الاسلوب مع جواز استعمال كل من صيغتى القلة والكثرة موضع الاخرى نحو ثلثة قروء مع وجود اقراء او نقول ان هذه الستة اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونا تها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام وجوبا لتدل من اول الامر على انها اىّ قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم من اقسام الكلام كالكلام المشتمل على التاكيد والتشبيه والاستدراك والتمنى والترجى سوى ان المفتوحة فهى بعكسها فان قيل الضمير المجرور فى عكسها راجع الى الحروف الستة و بعضها ان فتكون ان عكس ان فيلزم تعكيس الشئ عن نفسه قلنا العبارة محمولة على حذف المضاف اى بعكس باتيها فان قيل ذكر قوله بعكسها بعد الاستثناء وهو

لله لعل مرادهم استفادة معانى لتلك الحروف لازمة لمعانى الافعال التى تستفاد من محتوى الكلام المستند الى الحروف مثلا ان زيدا قائم يستفاد منه حققت قيام زيد او حقق قيام زيد وحينئذ لا غبار فى اللزوم فلا يرد ان الكلى لا يكون ملزوما للجزئى بل الامر بالعكس ۱۲ عبد الحليم

قوله سوی ان مستدرک لاتحاد مفادهما و هوانها لاتقتضی الصدارة قلنا مفاد کل منهما مغائر عن الآخر لان معنی الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة فیفهم من هذا المعنی جواز وقوعها فی الصدور و عدم وقوعها فی الصدر مخ فاسد کما ستعرف فضم الیه قوله بعکسها لان معناه انها مقتض لعدم الصدارة فالاول عام و الثانی خاص فلا یلزم الاستدراک ثم اعلم ان للعکس طریقین احدهما ان باقی الحروف تقتضی صدر الکلام و ان لا تقتضی صدر الکلام و ثانیهما ان الباقی یقتضی صدر الکلام و ان تقتضی عدم الصدارة فحمل الشارح العکس علی المعنی الاخیر لا علی الاول کما حمل صاحب المتوسط علی المعنی الاول لان المعنی الاول مستفاد من الاستثناء فلو حمل العکس علیه ایضا یکون العبارة محمولا بالتاکید و التاسیس اولی من التاکید و ایضا لو حمل العکس علی المعنی الاول فیحمل علی المعنی الفاسد لان هذا المعنی یقتضی جواز دخولها فی صدر الکلام و هو فاسد لان ان تقتضی عدم التصدیر لانها مع اسمها و خبرها فی تاویل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر لاتمام الکلام فلو وقعت فی الصدر التبست بان المکسورة فی اللفظ و الکتابة و تلحقها ما الکافة فتلغی عن العمل لوجود الفاصلة علی الافصح ای علی افصح اللغات نحو انما زید قائم و قد تعمل علی غیر الافصح کما فی قوله الشاعر ؎ الا لیتما هذا الحمام لنا الی حمامتنا و نصفه فقد برفع الحمام و نصبه ما تدخل حین دخول ما الکافة علی الافعال لانها لما خرجت عن العمل بسبب لحوق ما الکافة فلا یلزم ان یکون مدخولها صالحا للعمل فان المکسورة لا تغیر معنی الجملة الی الافراد بل یحصل زیادة التاکید بدخولها علیها و ان المفتوحة مع جملتها و سمی اسمها و خبرها جملة و ان اول بالمفرد باعتبار ما کان قبلها دخولها علیه فی حکم المفرد و من ثم ای لاجل الفرق بین ان و ان وجب الکسر ای کسر الهمزة فی موضع یقتضی الجمل و وجب الفتح فی موضع یقتضی المفرد فکسرت ان ابتداء ای فی ابتداء الکلام لکونه موضع الجملة لان التکلم بالمفردات باطل فلو فتحت یلزم التکلم بالمفرد و کسرت ایضا بعد القول ای المشتق منه نحو قال زید ان عمرا قائم لان مقول القول لا یکون الا جملة و کسرت ایضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تکون الا جملة نحو جائنی الذی

ان اباه قائم **وفتحت** ان حال كونها مع جملتها **فاعلة** لوجوب كون الفاعل مفردا نحو بلغنى ان زيدا عالم **وحال** كونها مع جملتها **مفعولة** لوجوب كون المفعول مفردا نحو كرهت ان زيدا شاعر **ومبتداء** لوجوب كون المبتداء مفردا نحو عندى انك فاضل **ومضافا اليها** لوجوب كون المضاف اليه مفردا نحو اعجبنى اشتهارانك عالم **فان قيل** ينقض بما بعد لولا امتناعية او تخفيفية لان بعدهما موضع الجملة لانهما من دواخل الجملة فيجب ان يكون مكسورا مع انها واجب الفتح فاجاب المصنف بقوله **وقالوا لولا انك** بفتح الهمزة بعد لولا امتناعية **لانه** ما بعد لولا الامتناعية **مبتداء** وافراد المبتداء واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت واما بعد لولا التخفيفية معمول للفعل الواجب دخولها عليه فاعلا كان او مفعولا مثال الاول لو لولا انك ضربتنى صدر منك فقوله انك ضربتنى بتاويل المفرد اى ضربك اياى فاعل للفعل المحذوف المدخول به لولا التحضيضية وهو صدر وصدر منك مفسر له ومثال الثانى لولا انى معادك زعمت فقوله انى معادٍ لك بتاويل معاداتى لك او بتاويل معادَ لَتَىْ اياك مفعول زعمت المحذوف المدخول به لولا التخفيفية وقوله زعمت مفسر له وكذا قالوا **لوانك** بفتح الهمزة **لانه** اى ما بعد لو **فاعل** لفعل محذوف والفاعل واجب افراده نحو لوانك قائم اى لو وقع قيامك **فان جاز فى** موضع **التقديران** تقدير المفرد وتقدير الجملة **جاز الامران** الفتح والكسر فى ان الفتح على تقدير المفرد والكسر على تقدير جعل الاسم والخبر جملة **مثل من يكرمنى فانى اكرمه** والمراد به كل تركيب يكون فيه ان مع اسمها وخبرها جملة واقعة جزاء الشرط ففى مثل هذا التركيب تقديران ان فرض المتكلم ما بعد الفاء جزاء تام الاجزاء غير محتاج الى الشئ الآخر من المسند والمسند اليه فيكون موضع الجملة فيجوز الكسر وان فرض المتكلم ان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتداء اى اكرامى ثابت له او لجزائه انى اكرمه فيكون موضع المفرد فيجوز الفتح ومثال الآخر لجواز التقديرين ما وقع بعد اذا المفاجات كما فى قول الشاعر كنت ارى زيدا كما قيل سيدا **اذا انه عبد القفا واللهازم** فان فرض المتكلم ان مع اسمها وخبرها جملة تامة الاجزاء واقعة بعد اذا المفاجات فيكون موضع الجملة لان بعد

اذا یکون جملة فیجوز الکسر و ان فرض المتکلم ان مع اسمها و خبرها مبتداء محذوف الخبر ای اذا عبودیته للفقر و اللهازم ثابتة و شبهه فی جواز التقدیرین و من جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انی احمد الله فان جعلت کلمة ما موصولة او موصوفة فیکون مقولا فیکون الاول ایضا مقولا فیکون المعنی اول مقولاتی فلا بد ان یکون الخبر ایضا من جنس المقولات لیصح الحمل فیکون ان مع اسمها و خبرها واقعا فی موضع الجملة لان مقول القول جملة فوجب الکسر و ان جعلت ما مصدریة فیؤل اقول بتاویل الاقوال فیکون الاول ایضا من الاقوال لان اول شئ یکون من جنس ذلک الشئ فلا بد ان یکون الخبر و هو ان مع اسمها و خبرها بمعنی مصدر یا لیصح الحمل فیکون موضع المفرد فجاز الفتح **ولذلک** ای لاجل ان المکسورة لا تغیر معنی الجملة الی الافراد بل مفادها التاکید فقط **جاز العطف علی اسم ان المکسورة لفظا او محلا بالرفع** لان ان المکسورة لا تغیر معنی الجملة فهی فی حکم العدم فیکون اسمها المنصوب فی محل الرفع فاعتبروا فی اسمها **دون المفتوحة** لانها تغیر معنی الجملة فلم تکن فی حکم العدم فلم یعتبروا فی اسمها الرفع المحلی ثم ان المکسورة لفظا ظاهرا و محلا فما وقعت بعد العلم فهو مفتوحة لفظا مکسورة حکما و لو لم تکن مکسورة حکما فالمفعول الثانی من باب علمت مسند الی الاول اسنادا تاما فیلزم ان لا یکون هذا الاسناد اسنادا تاما اذ هو یاول بالمفرد **و یشترط** فی العطف علی اسم ان المکسورة بالرفع **مضی الخبر** ای ذکر خبرها قبل المعطوف **لفظا** مثل ان زیدا قائم و عمر او تقدیرا نحو ان زیدا و عمر قائم فیعلم من افراد قائم تقدیر قائم اخر قبل المعطوف و انما شرط لهذا العطف تقدم الخبر بالمعطوف لانه لو لم یتقدم الخبر لا لفظا و لا تقدیرا لزم اجتماع العاملین علی اعراب واحد نحو ان زیدا و عمر ذاهبان فیعلم من تثنیة الخبر عدم تقدم الخبر علی المعطوف فمن حیث هو خبر عن الاول فعامله ان و من حیث هو خبر عن الثانی فیکون عامله معنوی فیلزم توارد العاملین علی معمول واحد و هو غیر جائز **خلافا للکوفیین** فانهم لا یشترطوا مضی الخبر لصحة هذا العطف لان ان عندهم لا تعمل فی الخبر بل هو مرفوع علی العامل المعنوی قبل دخول ان و بعدها فلا یلزم التوارد لان ان عامل ضعیف لا یعمل الا فی القریب و الجواب عن البصریین

انها صارت قوية بمشابهة الفعل لفظا و معنى فعمل فى القريب والبعيد **ولا اثر لكونه** اى اسم ان **مبنيا** فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور لان الحضور المذكور مشترك بين كون الاسم مبنيا و بين كونه معربا فلا يقال انك و زيد ذاهبان كما لا يقال ان زيدا و عمر ذاهبان **خلافا للمبرد والكسائى** فانهما يجوزان **فى مثل انك و زيد ذاهبان** العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر لانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمها بواسطة بنائه فلا يعمل فى الخبر ايضا لان عملها فى الخبر بعد اعتبار عملها فى الاسم لانها متلازمان فلا يلزم التوارد المذكور **قلنا** ان العمل اعم من ان يكون لفظا او محلا و ههنا وجد الثانى و ان سلم ان العمل مختص باللفظى فعدم الظهور فى الاسم لمانع البناء ولا مانع فى الخبر **ولكن** فى جواز العطف على محل اسمه **كذلك** لانه لا يغير معنى الجملة لان معناه الاستدراك وهو لا ينافى معنى الجملة فكان كالعدم فيجوز اعتبار محل اسمه و عطف شئ عليه بالرفع و **اما** العطف بالرفع على محل اسم باقى الحروف المشبهة بالفعل لا يجوز لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها لان ليت ولعل تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية و **اما** كان يغير معنى الجملة لان كون زيد عين الاسد ينافى كونها مشبها بالاسد **وايضا لذلك** اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره **دخلت اللام** التى وضعت لتاكيد معنى الجملة **مع المكسورة** التى هى ايضا لتاكيد الجملة **دونها** اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة **على الخبر** نحو ان زيدا لقائم او دخلت **على الاسم اذا فصل بين الاسم و بين ان** نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت **على ما** وقع **بينهما** اى بين الاسم والخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل **واعلم** ان ههنا صورا اربعا لانه اما وقع فصل بين ان واسمها او لا فان لم يقع فصل فيدخل اللام على الخبر وان وقع فصل فالفصل اما خبرها مثل ان فى الدار لزيد آو معمول خبرها مثل ان فى الدار لزيدا قائم و ان كان الفصل خبرا او معمولها فيدخل اللام على الاسم و ان وقع فصل بين اسم ان وخبرها بمعمول خبر نحو ان زيدا لطعامك آكل فيدخل اللام على المعمول المقدم وخص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها وهو ما

تدخل اللام على اسمها بدون الفصل بينها و بينه يلزم توالى حرفى التاكيد و الابتداء و هو مستكره عندهم و اختار و ا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على غير العامل و دخول اللام فى لكن عن اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لان لكن و ان لم يتغير معنى الجملة لكنه غير موافق اللام فى معناها التاكيدى مثل ان فان قيل هذا ينقض بقول الشاعر ه مجاورا سعدای باسعاد سعیدة و لكننى من حبها لعميد قلنا هذا ضعيف لا يقاس عليه غيره و تخفف ان المكسورة لثقل التشديد و كثرة الاستعمال فيلزمها اللام بشروط الاول اذا كان الخبر مثبتا لا منفيا لان اللام موضوعة لتاكيد الامر المثبت لا المنفى و الثانى ان لا يكون الخبر ماضيا مجردا عن قد لان اللام تؤكد ما هو موجود فى الزمان الحال و الخبر الماضى ليس كذلك و الثالث ان لا يكون جملة شرطية لانها متردد الوجود و اللام انما يؤكد ما هو محقق الوجود و الرابع ان لا يكون الخبر جواب القسم المصدر باللام لئلا يلزم توالى اللامين الا مع الفصل بين اللامين بما المزيدة نحو قوله تعالى ان كلا لما ليوفينهم فلا يرد ان قاعدة لزوم اللام بعد التخفيف منتقضة بقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر و انا اعطيناك الكوثر و حق يجوز الغاؤها عن العمل لفوات بعض وجوه المشابهة بالفعل و هو الفتح و الثلاثية و يجوز اعمالها على الاصل و اللام لازم على تقدير الاعمال و الاهمال اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة و النافية و اما فى الاعمال فلطرد الباب او لتقدير الاعراب فى بعض الاسماء او البناء بعض الاسماء و عند سيبويه و سائر النحات لا يلزم اللام حين العمل للفرق بالعمل و يجوز دخولها بعد التخفيف على فعل من افعال المبتدا ء اى من افعال دواخل المبتدا ء و الخبر لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات دخولها عليهما اشترط ان لا يفوت دخولها على مقتضى المبتدا ء و الخبر رعاية للاصل بقدر الامكان نحو قوله تعالى و ان كانت لكبيرة و ان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين فى التعميم

ای فی التعمیم الدخول بان جوزوا دخولها علی فعل غیرہ واخلهما متمسکین بقول الشاعر
ہ تالله ربك ان قتلت لمسلما ؛ وجبت علیك عقوبة المتعمد ۔ والجواب عن البصریین
انه شاذ لایقاس علیه غیرہ و تخفف المفتوحة فتعمل عند التخفیف علی سبیل
الوجوب فی ضمیر شان مقدر لان مشابهة المفتوحة بالفعل اکثر من المکسورة لفتح
الاول کالفعل والمکسورة وجدت بعد التخفیف عاملة فی الملفوظ و غیر عاملة فی الملفوظ
نحو وان کلا لما لیوفینهم وان کلٌ لما جمیع لدینا محضرون والمفتوحة لم توجد عاملة فی الملفوظ
اصلا فیلزم منه ترجیح الاضعف علی الاقوی فقدروا عملها فی ضمیر شان مقدر دفعا
لترجیح الاضعف بالاقوی فانقیل المکسورة عاملة فی الملفوظ والمفتوحة فی
المقدر والعمل فی المقدر اسهل من العمل فی الملفوظ فلایحصل
بهذا دفع ترجیح الاضعف بالاقوی فانقیل ان المفتوحة عاملة فی المقدر دواما
والمکسورة عامله فی الملفوظ احیانا ودوام العمل فی المقدر اولی من العمل فی الملفوظ
احیانا فتدخل علی الجمل مطلقا سواء کانت اسمیة او فعلیة والفعل اعم من
دواخل المبتداء والخبر اولا فانقیل اطلاق الجمل غیر سدید لان الانشائیة لاتقع
خبرا عن ان قلنا اللام فی الجمل عهدیة والمعهود بها الجمل التی هی صالحة لتفسیر
ضمیر الشان وهی الخبریة وشذ اعمالها فی غیرہ ای فی غیر ضمیر الشان ضمیرا
کان او ظاهرا فی السعة واما فی الضرورة فجاء عاملا فی المضمر کما فی قول
الشاعر ہ فلو انك فی یوم الرخاء سألتنی ؛ فراقك لم ابخل وانت صدیق و
یلزمها حال کونها مقرونة مع الفعل السین نحو علم ان سیکون منکم مرضی
او سوف نحو قول الشاعر ہ واعلم فعلم المرء ینفعه ؛ ان سوف یاتی کل ما قدرا
او قد نحو لیعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم وانما لزم هذه الامور الثلاثة مع
المخففة للفرق بین المخففة وان المصدریة الناصبة لان السین وسوف لا
تجتمعان مع المصدریة لانهما للاستقبال وان المصدریة ایضا للاستقبال فیلزم
استدراك احدهما وایضا قد لا تجتمع مع المصدریة لان قد للتحقیق والمصدریة
للطمع وبینهما تناف ولیس التنافی بین معانی هذه الحروف وان المخففة
وایضا لم یعکس لیکون هذه الحروف بعوض من النون المحذوفة او حرف

النفى نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم فانقيل حرف النفى كما يجمع مع المخففة كما فى المثال المذكور كذلك يجمع مع المصدرية مثل لئلا يعلم اهل الكتاب فلا يحصل الفرق بينهما بزياد تہ قلنا زيادة حرف النفى ليس لاجل الفرق بل ليكون كالعوض من النون المحذوفة والفرق بين المخففة والمصدرية اما من حيث اللفظ واما من حيث المعنى اما الاول فلان الفعل المنفى بها ان كان منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة واما الثانى فان عنى به الاستقبال فهى المصدرية والا فهى المخففة فانقيل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لان ان فى هذين المثالين مخففة من المثقلة مقرونة مع الفعل ولم يوجد معها احد الامور المذكورة قلنا لزوم زيادة هذه الامور مع الفعل المتصرف وهذان الفعلان غير متصرفة فاللام فى قوله مع الفعل عهدية وكان للتشبيه اى لتشبيه شئ بغيره نحو كان زيدا اسد فانقيل هذا منقوض بما اذا كان خبره مشتقيا نحو كان زيدا قائم فالخبر ليس مشابها به للاسم لان الخبر محمول على الاسم ومتحد فى الذات مع الاسم والمشبه والمشبه به مغائران فى الذات فانكان مشابها به يلزم تشبيه الشئ بنفسه قلنا ان المشبه به ههنا محذوف والخبر المشتق صفة له كان تقديره كان زيدا رجل قائم اى شبهت زيدا به وتخفف فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لفوات بعض وجوه المشابهة بالفعل وهو الفتحة وتعمل على غير الافصح كقول الشاعر وثغرٍ مشرقِ اللَّوْنِ ؛ كَأَنْ ثَدْياه حقانُ على الاول وعلى الثانى وكان ثدييه حقان وتعمل عند عدم عملها لفظا فى ضمير شان مقدر كما فى المخففة وقد يكون غير مقدر لعدم الداعى الى التقدير وهو جواز العمل فى الظاهر وان المخففة لا يعمل فى الظاهر ولكن للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع التوهم الناشى من كلام سابق على لكن فاذا قلت جائنى زيد فكان المتوهم توهم ان عمرا ايضا جائك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك بقولك لكن عمرا لم يجئ تتوسط بين كلامين متغائرين اثباتا ونفيا معنى مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اى تغائرا معنويا والضرورى هو المعنوى واللفظى قد يجئ كما فى المثال المذكور او لم يوجد نحو زيد حاضر

لكن عمرا غائب **وتخفف** لكن **فتلغى** لكن عن العمل لفوات بعض وجوه المشابهة بالفعل وهو فتح الآخر فاشبهت لكن المشبهة بلكن العاطفة لفظا فى الصورة ومعنى فى انهما للاستدراك فاجريت مجرى العاطفة فى عدم العمل **فأنقيل** ينبغى ان يجرى إنْ و أنْ بعد التخفيف على إنِ النافية وان التفسيرة فى عدم العمل **قلنا** انهما وانكانا مشبهين بإنِ النافية وأنِ التفسيرية لفظا لكن غير مشبهين معنى فلم يكونا غير عاملين مثلهما **ويجوز معها** مشددة او مخففة **الواو** وهذا الواو وأما لعطف الجملة على الجملة كما فى قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين بالرفع كما فى بعض القرأة وأما اعتراضية وهذا مختار عند شارح الرضى لان المقصود دفع التوهم وهو يحصل بما بعد الواو لان ما بعد الواو مجموع بما قبل الواو كما هو معنى الواو **وليت للتمنى** فتدخل على المكن و المستحيل الاول ليت زيدا قائم وأنا ثانى ليت الشباب يعود **واجاز الفراء ليت زيدا قائما** بنصب الجزئين لانه للتمنى فكان المتكلم قال اتمنى زيدا قائما فكان ليت بمعنى الفعل المتعدى الى المفعولين لانه بمعنى فعل القلب وأجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان كما فى قول الشاعر ؎ يا ليت ايام الصباء رواجعا ؎ اوكنت فى الوادى العقيق رواتعا :- فعند الفراء معناه اتمنى ايام الصباء رواجعا وعند الكسائى ليت ايام الصباء كانت رواجعا وعند المحققين منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف اى ليت ايام الصباء كائنة لنا حال كونها راجعة **ولعل للترجى** وهو توقع وجود امر بشرط ان يكون ممكن الوجود محبوبا كان اومكروها الاول لعلكم تفلحون والثانى لعل الساعة قريب **وشذ الجر بها** كما فى اللغة العقيلية كما جاء فى قول السرافى لعل ابى المغوار منك قريب :- والجواب عنه ان الجر فيه على سبيل الحكاية عما وقع مجرورا فى موضع آخر او اجيب ان يكون هذا الرجل مشهورا بابى المغوار بالياء : فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلاث بالياء **الحروف العاطفة** وانما سميت عاطفة لان العطف فى اللغة هو الامالة وهذه الحروف ايضا تميل المعطوف الى حكم المعطوف عليه فى الاعراب **وهى الواو والفاء وثم وحتى واو وامّا وام ولا وبل ولكن** وهذه اتفاقية بدون بل لان ما بعدها ان كان مفردا فيكون بدل الغلط لا معطوفا

عند البعض وَعَدَّ البعض اَیْ المفسرۃ منها وعند الاکثرین ان ما بعدها عطف بیان لما قبلها فالاربعۃ الاول للجمع والمراد بالجمع ان یشترک المعطوف والمعطوف علیه فی الحکم سواء کان بترتیب کما فی غیر الواو او بغیر ترتیب کما فی الواو ولایکون لاحد الشئین کَاَوْ وَاِمَّا ولیس المراد ان یجتمع المعطوف والمعطوف علیه فی الفعل فی زمان واحد ومکان واحد کما هو معنی المصاحبۃ فیکون معنی جائنی زید وعمرا وقعمرا وثم عمر حصل المجی من کلیهما لا من احدهما ثم اشار الی معنی مخصوص باحدها بعد بیان معنی عام لها فقال فالواو للجمع مطلقا ثم بین معنی الاطلاق بقوله لا ترتیب فیها ای لا یفهم منه الترتیب لا انه ینافی الترتیب فی نفس الامر بین المعطوف والمعطوف علیه والفاء للترتیب یعنی لتعلق الحکم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف علیه بغیر المهلۃ وحتی مثلها لکن المهلۃ فی حتی اقل من المهلۃ فی ثم فتجی متوسطۃ بین الفاء التی لا مهلۃ فیها وبین ثم المفیدۃ للمهلۃ ومعطوفها جزء لانها موضوعۃ لعطف الجزء علی الکل وذلک الجزء اما قوی او ضعیف من متبوعه ویعطف بحتی جزء قوی من المعطوف علیه لیفید ذلک العطف قوۃ فی المعطوف او ضعفا فی المعطوف ای لیدل العطف بحتی علی قوۃ وضعف فی المعطوف حتی یتمیز الجزء بالقوۃ والضعف عن الکل فصار کان هذا الجزء غیر الکل بسببهما فصلح ذلک المعطوف لان یجعل ذلک المعطوف غایۃ وانتهاء للفعل المتعلق بالکل ودل انتهاء الفعل الی ذلک الجزء القوی والضعیف علی شمول الفعل جمیع اجزاء الکل فالحاصل ان الغرض من العطف بحتی شمول الفعل الی المعطوف الذی کان جزء قویا او ضعیفا من المعطوف علیه بعد دخوله فی شمول الفعل الی المعطوف علیه العام ففی اعادۃ المعطوف یحصل تکرار الشمول والباعث علی ذلک التکریر دفع توهم عدم الشمول للجزء القوی من المعطوف علیه کما فی قولک مات الناس حتی الانبیاء فان الموت امر مکروه لا یتناول بحسب الفعل الی الجزء القوی من الناس وهم الانبیاء فدفع ذلک التوهم بذکر الجزء القوی صریحا او الباعث علی ذلک التکریر دفع توهم عدم الشمول للجزء الضعیف من المعطوف علیه کما فی قولک قدم الحاج حتی المشاۃ فان القدوم بحسب العقل لا یتناول المشاۃ فدفع ذلک التوهم بذکر الجزء الضعیف فلما کان الغرض من العطف

بحیث شمول المذکور و الشمول لا یحصل الا بالتکریر و العطفِ والعطفُ یقتضی التغائر بین المعطوف و المعطوف علیه و الجزء لیس مغائرا عن الکل لانه من افراده فیشترط فیه القوة و الضعف حتی یمتاز بهما من المعطوف علیه فصلح للغیریة والعطف و انتهاء للفعل فیشبه حتی العاطفةُ حتی الجارة فی معنی الانتهائیة فیجری الفرع و هو العاطفة علی معنی الاصل وهو الجارة فی معنی الانتهائیة واللهُ اعلم بالصواب فانقیل لما کان الغرض من هذا العطف شمول الفعل و انتهائه بالجزء الاقوی والاضعف وذلك الشمول یحصل بالملاقی للجزء الاخیر ایضًا کما یقال نمت البارحة حتی صباح فانه یفید شمول النوم لجمیع اجزاء اللیل فلا وجه لتخصیص کون المعطوف جزء قویا او ضعیفا للدلالة بالشمول بل ینبغی ان یقول و معطوفها جزء قوی او ضعیف او ملاق بالجزء الاخیر فاجاب الشارح الهندی ان الجزء اعم من ان یکون حقیقةً او حکما فیشمل المجاور ایضا لکن هذا الجواب ضعیف لانه یعلم منه جواز دخول حتی العاطفة علی الملاقی والمجاور والجزء الاخیر ولیس الامر کذلك فالاولی فی الجواب ان یقال ان الشمول المذکور یحصل بالملاقی ایضًا لکن العاطفة فرع الجارة لکثرة استعمالها والجارة تدخل علی الجزء الاخیر و الملاقی کلیهما فلو دخلت العاطفة علیهما لم یبق للاصل مزیة علی الفرع فان قیل ان المزیة یحصل باختصاص العاطفة بالملاقی للجزء الآخیر ایضا فلم اختص بالجزء الاخیر لا بالملاقی قلنا اختص الفرع باظهر المعنیین وهو کون مدخولها جزء لان اتحاد الاجزاء فی تعلق الحکم اعرف فی العقل واکثر فی الوجود من اتحاد المتجاورین واو و اما و ام کل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرین ای کائنة للدلالة علی ثبوت الحکم لاحد الامرین او الامور حال کون ذلك الاحد مبهما غیر معین عند المتکلم فانقیل ینقض القاعدة بقوله تعالی ولا تطع منهم آثما او کفورا فان کلمة او ههنا لکل من الامرین فان المفهوم منه عدم اطاعة الآثم و الکافر و لیس المعنی عدم اطاعة الکافر او الاثم فیفهم من هذا المعنی اطاعة

احدهما وذلك خلاف المقصود قلنا ان او ههنا لاحد الامرين على ما هو الاصل واما العموم وهو عدم اطاعتهما مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وام واعلم ان ام على اربعة اقسام متصلة وهو الذى يكون ما بعدها مربوطا بما قبلها كقوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم والثانى منقطع وهو بخلافه كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور هل تستوى الاعمى والبصير والثالث زائدة كقوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير والرابع للتعريف نحو ليس من امبر امصيام فى امسفر فام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام غير مستغنية بدون الهمزة وسميت بام للتصلة لان ما بعدها متصل بما قبلها اى ليس ما بعدها وما قبلها كلامين مستقلين بل المجموع جزء واحد من الكلام بخلاف ام المنقطعة وبسمى ام المنفصلة ايضا فان ما بعدها منفصل عما قبلها فكل واحد منهما كلام مستقل يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين وهما المعطوف والمعطوف عليه لاستوائهما فى الاعراب وتعلق الحكم والمستوى الآخر يلى الهمزة ليكون ام مع الهمزة بتاويل اىّ والمفردان بعدهما بتاويل المفرد المضاف اليه لاى نحو ازيد عندك ام عمرا اى ايهما عندك ثبوت احدهما اى المستويين عند المتكلم ظرف مقدم بقوله لطلب التعيين من المخاطب لانها مع الهمزة بمعنى اىّ واى يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير الاستفهام جزء واحد ولذلك سميت بام المتصلة ومن ثم اى ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب اريئيت زيد ام عمرا لان احد المستويين وان ولى ام ولكن الآخر لم يل الهمزة وقال سيبويه هذا حسن وفصيح وازيدا اريئيت ام عمرا احسن وافصح فانقيل فى عبارة المصنف ههنا نسختان مشهورة وغير مشهورة وحكم المصنف فى النسخة المشهورة بعدم جواز هذا التركيب كما فى المتن وفى غير المشهورة بضعفه ولا يخفى ان الحكم بعدم الجواز او بالضعف بسبب تنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصاحة غير مناسب لان ما كان حسنا وفصيحا لا يعد ضعيفا ولا غير جائز والجواب عن المصنف عن حكم الضعف ان المراد بالضعف هو الاضافى بالنسبة الى الافصح

لا انه ضعيف فی نفس الامر والجواب عن حكم عدم الجواز ان المراد بالجواز فی قوله لم يجز هو الجواز الذی فی ضمن الوجوب فكان المعنی ومن ثم لم يجب ارئيت زيدا الخ فعلم منه انه جائز فصح قول سيبويه انه فصيح حسن لان الجواز لا ينافی الفصاحة ومن ثم اے من اجل ماذكر بعينه كان جوابها بالتعين بتعين احد الامرين لان السوال عنه دون نعم اولا لانها لا يفيد ان التعين بخلاف آو وآما مع الهمزة مثل اجائك زيد او عمرو اجائك اما زيد واما عمر فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما لا على التعين جائك اولا فانقيل لا ينحصر الجواب بالتعين لانه قد يجاب بنفی كليهما لاحتمال الخطاء فی اعتقاد المتكلم بوجود احدهما قلنا هذا الحصر اضافی بالنسبة الی نعم ولا لا بالنسبة الی جميع ما عداه فانقيل اعادة اسم الاشارة يقتضی ان يكون المشار اليه بالثانی غير الاول لئلا يلزم التكرار وليس المذكور سابقا الا امرا واحدا قلنا ان المشار اليه بثم الثانی مغائر من المشار اليه بثم الاول لان المشار اليه بثم الثانی قوله لطلب التعين والمشار اليه بثم الاول قوله يليها احد المستويين والآخر الهمزة لكن هذا الجواب ضعيف لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتی يشار الی كل واحد منهما استقلالا فالحق فی الجواب ان المشار اليه بثم فی الموضعين امر واحد وهو قوله يليها الی قوله لطلب التعين لكن ذلك الامر لما كان مشتملا علی شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرّع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر فحكم عدم جواز التركيب المذكور متفرع علی الشرط الاول وهو قوله يليها احد المستويين والآخر الهمزة وحكم جوابهما بالتعين متفرع علی الشرط الثانی وهو ثبوت احدهما عند المتكلم لطلب التعين علی طريق اللف والنشر مرتبين فانقيل كان الجواب علی العكس ان يعطف قوله وكان جوابها بالتعين علی قوله لم يجز و فروع كل حكم بشرط علی طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن آما الاخصرية فظاهر و آما الاحسنية فلان تكرار اسم الاشارة يوهم ان يكون المشار اليه بالثانی غير الاول وليس كذلك قلنا لو اكتفی المصنف بثم الواحد لوهم الواهم ان لكل من الشرطين دخلا فی كل من التفريعين والامر ليس كذلك اذ عدم جواز التركيب المذكور متفرع علی الشرط الاول لا بالثانی وتعين الجواب متفرع علی الثانی لا بالاول فلما كرر ثم دفع هذا الوهم وام المنقطعة كبل فی الاضراب

عن الکلام خبریا او انشائیا **والهمزة** ای ومثل الهمزة للشك فی الثانی الاول **مثل** قولك **انها لابل ام شاة** ای القطیعة التی ازاها لابل فلما علمت بالخطاء اعرضت عن الاخبار الاول وشککت انها شاة او شئ آخر والثانی ازید عندك ام عمر **واما قبل قبل المعطوف علیه لازمة مع اما** یعنی یصدر المعطوف علیه باما ان کان المعطوف مصدرا باما لیعلم من اول الامر ان الکلام مبنی علی الشك **جائزة مع او فان قیل** عدا اما عن الحروف العاطفة غیر جائز لان العاطفة تدخل علی المعطوف وهی تدخل علی المعطوف علیه وایضا یدخل علیها الواو العاطفة فلو کانت هی ایضا للعطف یلزم ایراد عاطفتین معا فیکون احدهما لغوا **فالجواب** عن الاول ان اما السابقة علی المعطوف علیه لیست للعطف بل للتنبیه علی الشك فی اول الکلام وعن الثانی ان للواو فائدة غیر فائدة اما لان الواو لعطف اما باما واما لعطف ما بعدها علی المعطوف علیه فلا لغو **ولا و بل ولکن لاحدهما معینا** ای نسبة الحکم للمعطوف علیه او للمعطوف معینا فلا لثبوت الفعل للمعطوف علیه نحو جائنی زید لا عمر وبل ان کان بعد الاثبات فیصرف الحکم المثبت للمعطوف علیه الی المعطوف فیکون عکس لا وانکان بعد النفی ففیه خلاف فذهب البعض ان بل تثبت ذلك الحکم المنفی للمعطوف فمعنی ما جائنی زید بل عمر ما جائنی عمر علی الاول وجائنی عمر علی الثانی **ولکن لازمة للنفی** فانکان لعطف المفرد علی المفرد فتکون لایجاب ما نفی عن الاول بعکس لا نحو ما قام زید لکن عمر ای قام عمرو انکان لعطف الجملة بالجملة فهی نظیرة بل فی مجیئها بعد النفی والاثبات فبعد النفی لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفی ما بعدها نحو جائنی زید لکن عمرا لم یجئ وما جائنی زید لکن عمر قد جاء **حروف التنبیه الا و اما وها** یصدر بها الجمل لدفع غفلت السامع عن سمع الکلام المتکلم ولذا سمیت بحروف التنبیه وتدخل ها خاصة من المفردات علی اسماء الاشارة لدفع غفلت المخاطب عن الاشارة التی

لا يتعين معانيها الا بها لان معانيها اما جزيات بالوضع العام و اما معنى العام بشرط الاستعمال فى الجزيات و على كلا التقديرين ما يدل على تعين المراد بها الاشارة الحسية مثال الاول اَلَا زيد قائم و الثانى نحو هذا **حروف النداء** فى اللغة بمعنى آواز دادن مصدر نادى و فى اصطلاح طلب الاقبال بحرف نائب لادعوا **و قيل** انها اسماء الافعال لتمامها بما بعدها كاسماء الافعال وردة المص بان صيغ بعضها ليس صيغ الاسم وايضا ليس لها فاعل لا غائب و لا متكلم و لا مخاطب اما الاول لعدم التقدم المرجع و اما الثانى لامتناع استتارة فى اسماء الافعال و اما الثالث لان المخاطب المتأخر مدعو لاداء و **يا اعمها** فى الاستعمال لانها تستعمل لنداء القريب و المتوسط و البعيد **و ايا وهيا للبعيد** لان البعيد محتاج الى امتداد الصوت و هو يحصل بكثرت الحروف **و اَىْ و الهمزة للقريب فان قيل** لانسلم ان اى للقريب بل هى للتوسط وايضا لم يذكر المص المتوسط **قلنا** ان المراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط فان القريب على قسمين متصف باصل القرب بدون الزيادة و متصف بزيادة القرب فللاول اَىْ و للثانى الهمزة **حروف الايجاب** سميت بهذا الاسم لان فى جميعها معنى الايجاب اى التحقيق **نَعَمْ وَ بَلٰى و اِىْ و اَجَلْ و جَيْرَ و اِنَّ فَنَعَمْ مقررة** محققة **لما سبقها** اى لمضمون الكلام السابق على نعم سواء كان ايجابيا او سلبيا او استفهاما او خبرا فنعم فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد و فى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد لانه يتحقق الكلام السابق نفيا كان او اثباتا و لذا لو قيل فى جواب الست بربكم قالوا نعم فى موضع قالوا بلى كان كفرا فان معناه لست ربنا نعوذ بالله منه و بلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد لانه ينتقض النفى عن الكلام السابق فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا **و بلى مختصة بايجاب النفى** يعنى تنتقض النفى المتقدم و تجعله اثباتا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب ما قام زيد بمعنى قد قام زيد او مقرونا بالاستفهام نحو قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى بمعنى انت ربنا **و اى للاثبات بعد الاستفهام** اى غلبت استعمالها فى الكلام الاستفهامى فلا يرد اى و الله فى جواب قام زيد **و يلزمها القسم** غير مستعملة بدون القسم لكن لم يذكر فعل القسم معها

فلا يقال اقسمت اى والله ..... والقسم به الله او الرب او العمرى تقول اى والله
إىْ وربى إى ولعمرى **واجل وجَيْر وان تصديق للمخبر** اى الاخبار
كقولك اجل او جير وان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اى قد اتى او الم يات وقد
يجئ ان لتصديق الدعائى ويجئ بعد الاستفهام لكن لم يذكرهما المص للقلة مثال
الاول كما فى قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى
لعن الله تلك الناقة مع راكبها و مثال الثانى ليت شعرى هل للحب شفاء من جوّبهن
ان اللقاء ؛ اى نعم اللقاء شفاء للحب **حروف الزيادة** وسميت بها لانها قد
تقع زائدة فى الكلام **فان قيل** ينبغى ان لا تقع فى كلام الله تعالى و كلام
الفصحاء لان الزائدة ما لا يكون له فائدة **قلنا** معنى الزيادة ان لا يختل بسقوطها
معنى الاصلى للكلام لا انه لا فائدة لها اصلا لان لها فوائد فى كلام العرب لفظا
و معنى اما المعنوية تاكيد للمعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما
اللفظية تزيين اللفظ او بزيادتها يحصل فصاحة اللفظ او كونه بسببها مهيأ لاستقامة
وزن الشعر او السجع ولا تخلو عن احد الفائدتين والا بعد عبثا وذلك لا يجئ فى
كلام الله ولا فى كلام الفصحاء **انْ وأنْ** مخففين **وما ولا ومن والباء
واللام فان** تزاد **مع النافية** كثيرا لتاكيد النفى نحو ما ان رئيت زيدا او كقول
الشاعر ما ان مدحت محمدا بمقالتى ؛ لكن مدحت مقالتى بمحمد **وقلت** زيادتها ان
مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضى اى مدة جلوس القاضى و
قلت زيادتها ايضا **مع لما** نحو لما ان قام زيد وان تزاد مع مما كثيرا نحو فلما ان جاء
البشير وتزاد بين الواو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت الخ **قلت** و
قلت زيادتها **مع الكاف** نحو قول الشاعر ويوما توافينا بوجه مقسم ؛ كان
ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير جر ظبية و نصبها على تقدير اعمال كان المخففة
ورفعها على تقدير الغائها او اعمالها فى ضمير الشان المحذوف **وما** تزاد **مع اذا**
نحو اذا ما تخرج اخرج **و مع متى** نحو متى ما تذهب اذهب **و مع اى** نحو ايا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنى **و مع اين** نحو اين ما تجلس اجلس **و مع إنْ** نحو اما
ترين من البشر احدا فقولى انى نذرت للرحمن صوما اى ان ترين احدا فقولى **شرطا** اى ادوات شرط و

مع **بعض حروف الجر** نحو فبما رحمة من الله لنت لهم و مما خطيأتهم اغرقوا وعما قليل و زيد صديقى كما ان عمرا اخى و **قلت** زيادة ما **مع المضاف** نحو غضبت من غير ما جرم و ايما الاجلين قضيت او كلمة ما نكرة فى كل المذكورات والمجرورات بعدها بدل منها **ولا** تزاد **مع الواو** العاطفة بعد النفى لفظا نحو ما جائنى زيد و لا عمرا و معنى نحو غير المغضوب عليهم و لا الضالين **وتزاد بعد ان المصدرية** نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد **و قلت** زيادة لا **قبل اقسم** نحو لا اقسم بيوم القيامة والسر فى زيادتها التنبيه على جلاء القضيه بحيث يستغنى عن القسم فتبرز لذلك فى صورة نفى القسم **و شذت** زيادتها **مع المضاف** كقول الشاعر فى بير لاحور سرى وما شعر ؛ بافكه حتى اذا الصبح حشر **و من والباء واللام** تقدم ذكرها فلا حاجة الى تكرارها **حرفا التفسير** اى فهى لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جائنى رجل اى زيد والجملة كما يقال قطع رزقه اى مات **وان فان مختصة بما فى معنى القول** اى بفعل متقدر فى معنى القول غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول و لا بعد ما ليس فى معنى القول فهى تفسير مفعولا مقدر الفعل غير صريح القول و بمعنى القول نحو و ناديناه ان يا ابراهيم اى ناديناه بلفظ ان يا ابراهيم و قوله تعالى الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله او تقع تفسيرا للمفعول الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه **حروف المصدر ما وان و ان فالا ولان للفعلية** فتجعلانها فى تاويل المصدر نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها او يعجبنى ان خرجت اى خروجك وهذا الاختصاص بالفعلية عند سيبويه و عند الغير يجوز غير الفعلية نحو بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية **وان للاسمية** الا اذا كفت بما يجوز بعدها الجملتين فان تجعلها فى تاويل المفرد و هو مصدر الخبر المضاف الى الاسم ان كان الخبر مشتقيا او ما فى معنى المصدر دالا على الحدث نحو ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر تقدير الكون نحو اعجبنى ان هذا زيدا اى كونه زيدا **حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام** للدلالة على احد انواع الكلام من اول الامر

بان الكلام تخفيفية و قطعا لوهم السامع على خلاف ما تقرر المتكلم من اول الامر و يلزمها الفعل لفظا نحو هلا ضربت او تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته او تضربه لان التحضيض لا يتصور الا فى الافعال فان قيل هذه الحروف تدخل على المضارع و الماضى و التحضيض انما يستقيم فى المضارع لا فى الماضى لانه قد فات قلنا ان هذه الحروف فى المضارع التحضيض و فى الماضى للوم المخاطب على ترك ما فات و يمكن تداركه فى المستقبل فهى فى المضارع و فى الماضى التحضيض على تدارك الفعل مثل ما فات فى الماضى فى المستقبل حرف التوقع قد و يسمى بالتقريب ايضا و سميت بهما لجيئها لهما اعلم ان قد اذا دخل على الماضى او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم يضم الى التحقيق التقريب و التوقع فى الماضى فاذا فيه ثلثة معان كقول المؤذن قد قامت الصلوٰة اى قد حصل عن قريب ما تتوقعه و قد يضم الى التحقيق التقريب فقط من غير توقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب الامير قد ركب اى قد حصل عن قريب ركوب الامير و قد يضم الى التحقيق التقليل فى المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق و قد يكون للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى السماء فى الماضى للتقريب من الحال و هى فى المضارع المجرد عن الناصب و الجازم و حرف التنفيس للتقليل فالتقليل يضم مع التحقيق و يجوز الفصل بينهما و بين الفعل بالقسم نحو قد و الله حسنت و يجوز حذف فعلها ايضا نحو قول الشاعر ؎ قَدِ التَّرَحُّلُ غير ان ركابنا لما تزل برحالنا و كان قد زالت حرفا الاستفهام الهمزة و هل لهما صدر الكلام دلالة على احد انواع الكلام و تدخلان على الاسمية و الفعلية تقول ازيد قائم ام اقام زيد و كذلك هل تدخل عليهما لكن الهمزة تدخل على كل اسمية خبرها اسم او فعل و هل لا تدخل على اسمية خبرها فعل فلا يقال هل زيد قام لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاء بمعنى قد فى الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى و كان قد من لوازم الافعال فان رئيت فعلا فى خبرها فلا تدخل على اسم مع وجود الفعل و لذا قال المصنف الهمزة اعم تصرفا فمواضع استعمال الهمزة اكثر من مواضع استعمال هل تقول ازيدا ضربت و لا يقال

هل زيدا ضربت و تقول **أتضرب زيدا وهو اخوك** بادخال الهمزة على الفعل لاثبات ذلك الفعل على وجه الانكار فالاستفهام الانكاری يجری فی الهمزة لا فی هل فلا يقال هل تضرب زيدا او هو اخوك و هو على قسمين إمَّا لِلَوْمٍ بمعنى لا ينبغی و اما للتكذيب بمعنى لا يكون او لم يكن وذلك الفرق ثابت لان المستفهم عنه فی مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو اخوك لان المتكلم عالم بنفس الضرب فالسوال من الرضى فلا ينبغی لك ضرب اخيك فيكون الاستفهام فيه انكاريا بمعنى اللوم من الضرب و هل ضعيف فی الاستفهام فلا يحذف فعلها والفرق الآخران تقول **زيد عندك ام عمر** يجعل الهمزة معادلة لام المتصلة ولا يقال هل زيد عندك ام عمر لان المتكلم لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الاصل فيه اولى من غير الاصل و هی هل و هل تقع مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه فی ام المنقطعة غير متعدد لانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف سوال اخر نحو هل زيد عندك ام عمر بتقدير بل اعندك عمر و الفرق الآخران تقول **اثم اذا ما وقع وافمن كان اومن كان** بادخال الهمزة على الحرف العاطفة يعنی اذا اجتمع حرف العاطف والهمزة قدم الهمزة على حرف العاطف لان الهمزة اصل فی الاستفهام تقتضی كمال التصدر فان اخرت عنه يكون مربوطا بما قبلها لان العاطف لربط ما بعده بما قبله فيفوت كمال تصدرها بخلاف هل فانها ليس اصلا فی الاستفهام فلا تقتضی كمال التصدر فلا بأس ان تكون مربوطة بما قبلها واخرت عن حرف العاطف **حروف الشرط** والشرط فی اللغة الزام الشئ بالشئ ثم نقل فی الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فيكون المعنى الحروف الشرط حروف الدالة على التعليق **ان ولو واما ولها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخلت على الماضی** فتكون ان للاستقبال فيهما **ولو عكسه** فتكون لو للماضی فيهما **فان قيل** ينقض بقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم **قلنا** هذا قليل فلذا لم يذكر المص **فان قيل** عدّ لو من حروف الشرط غير جائز لان معنى الشرط تعليق الشئ بالشئ والمشهور ان لو لانتفاء الشئ الثانی لاجل انتفاء الاول كما فی قولك لو

جئتنی لاکرمتك فانه یدل علی انتفاء الاکرام لاجل انتفاء المجئی فکیف یصح عدها من حروف الشرط **قلنا** ان لو موضوعة لتعلیق حصول امر فی الماضی بحصول امر آخر مقدر فی الماضی وکلما کان حصوله مقدرا فی الماضی کان منتفیا فی الماضی فیلزم لاجل انتفاء المفروض فی الماضی انتفاء لمعلق به ایضا فیلزم انتفاءهما معا کما فی المثال المذکور فیکون لو باعتبار اصل الوضع للتعلیق ویکون المعنی المشهور من لوازم معناه **فان قیل** ان لو یستعمل لقصد لزوم الثانی للاول مع انتفاء اللازم فیستدل به علی انتفاء الملزوم لان انتفاء اللازم یستلزم انتفاء الملزوم کما فی قوله تعالی لو کان فیهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل علی لزوم الفساد لتعدد الآلهة وتدل علی ان الفساد منتف فیلزم من انتفاء الفساد انتفاء التعدد فتوهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانی فکیف یصح عدها من حروف الشرط الموضوعة للتعلیق **قلنا** هذا معنی مجازی لها یقصد الیه فی مقام الاستدلال خاصة بانتفاء اللازم المعلوم علی الانتفاء الملزوم المجهول لان هذا معنی حقیقی لها **فان قیل** ان لو قد تستعمل لبیان استمرار شئی کقولك لو اهانی لاکرمته فکیف یصح عدها من حروف الشرط **قلنا** ان لو ههنا ایضا موضوعة لتعلیق الاکرام بالاهانة والاستمرار لازم لها لانه لما استلزمت الاهانة الاکرام استلزم الاکرام بالاکرام بالطریق الاولی فیکون مستمرا فی الحالتین **وتلزمان الفعل لفظا** کما فی الامثلة المذکورة **او تقدیرا** نحو قوله وان احد من المشرکین استجارك ولو انتم تملکون فاحدو انتم مرفوعان فاعلان لفعلین محذوفین والفعلان المذکوران مفسران لهما **فان قیل** کیف یکون انتم فاعلا لتملکون بل الفاعل هو ضمیر الجمع وانتم تاکیدله **قلنا** ان انتم فی الاصل ضمیر فی الفعل فلما حذف الفعل صار ذلك الضمیر البارز ضمیرا منفصلا لعدم ما یتصل به **فان قیل** لم لایجوز ان یکون انتم تاکیدا لا فاعلا **قلنا** حذف الفعل والفاعل معا ابعد من حذف الفعل وحده **ومن ثم** ای من اجل لزوم الفعل بعدهما **قیل بعد لو** المحذوف فعلها **انك بالفتح لانه** ای ان مع معموليه **فاعل** للفعل المقدر والصالح للفاعلیة ان بالفتح لا بالکسر **وقیل انطلقت بالفعل** فی خبرها **موضع منطلق** لان الاصل فی الخبر الافراد

لیکون الفعل المذکور موضع اسم الفاعل کالعوض من الفعل المحذوف فیقال لوانك انطلقت لانك منطلق وانما قال کالعوض ولم یقل العوض لان ان تدل علی معنی التحقیق والثبوت فتدل علی معنی ثبت المقدر فهو عوض عنه من حیث المعنی والفعل الواقع خبرا عنه عوض عن المحذوف فی اللفظ فیکون کل واحد منهما کالعوض لا عین العوض ووقوع الفعل موضع الخبر اذا کان الخبر مشتقا یمکن اشتقاق الفعل من مصدره وان کان جامدا جاز وقوع ذلك الجامد خبرا لتعذره ای وقوع الفعل فی موضع الخبر مثل قوله تعالی ولو ان ما فی الارض من شجرة اقلام واذا تقدم القسم اول الکلام ای فی اول زمان التکلم بالکلام اشارة الی ان اول منصوبا علی الظرفیة فان قیل النصب علی الظرفیة غیر جائز لان الظرف اما زمان او مکان ولفظ الاول لیس بواحد منهما وایضا تقدیر فی الاول غیر جائز لانه یکون فی زمان او مکان مبهمین والاول لیس بواحد منهما قلنا المراد بالاول هو الزمان الاول فیکون المعنی واذا تقدم القسم فی اول زمان التکلم بالکلام احترز به عن توسط القسم بتقدیم غیر الشرط فانه یجیئ حکمه واحترازا عن تقدیم الشرط علی القسم فانه یجیئ حکمه ایضا علی الشرط لزمه الماضی ای لزم القسم ان یکون فعل الشرط الواقع بعده ماضیا لفظا او معنی لئلا یعمل فیه ادوات الشرط فیطابق الشرط الجواب فی عدم العمل لفظا فیهما وکان الجواب للقسم لفظا لان التقدیم من اسباب الترجیح لا للقسم والشرط جمیعا لئلا یلزم کون الجواب مجزوما وغیر مجزوم وهو محال واما فی المعنی فهو جواب للقسم کون الیمین واقعا علیه وللشرط ایضا لکونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتیتنی مثال للماضی اللفظی او ان لم تاتنی مثال للماضی المعنوی لاکرمتك وان توسط القسم بین اجزاء الکلام بتقدیم الشرط علیه او غیره ای تقدیم غیر الشرط جاز ان یعتبر القسم ویلغی الشرط وان یلغی القسم ویعتبر الشرط ویحتمل ان یرجع ضمیر یعتبر ویلغی الی الشرط فیکون المعنی جاز ان یعتبر الشرط ویلغی القسم وان یلغی الشرط ویعتبر القسم وانما جاز الوجهان لان القسم واجب الرعایت اذا وقع فی الصدر فاذا فات الصدارت

فاستوی الامران ای الشرط والقسم کقولك انا والله ان تاتنی آتك هذا مثال لتقدیم غیر الشرط وجواز الالغاء القسم فبالنظر الی المعنی الاول وهو رجوع ضمیران یعتبروان یلغی الی القسم فالنشر فی التقدیم والجواز کلیهما علی غیر ترتیب اللف وبالنظر الی المعنی الثانی هذا مثال لتقدیم غیر الشرط وجواز اعتبار الشرط وهو ارجاع ضمیرهما الی الشرط فالنشر فی التقدیم علی غیر ترتیب اللف وفی الجواز علی ترتیبه وان آتیتنی والله لآتیتك فعلی المعنی الاول هذا مثال لتقدیم الشرط وجواز اعتبار القسم فبالنظر الی المعنی الاول النشر باعتبار التقدیم والجواز کلیهما علی ترتیب — اللف وبالنظر الی المعنی الثانی فالنشر باعتبار التقدیم علی ترتیب اللف وباعتبار جواز الغاء الشرط علی غیر ترتیب اللف فان قیل لما کان ضمیران یعتبروان یلغی محتملا للارجاعین فلم ذکر الشارح الارجاع الاول علی سبیل الجزم والثانی علی سبیل الاحتمال بذکر صیغه یحتمل قلنا لو حمل علی المعنی الثانی یقع فی کل من المثالین اختلاف بین اعتباریه ای اعتبار التقدیم واعتبار الجواز لان النشر علی المعنی الثانی فی المثال الاول باعتبار التقدیم علی غیر الترتیب وباعتبار الجواز علی ... الترتیب وفی المثال الثانی باعتبار التقدیم علی الترتیب وباعتبار الجواز علی غیر الترتیب علی عکس المثال الاول فثبت الاختلاف بین الاعتبارین لو حمل علی المعنی الثانی بخلاف الحمل علی المعنی الاول اذ المثال الاول نشر علی غیر ترتیب اللف بالاعتبارین والمثال الثانی نشر علی ترتیب اللف باعتبار التقدیم وجواز اعتبار القسم فالحاصل ان للمعنی الاول رجحانا علی الثانی لمکان کون النشر علی ترتیب اللف بالاعتبارین علی سبیل الاجتماع وفی المعنی الثانی علی وجه التفریق فان قیل لما اختیر حمل عبارة المص علی المعنی الاول ینبغی ان یتقدم المثال الثانی علی الاول لیحصل مطابقة النشر بترتیب اللف قلنا مقصود المص اتصال المثال وقربه بالممثل ای بعض الممثل له وهو وان یلغی القسم فذکر المثال الاول بعد قوله وان یلغی بلا فصل باعتبار انه مثال لالغاء القسم وتقدیم غیر الشرط واما فصل المثال الثانی عن الممثل وهو اعتبار القسم بالمثال الاول للضرورة

متعلق بالفصل ۱۲

واما تقديم المثال الثانی علی الاول وان حصل فيه الترتيب لكن لايحصل الاتصال بين المثال والممثل **وتقدير القسم كاللفظ فانقيل** التقدير صفة واللفظ ذات مع الوصف لانه عبارة عما يتلفظ به الانسان فيلزم تشبيه الصفة بالذات مع الوصف وهو باطل قلنا اللفظ ههنا محمول علی المعنی المصدری كما اشار الشارح اليه بقوله كالتلفظ به فيكون تشبيه الصفة بالصفة **اونقول** التقدير واللفظ مصدران مبنيان للمفعول صفتان لموصوف وهو القسم واضافة التقدير اليه من قبيل اضافة الصفة الی الموصوف فيكون المعنی القسم المقدر كملفوظيه ان وقع فی صدر الكلام فلزم فی الشرط الذی بعده المضی وكان الجواب للقسم **نحو قوله لئن اخرجوا لايخرجون** فاللام موطية للقسم ای والله لئن الخ فالشرط ماض ولايخرجون جواب القسم غير مجزوم وانكان جزاء الشرط فالجزم بحذف النون اولی به **وكذلك قوله تعالی وان اطعتموهم انكم لمشركون** فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم ولوكان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لكونه جملة اسمية والاسمية اذا وقعت جزاء يجب فيها الفاء **واما للتفصيل** اے لتفصيل ما اجمله فی الذكر او فی الذهن الاول نحو قولك جائنی اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمر فاهنته واما بشر فاعرضت عنه والثانی ما يكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن كما اذا ابتدئت بقولك اما زيد ويعلم المخاطب بمجئ اخوتك وقد يجئ للاستيناف من غير سبق الاجمال كما ما الواقعة فی اوائل الكتب واذا كانت للتفصيل المجمل وجب تكرارها اذ المفصل يكون مكررا وقد يكتفی بذكر قسم واحد اذا كان المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين علی الآخر كقوله تعالی فاما الذين فی قلوبهم زيغ فضده المقدر واما الذين ليس فی قلوبهم زيغ والدليل علی شرطية اما لزوم الفاء فی جوابها وسببية الاول للثانی **والتزم حذف فعلها** وهو الشرط لكثرة استعمالها فی الكلام ولكونها للتفصيل المقتضی للتكرار ولكونه فعلا عاما علی طريقة واحدة فی جميع المواضع كمتعلق الظرف المستقر **وعوض بينها وبين فائها** والاضافة لادنی ملابسة وهی كون الفاء واقعة فی جزاء اما **جزء مما فی حيزها** و ذلك الجزء الذی

هو ملزوم فی قصد المتکلم سواء کان عمدۃ او فضلۃ لیکون العوض کالشرط الذی هو
(اے ہو زیدلاء ملزوم لانطلاق ۱۲)
الملزوم ویحصل الغرض من الملازمۃ المذکورۃ بین الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا
اما زید فذاهب لزوم الذهاب لزید بسبب لزومه لوجود شئ فی الدنیا فاذا اقتنا زیدا
مقامه افاد ذلک وذلک الجزاء اما مبتدأ نحو اما زید فمنطلق او معمولا لما وقع بعد
الفاء نحو اما یوم الجمعۃ فزید منطلق مطلقا ای تعویضا مطلقا غیر مقید بحال
تجویز تقدیم ذلک الجزء علی الفاء وعدم تجویزہ کما هو مذهب سیبویہ فجعل
سیبویہ لا ما خاصیۃ جواز التقدیم لما یمتنع تقدیمه مطلقا لحصول الفوائد المذکورۃ
به من تخفیف الکلام بحذف الشرط وقیام ما هو الملزوم حقیقۃ فی قصد المتکلم
(اے مقام الشرط ۱۲) (اے مقام الجزاء ۱۲)
مقام الملزوم الادعائی واشتغال حیز واجب الحذف بشئ آخر وعدم توالی حرف
الشرط مع حرف الجزاء وقیل والقائل هو المبرد هو ای ما وقع بین اما والفاء
معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا غیر مقید بحال تجویز التقدیم وعدمه
هذا اذا کان المتوسط منصوبا مثل اما یوم الجمعۃ فزید منطلقا فیکون
التقدیر علی المذهب الاول مهما یکن شئ من الاشیاء فزید منطلق یوم الجمعۃ فحذف
فعل الشرط واقیم اما مقام مهما ووسط یوم الجمعۃ بین اما وفائها لدفع توالی
ادوات الشرط والجزاء وعلی المذهب الثانی تقدیرہ مهما یکن من شئ یوم الجمعۃ
فزید منطلق فیوم الجمعۃ معمول لفعل الشرط المحذوف فهذا القائل لم یجعل لاما
خاصیۃ جواز التقدیم اصلا وقیل والقائل هو المازنی انکان المتوسط جائز
التقدیم علی الفاء بان لم یکن المانع غیر الفاء فمن قبیل القسم الاول
فیکون المتوسط جزء الجزاء مقدما علی الفاء والا بان لم یکن جائز التقدیم بان
ضم مع الفاء مانع آخر مثل اما یوم الجمعۃ فان زیدا منطلق فان ما فی حیزها لا یعمل
قبلها فمن قبیل القسم الثانی فیکون المتوسط معمول الشرط المحذوف فهذا القائل
یجعل لاما قوۃ رفع حکم امتناع التقدیم عن الاول دون الثانی وآما اذا کان مرفوعا
نحو اما زید فمنطلق فرفع زید علی المذهب الاول بالابتداء کما کان قبل التوسط وعلی
الثانی بالفاعلیۃ لفعل الشرط المحذوف تقدیرہ مهما یکن زید فمنطلق ای فهو
منطلق فانقیل کما یصح تقدیر یکن من شئ کذلک یصح علی تقدیر الرفع

بمهما يذكر زيد بصيغة المجهول فيكون زيد مفعول ما لم يسم فاعله وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المعلوم المخاطب فيكون اليوم مفعول به لتذكر كما فى الكتب فما وجه تخصيص يكن شئ قلنا تقدير يذكر حالة الرفع وتذكر حالة النصب غير ظاهر لان الذكر لا يستلزم الانطلاق وايضا الذكر فعل خاص والافعال الخاصة كثيرة غير الذكر ايضا حرف الردع كلا والردع هو الزجر والمنع كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول رد عالك ليس الامر كذلك و قد جاء كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة نحو قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى و اذا كان بمعنى حقا يكون اسما مبنيا لمشابهة كلا الحرفية لفظا فان قيل لما كان كلا اسما فلم عد من الحروف قلنا اذا كان اسما يحكم النحات ايضا بحرفيته لان المقصود منه تحقيق مضمون الجملة فلا تخرج عن الحرفية بذلك مثل ان تاء تانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من قبل ذكر المسند اليه علامة لتانيث المسند اليه ولم يقل لتانيث الفاعل لان تانيث الفعل واجب لتانيث مفعول ما لم يسم فاعله فذكر المسند اليه ليشمل له وانما اختصت الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لان الاصل فى الاسم الاعراب والفعل البناء فجعلت سكون التاء الملحقة بالفعل علامة ببنائه وتحركة التاء الملحقة بالاسم علامة باعرابه فان كان المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقى اذا ليس الخيار فى الضمير والمؤنث الحقيقى بل وجب التانيث فيهما فمخير فان قلت الجزاء لا يكون الا جملة و مخير مفرد قلت انه خبر لمبتدأ محذوف اى فانت مخير او هو اى الحاق تاء التانيث مخير فان قلت مخير لا يخلو اما صيغة اسم الفاعل او اسم المفعول فان كان الاول فيصح خبريته عن انت لا عن هو لانه راجع الى الالحاق والالحاق ليس بمخير بل المخير هو المتكلم وان كان الثانى فلا يصح خبريته عن كليهما لان المتكلم هو المخير بصيغة اسم الفاعل لا المخير بصيغة اسم المفعول والالحاق مخير فيه لا مخير قلنا انه خبر عن انت فيكون المعنى انت مخير بين الحاق التاء و تركه او خبر عن هو بحذف فيه من قبيل الحذف والايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ثم يحذف حرف الجر ويبقى

اثر تعديته للفعل على ما كان قبل الحذف **فانقلت** قد ذكرت هذه المسئلة فيما تقدم فذكرها ههنا تكرار وهو شنيع **قلت** ذكرها فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وذكرها ههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث **فانقلت** لما جاز الحاق التاء بالفعل علامة لتانيث المسند اليه فينبغي ان يجوز الحاق علامة التثنية و الجمعين بالفعل علامة عليها فاجاب المص **واما الحاق علامة التثنية والجمعين** يعني جمع المذكر والمؤنث نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء **فضعيف** لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا فلا بد من الحاق التاء للدلالة على تانيثه واما علامتها ظاهرة في الاسم غالبا غايت الظهور فلا حاجت الى علامة التثنية والجمع في الفعل **فانقيل** ينبغي ان يقول المص ممتنع موضع ضعيف لان الضعيف يدل على جواز الالحاق وهو ممنوع اذ على تقدير اللحوق يلزم الاضمار قبل الذكر بلا فائدة وايضاً يلزم تعدد الفاعل واما في صورة التنازع فالفائدة الاختصار وفي نحو رجلا وربه رجلا تفسير بعد الابهام **قلنا** لانسلم ان العلامة الملحقة بالفعل لتثنية المسند اليه وجمعه ضمائر بل هي حروف اتى به للدلالة على احوال الفاعل كتاء التانيث في الماضي واعترض الشارح الرضي على المص ان حكم الضعف بالالحاق المذكور غير جائز لجواز ان يكون هذه الحروف ضمائر والظاهر بدل منها والفائدة في هذا البدل المبالغة في الاسناد كما في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر مقدما على المبتداء لجهة كون الخبر مهما فلا يلزم الاضمار قبل الذكر بلا فائدة ولا تعدد الفاعل **والجواب** عن جانب المص ان جواز الالحاق لهذين الاحتمالين المذكورين وضعفه لانه يفيد توهم تعدد الفاعل في الظاهر وان لم يكن في الواقع **التنوين** مصدر نونته بمعنى ادخلت النون على اللفظ ثم سمي به نفس التنوين اشعارا لحدوثه وعروضه لان في المصدر معنى الحدوث وفي الاصطلاح **نون ساكنة** والمراد بالسكون الوضعي فلا يخرج عن الحد تنوين عاد ان الاولى لان حركتها عارضية **تتبع حركة الآخر** اللام عوض عن المضاف اي آخر الكلمة فقوله نون ساكنة جنس شامل لنون من ولدن ولم

یکن وغیر ذلک وقولہ تتبع حرکۃ الآخر فصل خرج بہ تلک النونات فان ھذہ عین او اخر الکلمۃ لا توابع حرکات اواخر الکلمات وانما قال تتبع حرکۃ الآخر لا الآخر لان التابع للآخر ما یکون ملحقا بالآخر بلا فصل وھھنا الحرکۃ فاصلۃ بین التنوین والآخر فان قلت آخر الکلمۃ ھی الحرکۃ فلا حاجۃ الی ذکر الحرکۃ قلنا المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم یقل آخر الاسم لیشمل التنوین الترنم فی الفعل لا لتاکید الفعل خرج بہ نون التاکید الخفیفۃ فان قیل ھذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ نون یا رجل انطلق لانھا ایضا نون ساکنۃ تتبع حرکۃ الآخر قلنا المراد بتبعیتھا تطفلھا لھا فی الوجود کتطفل العارض للمعروض فانعدام التنوین لوانعدام الحرکۃ ولیس نون انطلق تابعا لحرکۃ لام الرجل بھذا المعنی لانہ لا ینعدم لوانعدام اللام وھو للتمکن وھو ما یدل علی امکنیۃ الاسم وھو کون الاسم غیر مشابہ للفعل فی الوجھین المعتبرین فی منع الصرف ولھذا لا یتصور معناہ فی غیر المنصرف والتنکیر وھو الفارق بین المعرفۃ والنکرۃ فھو یدل علی ان مدخولہ غیر معین نحو صہ ای اسکت سکوتا ما فی وقت ما و بغیر التنوین فمعناہ اسکت السکوت الآن و انما خصصنا مثال تنوین التنکیر بالنکرۃ المبنیۃ لان المعرب انکان منصرفا فتنوینہ لیس للتنکیر بل للتمکن لان غیر المنصرف اذا دخل علیہ التنوین بعد جعلہ کالنکرۃ فی عدم التعین سواء بقی سبب نحو رب احمد اولا نحو ابراھیم فلیس تنوینہ للتنکیر بل للتمکن لانہ الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد التنوین بخلاف سیبویہ فانہ کان مبنیا فاذا نکر یدخل فیہ التنوین التنکیر و اعترض الشارح الرضی ینبغی ان یمثل برب احمد و ابراھیم لانہ یجوز ان یکون تنوینھما بعد التنکیر للتنکیر والتمکن معا لانہ یدل علیھما کما یدل علی التنکیر والتمکن تنوین رجل واذا جعلت علما تمحض للتمکن قلنا ان تنکیر رجل یفھم من مادۃ لفظہ فلا حاجۃ الی الحاق التنوین التنکیریۃ الفارقۃ بین المعرفۃ والنکرۃ بخلاف صہ فانہ مشترک فالتنوین فیہ للتنکیر فالحاصل ان التنکیر والتمکن قسمان لمقسم واحد

و بین قسمی مقسم واحد لابد من التبائن فلا یجتمعان فی لفظ واحد والعوض و هو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف الیه لمناسبة التنوین المضاف الیه فی تعاقب کل منهما علی آخر الکلمة کیومئذ فالیوم مضاف الی اذواذ الی الجملة فلما حذفت للتخفیف الحق بها التنوین عوضا عن الجملة جبیرة للنقصان بالحذف ولولم یجبر یبقی الکلمة ناقصة والمقابلة وهی ما یقابل نون الجمع المذکر السالم کمسلمات فان الالف فیه علامة الجمع کما ان الواو علامة فی الجمع المذکر السالم ولم یوجد فیه ما یقابل النون فزید التنوین فی آخره لتقابله ولیس تنوینه للتمکن ولا للتنکیر و لا للعوض ولا للترنم اما الاول فلانه لو کان للتمکن لزال بعلمیة مسلمات لامرءة لوجود العلتین العلمیة و التانیث و اما الثانی فلوجوده فیما کان علما کعرفات و اما الثالث فلعدم اضافته الی شئ و اما الرابع فلوجوده فی غیر او آخر الابیات والمصاریع فتعین کونه للمقابلة لانها معنی مناسب لحمل التنوین علیه والترنم وهو ما لحق او اخر الابیات والمصاریع لتحسین الانشاء ای غزل خواندن لانه حرف یسهل تردید الصوت فی الخیشوم و ذلک الترديد من اسباب حسن الغناء ثم التنوین الترنم اما یلحق بالقافیة المطلقة وهی ما کان رویها متحرکا مستتبعا باشباع حرکة واحدا من الالف او الواو او الیاء و سمیت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ثم عوض عن الحروف الاطلاق التنوین لمناسبة بینهما فی التغنی کما فی قول الشاعر ؎ اقلی اللوم عاذل والعتابن ؛ وقولی ان اصبت لقد اصابن ؛ فروی هذا البیت الباء حصل باشباعها الالف فعوض عن الالف عند التغنی التنوین واما یلحق القافیة المقیدة وهی ما کان رویها حرفا ساکنا وسمیت مقیدة لتقیید الصوت بها و عدم امتدادها لعدم الحرکة حتی یحصل باشباعها الحروف الاطلاق ویمتد الصوت بها کقول الشاعر ؎ و قائم الاعماق خاوی المخترق ؛ مشتبه الاعلام لماع الخفقن ؛ فروی القافیة القاف الساکنة

ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغنى بالفتح او الكسر ثم الحق بها النون للتغنى فانقبل عد تنوين المقابلة والترنم لم يعم من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع لانهما لم يوضعا لمعنى لانهما موضوعان لغرض الترنم والمقابلة لا ان معناهما الترنم والمقابلة كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى قلنا عدهما من الكلمة باعتبار باقى الاقسام او عدهما منها تساهل وتسامح وتنزيل الغرض من الشئ منزلة معنى الشئ ويحذف التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جائنى زيد ابن عمر لكثرة استعمال ابن بين علمين او لهما موصوفا وثانيهما مضاف اليه فيقتضى التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن ... واحترز بالعلم الموصوف غير العلم نحو جائنى الرجل ابن زيد وبالاضافة الى علم آخرا احترز عن الاضافة الى غير العلم نحو جائنى زيد ابن الرجل لقلة الاستعمال ويعلم من قيدا موصوفا انه لا يحذف التنوين اذا كان الابن خبرا عن العلم نحو زيد ابن عمرو وكذلك حكم الابنة فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف همزة ها فانها لا تحذف لئلا يلتبس ببنت بمثل هذه هذا ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل فى البناء السكون مشددة مفتوحة والحركة لالتقاء الساكنين وتعين الفتح لثقل النون وخفة الفتح والفتح فى جميع الاوقات الا اذا قارن مع الالف كما اشار اليه بقوله مع غير الالف اى غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص بالفعل المستقبل الكائن فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف او التشديد والنهى نحو لا تضربن والاستفهام مثل هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن كذا وانما اختصت هذا النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى والحال المستقبل لان النون لا تؤكد الا مطلوبا والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا

ولا خبرا مستقبلا و قلت ای لنون التاکید فی النفی لخلوه عن معنی الطلب و انما جاز قلیلا تشبیها له بالنهی فلا یقال زید ما یقومنّ الا قلیلا و لزمت النون المؤکدة فی مثبت القسم والعبارة بحذف الموصوف ای فی جوابه المثبت لان القسم محل التاکید فکرهوا ان یؤکد والفعل بامر منفصل عن الفعل وهو القسم من غیر التاکید بامر متصل به و هو النون مع صلاحیة الفعل للنون و فی قوله لزمت اشارة الی ان لحوق النون فی ما عدا جواب القسم المثبت غیر لازم بل جائز و کثرت فی مثل اما تفعلن ای حرف الشرط المؤکد بما فانه لما اکد والحرف قصد تاکید الفعل ایضا لئلا ینقص المقصود من غیره و ما قبلها ای النون ثقیلة او خفیفة مع ضمیر المذکرین وهو الواو مضموم لیدل ضمة ما قبلها علی الواو المحذوفة لالتقاء الساکنین لان الشرط فی التقاء الساکنین علی حده کون الساکنین فی کلمة واحدة علی مذهب و النون کلمة اخری آو لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة علی مذهب من لم یشترط فی التقاء الساکنین علی حده کون الساکنین و مع ضمیر المخاطبة وهو الیاء مکسور لیدل علی الیاء المحذوفة لالتقاء الساکنین علی مذهب من یشترط لالتقاء الساکنین علی حده کون الساکنین فی کلمة واحدة آو لثقل الیاء بعد الکسرة و قبل النون المشددة علی مذهب من لم یشترط فی التقاء الساکنین علی حده کون الساکنین فی کلمة واحدة و ما قبلها فیما عدا ذلک المذکور و هو الواحد المذکر غائبا کان او مخاطبا و المؤنث الغائبة کان او مخاطبا و المؤنث الغائبة و المتکلم واحد او مع غیره مفتوح طلبا للخفة فانقیل ما عدی المذکور یشمل التثنیة والجمع مع ان ما قبل النون فیهما لیس مفتوحا بل قبل النون فیهما الف قلنا ان المصنف لما ذکر قاعدة کلیة ثم ذکر بعدها بعض افرادها مخالفة عن تلک القاعدة تکون تلک الافراد بمنزلة الاستثناء عن تلک القاعدة کما اشار المصنف الی ذلک بقوله و تقول فی التثنیة والجمع المونث اضربان و اضربنان باثبات الالف فی التثنیة

لئلا يلتبس بالواحد وبزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل النون التاكيد لئلا يجتمع نونات متواليات ولا تدخلهما الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده لعدم كون الثانی مدغما خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده كما فی الوقف لان امتداد الصوت فی الوقف قائم مقام الحركة فلا يلزم التقاء الساكنين وليس برضی عند الاكثرين لان كمال الفصاحة فی تبين الحروف و تحقيقها والتقاء الساكنين ينافيه واما حال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم لما فرغ المصنف من بيان الحاق النون بالفعل الصحيح بقوله وما قبلها الی آخره يعنی ما قبل النون مفتوح فی المفردات سوی المخاطبة ومضموم مع ضمير جمع الذكور ومكسور مع الضمير المخاطبة واثبات الالف فی التثنية و زيادة الالف فی جمع المؤنث شرع فی بيان الحاق النونين بالمعتل فقال وهما ای النون الثقيلة والخفيفة حال كونهما كائنين فی غيرهما ای غير التثنية والجمع فان حكمهما ما ذكر صحيحا كان الفعل او معتلا حال كون الغير مقارنا مع الضمير البارز وهو واو جمع المذكر و ياء المخاطب كالمنفصل ای كالكلمة المنفصلة فيحذف الضمير معهما انكان الضمير مديتا اُغْزُنَّ وارْمُنَّ بحذف الواو كما يحذف الواو فی الكلمة المنفصلة فی نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اُغْزِنَّ وارْمِنَّ بحذف الياء كما يحذف الياء فی الكلمة المنفصلة فی نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اُغْزِنَّ وارْمَنَّ بحذف الياء كما يحذف الياء فی الكلمة المنفصلة نحو اُغْزِی الجيش وارمی الغرض وانكان الضمير غير مدية فتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخْشَوُنَّ كما تضم مع المنفصلة نحو اخْشَوُا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما تكسر مع المنفصلة نحو اخشَيِنَّ اِخْشَيِ الرجل فان لم يكن الضمير البارز بل هو مستتر كما فی المفردات سوی المخاطب فكالمتصل فالنون كالكلمة المتصلة فی رد الامات و فتحها نحو اغزونَّ وارمين واخشين كما ترد فی التثنية نحو اغزوا فان قلت ان قوام التشبيه علی الامور الاربعة وهی المشبه والمشبه به وآلة التشبيه ووجه التشبيه فالثلاثة الاول موجود والرابع غير موجود فلا يصح قوام التشبيه قلت وجه التشبيه بينهما امران احدهما ان نون التاكيد مشابهة بالف التثنية فی اللحوق بآخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ به

بغير حركة ما قبلها وثانيهما فى اقتضاء فتح ما قبلها فان كلا منهما يقتضى فتح ما قبله وفيه انه ههنا قسم ثالث لا يعلم حاله وهو ان لا يكون نون التاكيد مع الضمير اصلا نحو ليضربن زيد قلت ان قوله فكما المتصل شامل له ايضا فان المراد به نفى الضمير البارز سواء وجد الضمير المستتر او لم يوجد او نقول ان مراد المصنف بيان احوال النون لحقت بالمخاطب لانه الاصل فى الطلب لا غيره فان قيل ان كونه كالمتصل على الاطلاق غير جائز لان المتصل شامل للواو والياء ايضا مع ان آخر الفعل غير ثابت معهما قلنا ان المراد بالكلمة المتصلة الالف غير ممكن فى الواحد المذكر كما هو الظاهر ومن ثم اى ومن اجل ان لحوق النون مع غير الضمير كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ مثال الحاق النون بغير البارز الذى ردت وتحركت لامه بالفتح كما ردت وتفتح اللام مع الكلمة المتصلة وهى الالفا نحو تريان وهل ترونّ باسقاط نون الجمع الاعرابى وان لم يوجد الجازم لان النون علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضى البناء هذا مثال الحاق النون بالضمير البارز فضم الواو كما ضم فى الكلمة المنفصلة نحو لم تروا القوم لعدم الضمة فيما قبل لانه يقتضى حركة ما قبلها والا يلزم التقاء الساكنين وهل ترينّ مثال الحاق النون بالضمير البارز وكسر الياء لاجل النون كما يكسر مع يكسر مع الكلمة المنفصلة نحو لم ترى الناس واغزونّ فان قيل هذا معطوف على ترين لانه قريب فلزم دخول الاستفهام على الامر والاستفهام لا يدخل على الامر قلنا انه معطوف على هل ترين لا على ترين فيكون المعنى ومن ثم قيل اغزون بزد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية فى اغزوا واغزُنّ بحذف الواو لوجود الضمة فيما قبل كما تحذف مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا القوم واغزِنّ فى اغزى بحذف الياء لوجود الكسرة فيما قبل كما تحذف فى المنفصلة كاغزى القوم فان قيل لم لم يراع المصنف الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بان يورد امثلة الضمير البارز مفردة مقدمة وامثلة الضمير المستتر منفردة متاخرة بل اورد على سبيل وقع الاختلاط

فی الامثلة قلنا انه راعی ترتیب تصریفها الواقع فی کتب التصریف و هو الابتداء بالواحد المذکر ثم بالجمع المذکر ثم بالواحد المونث بعد اسقاط مثال المثنی وجمع المونث والنون المخففة یحذف للساکن ای لاجل التقاء الساکنین کقول الشاعر ؎ لکل هَمٍّ مِنَ الْهُمُوْمِ سِعَةٍ ؛ وَالْمَسَی وَالصُّبْحُ لَا بَقَاءَ مَعَه ؛ وَیَاْکُلُ الْمَالَ غَیْرُ مَنْ جمعه ؛ لَا تَهِیْنَ الْفَقِیْرَ عَلَّکَ اَنْ ؛ تَرْکَعَ یَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَه ؛ اصله لاتهینین حذف الخفیفة لالتقائه مع اللام وابقیت فتحة ما قبلها بقرینة ابقاء الیاء لانه ان لم یکن الخفیفة المحذوفة فیقال بکسر النون بغیر الیاء وانما لم یحرکوا الخفیفة مثل التنوین فرقا بینهما ولم یعکس بان حذف التنوین وحرک الخفیفة حطا لمرتبة الخفیفة الفرع عن مرتبة التنوین الاصل لانه من دواخل الاصل وهو الاسم والخفیفة من دواخل الفرع وهو الفعل و تحذف ایضا المخففة فی حال الوقف علی الملحوق المخففة اذا ضم او کسر ما قبلها کما یحذف التنوین لذلک فیرد ما حذف لاجل المخففة فتقول فی اُغْزُنْ واُغْزِنْ بعد حذف النون بالوقف اغزوا واغزی ولا یرد ما حذف لاجل التنوین ان حذف التنوین بالوقف کقوله تعالی فاقض ما انت قاض ط ولا یقال بعد حذف التنوین بالوقف ما انت قاضی لان التنوین لازم فی الوصل والمخففة لیست بلازمة فجعل اللازم مزیة بابقاء اثره علی ما لیس بلازم و المخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا فی حال الوقف کما تقول فی اضربن اضربن لمشابهة المخففة بالتنوین والتنوین تقلب الفا حال الوقف اذا انفتح ما قبلها نحو علیما ط و تحذف اذا ضم او کسر ما قبلها نحو اصبت خیرا و اصابنی خیر و اختم لی بخیر ط

تَمَّتْ بِعَوْنِ اللّٰهِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ ط